

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية

إعداد الطالب

أحمد محمود الصالح جوارنة

إشراف
الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابهـــا

جامعة مؤتة، 2007

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب أحمد محمود الجوارنة الموسومة بــ:

تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		2007/8/1	مشرفاً ورئيسا
أ.د. يحيى عطيه القاسم		2007/8/1	عضواً
أ.د. محمد حسن عواد		2007/8/1	عضواً
د. عادل سلمان البقاعين		2007/8/1	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى من شددت به عزيمتي، وأنرت به بصيرتي، وأشعلت من خلاله مصابيح اليقظة، لكي أشق طريق حياتي، ففارق الحياة دون أن يقطف ثمرة جهده، فرحل إلى عالم الملكوت، فأتمنى له الفردوس.............................. إلى **أبي**.

إلى من كانت رمز العطاء المتواصل وما زالت تكد وتتعب وتسهر وفي عقلها شيء من الوصول إلى النجاح بصغيرها................ إلى **أمي**.

إلى الروح التي غربت بأمر ربها، ورحلت راضية مرضية، وكان صاحبها نعم العون والأخ والرفيق .... إلى **روح أخي أبي حسين وإلى زوجه** التي خيمت بظلالها صغيرها محمد.

إلى القلب الكبير والنبع الثر الذي لا ينضب عطاء ولا يعرف الكل أو الملل .... إلى **زوجي وأم أولادي**.

إلى براعم الإيمان رمز الحب والحنان والدفء الذين تحملوا جفوتي وقلة حيلتي وجالدوا وصبروا واغرورقت الدمعة في عيونهم فرحاً بأبيهم .... إلى أبنائي.

إلى وحيدة أهلها، وخيمة بيت زوجها، وقرة عين أخيها، وسنده إذا مالت به الدنيا وانقطعت به السبل .... إلى أختي أم ياسين وزوجها وأبنائهما.

إلى النسر الذي بقي شامخاً رغم الداء والأعداء، وأخذ يحلق في الفضاء ليجلب المعونة بأنواعها إلي، فتحمل وعورة ومشقة البحث لإراحتي .... إلى **محمد عقله الجوارنه " أبي ماهر " وأسرته الموقرة الكريمة.**

إلى بيت العز والفخار والمجد والسؤدد والطهارة والنقاء الذين لم يتوانوا لحظة واحدة عن دعمي ماديا ومعنويا ونفسيا........ إلى عمي وعمتي ولأبنائهم جميعاً.

إلى الخل الوفي، والأخ الرحيم، والصديق الدائم، صاحب الوجه الوضاء، والنفس الزكية والخلق القويم .... إلى الأستاذ خلف الرويلي **أبي محمد السعودي وأسرته.**

أحمد محمود الصالح جوارنة

الشكر والتقدير:

تعجز الكلمات أن تفي الشكر صاحبه، لكن الواجب الذي أمرنا الله به في قوله تعالى " **لئن شكرتم لأزيدنكم** "، والشاكر للناس شاكر لله، يلزمنا أن نقدم الشكر لأهله.

فأتقدم بكل تقدير وإجلال، لأضع الشكر أجمله، والخير أفضله ، لأستاذي الفاضل الدكتور عبد القادر مرعي، الذي منحني كلّ الرعاية والتقدير من أول فكرة في البحث إلى أن استوي على سوقه و أتمنى أن يعجب الزراع، فقد قضى حاجتي فيما يخص البحث، فهو نعم الأخ والصديق ولا أنسى الفضل الكبير لأسرته الكريمة.

وأتقدم بالشكر الجزيل والحب الكبير الصادق لأستاذي الفاضل الدكتور يحيى القاسم، ولأسرته الكريمة لسعة صدرهم وقلة ضجرهم ، وزيادة كرمهم.

وأتقدم بشكري لصاحب طالما أرهق نفسه، وفتح بيته، وشرح صدره، وغبط نفسه بالمرح والسرور لتقديم الخير الوفير السيد محمد عقله الجوارنه " أبو ماهر".

وأسدي من الشكر أجمله ومن الخير أفضله إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكبدوا عناء دراسة هذا العمل والتنقيب عن كل جزئية فيه لإخراج الشوائب العالقة فيه؛ لكي يصبح عملا متكاملا سهلا للباحثين وهم الأستاذ الدكتور : يحيى عطية القاسم الأكرم، الأستاذ الدكتور : محمد حسن عواد الأكرم، والدكتور : عادل سلمان بقاعين الأكرم، فلهم كل الشكر والتقدير والاحترام.

أحمد محمود الصالح جوارنة

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق

الملخص

تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية

احمد محمود الصالح جوا رنة

جامعة مؤتة، 2007

تتميز اللغة العربية بتعدد مفرداتها وصيغها وتشعبها، حيث يكون للفظة الواحدة أكثر من شكل ينعكس على شكل الصيغة، فيدل على المعنى ذاته كالفعل الماضي (شَرُفَ) الذي يأتي بصور ثلاث، مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (شَرَفَ،شَرُفَ، شَرِفَ). وقد يختلف في الدلالة كـ (حَبِرَ) بمعنى الجرح، وحَبَرَ بمعنى سَرّ.

ولا يقتصر التعدد في الصيغ والألفاظ على الأفعال، بل يتعدى ذلك إلى المصادر مثل (رَهْن، ورَهان)، والأسماء مثل (قِرطاس، وقُرطاس) والمشتقات كاسم الفاعل مثل (عاور، وعائر) واسم المفعول مثل (جَريح وَمَجروح)، واسمي الزمان والمكان مثل (المفرق والمفرَق)، واسم الآلة مثل (المِغزَل والمُغزل)، وفي الصيغة المشبهة مثل (أخشَن وخَشنَ)، وصيغ المبالغة مثل (كَفّار وكَفور)، وفي اسم التفضيل مثل (خَير وأخير)، وكل هذا التعدد الذي يحدث تغيير بشكلي في اللفظة، يقع في الصيغة أيضاً، فيشير التحول إلى الاثنتين معاً.

وهناك تعدد يحدث في اللفظة من دون صيغتها، كصيغة (افتعلَ) الفعلية وما يشتق منها، تبقى على صورتها التي جاءت عليها ولا تتغير، ولكن التحول يقع في اللفظة التي هي أصل لهذه الصيغة إذا كان فاء اللفظة من الأحرف الآتية، (ص، ط، ظ، ض، د، ذ، ز)، أو كانت الصيغة (افتعل) مأخوذة من فعل مثال واوي أو يائي.

فالفعل (اصطبر) مثلاً، أصله (اصتبر) بدليل صيغته البنائية (افتعل)، لكن التاء لمجاورتها الصاد التي هي فاء الكلمة، لا تتفق معها في المخرج، فيكون هناك ثقل في اللفظ، فتبدل التاء طاء لتناسب الصاد في المخرج، ليتم تيسير وتسهيل النطق على المتكلم. فيقع التغيير لأمر صوتي فيحصل التعدد (اصتبر، اصطبر).

وفيما سبق يرى الباحث أن التعدد الذي حصل للألفاظ ناجم عن تحــول فــي الصوت لثقل المخرج أو لاختلاف لهجي، أو لأمر يتعلق بدلالة اللفظة.

وهذه الأطروحة جاءت مترجمة لتعدد الحاصل للفظة العربيــة كاشــفة عــن أسباب هذا التعدد، مستشهدةً بما ورد عن العرب ومن مصــادر عــدّة، ومــا أورده القرآن الكريم.

Abstract

The variety of Arabic Structures in Semantic meanings

Ahmad Mahmoud Al- Saleh Jawarneh
Mu’tah University, 2007

Arabic Language is a language characterized with a large number of vocabularies with their branch vocabularies, vocabulary with one form or more, reflected in the form and shape, indicating the same meaning. such as the past verb (sharafa شرف)which comes in three forms ended with fatha, Kasrah and dhammah (شرَفَ، شرُفَ، شرفَ) or comes in different meanings such as (Habara حبرَ) wounded, and(Habara حَبَرَ)pleased.

The variety also covers the verbs, infinitives such as (Rahn رهن , Rahan رَهَان) and names as (Kertas قِرطاس ,Kortas قرطاس) , derivations as (Awarعاور , Aer عائر) , the passive voice as (Jareeh جريح , Majrouh مجروح), Time and place nouns as (Al Mafreq المفرّق and AlMafraq المفرق) and machinery nouns such as (Al Meghzal المغزَل and Al Mughzal المُغزل) , Adjectivea such as (Akhshan أخشن and khashen خَشن), exaggeration forms as (Kafaar كُفار , Kafour كفور)and the Preferential nouns such as (Khair خير ,Akhyar أخيَر).

Causing formal change in the vocabulary in a form indicating the transfer at both of them.

some varieties are in vocabularies only not in their forms, such as the (Efta'la إفتَعَلَ) and it’s derivations. If the uterrance fa’a فاء which is the root of the word was one of the following Alphabets(ص، ط، ظ، ض، د، ذ، ز) or if the form (Eftaala إفتَعَلَ) Is taken from a verb with Waw or Ya’a.

Then the change is done for a phonological reason where the variety happens in the orginal verb Istabara اصطبَرَ and Istabaraاصتَبَرَ derived from it)according to its structural form (Eftaala افتَعَلَ) but the word’s ta’a because it is adjacent to the word’s fa’a it dose not agree with its pronunciation heavy, and the ta’a تاء is alternated to ta’a طاء to be convenient to the sad صاد in the pronunciation.

In This dissertation which is interpreting the varieties in the Arabic vocabularies pronunciation The researcher believes that the reasons beyond that is due to accent differences and different semantic meanings. As per proofs reported by Arabs from the Holy Quran and other resources.

المقدمة.

تتعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في كثير من الكلمات العربية، فيكون للمعنى الواحد أكثر من بناء يدل عليه، فنجد الفعل الماضي يتعدد وزنه أو بنيته فيكون على زنة فَعِلَ بكسر العين، وفَعُلَ بضمها، وفَعَلَ بفتحها، وتتعدد الأبنية للفعل المزيد. ومثل ذلك التعدد يحدث للمصدر الثلاثي وغيره، وكذلك للمشتقات والأسماء. وهذا التعدد سنة من سنن الوجود كما في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾. وهو يمثل ظاهرة عامة يعبر عن التنوع الثقافي والاجتماعي في المجتمع اللغوي الواحد، ولا يأتي هذا التعدد في الأبنية عبثاً، وإنما يخضع لعوامل تاريخية وجغرافية واجتماعية مختلفة.

وظاهرة التعدد أوسع مما يعتقد الباحث، فقد كثر التعدد للكلمات الظاهرة في اللهجات العربية المختلفة التي يجمعها لسان عربي واحد، وإن كانت هناك لغة عربية أدبية مشتركة كانت تستخدم في الشعر وفي المحافل المشتركة بين القبائل كالأسواق الأدبية مثل عكاظ وذي المجنة، ولكن الأديب الخطيب أو الشاعر كان يلهج في بعض الأحيان بلهجته، فيستخدم صيغة أخرى صائبة للكلمة تختلف في البناء عن صيغة الكلمة في اللغة المشتركة. واللغة المشتركة هي وعاءٌ لجميع اللهجات العربية التي جمعت من خلال علماء أكفياء من أفواه رجال القبائل العربية المتعددة . فنرى صيغة المضارع ترد بسكون العين وكسرها مثل يعْلَم ويعِلم ، وهذا إشارة واضحة إلى ظاهرة التعدد في العربية. ولا ننسى أن الأبنية المتعددة وردت في القرآن الكريم؛ ولهذا نرى تعدد القراءات القرآنية التي لم يعب الرسول صلى الله عليه وسلم على أصحابها، ولم يلزم المسلمين بقراءة واحدة، ولكنه يسر عليهم وسهل لهم في استخدام الأبنية بما يلهجون به، ولهذا نرى أن القراءات القرآنية أول كاشف لتعدد الأبنية واختلافها وهذه الظاهرة (ظاهرة تعدد الأبنية العربية) ظاهرة لغوية بارزة في اللغة العربية قديماً وحديثاً، فيرى بعض العلماء أنها تعود لتعدد اللهجات بشكل عام، ومنهم من يعيدها إلى التطور اللغوي وإلى الاقتصاد في الجهد وإراحة المتكلم، وآخر يعيدها إلى الاشتقاق وتنوع الثقافة، ومنهم إلى الظاهرة الاجتماعية أو البقعة الجغرافية.

ولهذا كثرت هذه الظاهرة في الأبنية العربية وهي تشكل دراسة لا بد للباحث من النظر إليها كمادة دراسية مهمة ذات هدف يخدم اللغة، وعلى هذا اختار الباحث هذه الظاهرة (ظاهرة تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية) كأطروحة دكتوراه.

وتتركز هذه الدراسة على رصد واستقراء هذه الظاهرة من مظانها المتنوعة في اللغة العربية بوصفها وقائع لغوية متداولة، وتحاول الكشف عن نظرة اللغــويين واتجاهاتهم اللغوية في رصد هذه الظاهرة وتفسيرها.

أهمية الموضوع.

والذي دعا الباحث لاختيار هذا الموضوع شعوره بأهميته، وتتمثل أهميتــه، باعتقاده أنه موضوع جديد لم يطرق بعد، ويختص بظاهرة صرفية تمثل تعدد الأبنية والتي تعود إلى عوامل عدة قد تكون لهجية أو صوتيه أو دلاليه أو تطوراً أو تغييراً في البقعة الجغرافية أو تنوعاً في الثقافة ... إلخ. وتتمثل الأهمية أيضاً في أن هــذه الدراسة تنعكس إيجاباً على جميع مستويات اللغة الصوتية والصرفية والدلاليــة ... إلخ.

هدف الموضوع .

يهدف هذا الموضوع إلى دراسة ظاهرة تعدد الأبنية الصرفية للمعاني العربية من حيث تعدد البناء للكلمة الواحدة سواءٌ أكانت الكلمة فعلاً أم اسماً أم مــصدراً أم اسماً مشتقاً، ومعرفة سبب هذا التعدد. ويركز على تتبع هذه الظاهرة فــي التــراث العربي اللغوي قديما وحديثاً، وتوجيهها توجيهاً لغوياً وفق منحى شمولي مدروس.

أما المصاعب التي واجهت الباحث في هذه الدراسة فقد تتمثل فــي وفــرة المــادة اللغوية المدروسة وكثرة مصادرها وتعددها، ولأن هذه المــادة تحتــاج إلــى دقــة وتمحيص في الجمع والتوثيق . وقد يكون هناك صعوبة في توفير المراجع الكافية .

وهذه الدراسة ستكون لبنة تضاف إلى البناء اللغوي الكامل الكبير، وقد يــسهم هــذا البحث بإضاءة من الإضاءات اللغوية، والذي أتمنى أن يكتمل ويظفر بإضافة شيء جديد .

الدراسات السابقة .

من خلال اطلاع الباحث على الكتب اللغوية القديمة والحديثة، لا يرى الباحث كتاباً إلا وأدرج فيه مثل هذه الظاهرة بشكل مباشر أو غير مباشر. فتطرق سيبويه في كتابه الكتاب لها، كما أورد المبرد في المقتضب مثله، وكذلك ابن السراج في الأصول حذا حذوهم والزمخشري في المفصل، والأزهري في شرح التصريح بمضمون التوضيح، والاستراباذي في شرح شافية ابن الحاجب، وابن الأنباري في الإنصاف، وابن يعيش في شرح المفصل، والسيوطي في همع الهوامع وابن منظور في لسان العرب، والجوهري في الصحاح وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي، وشرح الفصيح لابن الجبان وأدب الكاتب لابن قتيبة، وإصلاح المنطق لابن السكيت وغيرها من الكتب اللغوية القديمة الكثيرة التي استخدمت في الأطروحة.

كما لاقت دراسة ظاهرة تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية اهتماماً كبيراً في كتب المحدثين، مثل كتاب اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندي، وفي اللهجات العربية، ومن أسرار اللغة والأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم أنيس، والتطور اللغوي وفصول في فقه العربية، والمدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب، والمشترك اللغوي للدكتور توفيق محمد شاهين، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، وكتب الدكتور عبد القادر مرعي، والدكتور يحيى عبابنه وغيرها.

منهجية البحث .

اتخذت الدراسة منهجاً وصفياً وتاريخياً وتطبيقياً يعتمد على وصف ظاهرة تعدد الأبنية للمعاني الصرفية وجمعها وإيرادها كما سجلت عند علماء اللغة القدماء والمحدثين، ثم إعادتها إلى الجذر التاريخي الذي اعتمدت عليه؛ لأن التعدد يعود إلى أكثر من سبب وهذه الأسباب التي قد تكون لهجية أو دلالية أو صوتية أو صرفية تعود كلها إلى المنهج التاريخي والوصفي والتطبيقي, وهذه الظاهرة تُقرر، ثم يقدم لها تفسير مستوحى من معطيات اللسانيات الحديثة، فالمنهج يميل إلى رصد الظاهرة والتدليل عليها من قبل اللغويين قديماً وحديثاً.

خطة البحث .

اقتضت خطة البحث أن تكون من مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، وثبت بأهم المصادر والمراجع، وفهارس فنية.

لخصت المقدمة مجمل ما ورد عن ظاهرة تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية من خلال كتب القدماء والمحدثين وبعض الآراء التي رغب الباحث في أن يسديها بعد رصد المعلومات من الكتب.

وتناول الفصل الأول ظاهرة تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في الأفعال، حيث أدرجت الأفعال بحسب تقسيماتها الزمنية، والصحة والاعتلال، وبعدها قدم الباحث آراء اللغويين في هذه الظاهرة ثم رجح رأياً على رأي.

وتناول الفصل الثاني ظاهرة تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في المصادر والأسماء العربية حيث أورد الباحث معظم صيغ المصادر التي وقع فيها التعدد و الأسباب التي دعت إلى هذا التعدد. ووثق الباحث أمثلة تدلل على التعدد في صيغ المصادر من القرآن الكريم والشعر العربي ... إلخ. وكذلك الحال في صيغ الأسماء التي قد لا تختلف كثيراً عن صيغ المصادر. ولم يتطرق الباحث لكل صيغ الأسماء لورود هذه الصيغ دالة على الاسم مرة، وعلى المصدر أخرى وكانت معظم هذه الصيغ تخضع لمعايير لهجيه وصوتية أحياناً ودلالية أخرى.

وتناول الفصل الثالث ظاهرة تعدد الأبنية الصرفية في المعاني العربية للمشتقات الأتية : تعدد صيغ (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغة المبالغة، اسمي الزمان والمكان، اسم الآلة، اسم التفضيل). تطرق الباحث من خلالها إلى التعدد الذي يحصل في صيغ هذه المشتقات وأسباب هذا التعدد. وقد تبين أن معظم هذا التعدد يعود لمعايير إما لهجية أو صوتيه أو دلالية.

وأتت الخاتمة ملخصةً للنتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة.

أما ثبت المصادر والمراجع فرصد فيه كل المصادر والمراجع التي عاد إليها الباحث واستخدمها في إطروحته.

وبعد هذا العرض لا يفوت الباحث إلا أن يتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل الذي أشرف على الأطروحة منذ أن كانت فكرة صغيرة في عقل صاحبها إلى أن أصبحت بحثاً ناضجاً ينظره الباحثون.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة, والأستاذ الدكتور محمد حسن عواد, والدكتور عادل سليمان بقاعين, وإلى كل من أسهم في إعداد هذا البحث.

الفصل الأول

تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في الأفعال

1.1 ظاهرة تعدد أبنية الفعل في اللغة العربية:

يعرف الفعل لغة على أنه " نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل: من قيام أو قعود أو نحوهما"[(1)]. وفي معرض تفريق أبي هلال العسكري بين الفعل والاختراع يــرى أنّ الفعل عبارة عما وجد في حال كان قبلها مقدوراً سواء كان عن ســبب أو لا"[(2)]. ويقال (فَعَل) الشيء – فَعَلا وفَعَالاً: عمِله: والفعل العمل "[(3)].

ويرى علماء اللغة القدماء أنّ الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها"[(4)]، مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة "[(5)].

ويشير سيبويه إلى أنّ الفعل أمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لمــا مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء مــا مــضى فــذهب وسَمِعَ ومَكث وحُمِد، وأما بناء ما لم يقع؛ فإنه قولك آمراً اذهب، واقتل، واضــرب، ومخبراً يقتل، ويذهب، ويضربُ، ويقتلُ، ويضرِبُ وكذلك بناء ما لم ينقطــع وهــو كائن " [(6)].

ويرى المبرد أنّ الفعل يكون متعديا ولازما، ويكون للماضي والمستقبل"[(7)].

---

[1] ابن هشام، جـــمال الدين عبدا لله بن يوسف بن أحمد بن عبدا لله، (د.ت) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ص14.

[2] العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، (1994 م)، الفروق اللغوية، تحقيــق حــسام الــدين القدسي، مكتبة القدسي للطبع والنشر والتوزيع: ص108، 109.

[3] ينظر الجـــوهري، أبو نصر سماعيل بن حماد الفارابي، االصحاح (1999م)، اعتنى بها مكتب التحقيق بدار إحياء التــراث، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت: جـ 4 ص1459، أنيس، إبراهيم وآخرون، (د.ت)، المعجـــم الوسيط: جـ 2 ص695.

[4] ابن هشام، جـــمال الدين عبدا لله بن يوسف بن أحمد بن عبدا لله، (د.ت)، الجــــامع الصغير في علم النحو، نشر وتحقيق وتعليق محمد الشريف سعيد الزبيق، ط1، مطبعة الفلاح، دمشق: ص1.

[5] ابن الحاجـــب، الأمام جـــمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، (1979م)، كتاب الكافية في النحو، ط2، دار الكتــب العلميــة، بيروت: جـ2 ص 223، ينظر، عبدا لرحيم رضوان، (د.ت)، في النحو العربي بحث في الجـــملة: ص75.

[6] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988م)، الكتاب، تحقيق عبدا لسلام محمد هارون، ط3، دار الكتب العلمية، بيــروت: جـ1 ص12، ينظر المرجــــع نفسه: جـ1 ص 35.

[7] ينظر المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د.ت)، المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، عالم الكتب، بيروت: جـــ1 ص71–79، ابن منظور، محمد بن مكرم بن أحمد الأنصاري، (د.ت)، لسان العرب، اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبــد الوهــاب و محمــد الصادق العبيدي، ط3، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت: جـ10 ص292 ، أبو علي النحوي، الحــسن بــن احمد بن عبدالغفار بن سليمان بن ابان، (2002م)، المسائل العسكريات في النحو العربي، دراسة وتحقيــق الأســتاذ الــدكتور علــي جـــــابر المنصوري، ط 1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: ص 28.

وأما ابن السراج فيعرف الفعل على أنه: " ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض، وإما مضارع، وإما مستقبل" (1).

ويعرف الزجاجي الفعل فيقول: (الفعل على أوضاع النحويين، ما دلّ على حدث، وزمان ماضٍ، أو مستقبل نحو قام يقوم، وقعد يقعدُ، وما أشبه ذلك.... فكل شيءٌ دل على ما ذكرناه معا فهو فعلٌ" (2).

وفي كتابه الجمل في النحو يقسّم الأفعال إلى ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم " (3).

ويضيف ابن جني دلالة الفاعل إلى الفعل في سياق حديثه في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية فيقول: " فمنه جميع الأفعال. ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة. ألا ترى إلى قَامَ، و دلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله . فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه.... ألا تراك حين تسمع ضَرَبَ قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فِعل، ولا بدّ له من فاعل ... فقولك : ضرب زيد وضرب عمرو، وضرب جعفر... كما يخص بالضرب دون غيره من الأحداث ... وبالماضي دون غيره من الأبنية فقد علمت أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه، لا من جهة لفظه "(4).

فالأفعال تنقسم بانقسام الزمان إلى ماض ومستقبل وحال، فأما الماضي والمستقبل فلا خلاف فيهما، كما أنه لا خلاف في زمانهما. فأمّا الحال ففيه خلاف

---

[1] ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، (1999م)، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت: جـ1 ص 38، السيوطي، العلامة جلال الدين، (د.ت)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت: جـ2 ص14.

[2] الزجاجي، أبو القاسم، (1982)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، ط4، دار النفائس،بيروت: ص52، 53، ينظر أبوعلي النحوي، المسائل العسكريات في النحو العربي: ص28، السيوطي، جلال الدين، (1992)، همع الهوامع، تحقيق وشرح، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت: جـ6 ص15، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (د.ت)، المفصل في علم اللغة ، ط2، دار الجيل، بيروت: ص244، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د.ت)، شرح المفصل ، عالم الكتب، بيروت: جـ 7 ص2-3.

[3] الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق، (1988م)، كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الامل، إربد: ص7، ينظر ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، (1988م)، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه فواز الشعار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: جـ1 ص58.

[4] ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)،الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت: جـ3 ص98، 99، ينظر: ابو علي النحوي، المسائل العسكريات في النحو العربي، ص26.

بين النحويين، فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته، والمنكرون له على قسمين:منهم من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه "[1] .

ويرى الجرجاني أثناء مقارنته بين الاسم والفعل أن الاسم يدل على الثبات بينما الفعل يقتضي التجديد فيقول: " إنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدّده شيئا بعد شيء. فإذا قلت: "زيد منطلق "، فقد أثبتّ الانطلاق فعلا له، من غير أن تجعله يتجدَد ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك " زيد طويل "، " وعمرو قصير " فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضى بوجودهما على الإطلاق ... وأما الفعل، فإنه يُقصد فيه إلى ذلك. فإذا قلت:" زيدٌ ها هو ذا ينطلق "، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا، وجعلته يُزاوله ويُزجّيه"[2]. ويثبت القزويني الأزمنة للفعل بقوله: "وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يمكن مع إفادة التجديد "[3].

ويقسّم ابن الدّهان الأفعال إلى ثلاثة أضرب ... ضرب ماض في اللفظ والمعنى، نحو: قامَ، بغير قرينة ، وضرب ماض في اللفظ دون المعنى ، نحو:إنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ ، وضرب ماضٍ في المعنى دون اللفظ نحو: لم يقُم زيد، فللماضي صيغة تخصّه إذا لم يكن قرينة، وللمستقبل صيغة تخصّه، وهو الأمر والنهي، وليس للحاضر صيغة تخصّه" [4]. ويشير الزمخشري إلى" أنّ الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان "[5].

---

1 ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: جـ1 ص58.

2 الجرجاني، عبد القاهر، (1989م)، كتاب دلائل الأعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص174.

3 القزويني، الخطيب، (1993م)، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، دار الجيل، بيروت: جـ2 ص113.

4 ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك النحوي، (1988م)، كتاب الفصول في العربية، حققه فائز فارس، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد: ص51.

5 الزمخشري، المفصل في علم العربية: ص243 ، ينظر:ابن يعيش، شرح المفصل: جـ7 ص2 – 4.

فالفعل مادل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة....أي الماضي والحال والاستقبال " [1].

ويرى الأزهري أنّ الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل (جنس تحته ثلاثة أنواع) عند جمهور البصريين، ونوعان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنّ أصله مضارع"[2] . ولا يخرج ابن فارس على التعريفات السابقة للفعل فيعرفه كما عرفه الكسائي على أنه "ما دل على زمان كخرج ويخرج دلّنا بهما على ماضٍ ومستقبل "[3].

فالتعريفات التي جاء بها اللغويون القدامى للفعل تتلخص بأنه ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ويدل على الفاعل لحاجته إليه، لاستقلاله به، وانتسابه إليه، وحدوثه عنه "[4] .

عرفنا من ما مضى كيف اهتم النحاة القدماء بالفعل اهتماماً كبيراً في مباحثهم النحوية، ولقد تبعهم في ذلك علماء اللغة المحدثون في دراستهم الحديثة، ولم يخرجوا عن إطارهم في التعريف "[5] . فالفعل عندهم هو مادة لغوية مهمة في بناء الجملة وهو لا يعدو أن يكون حدثا يجري على أزمنة مختلفة تختلف في الماضي، كما تختلف في الحال والاستقبال، كما يعرب عن اتفاق و تركيب هذه الأزمنة ببعضها، وليست العربية بدعا بين اللغات في هذا السبيل فقد دلّ الاستقراء على نضج الفعل العربي وقدرته على الإعراب عن دقائق الزمن " [6].

---

[1] ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو: جـ2 ص223، وينظر ابن هشام، الإمام أبو محمد عبدا لله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدا لله، (1969م)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحيق محمد محي الدين عبد الحميد ط13، ص33، 34.

[2] الأزهري، خالد بن عبدا لله، (د.ت)، شرح التصريح على التوضيح، صححت هذه الطبعة ورجعت بمعرفة لجنة من العلماء، دار الفكر، بيروت: جـ1 ص44.

[3] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس زكريا الرازي اللغوي، (1993م)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه وقدم له عمر فاروق الطباع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت: ص86.

[4] نور الدين، عصام، (د.ت)، الفعل والزمن: ص27، 28، ينظر الغلاييني، مصطفى، (1994م)،جامع الدروس العربية، ط29، المكتبة العصرية، بيروت: جـ1 ص33، الجواري، أحمد عبد الستار، (1974م)، نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد: ص 30 – 32.

[5] ضيف، شوقي، تجديد النحو، ط3، دار المعارف، القاهرة: ص201.

[6] السامرائي، إبراهيم، (1986م)، الفعل زمانه وأبنيته، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت: ص15، ينظر حسان، تمام، (1994م)، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء: ص104، 105.

فالفعل أقوى العوامل، لأنه لا بد أن يعمل ، ومحل عمله الاسم، إذ أنه ليس في اللغة فعل الا وله معمول هو الفاعل فهما كالشيء الواحد "[1].

ويرى الجواري أنّ الفعل في القرآن قوة الاسم، فهو يقع في العبارة القرآنية موقع الفاعل نحو قوله تعالى ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوَا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**﴾ [2]، وليس هذا بالأمر الغريب فالفعل والاسم في العربية فرعان من أصل واحد، وكلاهما يدلّ على معناه في نفسه كما يقول النحاة "[3]. ويذكر حسن ملخ بأنّ النحاة العرب، سمّوا الكلمات المعجون معناها بالزمن أفعالا [4] .

وتجمع خديجة الحديثي تعريف القدماء للفعل فتقول: "الفعل هو ما دلّ على حدث وزمن وهو ثلاثة أنواع: ماض، ومضارع، وأمر، وهو بالنسبة إلى فاعله مبني للمعلوم ومبني للمجهول، وبالنسبة إلى عمله لازم ومتعدٍ، وبالنسبة إلى أبنيته مجرّد ومزيد، والفعل أصل المشتقات عند الكوفيين وهو مشتق من المصدر – عند البصريين " [5].

ويعرف الأصوليون الفعل (ما أنبأ عن حركة المسمى) ؛ لأنهم أنكروا دلالته الزمنية، فقد اتجهوا في تعريفهم وجهة انتساب الحدث لاقترانه بالزمن " [6]. فالفعل عندهم: كلمة تنبيء عن (حركة) صادرة عن المسمى، وهذا الإنباء ناشئ من صيغة الفعل لا من مادته، ففعلية الفعل إذن وليدة صيغة"فعل يفعل المنبئة عن حركة المسمى"[7] .

ويرى الجواري أنه ليس في أبحاث النحاة ما يسد حاجة الدارس أو يفي بها ولو بعض الوفاء. وأما الكلام على المدلول الزمني للأفعال، فليس في كتب العربية ذكر له، أو عناية به، إلا قولهم في الماضي والمضارع، والأمر: إن الأول يدل على

---

[1] خليل، أحمد، (1987م)، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي ، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن: ص56، رضوان، في النحو العربي: ص75، ينظر الجواري، نحو الفعل: ص80.

[2] سورة يوسف 12 / 35.

[3] الجوارى، أحمد عبد الستار، (1974م)، نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد: ص30.

[4] الملخ، حسن خميس، (2002م)، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء – التحليل – التفسير، دار الشروق، عمان: ص111

[5] الحديثي، خديجة، (2003م)، أبنية الصرف في كتاب سيبويه مُعجم ودراسة، ط1، ناشرون، بيروت: ط1، ص253.

[6] جمال الدين، مصطفى، (د.ت)، البحث النحوي عند الأصوليين : ص145.

[7] المرجع نفسه: ص145، 146.

الزمن السابق لزمن المتكلم، والثاني يدل على الحال أو الاستقبال، والثالث يدل على معنى المستقبل "[1].

ويرى برجشتراسر أن اللغة العربية ، وإن قاربت اللغة السامية الأم ، في أكثر حروفها وضمائرها، فهي في بناء أفعالها وبعض أسمائها، أبعد على الأصل من اللغتين الأكدية والعبرية ، وقريبة من اللغة الحبشية والآرامية، فالعربية مع الحبشية والآرمية، أقل حفظا للأبنية القديمة ومعانيها من بين سائر اللغات، وأما الآكدية والعبرية فتختلفان اختلافا ظاهرا بينا، ... هذا هو تقسيم اللغات السامية، من جهة نظام أبنية الفعل"[2] .

فخلاصة قولنا إن العربية ابتدعت ماضيا متعديا، دالا على عمل اختياري على صيغة: فَعَل، متفقة في ذلك مع سائر اللغات السامية الغربية، وأنها ابتدعت مضارعا منصوبا، علاوة على المجزوم والمرفوع " [3] .

فاللغة العربية أكمل اللغات السامية، وأتمها في هذا الباب، أي باب معاني الفعل الوقتية وغيرها، وهي مع ذلك أحدثها، انكشفت انكشافا زائدا على ما في غيرها، وابتعدت عن الأصل ابتعادا أكثر منها " [4]. والفعل أحد أقسام الكلمة الرئيسة التي يتألف منها الكلام، وهو كذلك عند القدماء ، وعند المحدثين ، ولكن القدماء يعنون بالفعل من جانب ضيّق محدود. والفعل عند المحدثين مهم، ولكن أهميته تقوم على ما يؤديه من وظائف لغوية متعددة الجوانب، فالفعل عندهم مصدر الاشتقاق وهو عندهم يعبر عن الأحداث وأزمانها، وهو عندهم أهم مقومات الجملة، لأن الإسناد مستمد منه.

ولأنه شائع الاستعمال في العربية، وموضع اهتمام المتكلمين" [5] . ويخلص المخزومي إلى أن الأفعال أبنية تدل على الأحداث مقترنة بالزمان، وهو صحيح إذا

---

[1] الجواري، نحو الفعل: ص7.

[2] برجشتراسر، (2003م)، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عله رمضان عبد التواب،: ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة: ص87.

[3] المرجع نفسه: ص 89.

[4] المرجع نفسه: ص90.

[5] المخزومي، مهدي، (1986م)، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ط2، دار الرائد العربي، بيروت: ص100،101.

أخذت المرحلة التطورية الأخيرة للفعل بنظر الاعتبار المرحلة التي اســتند إليهــا الدارسون الأولون في استنباط الأصول والقواعد" [1]. ويــورد شــاهين اعتراضــا منهجيا لألقاب الفعل فيقول : (ينقسم الفعل باعتبار ارتباطه بالزمن إلى ثلاثة أنواع : ماض ومضارع وأمر وبرغم أن هذه الألقاب الثلاثة للفعل قد اســتقرت فــي ثقافتنا اللغوية لا نرى بأسا في أن نورد هنا اعتراضا منهجيا وجه إلى الأساس الذي وضعت عليه هذه الألقاب . فلقب (الماضي) يعني ما دل على حدث وقع في زمن مضى. ولقب (المضارع) يعني ما ضارع في حركاته وســكناته الاســم. أي :أنّ الاعتبار الذي وضع به لقب (الماضي) اعتبار زمني ، وهو في المضارع اعتبار شكلي وهذا خطأ منهجي"[2] . ويشير إلى رأي بعض الباحثين في إطــلاق ألقــاب جديدة تلتزم بالاعتبار الزمني وحده . وذلك يقتضي العدول عــن نــسبة الماضــي والمضارع لما شابها في خلط ، ويسميان : الفعل التام : (للماضي) – أي الذي دل على حدث تم وانقضى . والفعل غير التام : (للمضارع) – أي الذي يــدل علــى حدث لم يتم "[3] . ولكنه يرغب في إبقاء ألقاب المصطلح الذي جاءت عليــه هــذه الأفعال عند اللغويين القدماء أي (الماضي، المضارع، والأمر " [4] .

1. 2 أبنية الفعل .

أورد الباحث فيما سبق دلالة الفعل عند القدماء وعند المحدثين، و بأنه لا بــد من ارتباطه بزمن، ولكن ما يهم الباحث في هذا الفصل من هذه الدراسة تعدد أبنية الفعل، لأنّ الفعل وإن دلّ على الزمن، ففي المستوى الصرفي يأتي من شــكل الصيغة، ولكن في المستوى النحوي يأتي من مجرى السياق، أي أن الزمن في النحو وظيفة السياق وليس وظيفة صيغة لفعل، لأنّ الفعل الذي على صيغة فَعَلَ قد يدل في

---

[1] المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه: ص 102، ينظر الراجــــحي، عبده، (1986م)، النحو العربي والدرس الحديث، بحــث في المنهج،: دار النهضة، بيروت: ص95 –97.

[2] شاهين، عبد الصبور، (1980م)، المنهج الصوتي للبنية العربية رُؤية جــــديدة في الصرف العربي، مؤســسة الرســالة، بيــروت: ص61.

[3] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رُؤية جــــديدة في الصرف العربي: ص61.

[4] المرجع نفسه: ص61.

السياق على المستقبل، مثل (فعلت) والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي.

فالفعل من حيث المبنى الصرفي ماض ومضارع وأمر. فهذه الأقسام الثلاثة تختلف من حيث المبنى، وهو فوق ذلك تختلف من حيث المعنى الصرفي الزمني أيضا. فأما من حيث المبنى فلكل منها صيغته الخاصة ما بين مجردة أو مزيدة من الثلاثي أو الرباعي كما أن كل واحد منها يمتاز عن صاحبه بسمات خاصة "[1].

وأبنية الأفعال تقسم إلى مجرد ومزيد: فالمجرد: ما كانت جميع أحرفه أصليه، ويقسم إلى قسمين ثلاثي ورباعي، ولم يرد فعل على خمسة أحرف أصلية "[2]. وللثلاثي المجرد "فَعَل مثلث العين"، أي مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء "[3].

المجرد الثلاثي : وهو كل فعل كانت أحرفه الأصلية ثلاثة لا يسقط أحدها في تصريف الفعل إلا لعلة تصريفية "[4] .

يقول سيبويه: "فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية. على فَعَل يَفعُل وَفَعَل يفعِل، وفعِلَ يفعَل... فأما فَعَلَ يفعُل ومصدره فقتل يقتُل قتلا ... وأما فَعَل يَفعِلَ ، فنحو ضَرَبَ يَضْرِب ضَرْبَا ...... حَبسَ يحْبِس حَبْسَا ..... وأما فعِل يفعَل ومصدره والاسم فنحو: لحِسَه، يلْحَسُهُ، لَحْساً..." [5]. فالفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضيا. يكون على (فَعَلَ)، فيشترك فيه المتعدي وغير المتعدي، وذلك نحو: ضَرَبَ، وقَتَلَ فهذا مُتعدٍّ، وَجَلَس، وقَعَد، لما لا يتعدى ويكون على (فَعِلَ)

---

1 حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها: ص104، 106.

2 السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص15، الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (1424هـ)، المفتاح في التصريف، تحقيق محسن بن سالم العميري الهذيلي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة: ص9.

3 السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص20.

4 الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة: ص253، ينظرالسيد، عبد الحميد مصطفى، (1998م)، المغني في علم الصرف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: ص 126، الراجحي، عبده، (1984م)، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت: ص26، 27، نهر، هادي، (2003م)، الصرف الوافي، ط3، دار الأمل، إربد: ص 196.

5 سيبويه، الكتاب: جـ4 ص5، ينظر السيوطي، جلال الدين، (1987م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا: جـ2 ص37 – 40.

فيهما, فما يتعدى فنحو: شَرِبَ، ولَقِمَ، وأمّا ما لا يتعدّى فنحو: بَطِرَ، وخَرِقَ، والفعل الثالث لما لا يتعدّى خاصّة، إنّما هو للحال التي ينتقل إليها الفاعل، وذلك ما كان على (فَعُلَ) نحو: كَرُمَ، وظَرُفَ، وشَرُفَ . فأمّا ما كان على (فَعِلَ)فاللازم في مستقبله(يَفْعَلُ) تقول ... شَرِبَ يَشْرَبُ ، عَلِمَ يَعْلَمُ "[1].

للفعل المجرد الثلاثي ثلاثة أبنية ذكرها ابن الحاجب وعقّب عليها شارح الشافية: فيقول:" الماضي، للثلاثي ثلاثة أبنية، فَعَلَ، وفعِلَ، وفَعُلَ، نحو ضَرَبَهُ، وقَتَلَهُ وجَلَسَ وقَعَدَ، وشَرِبَه، ووَمِقَهُ، وفَرِحَ، ووَثِقَ، وكَرُمَ " [2].

أما الاسترابازي فيعقب على أبنية الفعل شارحا لها فيقول:" ذكر صاحب الشافية – لفَعَلَ أربعة أمثلة: مثالين للمتعدي: أحدهما من باب فَعَلَ يفْعِلُ ، والثاني من باب (فَعَلَ، يفْعُلُ)، ولم يذكر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ – بفتحهما– لأنه فرعهما على ما يأتي في المضارع، ومثالين للازم منهما، وذكر أيضاً لفَعِلَ أربعة أمثلة: مثالين للمتعدي: أحدهما من باب فَعِلَ يفْعَلُ كشَرِبَ، والثاني من باب فَعِلَ يَفْعِلُ كوَمِقَ، ومثالين للازم منهما، وذكر لفَعُل مثالا واحداً، لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين، وليس إلا لازما "[3].

ولا يخرج الجرجاني عن تقسيم الفعل المجرد الذي ذكر في الشافية ولكنه بوب الأقسام تبويباً مفصلاً للأبنية فيقول:" فللثلاثي ثلاثة أبنية: فَعَلَ وفَعِلَ، وفَعُلَ ،أما <(فَعَلَ)>–بفتح العين–فمضارعُه (يفْعِلُ)، <ويَفْعُلُ>، متعديا ولازما، كضَرَبَ يضْرِبُ، وجَلَسَ يجْلِسُ، (ونَصَرَ ينْصُرُ)، وعَثَرَ يعْثُرُ.

وَيَجيءَ على (يَفْعَلُ)– بالفتح– ما كان عينه أو لامه حرفا (حلقياً) فهي: الهمزة، والهاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين)، كـ (سال يسال، وقَرأ يقْرَأُ،

---

[1] المبرد، المقتضب: جــ1، ص71.

[2] الاسترابازي، رضى الدين محمد بن الحسن، (1982م)، شرح شافية ابن الحاجب، حققها وضبط غريبها، وشرح مبهمها مجموعة من العلماء،: دار الكتب العلمية، بيروت: جــ1 ص67، ينظر ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي، (2003م)، كتاب الأفعال، قدم له وضبطه ووضح حواشيه إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ص16، السيوطي، المزهر: جــ2 ص95، السيوطي، همع الهوامع: جــ6 ص20، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص9، ابن سيده، أبو حسن بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، (1996م)، المخصص، قدم له، خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، صيدا: جــ4 س14 ص 276، 277، 278.

[3] الرضي، شرح الشافية: جــ1 ص 67.

ووَهَبَ يَهَبُ، ووَسَنَحَ يَسْنَحُ، وسَلَخَ يَسْلَخُ، ومَنَعَ يَمْنَعُ، وطَغَىَ يَطْغى. وَنَحْوُ: نَكَحَ يَنْكِحُ، ودَخَلَ يَدْخُلُ، ووَعَدَ يَعِدُ، وَصبَغَ يَصْبُغُ، لا يقاس فتحه، وأبىَ يَأْبَى: شاذ ورَكَنَ يَرْكَنُ: لغةُ مُتَداخِلة، ماضية مِن: رَكَنَ يَرْكُن، ومُضَارِعُهَ مِنٍ رَكِنَ يَرْكَنُ. وأما (فَعِلَ)– بكسر العين – فمضارعه بالفتح، مثل (عَلِمَ يَعْلَمُ) وسَمِعَ يَسْمَعُ، ونَعِمَ ينْعَمُ. وَيَئِسَ ، يَيْئسُ على أنّ الفَتحَ لغةٌ فيهنَّ . ونحو.: وَمِقَ – يَمِقُ، ووَثِقَ – يَثِقُ، ووَرِعَ – يَرِعُ، لَم يُرْوَ فيها الفتح. ونحو . فَضِلَ – يفْضُل، يُرْوَى فيه الضمّ وهو شاذٌّ. وأما (فَعُلَ – بضم العين فمضارعه بالضَّمِّ لا غيرُ، كـ : كَرُمَ – يَكْرُم، وشَرُفَ – يشْرُفُ. ولا متعدٍّ في هذا الباب إلا قولهم: (رَحُبَتْك الدَّارُ) "[1].

وقد قسّم النحاة القدماء الفعل من حيث الصحة والاعتلال إلى صحيح ومعتل، فالصحيح ما كانت أحرفه خاليه من أحرف العلة، ويقسم إلى سالم، ومضعف، ومهموز. والمعتل ما كانت أصوله أحد أحرف العلة ويقسم إلى مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف، مقرون، ومفروق "[2].

ولم يخرج اللغويون المحدثون في تقسيم أبنية الفعل عن القدماء، فقسموا الفعل الماضي المجرد إلى أبنية ثلاثة ، فيكرر برجشتراسر ما ذكره اللغويون السابقون في بنية الفعل المجرد الثلاثي فيقول: " ففعل على ثلاثة أضرب: بفتح العين، وكسرها، وضمها. ومضارع الضرب الأول بالكسرة أو الضمة ، والثاني بالفتحة ، والثالث بالضمة . وهذا كله موافق للأصل، غير ان مضارع (فَعُل) هو بالفتحة في اللغة العبرية، نحو: yiktan : kāton أي: صَغُرَ يصغُر، ولا نعرف أيّهما الأصل:(الفتحة أو الضمة"[3] .

---

[1] الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص 9، 10، 11، ينظر الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: جـ1 ص117 – 138، ابن يعيش، موفق الدين، (1973م)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، المكتبة العربية، حلب: ص37 – 63.

[2] ينظر ابن يعيش، شرح الملوكي: ص 38 – 61، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص9 – 19. الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: جـ1 ص117 – 138، ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص16، 17، 23 – 40.

[3] برجشتراسر، التطور النحوي: ص92.

وقد أورد محمد عبد الخالق عضيمة صيغاً فرعية للفعل الثلاثي، تنسب إلـــى بعض القبائل العربية وهي: فَعْلَ نحو : عَلْمَ في عَلِمَ ، و فِعْلَ نحو: نِعْمَ وبِئْسَ ، فِعِلَ نحو:شِهِدَ من شَهِدَ "[1] .

ويشير عبد الصبور الشاهين في تقسيمه للفعل الثلاثي المجرد إلى التقـسيمات التي وضعها علماء اللغة القدماء ، ويورد عبارة التحول الداخلي من الماضي المجرد إلى المضارع ويذكر للثلاثي المجرد ستة أبواب الأول:فَعَلَ – يَفعُل مثـل: نــصَرَ– يَنْصرُ، ومرَّ– يَمُرُّ، والثاني:– فَعَلَ – يفعِلُ: مثل جَلَسَ، يجْلسُ ... والثالث:– فعَل – يَفعَل، نحو نهَض – ينهَضَ ... وأكثر ما يأتي هذا الباب أن يكون ثانيــة أو ثالثــه حرفا حلقيا، لأن حروف الحلق تؤثر الفتح، للتقارب المخرجي، واقتــصادا للجهــد النطقي. وحروف الحلق هي: الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين، والخاء... وإن كان قد جاء مع توفر هذا الشرط من أبواب أخرى، مثل: وَعَــدَ – يَعِــدُ، ونَفَــخَ – يَنْفُخُ... ولكن العبرة بالكثرة التي أخذ منها الشرط ... والرابع فَعِلَ – يَفْعَلُ مثل عَلِمَ يَعْلَمُ... وقد لوحظ أن الأفعال الدالة على الأحزان والأفــراح، والألــوان والعيــوب والعلل تأتي غالبا من هذا الباب، والخامس فعُل يفعُل ، وهو للأوصـــاف الخلقيــة ، والتي لها مُكثٌ مثل حَسُنَ – يَحْسُنُ

والسادس: فعِلَ – يفعِل، وهو قليل، نحو: حَسِبَ – يَحْسِبُ، وقد جاءت الأفعال من هذه الأبواب متعدية ولازمة، عدا الخامس فلا يكون إلا لازما "[2].

ويورد تمام حسان صيغ الثلاثي المجرد مرتبة. في صيغة الماضي والمضارع غير خارج عن أوزان السابقين " [3].

وبعد فإن الناظر في أبنية الفعل الثلاثي المجرد يجد أنّ صيغ الفعل الماضي لا تلتزم بصيغة واحدة لكل صيغة في الفعل الماضي أو المضارع،وإنّما تكون للصيغة

---

[1] عضيمة، محمدعبدالخالق، (1996م)، المغني في تصريف الأفعال، ط1، دار الحديث، القاهرة: ص116 –122.

[2] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص65، 66.

[3] حسان،اللغة معناها ومبناها: ص138، وينظر جنهويتشي، هدى، (1995م)، الأبنية الصرفية ودلالتها في شعر عامر بن الطفيل،: دار البشير، عمان: ص27، 28، نور الدين، عصام، (1982م)، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجـــب، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: ص129 – 136، السيد، المغني في علم الصرف: ص72، 73، الراجحي، التطبيق الصرفي، ص28،27.

الواحدة أكثرمن صيغة متعددة مختلفة في الفعلين"[1]، فصيغة (فَعَلَ) في الماضي يقابلها صيغة قياسية يراها علماء اللغة،وصيغ أخرى بعضهم يسندها إلى الشذوذ"[2].

وآخرون يسندونها إلى تداخل اللغات "[3]، وهذا التباين الذي يحدث بين الصيغ إنما يعود إلى التعدد الذي يسمح باستخدام الفعل بصيغ مختلفة، تتلاسن بها قبائل بدوية تؤثر الضم على الكسر مثلاً ، أو حضرية تؤثر الكسر على الفتح، أو أخرى تتخذ الفتح لسهولته ويسره "[4]. فما اتفق عليه اللغويون في القياس في صيغة (فَعَلَ) أن يأتي مضارعه على (يفْعُل) و(يفعِلُ) و (يفْعَل) "[5] .

في حاله أن تكون عين الفعل أو لامه حرفا حلقياً، وكذلك صيغة فَعِلَ القياس فمضارعها بفتح العين يَفْعَلُ "[6].

وفَعُلَ القياس مضارعها بضم العين. وكل هذا لم يلزم جميع القبائل المتلاسنه بصيغ مختلفة بأن تتكلم بما في القياس، وكذا لم يمنع أبو زيد أن يقول كلاهما قياس في بعض الصيغ وإن جاءت بصيغتين متعددتين "[7]*.

---

[1] ينظر ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص39 – 42.

[2] ينظر سيبويه، الكتاب: جـ4 ص102،40 ،103، 105 ،422، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص10.

[3] ابن جني، الخصائص: جـ1 ص 177.

[4] . ينظر أنيس، إبراهيم، (د.ت)، في اللهجات العربية،ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: ص 91 – 100، ص170–171، شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي: ص190، الراجحي، عبده، (1999م)، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ط1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض: ص140–147.

[5] السيوطي، المزهر: جـ1 ص207.

[6] ينظر سيبويه، الكتاب: جـ4 ص101، ابن يعيش، شرح الملوكي: ص38، 39، 40، ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ1، ص117.

[7] السيوطي، المزهر: جـ1 ص208،207.

* سيقوم الباحث بشرح تعدد صيغ الفعل في مظانها والتي كان سبب التعدد فيها يعود لمعايير لهجية، و صوتية، و دلالية في اللاحق من هذا الفصل.

1. 3 المجرد الرباعي ومزيده:

يعرّف الفعل الرباعي المجرد على أنه الفعل الذي يتكون من أربعـــة أحـــرف أصيلة وله بناء واحد هو (فَعْلَلَ – يُفَعْلِلُ) "[1] .

يتفق معظم اللغويين على أنّ للفعل الرباعي المجرد وزنا واحدا هو فعْلَلَ"[2]. ولكن بعضهم أورد الفعل المجرد الرباعي مع أبنية الفعل الثلاثي المزيد من دون أن يفصل بينهما فيقول:" وللمزيد فيه خمسة وعشرون : مُلحق بدحرج " [3]، ثم سيفصل القول فيها في الصفحات اللاحقة.

ويُقسَّمُ الرباعي المجرد إلى نوعين: مضعف، وهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من نوع آخر، وقد يكون مرتجلا نحو: زَلْزَلَ، يُزَلْزِلُ، وقلْقلَ، يُقلقل... أو منعوتا نحو: بَأْبَأَ – يُبَأْبِى إذا كرر قوله " بَأَبِي "، دعدع، يدعدع، إذا كرر لفظه " دَعْ "[4] .

والثاني: غير مضعف وهو ما لم تكن " فاؤه " و " لامه " الأولى من نـــوع، " وعينه "، و "لامه " الثانية من نوع آخر: دَحْرَجَ – يُدَحْرِجُ، حَرْجَمَ – يُحَرْجِمُ " [5] .

ويرى اللغويون أن للفعل المجرد الرباعي المزيد ثلاثة أوزان، وللمنشعبة منه ثلاثة أبنية تفعْللَ كـــ تَدَحْرج، وافْعَنْلَلَ كـــ احْرَنْجم، وافْعَلَلَّ كـــ اقشَعَرّ " [6] .

غير أن بعض المحدثين يرى للفعل الرباعي أكثر من وزن من دون أن يفرق بين المجرد والمزيد فيقول: " وللرباعي سبع صيغ أحصاها الصرفيون على النحـــو الآتي:

1- فَعْلَلَ مثل جَلْبَبَ
2-فَوْعَل = جَوْرَبَ
3-فَعْوَلَ = رَهْوَلَ
5- فَعْيَلَ مثل شَرْيَفَ
6- فَعْلى = سَلْفى
7- فَعَلَ = فَلَسَ "[7] .

---

[1] نهر، الصرف الوافي: ص196.

[2] الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص21، السيوطي، همع الهوامع: جــ6 ص19، السيوطي، المزهر: جـــ2 ص42، عــضيمة، المغني في تصريف الأفعال:ص122.

[3] ابن الحاجب، شرح الشافية: جــ1 ص67.

[4] المصدر نفسه: جــ1 ص113 ، 114، الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص261.

[5] ينظر الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص261.

[6] الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص22، ينظر السيوطي، همع الهوامع: جــ6 ص19، 20.

[7] حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ص138.

4-فَيْعَلَ = بَيْطَرَ

ويورد شارح الشافية هذه الأوزان بأبنية الفعل المزيد الثلاثي، ومن الملحقات يفَعلل شَرْيَف..."[1].

ويرى تمام حسان في معرض حديثه عن الملحقات الصرفية أنّ الفعل الرباعي في الأصل ثلاثي فيقول: بعد أن يورد صور الرباعي مثل دحرج : فأنت تـــرى أنّ الفعل الرباعي ذو ثلاثية، إما أن يستعمل منها فعل ثلاثي له نفـــس معنــــى الفعـــل الرباعي وإما أن تستعمل منها صيغ أخرى تدور حول نفس المعنى. وترى كذلك ان الحرف الزائد قد يكون جاء، أو سينا، أو شينا، أو عينا، أوباء، أو زينا وقد يكون أي حرف من الحروف الأبجدية "[2].

ويدلل على ذلك قائلا: " وقد استخدمت اللهجات نفس الطريقـــة فـــي الزيــــادة أيضا. وسنورد لك طائفة من الأفعال الرباعية العامية، ونضع أمام كل منها الحروف الثلاثة التي نقترحها أصلا لهذه الرباعيات، وقد نجد أن هذه الثلاثة تكون بنفسها فعلا ثلاثيا عاميا من لهجة أو أخرى، أو فعلا عربيا كما يأتي:

دَرْبَكَ رَبَكَ سَلْبَنَ لَبَنَ (سال لعابه كاللبن).

شَعْبَطَ شَبَتَ شَرْمَطَ شَرَطَ... والزائد هنا أيضا حرف غير مقيد بحروف (سألتمونيها)، ولعل ذلك أن يكون مما يعزز دعوى ثلاثية الكلمة العربيـــة تعزيـــزاً كاملا "[3].غير أنّ شاهين يرى كغيره من اللغويين أنّ الرباعي له وزن واحد مجرد هو فَعْلَلَ. كَدَحْرَجَ .. ولمزيده بحرفين وزنان: الأول: افعَنْلَلَ مثل احْرَنْجَم...والثاني: افعلَلّ مثل اقْشعرَّ "[4].

وقد حصرعلماء اللغة الزيادة بـــ عشرة حروف مجموعة في (ســـألتمونيها)، لكن هذه الحروف ليس شرطا في زيادة صيغة الرباعي المزيد ، فقد تكون الزيــــادة تكريرا لحرف من حروف المادة الأصلية، كما في (جَلْبَب). وربما كانت إدخـــالا لحرف آخر مثل: كَوْثَرَ، الملحقة بجعفر ... وهذا يدل على أنّ الزيادة للإلحاق ليست

---

[1] ابن الحاجب، شرح الشافية: جـــ1 ص68.

[2] حسان، تمام، (1986م)، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب: ص219.

[3] المرجع نفسه: ص219، 220.

[4] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص74.

في حدود حروف الزيادة العشرة، بل قد يكون الإلحاق بأي حرف من حروف الهجاء يحقق الغرض المطلوب "[1].

ويترتب على زيادة حرف أو حرفين على الرباعي دلالات غير الدلالات التي يكون عليها المجرد، لأن الفعل الرباعي المجرد ما هو مشتق من أسماء الأعيان الرباعية أو غير الرباعية لغرض من الأغراض كالدلالة على اتخاذ ذلك الاسم المشتق منه وصنعه نحو: " قَمْطَرْتُ الكتابَ " أو مشابهة المفعول لما أخذ منه الفعل نحو (بَنْدَقْتُ الطينَ)، أو جعل الاسم المأخوذ منه في المفعول نحو:(صَفَرْتُ الثّوبَ) و(فَلْفَلْتُ الطّعامَ)، أو إصابة ما أخذ منه الفعل نحو (غَلْصَمْتُه) أي:(أصبت غَلْصَمَتُهُ). أو للدلالة على أنّ الاسم المأخوذ منه آلة للإصابة به نحو: عَرْجَنْتُهُ أو للدلالة على ظهور ما أخذ الفعل منه نحو: بَرْعَمْتِ الشّجرةُ) "[2]. وأرجح رأي الذي يرى أن الفعل الرباعي المجرد له وزن واحد وما جاء على صيغته ، فهو ملحق به. وما يهم الباحث في هذا الفصل هو دراسة أسباب تعدد هذه الصيغ حرفيا ولفظيا.

ويرى شاهين أنّ ما يلحق بالرباعي المجرد بزنة (فَعْلَلَ) ثمانية أوزان، ستة ذكرها الصرفيون واثنان وقعا لملاحظتنا، فأما الستة فقد سبق ذكرهما وأما الوزنان الآخران فهما: فَعْلَنَ مثل عَلْمَنَ (والأصلَ عَلِمَ) وَعَمْلَنَ (والأصلَ عَمِلَ) وجَمْعَنَ (والأصل جَمَعَ)، وهي أفعال حاولنا صوغها لضرورة التعبير عن مدلولات جديدة فالأول يعني: جعل الدولة علمانية، والثاني جعل الدولة " مثلا " بروليتارية، أي خاضعة للطبقة العاملة، والثالث: جعل الدولة جماعية السلطة ومَفعَل مثل مَعْجَنَ الخشب والأصل عَجَن".

وَمذَهبَ	والأصل: (ذهب)
ومْعَجم	والأصل: (عجم)
ومْنطق	والأصل: (نطق)" [3].

[1] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص74، ينظر حسان، مناهج البحث في اللغة: ص220.

[2] ينظر عضيمة، المغنى في تصريف الأفعال: ص123، نهر، الصرف الوافي: ص199، شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص75، 76.

[3] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص 75، 76.

والملحق بمزيد الرباعي ملحق باحْرَنْجَمَ وجــاء علــى : (افْعَنْلَــى: مثــل اسْنَلْقى.... وافْعنْللَ ، مثل : اقْعَنْسَسَ) "[1].

1. 4 المزيد الثلاثي:

ما زاد على أحرفه الأصلية حرف أو أكثر لغرض من الأغــراض " [2] . أي لإفادة معنى من المعاني، ويكون مزيدا بحرف أو بحرفين أو بثلاثة أحرف وله ثلاثة أوزان هي:

1. 4. 1 المزيد بحرف .

أ- الصيغة الأولى من المزيد الثلاثي: هي زيادة حرف الهمــزة فــي أول الفعــل الثلاثي، فيصبح بناؤه على وزن (أَفْعَلَ - يُفْعِل) "[3]. وهو للتعدية كأخرجت زيداً أو الصيرورة كأغدّ البعير أي صار ذا غُدة. والسلب: كأشكيته أي أزلــت شــكايته، والتعريض، ووجود الشيء على صفته، والإعانة... "[4]. والقياس في مــستقبله أن يكون على وزن (يُؤَفْعِل) فحذفت الهمزة، لأنه كان يلزمه إذا أخبر عــن نفــسه أن يجمع بين همزتين وذلك ممتنع. فلما كانت زائده، وكانت تُّلزم ما لا يقع في الكــلام مثله حذفت، وأتبعت حروف المضارع الهمزة، كما جرين في باب وَعَــدَ مجــرى الياء"[5]. غير أنّ الرضي يرى أنّ زيادة(الهمزة) ليست قياساً مطرّدا، فليس لك أن تقول في ظَرُفَ : (أظْرَفَ) ، وفي نَصرَ : (أنْصرَ) خلافا للأخفــش الــذي يقــيس (الهمزه) في (أَظنَّ) و(أَحْسبَ) و(أَخَال) على (أعْلَمَ) و(أَرَى) وإنما يجب السماع في استعمالها ومعانيها "[6].

---

[1] ينظر السيوطي، المزهر: جــ2 ص41، ابن الحاجب، شرح شافية: جــ1 ص 113، 114، 115، 116.

[2] عضيمه، المغني في تصريف الأفعال: ص123، 124.

[3] الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص20 .

[4] ينظر سيبويه، الكتاب: جــ4 ص55 - 62، ص266 ، ابن قتيبه، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (د.ت)، أدب الكاتب حققه، وضــبط غريبه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة: ص266، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص27، ابن الجبــان، أبــو منصور، (1991م)، شرح الفصيح في اللغة، دراسة وتحقيق عبد الجبار جعفر القزاز، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة آفــاق عربيــة، بغداد: ص 149، ابن الحاجب: شرح الشافية: جــ1 ص84، عضيمه، المغني في تصريف الأفعال: ص124، 125، الحــديثي، أبنيــة الصرف في كتاب سيبويه: ص262، 263، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص136 - 151.

[5] المبرد، المقتضب: جــ1 ص72.

[6] ابن الحاجب، شرح الشافية: جــ1 ص83، 84.

ب–الصيغة الثانية: وزن (فَعّلَ) بتضعيف العين. ويكون الفعل علـــى(فَعّـــلَ)، فيكون مستقبله على (يُفَعِّلُ)، لأنه في وزن فاعل، وأفعل فلذلك وجـــب أن يكـــون مستقبله" كمستقبلهما "[1]. وتدل هذه على معانٍ كثيرة منها، التعديـــة نحـــو: أدّبْـــتُ الصبي ، والتكثير كفتّحتُ الأبواب، وذَبّحْت الغنم، والسلب: كقرّدْتُ البعير، وحلّقْتَهُ أي أزلت قراده وَحلَّمْته والتوجه كشرّق وغوّر "[2]، ويجيىء فَعّل لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به، نحو فَسّقَته: أي نسبته إلى الفسق وسمّيته فاسقا، أو يجـــيء للدعاء على المفعول بأصل الفعل، نحو جَدَّعْتُه وعقّرته: أي قلت لـــه جـــدعا لـــك، وعقرا لك أو الدعاء له، على نحو سقّيته أي قلت له سَقيا لك.

وقد يجيء بمعنى صيرورة فاعَله أصله المشتق منه كَـــروّض المكـــان أي، صار روضا، وعَجَّزَت المرأة، وثيَّبَت، وعَوَّنَت: أي صارت عجوزا وثيبّا وعوانـــا، ويجيء بمعنى عمل شيئاً في الوقت المشتق هو منه، كهَجَّرَ: أي سار في الهـــاجرة، ويجيء بمعنى المشي إلى الموضع المشتق هو منه نحـــو كَـــوَّفَ أي مـــشى إلـــى الكوفة"[3]. وقد تشترك فَعَّلت أفعَلْت، كأنهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولـــك: فَرِحَ وفرّحتُه، وإنّ شئت قلت أَفْرَحتُهُ "[4] .

ج– الصيغة الثالثة (صيغة فَاعلَ)، فيكون مستقبله على وزن مستقبل أفعلت، قبل أن يحذف و ذلك قولك: قاتل، يقاتل، وضارب – يضارب " [5]، ويأتي للدلالـــة علـــى معان عدّة، مثل المشاركة في الفعل نحو: ضاربته – أضاربه، وجعل غير المتعدي متعديا نحو (كارمتُهُ وشاعرته، وبمعنى فعَل للدلالة على المبالغة والكثرة، ويـــأتي بمعنى (أفْعَلَ) نحو: داين – يداين بمعنى (أدان) وشارف – يشارف بمعن(أشرف)، وقاتلهم الله أي (أقتلهم) وجعل المفعول صاحب المصدر المشتق منه الفعـــل نحـــو:

---

[1] المبرد، المقتضب: جـــ1 ص74، ينظر سيبويه، الكتاب: جـــ4 ص58 –59، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص28.

[2] السيوطي، همع الهوامع: جـــ6 ص23 –24، ينظر ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحاق، (1956م)، إصلاح المنطق، شـــرح وتحقيق أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون، ط2، دار المعارف، مصر: ص145.

[3] ابن الحاجب، شرح الشافية: جـــ1 ص95 – 96، ينظر عصام نور الدين، أبنية الفعل: ص151–154.

[4] سيبويه، الكتاب جـــ4 ص55، ينظر ابن قتيبه، أدب الكاتب، دار الطلائع: ص255، 256.

[5] المبرد، المقتضب: جـــ1 ص72.

عافاك الله أي جعلك ذا عافية "[1]، وتأتي بمعنى فعَّل وذلك للتكثير نحو: ضاعفت الشيء بمعنى ضعّفته وباعدته وبعّدته "[2]، وبمعنى (فعَل) كجاوزت الشيء وجُزْته، وواعدت زيدا ووعدتُه "[3]، وبمعنى أَفْعَل، نحو عافاك الله بمعنى أعفاك، وراعنا سمعك أي أرعنا "[4].

وبمعنى جعل الشيء ذا أصل: نحو: صاعر خدّه أي جعله ذا صعر، وعافاك الله أي جعلك ذا عافية"[5].

1. 4. 2 المزيد بحرفين .

ويكون على أوزان خمسةٍ:

أ – ما زيدت فيه (الهمزة، والنون) في أوّله، ويأتي على وزن (انْفعَلَ – يَنْفَعِلُ) وقد وضعه سيبويه تحت عنوان " هذا باب ما طاوع الذي فعْلُه على فَعَلَ وهو يكون على انْفَعَلَ وافْتَعلَ وذلك قولك كَسَرْتَه فانْكَسَرَ، وحطَمْتُهُ فانْحَطَمَ "[6]. ويختص بالعلاج والتأثير " [7]، ولا يبنى انْفَعَلَ (من غيره) أي من غير ما يدل على علاج من فِعْل (ثلاثي) فلا يقال: عرفته فانْعرفَ ولا جَهِلْتُه فانْجَهَلَ ولا سَمِعْتُه فانْسَمَعَ، وكذا لو دلّ على معالجة، ولم يكن ثلاثيا لا يقال:أَحْكَمْتُه– فانْحَكَمَ " [8]. ولا يبنى من لازمٍ خلافا لأبي علي الفارسي، فإنه زعم أنه قد جاء من لازم نحو: مُنْهَوٍ – مُنْغوٍ وخرج على أنه مطاوع: أَهْوَيْتُهُ وأَغْوَيْتُهُ " [9].ولا يكون إلا لازما"[10].

---

[1] ينظر سيبويه، الكتاب: جـ4 ص68، 69، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص14، ابن قتيبه، أدب الكاتب: ص267، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص 154، 155.

[2] ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 144، ينظر ص 145.

[3] السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص24، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص267.

[4] ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص145، ابن قتيبه، أدب الكاتب: ص267.

[5] السيوطي، همع الهوامع: جـ 6 ص24، ينظر ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ1 ص96 ، 97، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص267، المبرد، المقتضب: جـ1 ص 72 ، 73.

[6] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص65، ينظر الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص30.

[7] الجرجاني، المفتاح والتصريف: ص31، ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ1 ص108.

[8] السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص 27.

[9] السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص27.

[10] ابن الحاجب، الشافية: جـ1 ص 108.

ب- ما زيدت (الهمزة) في أوله و (التاء) بعد (فائه)، وبنـاؤه: (افْتعَـلَ – يَفْتَعِل).يقول ابن الحاجب : " وافْتَعَلَ للمطاوعة غالبا نحو غَمَمْتُهُ فَاغْتمَّ ، وللاتخاذ نحو اشْتَوَى وللتَّفَاعُل نحو اجْتَوَرُوا، وللتَّصرَّف نحو اكْتَسَبَ "[1]، وتأتي صيغة انْفَعَلَ بمعنى افتعل وكلاهما تدلان على المطاوعة "[2]. وتدل هذه الصيغة على الاتخاذ، أي لاتخاذك الشيء أصله، وينبغي أن لا يكون ذلك الأصل مصدرا، نحو اشْتَوَيْتُ اللحم، أي اتخذته شواء لنفسك " [3]، وبمعنى المفاعلة نحـو: اجْتَـوَرُوا واخْتَـصَمُوا "[4]. وبمنزلة فَعِلَ، نحو : قرأت واقتَرَأْتُ وخَطَف واخْتَطَفت وللزيادة على معناه كقولـك اكْتَسَبَ في كَسِبَ واعْتَمَلَ في عَمِلَ .... أما كسبت فأنه يقول أصبت وأما اكتـسبت فهو التصرف والطالب والاعتمال بمنزلة الاضطراب "[5].

ج – ما زيدت " التاء " في أوله و " الألف " بعد " فائه "، وبناؤه " تَفَاعَلَ – يَتفاعَلُ " ويأتي للدلالة على مطاوعة (فَاعَل) نحو: نَاوَلْتُه فَتَنَـاوَلَ – يَتَنَـاوَل، ونَاقَـشْتَه – فَتَنَاقَشْ – يَتَنَاقَشُ، والمشاركة نحو: تَعَاطَى – يَتَعَاطَى، والاستغناء به عن فعل نحو " تَمَارَى – يَتَمَارَى "[6]. ويكون على تَفَاعَلَ كما كان (تَفَعَّل)، لإن هذه التـاء إنمـا لحقت فَعَّلَ وفَاعَلَ في الأصل " [7]. ويكون على ضرب آخر. وهو أنْ يظهر لك من نفسه ما ليس عنده. وذلك نحو تَعَاقَلَ وتَغَابَى، وتَغَافَلَ " [8] .

د–ما زيدت التاء في أوله مع تضعيف العين، وبناؤه: (تَفَعَّل – يَتَفعّل) ويكون على ضربين: على المطاوعة التي تدل على التكثير من (فعَّل) فلا يتعدّى.، نحو قولك: قَطَّعْتُه – فَتَقَطَّع، وكَسَّرْتُهُ – فَتَكَسَّرَ، فهذا للمطاوعة " [9]، أو التي تدل على النـسبة قَيَّسْتُهُ ونَزَّرْتُهُ وتَمَّمْتُهُ: أي نسبته إلى قيس ونزار وتميم، فَتَقَيَّسَ وتَنَـزَّرَ وتَـتَمَّمَ، أو

---

[1] ابن الحاجب، الشافية: جـ1 ص108، ابن سيده، المخصص: جـ4 س14 ص312، الزمخشري، المفصل: ص281.

[2] سيبويه، الكتاب: جـ 4 ص 66.

[3] ابن الحاجب، الشافية: جـ1 ص108، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص 164.

[4] ينظر سيبويه، الكتاب: جـ4 ص69، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص31.

[5] الزمخشري، المفصل: ص281، 282.

[6] ينظر سيبويه، الكتاب: جـ4 ص69 ،70، الزمخشري، المفصل: ص279 ، 280، ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ1 ص 108، 109، 110.

[7] المبرد، المقتضب: جـ1 ص78.

[8] المصدر نفسه: جـ1 ص 78، السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص25.

[9] المبرد، المقتضب: جـ1 ص78.

للتعدية نحو، عَلَّمْتُهُ فتعلَّمَ "[1]، ويأتي للتكلف. إذا أراد الرّجل أن يُدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فإنك تقول: تَفَعَّلَ، وذلك تَشَجّعَ، وتَبَصَّرَ، وتَحَلَّمَ "[2]. وللاتخاذ الذي هو مطاوع (فَعَّلَ) الذي هو لجعل الشيء ذا أصله إذا كان أصله اسما لا مصدرا "[3]. وللتجنب مطاوع (فَعّل) الذي للسلب تقديرا، وإن لم يثبت استعماله، كأنه قيل أَثَّمْتُهُ وحَرَّجْتُهُ بمعنى جنَبته عن الحرج والإثم وأزلتهما عنه كقردَّته " [4] . ويأتي لمعان أخرى مثل العمل المتكرر في مهلة وللطلب وغيرها" [5] .

هـ- ويكون على صيغة أوزن(افْعَلَّ ، يَفْعَلُّ) ، ودلالته على المبالغة في الفعل والاستعاضة به عن (فعل) ، وهو مرتجل . نحو اقْطَرَّ النبت – يَقْطَرُّ، ويدل على الألوان والعيوب نحو: اخْضَرَّ- يَخْضَرُّ، واعْوَرَّ – يَعْوَرُّ، واحْوَلَّ- يَحْوَلُّ "[6].

1 .4 .3 المزيد بثلاثة أحرف : وله أربعة أوزان:

أ- (اسْتَفْعَلَ – يَسْتَفْعِلُ)، وتأتي لمعانٍ عدّة، مثل المصادفة (استَجَدتّه أي أَصَبْتُهُ جيّدا، واسْتَكْرَمْتُهُ أي أَصَبْتُهُ كريما للإصابة على صفة... وللطلب تقول اسْتَعْطَيْتُ أي طَلَبْتُ العطيَّةَ وبمعنى (فَعَلَ) قَرَّ في مكأنه واسْتَقَرَ، وبمعنى افْعَلَ: جَلَبَ الجُرْحَ وأَجْلَبَ.... ويأتي للتّحوُّل من حال إلى حال هكذا، وذلك (قولك): اسْتَنْوَقَ الجملُ، واسْتَيْسَتِ الشاةُ. والسؤال أي للطلب والاستدعاء، ومعناه نسبة الفعل إلى الفاعل لإرادة تحصيل المشتق نحو: اسْتَكْنَيْتَهُ أي طلب منه الكناية " [7].

---

[1] ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ1 ص 104.

[2] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص71.

[3] ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ1 ص105.

[4] المصدر نفسه: جـ1 ص105، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص30.

[5] ينظر ابن الحاجب، الشافية: جـ1 ص105.

[6] الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص33 ، السيوطي، همع الهوامع، جـ6 ص98، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ص167.

[7] ينظر سيبويه، الكتاب: جـ4 ص70-73، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 269، المبرد، المقتضب: جـ1 ص 76، 77. الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص 32، الزمخشري، المفصل: ص 282، ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ1 ص110 ،111، ابن سيده، المخصص: جـ4 س14 ص311، السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص 28، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص 165 – 167، الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص267، عضيمة، المغنى في تصريف الأفعال: ص149 – 155.

ب –صيغة (افْعَوْعَلَ)، يقول سيبويه : " هذا باب افعوعلت وما هو على مثاله مما لم نذكره ، قالوا : خَشُنَ، وقالوا اخْشَوْشَنَ . وسالت الخليل فقال : كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد ، كما أنه إذا قال : اعْشَوْشَبَت الأرض ، فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرا عاما ، قد بالغ . وكذلك احْلَوْلَى "[1].

ج- صيغة (افْعَوَّلَ) كاعَلَوَّطْتُهُ . وكذلك فَعْلَلْتُهُ، وتأتي للمبالغة " [2].

د- "صيغة (افْعَلَّ و افْعَال) يجيئان مرتجلين ،نحو : ابْيَضَّ وبْيَاضَّ ، واعْوَرَّ واعْوَارّ "[3]. وجميع الأبواب المذكورة يجيء متعديا ولازما إلا (انْفَعَلَ وافْعَلَّ وافْعَال) واعلم أن المعاني المذكورة للأبواب المتقدمة هي الغالبة فيها ، لا تضبط كما تكررت الإشارة إليها "[4].

5. 1 تعدد صيغ الماضي المجرد .

تتعدد صيغ الفعل الماضي المجرد فتكون على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، و(فَعُلَ) بضمها، و(فَعِلَ) بكسرها ، لكن بعض هذه الصيغ لا تكون ملتزمة بفتح عين الفعل أو ضمه أو كسره، و إنّما نجمل صيغتين في عين الفعل، هما، (فَعِلَ، فَعَلَ) أو (فَعُلَ، فَعَلَ) ومنه (ذَهَبَ الرجلُ يَذْهَبُ ذهاباً قد ذَهِبَ الرجُل يذْهِبُ.

ذَهِبَ لَمَّا أن رآها ثُرْمُلَهْ   وقال يَا قَوْمِ رأيْتُ مُنكره " [5] .

فترى الفعل " سَفِد الطائر الأنثىَ يَسْفَدُها سفادا ... وسَفَدَ يَسفِدُ لغة.وقد نَكِفْتُ من الأمر أنْكَفْتُ إذا استَنكَفْتَ منه.. ونكَفْتُ (عنه) لغة " [6]، ويورد ابن السكيت تحت باب فَعِلتُ و فَعَلْتُ كثيراً من الأفعال الماضية التي تدل على فعل واحد، لكنها متعددة الصيغ على (فَعِلَ وفَعَلَ).

---

[1] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص75، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص270، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص 32، الزمخشري: المفصل: ص282، ابن سيده، المخصص: جـ4 س14 ص313، السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص29.

[2] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص77 ، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص33.

[3] الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص33، الاسترابادي، شرح الشافية: جـ1 ص112 ، 113.

[4] الاسترابادي، شرح الشافية: جـ1 ص112 ،113.

[5] ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص199، ينظر 202، 201، ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص33 -38، ابن قتيبه، أدب الكاتب: ص249-256، ابن سيده، المخصص: جـ4 ص276 -278 .

[6] ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص210، وينظر ابن قتيبه، أدب الكاتب: ص274، ابن سيده المخصص: جـ4 س14 ص279، 280 وجـ4 س15 ص395-396.

ففي المضعّف (شَمِمْتُ الشئ، وشَمَمْتُ لغة... وقد دَهِمَهُــم الأمــر يَــدْهَمُهم ودَهَمَهُم) بكسر العين وفتحها "[1].

وقد أورد أيضاً صاحب شرح الفصيح أفعالاً ماضية بصيغ مختلفة كل صيغة تدل على لغة ومن ذلك:" اعلم أنك تقول: نَمَى المال يَنْمِي نُميّاً و(نَمَاءً) فهو نامٍ أي: زائد، ومثل ذلك مَضَى يَمْضِي مُضيًّا ومَضَاءً- وفي بعض اللغات نما ينمــو والأول أفصح وليس الثاني بالرديء "[2]. قال أبو عبيد قال الكسائي ولم أسمع يَنمُو بــالواو إلا من أخوين من بني سليم "[3]. ومنه بالياء قول النابغة:

فعَدِّ عمَّا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ وانْمِ القُتُودَ على عَيْرَانَةٍ أَجُدِ [4].

وما ورد بالواو قول الشاعر:

يا حُبَّ لَيلى لا تعيَّر وازْدَدِ وانْمُ كما ينْمُو الخِضَابُ في اليَدِ [5].

وفي المعتل تقول : " حَثَوْت التراب أَحْثُوْه ، وحَثَيْتُه أَحْثَيْتُه ، ونَقوت العظــم ونقيته إذا استخرجت نقيه " [6] .

ويقول ابن جني :" وذلك أنه يقال: خَثُر وخَثَر وحَمُض وحَمَض وشَعُرَ وشعَر، وطَهُرَ وطهَر--) "[7]. ومن المهموز "وَكّدْت عليهم وأَكَّــدْتُ...ووَرَّخْــتُ الكتــاب وأَرَّخْتُه ووَقَّتُ وأَقَّتُ من الوقت " [8]. وذَوَى العودُ يَــذْوِي ذُوِيّــاً وذَأَى يَــذْأَى ذَأْوَاً

[1] ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص211 ، 212، وينظر إلى ص216، ابن قتيبة، أبو محمدعبدالله بن مسلم، (1988م)، أدب الكاتــب، تحقيق علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ص274-276، لسان العرب: جــ7 ص205.

[2] ابن الجبّان، شرح الفصيح في اللغة: ص 97، ابن منظور، لسان العرب: جــ14 ص297.

[3] ابن منظور، لسان العرب: جــ14 ص296، ينظر ص297، ينظر ابن جني، الخصائص: جــ1 ص381، ينظــر الجــوهري، أبــو نصر اسماعيل بن حماد، (1999م)، تاج اللغة وصحاح العربية المسمى الصحاح، ط1، دار إحياء التراث العربــي، بيــروت: جــــ5 ص1995، ابن سيده، المخصص: جــ4 س14 ص353.

[4] ابن منظور، لسان العرب: جــ14 ص297، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، فاعور: ص228،227.

[5] ابن منظور، لسان العرب: جــ14 ص297، وورد هذا البيت وانمِ بحذف الياء دلاله على يائيته، ينظر ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة حاشية (1): ص97، السيوطي، المزهر: جــ2 ص39.

[6] ابن قتيبه، أدب الكاتب: ص272، دار الطلائع، ابن قتيبه، أدب الكاتب، دار الكتب العلمية: ص227، 228، ابــن منظــور، لــسان العرب: جــ3 ص49.

[7]. ابن جني، الخصائص: جــ1 ص 381.

[8] ابن قتيبه، أدب الكاتب: ص273، ابن منظور، لسان العرب: جــ15 ص382 ،383، ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص70 ،71.

وذَأْياً"(1). وفي الفعل الناقص" سَرَا ثلاث لغات فَعَلَ فَعِلَ فَعُلَ وكذلك سَخِيَ و سَخَا وسَخُوَ... ومن الصحيح كَمَلَ وكَدَرَ و خَثَرَ في كل منها ثلاث لغات "(2).

وما يؤكد تعدد صيغ الفعل الماضي المجرد للبناء الواحد قول السيوطي تحت باب ذكر ألفاظ اختلفت فيها لغة الحجاز ولغة تميم " قال يونس في نوادره:- أهل الحجاز زَهَدَ وتميم زَهِدَ ... أهل الحجاز بَرَأْت من المرض وتميم بَرِئْت" (3). يدل هذا التعدد في الفعل الثلاثي الماضي المجرد ومردّه في أصل الفعل الثلاثي المجرد يعود إلى اختلاف اللهجات"(4). وهناك صيغ كثيرة لا حصر لها يتعدد فيها الفعل الماضي المجرد فتتغير حركة عين الفعل "(5).

ومن القرآن قوله تعالى ﴿ **فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ** ﴾ (6). قرأ عاصم وحدَه **(فَمَكَثَ)** بالفتح، وقرأ الباقون **(فَمَكُثَ)** بالضم، وهما لغتان مَكَثَ مَكُثَ ، وحَمَض وحَمُضَ وكَهَل َوكَهُلَ – والاختيار فَعَلَ بالفتح ؛ لإنّ فَعُلَ بالضمّ أكثرما يأتي الاسم- وقد حكى لغة ثالثة في كَمُلَ كمِلَ بالكسروكل ذلك صواب "(7).

وفي المزهر :" عَرِضَ- عَلِمَ – للحجاز فَعِلَ يَفْعَل بكسر العين وفتحها في المضارع وعَرَضَ – ضَرَبَ – لتميم فَعَلَ يفْعِل بفتح العين في الماضي وكسره في المضارع "(8). يقول أحمد علم الدين الجندي: إنَّ الحجاز والعالية آثرتا صيغة فَعِلَ يفْعَلُ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع... وإنّ تميما آثرت صيغة فَعَلَ يفْعِلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع "(9). وفي قوله تعالى: ﴿ **قَد**

---

[1] ابن قتيبه، أدب الكاتب: ص273، ابن منظور، لسان العرب: جـ5 ص72.

[2] ابن منظور، لسان العرب: جـ6 ص249.

[3] السيوطي، المزهر في علوم اللغة: جـ2 ص276، بنظر ابن يعيش، شرح المفصل: جـ1 ص60 – 61، ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ1 ص132، 133، الصالح، صبحي، (1962م)، دراسات في فقه اللغة، ط2، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت: ص77 ،78، أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت: ص70.

[4] الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص78.

[5] ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص189 ص195، ص204، ينظر ابن منظور، لسان العرب: جـ12 ص215، مادة لبب.

[6] النمل 27 / 22.

[7]- ابن خالوية، أبو عبدا لله الحسين بن أحمد بن خالوية، (1992م)، إعراب القراءات السبع وعللها ، حققه وقدم له عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة: جـ2 ص146، ينظر ابن قتيبه، أدب الكاتب، دار الطلائع: ص274.

[8] السيوطي، المزهر: جـ2 ص276.

[9]الجندي، أحمد، (1983م)، اللهجات العربية في التراث، ط جديدة، الدار العربية للكتاب، ق2 ص 584.

شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ [1]، قرأ ثابت البناتي شغفها: بكسر الغين المعجمة والجمهور بالفتح"[2]. وكسر الغين لغة تميم "[3]، وهناك أفعال كثيرة في صيغة الفعل الثلاثي المجرد الماضي تعددت صيغتها وكان الاختلاف في حركة عين الفعل، وتنتمي إلى دلالة واحدة، وقد تختلف في أحيان أخر "[4].

1 .6 تعدد صيغة فَعَل يفْعَل– يفعُل – يفعِل – من الصحيح .

تأتي صيغة" فَعَلَ " الفعلية من الصحيح المجرد متعدية وغير متعدية وتكون صيغة المضارع منها متعددة على يَفْعُل – يَفْعَل – يفْعِل فيقول سيبويه: " اعلم أنه يكون كلّ ما تعدّاك إلى غيرك على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ يفْعِلُ و فَعَلَ يَفْعُلُ ، وفَعِلَ يَفْعَل ، وذلك نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وقَتَلَ يقْتُلُ ، ولَقِمَ يلْقَمُ وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعدّاك، وذلك نحو جَلَسَ يجْلِسُ وقَعَدَ يقعُدُ "[5].

ويقول ابن يعيش " فأمّا فعل فيكون متعدياً فالمتعدي نحو: ضَرَبَ زيد عمراً، وقَتَلَ بشرٌ خالداً. وغير المتعدي نحو جَلَسَ وذَهَبَ" ، والمضارع منه يجيء على " يَفْعِلُ" و " يفْعُل" بكسر العين وضمها . ويكثران فيه، حتى قال بعض النحويين: إنه ليس أحدهما أولى من الآخر. وقيل:يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يُطّرح الآخر، ويَقبح استعماله وقال بعضهم: إذا عُرف أنّ الماضي (فَعَلَ) ولم يعرف المستقبل فالوجه أن يجعل (يفعِلُ) بالكسر، لأنه أكثر والكسرةُ أخفّ. وقيل : هما سواء فيما لا يُعرف . وقيل: إنّ الأصل في مضارع المتعدي الكسر نحو: يَضْرِبُ . وإنّ الأصل في مضارع غير المتعدي الضم نحو: يَسْكُتُ قال: هذا مقتضى القياس، إلا أنهما قد يتداخلان، فيجيء هذا في هذا، وهذا في هذا. وربما تعاقب الأمران على الفعل الواحد نحو: عَرَشَ يَعْرِشُ و يَعْرُشُ، وعكَفَ يعْكِفُ ويَعْكُفُ وقد قُرىء بهما.

---

[1] يوسف: 12 / 30.

[2]: أبوحيان، محمد ابن يوسف الأندلسي الغرناطي، (1992م)، تفسير البحر المحيط، ط2، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة: جـ5 ص 301.

[3] المصدر نفسه: جـ5 ص299.

[4] ينظر ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص 24، 27، 33، 35، 36، 37، 43.

[5] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص38.

وقالوا : شَتَمَ يَشْتُمُ ويَشْتِمُ ، ولَمَزَ يَلْمُزُ ويَلْمِزُ ، ونَفَرَ يَنْفُرُ ويَنْفِرُ ، في أحرف سوى ذلك" [1].

ويقول ابن الحاجب : " وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر وذلك إما سماعي أو قياسي ؛ فالسماعي الضم في قَتَلَ يَقْتُلُ ، ونَصَرَ ينْصُرُ و خَرَجَ يَخَرُجُ ، مما يكثر ، والكسر في ضَرَبَ يَضْرِبُ ،ويَعْتِبُ ، وغير ذلك مما لا يحصى والقياسي كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين ، والكسر فيهما يائيين وفي المثال اليائي " [2].

ويورد ابن سيده أراء النحاة في صيغة فَعَلَ ويَفْعِل و يَفْعُل فيقول " قال أبو علي: هذان المثلان يعني يفعِل و يفعُل جاريان على السواء في الغلبة والكثرة " [3].

ومن العلماء اللغويين من رجح صيغة (يفْعِل) بكسر العين على يفْعُل بضمها، وذلك لتقديرهم أنّ الكسر أحق من الضم ، فيقول ابن سيده: قال أبو الحسن يفعِلُ أغلب من يفْعُل. قال أبو علي: وذلك ظن إنما توهم ذلك من أجل الخفة فحكم أنّ يفعِل أكثر من يَفْعُل، ولا سبيل إلى حصر ذلك ، فيُعلم أيهما أكثر وأغلب غير أن كلما استقربنا باب فعَل الذي يعتقب عليه المثالان يفعِلُ يفعُلُ وجدنا الكسر فيه أفصح وذلك للخِفّة، كقولنا خَفَقَ الفؤادُ يَخْفِقُ ويَخْفُق وحَجَلَ الغُرابُ يَحْجِل ويَحْجُلُ ... فهذا مذهب أبي علي في يْفعِلُ ويفْعُلُ "[4]. ولكن ابن جني والقراء يرجحان الكسر"[5].

وورد عن ابن جني أنه يرجح الضم في عين المضارع اللازم على الكسر فيقول: " وأنا أرى أنّ يفْعُل فيما ماضيه فَعَلَ في غير المتعدي أقيس من يفْعِل، فَضَرَبَ يَضرِب إذاً أقيس من قَتَلَ يَقتُلُ، وقَعَدَ يَقْعُدُ أقيس من جَلَسَ يَجْلِسُ، وذلك أنّ

---

[1] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص38–39، ينظر ابن سيدة، المخصص: جـ4 س14 ص276، السيوطي، المزهر: جـ1 ص207.

[2] ينظر ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ1 ص118، السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص31، السيوطي، المزهر: جـ2ص38–39، شلاش، هاشم طه، (1971م)، أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الأدب النجف الأشرف: ص24، العيشي، ناصر سعيد ناصر، (1998م)، الخلاف الصرفي في العربية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة المستنصرية: ص295.

[3] ابن سيدة، المخصص: جـ4 س14 ص276، ابن يعيش، شرح الملوكي: ص41، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص217، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: جـ7 ص152.

[4] ابن سيده، المخصص: جـ4 س14 ص 276، ينظرابن منظور، لسان العرب: جـ1 ص67، ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ1 ص118، السيوطي، المزهر: جـ2 ص39، ابن يعيش، شرح المفصل: جـ7 ص152، الحديثي، ابنية الصرف في كتاب سيبويه: ص257.

[5] السيوطي، المزهر في علوم اللغة: جـ2 ص39، وينظر أبو حيان، البحر المحيط: جـ6 ص488.

يَفْعُلُ إنّما هي في الأصل لما لا يتعدى،نحو كَرُمَ يَكْرُمُ ... فإذا كان كذلك كـان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه فَعَلَ أولىوأقيس "[1].

لكنّ ابن درستويه لا يرى علة لاختيار مؤلف كتاب الفصيح صـيغة" يَفْعِـلُ " بكسر العين على يفعُل بضمها فيقول" ينْفِرُ ويشتُمُ "، فلا علة له ولا قياس، بل هـو بعض لمذهب العرب والنحويين في هذا الباب"[2]. ويرى ابن جني أن القياس يبـيح استخدام الصيغتين في المضارع بضم العين وكسرها. فيقول: " ومن ذلك ما يبيحـه القياس في نحو يَضْرِبُ ويَجْلِسُ، ويَدْخُلُ ويَخْرُجُ: من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة من هذه العيون، وأن يقال: يَخْرُجُ يَخْـرِجُ، ويَـدْخُلُ و يَـدْخِلُ، ويَـضْرُبُ ويَضْرِبُ، ويَجْلُسُ و يَجْلِسُ، قياسا على ما اعتقبت على عينه الحركتان معا، نحـو يَعْرُشُ و يَعْرِشُ، ويَشْنُقُ ويَشْنِقُ، يَخْلُقُ ويَخْلِقُ وإن كان الكسر في عـين مـضارع فعل أولى به من يَفْعُل؛ لما ذكرناه في شرح تصريف أبي عثمان، فإنهما على كـل حال مسموعان أكثر السماع في عين مضارع فَعَلَ، فاعرف ذلـك ونحـوه مـذهبا للعرب، فمهما ورد منه فتلقَّه عليه "[3]. ومنهم من عدّ الصيغتين من القياس "[4].

وقد أكد أبو زيد ترجيح الصيغتين بما ورد عنه في كتاب المزهر في اللغـة، فيقول:" طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عـن هـذا البـاب صـغيرهم وكبيرهم،لأعرف ما كان منه بالضم أولى ، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياسا، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يَسْتَحْسِنُ ويستخفُّ لا غير ذلك " [5].

وكأنّ هاتين الصيغتين في الفعل المضارع "يفعُل ويفعِل " أي بضم عين الفعل وكسرها كالشيء الواحد فلا أحد يتغلب" فيقول ابن درستويه:" فمما جاء وقد استعمل فيه الوجهان قولهم : يَنْفِرُ ويَنْفُرُ، ويَشْتِمُ ويَشْتُمُ، فهذا يدلكم علـى جـواز الـوجهين فيه،وأنهما شيء واحد؛ لأنّ الضمه أخت الكسرة في الثقل، كما أنّ الواو نظيرة الياء

---

[1] ابن جني، الخصائص: جـ1 ص379، ينظر البكوش، الطيب، (1992م)، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، ط3 : ص92.

[2] ابن درستويه، عبدا لله بن جعفر، (1998م)، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق محمد بدوي المختون، مراجعة رمضان عبد التواب، وزارة الأوقاف، المجـلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة: ص35، وينظر ص37 من المصدر نفسه.

[3] ابن جني، الخصائص: جـ3 ص86، 87 ، ينظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص33.

[4] السيوطي، المزهر: جـ1 ص207، الاستراباذي، شرح الشافية: جـ1 ص 118.

[5] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جـ1 ص207 ،208، ابن القوطيه، كتاب الأفعال: ص16، 17.

في الثقل والاعتلال، ثم لأنّ هذا الحرف لا يتغير لفظه ولا خطّه بتغير حركته، فإن كان الثاني منه أو الثالث حرفاً من حروف الحلق؛ فإنه يجوز أيضاً فيـه الفـتح ولا يمنع من الكسر والضم؛ لأنهما الأصل، وإنما يفتح مع حروف الحلق لأن حـروف الحلق؛ مستعلية ،فكره فيها من الحركات ما ليس بمستعل استثقالا للجمع بين الصعود والهبوط في حرف واحد"[1]، ولا يعود اختيار لغة على لغة لقياس أو علة، بل كـان سبب الاختلاف عين الفعل واقعا لغويا غير مستقر، أو هو نقص لمـذهب العـرب والنحويين في هذا الباب ومنهم من جوز التركيبين(يفعُل) "[2].

ومن يغلّب كسر عين المضارع على ضمها أو العكس يعود في ذلـك لكثـرة استخدام هذه الصيغة في بيئته ولكنهما لغتان مستويتان في القياس والعلة.

فيقول أبو زيد: " ونظن المختار للكسر هنا، وجود الكسر أكثر استعمالا عنـد بعضهم، فجعله أفصح من الذي قل استعماله عندهم، وليست الفـصاحة فـي كثـرة الاستعمال، ولا قلته، وإنما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلة، وإن كان ما كثر استعماله أعرف وآنس لطول العادة له" [3].

ويحكم أبو حيان في استخدام الصيغتين بقوله:" وهذا ليس كما ذكرا بل الفعـل المتعدي الصحيح جميع حروفه إذا لم يكن للمبالغة ولا حلقي العين ولا لام جاء على "يفعُل ويفعِل " كثيرا، فإن شهر أحد الاستعمالين اتبع و إلا فالخيار، حتى إن بعـض أصحابنا خيّر فيهما سمعا للكلمة أم لم يسمعا" [4].

وكذا أورد صاحب المخصص جواز الوجهين "[5]. ولكنّ التزام أحد الوجهين قد يعود لتفريق في المعنى في بعض ما يجوز فيه الوجهان " كقولهم نَفَرَ يَنْفُرُ بالضم

---

1 ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص33، ابن سيده، المخصص: جـ4 س 14 ص 276، 277، السيوطي، المزهر: جـ2 ص39، الحديثي، الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه: ص257، البكوش، الصرف العربي: ص94، 95.

2 ينظر ابن سيده، المخصص: جـ4 س 14 ص276، 277، السيوطي، المزهر: جـ 2 ص 39.

3 ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص36، ينظر السيوطي، المزهر: جـ1 ص208، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: جـ7 ص152، الاستراباذي، شرح الشافية: جـ1 ص118، أبو حيان، البحر المحيط: جـ6 ص488.

4 أبوحيان، البحر المحيط: جـ6 ص488، وينظر: جـ4 ص411، جـ6 ص 37، جـ6 ص307، جـ5 ص 388، جـ 5ص 187، جـ 3 ص266، جـ5 ص37، جـ 3ص290، جـ2 ص412، جـ7 ص341، جـ1ص266، جـ1 ص162، ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1969م)، المحتسب في تبين وجـوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجـدي ناصـف وعبـد الفتـاح إسماعيل شلبي،: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة: جـ1 ص92 / ابن الجـبان :شرح الفصيح في اللغة ص105

5 ابن سيده، المخصص: جـ4 س14 ص276.

من النفار والاشمئزاز، ويَنْفِرُ بالكسر من نَفْرِ الحجاج من عرفات، فهذا الضرب من القياس يُبطل اختيار مؤلف الفصيح الكسر في ينفِر على كلّ حال، ومعرفة مثل هذا أنفع من حفظ الألفاظ المجردة وتقليد اللغة مَن لم يكن فقيها فيها"[1].

ويشير الاستراباذي إلى أن ورود الصيغتين يعود إلى السماع فيقول: " وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر، وفي ذلك إما سماعي أو قياسي، فالسماعي الضم في قَتَلَ يَقْتُلُ، نَصَرَ يَنْصُرُ، خَرَجَ يخْرُجُ، مما يكثر، والكسر في ضَرَبَ يضرِب، يعتِب " [2].

غير أن ابن جني يرجح (يفعُل) بضم العين ويعتبرها أقيس من (يفعِل) بكسر العين في الفعل المتعدي ، فيقول :" وأنا أرى أنّ يفْعُل فيما ماضيه فَعَلَ في غير المتعدي أقيس من يفعِل فضرَب يضرِب إذاً أقيس من قَتَل يَقْتُل، وقَعَدَ يَقْعُد، أقيس من جَلَسَ يَجْلِس، وذلك أنّ يفعُل إنما هي في الأصل لما لا يتعدى نحو كَرُمَ يَكْرِم على ما شرحنا من حالها. فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدى فيما ماضيه فَعَلَ أولى وأقيس " [3].

أما الطيب البكوش من اللغويين المحدثين ومن خلال تقديمه عملية إحصائية فيرى أنّ ضم عين المضارع أقوى من الكسر، ومشككا في ترجيح ابن جني للكسر "[4].

ويرى الطيب البكوش أن سبب تفوق الضم على الكسر في صيغة المضارع في الأفعال يعود إلى أن للضمة مخرجين ، فيقول:" ولعل مرد تفوق الضم على الكسر أن للضمة مخرجين، فهي خلفية، ولكنها أيضا أمامية من جهة استدارة الشفتين عند النطق بها فتكون بذلك مناسبة لجُل الحروف، بينما الكسرة الأمامية قد لا تلائم إلا الحروف المجاورة لها وإلى جانب هذا يوجد تعليل التقارب الحركي"[5]. وبعدها يرجح الرأي الذي يقول بجواز الوجهين "[6].

---

1 ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص36، ينظر السيوطي، المزهر: جـ1 ص 208.

2 الاستراباذي، شرح شافية ابن حاجب: جـ1 ص 118، السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص31- 33.

3 ابن جني، الخصائص: جـ1 ص379.

4 البكوش، التصريف العربي: ص92.

5 المرجـع نفسه: ص93.

6 المرجـع نفسه: ص 94، 95.

ومما تقدم يرى الباحث أنَّ ضم العين وكسرها في المضارع لغـات عربيـة قياسية تدل على التعدد في صيغة الفعل" فَعَلَ يفعُل يفعِل " أخذ بها جميـع العـرب وليس لأحد تفضيل لغة على لغة، أو تقديم إحداهما على الأخرى، لأنهما اسـتخدمتا في مظانها بين العرب كما ذكر ذلك أبو زيد: طفت عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كـان منـه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياسا " [1].

وقد وردت آيات قرآنية قراءتها سبعية تؤكد اللغتين بضم العـين بالمـضارع وكسرها ومنها قوله تعالى:" ﴿**وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُـهُ وَمَـا كَـانُواْ يَعرِشُونَ** ﴾ [2]. ومنها أيضا ﴿ **أَنِ اتَّخِذِى مِنَ الجِبَالِ بُيُوتاً وَمِـنَ الـشَّجَرِ وَمِمَّـا يَعرُشُونَ** ﴾ [3]، ﴿ **وَمَا يَعزُبُ عَن رَّبِّـكَ مِـن مِّثقَـالِ ذَرَّةٍ فِـي الأَرضِ وَلا فِـي السَّمَاءِ**﴾[4]، ﴿ **لا يَعزِبُ عَنهُ مِثقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ**﴾ [5]. ومنها قوله تعالى: ﴿ **وَالذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا ولم يَقْتُرُوا** ﴾ [6]، ﴿ **خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إلى سَوَآءِ الجَحِيمِ**﴾ [7]، ﴿**وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا** ﴾ [8]، ﴿**فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُـونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَّهُمْ** ﴾ [9]. وقوله تعالى:﴿ **لا يَسْبِقُونَهُ بالقَولِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ** ﴾[10]، وهناك أفعال كثيرة وردت عن العرب بضمها وكسرها " [11].

وفي قوله تعالى: ﴿ **يَكَادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُم**﴾ [12]. فمنهم من قرأ يَخْطِفُ من خَطَفَ وهي قليلة ورديئة لا تكاد تُعرف وقد رواها يونس (يَخْطِّفُ) بكسر الخاء

---

[1] السيوطي، المزهر: جـ1 ص207، وينظر الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، (1981م)، معاني القرآن ، حققه فـائز فارس، دار البشير، عمان، دار الأمل، إربد: جـ1 ص188.

[2] الأعراف: 7 / 137 .

[3] النحل : 16 / 68 .

[4] يونس: 10 /61 .

[5] سبا : 34 / 3 .

[6] الفرقان: 25 / 67.

[7] الدخان : 44 / 47 .

[8] المجادلة : 58 / 11 .

[9] الأعراف : 7 / 138 .

[10] الأنبياء : 21 / 27 .

[11] ينظر الاستراباذي، شرح الشافية: جـ1 ص118، أبو حيان، البحر المحيط: جـ6 ص304.

[12] البقرة: 2 / 20.

لاجتماع الساكنين. ومنهم من قرأ يَخْطَفُ على خَطِفَ يَخْطَفُ، وهي الجيدة وهما لغتان "[1].

فالعربية تنزع إلى تغيير الحركات لخلق نوع من التقابل والانسجام ، وهي ظاهرة نلاحظها بكثرة في الصرف العربي "[2].

1 .7 تعدد صيغة فَعَلَ يفْعَل – عينه ولامه أحد أحرف الحلق.

أمّا فيما يتعلق بصيغة المضارع من فَعَلَ الذي عينه أولامه أحد أحرف الحلق،فصيغته البنائية يفْعَل فيقول سيبويه:" هذا باب ما يكون يفْعَل من فَعَلَ فيه مفتوحاً، وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاماً أو عيناً. وذلك قولك قَرَأ يَقْرَأُ ، وبَدَأ يبْدَأُ ، وخَبَأَ يَخْبَأُ ، وجَبَهَ يَجْبَهُ ، وقَلَعَ يقْلَعَ ...هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات، وأمّا ما كانت فيه عينات فهو كقولك : سال يسال، وثَأَرَ يثْأَرُ "[3].

ويرى الاستراباذي أنّ سبب فتح عين المضارع من صيغة الماضي " فَعَلَ " إذا كان عينها او لامها حرفاً حلقياً يعود إلى أنّ الحركة في الحقيقة بعض أحرف المد . فيقول : " إنّما ناسب حرف الحلق – عيناً كان أو لاماً – أن يكون عين المضارع معها مفتوحا ، لأنّ الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد الحرف المتحرك بلا فصل ، فمعنى فتح الحرف الإتيان ببعض الألف عقيبها "[4].

والتعليل الصوتي لهذه الظاهرة يفسره سيبويه بقوله :" وإنما فتحوا هذه الحروف، لأنها سَفَلَت في الحلق، فكرهوا أنّ يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها و هو الألف، وإنما الحركات من الألف والواو والياء "[5].

---

1 الأخفش، معاني القرآن: جـ1 ص50، ينظر ابن منظور، لسان العرب: جـ4 ص141 –142.

2 البكوش، التصريف العربي: ص95.

3 سيبويه، الكتاب: جـ4 ص101، ينظر ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص39، الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب جـ1 ص 117، 118، ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه ص34، ابن سيده، المخصص: جـ 4 س 14 ص 277، السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص30، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص217، ابن قتيبه، أدب الكاتب: ص277.

4 الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: جـ1 ص118.

5 سيبويه، الكتاب: جـ4 ص101، عضيمه، المغني في تصريف الأفعال: ص179 .

ويقول ابن يعيش : وإنما فعلوا ذلك، لأن هذه الحروف الستة حلقية مستفلة، والضمة والكسرة مرتفعتان في الطرف الآخر من الفم ، فلما كان بينهما تباعد في المخرج ضارعوا بالفتحة حروف الحلق، لأن الفتحة من الألف، والألف أقرب إلى حروف الحلق، لتناسب الأصوات ويكون العمل من وجه واحد "[1].

وفتح العين فيما عينه حرف حلقٍ يأتي لتعديل ثقل الحروف الحلقية "[2]. ويقول السيوطي في ذلك :"وعلّة جواز الفتح فيما ذكر التخفيف لاستثقال حرف الحلق"[3].

ولا يخرج الطيب البكوش عن رأي سيبويه في تعليله لظاهرة الفتح للعين في المضارع إذا كانت العين أو اللام أحد حروف الحلق.

فيقول :" وإذا حلّلنا عددا كافيا من الأفعال تبين لنا أنّ الضم والكسر مطلقان بينما الفتح مقيّد بسبب صوتي متصل بطبيعة الحروف المكونة للفعل . ومن الطبيعي أن الحروف الهامة هنا هي المتصلة بحركة العين مباشرة ، وهي العين ، لأنها تسبق الحركة واللام؛ لأنها تتبع الحركة. فإذا كانت عين الفعل أو لامه حرفاً حلقياً كانت حركة عين المضارع فتحةً في الغالب ، والحروف الحلقية هنا ، تدخل فيها أيضاً اللهوية ولا سيما الخاء والغين" [4].

فحروف الحلق تؤثر الفتح للتقارب المخرجي، واقتصاداً للجهد النطقي"[5]. وتفسّر الظاهرة صوتيا عند البكوش فيقول :" ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالعلاقة بين جرس الفتح ومخرج حروف الحلق : فنطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسّهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتّصف بالانفتاح هي الفتحة، ومن هذه الصفة أخذت اسمها "[6].

---

1 ابن يعيش، شرح الملوكي: ص40.

2 الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب: جـ1 ص177.

3 السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص31.

4 البكوش، التصريف العربي: ص90.

5 شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي: ص66.

6 البكوش، التصريف العربي: ص91.

وهناك أفعال كثيرة كانت العين فيها حرفا من حروف الحلق مثل سال يسال، ذَهَبَ يذْهَبُ ، قَهَرَ يقْهَرُ ، مَهَرَ يمْهَرُ ، بَعَثَ يبْعَثُ ، نَحَرَ ينْحَرُ "[1].

وكذلك ما كانت اللام فيه حرفا من حروف الحلق : مثل قَرَأ يقْرَأ، قَلَعَ يقْلَعَ، نَفَعَ ينْفَعَ، فَرَغ يفْرَغُ، صَنَعَ يَصْنَعُ، ذَبَحَ يذْبَحُ "[2].

ولم تبق صيغة عين الفعل المضارع من " فَعَلَ " إذا اتصل بحرف حلقي وكان عيناً أو لاماً للفعل، ولكنه خرج إلى الوزن الأصلي كما يــرى الــبعض . فيقــول سيبويه : "وقد جاءوا بأشياء من هذا الباب على الأصل، قالوا : بَرَأ يَبْرُؤ كما قــالوا قَتَلَ يَقْتُلُ وهَنَأَ يَهْنُأُ، كما قالوا : ضَرَبَ يَضْرِبُ. وهذا في الهمزة أقل؛ لأنّ الهمــزة أقصى الحروف وأشدها سفولاً، وكذلك الهاء، لأنه ليس في الستّة الأحرف أقرب إلى الهمزة منها، وإنما الألف بينهما. وقالوا : نَزَع ينْزِع، ورَجَعَ يَرْجِــعُ، كمــا قــالوا ضَرَبَ يضرِب. وقالوا نَضَح ينْضِح، ونَبَحَ يَنْبِحُ، ونَطَحَ يَنْطِحُ، وقالوا مَنَحَ يمــنِحُ، وقالوا جَنَحَ يجنُحُ كما قالوا ضَمَرَ يَضْمُرُ ، وصار الأصل في العين أقل ؛ لأن العين أقرب إلى الهمزة من الحاء "[3].

يقول ابن يعيش :" وقد جاء شيء من هذا النحو على الأصل ، قــالوا : بَــرأَ يبرُؤُ، وهَنَأَ يَهْنِيء، وزَأَرَ يَزْئِرُ، ونَأَمَ يَنْئِم، ونَهَقَ ينْهِقُ، والأصل في الهمزة والهاء أقلّ، لأنهما أدخلُ في الحلق .فكلّما سفَل الحرف كان الفتح ألــزم . وقــالوا : نَــزَعَ يَنْزِعُ، ورَجَعَ يَرْجِعُ ، ونَطَحَ يَنْطِحُ وجَنَحَ يجْنِحُ. والأصل في العين أقلّ منه في الحاء؛ لأنها أقرب إلى الهمزة من الحاء. والأصل في الغين والخاء أحسَنُ من الفتح؛ لأنهما أشدّ ارتفاعاً إلى الفم وذلك نحو : فَزَعَ يَفْزُعُ، وصَبَغَ يَصْبُغُ، ونَفَخَ يــنْفُخُ، وطَبَخَ يَطْبُخُ " [4] .

ويرى ابن درستويه أنّ الفتح في مستقبل الأفعال المضارعة السابقة وما قيس عليها أعم وأشمل ولكن الكسرة في كلام أهل الفصاحة والبصر بالأبنية وتــصريفها

---

[1] سيبويه، الكتاب: جـــ4 ص101، ابن سيده، المخصص: جـــ 4 س 14 ص277.

[2] سيبويه، الكتاب: جـــ4، ص101، ابن سيده، المخصص: جـــ 4 س 14 ص277.

[3] سيبويه، الكتاب: جـــ4 ص102، ينظر ص103.

[4] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص40 –41، ابن سيده، المخصص: جـــ4 س14 ص277، ابــن قتيبـــه، أدب الكاتـــب: ص277 ،278.

أكثر ، فيقول :" فإن الفتح في مستقبلها أكثر وأعم في الاستعمال ، لما فيهـا مـن حروف الحلق، ولكن الكسرة في كلام أهل الفصاحة والبصر بالأبنيـة وتـصاريفها أكثر، وهو الفاصل، وكلاهما قياس "[1].

أما الجرجاني فيرى أن الفتح لعين المضارع لمثل الأمثلة الـسالفة لا يقـاس فيقول في ذلك "ونحو نَكَحَ يَنْكِحُ ،ودَخَلَ يَدْخُلُ، ووَعَدَ يعِدُ،وصَبَغَ يَـصْبُغُ، لا يقـاس فتحه "[2].

ويرى الطيب البكوش أنها من الشواذ، فيقول :" إلا أن اللغة لم تخل في هذه من الشواذ كالضم في يفعُل ويدخُل والكسر في يرجِع ... لأن تعدد الحالات ليس إلا شذوذاً، كثيرا ما يرجع إلى اختلاف اللهجات "[3].

ولكن ابن جني يعد مثل هذا التعدد من الصيغ من قبيل تداخل اللغات فيقول ": اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواما ضَعُفَ نظرهم ، وخفّت إلى تلقّي ظاهر هذه اللغة أفهامهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادعّوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه، بأخرةٍ من أصحابها ، وأُنْسُوا ما كـان ينبغـي أن يـذكروه، وأضاعوا ما كان واجباً أن يحفظوه، ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فَعِلَ يفْعُل، نحو نَعِمَ ينْعُم، ودِمْتَ تَدْوم، ومِتَّ تَمُوت، وقالوا أيضاً، فيما جاء من فَعَلَ يفْعَل، وليس عينه ولامه حرفاً حلقياً، نحو، قَلَى يَقْلَى ، وسَلَا يسْلَى، وجَبَىَ يَجْبَـى، وركَنَ يَرْكَنُ و قَنَطَ يقْنَطُ ... واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغـات تـداخلت فتركبَت ، على ما قدّمناه في الباب الذي هذا الباب يليه ..."[4]. لكن إبراهيم أنـيس يعزو هذا التعدد إلى انحدار الفعل من لهجة أخرى تخضع لها ولـيس معنـى هـذا استعارة الصيغة، وإنما معناه استعارة الفعل بصيغته، ولهذا تكون مثل هذه الأفعـال تنتمي إلى لهجة أخرى غير اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم، أي أنها تنتمي إلى نظام لهجي غير لهجة قريش التي أسس لغة القرآن عليها في معظم الظـواهر "[5].

[1] ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص37.

[2] الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص10.

[3] البكوش، التصريف العربي: ص91-93 .

[4] ابن جني، الخصائص: جـ1 ص374 ، 375، ينظر السيوطي، المزهر: جـ1 ص263.

[5] أنيس، إبراهيم، (1971م)، من أسرار اللغة، ط4، مطبعة الانجلوا، القاهرة: ص52، أنيس، إبراهيم، (1952م)، في اللهجـات العربية ، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: ص171.

ويرى الباحث ما يراه إبراهيم أنيس من أنه من قبيل تعدد اللهجات"[1]. وليس من قبيل تداخل اللغات وما يؤكد أنها لهجات تدل على التعدد أن قريش إذا ضمت عين المضارع فقالت : يفرُغ فروُغاً ، تفتحها تميم وتقول يفرَغ فراَغاً ... وهذا يفسر لنا الوجوه المتعددة في الفعل الثلاثي الواحد من ناحية حركة عينه في صيغتي الماضي والمضارع، فسبب جواز أكثر من وجه واحد في الفعل الواحد مردّه في الأصل إلى اختلاف اللهجات" [2] .

فإذا اجتمع في الكلام الفصيح لغتان فصاعدا كقوله :

وَأَشْرَبُ المَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ   إلاّ لأنّ عُيُونَهُ سال واديِهَا

فقال : نحوه بالإشباع ، وعيونه بالإسكان، فينبغي أنّ يتَأَمَّلَ حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، وكثرتهما واحدة، فأخلق الأمر به أن تكون قبيلة تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسَعة تصرف أقوالها ويجوز أنّ تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم أنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى"[3].

ومن الشواهد القرآنية في مجيىء الحلقي العين أو اللام على لغتين قوله تعالى: ﴿ **وَتَنْحِتُونَ مِنَ الجِبَال بُيُوتاً** ﴾ [4]. قرأ الحسن " وتنحَتَون " بفتح الحاء ، وقرأ ابن مصرف بالياء من أسفل وكسر الحاء ، وقرأ أبو مالك بالياء وفتح الحاء "[5].

ومنها ﴿ **بَل نَقذِفُ بِالحَقِّ عَلَى البَاطِلِ فَيَدمَغُهُ** ﴾[6]، قُرِىء " فيدمُغه " بضم الميم"[7]. وقوله تعالى ﴿**سَنَفرُغُ لَكُم أَيُّهَ الثَّقَلَانِ**﴾ [8]، قرأ الجمهور" سنفرَغ " بنون العظمة وضم الراء من فَرَغَ وبفتح الراء، وهي لغة الحجاز. وقرأ عيسى بفتح النون وكسر الراء والأعرج بفتح الياء والراء وهي رواية يونس والجعفي وعبد الوارث

---

[1] ينظر المرجع نفسه: ص168 – 173، البكوش، التصريف العربي: ص93.

[2] الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص78.

[3] السيوطي، المزهر: جـ1 ص262.

[4] الشعراء 26 / 149، ينظر الأعراف 7 / 74، الحجـــر 15 / 82.

[5] أبو حيان، البحر المحيط: جـ 4 ص329، ينظر المصدر نفسه: جـ5 ص 463 – 464 ، جـ7 ص 35، المصدر نفسه: جـ6 ص49.

[6] الأنبياء 21 / 18.

[7] أبو حيان، البحر المحيط: جـ6 ص 302.

[8] الرحمن 55 / 31.

عن أبي عمر "[1] ... وقوله تعالى ﴿ **وإن جَنَحُوا لِلَّسلمِ فَــاجنَح لَهَــا** ﴾ [2]، قــرأ الأشهب العقيلي فاجنُح بضم النون، وهي لغة قيس، والجمهور بفتحها وهــي لغــة تميم"[3].

ففي صيغة" فَعَلَ " يفعَل بفتح العين ، تجعله لهجات أخرى يفْعِــلُ بكــسرها ، ولهجات ثالثة تنطقه يفعُلُ بضمها، وهذا يفسر لنا الوجوه المتعددة في الفعل الثلاثــي الواحد من ناحية حركة عينه في صيغتي الماضي والمضارع، فيتسبب فــي جــواز أكثر من وجه في الفعل الواحد و مرده في الأصل إلى اختلاف اللهجات "[4].

1 .8 تعدد صيغة (فَعِلَ ، يفْعَل) :

وهذا البناء على ضربين، يكون متعديا، وغير متعدٍ، فالمتعدي نحــو شَــرِبَ ولَظِم، وغير المتعدي نحو: سَكِرَ، وفَرِقَ "[5].

يقول سيبويه:" وأما فَعِلَ – يَفْعَلُ ومصدره والاسم فنحو: لَحِسَهُ – يَلْحَــسُه – لَحْساً وهو لاحس، ولَقِمَهُ يلْقَمُه لَقْماً وهــو لاقِــم، وشَــرِبَه يَــشْرَبه شَــرْباً وهــو شارب..."[6].

ويقول أيضا:"... وفَعِلَ يفْعَلُ، وذلك نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ، وقَتَلَ يقْتُل، ولقِــمَ يلْقَمُ. وهذه الأضربُ تكون فيما لا يتَعدَّاك، وذلك نحو جَلَسَ يجْلِسُ، وقَعَــدَ يقْعُــدُ، وركِنَ يَرْكَن "[7]. ويقال: حَسِبَ يحْسَبُ نظير عَلِمَ يعْلَمُ، لأنــه مــن بابــه، وهــو ضده،فخرج على مثاله"[8]. ويعود سبب الفتح في المضارع والكسر في الماضي إلى المخالفة بين الماضي والمستقبل في البناء، ويعتدلان في الخفة والثقل "[9].

---

1 أبو حيان، البحر المحيط: جــ8 ص194.

2 الأنفال 8 /61.

3 أبو حيان، البحرالمحيط: جــ4 ص514، ينظر ابن جني، المحتسب: جــ1 ص281، جــ2 ص304، ابو حيان، البحرالمحيط: جــ8 ص194، عضيمة، دراسات لإسلوب القرآن الكريم: ق 2 جــ2 ص142 – 143.

4 الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص 78، أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي: ص171.

5ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص 42، ينظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص 56، 57، 66، 67.

6 سيبويه، الكتاب: جــ4 ص5، ينظر نور الدين، أبنية الفعل: ص176، عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص182.

7 سيبويه، الكتاب: جــ4 ص38.

8 السيوطي، المزهر: جــ1 ص265.

9ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص56.

وقد ورد على هذه الصيغة خمسة وعشرون فعلا في القرآن الكريم وهي: نَفِذَ يَنْفَذ، عَجِلَ يعْجَل، شرِب يشْرب، رَحِمَ يَرْحَم، سَمِعَ يسْمَع، شهِد يشْهد، علِمَ يَعْلَمُ حَسِبَ يحْسَبُ، عَمِل يعْمَل، فَشِلَ يفْشَل، بَخِلَ يبْخَل، عَهِدَ يعْهَد، رَكِبَ يرْكَب، ثَقِب يثْقَب، حَبِط يحْبَط، خَطِبَ يخْطَب، سَخِط يَسخَطَ، سَخِرَ يسْخَر، لبِث يلْبَث، ضَحِك يضْحَك، عَجِبَ يعْجَب، حَفِظَ يَحْفَظَ، كَرِه يكْرَه، طعِم يطْعَمُ، فرِحَ يفرَح "[1]. كما ورد ثلاثمئة وثمانية وتسعون فعلا صحيحا منها في القاموس المحيط للفيروزبادي "[2].

وهذا البناء فَعِلَ يْفعَلُ" لا يلتزم بصيغة واحده، بل يخرج إلى صيغ أخرى، وعُدّ هذا الخروج عند بعض اللغويين من قبيل المخالفة فيقول ابن درستويه:" وقال بعضهم: يقال حَسَبَ – يَحسِبُ، على مثال ضرَبَ يضْرِبُ، مخالفة للغة الأخرى، فمن كسر الماضي والمستقبل ، فإنما أخذ الماضي من تلك اللغة والمستقبل من هذه فانكسر الماضي والمستقبل لذلك"[3]. وكما عدها بعض اللغويين من الشذوذ وحصرها في أفعال أربعة فيقول ابن يعيش:" وقد شذّ من ذلك أربعة أفعال جاءت على: فَعِلَ يفْعِلُ ويفْعَلُ جميعاً. وهي : حَسِبَ ويَحْسِب يَحْسَبُ، ويَئِسَ يَيْئِسُ ويَيْأسُ، ويَبِسَ يَيْبِس ويَيْبَسَ ، ونَعِمَ ينْعِمُ وينْعَمُ "[4].

وكان سيبويه يرى أنّ الفتح في هذه الأفعال جيد وهو أقيس، فيقول: وقد بنوا فَعِلَ على يفْعِلُ في أحرف، كما قالوا : فَعُلَ يَفْعُل فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسرة فشُبّه به، وذلك حَسِبَ يَحْسِبُ، ويَئِس يَيْئِسُ، ونَعِمَ ينْعِمُ. سمعنا من العرب من يقول:

وهَلْ يَنْعِمَنْ من كان في العُصُر الخالي.

وقال:

واعْوَّجَ غُصنُكَ مِن لَحْوٍ ومِن قِدَمِ لا يَنْعِمُ الغُصْنُ حتى يَنْعِمَ الوَرَقُ

وقال الفرزدق:

---

[1] أنيس، في اللهجات العربية: ص172، ينظر نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص176.

[2] انيس، في اللهجات العربية: ص172، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص177.

[3] السيوطي، المزهر: جـ1 ص 265.

[4] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص42، ينظر ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، (د.ت)، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت: النشر في القراءات العشر: جـ2 ص236، أبو حيان، البحر المحيط جـ2 ص 328.

وكومٍ تنعمُ الأضيافَ عيناً   وتُصبْحُ في مَبارِكها ثِقالا

والفتح في هذه الأفعال جيّد، وهو أقيس"[1]. يقول السيوطي :" وأما فَعِلَ فقياس مضارعه يَفْعَلُ بفتح العين ، وجاء بكسرها وجوباً في مضارع وَمِقَ و وَثِقَ و وَفِقَ، ووَلِيَ، ووَرِثَ ... وقالوا ضَلِلْتُ بكسر اللام لغةٌ لتميم، وورِى الزند (بكسر الـراء) ومضارعهما يَضِلُ ويرِى"[2]، وعدها ابن درستويه لغة فيقول :" وأما يحسِبُ بالكسر في المستقبل فلغة مثل ورِم يَرِم و وَلِي يَلِي "[3]. لكن ابن جني عدّها من قبيل تداخل اللغات "[4].

وأيد إبراهيم السامرائي ابن جني في أنها لغات متداخلة؛ فيقول فـي ذلـك: " وهذا التفسير لهذه الأفعال قريب من الاحتمال والذي يقويه عندي أنّ هـذه الأفعـال التي جاءت على هذا النحو الغريب في جملتها قليلة، وقلتها تدعو النظر إذ يكون من المحتمل أنها قد حدثت بسبب من هذا السماع واستقرت في العربية على أنها مخلفات لفترة تاريخية كانت فيها العربية تعاني من عدم الاستقرار إلى أن تهيأت لها صورة منسجمة في جملتها تقريبا "[5]، ويرى حسن الرفايعة أنّ الشذوذ والقياس فـي هـذه الصيغ لغتان متداخلتان "[6]. وكذا جاء من هذه الصيغ فَعِلَ يفْعُل والقيـاس يفْعَـلُ، وعدّت من الشذوذ "[7]. أو من تداخل اللغات "[8]. وفَضِلَ يفْضُل أقيس "[9]. وهذا البناء شاذ عند ابن عصفور "[10].

---

[1] سيبويه، الكتاب: جـ 4ص 38، 39، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الاشبيلي، (1970م)، الممتـع فـي التصريف، تحقيق فخري الدين قباوه، ط1، المكتبة العربية، حلب: جـ1 ص176، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص278.

[2] السيوطي، المزهر: جـ2 ص37 ، 38، ينظر الاسترباذي، شرح الشافية: جـ1 ص135، ابن يعـيش، شـرح المفـصل: جـ7 ص153، ينظر ابن عصفور، الممتع في التصريف: جـ1 ص176، اللخمي ،ابن هشام،(1988م)، شرح الفصيح، دراسـة وتحقيـق مهدي عبيد حاكم، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد: ص49.

[3] السيوطي، المزهر: جـ1 ص 265.

[4] ينظر، ابن جني، الخصائص: جـ1 ص374 ، 375 ، 376.

[5] السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته: ص108.

[6] الرفايعه، حسن عباس، (2006م)، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان:ص280.

[7] ابن عصفور، الممتع: جـ1 ص177.

[8] ابن جني، الخصائص: جـ1 ص376.

[9] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص40، ينظر ابن منظور، لسان العرب: جـ13 ص217.

[10] ابن عصفور، الممتع: جـ1 ص177.

ولا يَخرُج ابن جني عن السابقين في مثل هذه الصيغ من الشذوذ، فيقــول : " ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فَعِلَ يَفْعُلُ نحو نَعِمَ يَنْعُمُ " [1]. ولكنــه يأتي ليقول مرة أخرى بأنها من قبيل تداخل اللغات " فنَعِمَ في الأصل ماضي يَنْعَمُ ، ويَنْعُمُ في الأصل مضارع نَعُمَ ، ثم تداخلت اللغتان ، فاستضاف من يقول نَعِمَ لغــة من يقول ينْعُمُ ، فحدثت هناك لغة ثالثة "[2]. ويورد صاحب اللسان حمل هذه الصيغ على تركيب اللغة ، فيقول : "وتركيب اللغتين باب واسع كقنَطَ يَقْنَطُ و رَكَنَ يَــرْكن فيحمله جهال أهل اللغة على الشذوذ "[3]. وكذلك حال قولهم قَنِطَ يقْنَطُ إنما هو لغتان تداخلتا، وذلك أنّ قَنَطَ يَقْنِطُ لغة ، وقَنِطَ يقْنَط أخرى، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثــة، فقال من قال قَنَطَ يقْنَطُ"[4]. ويشير ابن منظور إلى أنهما لغتان، قَنَطَ يقْــنِطُ ويقْــنُط قنوطا مثل جَلَسَ يجْلِسُ جلوساً، وقَنِط قَنَطاً وهو قانط ، وقال ابن جني: قَنَطَ يَقْــنَطُ كَأَبَى يَأْبَى والصحيح ما بدأنا به، وفيه لغة ثالثة قَنِطَ يَقْنَطُ قنْطا وأما قَنَطَ يقْنَطُ بالفتح فيهما، وقَنِطَ يَقْنِط بالكسر فيهما؛ فإنما هو على الجمع بين اللغتين؛ قاله الأخفش"[5].

ومنه قوله تعالى ﴿ **وَمن يَقْنُطُ من رَحْمَةِ ربِّه إلا الــضَّالونَ** ﴾ [6]، وقــرىء: ومن يقْنِطُ وقال الأزهري. وهما لغتان: قَنَط يقْنُطُ وقَنَطَ يقْنِطُ قُنوطا في اللغتين، قال: قال ذلك أبو عمرو بن العلاء"[7].

والفعل حَضِرَ – يحْضُرُ حُضُوراً وهو شاذ "[8]؛ لأنه يقال: حَــضَرَ يَحْــضُرُ حضوراً، وقد يعدّى فيقال حَضَرَه وحَضِرَهُ يَحْضُرُهُ، وجاء في لــسان العــرب أن الأزهري قال " واللغة الجيدة حَضَرَتْ تَحْضُرُ، وكلهم يقول تَحْضُرُ بالــضم، قــال الجوهري، وأنشدنا أبو ثروان العكلي لجرير على لغة حَضِرَت:

---

[1] ابن جني، الخصائص: جــ1 ص375.

[2] المصدر نفسه: جــ1 ص378.

[3] ابن منظور، لسان العرب: جــ4 ص446، ابن جني، المحتسب: جــ2 ص329، أبو حيان، البحر المحــيط: جــــ5 ص329، ابــو حيان، البحر المحيط: جــ6 ص65.

[4] ابن جني، الخصائص: جــ1 ص380، ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: جــ2 ص302، أبو حيان، البحر المحــيط: جــ5 ص459، ابن جني، المحتسب: جــ2 ص5.

[5] ابن منظور، لسان العرب: جــ11 ص319.

[6] الحجر 15 / 56.

[7] ابن منظور، لسان العرب: جــ11 ص 319.

[8] ابن منظور، لسان العرب: جــ3 ص214، أبو حيان، البحر المحيط جــ1 ص397.

ما مَنْ جَفانا إذا حاجاتُنا حَضِرَتْ   كَمَنْ لنا عندَه التَّكْريمُ واللَّطَفُ "[1].

يستنتج الباحث مما تقدم أن هذه الصيغ من قبيل تعدد اللهجات التي وردت عن العرب وأنها لغات مختلفة لقبائل مختلفة، ولا يميل إلى التداخل الذي يراه ابن جني .

فالفعل رَضِعَ جاء على بناءين هما رَضِعَ يَرْضَع على المخالفة بين صيغة الماضي وصيغة المضارع أي بفتح العين في المضارع وكسرها في الماضي، وجاء مفتوح العين في الماضي والمضارع (رَضَعَ يَرْضَعُ) وجاء أيضا مفتوح العين في المضارع ومكسور العين في الماضي (رَضِعَ يَرْضَعُ)، وعزيت صيغة (رَضَعَ يرْضِعُ) بفتح الضاد في الماضي وكسرها في المضارع لأهل الحجاز، وبكسر الضاد في الماضي وفتحها في المضارع لقيس وتميم "[2]. ويقال رَضَعَ الصبي يَرْضِع لغة نجدّية "[3].

واستشهد ببيت من الشعر يقول فيه عبد الله بن همام السلولي:

وذَمُّوا لنا الدُّنيا وهم يَرْضِعُونَها   أفاويقَ حتى ما يَدِرُّلها ثُعْلُ

بكسر الضاد، وأنشد مره بفتحها "[4]. وقول جرير:

وَيرْضَعُ مَنْ لاقى، وإِنْ يَرَ مُقْعَداً   يَقُود بأعْمَى، فالفرَزْدقُ سائلُهُ"[5].

وليس هذا الوزن يُدخل الاستغراب (يرْضَعُ)، وذلك لأن اللام أحد أحرف الحلق التي تؤثر الفتح "[6]، فحرف الحلق قد تغلب على المغايرة التي كان يجب أن تخضع لها تلك الصيغة، لأن الفتح في مستقبل " رَضِعَ يرضَعُ " أكثر وأعم في الاستعمال، لما فيها من حروف الحلق، ولكن الكسرة في كلام أهل الفصاحة والبصر بالأبنية وتصريفها أكثر، وهو الأصل، وكلاهما قياس "[7].

---

1 ابن منظور، لسان العرب: جــ3 ص214.

2 الجندي، اللهجات العربية في التراث: جــ2 ص562.

3 ابن منظور، لسان العرب: جــ5 ص231.

4 ابن منظور، لسان العرب: جــ5 ص231.

5 المصدر نفسه: جــ5 233.

6 سيبويه، الكتاب: جــ4 ص101، الاستراباذي، شرح الشافية: جــ1 ص40.

7 ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص37، ابن سيده، المخصص: جــ4 س14 ص277.

وفي قوله تعالى ﴿ **وَيَحْسَبُهمُ الجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ** ﴾ [1]. قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين في جميع القرآن، وقرأ الباقون بكسر السين، فمن فتح السين، ذهب إلى محض العربية أن ما كان ماضيه بالكسر كان مستقبله بالفتح: قَضِمَ يقْضَمُ وعَلِمَ يعْلَمُ، ومن كسر السين وهو الاختيار ذهب إلى أن العرب تفتح الفعل المستقبل إذا كان ماضيه مكسوراً إلا أربعة أحرف.

فإنه جاء على فَعِلَ يْفعِلُ. نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ ونَعِمَ يْنعِمُ، ويَبِسَ يَيْبِسَ، ويئِسَ يَيْئِسُ... ومع هذا فإنه لغة رسول الله (ص)"[2].

ويعزى الفتح لأهل الحجاز، والكسر إلى قيس وتميم "[3]. والفتح في السين لغة تميم والكسر لغة الحجاز "[4]. وكذلك قوله تعالى:﴿ **وَلاَ يَحْزُنْكَ الّذِينَ يُسَارِعُونَ** ﴾"[5]. قرأ نافع وحده بضم الياء وكسر العين (يُحْزِنْك) في كل القرآن إلا قوله تعالى (لا يَحْزُنُهُم الفَزعُ الأَكْبرُ) وقرأ الباقون بفتح ذلك كله ، وهما لغتان حَزَنَ وأَحْزَن... تقول حَزِن يَحْزَنُ "[6].

ويرى عبده الراجحي: أننا نستطيع أن نعزو الفتح.... وهو أخف من الكسر، إلى البيئة المتحضرة في الحجاز، وأن نعزو الكسر إلى تميم وأسد وأهل نجد، وهي قبائل بادية لا تنفر طبائعهم من الخشونة "[7]. في كل ما سبق نرى أنّ تعدد صيغ الفعل يعود لمعيار لهجي يجنح في بعض الأحيان إلى معيار صوتي.

---

[1] البقرة: 2 / 273.

[2] ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: جـ1 ص103، ينظر ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (1990م)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة، ص103، ابن الجزري،النشر في القراءات العشر: جـ2 ص236، جـ 2 ص244، أبو حيان، البحر المحيط: جـ2 ص328.

[3] الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص 142، أبو حيان، البحر المحيط: جـ5 ص115.

[4] أبو حيان، البحر المحيط: جـ2 ص328.

[5] ال عمران: 3- 176.

[6] ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: جـ1 ص 123، ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: جـ2 ص236 ، ص244، ابن جني، المحتسب: جـ2 ص9، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: ص116، أبو حيان،البحر المحيط: جـ2 ص491، البحر المحيط: جـ5 ص490، حَرَص يحرِص يحَرص.

[7] ابن جني، المحتسب جـ1 ص 62، أبو حيان، البحر المحيط: جـ1 ص89 – 90، البحر المحيط: جـ6 ص 122، الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص142، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق 2 جـ 2 ص 116 – 117 – 118 – 119، أنيس، في اللهجات العربية: ص 99 – 106.

1 .9 تعدد صيغ الفعل المهموز:

هو الفعل الذي يكون أحد أصوله همزة، فاؤه أو عينه أو لامه "[1]، ويأتي من الصحيح كسألَ ومن المضعف مثل أمّ و أنّ، ومن المعتل مثل رأى و وأى بمعنى وعد "[2].

والفعل المهموز الفاء أكثر الأنواع وقوعاً في القرآن الكريم = 22، ثم يليه الفعل المهموز اللام = 18 ثم الفعل المهموز العين= 5 " [3] . ويعامل معاملة الصحيح إن كان صحيحاً.

لكن الأمر المهموز الفاء إذا استخدم تحذف الهمزة من أوّله، ومقتضى القياس عدم الحذف، يقول ابن الحاجب : " والتزموا خُذْ وكُلْ على غير قياس للكثرة ، وقالوا : مُرْ، وهُوَ أفصحُ من اؤمُرْ، وأما وأْمُر فأفْصَحُ من وَمُرْ "[4]. ويشرح الاستراباذي النص قائلا : " أقول : هذا كان حقه أن يذكر بعد قوله : والهمزتان في كلمة إن أسكنت الثانية وجب قلبها ؛ لأن أصل خذْ و كلْ و مرْ أؤخذ و أؤكل و أؤمر، وكان القياس قلب الثانية واواً لانضمام ما قبلها ، فخففت بغير قلب وذلك بأن حذفت الثانية لكثرة استعمالها ، وعلى كل حال فالحذف أوغل في التخفيف من قلبها واواً، والتزموا هذا الحذف في خذْ و كلْ، دون مُرْ؛ فإن الحذف فيه أفصح من القلب، وليس بلازم، هذا إذا كان مبتدأ به ، وذلك لكونه أقل استعمالاً من خذ وكل، وأما إذا وقع في الدرج نحو "وأمر" و "فأمر" وقلت لك اؤمر فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين، ولا تجتمعان في الدرج، وجاز نحو ومُرْ و فمُرْ أيضا على قلة "[5]. ويرى ابن الشجري أنه إذا دخل على مُر حرف عطف أجمعوا على إعادة همزته إليه، فقالوا: مُرْ زيدا وأمر عمرا ومما جاء في التنزيل ﴿**وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ**﴾[6]، والصحيح ما قاله الرضي"[7]. وفي هذا إشارة تدلل على

---

[1] الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص14.

[2] عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص202.

[3] عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: ق2 جـ2 ص176.

[4] ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ3 ص50، ينظر عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: ق2 جـ2 ص176.

[5] الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: جـ3 ص 50، 51.

[6] طه 20/ 132.

[7] عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص204.

جواز تعدد استخدام فعل الأمر من المهموز بصور عدة بحذف الهمــز وإثباتهــا أو قلبها. فالهمزة على ثلاثة أوجه التحقيق و التخفيف والبدل"[1]. وقد حذف العرب عين المضارع من الفعل المهموز المعتل " رأى " يرى" ومن أمره رَهْ ولم يجيء إثباتهــا إلا في ضرورة الشعر :

أُرِى عيْنيَّ مَا لم تَرْأَياهُ   كِلانَا عَالم بالتُّرَّهَاتِ "[2].

وقرأ عبد الرحمن السلمى ﴿ **أَلَم تَرَ إلى المَلَإِ**﴾ [3]. بإثبات الهمزة كما قــرىء ﴿ **أَلَم تَرَ كَيفَ فَعَلَ رَبُّكَ** ﴾ [4]. ويرى ابن سيده أنّ بعض العرب يجيء بالهمزة في مضارع رأى على الأصل "[5].

ويكثر حذف همزة رأى إذا دخلت همزة الاستفهام في نحو " أرأيــت فيقــال: أريت قال الرضي وهي قراءة الكسائي في جميع ما أوله همزة الاستفهام مــن رأى المتصل به التاء أو النون.... وإنما كثر ذلك في رأيت وأخواته لكثرة الاستعمال.... فإذا دخلت على رأيت همزة الاستفهام شبهت بهمزة الإفعال فتحذف الهمزة جــوازاً، وربما حذفت مع هل أيضا تشبيهاً لها بهمزة الاستفهام " [6].

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ   رَدّ في الضَّرْعِ مَا قَرَى في العِلابِ"[7].

قال الراجز :

أَرَيْتَ إِنْ جئتُ بِهِ أَمْلُودَا   مُرَجَّلاً و يلبس البُرُودَا "[8].

وفي قول الشاعر :

مَنْ رَا مِثْل مَعْدَانَ بن يحْيَى   إذا ما النِّسْعُ طَال على المطيَّهْ .

---

[1] ينظر المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد،(1987م)، دقائق التصريف، تحقيق أحمد ناجي القيسي، حاتم صــالح الــضامن، حــسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي: ص525.

[2] ابن الحاجب، شرح الشافية: جــ3 ص41، الجوهري، الصحاح: جــ5 ص1873، ينظر ابن منظور، لسان العرب: جــــ5 ص84، 85 مادة "رأى".

[3] البقرة 246/2.

[4] الفيل 1/105.

[5] ينظر ابن سيده، المخصص: جــ4 س14 ص200 – 202.

[6] الرضي، شرح الشافية: جــ3 ص37،38، ابن سيدة، المخصص: س14ص200–201، عضيمة، المغني فــي تــصريف الأفعــال: ص206.

[7] ابن الحاجب، شرح الشافية: جــ3 ص38، ابن سيدة، المخصص: جــ4 س14 ص206، الجوهري، الــصحاح: جــــ5 ص1873، المؤدب، دقائق التصريف: ص422، ابن منظور، لسان العرب: جــ5 ص85.

[8] المؤدب، دقائق التصريف: ص422، ابن منظور، لسان العرب: جــ5 ص85.

أصل هذا من رأى خفف الهمزة على حدٍ لا هناك مرتع ، فاجتمعت ألفان فحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، وقال ابن سيده : أصله رأى فأبدل الهمزة ياء كما يقال في سألتَ سَيَلْت، وفي قَرَأْتَ قَرَيْتَ وفي أَخْطَأْتَ أَخْطَيْتَ، فلما أبدلت الهمزة التي هي عين ياء، أبدلوا الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف المنقلبة عن الياء التي هي لام الفعل لسكونها وسكون الألف التي هي عين الفعل "[1].

وحذف الهمزة في الأمر من سَألَ " سل " (سل بني إسرائيل) اتفق السبعة على حذف الهمزة ونقلت حركتها إلى الفاء، وأثبتها الكسائي وكثير وخلف "[2]. وقرأ الجمهور "سأل " بالهمز... وقرأ نافع وابن عامر "سال " بألف فيجوز أن يكون قد أبدلت همزته ألفا ،وهو بدل على غير قياس ، وإنما قياس هذا بين بين، ويجوز أن يكون على لغة من قال " سَلْتُ أَسال" حكاها سيبويه. وقال الزمخشري : هي لغة قريش يقولون " سَلْتُ تَسال " وهما يتسايلان"[3]. ويعلل العبابنة بعد تقديم رأي القدماء حذف الهمزه من " سأل" في لغة "سال" بأن الذي حدث هو حذف صوت الهمزة فقط، مع بقاء حركتها، دون أن يحدث دمج بين الفتحتين القصيرتين، وإلا فأنه سيتولد من إندماجها الفتحة الطويلة (ã) وإذا حدث فإن الدمج قد يكون من الوجوه المحتملة لتفسير الفتحة الطويلة، والوجه الثاني هو أن الهمزة قد حذفت مع فتحتها ثم حدث تعويض عن المحذوف عن طريق إطالة فتحة السين sa ala >sã la < sa ala "[4]. وفي قراءة قوله تعالى :﴿ **اهتَزَّت وَرَبَت** ﴾ [5]. فقد روى عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع أنه قرأ ربأت "[6]. ويرى العبابنة أن وجه القراءة هَمَزَ الأصل، ولم يهمز الصورة التي تبدو في البنية السطحية "ربتَ "، فالأصل في "البنية العميقة" (ربات) وقد حذفت العربية جزءاً من الفتحة الطويلة بسبب تشكيل المقطع الطويل المغلق الذي يُرفض ما لم تتحقق فيه شروط جوازه ، وهذه هي الطريقة القياسية التي تعاملت معها العربية الفصحى أي:

---

[1] ابن منظور، لسان العرب: جـ5 ص84.

[2] عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: ق2 جـ2 ص176.

[3] أبو حيان، البحر المحيط جـ8 ص332، ابن يعيش، شرح الملوكي: ص229.

[4] عبابنة، يحيى، (2000م)، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية،: دار الشروق، عمان: ص 102 – 103 .

[5] الحج 22 / 5.

[6] ابن جني، المحتسب: جـ2 ص74-75، ابن حيان، البحر المحيط: جـ6 ص353.

ربات > ربت

. [1]" rabat < rabāt

"ولكن يبدو أن بعض اللهجات قد نحت منحى آخر، فلم تقصّر النواة كما حدث هنا، بل لجأت إلى ما لجأت إليه في الصيغ السابقة التي كان المقطع فيها مستثقلا حسب، فقسمت النواة الطويلة إلى نواتين قصيرتين شكلت إحداهما نواة لمقطع الباء القصير المفتوح، في ما انضمت الثانية إلى التاء، مما اقتضى إقحام الهمزة، ليصبح مبدوءا بصامت كما تقتضي طبيعة النظام المقطعي للعربية أي أنَّ الأمر تمّ على النحو الأتي "[2].

الأصل	تقسيم النواة	اقحام الهمزة
ربات	ربَـ-- ـَت	ربأت
rabāt	raba * at	raba >at

ومنها في قوله تعالى: ﴿ **فإمّا تَرينَ منَ البَشَرِ أَحَداً فَقُولِي** ﴾ [3]. ففي المحتسب : "رُوي عن أبي عمرو "تَرَئِنَّ" بالهمز. قال أبو الفتح : الهمزة هنا ضعيف، وذلك لأن الياء مفتوح ما قبلها. والكسرة فيها لالتقاء الساكنين، فليست محتسبة أصلا، ولا يكثر مستثقلُه وعليه قراءة الجماعة :تَرَيِنَّ بالياء لما ذكرنا. غير أنَّ الكوفيين قد حكوا الهمز في نحو هذا وأنشدوا:

كَمُشْتَرِئٍ بِالحَمْدِ أحْمِرَةً بُتْرَا "[4].

وقال الزمخشري: هذا من لغة من يقول: لبأت بالحج وحلأت السويق وذلك لتآخ بين الهمزة وحروف اللين في الإبدال "[5].

وهذه القراءات تدلل على أنها لغات تعددت وقرأ فيها القراء كل على لغته وكذلك في قوله تعالى ﴿ **فَإِنَّ لَكُم مَّا سألتُم** ﴾ [6]. قرأ إبراهيم النخعي ويحيى بن

---

[1] عبابنة، دراسات في فقة اللغة: ص171.

[2] عبابنة، دراسات في فقه اللغة: ص171، وينظر: ص171 -172.

[3] مريم: 19 / 26.

[4] ابن جني، المحتسب: جـ2 ص42، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق2 جـ2 ص194-195.

[5] أبو حيان، البحر المحيط: جـ6 ص185.

[6] البقرة 2 / 61.

وثاب (سألتم) بكسر السين وهذا من تـداخل اللغـات ، وذلـك أن فـي (سـأل) لغتين،إحداهما أن تكون العين همزة، فوزنه (فَعَـلَ) والثانيـة: أن تكـون العـين واواً،تقول: سأل، يسأل، فتكون الألف منقلبة عن واو، ويدل على أنـه مـن الـواو قولهم: هما يتساولان، كما تقول: يتجاوبان وحين كسر السين توهم أنه فتحها، فـأتى بالعين همزة "[1]. ومنها أيضا في قوله تعالى ﴿ **قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكم**ْ ﴾ [2].

وقرأ النخعي بكسر السين من غير همز، يَعْني بالكسر: الإمالة، وجعل الفعـل من مادة (سين واو و لام) لا من مادة (سين وهمزه ولام) وهمـا لغتـان ذكرهمـا سيبويه "[3].

أما الكوفيون فقد لاحظوا هذه الظاهرة أعني استثقال الهمـزة والعمـل علـى التخفّفُ منها ، بتسهيلها أو حذفها أو إبدالها ،ولكنهم لم يعمموها ، ولـم يخـضعوا القليل للكثير فيها ، لأنهم وجدوا مجموعتين كبيرتين من العرب:إحداهما تميل إلـى تحقيق الهمزة والهمزتين ، سواء أكانتا في كلمة أم في كلمتين ، والأخرى تميل إلى التخفيف منها ، فأجازوا اللغتين معا وقاسوا عليهما "[4].

وأسند فتح همزة الفعل (برأَت من المرض) إلى أهل الحجاز، و(برئـت) بكسر الهمزة إلى تميم "[5]. فابن قتيبة يسند الهمز في " رَثَـأت " إلـى البـصريين والأخفش وغيره ، ويُغلِّط الفراء والبغدادين في إبدال الهمزة ياء في " رَثَيـت " [6]. وقد أسند فتح همزة الفعل بَرَأت من المرض إلى أهل الحجاز ، وبرئت بكسر الهمزة إلى تميم "[7].

وفي قوله تعالى ﴿**سَأَلَ سَائِلٌ** ﴾ [8]، قرئ سال سَائِل، وهو على وجهين: إمّـا أن يكون من السؤال وهي لغة قريش، يقولون: سَلْت تَسال، وهمـا يتَـسَايلان؛ وأن

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط: جـ1 ص235.

[2] المائدة: 5 / 102.

[3] أبو حيان، البحر المحيط: جـ4 ص32، ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: جـ2 ص390، أبو حيان، البحـر المحـيط جـ8 ص332.

[4] المخزومي، مهدي، (1986م)، المدرسة الكوفية، ط3، دار الرائد العربي، بيروت: ص181.

[5] السيوطي، المزهر: جـ2 ص276.

[6] ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص212 -213، ينظر ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ص265-269.

[7] السيوطي، المزهر في علوم اللغة: جـ2 ص276.

[8] المعارج 70 / 1.

يكون من السَيَلان. ويؤيده قراءة ابن عباس: سال سَيْل والسيل: مصدر في معنى السَائل "[1]، وفي قوله تعالى ﴿ **سَلْ بَنِي إسْرَائيلَ كَمْ آتيناهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيْنّةٍ** ﴾ [2].

قرأ أبو عمرو في رواية وابن عباس. (أَسأل)، وقرأ قوم (إِسَلْ) وأصله (إسأل) فنقل حركة الهمزة إلى السين وحذف الهمزة التي هي عين ولم تحذف همزة الوصل؛ لأنه لم يعتد بحركة السين لعروضها ، وقرأ الجمهور (سل) فيحتمل وجهين أحدهما أن أصله (إسأل)، فلما نقل وحذف اعتد بالحركة فحذف الهمزة لتحرك ما بعدها ، والوجه الآخر أنه جاء على لغة من يجعل المادة (سين و واو ولام) فيقول:(سأل يسأل)"[3].

ويقول الفراء : "[4]. لا تُهمز في شيء من القرآن، لأنها لو همزت كانت (إسأل) بألف، وإنما(ترك همزها) في الأمر خاصة، لأنها كثيرة الدور في الكلام...وقد تهمزه العرب، فأما في القرآن فقد جاء بترك الهمز، وكان حمزه الزيات بهمز الأمر إذا كانت فيه الفاء أو الواو، مثل قوله: ﴿ **واسْأَلِ القَرْيَةَ التّي كُنَّا فِيهَا**﴾[5]...ولست أشتهي ذلك، لأنها لو كانت مهموزة لكتبت فيها الألف كما كتبوها في قوله ﴿ **فاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً** ﴾ [6]. ومما سبق نجد أنها كلها لهجات تعود إلى قبائل عربية في الحجاز " [7] . وبعض اللغويين يعد إسقاط الهمزة من البدل ؛ فيقول ابن يعيش : وبعضهم يبدل من الهمزة المفتوحة إذا انفتح ما قباها ألفا أيضا نحو سال في سَأَلَ وقَرَا في قَرَأَ ، قال حسان :

سَالَتْ هُذَيلُ رَسُولَ اللهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيلُ بِمَا قَالت ولَمْ تُصِبِ"[8].

---

[1] الزمخشري، الإمام أبو القاسم جل الله محمود بن عُمر بن محمد، (1995م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وضبطه وصححه، محمد عبد السلام شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: جـ4 ص 596.

[2] البقرة 2 /211.

[3] أبو حيان، البحر المحيط: جـ2 ص126.

[4] الفراء، ابو زكريا يحيى بن زياد، (د.ت)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، (د.ط)، دار السرور، بيروت: جـ1 ص 124 – 125، وينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: جـ2 ص 249، أبو حيان، البحر المحيط: جـ3 ص236.

[5] يوسف: 12 / 82، وردت في الرسم القرآني بقرأة حفص وَسْئَل.

[6] طه 20 / 77.

[7] ينظر ابن منظور، اللسان: جـ1 ص 355، السيوطي، المزهر: جـ2 ص276، الجندي، اللهجات العربية في التراث: جـ2 ص 576.

[8] ابن يعيش، شرح الملوكي: ص229-230، ينظر المؤدب، دقائق التصريف: ص530.

وفيما سبق يظهر التعدد واضحا في صيغة الفعل المهموز ويعود في معظمه إلى تعدد اللهجات، و يعود أيضا إلى التخفيف الذي يرغبه المتلاسنون لهذا الفعل في العربية، أي يسند هذا التخفيف لمعيار صوتي.

1 .10 تعدد صيغ الفعل المضعف :

يعرف الفعل المضعف على أنه ما كانت عينه ولامه من جنس واحد "[1]. أي متماثلين"[2].

ويغلب في التضعيف سقوط حركة العين ؛ لأنّ النبرة التي تقع على المقطع الأول من الفعل تضعف عادة من مدى حركة العين، وترجع ظاهرة إسقاط حركة العين في المضاعف. بالإضافة إلى تأثير النبر، إلى نقل تتابع مقطعين قصيرين متماثلين (شدَدَ – دَدَ) "[3]. لكن هناك أفعال في العربية احتفظت بحركة العين رغم التضعيف"[4]. وقد تتعدد الصيغ في هذا الفعل بحيث ترى أنّ الفعل يأتي مضعفا بإدغام العين واللام، ويأتي بحذف عين الفعل ، ويأتي بفك التضعيف وكسر عين الفعل في "ضَلِلْت".

يقول سيبويه فيما حذفت عينه وفك تضعيفه باب ما شذ من المضاعف: " ومثل ذلك قولهم: ظِلْتُ ومِستُ، حَذَفُوا، وألقُوا الحركة على الفاء، كما قالوا: خِفْتُ، وليس هذا النحو إلا شاذاً، والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك: أحْسَسْتُ ، وَمَسِسْتُ، وظَلِلْتُ، وأما الذين قالوا: ظَلْتُ ومَسْتُ فشبّهوها بلَسْتُ "[5].

وعدّ بعض اللغويين القدماء فك التضعيف وكسر عين المضعف لغة بني تميم"[6].

[1] البكوش، التصريف العربي: ص100.

[2] السيد، المغني في علم الصرف: ص119، ينظر الراجحي، التطبيق الصرفي: ص47، نهر، الصرف الوافي: ص216.

[3] البكوش، التصريف العربي: ص100، وينظر: ص103-104.

[4] السيوطي، المزهر: جـ2 ص37، المبرد، المقتضب: جـ1 ص199.

[5] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص422، ينظر الأخفش، معاني القرآن: جـ2 ص276.

[6] السيوطي، المزهر: جـ2 ص37-38، ينظر ابن منظور، لسان العرب: جـ8 ص271.

كما ورد حذف عين المضعف في قوله تعالى ﴿ **وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً** ﴾[1]. في قوله تعالى :﴿ **فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ**﴾ [2]. ويقول أبو حيان: "وقرأ ابن عباس وقوم فصرهن بتشديد الراء وضم الصاد وكسرها من صَرّه يَصُرُّه ويَصِرّه إذا جمعه نحو ضَرَّه يَضرّه ويَضرّه، وكونه مضاعفا متعديا جاء على يفعِل بكسر العين قليل وعنه فصَرّهن بفتح الصاد وتشديد الراء وكسرها من التصرية ورويت هذه القراءة عن عكرمة وعنه أيضا فصرهن اليك بضم الصاد وتشديد الراء وإذ تؤول فصرّهن بمعنى القطع "[3]. ويشير المبرد إلى تشبيه المضعف في المعتل في بعض حالته فيقول "هذا ما شُبه من المضاعف بالمعتل فحذف في موضع حذفه وذلك قولك في أحْسَسْت: أَحَسْتُ، وفي مَسِسْتُ:مسْت، وتطرح حركته على ما قبله وتحذفها، تشبيها بقولك: أردت، وأقمت، وكِلْتُ وبِعْتُ، كما استويا في باب ردّ وقامَ في الإسكان "[4]. ويؤكد قول المبرد ابن جني فيقول: "من ذلك ما جاء من المضاعف مشبها بالمعتل. وهو قولهم في ظَلِلْت: ظَلْتُ (وفي مَسِسْتُ: مَسْت)، وفي أحْسَسْت: أَحَسْت قال :

خَلاَ أَنّ العِتاقَ مِنَ المطايا أَحَسْنَ بهِ فَهُنَّ إليه شُوسُ [5].

والتضعيف الذي يحصل للفعل يعود سببه للهروب من الاستثقال لوجود حرفين متماثلين وذلك كما يرى ابن درستويه، فيقول : وأمَا جَفَّ يَجِفُّ ،وكَلَّ يَكِلّ، وما أشبهها من المضاعف في هذا الباب، فكان عين الماضي منه مفتوحاً ، فأسكن لاستثقال التضعيف وأدغم، ثم أسكن في المستقبل ، وكان حقه الكسر ، ولكنه أدغم ليخفف، ونقلت كسرته إلى فاء الفعل . وقياس ما كان من هذا النحو أن يجوز الضم والكسر في مستقبله ، كما وصفنا في غير المدغم؛ لأنه صحيح لا تنقلب حروفه،

---

[1] طه: 20 /97.

[2] البقرة: 2 / 260.

[3] أبو حيان، البحر المحيط: جـ2 ص300، السيوطي، المزهر في علوم اللغة: جـ2 ص73، ص94-95، ينظر عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص172.

[4] المبرد، المقتضب: جـ1 ص245، ينظر السيوطي، المزهر: جـ1 ص462، ابن عقيل، بهاء الدين عبدا لله، (1990م)، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الخير، بيروت: جـ2 ص495.

[5] ابن جني، الخصائص: جـ2 ص438 .

والضم مثل يَرُدُّ ويّمُدُّ، ولكن المستعمل آنس للسمع "[1]. وورد : "والضم يستثقل في المضاعف فما كان منه على فَعَل متعديا، فإنّ مستقبله على يْفعُل مثل : رَدّهُ يَــرُدُّهُ وشَدَّه يَشُدُّه غير أفعال جاءت باللغتين هرَّه يهُرُّه ويهِرّه : كَرِهَهُ، وعلَّهُ بالشراب يَعُلُّهُ ويَعِلُّه، وشدَّ يشدُّه ويشِدُّه "[2].

وهناك بعض العرب ممن رغبوا التخلص من التضعيف بإبدال الحرف الثاني إلى حرف مناسب ما قبله فيقول المبرد :" واعلم أن التضعيف مــستثقل وأنّ رفــع اللسان عنه " مرّة واحدة ثم العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما فلذلك وجب، وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لَئلا يلتقي حرفان من جنس واحد، لأنّ الكسرة بعض اليــاء ، وأنّ اليــاء تغلِب على الواو مما فوقها حتى تصيّرها ياءً، لا يكون إلا ذلك . وقد مضى هــذا . وذلك قولهم في تقضَّضت : تقضَّيت، وفي أَمْلَلْت : أَمْلَيْتُ ، وكــذلك تَــسَرّيت فــي تسرّرت والدليل على أنّ هذا إنما أُبدل لاستثقال التضعيف ..."[3].

ويفضل ابن جني الإبدال عن الحذف ، فيقول " فإذا كانوا قــد هربــوا مــن التضعيف إلى الحذف نحو ظِلْتَ ،ومِسْتَ ،وأحَسْتُ ،وظِنْتَ كــان الإبــدال أحْــسَنَ وأسوغ؛ لأنه أقل فُحشاً من الحذف وأقرب "[4]. كما أن عبد الصبور شاهين يــشير إلى تعدد الفعل المضعف بجواز استخدام الصيغتين تاما ومحذوف العين عند إسناده إلى الضمير، فيقول :" ومن الأصوات الصامته التي يجري عليها الحذف القياسي ما يحدث للفعل الماضي الثلاثي المضعف المكسور العين، " عينه ولامه مــن جــنس واحد"، مثل : ظَلّ، والأصل ظَلِلَ، فإذا أسند إلى الــضمير، كالتــاء مــثلا ، جــاز استعماله تاما ، فيقال : ظَلِلْتُ، ومحذوف العين بحركتها، فيقال : ظِلْتُ، ومحــذوف

---

[1] ابن درستويه، تصحيح الفصيح: ص37.

[2] ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي، (2003م)، كتاب الأفعال، قدم له وضبطه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ص15، ابن القطاع، كتاب الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر علــي الــسعدي، (2003م)، كتاب الأفعال، قدم له وصنفه وضبط حواشيه ابراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ص18.

[3] المبرد، المقتضب: جــ1 ص246، وفي حديثنا اللاحق عن المعيار الصوتي سنتطرق إلى هذا الفعل تحت " باب الإدغام والتعدد في هذه الأطروحة ".

[4] ابن جني، الخصائص: جــ3 ص19، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: جــ2 ص234 ، ينظر ابن جني، المحتسب: جـــ2 ص252، أبو حيان، البحر المحيط: جــ7 ص52، عبد التواب، التطور اللغوي ص64.

العين دون حركتها، فتبقى الكسرة وتسقط فتحة الفاء، فيقال : ظِلْتُ. فإن زاد الفعل من هذا النوع على ثلاثة وجب نطقه تاما مثل : أقررت ، وأحسَست "[1].

وأهل الحجاز يظهرون التضعيف في الأمر إذا استقبله ألف ولام ويخفضون آخره ،فيقولون ارْدُدِ الباب ... وبنو تميم وقيس لا يظهرونه ويخففون آخره ،فيقولون رُدِّ الباب "[2].

ويشير رمضان عبد التواب إلى أنّ هذا الحذف ضرب من المخالفة الصوتية للتخلص من كراهية توالي الأمثال ، فيقول :" ومن الحذف لكراهية توالي الأمثال كذلك قولهم : ظَنْت، وظَلْتُ في لغة بني سليم "[3]. وفي قوله تعالى : ﴿ **وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً** ﴾ [4]، وقوله تعالى : ﴿ **فظَلْتُم تَفَكَّهُونَ** ﴾ [5]. كانت اللام ساكنه والتضعيف غير ظاهر وهي لغة لربيعة "[6]. ومما سبق يستنتج الباحث أنّ التخلص من التضعيف بالحذف أو بالإبدال سببه التخلص من المتماثلين والاستثقال الذي يحصل عند لقائهما ، وهذا لا يؤثر على دلالة الفعل كما أنه مأخوذ به عند العرب. كل هذا يدلل على تعدد صيغ المضعف وهي لغات لقبائل عربية اطمأنت كل قبيلة إلى استخدامها للفعل إما بالحذف أو الإبدال أو تغيير حركة العين من الكسر إلى الضم أو العكس. وهذه أمثلة أخرى تشير إلى تعدد الصيغ وأنها لغات.

ورد في لسان العرب " قد لَبُبْتُ البُّ ، ولَبِبتُ تَلَبُّ، بالكسر وفي التهذيب حكى لَبُبْتُ بالضم ... قال ابن الآثير : هذه لغة أهل الحجاز، وأهل نجد يقولون : لَبَّ يَلِبُّ وفي قوله تعالى ﴿ **وقَالوا أَءِذَا ضَلَلْنَا فِي الأَرْضِ** ﴾ [7]. يذكر أبو حيان في البحر المحيط " وقرأ الجمهور بفتح اللام والمضارع يضل بكسر عين الكلمة وهي

---

[1] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص201.
[2] المؤدب، دقائق التصريف: ص192 ،193.
[3] عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله: ص74.
[4] طه: 20 /97 .
[5] الواقعة: 56 /65 .
[6] المؤدب، دقائق التصريف: ص186.
[7] السجدة: 32 / 10.

اللغة الشهيرة الفصيحة وهي لغة أهل نجد...وقرأ يحيى بن يعمر وابن محيص وأبو رجاء وطلحة وابن وثاب بكسر اللام والمضارع بفتحها وهي لغة أبي العاليـــة"[1]. ويقول " وقرأ الحسن وابن وثاب وعبد الرحمن المقري بكسر اللام وفتح الضاد وهي لغة تميم ، وكسر عبد الرحمن همزة أضل ، وقال الزمخشري لغتان نحـــو ضـــللت أضل وظَلِلْت وأَظَل "[2]. وفي قوله تعالى : ﴿ **قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَـــا أَضِــلُّ عَلَـــى نَفْسِي**﴾[3]. يقول ابن السكيت : " يقال : ضَلَلْتُ أَضَلُّ ..."[4]. لأن الحضر يؤثرون الياء والكسر أما البدو فيؤثرون الواو والضمة ، وتميم لها الواو والضمة ، وقـــريش لها الياء والكسرة "[5]. ونسب فك المثلين إلى الحجازيين ونسب الإدغام إلى تميم"[6]. وقد قرئ بكسر الحاء وبضمها في قوله تعالى : ﴿ **فَسَوفَ تَعلَمُونَ مَن يَأتِيهِ عَـــذَابٌ يُخزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيهِ عَذَابٌ مُّقِيمُ** ﴾ [7]. حكى الزهراوى أنه يقرأ يحُلُّ بضم الحـــاء ، ويحِلُّ بكسرها بمعنى ويجب "[8].

ومنها قوله تعالى : ﴿**وَلا تَطغَواْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيكُم غَضَبِى وَمَن يَحلِـــلْ عَلَيـــهِ غَضَبِى فَقَد هَوَى** ﴾ [9]. وقرأ الجمهور فيحِلّ بكسر الحاء ، ومن يحلِل بكسر الـــلام أي فيجب ويلحق ، وقرأ الكسائي بضم الحاء ولام يحُلُل أي ينزل "[10]، وهي قراءة سبعية "[11].

ومنها قوله تعالى : ﴿ **وَلَمَّا ضُرِبَ ابنُ مَريَمَ مَثَلاً إِذَا قَومُكَ مِنهُ يَصِدُّونَ**﴾[12]. قرأ أبو جعفر والأعرج والنخعي وأبو رجاء وابن وثاب وابن عامر ونافع والكسائي

---

1 أبو حيان، البحر المحيط: جـــ7 ص200.
2 المصدر نفسه : جـــ7 ص292.
3 سبأ: 34 / 50.
4 ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص206 ، 207، ينظر البكوش، التصريف العربي: ص105 ، 106.
5 ينظر شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص190.
6 ينظر الفراء، معاني القرآن: جـــ1 ص232، جـــ4 ص37، أبو حيان، البحر المحيط: جـــ3 ص511، أبو حيـــان، البحـــرالمحيط: جـــ7 ص449 جـــ8 ص244، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: جـــ2 ص242 ص255.
7 هود:11 / 39.
8 أبو حيان، البحر المحيط: جـــ5 ص222.
9 طه: 20 / 81.
10 أبو حيان، البحر المحيط : جـــ6 ص265.
11 عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص177.
12 الزخرف: 43 / 57.

يصدُّون بضم الصاد أي يعرضون عن الحق " قراءة سبعية "، وقرأ ابن عباس وابن جبير والحسن، وعكرمة وباقي السبعة بكسرها أي يــصبحون ... وقـــال الكــسائي والفراء : هما لغتان بمعنى ، مثل : يعرِشُونَ ويعرُشُونَ "[1].

وهذا التعدد يقع في فعل الأمر أيضا كما فــي قولــه تعــالى : ﴿ **فَــصُرْهُنَّ إِلَيْكَ** ﴾[2]، قرأ حمزه وحده" فصِرهُنّ اليك "بكسر الصاد ، وقرأ الباقون (فصُرهُنّ) بالضم وهو الاختيار ، لأن العرب تقول : صار يصور إذا مال وقال الشاعر :

يَصُورُ عَنُوقُهَا أَحوى زَنِيمٌ ‏ ‏ ‏ ‏ له ظَابٌ كما صَخِبَ الغَرِيْمُ

الظّابُ والظّامُ : الصوت جميعاً وهما الــسّلف أيــضاً ويقــال : الــضّيْزَنُ و الضّيزَنُ ايضا اسم صنم والضّيزن : الذي يتزوج بأمره أبيه فهذا يدلُّ علـــى ذوات الواو و"صرِهُنّ" من ما يصير أي : قطعهن (صُرْهُنّ) صُمُّهُنّ وأملهُن اليك "[3].

11 .1 تعدد صيغ الفعل المثال (المعتل الفاء).

تتعدد صيغ الفعل المضارع من الفعل المثال والذي يكون على ثلاثة أبنية في الفعل الماضي هي (فَعَلَ، فَعِلَ، وفَعُلَ).

ففي الأغلب الأعم أن نحذف الواو في المضارع من صيغة (فَعَــلَ، يفعِــل) فتكسر عين المضارع في المتعدي وغير المتعــدي مثــل: "وَجَــبَ يَجِــبُ "، وَزَنَ يَزِنُ"[4]. ونحذف الواو ؛ لأنها بين ياءٍ وكسرة وجعلت حروف المــضارع الأخــر توابع للياء لئلا يختلف الباب"[5].

فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا ياجَلُ ويَيْجَلُ كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعِلُ فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياءٍ

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط: جــ8 ص 25، هناك فعل الأمر فَصُرْهُنَّ فَصِرْهُن – الأخفش، معاني القرآن: جــ1 ص 183، ينظر في الأفعال المضعفة ابن منظور، لسان العرب: جــ2 ص 215 ، 216، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص206 ، 207، أبو حيان، البحر المحيط: جــ7 ص 200، ابن سيده، المخصص: جــ4 س14 ص277، 279.

[2] البقرة 2 / 260.

[3] ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: جــ1 ص98، ينظر الأخفش، معاني القرآن: ص183، الفراء، معاني القــرآن: جـــــ1 ص174، ابن جني، المحتسب: جــ1 ص136، ابن منظور، لسان العرب: جــ7 ص339.

[4] ينظر ابن يعيش، شرح الملوكي: ص48.

[5] المبرد، المقتضب: جــ3 ص88.

وكسرةٍ إذ كرهوها مع ياء فحذفوها "[1]. حيث تشكل الواو " فاء الفعل " مع حـــرف المضارع المتحرك بالفتح حركة مزدوجة (وْ) فيتم التخلص من الازدواج الحركي بحذف الحركة، وهذا لاينطبق على كل الأفعال"[2]. فقد استخدم العرب لغة أخرى في " وَجَد يَجِدُ " وهي وَجَدَ يجُد وقد أشار إليها سيبويه في الكتاب فيقول: " وقد قال ناس من العرب:وَجَدَ يَجُدُ. كأنهم حذفوها من يوْجُدُ وهذا لا يكاد يوجد في الكلام"[3]. غير أنَّ السيوطي يورد رأيين لهذا الفعل ، فيقول: " ويَجُد من الوجدة والوجدان (بــضم الجيم) شاذ: وقيل لغة عامرية في هذا الحرف خاصة "[4].

ويستشهد ابن يعيش على هذه اللغة (اللهجة) ببيت من الشعر لجرير، فيقول: وأنشدوا:

لو شئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بِشَربةٍ   تَدَعُ الحَوائمَ لا يَجُدْنَ غليلا [5].

بضم الجيم عين الفعل المضارع وهي لغة بني عامر "[6]. وهناك صيغ متعددة للفعل المضارع من المثال على صيغة " فَعِلَ " ورد " الفعل " وَجِلَ " بأربع لغـــات يشير إليها صاحب الكتاب فيقول:" فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: ياجَلُ وييجَلُ، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعِلُ فلمـــا صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كـــأنهم إنما يحذفونها من يفْعِلُ. فعلى هذا البناء. وما كان على فَعَلَ من هذا الباب"[7].

ويشير ابن يعيش في وَجِلَ إلى أربع لغات: يَوْجَلُ بالواو، ويَأجَلُ بقلبها ألفـــاً، ويَيْجَلُ بالياء، ويِيْجلُ بكسر الياء وأجودها تصحيح الواو "[8]. مثل قوله تعالى :

---

[1] ينظر سيبويه، الكتاب: جـــ4 ص52-53.

[2] البكوش، التصريف العربي: ص125.

[3] سيبويه، الكتاب: جـــ4 ص53، ينظر ابن سيدة، المخصص: جـــ4 س14 ص277، ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص38، 39.

[4] السيوطي، المزهر في علوم اللغة: جـــ2 ص39، ابن الحاجب، شرح الشافية: جـــ1 ص 132، الأزهري، شـــرح التـــصريح علـــى التوضيح: جـــ2 ص396، ينظر البكوش، التصريف العربي: ص127.

[5] ابن يعيش، شرح الملوكي: ص49، ينظر الجندي، اللهجات العربية في التراث: جـــ2 ص579.

[6] عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص177.

[7] سيبويه، الكتاب: جـــ4 ص52-53، وينظرالمصدر نفسه:جـــ4 ص54، ابن سيده، المخصص: جـــ4 س14 ص301.

[8] ابن يعيش، شرح الملوكي: ص49.

﴿ **قالوا لاَ تَوْجَلْ إنّا نُبَشّرُكَ بِغُلاَمٍ عَلِيمٍ** ﴾ [1]. والصيغة التي جاءت بــألف تــتم بإدغام الواو في فتحة حرف المضارعة فتصبح الحركة المزدوجة فتحة طويلــة"[2]، وقد قرئ " فما وهِنُوا " والمستقبل يَهِنُ فهو من هذا الباب إذ لم نسمع يَــوْهَن، فأمــا قولهم: " إذا عزّ أخوك فَهِن " فهو من هان يَهِينُ... وقد حكى أبو عبيد وَهَنْتُ فــي أمرِك ووهِنْتُ ". و"وَهَنَ ، وَهِنَ" بالكسر يَهِنُ فيهما أي ضَعُفَ "[3]، ويشير ســيبويه إلى عدم سقوط الواو في يؤجل وأخواتها ؛ لأنها لم تقع بين ياء و كسر" [4]. أما فيما يتعلق بالمعتل المثال اليائي فيرى سيبويه أن عدم حذف الياء فــي المــضارع؛لأنه بمنزلة غير المعتل فيقول: وأما بنات الياء التي الياء فيهن فاء ؛ فأنها بمنزلة غيــر المعتل، لأنها تتم ولاتعتل، وذلك أن الياء مع الياء أخفُّ عليهم "[5]. غير أنه يــشير إلى أنّ الياء قد تحذف لاستثقال الياءات مع الكسرات، فيقول: " وزعموا أن بعــض العرب يقول: يَئِسَ يَئِسُ فاعلم، فحذفوا الياء، من يَفْعِلُ لاستثقال الياءات ههنــا مــع الكسرات، فحذف كما حذف الواو فهذه في القلة كَيَجُدُ "[6].

ويذكر ابن يعيش لغة أخرى في يَئِس ويَيْأَسُ يَبِسَ النبــتُ يَيْــبَسُ بــالفتح لا غير"[7]. ومن العرب من يجري الياء مجرى الواو وهو قليل يَئِسَ يَــئِسُ والأصــل يَيْئِسُ فسقطت الياء الثانية لوقوعها بين ياء وكسر"[8].

ويرى الطيب البكوش أن حذف الياء في مثل " يَمُنَ و يَمِنُ و يَيْمِنُ ويَــيْمُنُ و يَامِنُ و يامَنُ من الشذوذ لاختلاط الصيغ "[9]. غير أنه يورد يَرِعُ و يَرَعُ ويــرى أنّ الخلط بينهما طبيعي؛ لأن المعنى واحد، وكأنه يفسر مثل هذه الأفعال حسب الموقف

---

[1] الحجر: 15 / 53.

[2] البكوش، التصريف العربي: ص129.

[3] ابن منظور، لسان العرب: جـــ15 ص418.

[4] المؤدب، دقائق التصريف: ص321.

[5] سيبويه، الكتاب: جـــ4 ص94، ابن سيده، المخصص: جـــ4 س14 ص302.

[6] سيبويه، الكتاب: جـــ4 ص54، ينظر ابن منظور، لسان العرب: جـــ15 ص418.

[7] ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص52.

[8] المصدر نفسه: ص52، وينظر ابن سيده، المخصص: جـــ4 س 14 ص 302.

[9] البكوش، التصريف العربي: ص137.

وبتفسير واحد، وكل هذه الصيغ من قبيل التعدد الذي يعود لأكثر من قبيلة عربية"[1].

وما يؤكد أنّ هذه الصيغ المتعددة تعود إلى لغات عربية بغض النظر عما يشار إليها من ضعف أو قوة، قول أبي حيان بأن الجمهور قرأ لا تَوْجَل مبنيا للفاعل... وقرئ لا تَاجَلُ بإبدال الواو ألفا كما قالوا تابة في توبةٍ، وقرىء لا تُوَاجِل"[2]. وكذلك ما يقوله المؤدب من أن للعرب ثلاث لغات في الفعل اللازم الذي ثبتت الواو في غابره " منهم من يقول: يَوْجَلُ ويَوْجَعُ، وهي لغة حجازية فصيحة... قال الله عزّ وجلّ: ﴿ **قالوا لاَ تَوْجَلْ إنّا نُبَشّرُكَ بِغُلاَمٍ عَلِيمٍ** ﴾ [3]، فيصح خروج الواو على القياس إذا سكنت وانفتح ما بعدها "[4].

ومنهم من يقول: ياجَلُ ويَاجَعُ، قال الفراء:" وهو ابن عامر"، وذلك أن من لغتهم: أنت تَيْجَلُ، ونحن نِيْجَلُ، وأنا أَيْجَلُ، فلما رأوا الواو قد غلبتها الكسرة في هؤلاء الأحرف توهّموا أنّ فتحة الياء في (يَوْجَلُ) تَجُرُّ الواو إلى الألف ففعلوا ذلك. وقالت بنو تميم يِيجَل ويِيجَعُ، فكسروا الياء في هذا النوع خاصة ولم يفعلوا ذلك في الصحيح، لم يقولوا يِعْمَلُ ولا يِعْلَمُ، وإنما كسروا الياء في هذا الموضع، لأنّ الياء تقوّت بالياء المنقلبة على الواو. وقال الفراءُ: إنما أدخلوا الكسرة على الياء ليتفق الكلام بالياء، فلا يكون بعضه بياء وبعضه بواو عال: وأنشدني المُفَضّل الضَّبِّي:

فقِعْدَكِ أن لا تُسْمِعِيني مَلاَمةً ... ولا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤَادِ فَيِيْجَعَا

وقال الراجز على لغة بني تميم:

لو قُلتَ مَا في قَومِهَا لم تِيثَمِ ... يَفْضُلُها في حَسَبٍ وَمِيسَم"[5].

---

[1] ينظر ابن يعيش، شرح الملوكي: ص51، البكوش، التصريف العربي: ص137.

[2] أبو حيان، البحر المحيط: جـ5 ص458.

[3] الحجر: 15 / 53.

[4] المؤدب، دقائق التصريف: ص224.

[5] المصدر نفسه: ص225.

1 .12 تعدد صيغ الفعل الأجوف في المضارع .

تلتزم صيغة المضارع في الفعل الأجوف حالة ثابتة في الأغلب بضم عينه إذا كان واوي العين مثل قَال يقول، وجال يجول، بغضّ النظر عن كون لامــه حــرف حلق أم لا، مثل لاح – يلوح، فاح – يفوح "[1]. وذلك لأن المضارع منها على"يفعُل" بالضم، ولا يكون عن باب " فَعِلَ الا ما شذّ "[2].

وقد حُمِلت بعض صيغ الأجوف على الشذوذ، حيث جاء الفعل " مات " فــي المضارع على صيغة " يفعُل " بضم العين والقياس فتحها، ولكن سيبويه يصرح بأن صيغة " يفعُلِ " للفعل " يَمُوْت " هي أقيس فيقول: " وقد جاء الكلام فَعِلَ – يْفعُلُ في حرفين، بنوه على ذلك كما بنوا فَعِل على يفْعِل ؛ لأنهم قد قالوا: يَفْعِلُ في فَعِلَ، كما قالوا في فَعَلَ، فأدخلوا الضّمه كما تدخل فَعَلَ، وذلك فَــضِلَ – يفْــضُلُ، ومِــتَ – تَمُوت، وفَضِلَ – يَفضُلُ، ومُتَّ – تمُوت أقيس "[3]. ويعلل ابن يعيش عدم أخذ الفعل الواوي الأجوف من صيغة " فَعُلَ " بالضم لوجهين. أحدهما أنهم قالوا: قُلتُه، وعُذتُ المريض. و" فَعُلَ " لا يكون متعديا البتة. والوجه الثاني أنه لو كان " فعُل " بالــضم لجاء الاسم منه على " فَعِيلُ "، كما قالوا ظَرُفَ – ظَرِيْف وشَرُفَ شَرِيف، فلما لم يقُل ذلك، بل قيل : قائل، وعائد ،دل أنه "فَعَلَ"دون فَعُلَ"[4].

ومن الأفعال كِدْتُ – تَكادُ – وعُدَّتْ، من الشذوذ عند الخليل ، فيقول: " وقــد قال بعض العرب:كُدت – تكادُ فقال فَعُلْت – تفْعَلُ كما قال فعِلتُ – أفْعَلُ، وكما تَركَ الكسرة كذلك تَرَكَ الضمّة وهذا قول الخليل وهو شاذ"[5].

---

[1] ينظر الاستراباذي، شرح شافيه ابن الحاجب: جـــ1 ص 126، ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص52.

[2] ابن يعيش، شرح الملوكي: ص52.

[3] سيبويه، الكتاب: جـــ4 ص40 ، ينظر ابن يعيش، شرح الملوكي: ص52، السيوطي، المزهر: جـــ2 ص 71، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص182.

[4] ابن يعيش، شرح الملوكي: ص52، ينظر: ص53.

[5] سيبويه، الكتاب: جـــ4 ص40، ينظر ابن منظور، لسان العرب: جـــ12 ص183، الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: جـــ1 ص 136، ابن القطاع، كتاب الأفعال: ص20.

أما الطيب البكوش فيعد صيغة مُتُ (مَات يَمُوتُ) ومِتُ من مَاتَ يَمَاتُ ولا يوجد في ظاهر الأمر تعليل صوتي أو معنوي لهذه الظاهرة التي تبدو مـــن قبيـــل الاعتباط اللغوي "[1].

وجاءت كاد في كَوَدَ ويَكُودُ، وكَيِدَ – كَاد وبعض العرب يقولون كيد زيد يفعل

وكَيِدَ ضِبَاعُ القُفِّ يأكلن جثّتي وكِيد خِراشٌ يوم ذلك يَيْتمُ [2].

وقالوا مِتَّ تموت، قال ابن سيده ولا نظير لها من المعتل "[3]. ويرى ســـيبويه أن مُتّ – تَمُوت أقيس من مِتّ – تَمُوتُ "[4]. ويقول ابن جني:" وأمّا مِـــتَّ وَدِمـــت فمضارعهما تَمَاتُ وتَدَامُ، قال:

يا ميّ لا غَرْو ولا مَلاما في الحبّ إن ّ الحبَّ لن يَدَاما [5].

ومثلها قول الشاعر:

بُنيَّ يا سيِّدةَ البنات عِيشِي ولا يُؤْمَنُ أَن تَماتي

ثم تلاقى صاحبا اللغتين، فاستضاف هذا بعض لغة هذا، وهذا بعض لغة هـــذا فتركبت لغة ثالثة "[6].

أما بعض المحدثين فيرى أنّ هذه الأفعال تكون مبنية للمفعـــول بالـــشكل، ولكنها مبنية للفاعل وظيفة ومعنى؛ فيقول فوزي الشايب :" إنّ شكل الفعل وصورته هما المعوّل عليه تقليدياً في تقرير فصيلة الفعل بغض النظر عن حقيقة المسند إليـــه ما إذا كان فاعلا للفعل أو غير فاعل "[7]. غير أن البعض يرى أن الكسر في مثـــل

[1] البكوش، التصريف العربي: ص147.

[2] المؤدب، دقائق التصريف: ص260، ينظر ابن منظور، لسان العرب: جـــ12 ص182، 183، 199، ابن القطاع، كتـــاب الأفعـــال ص20.

[3] ابن منظور، لسان العرب: جـــ13 ص217، ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: جـــ2 ص242.

[4] سيبويه، الكتاب: جـــ4 ص40، ينظر ابن منظور، لسان العرب: جـــ13 ص217. ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص: 135، 136، عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص169.

[5] ابن جني، الخصائص: جـــ1 ص380.

[6] المصدر نفسه: جـــ1 ص381، ابن منظور، لسان العرب: جـــ3 ص217، جـــ4 ص445، ينظر نور الدين، أبنية الفعل فـــي شـــافية ابن الحاجب: ص182.

[7] الشايب، فوزي، (1988م)، المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد الواحد والثلاثون، المجلد الثامن: ص92.

هذا الفعل أيسر من الضم، لأن الكسر لغة أخف من الــضم، والــضم لغــة أهــل البادية"[1].

وقد يأتي المضارع الأجوف من صيغة فَعِلَ متعدياً، فيكون واويــاً أو يائيــاً، وتكون صيغة المضارع يفْعَلُ، بفتح العين، ويَفْعِلُ بكسرها"[2]؛ فالمتعدي مثل خَافَ، يَخَاف – يَفْعَلُ، وغير المتعدي مثل " رَاحَ، يَرَاحُ – يَفْعَلُ "، وهما من الواوي العين وذلك من خلال مصدرهما الخوف "[3].

وخرج عن هذا فعلان طاح يطيح، وتَاهَ يَتِيهُ، وهما مثل حَسِبَ يَحْــسِبُ عنــد الخليل، وما يدل أنهما من الواو " طَوَّحَ " و نَوَّهَ "[4]. وما يؤكد تعدد الصيغ الــسابقة ما يقدمه البكوش في إحصائية الفعل المضارع الذي يأتي على يَفْعُلُ ويَفْعِلُ ويَفْعَــلُ وكانت النسبة قليلة ، فهي مستخدمه وتعود إلى اللهجات " [5]، ولو كان ماضــيهما " فَعَلَ " لقيل، طُحْتُ و تُهْتُ بالضم، فلما لم يقل ذلك دلّ أنهما من قبيل خاف – خِفت فإذا قلت يَطِيح ويَتِيهُ فأصلهما يَطْوِح ويَتْوِه بالكسر ثم نقلت كسرة الــواو إلــى مــا قبلها، فسكنت وانكسر ما قبلها فانقلبت الواو ياء، ومن قال: طيَّحتُ – ونيَّهْتُ، كانــا من الياء، وكان " فَعَلَ – يفعِلُ مثل بَاعَ – يَبِيْعُ "[6].

وما يذكره ابن جني من أنهما لغتان مِتّ – تَمُوتُ، وَمِتَّ – تَمَــاتُ، وتركّــب منها لغة ثالثة " [7]. وهذا يدل على تعدد الصيغ في بعض الأحيان.

وأما ما كان عينه ياء فهو على ضربين (فَعَلَ) بالفتح، ويكون متعديا وغير متعدٍ مثل باع – يَبِيع، وصار – يصير على" يَفْعِل "[8]، و(فَعِلَ) بكسر العين تأتي هذه الصيغ من الأفعال المتعدية، وغير المتعدية ومثال المتعدي هِبْتُه من الهيبة وغير

---

[1] ابن سيده، المخصص: جـ4 س 14 ص302، ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: جـ1 ص370، الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ص281، البكوش، الصرف العربي: ص153، سيعالج تعدد صيغ الفعل الأجوف علاجا صوتيا تحت تعدد الفعل لمعيار صوتي(الإبدال).

[2] ابن يعيش، شرح الملوكي: ص 54، 55.

[3] المصدر نفسه: ص55.

[4] المصدر نفسه: ص 55 ، 56، ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ1 ص128.

[5] البكوش، التصريف العربي: ص140، وينظر ص145 ص147.

[6] ابن يعيش، شرح الملوكي: ص56، ينظر ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: جـ2 ص343.

[7] ابن جني، الخصائص: جـ1 ص380، 381، ينظر السيوطي، المزهر: جـ1 ص264، 265.

[8] ابن يعيش، شرح الملوكي: ص 57،56.

المتعدي مثل " زَال " يَزَال على يَفْعَلُ "[1]، وهناك أفعال جاءت مصححة على الأصل ولم تعل "[2]. ولكنها علّت عند بعض القبائل العربية. واعتبر اللغويون إعلاله شذوذا.

ولكن هذه الأفعال عندما تخالف الأصل وتوافق القياس تعتبر من التعدد الذي سيدرسه الباحث تحت بند المعيار الصوتي (الإعلال).

ومثل هذه الأفعال عَوِر ورَوَعَ و حَوِلَ، وصَيِدَ "[3]. يقول صاحب اللسان :" وأهل الحجاز يثبتون الواو والياء نحو صَيَدَ وعَوِرَ وغيرهم يقول صَادَ – يَصَادُ وعَارَ – يَعَارُ "[4]. والفعل هَافَ – يَهَافُ لغة تميم، وغيرهم: هَيَفَ. ويرى ابن سيده أنّ مِتَّ – تَمُوتُ ليس لها نظير من المعتل "[5].

ويتكلم صاحب المزهر عن تداخل اللغات فيأتي بالفعل (فَضَلَ – يَفْضُل، وفَضِلَ – يَفْضَل، وربما قالوا: فَضِلَ – يَفْضُل.

قال الفراء وغيره من أهل العربية: فَعِلَ – يَفْعُلُ لا يجيء في الكلام إلا في هذين الحرفين: مَتّ – تَمُوت في المعتل ودِمِتُ – تَدُوم، وفي السالم فَضِلَ – يَفْضُل، أخذوا (مِتّ) من لغة من قال يَفْضَل، وأخذوا يموت من لغة من قال يفْضُل، وينكر أن يؤخذ بعض اللغات من بعض "[6].

1 .13 تعدد الأبنية الصرفية في الفعل المعتل اللام (الناقص) .

يعرف الفعل الناقص بأنه ما كانت لامه حرف علة، واواً أو ياء كدَعَا، ورَمَى"[7]. وقيل إنه سمي منقوصا لتناقصه عن قبول بعض الإعراب "[8]. لكن

---

[1] ابن يعيش، شرح الملوكي: ص58.

[2] ستعالج هذه الأفعال تحت بند المعيار الصوتي لمعرفة أن الأصل هو الصحة وأن الاعتلال هو الفرع المحول، وأن الاستخدام كان للغتين في بعض الأحيان.

[3] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص 344، 398 ، المبرد، المقتضب: جـ1 ص 252، ابن جني، الخصائص: جـ1 ص 146.

[4] ابن منظور، لسان العرب: جـ7 ص451، وينظر عضيمة، المغني في تصريف الأفعال ص: 169.

[5] المصدر نفسه: جـ15 ص181.

[6] السيوطي، المزهر: جـ1 ص264، 265.

[7] الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص17، ينظر الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: جـ 1 ص34.

[8] الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسين،(1310هـ)، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، المطبعة العامرية: جـ1 ص28، ينظر نقرة كار، سيد عبد الله،(1310هـ)، شرح الشافية (مجموعة الشافية)، المطبعة العامرية: جـ2 ص13.

الاستراباذي يفرّق بين تسميتين للمنقوص واحدة تعود للإعراب، وأخرى صــرفية فيقول " وسمي المعتل اللام منقوصا وناقصا لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب منقوصا، فإنه إنما سمى به هناك لنقصان إعرابه، وسمى ههنا بهما لنقصان حرفــه الأخير في الجزم والوقف نحو : اغْزُ وَارْمِ واخْشَ..."[1].

ويجيء المنقوص في الأبواب التالية :[2].

أ- فَعَلَ – يفْعُلُ: إذا كان بالألف في الماضي وبالواو في المــضارع نحــو: دعــا يدعو وغزا – يغزو.

ب – فَعَلَ يَفْعِلُ: إذا كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع: نحو رَمَــى – يَرْمِي.

جــ- فَعَلَ يفْعَلُ: إذا كان بالألف فيهما، نحو: سَعَى يَسْعَى.

د – فَعُلَ يفْعُلُ: إذا كان بالواو فيهما نحو: سَرَوَ يسْرُو وذَكَوَ يَذْكُو.

هــ- فَعِلَ يفْعَلُ: إذا كانت بالياء في الماضي وبالألف في المضارع نحو: رَضِي – يَرْضَى.

و- فَعِلَ يَفْعِلُ: إذا كان بالياء فيها نحو وَلِيَ يَلِي.

فالفعل الناقص إذا كانت عينه حرفا حلقيا، فيأتي على فَعَلَ يفعَل مثل سَعَى – يَسْعَى ورَعَى – يَرْعى؛ لأن حرف الحلق يلتزم الفتح على الأغلب، ولهذا تكون عين الفعل مفتوحة، بغض النظر عن كون لامه واوا أو ياءً "[3]. وسبب الفــتح لتقــارب المخرج بين الحرف الحلقي وما سبقه أو لحقه "[4].

وقد خرجت أفعال عن القياس المعهود لدى أهل اللغة وجاءت مفتوحة العين، وتمثلها سيبويه بقوله " وقالوا أَبَى – يَأْبَى، فَشبّهوه بيَقْرَأُ، وفي يَأْبَى وجْه آخــر: أن يكون فيه مثل حَسِبَ – يَحْسِبُ، فُتِحَا كما كُسِرا، وقالوا: جَبَى – يَجْبَــى، وقَلَــى – يَقْلَى، فشبَّهُوا هذا بقَرَأَ – يَقْرَأ ونحوه وأتبعوه الأوّل كمــا قــالوا: وعــدُّه يريــدون

---

[1] الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: جـ1 ص34.

[2] الحملاوي، أحمد، (1917م)، شذا العرف في فن الصرف، ط18، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبــي، مــصر: ص 35، نــور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص212، عولجت الأفعال المعتلة جميعها تحت المعيار الصوتي، وما جرى عليها من تطور ورأي القدماء والمحدثين فيها.

[3] ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص34.

[4] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص66.

وعَدتُهُ، أتبعوا الأول، يُعني في يَأْبَى لأن الفاء همزة "[1]. لكن ابن درستويه رد على سيبويه قائلا: " فَزعم سيبويه أنهم فعلوا ذلك؛ لأن أولها همزة، وهذا غلط منهم، لأن فاء الفعل بعيدة عن لامه "[2].

ويشير ابن جني إلى أنّ هذا من تركيب اللغات فيقول:" وأما غَسَا يَغْسى، وجَبَى يَجْبَى، فإنه كأبَى – يَأْبَى. وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأَ – يَقْرأ، وهَدَأَ – يَهْدَأ. وقد قالوا غَسَى – يَغْسَى، فقد يجوز أن يكون غَسَا – يَغْسَى من التركّب الذي تقدّم ذكره. وقالوا أيضا جبَى – يَجْبَى وقد أنشد أبو زيد:

يا إبْلَى ماذا مُهْ فَتَأْبِيَهْ

فجاء به وجه القياس كَأَتَى – يَأْتِي... "[3]، ولكن ابن درستويه يعد مثل هذا من الشواذ " لكنّ المبرد يرى أنّ الألف حرف من حروف الحلق فيما خرج عن القياس لكنها لم تذكر، لأنها ليست أصلا فيقول:" إذا فُتح الفعل حَدَث فيه حرف من حروف الحلق، لأنه يصير الألف حلقية وليس بشيء لما ذكرنا من أنّ الفتحة سبب الألف، فكيف يكون الألف سببها..."[4]، ويرد عليه ابن درستويه بقوله: "زعم أبو العباس المبرد أنهم، إنما فعلوا ذلك، لأنهم لما فتحوه صاروا إلى حرف حلقي، وهو الألف، وهذا فاسد، لأنه يوجب مثله في كل ما اعتُلّت لامه، وليست الألف من الحروف الحلقية، ولا لها معتمد في حلق ولا غيره. لأنها من الحروف الهاوية في الجوف. وإنما مقطعها في أقصى الحلق، والحروف كلها مقاطعها هناك، لأنّ الصوت كله إنما يخرج من الحلق، ثم يحصره المعتمد فيصيّره حرفا "[5]، وذلك غلط ؛ لأن الألف ليست بأصل في أَبَى – يَأْبَى وإنما هي منقلبة من ياء أَبَيْتُ ؛ لانفتاح ما قبلها، فإذا قلت في الماضي أَبَى لانفتاح ما قبلها فحقها أن تكون في المستقبل على يَأْبِي كما تقول أَتَى – يَأتِي..."[6].

---

[1] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص105، ابن منظور، لسان العرب: جـ1 ص54.

[2] ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص34.

[3] ابن جني، الخصائص: جـ1 ص 382.

[4] ينظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص 34، 35.

[5] المبرد، محمد بن يزيد، (د.ت)، الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعارف، بيروت، جـ1 ص366، ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص34 ، 35.

[6] ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص34، 35، ينظر ابن سيده، المخصص: جـ4 س14 ص299-300.

ويرى الاستراباذي أنّ لا سبيل إلى جعل الألف حلقية، وأنّ أَبَى يَأْبَى من الشذوذ فيقول: " وَشذ أَبَى يَأْبَى " قال بعضهم: إنما ذلك لأنّ الألف حلقية، وليس بشيء لما ذكرنا أن الفتحة سبب الألف فكيف يكون الألف سببها "[1]. وينقل السيوطي صراحة عن ابن جني أنّ مثل هذه الأفعال تكون من تداخل اللغات ،فيقول: " وعلى هذا يتخرج جميع ما ورد من التداخل، نحو قَلَا – يَقْلَى، وسَلَى – يَسْلَى... فكل ذلك إنما هو لغاتٌ تداخلت فتركبت بأن أخذ الماضي من لغة والمضارع... من أخرى لا تَنْطق بالماضي كذلك، فحصل التداخل والجمع بين اللغتين، فإن من يقول قَلَى يقول في المضارع يَقْلِي، والذي يقول يَقْلَى يقول في الماضي قَلِيَ، وكذا من يقول سَلَا يقول في المضارع يَسْلُو، ومن يقول فيه يَسْلَى يقول في الماضي سَلِي، فتلاقى أصحاب اللغتين، فسَمِع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا؛ فأخذ كلٌّ واحد من صاحبه ماضيه إلى لغته فتركَّبت هناك لغة ثالثة "[2].

لكن الجندي لا يرى أنّ هذا من تداخل اللغات ولا يوافق من جنح إلى هذا الرأى من علماء اللغة، بل يعدّه من قبيل الصنعة والتكلف.... ثم أنه ليس من السهل أن يشكل العربي صيغة يأخذ نصفها – أو ماضيها من لهجة ونصفها الآخر، أو مضارعها من لهجة أخرى "[3].

ويرد على رأي ابن جني في قوله تعالى "﴿ **وَيُهْلِكُ الحَرْثَ والنَّسْلَ** ﴾ [4]. بأنه يمكنه أن يدافع عن صحة القراءة السابقة.... وبأنه لا وجه لتغليطها، لأنها جاءت عن طريق الرواية... وبأن العربي ينكر غير لغته، وأنه لا يلفق بين لهجتين يتخذ منها لهجة واحدة مستشهدا بما ورد عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من إنكاره لمن قال له يا نبئ الله.... لست بنبئ الله، ولكني نبي الله "[5].

---

[1] الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: جـ1 ص 123.

[2] السيوطي، المزهر في علوم اللغة: جـ1 ص263، 264، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: جـ7 ص154.

[3] الجندي، اللهجات العربية في التراث: جـ2 ص590.

[4] البقرة: 2 / 205.

[5] الجندي، اللهجات العربية في التراث: جـ2 ص591،590.

ويميل الباحث إلى هذا الرأى بأنهما لغتان صحيحتان "[1]. ولا علاقة للتداخل بينهما في تشكيل لغة ثالثة من بينهما، ولا يدخل باب منه في باب آخر ولا يلتبس"[2]، ولا يعتقد الباحث أنّ صاحب اللغة يأخذ فعلاً ماضيا من لغة ومضارعاً من لغة أخرى أو العكس وهما من جنس لفظي واحد واشتقاقهما من بعضهما البعض.

وما يؤكد أنهما لغتان ليس بينهما تداخل الماضي من اللغة والمضارع من لغة أخرى، هو ورود صيغ الفعل الناقص بصيغتين على الأصل مرّة، وعلى ما يوجبه حرف الحلق أخرى نَحَوْتُ ظهري إليه أنْحَاه وأنْحُوْه – أي صرفتُه، وشَحَوْت فَمِي أَشحَاه وأَشْحُوه – أي فتحته وبَعَوت أبْعُو وأَبْعَى بَعْواً : أي أَجْرَمْتُ وجَنَيْتُ، وسَحَوْتُ الطين عن الأرض أَسْحَاهُ وأسْحُوه – أي قشّرته، ومَحَوْتُ اللوح أمْحَاه وأمْحُوه "[3].

وتقول الحجاز: قَلوت البُرَّ وكلّ شيء يُقْلَى، فأنا أَقْلُوه قَلْواً، وتميم : قليت البُرَّ فأنا أَقْلِيه قَلّيَا..."[4]. وحكى أبو زيد في كتاب المصادر جَبَوْت الخراج أجْبَا وأجْبُو، وقوله وأما غير هذا فجاء على القياس "[5].

وقد ورد عن العرب أنهم استخدموا الفعل الناقص اليائي على لفظين"[6]، ففي باب الفعل الناقص " نَمَى المال يَنْمِي – أي زَاد....، واستشهد ثعلب ببيت :

يَا حُبَّ لَيْلَى لا تُغيِّر وَازْدَدْ   وانْمِ كما يَنْمِي الخِضَابُ في اليد "[7].

وورد البيت بضم حركة " انمُ " بواو في الفعل يَنْمُو : [8].

يا حُبَّ ليلى لا تغيِّر وازْدَدِ   وانمُ كَمَا ينمو الخضابُ في اليدِ "

---

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة: جـ1 ص264.

[2] ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص34.

[3] ابن سيده، المخصص: جـ4 س 14 ص 330، ينظر عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ص170.

[4] السيوطي، المزهر في علوم اللغة: جـ2 ص277، ينظر ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص138، 139، 140.

[5] ابن سيده، المخصص: جـ4 س 14 ص 330، ينظر العكبري، أبو البقاء عبدالله ين الحسين بن عبدالله، (1979م)، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: جـ1 ص 42.

[6] ابن قتيبه، أدب الكاتب: ص200.

[7] ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ص97.

[8] ابن منظور، لسان العرب: جـ14 ص297، ينظر العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية:ص147.

قال ابن سيده والرواية المشهورة وانمِ كما ينْمِي"[1]، وفي قوله تعالى ﴿ **قَـالَ هَلْ عَسَيَتُم إن كُتِبَ عَلَيكم القِتَالُ** ﴾[2]. قرأ نافع عسِيتم بكسر السين هنا وفي سورة القتال، وقرأ الباقون بفتحها... وهو المشهور ووجه السر قول العرب... وقال أبـو بكر الأدفوي وغيره إنّ أهل الحجاز يكسرون السين من عـسى"[3]. ويقـال كَنيْتُـه وكنْوته: قال: وأنشدني الطوّسي:

وانّي لَأَكْنُو عن قَذُورٍ بغيرها وأُعْرِبُ أحياناً بها وأُصَارِحُ "[4].

ويورد السيوطي قول ابن جني بعدم ردّ لغة بالأخرى ولكن الأخـذ بـالأقيس فيقول :" فاللغات على اختلافها كلها حجّة – فليس لـك أن تـرد إحـدى اللغتـين بصاحبتها، لأنها ليست أحقَ بذلك من الأخرى، ولكن غاية مالك في ذلك أن تتخيـرّ إحداهما، فتقويها على أختها وتعتقد أقوى القياسين أقبلُ لها، وأشدّ نسباً بها، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا، ألا ترى إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم:" نزل القرآن بسبع لغاتٍ كلُّها شافٍ كافٍ، هذا إذا كانت اللغتان في القياس سواء، أو متقـاربتين؛ فان قلّت إحداهما جدّا، وكثرت إحداهما جدا أخـذت بأوسـعهما روايـة وأقواهمـا قياسا... فالواجب استعمال ما هو أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكـن مُخطئاً لكلام العرب، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العـرب مـصيب غيـر مخطىء، لكنه مخطىء لأجود اللغتين "[5].

أما الفعل الناقص فلا يختلف عن سابقه في أنه يرد فـي مختلـف الحـرف الأخير(حرف العلة) فمرة يرد بالواو وأخرى بالياء، فوروده بالواو ينسب إلى لهجة أو قبيلة، ووروده بالياء ينسب إلى قبيلة أخرى، فمثلا أهل نجد يقولـون :" لَهَـوْت عنه؛ أما أهل العالية فيردون الفعل الناقص بالياء (لَهَيْت) عنه "[6]. وتقول الحجاز

---

[1] ابن منظور، لسان العرب: جـ14 ص297 ، 298.

[2] البقرة : 2 / 246، وينظر أبو شامة، إبراز المعاني: ص363، 364.

[3] أبو حيان، البحر المحيط: جـ 2 ص 255، ينظر ابن خالوية، أعراب القراءات السبع وعللها: جـ1 ص96، ينظر الجندي، اللهجات العربية في التراث: جـ2 ص 573 – 575، ينظر أبو حيان، البحر المحيط: جـ1 ص 232، ابن خالويه، إعراب القـراءات الـسبع وعللها: جـ1 ص96.

[4] ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص139، 140.

[5] السيوطي، المزهر: جـ1 ص257، 258، وينظر259 – 261، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص135، 136.

[6] الجندي، اللهجات العربية في التراث: ق2 ص573، وينظر ابن منظور، لسان العرب: جـ12 ص347 ، 348.

قَلَوْت البر، وأما تميم فتقول قَلَيْت "[1]، وقد روى أبو هريرة عن رسول الله (ص)، إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والإمام يخطب " أنصت فقد لغيت "[2]. والقياس لغا يلغ.

1 .14 تعدد صيغ الفعل الثلاثي الماضي الصحيح:(تسكين حركة العين للتخفيف) .

ورد عن العرب أنهم استخدموا صيغة الفعل الماضي المتحرك العين فتحاً ونصباً وكسراً، بصيغتين واحدة أصلية اصطلح عليها اللغويون وهي فتح عين الماضي الثلاثي وكسرها، وضمها، بحيث تكون متحركة دائماً ولم يختلف على هذه الصيغة أحد منهم "[3]. وصيغة أخرى سكن فيها حرف العين في الثلاثي ونُسبت إلى قبيلة بكر بن وائل وإلى كثير بن تميم وإلى ربيعة "[4]. وقد وردت مثل هذه الصيغ في الشعر الجاهلي مما يؤكد استخدامها، وتعددها كلغة أخرى ومثل ذلك قول الشاعر الأخطل: "[5] .

فإن أَهجُهُ يَضْجَرْ كَمْاَ"ضَجْرَ " بازلٌ　　　من الأُدمِ دَبْرَتْ صَفْحتاهُ وغاربُهْ

ويرى ابن يعيش أنّ الانتقال من الكسر إلى السكون حصل لثقل الكسر، وليس في الأفعال " فَعْلَ "[6].ومنها أيضا:

إذا هَدَرَتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشْبَتْ　　　لهُ الأَظْفَارُ تُرْكَ لَهُ المَدَارُ "[7].

حيث سكنت عين الفعل تُرْكَ .

---

[1] السيوطي، المزهر: جـ2 ص277، وينظر في ورد هذا الفعل بالواو والياء، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص139 – 144، ابن منظور، البحر المحيط: جـ1 ص255.

[2] ابن الأثير، ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد، (د.ت)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق محمود محمد الطناجي، دار الفكر، بيروت: جـ4 ص61، ينظر الجوهري، الصحاح: جـ5 ص1974، ابن منظور، لسان العرب: جـ12 ص300.

[3] ينظر الزمخشري، المفصل في العربية: ص277، الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: جـ1 ص67، نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ص100، السامرائي، ابراهيم، الفعل زمانه وأبنيته: ص105.

[4] عبد التواب، رمضان، (1982م)، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض: ص61 –62.

[5] ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1970م)، التصريف الملوكي، تحقيق محمد سعيد النعسان، ط2، دار المعارف للطباعة، دمشق: جـ1 ص24، وينظر ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص31، ابن يعيش، شرح المفصل: جـ7 ص129، ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد، (1987م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا: جـ1 ص123.

[6] ابن يعيش، شرح الملوكي: ص31، ابن يعيش، شرح المفصل: جـ7 ص129، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: جـ1 ص126.

[7] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: جـ1 ص124.

ومنها قول زهير:

لو شَهْدَ عادَ في زمانِ عادِ   لا بْتَزَّها مَبارِكَ الجِلاَدِ "[1].

والتخفيف لعين الفعل الماضي المجرد الصحيح ورد في صيغتي "فَعُلَ وفَعِلَ "، لكنه لم يرد في صيغة " فَعَلَ " المفتوحة العين، وذلك لخفته والخفيف لا يخفف، فيشير سيبويه إلى ذلك بقوله " ألا ترى أنّ الذي يخفف عَضُداً وكَبِداً لا يخفف جَمَلاً"[2]. ولكن بعض اللغويين أورد ما يجيز التخفيف في صيغة " فَعَلَ " بفتح العين " لكنه عدّها من الضرورة، وعدا إسكان مضموم العين ومكسوره لغةً "[3]. ومثال تسكين مفتوح العين:

وما كلُّ مُبتاعٍ، ولو سَلْفَ صَفقُهُ   بِرَاجِعِ ما قد فاتَهُ، بِرِدادِ "[4].

ويعلل اللغويون المحدثون تخفيف العين في صيغة الفعل الماضي للتخلص من توالي المقاطع القصيرة المجهدة "[5].

وبعد أن شهدنا الأمثلة التي تؤكد استخدام العرب لصيغتين من صيغ الفعل الماضي واحدة متحركة العين، وأخرى ساكنة العين، وما لمسناه من ذكر ابن الأنباري لوجود مثل هذه اللغات، وما أشار إليه رمضان عبد التواب من إسناد هذه الصيغ لقبائل عربية، وحاجة العرب في التخلص من توالي المقاطع، يرى الباحث أنّ كّل هذه الأمور تشير إلى تعدد هذه الصيغ عند العرب ، وأنها لغات مستخدمة بشكل (فَعَلَ – فَعْلَ)، و(فَعُلَ – فَعْلَ)، و (فَعِلَ – فَعْلَ) .

كل هذا جاء رغبةً في التخلص من الحركات الثقيلة كالضمة والكسرة، وخرج البعض إلى التخلص من حركة الفتح في عين الفعل .

---

1 سيبويه، الكتاب: جـ3 ص251.

2 المصدر نفسه: جـ4 ص37، وينظر التخفيف الرضي، شرح الشافية: جـ1 ص35-45.

3 ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص32.

4 المصدر نفسه: ص32.

5 الشايب، فوزي، (2004م)، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ط1، عالم الكتب الحديث، اربد: ص133.

15. 1 أسباب ظاهرة التعدد في الأفعال العربية .

تعد ظاهرة التعدد سمة بارزة من سمات مفردات اللغة العربية وأبنيتها، فنرى الفعل يتعدد زمنياً إلى ماض ومضارع وأمر ونراه يتعدد إلى ثلاثي وغير ثلاثي وإلى مجرد ومزيد ، وإلى متعدٍ ولازم وهكذا تبرز ظاهرة تعدد الأفعال جلية واضحة في صيغ الثلاثي في ماضية ومضارعه، فترى الفعل المجرد الثلاثي له أبنية ثلاثة فَعَلَ فَعُلَ فَعِلَ تنبثق منها صيغ ماضية أخرى، فينبثق عنها التحوّل إلى صيغة المضارع الذي قد نجد في الصيغة الواحدة أكثر من لهجة، وأكثر استخدام هذه الصيغ في الشعر الجاهلي، لأن هذه الوفرة الهائلة تكثر في لغة الشعر "[1].

وقد يخضع هذا التعدد إلى قانون القياس اللغوي، ومنه السماعي، وتعدد الأبنية يقابلها تعدد أكبر في الأمثلة المندرجة تحت كل صيغة.

"وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد، لأن الفعل منها لا يختلف والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة، فلذلك اختلفت مصادرها، وجرت مجرى سائر الأسماء "[2].

وقد يرتبط التعدد بأكثر من شكل أو معيار، فيعود إلى شكل لهجي أو صوتي أو صرفي، أو دلالي فقد يحدث اختلاف في الألفاظ في شكلية حركة معينة.

ولظاهرة التعدد علاقة بقضية الاشتقاق الأصغر منه والأكبر، لكن هذا الارتباط قد يكون جزئيا وليس كليا، وقد أثارت ظاهرة التعدد مشكلة عند علماء العربية القدامى منهم والمحدثين، فتوفر كثير منهم على دراسة هذه الظاهرة وتفسيرها. وكانت معالجتهم متناثرة في هذا الكم الهائل من الدراسة التي تهتم بالعربية وخلاصة ما طرحوه من تصورات تفسيرية لهذا التعدد يمكن حصره وفق المعايير الآتية .

---

[1] برجشتراسر، التطور النحوي: ص51، ينظر ياقوت، محمود سليمان، (1986م)، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، دار المعرفة، الجامعية، الإسكندرية: ص26.

[2] المبرد، المقتضب: جـ 2 ص 124، ينظر ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه: ص362.

1. 15. 1 المعيار اللهجي في الأفعال .

مما لاشك فيه أنّ الناظر في اللغة العربية في بيئتها التي نشأت وترعرعت فيها، وكبرت ونضجت يرى أنها كانت لغة تواصل بين قبائل عربية عديدة . لقد كانت لهجاتهم تبدو في أحاديثهم في قبائلهم وكانت هذه القبائل تقترب من بعضها من خلال لغة أدبية مشتركة تقوى على كل اللهجات، ولكننا لا نستطيع أنّ نستقصي اللهجات العربية ونبعدها عن الساحة العربية إذ تعدّ الميّسرُ والسهل لأهل القبيلة الواحدة فيما بينهم "[1]. ولا نسلّم أنّ اللهجة المشتركة كانت الصيغة الكلية في القراءات القرآنية، بل نقول إنّ هناك لهجات وردت في القرآن الكريم تؤكد وجود اللهجات"[2].

ولهذا كان في الجزيرة العربية لهجات وقبائل، وكان بين تلك اللهجات وجوه من التباين والاختلاف، مثل الاختلاف بين حركة وحركة (نَستعين، ونِستعين)، واختلاف بين حركة وسكون، واختلاف في تقديم حرف وتأخيره... واختلاف في إبدال حرف من حرف... واختلاف بين تفخيم حرف وإمالته... واختلاف في إدغام حرف بحرف وترك إدغامه (يَغضّ ، يَغْضُضُ)... واختلاف في الزيادة وعدمها " أنظور و أَنْظر "[3]. وكثير ما كان يجتمع في اللفظة الواحدة لغتان وثلاثة "[4].

ولقد كان هذا الاجتماع أو الاختلاف يفعل في أحاديث القبيلة الواحدة، لكنهم إذا خرج أحدهم... وخاصة أديبهم أو خطيبهم أو شاعرهم عن نطاق القبيلة إلى مخاطبة غيرها كما في أسواقهم الأدبية، فإنه لا يتحدث إلا بما أجمعوا عليه إجماع الفطرة أولاً، ثم إجماع الأمر الواقع الذي فرض حجهم إلى أرض قريش وتجارتهم معها ثانياً "[5].

---

[1] المبارك، مازن، (1985م)، نحو وعي لغوي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت: ص122، ينظر الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص56- 57، فك، يوهان، (2003م)، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة رمضان عبد التواب،ط2، مكتبة الخانجي، مصر: ص8 ، 9، عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص72، حجازي، محمود فهمي، (1973م)، علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت: ص224 -225.

[2] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: ص19، السيوطي، المزهر في علوم اللغة: جـ2 ص255-260، ينظر مبارك، نحو وعي لغوي: ص121، 122، وافي، علي عبد الواحد، (د.ت)، علم اللغة، ط7، دار النهضة، القاهرة: ص177.

[3] ينظر ابن جني، الخصائص: جـ1 ص372.

[4] مبارك، نحو وعي لغوي: ص122.

[5] أنيس، في اللهجات العربية: ص11.

ولكن لغة التباين في الصيغ لم تنته، ولم تنعدم وإنما كانت تطل بين الحين والحين، فنسمع للبيت أكثر من رواية، أو نسمع روايتين بلهجتين مختلفتين وتقرأ اللفظة في الآية على أكثر من وجه وفقا للهجات العربية .

فبيئة اللهجة تنتمي إلى بيئة أوسع وأشمل منها تضم عدة لهجات. ومن مجموع هذه اللهجات كلها يتكون ما يطلق عليه في الاصطلاح الحديث اسم اللغة . فالعلاقة بين اللهجة واللغة إذاً علاقة الخاص بالعام. فاللغة تشتمل عدة لهجات متميزة بعضها من بعض لصفات معينة . ولكل لغة سمات وصفات تميزها من غيرها من اللغات أيضا "[1]. إذن فالتباين واضح وموجود بين اللهجات العربية المختلفة، يعود إلى تباين القبائل وبيئاتها ومناطقها، ويعزى هذا التباين إلى الانعزال بين بيئات الشعب الواحد، والصراع اللغوي نتيجة غزو أو هجرات "[2].

فأوزان الفعل الثلاثي المجرد لا تخضع لقاعدة واحدة ولا تنسب للغة موحدة كاللغة النموذجية الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم، وجاءت بها الآثار الأدبية الجاهلية، لكن الرواة قد تلقفوها من لهجات عربية متباينة، خضعت كل منها لقاعدة خاصة في اشتقاق المضارع من الماضي أو العكس، فكلمة فقُهَ صار فقيها، والكسر لهجة بني كلاب، وسَجُن صار سجيناً، والكسر لغة لبني عامر، وحَضَر من بابي نصَرَ وعَلِمَ، والأخير لأهل المدينة "[3].

وكما تختلف اللغة الفصحى على ألسنة العرب المعاصرين بسبب اختلاف عاداتهم الاستعمالية التي اكتسبوها من اللهجات الدَّارجة كذلك تختلف على ألسنة العرب الأولين، فإذا جمعت اليوم أفراداً من بيئات عربية مختلفة وطلب إلى كل واحد منهم على حدة أن ينطق كلمة " يضطجع " فإنك سترى أمراً عجيباً من اختلاف عاداتهم في نطق الضاد والطاء والجيم، فلسوف تظفر من البعض بطاء كالتاء المفخمة، ومن بعض آخر بطاء لا تشبه التاء أبداً، وستظفر بجيم معطشة بعد شدة،

---

[1] فارس، أحمد، (1993م)، تاريخ الأدب العربي في العصر الجاهلي، ط1، دار الأمان، بيروت: ص65، عمر، أحمد مختار، (1971م)، البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف، مصر:5 ، 6.

[2] أنيس، في اللهجات العربية: ص18.

[3] أنيس، من اسرار اللغة: ص47، ينظر بشر، كمال، (1969م)، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة: جـ2 ص103.

وبجيم رخوة كأنها شين مجهورة، وسيرى كل واحد ممن تستمع إليهم أن طريقته في النطق أقرب ما تكون إلى الطبيعة، وأن طريقة غيره متكلفة غير طبيعية "[1].

فالقرآن نزل على سبعة أحرف وتعددت قراءاته، وكلها مروي بالسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم. وفي أكثر هذه القراءات ظواهر لغوية لم تشتمل عليها لهجة قريش... فاللسان العربي المبين لم يكن قرشياً فقط، وإنما كان مُلكاً للقبائل العربية كلها "[2].

ولهذا يرى الناظر في الكتب العربية اللغوية والمعاجم أنّ هناك أفعالاً تأتي على صيغ مختلفة تعود إلى أمر لهجي، فتميم تعالج بعض الأفعال معالجة مختلفة تختلف عن معالجة قريش لها، فإذا فتحت قريش عين الفعل الماضي فقالت : زَهَدَ، حَقَدَ، كسرتها تميم غالباً، فآثرت أن تقول زَهِدَ، حَقِدَ، وإذا ضمت قريش عين المضارع فقالت : يَفرُغُ فروغاً إذا بتميم تفتحها، فتقول : يَفْرَغُ فراغاً ، ويقول أهل الحجاز بَرَأت من المرض وتميم بَرِئَت. واللغتان في القرآن "[3]. وتفسر هذه الوجوه المتعددة في الفعل الثلاثي الواحد من ناحية حركة عينه في صيغة الماضي والمضارع ومردّه في الأصل إلى اختلاف اللهجات "[4].

والمتتبع لقراءة الفعل في القرآن الكريم يرى أنّ هناك قراءات تعددية أسندت لأمر لهجي. فالمتتبع في قراءة الفعل المضارع أن يقرأ حرف المضارعة، بفتحة، لكنه ورد في بعض القراءات بكسر حرف المضارعة، ففي قوله تعالى :﴿ **إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ** ﴾ [5]، قرأ عبيد بن عمير الليثي وزر بن حبيش ويحيى بن وثاب والنخعي والأعمش بكسرها "[6].

---

[1] حسان، تمام، (1988م)، الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد: ص77، 78 .

[2] المرجع نفسه: ص75.

[3] السيوطي، المزهر: جـ2 ص 275، 276، 277، ينظر السيوطي، المزهر: جـ1 ص215، الجندي، اللهجات العربية في التراث: ق 2 ص 558 – 585.

[4] ابن منظور، لسان العرب: جـ 10 ص242، الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص78، ينظر حسنين، صلاح، (1976م)، أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية واستعمالاتها في القرآن الكريم والتوراة، رسالة دكتوراه، دار العلوم، جامعة القاهرة: ص145.

[5] الفاتحة: 1 / 3.

[6] أبو حيان، البحر المحيط: جـ1 ص23، ينظر السيوطي، المزهر: جـ1 ص255 ، حيث نسب الفراء الفتح إلى قريش وأسد وغيرهم بكسرها.

فيشير أبو حيان إلى أنها لغة قيس وتميم وأسد وربيعة ثم ينقل عن أبي جعفر الطوسي بأنها لغة هذيل. وفي موضع آخر يرى أنّ بعض قبيلة كلب يكسرون أيضا في الياء يقولون هل يِعْلم"[1]. قوله تعالى:﴿ **يَومَ تَبيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسودُ وُجُـوهٌ** ﴾[2]. قرأ يحيى بن وثاب وأبو رزين العقيلي وأبو نُهيك بكسر التـاء فـي " تِـسوّد " و" تبيض"[3]. وفي قوله تعالى : ﴿ **فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ**﴾ [4]، قرأ يحيى والأعمـش وطلحـة بخلاف ورواه اسحق الأزرق عن حمزة " [5] . وفي قوله تعالى : ﴿ **سَـنَفْرُغُ لَكُـم أَيُّهَا الثَّقَلَان**﴾ [6]، قرأ عيسى الثقفي بكسر الناء "[7]. فالكسر صائت قصير، وهـي أثقل من الفتحة وأخفُ من الضمة، والمعروف أن حرف المضارعه يحرك بالفتحـة إلا إذا كان الماضي رباعيا فأنه يضم، ولكن بعض القبائل كانت تجنح إلى تحريـك حرف المضارعة بالكسرة دائما "[8].

وقد دلل على هذه اللهجة معظم اللغويين القدامى، فيعبر سيبويه عن هذا الدليل بقوله:" وذلك قولهم: أنت تِعْلَمُ، وأنا إِعْلَمُ، وهي تِعْلَمُ، ونحن نِعْلَمُ .... وإنما كـسروا هذه الأوائل لأنهم أرادوا أن تكون في أوائلها كثواني فَعِلَ، كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحاً في فَعَلَ ولا يكسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحاً نحو ضَـرَبَ وذَهَبَ وأشباههما "[9]. وتقتصر لغة فتح الياء في المضارعة على الحجازيين، ولغة كسر ياء المضارعة على جميع العرب "[10]. ويقول ابن جني عن قراءة كسر حرف المضارع " هذه لغة تميم، أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور نحو عَلِمت تِعْلَمُ ، وأنا إِعْلَمُ وهي تِعْلَمُ، ونحن نِركَبُ. وتقل الكسرة في الياء، نحو يِعْلَمُ ويِرْكَبُ

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط: جـ1 ص24، أبو حيان، البحر المحيط: جـ7 ص343، ينظر الراجحي، اللهجات العربية في القـراءات: ص137.
[2] آل عمران: 2 / 106.
[3] أبو حيان، البحر المحيط: جـ3 ص 22، ينظر ابن جني، المحتسب: جـ1 ص 330.
[4] هود :11 / 113.
[5] ابن جني، المحتسب في القراءات: جـ1 ص 330، ينظر الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص 136، 137.
[6] الرحمن: 55 /31 .
[7] ابن جني، المحتسب: جـ2 ص 304.
[8] الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرانية: ص135.
[9] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص110، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: جـ7 ص153.
[10] الاستراباذي، شرح الشافية: جـ1 ص141.

استثقالاً للكسرة في الياء، وكذلك ما في أول ماضيه همزة وصل مكسورة نحو: تِنطَلِق ، ويوم تِسوَدُّ وجوه وتِبيضّ وجوه "[1].

سمي كسر حرف المضارع عند اللغويين بالتلتلة فعبر عنها ثعلب بقوله " وأما تلتلة بهراء فأنها تقول: تِعْلَمُون، وتِعْقلون، وتِصْنَعون بكسر أوائل الحروف "[2]. وما زالت هذه اللهجة كسر حرف المضارع موجودة في القرى والبوادي الأردنية فيقولون : " يِعْلَم الله " أي أنها امتداد للهجة تميم الماضية .

وعزاها ابن منظور إلى أغلب قبائل العرب، فقال: وتِعْلم ، بالكسر لغة قيس ، وتميم، وأسد وربيعة، وعامة العرب، وأمّا أهل الحجاز وقوم من أعجاز هوازن، وأزد السراة، وبعض هذيل، فيقولون : تَعلم ، والقرآن عليها ، وزعم الأخفش أن كل من ورد علينا من الأعراب ، لم يقل الا تِعْلَمُ بالكسر "[3].

وتمثلت ظاهرة التلتلة في الشعر الجاهلي مما يدل على تعدد مثل هذه الصيغة لهجياً ، فيقول حكيم بن مُعَيَّةَ الربعي:

لَوْ قُلْتَ مَا في قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَمِ   يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ "[4].

ويورد ابن جني في المنصف بيتا لأعرابي من بني عقيل يدلل على هذه الظاهرة وهو :

فَقَوْمِي هُمْ تَمِيمٌ يا مُمَارِي   وجُوثَةُ مَا إخافُ لَهُمْ كِثَارَا "[5].

فالفتح لياء المضارع لغة قريش وأسد، والكسر لغيرهم من العرب "[6].

---

[1] ابن جني، المحتسب في القراءات: جـ1 ص330، ينظر البكوش، التصريف العربي من خلال الأصوات: ص182، 183.

[2] ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (د.ت)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط5، دار المعارف، القاهرة:ق 1 ص81. ينظر ابن جني، أبوالفتح عثمان، (1993م)، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن الهنداوي، ط2، دار القلم، دمشق: جـ1 ص 230، ابن جني، الخصائص: جـ2 ص11، والتغيير في الفعل المضارع تعقلون في مجالس ثعلب وتعلمون عند ابن جني، حسان، الأصول: ص279، عبد الجليل، عبد القادر، (1997م)، البنية اللغوية في اللهجة الباهلي، ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان: ص 65، 66.

[3] ابن منظور، لسان العرب: جـ 15 ص 378، عبد التواب، رمضان، (1997م)، فصول في فقه العربية، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة: ص 124.

[4] البغدادي، عبد القادر، (1299هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، بولاق جـ2 ص311، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحاق، (1895م)، تهذيب الألفاظ، نشر لويس شيخو، بيروت:ص 207، المؤدب، دقائق التصريف: ص225، عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص:124.

[5] ابن جني، أبو عثمان، (1954م)، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، القاهرة: جـ1 ص322.

[6] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: ص 50، ينظر الراجحي، عبده، (1999م)، فقه اللغة في الكتب العربية ، ط1، دار النهضة، بيروت: ص 122.

ويرى رمضان عبد التواب أنّ الفتح حادث في العربية القديمة. بـدليل عـدم وجوده في اللغات السامية الأخرى، وبدليل ما بقى من الكسر في بعـض اللهجـات العربية القديمة "[1].

ويُدَلّلُ هذه الظاهرة باستمراريتها في اللهجات العربية الحديثة مثل، مِين يِقـرا ومِين يسمع "[2].

ومازالت بقايا هذه الظاهرة تستخدم كلغة عربية فصيحة إلى يومنا هذا، فالفعل " إِخَال " لم يرد عن العرب إلا مكسور الهمزة في الفعل المضارع إخـال ،فمِثلهـا الفصيح قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَغَبَرتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ   وإِخَال أنّي لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ "[3].

وقول العباس بن مرْداس:

قدْ كانْ قومُكَ يَحْسَبونَك سَيِّداً   وإخال أنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ "[4].

وقول زهير بن أبي سُلمى:

ومَاَ أَدْرِي وَسَوْفَ إخَال أدْرِي   أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نسَاءُ "[5].

ويعدّ رمضان عبد التواب هذه الظاهرة من الرّكام اللغوي للظواهر المندثرة، التي تبقى على أمثلةٍ من الظاهرة بعد موتها، لتعين على معرفة الأصل "[6]. وتقول في مستقبله إخالُ بكسر الألف، وهو الأفصح، وبنوا أسد يقولون أخالُ بالفتح، وهـو القياس، والكسر أكثر استعمالاً "[7].

ويقع هذا التعدد اللهجي في صيغ الفعل المجـرد الماضـي، ومـا يتحـوّل عنها"[8]. فترى الفعل بَطَشَ يَبْطِش يسند إلى الحجازيين، وصيغة بَطَـشَ، يَـبْطُش

[1] عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص125.

[2] المرجع نفسه: ص125.

[3] ابن جني، المنصف: جـ1 ص322.

[4] ابن منظور، لسان العرب: جـ9 ص505.

[5] المصدر نفسه: جـ11 ص361.

[6] عبد التواب، فصول في فقة العربية: ص126.

[7] ابن منظور، لسان العرب: جـ 4 ص264.

[8] ينظر ما قدمه الباحث في الأطروحة عن تعدد صيغ الفعل الماضي والمضارع والأمر، وقد فصل القول فيه سـابقا لكنـه يريـد أن يفصل بعض أفعال الأمر.

تسند إلى التميمين "[1]. ونسب الكسر لأهل الحجاز والضم لتميم "[2]. في قوله تعالى ﴿**خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ**﴾ [3].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر بضم التاء، وقرأ الباقون بالكسر "[4]. وهما لغتان "[5]. كقوله تعالى : ﴿ **يَعْرِشُونَ** ﴾ [6]. وقوله تعالى : ﴿ **يَعْكُفُون** ﴾ [7].

ونقل عن الفراء أنه أسند قراءة الضم لعين الفعل (التاء)، إلى الحجاز، ولكنّ أبا حيان، ردّها "[8]، كما نسب الكسر إلى هذيل "[9]. ونسب فتح السين في يَحْسِبُ لتميم، والكسر لغة الحجاز"[10]. و يرى عبده الراجحي أن قبائل الحجاز المنحصرة تذهب إلى الأخف فتؤثر الفتح على الضم والكسر، ثم تؤثر الكسر على الضم "[11]. وكذا في قوله تعالى ﴿ **وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا**﴾ [12] . قال الفراء: " قرأها الناس بكسر الشين و أهل الحجاز يرفعونها، قال: وهما لغتان "[13].

وفي قوله تعالى :﴿ **فَصُرْهُنّ إِلَيْكَ** ﴾ [14]. ضمّ الصاد العامة. وكان أصحاب عبدالله يكسرون الصاد وهما لغتان. فأمّا الضمُّ فكثير ، وأما الكسر ففي هذيل وسُليم وأنشدني الكسائي عن بعض بني سُلَيم:

وَفَرْعٍ يَصِير الجِيدَ وَحْفٍ كَأنه   عَلى الليتِ قِنْوانُ الكُروم الدّوالِحِ "[15].

والعرب تقول صَار يَصُور إذا مَال، قال الشاعر:

---

1 السيوطي، المزهر: جـــ2 ص 275، ينظر ابن جني، المحتسب في القراءات: جـــ2 ص 260.

2 أبو حيان، البحر المحيط: جـــ5 ص211.

3 الدخان: 44 /47.

4 أبو حيان، البحر المحيط: جـــ5 ص 211، جـــ4 ص189.

5 ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع: ص 342.

6 الأعراف: 7 /137.

7 الأعراف: 7 / 138.

8 أبو حيان، البحر المحيط: جـــ4 ص189.

9 المصدر نفسه: جـــ5 ص211.

10 المصدر نفسه: جـــ2 ص328.

11 الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص149، الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص96.

12 المجادلة: 58 /11.

13 ابن منظور، لسان العرب: جـــ14 ص 143، ينظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: جـــ2 ص385.

14 البقرة: 2 / 260.

15 الفراء، معاني القرآن: جـــ1 ص 174، ينظر في لغة الكسر والضم، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 137 – 138، أبو حيان، البحر المحيط: جـــ1 ص61، الأزهري، شرح التصريح: جـــ1 ص294.

يَصورُ عَبُوقُهَا أحوى زَنِيمٌ   له ظَابُ كما صَخِبَ الغَرِيمُ [1].

فهذا يدل على ذوات الواو و " صِرْهُنَّ "وما صار يصير "[2].

وفي قوله تعالى ﴿ **سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ** ﴾ [3]. يتجلى التعدد لفعل الأمر من الفعل " سأل " فقرأ أبو عمرو في رواية ابن عباس " إسأل "، وقرأ قوم إسل وأصله إسال، فنقل حركة الهمزة إلى السين وحذف الهمزة التي هي عين ولم تحذف همزة الوصل، لأنه لم يعتد بحركة السين لعروضها.. وقرأ الجمهور " سَلْ" فيحتمل وجهين أحدهما أن أصله إسال فلما نقل وحذف اعتدّ بالحركة، فحذف الهمزة لتحرك ما بعدها، والوجه الآخر أنه جاء على لغة من يجعل المادة من سين و واو ولام..."[4].

وحكى الفارسي أن أبا عثمان سمع من يقول إسَلْ، يريد اسال ، فيحذف الهمزة ويُلقي حركتها على ما قبلها، ثم يأتي بألف الوصل، لأنّ هذه السين وإن كانت مُتحرّكة فهي في نية السكون، وهذا كقول بعض العرب الأَحْمَر فيخفف الهمزة بأن يحذفها ويلقي حركتها على اللام قبلها، فأما قول بلال بن جرير :

إذا ضِفْتَهُم أو سايَلْتَهُمْ   وجَدْتَ بهم عِلَّةً حاضِرة

فهذا جمع بين اللغتين "[5]. ولهذا فقد نسب التخلص من الهمزة إلى أغلب الحجازيين، لأن هذا يلائم طبيعتهم وبيئتهم وفيه السهولة والتيسير لهم لتحضرهم، لكن تميم وأغلب القبائل البدوية احتفظن بالهمزة "[6]. فاللغة المشتركة لم تكن مقتصرة على قبيلة بعينها، بل هي مزيج من كلّ اللهجات، تكوّنت ولها شخصيتها وكيانها "[7].

---

[1] ابن خالوية، إعراب القراءات السبع وعللها: جـ1 ص97 -98، ابن خالويه، الحجة في القراءات: ص101، الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص148.

[2] ابن خالويه، إعراب القراءات السبع: جـ1 ص97 ، 98، وينظر ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص135 – 138، ابن خالويه، الحجة في القراءات: ص101، أبو حيان، البحر المحيط: جـ2 ص300، الزجاج، أبو اسحاق ابراهيم السري، (1988م)، معاني القرآن واعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت: جـ1 ص346.

[3] البقرة: 2 /211.

[4] أبوحيان، البحر المحيط: جـ2 ص126، ينظر الفعل المهموز بَرْأ، السيوطي، المزهر: جـ2 ص276.

[5] ابن منظور، لسان العرب: جـ6 ص134، أوضح الباحث التعدد للفعل المهموز فيما تقدم من الأطروحة والفعل المضعف والصحيح، ويكفي التدليل على اللهجة في هذه الأفعال.

[6] الزيدي، كاصد ياسر، (1987م)، فقه اللغة العربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل: ص210، الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص71 -72، عبدالتواب، فصول في فقه العربية: ص71-72 -83-84.

[7] عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص82، حسان، الأصول: ص75.

ومن خلال القراءات القرآنية تجد الصحابة يقرؤون بقراءات متعددة، والرسول (ص) بين ظهرانيهم وكان يقرّهم على قراءتهم، وما يشير إلى ذلك ما يروى عن شك عمر (رضي الله عنه) في قراءة هشام بن حكيم في سورة الفرقان بحروف تختلف عن الحروف التي أقرأها النبي صلى الله عليه وسلم عمر، ثم ما كان منه من جرّه إلى الرسول (ص) الذي شهد بأن ما يقرأ به كلاهما صحيح؛ لأن القرآن نزل على سبعة أحرف، وعلى المسلمين أن يقرأوا ما تيسر منه "[1]. ولو أن كل فريق من هؤلاء، أُمِرَ أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئاً وكهلا–لاشتد ذلك عليه، وعظمت المِحْنَةُ فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل اللسان، وقطع للعادة، فأراد الله، برحمته ولطفه، أن يجعل لهم مُتَّسعاً في اللغات ومُتَصرّفا في الحركات "[2]. فالرسول (ص) كان يخاطب أبناء القبائل بلهجات قبائلهم. مشيرا بذلك إلى أن هذه اللهجات لها من الفصاحة ما للهجة قريش"[3].

فالعربية ملك للعربي، وهو مبدعها ويتصرف فيها كما يشاء، ولغات القبائل على اختلافها فصيحة صحيحة، يصحّ الأخذ بها، والقياس عليها، وإن كان بعضها أكثر شيوعا وأوسع نفوذا مع الآخر، والعربي كان يستعمل لهجة غير لهجة قبيلته"[4].

وليست العربية بدعا من اللغات في ذلك، ولا هي أول لغة حدث فيها هذا الانشعاب، فكل لغة لها مثل بيئات المتكلمين بها وظروفهم وأحوالهم المتباينة، لا بدّ أن تنال نصيبها من ذلك الانشعاب اللفظي والتعدد الكلامي "[5]. فهذا أبو زيد يعدّ

---

[1] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: جـ1 ص 19، ينظر الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (1988م)، البرهان في علوم القرآن، خرج حديثة وقدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الفكر، بيروت: ج 1 ص269، ابن قتيبه، أبو محمد عبدالله بن مسلم، (1981م)، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت: ص 33، 34، 35، دمشقية، عفيف، (1978م)، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، ط1، معهد الإنماء العربي، طرابلس: ص 13 .

[2] ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: ص39 ، 40، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: جـ1 ص22، أبو حيان، البحر المحيط جـ2 ص324، الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص 101 – 107.

[3] حسان، الأصول: ص75.

[4] شاهين، توفيق محمد، (1980م)، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، ط1، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة: ص16.

[5] الزيدي، فقه اللغة العربية: ص207، ينظر وافي، علم اللغة: ص172 – 176.

صيغتي يَفْعُل ويَفْعِل لهجتين عربيتن فصيحتين قياسيتين"[1]. وابن جني يعـد تعـدد صيغ الأفعال واختلاف اللهجات من تداخل اللغات الذي يعود إلى وجود لغتـين أو أكثر في الأصل "[2].

وعدّ ابن جني أنّ اللغات كلها حجة واضعا ذلك تحت باب اخـتلاف اللغـات وكلها حجة، وهذا خير إشارة على التعدد الذي يأتي من اختلاف لهجـات العـرب، وإنما جاء هذا من قبل أن أول ما وضع فيها وضع على خلاف وإن كان كلّه مسوقاً على صحة وقياس "[3].

فلهجات العرب كانت متعددة بتعدد مواطنهم واختلاف أماكنهم، وكان التعـدد شائعاً يتمثل في صورة النطق بالكلام كالإمالة مثلا، فقد كانت تميم وأسد وقيس تميل الألف، وكان الحجازيون ينطقونها مفخمة من دون إمالة، وكإبـدال حـرف بـآخر كإبدال الباء ميما أو الميم باء كقولهم باسمك مكان ماسمك، ومكر بدل بكـر، ومـن ذلك ترد الكلمة بين الفك والإدغام، وبـين الإتمـام والـنقص، أو بـين الـصحة والاعتلال"[4].

وبعض المحدثين يعيد صيغ تعدد الفعل المجرد الثلاثي إلى فترة تاريخية قديمة فيقول: " لعل خير ما يقال في هذا الفعل فَضِلَ يَفْضُلُ وزن قديم كـان شـائعاً فـي العربية قبل أن تتجه هذه اللغة إلى القياسية، والضبط والتضييق، فثبت الشائع الكثير وهجر القليل، ولكن هذا الهجران للقليل لم يأت على كلّ شيء فقد تبقى بقية، وهـذا الأمر يعرض لجميع الأمور التي تزول لَسبب ما، فلا يعني أنها زالت دون أن يكون لها رواسب كما يقال في عصرنا "[5]. فأوزان الفعل ما زالت تخضع للسماع، ومـا زالت تتأرجح بين حالة وأخرى، وما زال الفعل يرد ويسمع ويقرأ بوزنين مختلفين، ولعل هذا مرجعه إلى اختلاف اللهجات أو عدم الاستقرار على صورة معينه "[6].

---

[1] السيوطي، المزهر: جـ1 ص207 – 208، تطرق الباحث إلى هذه خلال إيراده صيغ الأفعال.

[2] ابن جني، الخصائص: جـ1 ص372، 378.

[3] المصدر نفسه: جـ 2 ص10، ينظر السيوطي، المزهر: جـ 1 ص 55 – 56.

[4] فارس، تاريخ الأدب العربي: ص65.

[5] السامرائي، إبراهيم، (1985م)، قطوف ونوادر، دار الجـيل، بيروت: ص60.

[6] بشر، دراسات في علم اللغة: جـ2 ص103.

وهذه الأفعال التي جاءت على هذا النحو الغريب في جملتها قليلة وقلتها تدعو النظر إذ يكون من المحتمل أنها قد حدثت بسبب من هذا السماع واستقرت في العربية على أنها مخلفات لفترة تاريخية كانت فيها العربية تعاني فيها عدم الاستقرار إلى أن تهيأت لها صورة منسجمة في جملتها تقريباً "[1].

إنّ مثل هذا التعدد في صيغ الأفعال لا يخضع إلا إلى المظاهر اللهجية، التي امتدت عروقها حتى عصرنا الحاضر من كسر لحروف المضارع، أو إثبات الواو في الفعل الأجوف، يَقْرَأ، يقْرَا، قوْل.

فأغلب الأفعال التي صيغت بصيغ متعددة تنتسب إلى لهجات الحجاز وتميم وهذيل وطي، ومنها لم ينسب إلى قبيلة بعينها " فالمعاجم العربية زخرَت في جمع الفعل على صيغ تعود إلى لهجات كثيرة "[2]. فبعض أوجه النّطق غير الحجازيّة قد تتغلب؛ لأنها أكثر ملاءمة للنظام الصرفي من غيرها، وبعض أوجه النطق الحجازية غير النظامية تغلّبت لأسباب عديدة سبق ذكرها، وفي كلتا الحالتين، لا بد من الاستفادة من المعطيات اللهجية التي يفي القليل منها بفضل القراءات القرآنية"[3].

ولم تخُل اللغة الفصحى من تأثير اللهجات فيها باستمرار أو هي خليط من لهجات نجد والمناطق المجاورة ولا تمثل لهجة بعينها من هذه اللهجات "[4]. فاللغة العربية وصلت إلينا في صورة أدبية حينا، وفي صورة شعبية حينا آخر ، أما الصورة الأولى، فأنها تتمثل فيما يسمى بالأدب الجاهلي، وهي تتمثل باللغة الفصحى، أما الصورة الثانية فلم تصل منها أعمال متكاملة وإنما تلحظ فيما روي في بطون كتب اللغة والنحو والآدب متناثراً عن لهجات القبائل العربية "[5].

فاللهجة بقيت لها السيادة في بيئاتها يتكلم بها القوم ويغرسونها فيما بينهم ويدللون عليها "[6]. فالشاعر ذاته تكون له لهجة وأخرى إذا ما فارق المجمع الذي

---

[1] إبراهيم السامرائي، إبراهيم، الفعل والزمن: ص108.

[2] ينظر حجازي، علم اللغة: ص 224 – 225.

[3] ينظر البكوش، التصريف العربي: ص 106، 194، عون، حسن، (1952م)، اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، ط1، مطبعة رويال خلف محكمة إسكندرية الشرعية: ص45.

[4] فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: ص 8، 9.

[5] عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص76.

[6] المرجع نفسه:ص77.

ينشد فيه شعره"[1]، فلا تموت اللهجة المحلية، وتبقى محتفظة بشخصيتها وكيانهـــا، فلا تدخر وسعا في محاربة عوامل الابتداء والتغيير في داخل منطقتها ولا تألو جهداً في درء ما يوجه إليها من خارجها من هجمات، وقد تؤثر فيما جاورها من لهجـــات القبائل وتتأثر منها "[2]. فهناك كثير من الشواهد التي تملا كتب النحو تنـــسب إلـــى لهجات القبائل العربية المختلفة ،وقد ألف في شرح هذه الشواهد الكثير من الكتب، كل هذا يدل على التعدد اللهجي للفعل وغيره من الكلمات العربية. وهـــذا المعيـــار اللهجي يدلل على تعدد الصيغ ووجودها وعدم إنكارها.

وما يدلل على التعدد الناجم عن ظهور اللهجات، ما يصدر عنها من ظـــواهر صوتية تحدث في الكلمة مثل التخلص من الهمزة مثل نزفت العبرة وأنزقت، لغتان معروفتان وهما بمعنى واحد "[3]. وجمع الشاعر بـــين اللغتـــين المهمـــوزة وغيـــر المهموزة بقوله:

وأنكَرتْني وما كان الذي نَكِرَت   من الحوادث إلا الشِّيبَ والصَلَعَا [4].

والاستنطاء أي إبدال العين نونا كما في قول تعالى ﴿ **إِنَّآ أَعطَينَكَ الكَوثَرَ**﴾[5]. فقرأ الجمهور أعطيناك بالعين، والحسن وطلحـــة وابـــن محـــيص والزعفرانـــي: " أنطيناك " بالنون، وهي قراءة مروية عن رسول (ص) "[6]. وهـــي لغـــة عربيـــة فصيحة وردت في نصوص قديمة عالية، وهي القراءات، والحديث، وكلام العـــرب نثراً وشعراً وهي اليوم في كلام أغلب العراقيين، حيث إنها امتداد للهجات العربيـــة

---

1 المنصور، وسيمه محسن، (1984م)، أبنية المصدر في الشعر الجـــاهلي، ط1، جـــامعة الكويت: ص356.

2 ينظر الزيدي، فقه اللغة: ص207، وافي، علم اللغة: ص72، 73 ، 176، 177، 178.

3 ينظر حجازي، علم اللغة العربية: ص236، شاهين، عبد الصبور، (1984م)، في علم اللغة العامة، ط4، مؤسسة الرسالة، بيـــروت: ص228، عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص117 – 143، الصالح، دراسات في فقه اللغة العربية: ص60 – 63.

4 الزيدي، فقه اللغة العربية: ص211.

5 الكوثر: 108 /1.

6 أبو حيان، البحر المحيط: جـــ 8 ص519، ينظر ابن خالويه، أبوعبدالله الحسين بن أحمد، (1941م)، إعراب ثلاثـــين ســـورة مـــن القرآن الكريم، دار الكتب المصرية: ص 209، ينظر فارس، تاريخ الأدب العربي في العصر الجاهلي: ص67.

القديمة "[1]. والعنعنة التي هي قلب الهمزة عينا وتنسب إلى قبيلة تميم وقيس وأسد"[2]. والكشكشة التي تعزى إلى ربيعة "[3].

وعزيت إلى قبائل أخرى مثل: بكر بن وائل، وأسد، وتميم، ومضر، وهوازن، وسليم "[4]. وأسند إلى بني تميم أنهم كانوا يقلبون القاف كافاً كما ورد على لسان بعض شعرائهم.

ولا أكُولُ لِكدرِ الكَومِ: قد نضجت   ولا أكولُ لباب الدّار: مَكْفولُ "[5].

لقد لجأ الصرفيون حين لاحظوا الغموض في قواعد اشتقاق المضارع من الماضي الثلاثي إلى القول بأن الأمر فيه مرجعه أخيرا إلى السماع لا القياس "[6].

وبعد فتعدد صيغ الفعل المجرد اللفظية، جاءت لمعيار لهجي فأهل الحجاز يقولون بالفعل المعتل الأجوف (قَلوتُ البُرّ) وتميم: (قليت وهكذا في معظم الأفعال تجد المخالفة بين الحجازيين و التميميين "[7]، ولكن هذا المعيار ينبثق عنه معايير أخرى صرفية ودلالية وصوتية تناقش فيما بعد. ومن هنا يتبين لنا إلى أي حد ينبغي أن نوجه عنايتنا بدراسة اللهجات في اللغة العربية"[8].

فما نراه في الأفعال أنّ التعدد في صيغة الفعل الماضي موجودة (فَعِل، فَعُل، فَعَل) وفي المضارع أيضا .

وهذا التعدد ناتج عن اختلاف البنية اللغوية التي تتكون من عناصر أساسية هي الأصوات والألفاظ وهذه العناصر تؤدي في النهاية إلى المعنى أو الدلالة "[9].

فالاختلاف الذي يظهر بين اللهجات يفضي إلى التعدد من ناحيتين إحداهما : متعلقة بالصوت، فتختلف الأصوات (الحروف) التي تتألف منها الكلمة الواحدة،

---

[1] الزيدي، فقه اللغة: ص214، وهذه اللغة يستخدمها أهل بلاد الشام وهي امتداد أيضا للهجة القديمة، وقد استشهد مما هو فعل ولكنها تمر في جميع الألفاظ.

[2] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: ص56، الزيدي، فقه اللغة: ص214.

[3] الزيدي، فقه اللغة: ص220.

[4] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: ص56-58، ينظر ابن جني، الخصائص: جـ2 ص10 - 12.

[5] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: ص57.

[6] ينظر أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي: ص171.

[7] الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص78.

[8] عون، اللغة والنحو: ص 46.

[9] ينظر خليل، حلمي، (د.ت)، المولد دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية: ص513، وافي، علم اللغة: ص177.

وتختلف طريقة النطق بها تبعا لاختلاف اللهجات، والأخرى التي تفضي إلى الدلالة وهي متعلقة بدلالة المفردات، فتختلف معاني بعض الكلمات بـــاختلاف الجماعـــات الناطقة بها "[1].

لا أحد ينكر وجود اللهجات، ولكن الفرق فيمن يدعي عدم وجـــود اللهجـــات والذي يرى وجود اللهجات، هو عدم وضوح الحدود الفاصلة "[2]. فـــالمتوقع مـــن اللغويين العرب قبول كل ما سجله القراء من قراءات، وألاّ يحكموا على أي منهـــا بالخطأ، أومجانبة الصواب؛ وذلك لأن القراءات القرآنية جاءت وفقاً للهجات العربية المختلفة وكانت القبائل العربية متساوية في صحة القول وسلامة اللفظ "[3].

ولا أستطيع إنكار وجود اللهجات، ومن حقنا أن نتكلم عن وجودهـــا، كلمـــا رأينا عدداً من الخطوط التي تفصل بين الخصائص، ينطبق بعضها على بعض، ولو بشكل تقريبي فهناك لهجة محددة في كل منطقة، يلاحظ فيهـــا وجـــود خـــصائص مشتركة، وحتى عندما لا يمكن رسم خطوط دقيقة، للفصل بين منطقتين متجاورتين، فإنه يبقى أن كلا منهما، تتميز في مجموعها ببعض السمات العامة، التي لا توجد في الأخرى..."[4].

وهذا ما رآه وقدمه الباحث سابقا في الأفعال، ولمس وجوده من خلال اختلاف صيغة عن صيغة أخرى في الماضي على الرغم من أنّ الصيغتين يجمعهما قالـــب واحد، ولكن الاختلاف اللهجي فرق بينهما، في الماضي مثلا أو في المضارع.

" وكثرة هذه الصور وتنوعها ربما يرجعان إلى احتمال اختلاف اللهجات فـــي القديم، وهذا احتمال تؤيده الشواهد والآثار الواردة عنهم "[5]. فالفعل قد يرد بلهجات مختلفة البيئة أو الزمان أو المكان، لكن هذا المعيار جزء من معايير أخرى تتـــدخل في تعدد الصيغ مثل المعيار الصوتي والدلالي.

---

[1] المرجع نفسه: ص176 وينظر ص177.

[2] ينظر عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص 71.

[3] عمر، أحمد مختار، (1971م)، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير و التأثر، دار المعارف، مصر: ص6.

[4] عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص71، 72.

[5] انظر بشر، دراسات في علم اللغة: جـــ2 ص105.

1. 15. 2 المعيار الصوتي: في تعدد صيغة الفعل

1. 15. 2. 1 تعدد صيغة الفعل من " افتعل "غير الثلاثي .

الإبدال : إن المتتبع لمعنى الإبدال لا تخرج فكرته على أنه تغير الشيء بغيره، أو جعل شيء مكان شيء؛ إما لأمر يتعلق بالانسجام التوافقي للشيء الذي طرأ عليه الإبدال مثل قوله تعالى: ﴿ **وإِذَا بَدَّلْنَا ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ** ﴾ [(1)]. وهو في اللغة إبدال الشيء من الشيء أو بدّله اتخذه منه بدلاً، وأبدلت الشيء بغيره، وبدّله الله من الخوف أمناً... والأصل في الإبدال جعل الشيء مكان آخر "[(2)]. وبدل الشيء غيره"[(3)]. والإبدال التغييروالتبديل مثله. وقيل التبديل تغيير الشيء عن حاله، والإبدال جعل شيءٍ مكان آخر"[(4)]. فالتغيير هو معنى الإبدال لغة.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي كثيراً إلا للتخصيص في مجال المستوى الصرفي أو الصوتي فهو عند ابن الحاجب والقدامى من اللغويين، جعل حرف مكان غيره"[(5)].

أما المحدثون فيرون أنّ الإبدال تغير صوت إلى آخر بفعل البيئة اللغوية المحيطة به ضمن كلمة ما أو جملة ما" [(6)]، غير أن بعض المحدثين يرى أن القدماء لو عبروا عن الإبدال بأنه قيام حرف مكان حرف لكان ذلك أقرب على التعبير عن طبيعة التطور الصوتي الذي يطرأ على اللغة، فهي عملية تخضع للتاريخ والزمن، وليس من حق إنسان أن يقوم بإحلال صوت محل صوت آخر من أجل توليد مفردة أو صيغة جديدة يضيفها إلى ما لدينا من تراث لغوي "[(7)]. فالإبدال يخضع لمسألة

---

[1] النحل: 16 /101.

[2] ابن منظور، لسان العرب: جـ1 ص343 – 344، ابن منظور، تهذيب لسان اللسان مادة (بدل): جـ1 ص70، أنيس، المعجم الوسيط: ص44.

[3] الجوهري، الصحاح: جـ4 ص1339، 1340.

[4] التهانوي، محمد علي بن علي، (1963م)، الكشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف القاهرة: جـ1 ص209.

[5] الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: جـ1 ص197، ينظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: جـ2 ص366، ابن هشام، أوضح المسالك: جـ2 ص194، ابن يعيش، شرح المفصل: جـ10 ص7.

[6] الخولي، محمد علي، (1998م)، معجم علم الأصوات، دار الفلاح، الأردن صويلح: ص9.

[7] شاهين، عبد الصبور، (1987م)، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي، القاهرة: ص265، ينظر الجندي، اللهجات العربية في التراث: جـ1 ص348.

التأثير والتأثر فيما تجاور من الأصوات "[1]، وما يهمّ الباحث في هذا البحث الكشف عن أثر الإبدال في تعدد الصيغ الفعلية وبخاصة في هذا الفصل، والصيغ الأخـــرى في الفصول القادمة من الرسالة.

ولكن ما يهم البحث من هذا المصطلح، هو الكشف عن صيغ التعدد في بنيـــة الكلمة العربية وبخاصة الأفعال في هذا الفصل، ومدى تحقيق الانسجام الصوتي بين الأصوات المتنافرة في التغيير الذي يطرأ على الصيغة من إبدال حرف مكان حرف أو حذف حرف.

فالتغيير الذي يطرأ على الكلمة نتيجة الإبدال أو الإعلال يأتي للتفريـــق بـــين الأحرف المتباعدة نطقا، ولتسهيل و تيسير عملية نطـــق الأصـــوات المتباعـــدة و المتجاورة في الكلمة أو ما جاورها وكل هذا يفضي إلى خلق صيغ جديدة تـــضاف إلى الصيغ الأم أو الأصل الافتراضي وكلها تصب في دلالـــة واحـــدة أو مختلفـــة، وتخضعان لمقياس وزني صرفي واحد وصوتي مختلف في بعض الأحيان. كل هذا خدمة للغة، وإزالة العسرة والتنافر بين الأصوات، وتحقيق التواءم بينها، لاخـــتلاف بعضهاعن بعض في المخرج أو في الشدة والرخاوة أو في الجهر أو في الهمس، أو في التفخيم و الترقيق، أو عدم التجانس بين الحركات "الصوائت القصيرة" لأنّ في عدم التجانس ثقلاً يدعو إلى التغيير.

1 .15 .2 .2 تعدد صيغة (افتعل) من غير الثلاثي من الأفعال .

تتعدد صيغة افتعل وما اشتق منها حسب الحرف المجاور للتاء " فاء " الفعـــل وتأثيره عليها، فيبدلها إلى صيغة أخرى لفظية تختلف عن الوزن الصرفي لصيغتها الأصلية (الافتراضية)"[2]. ولا يتم هذا إلا إذا سبقت التاء " افتعل بأحـــد أحـــرف

---

[1] خريسات، محمود سالم عيسى، (2002م)، التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جـــــامعة اليرموك: ص21.

[2] ينظر بشر، دراسات في علم اللغة: ص107، عبابنة، يحيى وآمنة، (2005م)، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، اربد: ص115 – 117.

الإطباق (الضاد، والصاد، والطاء، والظاء) أو أحد الحروف المهجورة مثل (الذال والزاي والجيم) "[1].

ويرى كمال بشر أن الكلمات الناتجة من اتصال فاء الفعل في " صيغة افتعل مع الأحرف السابقة يجب أن تعامل على أسس صوتية اقتضتها خواص الصيغ المذكورة، وليس على أساس وجود أصل افتراضي للكلمات "[2]. ويرى بروكلمان أن صيغة " افتعل " منقلبة عن صيغة اتفعل "[3]. وفي هذا البحث لا يهم أيّهما الأصل وأيّهما المعكوس في صيغتي (اتفعل، افتعل)، بل قد نضيف إلى أن هناك تعدداً يدل عليه القلب المكاني بين هاتين الصيغتين، يعود سببه إلى معيار صوتي وذلك بتأثير الحروف السابقة إذا كانت فاءً متقدمة أو متأخرة على التاء، وإبدال التاء المهموسة إلى الصوت المهجور الذي يسبقها على الأصل الافتراضي (افتعل) أو يليها على صيغة (اتفعل) على الرأي الذي يرى أنه الأصل والذي يحدث هو في تغيير المماثلة الصوتية من رجعية إلى تقدمية.

3. 2. 15. 1 تعدد أبنية الفعل غير الثلاثي بسبب إبدال تاء الافتعال دالا .

إنّ وجود فاء " افتعل " وسائر مشتقاتها دالا أو ذالاً أو زايا، يؤدي إلى إبدال تاء الافتعال دالا ثم يحدث الإدغام في ما يصحّ فيه الإدغام. وذلك لمجاورة تاء الافتعال وملاصقتها أحد الأحرف السابقة، والسبب يعود إلى أنّ التاء تبدل بصوت قريب من هذه الأحرف لتماثلها لتسهيل النطق وتيسيره، لأنّ التاء مهموسة، وهذه الأصوات جميعها مجهورة.

يرى اللغويون القدماء أنه : "إذا كانت فاء افتعل أحد ثلاثة أحرف الزاي والدال والذال قلبت تاء الافتعال دالا، وأدغمت الدال والذال فيهما، نحو ادّانَ، وادّكر،

---

[1] كانتينو، جان، (1966م)، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، الجامعة التونسية: ص53.

[2] بشر، دراسات في علم اللغة: جـ2 ص107 – 109، يرى كمال بشر أن الصرفيين يقدرون أصلا افتراضيا لهذه الصيغ، لأن القياس الأصلي هو (افتعل)، ولكنهم وجدوا أن الصيغة اللفظية للفعل لا تتمشى مع الوزن، فكان لا بد من تفسير. وهذا يتمشى مع منهجهم ومنطقهم في معالجة قضايا الصرف ... ويرى أن هذه يجب أن تعالج على أساس صوتي – بشر، دراسات في علم اللغة: جـ2 ص 107، 108.

[3] بروكلمان، كارل، (1977م)، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض: ص 110 ، وينظر برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص 92.

كما يجيء، وقد يجوز أن لا يدغم الذال نحو اذْدَكر ... والحروف ثلاثة مجهـورة والتاء مهموسة؛ فقلبت التاء دالا؛ لأن الدال مناسبة للذال والزاي في الجهر، وللتـاء في المخرج، فتوسط بين التاء وبينهما، وإنما أدغمت الذال في الـدال دون الـزاي لقرب مخرجها من مخرج الدال وبعد مخرج الزاي منها ... " وادّكر" قلب التاء دالا بعد الذال المعجمة لازم، وبعد القلب الإدغام أكثر من تركه، فإن أدغمت، فإمـا أن تقلب الأولى إلى الثانية، أو بالعكس، كما يجيء في باب الإدغام "[1]. فوجود حرف مهموس هو التاء بجوار حرف مجهور مثل الدال أو الذال أو الزاي ، و المجهـور أقوى من المهموس، ولصعوبة النطق أدى إلى إبدال التاء دالا أو حرفاً مناسباً لفـاء "افتعل"[2].

ولا يخرج اللغويون المحدثون عن سلفهم في هذه المسالة كثيرا وإنّما يرون أنّ هناك تأثراً حيث تتصل التاء بأصوات قريبة منها في المخرج، ولكنها تناقض صفة التاء، لأنّ التاء انفجارية مهموسة وكل من الأحرف الـسابقة احتكـاكي مجهـور، فالصفات على طرفي نقيض لا يجتمعان، أما بالنسبة للدّال فهي مجانستها. فلا فرق بينهما سوى الجهر، فكأنهما والحالة هذه صوت واحد تكرر مرتين متتابعتين، وهذا كله يسبب صعوبة بالغة بالنسبة لأعضاء النطق، نظرا لما يتطلبه النطق في مثل هذه الحالة من جهد عضلي وثقل .

وهنا يتدخل قانون الجهد الأقل أو الاقتصاد في الجهد للتخلص من هذا الثقـل الناشىء عن تتابع هذه الأصوات، فيحدث التفاعل بين التاء وهذه الأصوات ويـؤثر الأقوى في الأضعف ليحسم الصراع لصالح الأقوى وهو المجهور ها هنا فتجهـر التاء، بجهرها تصبح دالا و الدال قريبة من الزاي والذال نظراً لكونهـا مجهـورة مثلهما فيسهل من ثم النطق ... وبعدها تصبح الصيغ ادْدَكر و اذْدَكر وازدان وبعدها

---

[1] الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب: جـ3 ص227.

[2] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص470- 471، المبرد، المقتضب: جـ1 ص65، ابن السراج، الأصول في النحو: جـ3 ص270.

تتحول على ادّكر.... أو اذّكر – فالقانونان الصوتيان يتعاونان بالعمل في مثل هذه الظواهر الصوتية فيكمل كل منهما الآخر"[1].

وكل هذه الحروف في الصيغ تشير إلى اختلاق لفظه جديدة تختلف عن صيغتها الصرفية، مما يضاف إلى الصيغ صيغ أخرى، توافقها في الدلالة لكنها تختلف عنها في الوزن الصرفي ، ففي قوله تعالى ﴿ **وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ** ﴾ [2]. يقول أبو حيان : " الأصل : واذْتَكَرَ، أبدلت التاء دالا ، وأدغمت الذال فيها ، فصار ادَّكَرَ"[3].

ولقد أدرك العلماء أنّ ضروب الإبدال هذه من تنوع اللهجات فلم يفسرها المحققون بالمصادفة والاتفاق، ولا بتعمد العرب تعويض حرف من حرف "[4]، وإنما هي كما يقول أبو الطيب اللغوي: " لغات مختلفة لمعانٍ متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا تختلفا إلا في حرف واحد قال: والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى"[5]. وقد استخدمت الصيغة افتعل في صوت التاء المقلوب دالا من دون إدغام الدال في مثل(ادّكر) فأبدلت الذال لغير إدغام حكى أبو عمرو وعنهم اذْدَكر، وهو مُذْدَكر"[6].

1 .15 .2 .4 تعدد صيغة افتعل إذا كانت فاء الفعل صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً.

1 .15 .2 .4 .1 إبدال التاء طاء.

إذا اتصلت تاء افتعل بحرف من حروف الإطباق أي الضاد والصاد والطاء والظاء أبدلت طاء على سبيل التقريب "[7].

---

[1] الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص 65، 66، وينظر السيد، عبد الحميد، (1987م)، ظاهرة المشاكلة في العربية، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات، عدد3: ص44، وينظر عبد التواب، رمضان، (1997م)، التطور اللغوي، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة: ص30.

[2] يوسف: 12 / 45 .

[3] أبو حيان، البحر المحيط: جـ5 ، ص314.

[4] الصالح، دراسات في فقه اللغة: ص95.

[5] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جـ1 ص460.

[6] ابن جني، سر صناعة الإعراب: جـ1 ص 187.

[7] ابن يعيش، شرح المفصل: جـ10 ص 46 – 47.

وما يقدمه الباحث في هذه العجالة إبدال التاء طاء في " افتعل " حيث يصبح التقارب بين التاء والطاء واضحا، وذلك لأن الضاد صوت مطبق مجهور، والتاء صوت مهموس، والمجهور أقوى من المهموس فيؤثر به ؛ لأنه أضعف منه، فتبدل التاء طاء لتحقيق التماثل بين الصوتين المتجاورين من حيث صفة الإطباق "[1]. فالمجاورة لهذين الحرفين هي السر الكامن وراء العدوى التأثريه، حتى يحدث التكيف و الانسجام الصوتي اللغوي. وهذا التأثر لتحقيق نوع من التشابة أو التماثل، بغية التقارب في الصفة والمخرج، اقتصاداً في الجهد العضلي المبذول"[2]. ومنها قوله تعالى :﴿ **إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ** ﴾ [3]. ومعناه اختاره، وهو (افتعل) من الصفوة. والأصل اصتفاه، فالتاء إذا وقعت بعد الصاد أبدلت طاء، لأن التاء من مخرج الطاء، والطاء مطبقة، كما أنَّ الصاد مطبقة، فأبدلوا الطاء من التاء، ليسهل النطق بما بعد الصاد، وكذلك افتعل من الضرب:اضطرب،ومن الظلم اظطلم..."[4].

ويعلل فوزي الشايب: سبب الإبدال لاتصال التاء بأحد أحرف الإطباق، بأن هناك فرقاً شاسعاً بين التاء والحرف المطبق في الصفات، حيث التاء مرققة، فوضع اللسان معها مناقض لوضعه معهن، بالإضافة إلى أن تجاور التاء والطاء وهما متجانسان، كل هذا يجعل الانتقال من المطبق إلى التاء المرققة أمرا مجهدا غاية في الثقل، ولتسوية هذا الوضع الشاذ يتدخل قانون الجهد الأقل، فيحدث التفاعل بين التاء وهذه الأصوات، وهنا يتدخل قانون الأقوى فيحسم الصراع لصالح الأقوى فتطبق التاء لأنها الأضعف وتتحول إلى طاء "[5].

فاللغة تميل في بناء ألفاظها وتراكيبها إلى إيجاد نوع من التواؤم والتوافق بين الوحدات الصوتية التي تكون هذه الألفاظ والتراكيب، وتكره التنافر والتعقيد الذي

---

[1] ينظر سيبويه، الكتاب: جـ4 ص470 –471، ابن السراج، الأصول في النحو: جـ3 ص271، الاستراباذي، شرح الشافية جـ3 ص226، ابن يعيش، شرح المفصل: جـ10 ص46 – 47، ابن سيده، المخصص: جـ4 س13 ص 181.

[2] عبد الجليل، عبدا لقادر، (1998م)، الأصوات اللغوية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان: ص 283، 284.

[3] البقرة: 2 / 247 .

[4] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: جـ1 ص 328، الفراء، معاني القرآن: جـ1 ص324.

[5] الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص 65.

يحدث ثقلاً وعسراً فيها و ذلك إذا صادف أن وجد كلمة فيها تنافر بـين أصـواتها فتلجأ إلى إبدال أحد هذه الأصوات بصوت آخر ينسجم مع بقية أصوات الكلمة"[1].

كل هذا دعا إلى وجود صيغتين صيغة لم تستخدم وهـي (افتعـل) مـن " اصطبر " وصيغة أخرى تم فيها تحويل التاء إلى حرف يطابق ما قبله للتخلص من التنافر "[2].

وهذا يدل على تعدد الصيغ عند العرب لأمر صوتي، وجميع العلماء، يؤكد أن هناك صيغة (افتعل) الأصل ، وصيغة محولة عنها هي الفرع "[3].

وكل ما سبق ينطبق على كل فعل مزيد من صيغة (افتعـل) شـريطة أن يكون فاؤه حرف إطباق "[4]. ومنه في الشعر العربي قول زهير:

هذا الجواد الذي يعطيك نائلهُ عفواً ويُظلَم أحياناً فَيَظَّلَّمُ [5].

يقوا ابن السراج تحت عنوان إبدال الطاء :" الطاء تبدل من التاء في افْتَعَلَ إذا كان قبلها طاء، أو ضاد، وذلك قولهم : اظْطَلَمَ اظطلامـاً، واضْـطَجَع يَـضْطَجِعُ اضطجاعاً، وهو مضطجع، وفي افتعل من (ظَلَمَ) ثلاث لغات، من العرب من يقلب التاء طاءً ، ثم يظهر الطاء والظاء جميعاً كما ذكرت لك ، ومنهم من يريد الإدغـام فيدغم الظاء في الطاء ، وهي أكثر اللغات فيقول : اظَّلَمَ يظَّلِمُ اظَّلاماً ،ومُظَّلِم "[6].

وهناك لغة تتأثر بها الطاء بالصاد في الفعل " صلحَ " من صـيغة " افتعـل " وهذا بعد قلب التاء طاء، وبعدها تقلب الطاء صاداً ويتم الإدغام مثل قوله تعـالى : ﴿ **فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً** ﴾ [7]. ومـن ذلـك قـراءة عاصـم الجحدري." أن يَصَّلِحَا" قال أبو الفتح أراد يصطَلِحا أي يفتَعِلا ، فآثر الإدغام، فأبدل

---

[1] مرعي، عبد القادر، (2006م)، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ط1، بحوث ودراسات، الأردن:جـامعة مؤتة: ص172.

[2] ينظر ابن جني، المنصف: ص543، ابن سيده، المخصص: جـ4 س13.ص181.

[3] ينظر سيبويه، الكتاب: جـ4 ص470- 471، ابن السراج، الأصول في النحو: جـ 3 ص 271.

[4] ينظر سيبويه، الكتاب: جـ4 ص239، الاستراباذي، شرح الشافية: جـ3 ص226.

[5] سيبويه،الكتاب: جـ4 ص468، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: جـ1 ص328، ورد بيت الشعر عند ابن يعيش في شرح المفصل جـ10 ص47، "هو الجـواد الذي يعطيك " ، بدل هذا الجواد.

[6] ابن السراج، الأصول في النحو: جـ3 ص 271، وينظر ص272، وينظر أنيس، إبراهيم، (1979م)، الأصوات اللغوية، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: ص 184، الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص 204، 205، عبد التواب، التطـور اللغـوي ص39.

[7] النساء: 4 / 128.

الطاء صاداً، ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاءً، فصارت يَصَّلِحَا، ولم يجز أن تُبدِل الصاد طاء لِما فيها من امتداد الصفير ألا ترى أن كل واحدة من الطــاء وأختهــا، والظاء وأختها يدغمن في الصاد وأختها، ولا يدغم واحدة منهن في واحد مــنهن، فلذلك لم يجز " إلا أن يطّلحا " وجاز يصّلحا "[1].

وذلك لأن في الصاد طولا وصفيراً، فلا تدغم هي ولا أختاها السين والــزاي في الطاء، ولا في أختها الدال والتاء..."[2]. وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعــت الصاد والطاء، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطــاء صــادا "[3]. أي قلبوا الحرف الثاني إلى لفظ الأول وأدغموه فيه ليتم تجانس الصوت وتــشاكله"[4]. ولعل صفة الصفير وقوة الإسماع التي في الصاد، هما سبب وملمح من ملامح القوة التي تمكن الصوت من التأثير في الصوت المجاور، فصوت الصاد يتسم بصفتي قوّة هما الصفير والتفخيم معا، في مقابل صفة قوة واحدة في الطاء هي التفخــيم فقــط، فضلا عن كون الصوت الصفيري أقوى من الصوت المفخم "[5].

وهناك لغة أخرى نلحظها من خلال تصريحات ابن خالويه في قوله تعــالى : ﴿ **أَنْ يُصْلِحَا**﴾ [6]، يقرأ بفتح الياء والتشديد، وبضمها والتخفيف، فالحجة لمن شدد: أنه أراد: يتصالحا، فأسكن التاء وأدغم فلذلك شدّد، والحجة لمن خفف أنه أخذ مــن "أصلح" [7] . ومثل ذلك صيغة افتعل من الفعل ضجع ومنها في الشعر:

لَمَّا رَأَى أن لَادعه ولا شِبْع   مال إلى أرطاة حِقْفٍ فاطّجع [8].

فالبنية العميقة. اضتجع – والمحولة اضطجع – ثم تأثرت الــضاد بالطــاء – فتحولت إلى اطّجَعَ. ومنها في القرآن قراءة ابن محيص فــي قولــه تعــالى:﴿ **ثُــمَّ**

---

[1] ابن جني، المحتسب في القراءات: جـــ1 ص201.

[2] ابن جني، سر صناعة الإعراب: جـــ1 ص218.

[3] سيبويه، الكتاب: جـــ4 ص467.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل: جـــ 10 ص47، ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ص319.

[5] النوري، محمد جواد، (1992م)، من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية، البلقاء للبحوث والدراسات، م2، ع1: ص82، ينظر الجندي، اللهجات العربية في التراث: جـــ1 ص347.

[6] النساء: 4 / 128.

[7] ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: ص 126.

[8] ابن جني، المحتسب في تبين وجـــــوه القراءات: جـــ1 ص107.

أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ﴾ [1] ، بـ" ثم اطّره "ومثل ذلك أيضا في قولــه تعــالى:﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ في مَخْمَصَةٍ ﴾ [2]. ويرى أبو الفتح أن إدغام الضاد فــي الطــاء لغــة مرذولة، وذلك لما فيها من الامتداد والفشو، فإنها من الحروف الخمسة التي يــدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها... قال، لأنه قد حكى عن إدغام الضاد في الطاء في قولهم في " اضطجع ": " اطّجع "[3].

ويرى أبو جعفر أنها لغة شاذة "[4]. ويعود ابن جني ليقول: إنّ هــذا الإبــدال إبدال عارض في بعض اللغات "[5]. وهذا يؤكد أنها لغة مستخدمة عند العرب بغض النظر عن مرذوليتها أو شذوذها – وتدل على تعدد الصيغ واستخدامها في أكثر من وجه ؛ لأن ابن يعيش يشهد بذلك: ويروى فيظّلِم على اصبّر... وهو شاذ في القياس،

وإن كان كثيراً في الاستعمال، ويروى: فيَطّلم بالطاء غير المعجمــة ... ويــروى فَيَنْظَلِمُ بنون المطاوعة "[6]. وبغض النظر عن الإدغام كقياس يقع بتأثير الأول فــي الثاني كما يقول سيبويه: " ومن قال مُتَّرِد ومُصَّبِر قال: مُطَّعِن ومُطَّلِــمٌ وأقيــسهما مُطّعِنُ ومُطَّلِمُ؛ لأن الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر "[7].

1 .15 .2 .4 .2 تعدد الصيغ المحولة عن تاء الافتعال (إبدال التاء دالاً من زين).

والزاي تُبدل لها مكانَ التاءِ دالاً ، وذلك قولهم : مُزْدانٌ في مُزْتان ، لأنَّه ليس شيىء أشبهُ بالزاي من موضعها من الدال ، وهى مجهورة مثلها ؛ وليست مُطَبقــة كما أنها ليست مُطَبَقة. ومن قال مُصَّبِرٌ قال مُزَّانٌ "[8].

---

[1] البقرة: 2 / 126 .

[2] المائدة: 5 / 3.

[3] ابن جني، المحتسب: جــ 1 ص 106، ابن جني، سر صناعة الإعراب: جــ 1 ص 321.

[4] النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (1988م)، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط3، عــالم الكتــب، مكتبــة النهضة العربية، بيروت: جــ1 ص261.

[5] ابن جني، المحتسب: جــ1 ص107، ابن جني، سر صناعة الإعراب: جــاص214 ص321.

[6] ابن يعيش، شرح المفصل: جــ10 ص149.

[7] سيبويه، الكتاب: جــ4 ص469 * يرى فوزي الشايب أن أصل يطّلم – يتظلم " و " يطتلم " هي صيغة معكوسة عن الأصل ولهذا ، كان التأثير جــــاء من الثاني واتبع الأول الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص 65، 66 .

[8] سيبويه، الكتاب: جــ 4 ص 467 ، 468.

وقد اتفق اللغويون القدماء على أنّ الزاء مجهورة، والتاء مهموسة، والـدال والتاء من مخرج، وهي أخت الزاي في الجهر. ولهذا تبدل تاء أفتعل دالاً لتجـانس الزاي في الصفة ؛فيقول ابـن يعـيش :"فلمـا كانـت الـزاي مجهـورةً ،والتـاء مهموسةً ،وكانت الدال أخت التاء في المخرج وأخت الزاء في الجهر ، قربوا صوت أحدهما من الآخر ، وأبدلو أشبه الحروف من موضعها بالزاء وهي الدال ، فقـالوا ازدجر وازدان ، قال الشاعر :

إلاّ كَعَهْدِكم بِذِي بَقَرِ الحِمَى   هيهاتَ ذو بقرٍ من المُزْدَارِ"[1].

ويرى المحدثون أنّ صيغة افتعل الأصل الافتراضي (بنية عميقة) تحول عنها صيغة فرعية "[2]، حيث تأثير الحروف المجاورة لبعضها بعضاً فيؤثر الأقوى منها على الأضعف... وفي صيغة " ازدجر" أصلها ازتجر، ولا فصل بينهما (بين التاء والزاي) ، ولما كانت الزاي صوتاً مجهوراً والتاء صوتا مهموساً، فالصوتان يميلان إلى تحقيق الانسجام بينهما، فتؤثر الزاي المجهورة بالتاء المهموسة فتجهر، وحيـث يجهر بالتاء فتصبح دالاً؛ لأن التاء والدال من مخرج واحد، فأصبحت الدال والزاي متقاربتين كليهما مجهور "[3].

1 .15 .2 .4 .3 تعدد الفعل غير الثلاثي إبدال التاء ذالا– وبعدها إبدال الذال دالا– وإدغامهما.

تبدل تاء افتعل دالاً إذا كانت فاء الكلمة ذالاً، لأنّ الـذال مجهـوره، والتـاء مهموسة وبعدها تبدل التاء دالاً للمماثلة الجزئية بين الدال والذال في الجهر، وكـأنّ هذا الإبدال ينتج عنه أكثر من صيغة في صيغة افتعل، "اذْتَكر – اذْذَكر – اذْدَكر – ادْدَكر – ادّكر" ويشير القدماء إلى هذه الظاهرة من الإبدال فيقول سيبويه: " وكـذلك تُبدل للذال من مكان التاء أشبه الحروف بها؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم أن

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل: جـ 10 ص48.

[2] بشر، دراسات في علم اللغة: ص107، العبابنة، علم اللغة المعاصر: ص 115.

[3] مطر، عبد العزيز،(1970م)، علماء الأصوات العرب سبقوا المحدثين في ابتكار نظرية التماثل، مجلة اللسان العربي، م7، جـ1: ص53، وينظر حجازي، مدخل إلى علم اللغة: ص86.

لا يُبيّنا إذ كانا يُدغمان منفصلين، فكرهوا هذا الإجحاف وليكون الإدغام في حــرف مثله في الجهر، وذلك قوله مُدّكرٌ، كقولك مُظّلِمٌ ومن قال مُظّعِنٌ قال مُذّكِرٌ"[1].

ولا يخرج المحدثون عن ذلك فيقول أنيس: "غير أنّ الشائع الكثير الاســتعمال في "اذّكر" هو "ادّكر" أي أنّ الصوت الأول قد فني في الصوت الثاني، وبذلك صار التأثير رجعياً "[2].

ويقول ابن جني : " فأما ادَّكَر واذَّكَر فإبدال إدغام ، وليس ذلك من غرض هذا الكتاب . وكذالك قولهم في وَتِد : وَدّ، هو أيضاً إبدال إدغام مــن جــنس ادَّكَــرَ ، وأنشدنا أبو علي/لابن مُقْبِل:

يا ليتَ لي سَلْوةً يُشْفَى الفؤادُ بها من بعض ما يعتري قلبي من الدِّكَرِ"[3].

و في قوله تعالى:﴿ **وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ** ﴾[4]. الأصل اذّتكر ، إبــدلت التــاء دلاً وأدغمت الدال فيها، فصار ادّكر "[5]. وفي هذه الصيغ وجود أصل افتراضي وآخر محول عنه فيه دلالة أكيدة على تعدد الصيغ والتي نسبت عند البعض إلــى التعــدد اللهجي. يقول الفراء :" المعنى مذّتكِر وإذا قلت: مُفْتَعل فيما أوله ذال صارت الذال وتاء الافتعال دالاً مشددة، وبعض بني أسد يقولون مذّكرٌ فيغلبون الذال فتــصير ذالاً مشددة "[6]، وإنما منعهم من أن يقولوا مُذْدَكِر كم قالوا مزدان : أن كل واحدٍ منهمــا يدغم في صاحبه في الانفصام ، فلم يجز في الحرف الواحد إلا الإدغام . والزاي لا تدغم فيها على حال فلم يشبهوها بها "[7].

وفي قوله تعالى: ﴿ **وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ** ﴾ [8]، الأصــل اذْدَخَــرَ، مــن الذخر، أُبدلت التاء دالاً ، فصار اذدخر ، ثم أدغمت الذال في الدال فقيل اذّخر، كما

---

[1] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص469، وينظر الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: جـ3 ص227، ابن يعيش، شرح المفصل: جـ10 ص48 – 49.

[2] أنيس، الأصوات اللغوية: ص181.

[3] ابن جني، سر صناعة الإعراب: جـ1 ص188، وينظر الفراء، معاني القرآن: جـ3 ص107، ابن يعيش، شرح المفصل: جـ10 ص151.

[4] يوسف: 12 / 45 .

[5] أبو حيان، البحر المحيط: جـ5 ص314.

[6] الفراء، معاني القرآن: جـ3 ص107.

[7] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص469 ، 470.

[8] آل عمران: 3 /49 .

قيل اذّكر"[1]، فالأصل الافتراضي لها تذتخرون على وزن " تفتعلون " أُبدلت تاء الافتعال دالا، فأصبحت تذدخرون مماثله جزئية، ثم حدثت مماثلة كلية أخرى، حيث أثَّرت الدال تأثيرا رجعيا في الذال فأبدلتها دالاً مماثلة كليه لها ، فاجتمع المثلان ثم حدث الإدغام بينهما "[2].

وهذه صيغ قد طرأ عليها توحيدات وتغييرات مختلفة وذلك في مختلف الألسن العربية الدارجة "[3]. وتأثرت الذال في صيغة "اذتخر" في تاء الافتعال فقلبتها دالاً "اذدخر"، وهذا من نوع التأثير المقبل الجزئي في حال الاتصال، ثم تؤثر الدال في الذال، فتقلبها دالا: " ادّخر" وهذا من نوع التأثير المدبر الكلي في حالة الاتصال أيضا "[4].

ويفسر الزجاج مثل هذه الأفعال فيقول : " إنّما قيل تدّخرون وأصله: تذتخرون، أي تفتعلون من الذُّخر، لأنّ الذال حرف مجهور لا يمكن النفس أن يجري معه لشدة اعتماده في مكانه والتاء مهموسة، فأبدل من مخرج التاء حرف مجهور يشبه الذال في جهرها، وهو الدال، فصار تذَّخرون، و أصل الإدغام، أن تدغم الأول في الثاني.. ومن العرب من يقول تذَّخرون بذال مشددة وهو جائز والأول أكثر"[5].

ويقول إبراهيم السامرائي في هذه المسالة:" وكأنَّ اللسان يذهب إلى الدال هذه، وهي أقوى من الذال، وهذه القوة أو الشدة تعرض لفاء الفعل وهي الذال فتبدل "دالاً"، وكان الأصل (ذَخَرَ) وليس لنا (دخر) في هذا المعنى، وقد شاع الفعل مع إبدال الذال الأصلية دالا، واستعمل الفعل (ادَّخر)، وكأنه بعيد عن (اذْدَخر)، ومثل هذا المصدر الادّخار ولا يقال (الاذدخار) "[6].

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط: جـ2 ص467.

[2] خريسات، التفسير الصوتي للظواهر الصرفية العربية: ص37.

[3] كانتينو، دروس في علم أصوات العربية: ص40، وينظر في المرجع نفسه: ص40 -55.

[4] عبد التواب، التطور اللغوي: ص49.

[5] ابن منظور، لسان العرب: جـ 5 ص28.

[6] السامرائي، إبراهيم، (1996م)، الإدغام والإبدال في أبنية الفعل من دروس لغة التنزيل، مجلة المجمع الأردني عدد50: ص 22.

1. 15. 2. 4. 4. تعدد صيغة افتعل من الفعل الثلاثي المثال الذي فاؤه حرف علة.

تبدل الواو تاء في صيغة " افتعل " من الفعل " وعد "، فتدغم التاء الثانية بالأولى المبدلة من الواو، فتصبح على صيغة " اتّعَد " فالتاء تبدل مكان الواو لشبهها بها في المقاربة؛ لاتساع المخرج "[1]. ويعلل سيبويه سبب هذا الإبدال بقوله: وذلك في الافتعال، وذلك قولك: مُتّقد، ومُتّعد، واتّعد ، واتّقد، واتّهَمُوا، في الاتّعَاد والاتّقَاد، من قبل أن هذه الواو تضعف ههنا، فتبدل إذا كان قبلها كسرةٌ، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء. فلما كانت هذه الأشياء تُكَنّفها مع الضعف الذي ذكرتُ لك، صارت بمنزلة الواو في أوّل الكلمة، وبعدها واو، في لزوم البدل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول. وهذا كان أخف عليهم" [2]. وأغلب اللغويين القدامى أعادوا سبب الإبدال لقرب التاء من مخرج الواو يقول الاستراباذي :" اعلم أنّ التاء قريبة من الواو في المخرج، لكن التاء من أصول الثنايا، والواو ويجمعهما الهمس فتقع التاء بدلاً منها كثيراً لكنه مع ذلك غير مطرد، إلا في باب افْتَعَلَ "[3].

وأسندت لغة فك الإدغام في اسم الفاعل من غير الثلاثي من مثل اتّعد إلى الحجاز يقول المبرد : " وهم الذين يقولون : مُوْتَعِدٌ، وَمُوتْزِن وياتَعِد وياتَزِن "[4].

ويعلل بعض المحدثين اللغويين هذا الإبدال نتيجة لظاهرة القياس الخاطئ "[5]، لأنّ صوت الواو قد تغيّر إلى صوت التاء، وهو تغير غير مسوغ من الناحية الصوتية لبعد مخرج التاء عن الواو. والإبدل الصوتي لا يتم إلا بين صوتين متقاربين في المخرج أو المخرج والصفة "[6]. ويفسر سبب هذا التأثر الصوتي عند

---

[1] ينظر سيبويه، الكتاب: جـ4 ص239، الجوهري، الصحاح: جـ2 ص481، ابن سيدة، المخصص، جـ4 س13 ص181، ابن منظور، لسان العرب: جـ15 ص342.

[2] سيبويه،:الكتاب: جـ4 ص 334، ينظر ابن جني، سر صناعة الإعراب: جـ1 ص147 – 148، الاستراباذي، شرح الشافية: جـ3 ص82 – 83، ابن يعيش، شرح المفصل: جـ10 ص36 – 37، السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص271.

[3] الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: جـ 3 ص 80 – 81 .

[4] المبرد، المقتضب: جـ1 ص90.

[5] العبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية : ص 135، 136 ، ينظر الكناعنة، عبد الله محمد ،(1997م)، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية، ط1 ، وزارة الثقافة ، الأردن : ص 22 .

[6] ابن جني، سر صناعة الإعراب : جـ1 ص 180 ، ينظر ابن سيده، المخصص : جـ 4 س13 ص 181، شاهين ، عبد الصبور،(1966 م)، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة : ص 33، ينظر شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : ص 267، عبد التواب، التطور اللغوي : ص 23 ، كناعنة، أثر الحركة المزدوجة : ص 22 .

اللغويين المحدثين، إلى أنه يعود إلى أنّ صوتي الواو والياء، يتسمان بالقصر وقلة الوضوح السمعي مقارنة بالحركات لذلك ، فأنهما يلحقان في الصوامت أكثر مما يلحقان بالحركات، وأنهما وقعا في هذه البيئة (اوتعد، ايتَسر) في نهاية مقطع ساكنين، فازداد بالسكون ضعفهما، ثم أنّ صوتي الواو والياء قد وقعا تحت تأثير صوت التاء الانفجاري، والانفجار ملمح قوّة في الصوت، مما أدى إلى قلبهما إلى حرف من جنسه "[1].

فالعلاقة الصوتية هي التي تتحكم في عملية الإبدال، فالقرب في المخرج أو الصفة شرط أساسي في كل إبدال "[2]. وهناك بُعدٌ في المخرج بين الواو والياء والتاء.

ويعلل عبد الصبور شاهين إبدال الواو تاء في مثل " اتّصل واتّسر و اتّعد " وكل ما حدث هو أن استثقال الواو والياء في هذا الموقع دفع الناطق العربي إلى إسقاطهما، وتعويض موقعهما بتكرار التاء، فالتاء هنا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال لا غير "[3].

ويرى بعض المحدثين أنّ هذه الصيغة "افتعل – اوتعد " أن هذا الإبدال نشأ بسبب تأثُر الحركات المزدوجة في بنية الكلمة "[4]. قد مرت بمراحل تطور وفقاً لاشتقاقه حتى وصلت إلى ما عرف من نطقه الآن أي وزن" افتعل" .

فالذي حدث وفقا لهذه العملية: تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة في المرحلة التالية iwta<ada (<) وهذه الحركة (iw) هي حركة مستثقلة في العربية ، ولهذا فقد لجأت اللغة إلىالتخلص من هذه الحركة المزدوجة(iw) عن طريق حذف الواو (w) فأصبح النمط على الوجه الآتي ita<ada (<) وفيه فراغ ناشيء على هذا الحذف، ولهذا لجأت اللغة إلى مبدأ التعويض، وقد تم التعويض هنا عن طريق التشديد، فلجأت اللغة إلى إغلاق المقطع (i <) عن طريق تشديد الصوت الذي يليه،

---

[1] النوري، من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية : ص 86 .

[2] مرعي، عبد القادر، (1993م)، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط1، منشورات جامعة مؤته : ص 170 .

[3] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 211 .

[4] العبابنة، دراسات في فقه اللغة : ص 136 .

فيصبح حد البداية في المقطع الثاني حد إغلاق للمقطع الأول / أي itta<ada (>) (>) < ita<ada < (>) iwta<ada < wa<ada [1]. فحد البدل وضع الــشيء مكان غيره "[2].

ويقول يحيى عبابنة " إنّ هذه المفردات الجديدة تدخل في المعجم جنبــاً إلــى جنب من الصيغة الأصلية، بل من الممكن جداً أن تتغلب الكلمة الجديدة على الصيغة الأصلية " [3]. ويرى ابن منظور في مثل " جاءوا تترى وتتراً، أي متواترين التــاء مبدلة من الواو... أن هذا البدل ليس قياسا، وإنما هو أشياء معلومة"[4].

من هذا الإبدال نشأت صيغ جديدة تدل على تعدد الصيغة الأصــل، وكانــت ملاصقة لها وبجوارها جنباً إلى جنب "[5]، وما يؤكد التعدد ما يشير إليه المازني من أنّ هذه لغة أغلب العرب فيقول: " واعلم أَنّ " افتعل ومفتعلاً وكل ما تصرّف منه إذا بنيته مما فاؤه واو أو ياء فأكثر العرب، وهي اللغة المشهورة الشائعة يبدلون مكــان الواو والياء تاء ثم يدغمونها في التاء التي بعدها، وذلك قولهم، اتَّزَنَ ويَتَّــزِنُ فهــو مُتَّزِن"[6]. ويقول: مصطفى النحاس في ظاهرتي الإعــلال والإبــدال: " ويتــصل بموضوع التحول الداخلي والصيغة ظاهرة الإعلال والإبدال، حيــث تمثــل هــذه الظاهرة نوعا من التحول الداخلي في الكلمة يراد به الارتقاء اللغوي، فالإعلال في غايته يراد للتصحيح، وهو وسيله لبقية سامية، وذلك أنّ المعلّ كان على الــصحيح من بابه في أقدم عهود اللغة، لا كما ظن النحاة من أنّ ما قبل الإعــلال افتراضــي تعليمي "[7].

---

[1] ينظر الكناعنة ،أثر الحركة المزدوجــة : ص 23 ، حسن ، عباس ، (د.ت)، النحو الوافي ، ط9 ، دار المعارف ، القاهرة :جــ 4 ص 757 .

[2] ابن سيده ، المخصص: جــ 4 س13 ص 181 .

[3] العبابنة، دراسات في فقه اللغة : ص 135 .

[4] ابن منظور، لسان العرب (وتر) : جــ 15 ص206 .

[5] العبابنة، دراسات في فقه اللغة : ص 135 .

[6] ابن جني، أبوالفتح عثمان، (1999 م) ، المنصف لشرح كتاب التصريف ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت: ص 205 .

[7] النحاس، مصطفى،(1980 م) ، التحول الداخلي في الصيغة الصرفية قيمته البيانية أوالتعبيرية، مجلة اللسان العربي مجلد 18 : جــ1 ص 47 .

فالصيغ المعلة هي صيغ متطوره، عن أخرى، وما جاء مبدلاً له أصل غير مبدل "[1]. وليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا الا في حرف واحد. قال: والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة، وطوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مره وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميما.... لا تشترك العرب في شيء من ذلك، وإنما يقول هذا قوم وذاك آخرون "[2]. ومن العرب من لا يبدلهما تاء ويجري عليهما من القلب ما تنكبه الآخرون، فيقول: اِيْتَعَد، اِيتَزَن، اِيْتَبَس، ويَوْتَعِدُ وياتعِدُ ويَوْتزِن، ويَاتَزِن ويَاتَبِسُ... وسمع الكسائي: الطريق ياتسقُ وياتسع أي يتّسق ويتّسع، واللغة الأولى اكثر وأقيس، وهي لغة الحجاز وبها نزل القرآن "[3].

وما يدل على تعدد الصيغ في صيغة افتعل استخدام العرب إبدال تاء الافتعال إلى دال في صيغ تستطيع أن تستخدمها من دون إبدال، وتبقى الصيغة جميلة صوتيا ومثل هذه الصيغ اجْتَمَع > اجْدَمَع، اجْتَزّ > اجدزّ، وهذه الصيغ استخدمت في بعض اللهجات القديمة وقد أشار إليها ابن جني بقوله:" قد قلبت تاء افتعل دالا مع الجيم في بعض اللغات، قالوا: اجْدَمَعُوا، في: اجْتَمَعُوا، واجْدَزَّ، في اجْتَزَّ وأنشدوا:

فقلت لصاحبي: لا تَحبْسانا بنَزْعِ أُصولِه، واجْدَزَّشِيْحَا

ولا يقاس ذلك إلا أن يُسمع، لا تقول في اجْترأ: اجْدَرأ، ولا في اجْتَرَحَ: اجْدَرَحَ"[4]. وبما أنه صيغة مستخدمة خلاف الأصل فهي لغة أخرى تضاف إلى اللغة الأصل ويعتبران لغتين تدلان على التعدد ولهما الصيغة نفسها والدلالة نفسها .

1 .15 .2 .4 .5 تعدد بعض الصيغ التي تعود إلى إبدال بعض الحروف.

في حديث علماء العربية عن الإبدال، اشترطوا في إبدال حرف مكان حرف أن يكون هناك تقارب بينهما في الصفات الصوتية كلها أو في بعض منها.

1 خريسات ،التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية العربية : ص 62 .

2 السيوطي ، المزهر في علوم اللغة : جـ1 ص 460 .

3 ابن جني، سر صناعة الإعراب : جـ 1 ص 148 .

4 المصدر نفسه : جـ1ص187 .

لكن الدراسات اللغوية أوردت عن العرب صيغاً مبدلةً، ليس هناك تقارب بين الحروف التي أبدلت ولكنها دلّت عن أن العرب استخدموا هذه اللهجة في أشـــعارهم مثل قول تأبط شرا " [1].

كَأَنّما حَثْحثوُا حُصّاً قوادمُهُ   أو أُمَّ خِشْفٍ بذي شَثٍّ وطُبّاق

ويرى ابن جني أنّ مثل هذا الإبدال مردود عنده، فيقول:" إنّـــه أراد حَثَّثُـــوا، فأبدل من الثاء الوسطى حاء، فمردود عندنا، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون، وأبـــو بكر معهم أيضا، وسألت أبا علي عن فساده، فقال: العلة في فساده أن أصل القلـــب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها وذلك، الدال والطاء والتاء، والـــذال والظـــا والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه.

فأما الحاء فبعيدة من الثاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختهـــا. قال: وإنما حَثْحَثَ أصل رباعي، وحَثَّثَ أصل ثلاثي، وليس واحد منهما مـــن لفـــظ صاحبه، إلا أنّ حثحث من مضاعف الأربعة، وحَثّث من مضاعف الثلاثـــة، فلمـــا تضارعا بالتضعيف الذي فيهما اشتبه على بعض الناس أمرهما، وهذا هـــو حقيقـــة مذهبنا... على أنّ أبا بكر محمد بن السري قد كان تابع الكوفيين، وقال فـــي هـــذا بقولهم "[2]. وهذا الأمر يميل إليه اللغويون المحدثون أيضاً ويعتبرونه ضرورياً "[3].

وقد ذكر ابن جني بأن حثحاثاً في لغة في حَذْحَاذ أي بأنهمـــا لغتـــان ولـــيس أحدهما بدلا من صاحبه، وهما في المعنى عينه وقد حمل البغداديين على أن قالوا إنّ الأصل في حَثْحَث: حَثّث "[4].

وما أراه في هذه الصيغ أنه من التعدد الذي يشير إلى تعاقب اللغـــات الـــذي يصوره الفراء في حديثة فيقول " إذا تقارب الحرفان في المخرج، تعاقبا في اللغات، كما يقال: جَدَف، وجَدَث "[5]. أو من باب المخالفة الصوتية التي تفرّق بين صوتين

---

1 ابن جـــني، سر صناعة الإعراب: جـ1 ص 180 .

2 المصدر نفسه : جـــ1 ص 180، 181 .

3 ينظر شاهين ، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 110 ، مرعـــي، المـــصطلح الـــصوتي : ص 170 ، العبابنـــة ، دراسات في فقه اللغة : ص 135، 136 .

4 ابن جني، سر صناعة الإعراب : جـــ 1 ص 190 .

5 الفراء، معاني القرآن : جـــ 3 ص 241.

متماثلين تماما في كلمة من الكلمات، فيغير أحدهما إلى صوت آخر " [1]. مثل " حثّ " حثحثوا .

1 .15 .2 .5 تعدد صيغ الفعل المهموز لمعيار صوتي .

الهمزة من الأصوات الصامتة الشديدة، ومن أصعب الأصوات مخرجـا، لأنّ عملية النطق بها وهي محققة من أشق العمليات الصوتية، فنطقهـا يتطلـب جهـدا عضليا، لأن مخرجها فتحة المزمار التي تنطبق عند النطق بها، ثم تنفتح فجأة إلـى جانب الاحتقان والتوتر الناشئين عن قطع النفس فترة من الزمن إلى جانب ضـغط للرئتين على الهواء "[2].

وقد مالت اللهجات العربية إلى التخلص منها في النطق "[3]، فأغلب الحجازيين لا ينطقون بها. وهو أمر يبدو ملائما لطبيعة الأشياء وللتطور الصوتي في اللغـة، لأنّ اللغة تسير عادة نحو التيسير والتسهيل، ومن هنا كانت نسبة تسهيل الهمز إلـى الحجازيين ملائمة لبيئتهم التي هي أكثر تحضرا من البيئات البدوية في نجـد "[4]. والجانب الكبير من العرب في نجد حافظ على الصورة الصوتية للهمزة في جميـع مواضع الكلام " [5]. يقول سيبويه : " واعلم أن الهمزة التى يحقّـق أَمثالهـا أهـلُ التحقيق من بني تميم وأهلِ الحجاز، وتُجعل في لغة أهل التخفيف بَيْنَ بَيْنَ ، تُبـدَل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، والـواوُ إذا كان ما قبلها مضموماً. وليس ذا بقياس مُتْلَئبٍّ، نحو ما ذكرنا. وإنَّمـا يُحفَـظ عـن العرب كما يُحفَظ الشئُ الذي تُبدَل التَّاء من واوه ، نحو أَتْلَجْتُ ، فلا يُجعَل قياساً في كلّ شيء من هذا الباب، وإنَّما هى بدلٌ من واو أَوْلَجْتُ "[6]. وقد سـمى المهمـوز

---

[1] عبد التواب، التطور اللغوي : ص 57.

[2] ينظر الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية : ص 455 ، الزيدي ، فقه اللغة العربية : ص 210 ، أنيس ،الأصـوات اللغوية :ص 89، 90 ،عبابنة، يحيى ، (1997م) ، النظام اللغوي للهجـة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغـات السـامية، ط1 ، جامعة مؤته،الكرك: ص 167 ، الجندي، اللهجات العربية في التراث : ق 1 ص 318 .

[3] ينظر أنيس، الأصوات اللغوية : ص 90 .

[4] الزيدي ، فقه اللغة العربية : ص 210 .

[5] العبابنة ، النظام اللغوي للهجة الصفوية : ص 167.

[6] سيبويه، الكتاب : جـ3 ص 553 ، 554 .

المنبور والنَّبْرُ بالكلام الهمز "[1]. ويعلل سبب ميل الحجازيين عامة إلى التخلص من الهمزة: لأنها ملائمة لبيئتهم التي هي أكثر تحضراً من البيئات البدوية في نجد "[2]، ولأن الهمزة صوتٌ شديدٌ لاهو بالمجهور ولا بالمهموس ومخرجها من فتحة المزمار التي تكون معها مغلقة "[3]. وهذه لا تلائم البيئة الحضرية لذا رغب الحجازيون التخلص منها.

وعلى الرغم من الجهد الذي يبذل في نطق الهمزه هذا الصوت الحنجري الانفجاري، إلا أنّ اللغة الفصيحة عندما تشكلت اختارت الهمز مظهراً قويا فصيحا من مظاهرها المهمة وهذا يسمى في اصطلاح اللغويين تحقيق الهمزة "[4].

وما يعني البحث في هذه العجالة هو ورود الفعل المهموز محققاً أي بهمزه وغير محقق، أي تعدد اللغات في هذا الفعل. وورد في لسان العرب : " نزفت العبرة وأنزفت، لغتان معروفتان، وتميم تقول : أنزفت العبرة وهي منزفة. وأنشد العجاج:

وصَرَّحَ ابنُ مَعْمَرٍ لِمَنْ ذَمَرْ   وأَنزَفَ العَبْرةَ من لاقى العِبَرْ "[5].

ومثلها أيضا في فعل وأفعل في ألفاظ أخرى وتدل على الخلاف اللهجي مثل (نكر) و (أنكر) وهما بمعنى واحد وهما لغتان معروفتان "[6].

وفي المثالين السابقين يتبين احتفاظ تميم بصفة الهمز فيهما، وتخلص الحجاز من الهمز عن طريق الحذف وجاء في لسان العرب " همزة الوقف في آخر الفعل لغة لبعض العرب دون بعض نحو قولهم للمرأة : قولىْء، وللرجلين قولأ، والجمع قولؤ، وإذا وصلوا لم يهمزوا ويهمزون إذا وقفوا عليها "[7]. ومن إسقاط الهمزة. وتخفيفها قول الشاعر ابن قيس الأعشى

وأَنكَرَتني وما كان الذيَ نَكِرتْ   من الحَوَادِثِ إلاْ الشَّيبَ والصَّلَعَا

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب : جـ14 ص18 .

[2] الزيدي ، فقه اللغة العربية : ص210 .

[3] ينظر أنيس ، الأصوات اللغوية : ص90 .

[4] العبابنة، النظام اللغوي للهجة الصفوية : ص 167 ، الجندي ، اللهجات العربية : ق 1 ص 319 .

[5] ينظرابن منظور ، لسان العرب : جـ14 ص 108- 109 .

[6] ابن منظور ، لسان العرب : جـ14 ص281 .

[7] أنيس، الأصوات اللغوية : ص 96 ، ينظر ابن منظور ، لسان العرب : جـ11 ص 351 .

فتميم احتفظت بالهمز، والحجاز تخلصت منها "[1]. وهناك في المقابل إقحـــام للهمزة في غير وجودها . وقد تقحم الهمزة في بعض الأفعال التي ليست مهمـــوزة مثل قول الشاعر:

فأُقسِمُ لولاقى هلالا وتحته   مصكٌّ كذيب الرّدهة المتأوب
لأدأها كرهاً أو أصبح بيته   لديه من الإعوال نوح َمسلِّب

يقول السيرافي:"فهمزُ الألف في"أداها "–لأنه لو تركهـا سـاكنة لــم يـستقم البيت"[2]. يقال زَكِنتُ الأمر أزْكَنهُ أي أعلمتُهُ ، وليس هو في معنـى الظــن قــال الغطفاني :

زَكِنْتُ مِنهُمْ على مِثلِ الذي زَكِنُوا "[3].

ومنها أيضاً " رَعَدَت السماء " و " بَرَقَتْ " و "رَعَدَ لي بالقول وبرق "قال ابن أحمر:

يَا جَلَّ مَا بَعُدَتْ عَلَيْكَ بِلاَدُنَا   فَابْرُقْ بِأرْضِكَ مَا بَدَا لَكَ وَارْعُدِ

وبعضهم يجيز " أرْعَدَ وَأَبْرَقَ " ويحتَجُّونَ " ببيت الكميت :

أَرْعِدْ وَأَبْرِقْ يَا يَزِ   يدُ فَمَا وَعِيدُكَ لِي بِضَائِرْ "[4].

ومن العرب من علل سبب التخلص من الألف وقلبها إلى همزة لمنـــع التقـــاء الساكنين وإن كانوا قد سمحوا ببعض الكلمات مثل دأبّة ، الضّألين "[5].

ومن الأفعال قول الشاعر:

وبَعْدَ بَياضِ الشَّيْبِ مِنْ كلّ جانِبٍ   علاَ لِمَّتي حتَّى اشْعَألَّ بَهيمُها،

يريد ، اشْعَالّ وهو كثير قال أبو العباس قلت لأبي عثمان أنقيسُ ذلك قــال لا ولا أقبله...يريد بالغ في الفرار من التقاء الساكنين، لأنّه قلب الحرف الذي لايمكـــن تحريكه إلى حرف يمكن تحريكه "[6]. وقول الشاعر كثير عزّه:

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب : جـــ14 ص282 ، ينظر الزيدي ، فقه اللغة العربية : ص210 ، 211 ، عبد الجـــليل ، الأصوات اللغوية : ص239 ، 240 .

[2] الجـــندي ، اللهجـــات العربية في التراث : جـــ1 ص 318 .

[3] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص217 .

[4] المصدر نفسه : ص217 ، ينظر في حذف الهمزة وإثباتها ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص157 ، 158 .

[5] ابن جـــني، سر صناعة الإعراب : جـــ1 ص 72 ، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل : جـــ9 ص 130، الاسترابادي، شرح الشافية :جـــ 2 ص 210 ، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح : جـــ2 ص 376 .

[6] ابن يعيش، شرح المفصل : جـــ 9 ص 130 .

وأَنْتَ ابْنَ لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِكَ مَشْهَداً   إذَا ما احْمَأَرَّت بِالْعَبِيطِ العَوَامِلُ

والفعل (احمارت)، ويقول أيضا:

وَلِلأَرْضِ أَمَّا سُودُهَا فَتَجَلَّلتْ   بَيَاضاً وأَمَّا بِيضُهَا فَادْهَأَمَّتِ "[1].

وقال آخر :

وبعدَ انتهاضِ الشيب من كل جانبٍ   على لِمَّتي حتى اشْعَأَلَّ بهيمُها

يريد " اشْعالّ "[2]. ويفسر قلب الألف إلى همزة عند علماء اللغة المحدثين ليس على منع التقاء الساكنين، لوقوع النحويين العرب في وهم ، فظنوا أن الألف هنا حرف ساكن والأصل هي حركة طويلة وإنما التخلص من المقطع الصوتي الطويل الرابع (ص ح ح ص) المرفوض "[3]. والملاحظ أن الأفعال السابقة التي وردت في الأبيات الشعرية مثل احمأرّت وادهأمت وارمأدّت، واتمأرّت أصلها احمارّت، وادهامّت، وارمادّت، واتمارّت تتضمن مقطعاً صوتياً مرفوضاً في العربية، وهو المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص) والمكون من صوت صامت + حركة طويلة + صامت، وهذا المقطع مرفوض في وسط الكلمة لذا لجأ الشعراء إلى همز الألف للتخلص من هذا المقطع "[4].

وكل ما سبق يدل على تعدد صيغ الفعل المهموز، بحيث يكون مهموزاً طوراً، وغير مهموز آخر وهذا يدل على أن العرب اشتركت في استخدام الصيغتين. فالحجازيون تخلصوا من الهمز، والتميميون حققوا الهمز – وبعدها أصبح تحقيق الهمز لغة العرب الفصحى، وأخذوا يقحمون غير المهموز في بعض الأفعال في الشعر وغيره "[5]. وقد تبدل الهمزة وقد تثبت يقول المؤدب : " وأمّا البدل فقولهم في : قَرَأْتُ : قَرَيْتُ، وفي خَبَأْتُ : خَبَيْتُ، وفي : توضَّأْتُ : توضَّيتُ. وعلى هذا قراءة

---

[1] كثير عزة ، أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبي جمعة بن الأسود ، (1971 م) ، ديوان كثير عزه، تحقيق إحسان عباس، بيروت ص 246 – 323 ، ينظر عبد التواب، فقه اللغة : ص 196، 197 .

[2] ابن جني ، سر صناعة الأعراب : جـ1 ص73 .

[3] أنيس، الأصوات اللغوية ، ص 38 ، ينظر مرعي ، التشكيل الصوتي في اللغة العربية : ص 180، 181 ، العبابنة ، دراسات في فقه اللغة :ص 168 – 172 .

[4] مرعي، التشكيل الصوتي : ص 182 ، ينظر عبد التواب ، فصول في فقه العربية :ص 193 – 214 ، عبابنة، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية:ص 165 – 171 .

[5] ينظر سيبويه ، الكتاب جـ3 ص542 ، الزيدي، فقه اللغة العربية : ص210 .

نافع : "قوله تعالى : ﴿ **مُسْتَهزُوْن** ﴾ [1] ،و ﴿ **الخَاطُونَ** ﴾[2]، وقــال حــسان بــن ثابت :

سالتْ هُذَيْلُ رسولَ اللهِ فاحِشةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بما سالتْ ولم تُصِبِ "[3].

1 .15 .2 .6 تعدد الأبنية الصرفية بسبب القلب المكاني .

القلب لغة تحويل الشيء عن وجهه. ومنها كلام معكوس أي كــلام مقلــوب، وهو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، مع حفظ معناه، وهــو عمليــة تبــادل صوتين لموقعيها ضمن كلمة واحدة "[4]. أي الذي يتغير نظام الترتيب فــي الكلمــة بتقديم وحدة صوتية على أخرى، أي تبادلت وحدة صوتية، الموقعيــة مــع وحــده صوتية أخرى ولا أحد ينكر هذه الظاهرة المتلاسن بها عفويا نتيجة خطأ ما أو تبادل مقصود لاختلاف لهجي أو لإضافة صيغة على أخرى فهي من ســنن العــرب"[5]. ولكن هذه الظاهرة كانت سمة من سمات كلام العرب لكنه ليس سمة بارزة المهمــة بل من السمات الضيقة المحددة، فيقول ابن دريد :"باب الحروف التي قلبت وزعــم قوم من النحويين أنها لغات، و هذا القول خلاف على أهل اللغة "[6]. على أن أولئك اللغويين لم يبرمجوا ظاهرة القلب موضوعا مستقلا وإنمــا مخلــوط بغيرهــا مــن الظواهر المشابهة لها، بظاهرة " الإبدال " على وجه التعيــين، بالإضــافة إلــى أن نقاشهم فيها كان هامشيا وفضفاضا، وبعبارة أصرح كان في إطارها الخــارجي، لا في عمقها اللغوي، بل العمق في هذا الظاهرة، كان معيبا كليا "[7].

---

[1] البقرة 2 / 14 .

[2] الحاقة 69 / 37 .

[3] المؤدب ، دقائق التصريف : ص529 ، 530 ، ينظر ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص145 – 151 .

[4] ينظر الجــوهري ، الصحاح : جــ1 ص183 ، ابن منظور، لسان العرب : جــ11 ص269–270 ، السيوطي ، همع الهوامع : جــ6 ص 276 ، الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجــب : جــ1 ص 21 ، عضيمة ، المغني في تــصريف الأفعــال : ص 44 ، الجــندي، اللهجــات العربية في التراث : جــ 2 ص 647 ، برجــشتراسر ، التطور النحوي : ص 35 ، الحمــوز ، عبد الفتاح ، (1986 م) ، ظاهرة القلب المكاني في العربية ، دار عمار ، عمان : ص11 ، الأقطش ،عبــد الحميــد ،(1997) ، القلب المكاني بين الأصوات في الصحاح في بنية الكلمة العربية، منشورات جــامعة اليرموك ، عمادة البحث العلمي ، مستلة أبحاث اليرموك سلسلة الآداب واللغويات م 15، ع 2 : ص 226، 227 ، الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 462 .

[5] السيوطي ، المزهر في علوم اللغة : جــ1 ص 476 .

[6] المصدر نفسه : جــ1 ص 476 .

[7] الاقطش، القلب المكاني بين الأصوات : ص240 ، ينظر عبد الجــليل، الأصوات اللغوية : ص 301 – 304 .

ومن لغويي السلف من أنكر هذه الظاهرة، وشكك بصحة وقوعها في كـلام العرب كله، وهم فئة قليلة يتزعمهم ابن درستويه "[1]. ويرى علماء السلف أنّ القلب سنة من سنن العرب، وذلك يكون في القصة ويكون في الكلمة : فقـولهم : جَـذَبَ وجَبَذَ، وبَكَلَ، ولَبَكَ وهو كثير وقد صنفه علماء اللغة "[2]، ويقدم أبو الفتح بن جنـي توضيحا لمذهب البصريين في القلب المكاني تحت باب " في الأصلين يتقاربان فـي التركيب بالتقديم والتأخير وأغلب عند السلف أنها ظاهرة شائعة ومطردة في اللغـة وهي سنه من سنن العرب فيقول: اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعا أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، فهو القياس الذي لايجـوز غيره، وإن لم يمكن ذلك حكمت بأنّ أحدهما مقلوبٌ عن صاحبه، ثم أريـت أيُّهمـا الأصل، وأيُّهما الفرع وسنذكر وجوه ذلك، فمما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم: جَذَب وجَبَذ؛ ليس إحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنهما جميعا يتصرّفان تـصرفاً واحداً، نحو جذب يجذب جذباً فهو جاذب، والمفعول مجذوب، وجبَذَ يجبِذ جَبْذا فهـو جابذ والمفعول مجبوذ، فإن جعلت مع هذا، أحدهما أصلا لصاحبه فسد ذلك؛ لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر، فإذا وقفت الحال بينهما، ولم يؤثر بالمزية أحدهما، وجب أن يتوازيا وأن يَمْثُلا بصفحتيهما معاً. وكذلك ما هذه سبيله ، فإن قصر أحدهما عن صاحبه ولم يساوه فيـه كـان أو سـعهما تـصرفا أصـلا لصاحبه"[3]. وقد أشار البصريون إلى وقوع القلب المكاني في اسـم الفاعـل مـن الأجوف من شائك وشاك، وأما ما وقع من جبذ وجذب فليس بقلب وهما لغتان، فيقدم السيوطي في المزهر: القلب الصحيح عند البصريين مثل شاكي الـسلاح وشـائك وجرف هار وجرف هائر.

وأما ما يسميه الكوفيون القلب نحو جَبَذَ وجَذَبَ، فليس هذا بقلب عند البصريين وإنما هما لغتان "[4]، وأهل اللغة يقولون كل ذلك مقلوب "[5].

---

1 السيوطي، المزهر في علوم اللغة:جـ1 ص 481 ، الجندي، اللهجـات العربية : جـ2 ص647 .

2 ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة : ص 208 .

3 ابن جـني، الخصائص : جـ2 ص69 ، 70 ، ينظر سيبويه، الكتاب : جـ4 ص380، 381 .

4 السيوطي، المزهر جـ1 ص481 .

5 بروكلمان، فقه اللغات السامية ص80 ، ينظر برجـشتراسر، التطور النحوي : ص35 .

أما علماء اللغة المحدثون، فيرون أنّ ظاهرة القلب في اللغة ظاهرة تحدث في أصوات الكلمات فيتقدم بعض أصوات الكلمة على بعض بسبب صعوبة تتابعها على الذوق اللغوي وهي ظاهرة في جوهرها مهارة لغوية متعلقة – فقط – بتدريبات اللسان على نطق الكلمات بعملية رصف أصوات الكلمات تحديدا، وهي ظاهرة صوتية بحته. وخصيصة من خصائص اللغات عامةً والعربية إحداها "[1].

ويشبه بروكلمان هذه الظاهرة بظاهرة المخالفة لصلة القربى بينهما فيقول :" تَمُتُّ ظاهرة المخالفة بصلة قرابة شديدة لظاهرة القلب المكاني، التي هي عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض، لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي وهي تحدث أولاً عند اتصال الأصوات في الكلمة غير أنها غالباً ما تعمم في جميع التصاريف عن طريق القياس. وهي تشبه ظاهرة المخالفة في أنها عموماً لا تهم ناحية القواعد بقدر ما تهم الميادين المعجميه والصرفية"[2]. ويرى د. الأقطش: أن علماء السلف كانوا متواضعين أو قريبين من التواضع على عدم قبولهم القلب المكاني إذا ما الكلمتان المعنيتان – ويقصد " جذب وجبذ" – هنا قد ورد لهما استعمال في بيئتين اجتماعيتين مختلفتين "[3].

وبعد فظاهرة القلب المكاني ظاهرة لغوية صوتية شائعة ومستخدمة قديما وحديثا في الفصحى والعاميات ولا أحد ينكر هذه الظاهرة لوجود الوفرة الوفير من المزدوجات اللفظية، مما كان له الأثر في إثراء العربية "[4]. وهي ظاهرة تشير إلى تعدد الصيغ الصرفية في الكلمة العربية. وهي موجودة في الأفعال المجردة والمزيدة، فالمجرد مثل جذب وجبذ والمزيدة مثل اكفهرّ و اكرهفّ وتقدم سابقاً بأنّ صيغة افتعل قد أشار إليها علماء اللغة بأنّ أصلها " اتفعل " فحدث فيها قلب مكاني، ويرجع القلب في هذه الصيغة إلى تجاور التاء مع الأصوات الصفيرية "[5]، ولأن التركيب الصوتي " الفونولوجي " لألفاظ المطاوعة في العربية والسامية عموماً إنما

---

[1] الأقطش، القلب المكاني بين الأصوات: ص243 ، ينظر الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص463.

[2] بروكلمان، فقه اللغات السامية : ص80 .

[3] الأقطش، القلب المكاني : ص243 .

[4] ينظر عبد التواب ، التطور اللغوي : ص 88 – 89 ، الشايب ، أثر القوانين الصوتية في الكلمة العربية : ص463 – 464 .

[5] ينظر برجشتراسر، التطور النحوي : ص92 ، عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ص235 – 236 ، الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 465 – 466 ، بروكلمان ، فقه اللغات السامية : ص80 ، 81 .

يتشكل بوضع " تاء المطاوعة " بصدر البنية، وقبل فائها وليس بعدها، كما هو الحال في أوزان" تَفَعلَّ وتَفاعَل وتَفعْلَل " وعليه فالأصل " اتْفَعَل " والفرع " افْتَعَل " وثمة رواسب على هيئة الأصل في اللهجات المصرية المعاصرة فهي لا تزال تجري الاستعمال على الصورة الأصلية قبل قلبها وتطورها "[1]. ويقدم الباحث أمثلة من صلب العربية تؤكد ظاهرة القلب المكاني بالفعل كظاهرة تدل على تعدد الصيغ بغض النظر عن الخلافات التي وقعت بين العلماء في هذه الظاهرة ومنها في الشعر العربي قول بعض بني تميم :

ثم انْتَجَيتُ فَجُبذْتُ جَبْذَة حَرَرْتُ منها لقفاي أَرتَمِز "[2].

ويرى صاحب اللسان أنّ جبذ لغة في جذب "[3]. وقول قائل :" فلم أَزَلْ أُغَنِّيه، والحبشي يَجْبِذُ الحَبْلَ حتى سقاني "[4]. وفي قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَآ أَنعَمنَا عَلَى الإِنسَانِ أَعرَضَ ونَأَ بِجَانِبِهِ** ﴾ "[5]، قرأ ابن عامر وحده برواية ابن ذكوان" وناء بجانبه " جعله ناء ينوءُ على الهمزة "[6]. وأسند الفعل " نأى " إلى قريش وكثير العرب، والفعل ناء إلى هوازن بن سعد وبني كنانه وهذيل وكثير من الأنصار ومنها قول شاعرهم :

نجالدُ عنه بأسيافنا وناءت معدٌّ بأرضِ الحرم "[7].

ومنها من الفعل المزيد ما جاء في اللسان من قولهم " واضْمَحَلَّ الشيء وامْضَحَلَّ : على القلب "[8].

وجاء في البلغة :

---

[1] الأقطش ، القلب المكاني : ص 247 ، وقد درس الباحث هذه الصيغ المتعددة في ظاهرة الإبدال .

[2] الجندي ، اللهجات العربية في التراث : ق2 ص651 .

[3] ابن منظور ، لسان العرب : جـ2 ص165 .

[4] الأقطش ، القلب المكاني : ص 234 .

[5] الإسراء: 17 /83 .

[6] ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع : جـ1 ص381 ، ينظر الجندي، اللهجات العربية : جـ2 ص653 .

[7] أبو شامة ،الإمام عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم الدمشقي ،(د .ت)، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي ، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص 564 .

[8] ابن منظور، لسان العرب : جـ13 ص414 .

كساعٍ إلى ظلِّ الغَيَاءَة يَبتغي   مقيلا فلما أن أناها اضْمَحلتِ "[1].

وبعد يرى الباحث فيما قُدم سابقاً من أمثلة أنّ القلب المكاني في الفعل موجود في لغة العرب، وهذا ما يُشار إليه عند الكوفيين والبصريين بغض النظر عن اختلافهم، فالتعدد موجود بكلا الرأيين كما يورد صاحب المزهر :" وأما ما يسميه الكوفيون القلب، نحو جَبَذَ وجَذَبَ فليس هذا بقلب عند البصريين ، وإنّما هما لغتان : وأهل اللغة يقولون : إنّ ذلك كله مقلوب "[2].

1 .15 .2 .7 تعدد صيغ الفعل المعتل بسبب الإعلال .

الإعـلال: تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروفه الألف والواو والياء ولا تكون الألف أصلاً في المتمكن، ولا في فِعْلٍ، ولكن عن واو أو ياء "[3]. فالعلة تغيير المعلول عما هو عليه وسميت هذه الحروف حروف علة لكثرة تغيرها "[4]. يقول سيبويه:" اعلم أنّ فَعَلْتُ وفَعُلْتُ وفَعِلْتُ منهما معتلة كما تعتلّ ياء يَرْمي و واو يَغْزُو، إنّما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إيَّاهما وكثرة دخولهما في الكلام، وأنه ليس يُعَرَّى منها ومن الألف أو من بعضهنّ. فلّما اعتلّت هذه الأحرف جعلت الحركة التي في العين محوّلة على الفاء، وكرهوا أن يُقِرّوا حركة الأصل حيث اعتلت العين، كما أنّ يَفْعَلُ من غَزَوْتُ لا تكون حركةُ عينِه إلاّ من الواو، وكما أن يَفْعلُ من رَمَيْتُ لا تكون حركة عينه إلاّ من الياء حيث اعتلت؛ فكذلك هذه الحروف حيث اعتلت جُعلت حركتُهنّ على ما قبلهنّ كما جعلت من الواو والياء حركةُ ما قبلها، لئلا تكون في

---

[1] أوغست هفتر و اليسوعي لويس ، (1908م) ، البلغة في شذور اللغة ، مجموعة (10) كتب ، الكاثوليكية ، بيروت: ص 111 ، الجندي ، اللهجات العربية في التراث : جـ2 ص 652 .

[2] السيوطي ، المزهر : جـ1 ص481 .

[3] الاسترابادي ، شرح شافية ابن الحاجب : جـ 3 ص66 .

[4] ابن يعيش، شرح المفصل : جـ 10 ص 7، ص 54 .

الاعتلال على حالها إذا لم تعتل "[1]. فالإعلال يقع في الأغلب في أحرف العلة، وقد وُضِعَ في الكتب تحت باب الإبدال لما له من تشابه "[2].

والذي نريد أن نبينه في هذه الصفحات الأفعال المعتلة التي علّت عن الأصل، وما يقابلها من الأصل؛ لأن في ذلك تعدداً لصيغ هذه الأفعال التي أصبحت على نوعين: صحيحة على الأصل، ومعلة على الفرع الذي هو الغالب المستخدم.فاللغويون القدماء يرون أنّ سبب هذا التحول في الفعل الماضي لهذه الأفعال يعود إلى إعلال بالقلب أي قلب الياء إلى ألف، ويعود هذا إلى أن الواو والياء إذا كانتا عينا للفعل وهما متحركتان بالفتح، وما قبلها مفتوح قلبتا إلى ألف للاستثقال"[3]. وما اشتق منه.فالقلب نحو: قام، وباع، وأصلهما " قَوَمَ " و" بَيَعَ " وكذلك: طال، وخَافَ، وهَابَ.والأصل " طَوُلَ " وخَوِف "و " هَيِبَ "... والعلة في قلب الواو والياء ألفين، إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما، أنهم كرهوا اجتماع الأمثال "[4]. فهذه الأفعال عُلّت لكنّ هناك أفعالاً بقيت على أصلها من دون اعتلال على الرغم من أنّ عينها حرف علة، ومن ذلك قولهم عَوِرَ، وحَوِلَ، وصَيِدَ البعيرُ، إذا رفع رأسه من داء، لم يُعلّوا ذلك؛ لأنّ " عَوِرَ " في معنى " أعْوَر " و " حَوِلَ " في معنى " أحوْل " و " صَيِدَ " في معنى " أصيْد " فلما كان لا بد من صحة العين في " اعْوَرّ، وأصيد، بسكون ما قبل الواو والياء فيهما، لم يكن بدّ من صحة العين؛ عَوِر، وصَيد البعير، لأنهما في معناها "[5]. وهناك إشارة إلى أنّ هناك أصولاً للأفعال المعلة فيقول ابن جني: " ومن ذلك قولهم: إنّ أصل قام قَوَمَ، فأبدلت الواو ألفاً. وكذلك باع أصله بَيَعَ، ثم أبدلت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. وهو – لعمري – كذلك، إلا أنّك لم تقلب واحدا من الحرفين إلا بعد أنّ أسكنته استثقالا لحركته، فصار إلى قَوْم

---

1 سيبويه، الكتاب : جـ4 ص 339 – 358، 399 .

2 ابن يعيش، شرح الملوكي : ص 218 ، وينظر العيني بدر الدين ،(د .ت)، شرح المراح في التصريف ، تحقيق عبد الستار جواد : ص 238 .

3 الاستراباذي، شرح الشافية : جـ3 ص 95 .

4 ابن يعيش، شرح الملوكي : ص 220 . ينظر ابن جني ، سر صناعة الأعراب : جـ1 ص177، 178. ينظر ابن منظور، لسان العرب : جـ 9 ص446، 447 " مادة عَوِرَ "، ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص451 " مادة صَيِدَ ".

5 ابن يعيش، شرح الملوكي : ص 222، 223 ، ينظر الاستراباذي ، شرح الشافية : جـ 3 ص95 ، ابن يعيش، شرح المفصل : جـ 10 ص 65، 66 ، ينظر مادة حول ابن منظور ، لسان العرب: جـ3 ص 403 و مادة هيف : جـ 15 ص 181 .

وبَيْع، ثم انقلبا لتحرّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن "[1]. فهذا يدل علـــى أنّ هناك استخدامين لهذه الأفعال، معلة عن الأصل، وأخرى صحيحة علـــى الأصـــل، وكلاهما مستخدمتان. وعدّ الخليل الأفعال غير معلة من الشذوذ ، فيقول: " كما أنّك حيث قلت اسْتَحْوَذْتُ واسْتَطْيَبْتُ كان الفعل كأنه طَيِبْتُ وحَوِذْتُ. فهـذا شـذ عـن الأصل"[2]. ويورد ابن الحاجب أصلية هذه الأفعال وصحتها ويعتبرها من الـشذوذ موافقا للخليل فيقول:" وشذ أعْوَل وأغْيَلَتِ المرآة وأَسْتَحْوذَ وأجود وأطولَ واسْتَرْوَح: أي شم الريح، وأطْيَبَ وأخْلَيَتِ السماء وأغْيَمَتْ؛ وأبو زيد جَوَّز تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقاً قياسياُ، إذا لم يكن لهما فعل ثلاثي، قال سـيبويه: سـمعنا جميـع الشواذ المذكورة مُعَلَّة أيضا على القياس، إلا استحوذ واستروح الريح وأغيلت، قال: ولا منع من إعلالها، وإن لم يسمع، لأن الإعلال هو الكثير المطرد... "[3]. ويـسير ابن يعيش على نهج سلفه في اعتبار ما بقي مصححاً من هذه الأفعال شاذا، فيقول: " ولم يشَذ من ذلك شيء في الأفعال من نحو قام وباع فأمّا نحو اسـتحوذ واسـتنوق فلضعف الإعلال فيه إذا كان محولا على غيره "[4].

غير أنّ ابن جني بعد أن يورد شذوذ مثل هذه الصيغ المتبقية علـــى أصـــلها الصحيح يرى أنّ هناك مجالا لإعلالها، فيقول: " ومع هذا أيـضا فـإن اسـتنوق، واستتيس شاذ، ألا تراك لو تكلّفت أن تأتي باستفعل من الطود، لما قلت: اسـتطْوَد، ولا من الحُوت استحوت، ولا من الخُوط اسْتَخْوط، ولكان القياس أنّ تقول: استطاد، واستحات، واستخاط. والعلة في وجوب إعلاله استنوق، واستفيل، واستتيست أنا قد أحطنا علما بأنّ الفعل إنّما يُشتق من الحدث لا من الجوهر؛ ألا ترى إلى قوله " وأمّا الفعل فأمثله أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء " فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوق مشتقا من المصدر، وكان قياس مصدره أن يكون معتلا، فيقال: استِناقة، كاسـتعانة واستشارة. وذلك أنه وإن لم يكن تحته ثلاثي معتل كقام وباع فليـزم إجـراؤه فـي

---

[1] ابن جـني ، الخصائص : جـ2 ص471 – 472 .

[2] سيبويه،الكتاب : جـ4 ص399 .

[3] الاسترابادي، شرح الشافية : جـ3 ص 96، 97 .

[4] ابن يعيش، شرح المفصل : جـ10 ص 65 .

الإعلال عليه، فإنّ باب الفعل إذا كانت عينه أحد الحرفين أن يجيء معتلا، إلا ما يستثنى من ذلك؛ نحو طاوَل، وبايَع، وحَوِل، وعَوِرَ"[1].

ويورد ابن جني خصائصه في أن الفعل الأجوف المعل في صيغته الأصلية لم يرد قال – قَوَل "[2]، أي إنّ الصيغة الافتراضية غير مستخدمة ، لكن هناك إقرارا من السلف بوجود صيغتين استخدمتا صيغة صحيحة أصلية، وأخرى معلة عنها بغض النظر عن أصلية النظام وفرعيته، وهو ما يشير إليه ابن جني في سر صناعة الإعراب، فيقول: " وإنما كان الأصل في قام قَوَمَ وفي خاف خَوِفَ، وفي طال طَوُلَ، وفي باع بَيَعَ وفي هاب هَيِبَ، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة، والواو والياء وحركة الواو والياء كُرِهَ اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمّن فيه الحركة وهو الألف"[3]. وهذا الخروج سببه صوتي من أجل المجانسة والسهولة والتيسير "[4].

ويقول رمضان عبد التواب: وهكذا نرى ابن جني، لا يريد أن يعترف بوجود الأصل القديم، لهذه الظاهرة في الواقع اللغوي غير أنه حين عثر على مثال من (الركام اللغوي)، اضطر إلى الاعتراف به"[5]. أما المحدثون: فتتراوح آراؤهم بين الموافقة والتأييد للقدماء، وبين الحكم على مثل هذه الأفعال بالثنائية أو التطور التاريخي.فمنهم من حكم على الفعل الأجوف أو الناقص بالوزن الصوتي، لأنّ هذه الأفعال الثلاثية ليست كالصحيحة في عدد المقاطع وفي وزنها، فهي تتكون من مقطعين (مقطع طويل مفتوح + مقطع قصير مفتوح في حالة الأجوف)، و(مقطع قصير مفتوح + طويل مفتوح في حالة الفعل الناقص)؛ لكن الفعل الصحيح الثلاثي يتكون من ثلاثة مقاطع هي (قصير مفتوح + قصير مفتوح + قصير مفتوح)، والوزن للأجوف الثلاثي على " فال " صوتيا وللناقص (فعى)، أما الثلاثي الصحيح

---

[1] ابن جني، الخصائص : جـ1 ص118- 119، ينظر المؤدب، دقائق التصريف : ص285 ، ابن جني، سر صناعة الإعراب : جـ1 ص178/ ابن جني، المنصف : جـ1 ص283 صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول من المعتل.

[2] ابن جني، الخصائص : جـ1 ص 256 – 257 .

[3] ابن جني، سر صناعة الأعراب : جـ1 ص 22 ، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل : جـ1 ص 16، 82.

[4] بشر، دراسات في علم اللغة : جـ2 ص 112 ، شاهين ، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 194 ، الرفايعة ، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : ص 284، 285 .

[5] عبد التواب، رمضان (1997 م) ، المدخل إلى علم اللغة مناهج البحث اللغوي ، ط3 ، مكتبة الخانجي، القاهرة : ص 298 .

فوزنه على " فَعَل "، وفي هذا إلغاء للأصل الافتراضي للفعل المعتل الأجوف والناقص، وإخراج المعتل الثلاثي من تحت نظام الفعل الثلاثي الصحيح، ولاحشد لجميع الأفعال الصحيحة والمعتلة تحت نظام واحد من الوزن الصرفي ، وهذا يتعارض مع كون علماء السلف لا يخرجون عن كون الفعل يتكون من ثلاثة أحرف (ف، ع، ل)، وهذا الذي دفع علماء السلف إلى الأصل الافتراضي، لأن الفعل المعتل إذا وجدوه خالف القاعدة أرجعوا الفعل إلى فكرة الأصل الافتراضي المسيطر على أذهأنهم ". وهذه الطريقة طريقة وصفية تسجل الحقائق الموجودة في الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض، وبهذا تخضع هذه الأفعال المعتلة الأجوف والناقص إلى الدراسة الصوتية، فيكون كما سبق وزن " قال – فال " ووزن " غزا – فعى "، ونَصَرَ " فَعَلَ". ويجب معاملة الصيغتين معاملة صرفية مختلفة الوزن "[1].

وأما المعالجة التاريخية فتتبع الصيغ المختلفة للكشف عما أصابها من تغيير، وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ المختلفة، وهل أتى على مثل هذه الأفعال" قال ". وغزا " فترة كانتا تُنطقان فيها بقايا هذه الأصل التاريخي نحو صحيحة غير معلة " أطول واستحوذ "، وحصل لهما تطور أدى إلى تطور هذه الصيغ فتكون صيغ أخرى معله مثل " أطال " و " استحاذ " ويدل على وجود الأصل الصحيح قول الشاعر :

صَدَدْتُ فَأَطْوَلْتُ الصّدودَ وقلّما   وصالٌ على طُولِ الصُّدود يَدُومُ

فاللهجة التميمية التي تصحح ولا تعل في مبيوع ومديون ... فهي بقية تاريخية لظاهرة أصلية في اللغة لفترة من فتراتها السحيقة من الزمن. وأما التطور قد لحق هذه الأبواب ونحوها " بحيث أصبحت "قَوَل، قال " " وغَزَوَ، غزا " فذلك أمر يسهل فهمه لو علمنا أن التطور هنا قد لحق أصوات العلة وهي أسهل الأصوات قابلية للتطور. وقد ظل هذا الاتجاه سائراً في العربية حتى أصاب اللهجات الحديثة كما وقع لنحو يوم yawm، وبيت bayt فصارت يوم yoom، وبيت beet حيث حلت الحركة محل أصوات العلة أو ما يسمى أنصاف الحركات "[2]. أي أنّ الفعل

---

[1] بشر ، دراسات في علم اللغة : جـ2 ص 112 – 113 ، حسان ، اللغة معناها ومبناها : ص 275 .

[2] بشر ، دراسات في علم اللغة : جـ2 ص 113، 114 ، ينظر الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 428 ، 429.

المعتل جاء عليه عهد كان في موضع حرف العلة حرف صحيح من تلك الحروف التي تشبه أصوات اللين وهي: النون واللام والراء والميم، أي أنّ الفعــل المعتــل متطور في أغلب الصيغ عن فعل صحيح، وقد ورد لنا في نصوص اللغة العربيــة بعض الأمثلة التي نرى فيها الأصل الصحيح للحروف جنبا إلى جنب مع الفــرع أو الصورة المتطورة التي تسمى بالمعتل "[1]. أما رمضان عبد التواب فيعد الصيغ غير المعتلة من الفعل المعتل بقايا صرفية في النظام اللغوي القديم تبــدو فــي صــورة الشذوذ داخل النظام الجديد، يدرجها تحت ما أسماه بالركام اللغوي للظواهر المندثرة في اللغة "[2]. ولا يخرج فوزي الشايب عن هذه الأراء في موافقتــه للــسلف فــي استخدام غير المعتلة، وبعدّه للفعل الناقص والأجوف بأنهما كانا مصححين قديما، ثم مر عليهما تطور، فأصبح المعل قياسا والصحيح شاذا مرفوضا "[3]. ويؤكد يحيــى عبابنه استعمال الصيغتين المعلة وغير المعلة فيقول: "وأما فكرة الــصراع عنــدما تكون البنيتان مستعملتين فعلا، فيمكن أن تطبّق في تغيرهما فالأصل هو الصحيح، ثم حدث عملية الانتقال إلى حالــة الاعــتلال بــسبب تــشكّل الحركــات المزدوجــة istahwad a- (>) istahãda (>). استحاذ واستحوذ

فمفهوم الصراع، يذهب إلى أن اللغة كانــت قــد اســتعملت فعــلا نمطــين استعمالين، وهما هنا(استحوذ واستحاذ)، ثم حدث سباق أو صراع بين النمطــين، أدّى في النهاية إلى سيادة أحد النمطين. على الآخر الذي تراجع إلى الدرجة الــدنيا في الاستعمال"[4]. فمرحلة الصحة التي يراها العلماء افتراضية يعتقد أنهــا مرحلــة حقيقية كانت موجودة في الاستعمال اللغوي الفعلي للغة العربية، سواء كانت العربية تشكلت أم لا، بمعنى أنها ربما كانت موجودةً في الزمن السحيق للغةالعربية عنــدما كانت عبارة عن لهجات مختلفة انبثق عنها المستوى الفصيح أواللغة الأدبية "[5].

---

[1] أنيس، الأصوات اللغوية : ص 101 ، عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ص 291، 292 ، ينظر كناعنة ، أثر الحركة المزدوجــة في بنية الكلمة العربية : ص 46 .

[2] عبد التواب، التطور اللغوي : ص 170 ،عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ص 298.

[3] الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 436، 437 .

[4] عبابنة ، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات : ص 116 ، ينظر العبابنه، النظام اللغوي للهجـــة الصفاوية في ضوء الفــصحى واللغات السامية :ص 193، 194 .

[5] كناعنة، أثر الحركة المزدوجـــة في بنية الكلمة العربية، دراسة لغوية : ص 43، 58 .

فهاتان الصيغتان الفعليتان لغتان تعددتا واستخدمتا، وما زال الاستخدام جارياً حتى اليوم للغتين بغض النظر عن الذي قيل عن المعل بأنه قياس وغير المعل ليس بقياس. فما يؤكد أنهما لغتان أن القدماء استخدموا الصيغتين لبعض الأفعال المعلـة وغير المعلة، القياسية وغير القياسية . وهناك أمثلة وردت في الشعر والقرآن الكريم تؤكد عودة هذه الأفعال استخداما على الأصل" عور واستحوذ". فمثالها من الـشعر قول: الشاعر عمرو بن أحمر الباهلي:

تسائِلُ بابْن أحْمَر مَنْ رآهُ   أعارَتْ عَينُهُ أمْ لَمْ تَعارَا "[1].

وقول الشاعر:

فجاء إليها كاسِراً جَفْنَ عيْنِه   فقلتُ له: من عارَ عَيْنَكَ عَنْتَرَهْ ؟

ورُبَّتَ سائلٍ عَنِّي حَفِيٍّ   أَعارَتْ عينُه أَم لم تَعارا ؟

وسائِلَة بظَهْر الغيب عَنِّي   أَعارَتْ عَينُه أَم لم تَعارا ؟ "[2].

فــ " عار " من الأفعال التي بقيت على أصلها الصحيح لكنهـا علّـت علـى القياس، وعلل هذا الأعلال للفعل على أنه قليل مسموع "[3].

ويقول الشاعر عمر بن أبي ربيعة :

صَدَدْتِ فأطْوْلتِ الصُّدُدَ وقلَّما   وصالٌ عَلى طُولِ الصُّدُدِ يَدُومُ "[4].

أطولت أصلها / أطالت / فأجريت على الأصل الصحيح في هذا البيت وليس على القياس المعل عكس السابقة دلالة على أنهما لغتان مستخدمتان.

وأما في قوله تعالى:﴿ **استَحوَذَ علَيهِمُ الشَّيطَانُ** ﴾[5]. قـرىء الفعـل غيـر الثلاثي على الأصل " استحوذ "عند الجمهور، وهو غير قياس / وقـرأ عمـر بـن الخطاب " استحاذ " على أنه معل " وهو قياس لكنــه لـيس بأصـل؛ لأنّ الأصـل استحوذ"[6].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل : جـ10 ص 75 .

[2] ابن منظور، لسان العرب : جـ9 ص 467 .

[3] ينظرابن يعيش ، شرح المفصل : جـ10 ص75، 76 .

[4] ابن يعيش، شرح المفصل :جـ1 ص76 .

[5] المجـادلة: 58 / 19 .

[6] أبو حيان، البحر المحيط : جـ8 ص 238 .

وفي معجم لسان العرب " واستَحْوذ عليه الشيطان " واستحاذ أي غلب، جـاء بالواو على أصله، كما جاء استَرْوح واستصوب، وهذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل. تقول العرب: استصاب وستَصْوَب واستَجاب واستَجُوب، وهو قيـاس مطرد عندهم "[1].

ويتابع ابن منظور بحق" استحوذ ". وهذه اللفظة أحد ما جاء على الأصل من غيـر إعلال خارِجَة عن أخواتها نحو استقال واستقام وينقل صاحب اللسان عن ابن جني:" امتنعوا عن استعمال استحوذ معتلاً وإن كان القياس داعيا إلى ذلك مؤذنا به، لكـن عارض فيه إجماعهم على إخراجه مصححا؛ ليكون ذلك على أُصول ما غُيّـر مـن نحوه كاستقام واستعان "[2].

وما يؤكد أنها لغة عند القدماء قول ابن يعيش على الأصل : " فإنه جاء على لغة من يقول في مالم يسم فاعله القول وبوع المتاع ، فكأنه قال هو زيد فهو مهوب وقيل لغة بني تميم على الأصل في صياغة " مبيوع " وثوب " مخيوط "، ولا يقولونه مع الواو ؛ لأن الضمة لا تثقل على الياء ثقلها على الواو... قال الأصمعي سـمعت أبا عمرو بن العلاء ينشد: وكأنّها تفاحةٌ مطيوبةٌ .

وقال علقمة :

يَومَ رذاذ عليه الدّجنُ مغيومُ.

وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو"[3]. والقياس في مثل هذا المـشتق " اسم المفعول في حذف الواو ولكن ما سبق يؤكد استخدام الأصل غير المقاس عليـه ويؤكد وجود اللغتين في الاستخدام ".

قد كان قومُك يحسبونك سيداً وإخال أنّك سيد معيون"[4].

وتتعدد اللغات في الفعل المعتل الأجوف المبني للمجهـول يقـول سـيبويه : وبعض العرب يقول : خِيْفَ وبِيْعَ وقيْل ، فُيشمّ إرادة أن يبيِّن أَنّها فُعِلَ. وبعض من

---

[1] ابن منظور، لسان العرب : جـ3 ص 382 .

[2] المصدر نفسه .

[3] ابن يعيش، شرح المفصل : جـ10 ص 79، 80 ، وما ينطبق على المجـرد ينطبق على المزيد.

[4] ابن منظور ، لسان العرب : جـ9 ص505 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جــ10 ص 80.

يضم يقول : بُوَعَ وقُولَ وخُوَفَ وهُوب، يتبع الياء ما قبلها كما قال مُوقن . وهـذه اللغات دواخلُ على قِيلَ وبِيعَ وخِيفَ وهِيبَ، والأصل الكسر كما يكسر في فَعِلتُ"[1].

يرى الباحث في هذه المسألة الميل إلى أن هناك لغتين لأصل واحـد، وكلتـا اللغتين أصل للأخر وهما متجاورتان: الأولى معلة في مثل " قَالَ، صَـامَ، غَـزَا "، والثانية غير معلة هي "عَوِرَ،حَيِدَ ". وكلتاهما ينطق بها ويستحسن كلّ في موضعه، فقد تكون الأولى(المعلة) تطورت عن الثانية "[2]، وقد تكون الثانية تطورت عـن الأولى "[3]. وما يلغي هذا الجدل أن هذا من قبيل تعدد اللغات وقد اسـتخدمتا عنـد العرب جميعا، وأيهما بنية عميقة وبنية سطحية "[4]. فكلهما بنية عميقة وسـطحية. وليس هذا من الشذوذ "[5]، ولا من الركام اللغوي"[6].

وهناك مأخذ على اللغويين من أهل السلف ومن سار على نهجهم، يـشيرون إلى أن اللغة غير المعلة مثل "عَوِرَ، صَيِدَ ، حَوِرَ " هي لغة شاذة وأنها قليلة مقارنة باللغة المعتلة "[7]. على الرغم من أنهم يؤكدون أصلية غير المعلة ، وأن هذه اللغة " غير المعلة يروون عن العرب استخدامهم لها ولكنها قليلة . وكما تقدم من الأمثلـة في الشعر العربي وفي القرآن الكريم، يؤكد استخدامهم اللغتين جنبا إلى جنبـا إلـى جنب المعلة وغير المعلة. كما في قوله تعالى: ﴿ **اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الـشَّيطَانُ** ﴾[8] . فاستحوذ قرأ بها جميع القراء. لكن القياس كما يقولون " هو الإعلال "استحاذ، وقرأ بها عمر بن الخطاب"[9].

---

1 سيبويه، الكتاب : جـــ4 ص 342 .

2 رأي السلف ابن جـــني، المنصف : جـــ1 ص 333 ، ابن يعيش، شرح المفصل :جـــ10 ص75 ،76 ، بشر، دراسات فـي علم اللغة : جـ2 ص 112 – 117 .

3 بشر، دراسات في علم اللغة : ق2 ص113، 114 .

4 عبابنة، علم اللغة المعاصر : ص 110 .

5 ينظر ابن جـني، الخصائص : جـ1 ص 118 ، الاسترابادي ، شرح الشافية : جـ3 ص 96، 97 ، ابن يعيش، شرح المفـصل : جـ10 ص 65 .

6 عبد التواب، التطور اللغوي ، ص 18 ، الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 436 .

7 ابن جـــني، الخصائص جـــ1 ص 118، 119، ابن جـــني، سر صناعة الأعراب:جـ1 ص 178 ، ابــن يعـيش ، شــرح المفصل : جـــ 10 ص 65 ، ابن الحاجـــب، شرح الشافية : جـــ3 ص 96 ، 97 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـــــ7 ص 451 .

8 المجــــادلة : 58 / 19 .

9 أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص238 .

ومنه في الشعر العربي: "

وَرُبَّتَ سائلٍ عَنِّي حَفِيٍّ   أَعارَتْ عينُه أَم لم تَعار "[1].

وتعار معلة عن البنية العميقة فالأصل هو الصحيح ثم حدث عملية الانتقال إلى حالة الاعتلال "[2]. وما حصل لهذه الأفعال هو التخلص من شبه الحركة في البنية العميقة، أي أن البنية العميقة لهذه الأفعال تمثل مرحلة الصحة التي كانت موجودة في الاستعمال اللغوي الفعلي للغة العربية، ثم حصل لبعض هذه الأفعال تطور في ذلك بإلغاء نواة المقطع الذي شكل الحركة المزدوجة، وبعد سقوط هذه النواة لا تعود صالحة لتكون مقطعاً صوتياً مستقلاً، ولا تشكل الحركة المزدوجة مقطعا مستقلا، لعدم سماح العربية ببدء المقطع بنواة صائتة، لعدم وجود حد صحيح لإغلاق المقطع، وبعدها تأتي مرحلة انكماش الحركة المزدوجة وتحولها إما إلى ضمة طويلة (o) أو كسره طويلة ممالة (e)، وبعدها تأتي مرحلة الفتح الخالص "[3]. لكنّ ابن جني يرى أن أصل قام قَوَمَ، فأبدلت الواو ألفا. وكذلك باع أصله بَيَعَ، ثم أبدلت الياء ألفا، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها. إلا أنك لم تقلب واحدا من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استثقالا لحركته "[4]. وعلى الرغم من قبول الحركة المزدوجة في اللغة العربية الفصحى إلا أنها مستثقلة، تميل اللغة إلى التخلص منها "[5].

والأصل في هذه الأصوات المعتلة هو مرحلة الصحة: قَال قَوَلَ بَاعَ بَيَعَ، والذي حدث أن العربية وكثيرا من اللغات السامية قد اتجهت نحو الاستغناء عن هذا الأصل في المجرد من أفعالها وفي المزيد، حيث قلبت هذه الأصوات إلى ما يعرف بمرحلة الفتح الخالص، وهو ما عبر عنه القدماء بقلب هذه الأصوات ألفا. وهناك أوزان بقية على صحتها مثل " وزن فَعِلَ " المكسور من العين الأجوف "[6].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب : جـ 9 ص 467 ، ابن جني، المنصف : جـ 3 ص42 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص296 .

[2] عبابنة ، علم اللغة المعاصر : ص116 .

[3] ينظر عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ص 291 – 298 ، عبابنة ، النظام اللغوي للهجة الصفوية : ص 200 ، عبابنة ، دراسات في فقه اللغة : ص 135 ، كناعنة ، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية: ص 47 – 50 .

[4] ابن جني، الخصائص : جـ2 ص 471، 472 .

[5] ينظر عبده ، داوود ،(د.ت) ، دراسات في علم أصوات العربية، الكويت، مؤسسة الصباح : ص 34 .

[6] ينظر ابن جني ، سر صناعة الإعراب : جـ 1 ص22 ،ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ1 ص 16 ، 82 ، عبابنة ، علم اللغة المعاصر : ص116 .

وبعد التقديم السابق للفعل المعتل واستخداماته عند العرب وعرض استخدام اللغتين المعلة وغير المعلة لا يعتقد الباحث أن هذه الأفعال التي يتفاعل معه المجتمع المسلم، ويستخدمها الكتاب العزيز الذي يصلح لكل وزمان و مكان، تكون من الركام اللغوي، بل هي لغتان جاء بهما القرآن الكريم إحداهما معلة والأخرى غير معلـه بغض النظر عن أنّ القياس هو الإعلال لمعظمها، وغير القياس الصحة لجزء منها. وإنّما التي أُعلت جاءت لتخلص من ثقل الواو أو الياء في اللفظ والانتقال بهما إلـى الألف لتحقيق السهولة والتيسير في اللفظ "[1]. والتي لم تعل وبقيت علـى صـحتها فلفظ الواو أو الياء سهل ميسور وليس في لفظها عسرةٌ. وهناك إقرارٌ من الـسلف كما تقدم يؤكد استخدام الصحيح والمعل بغض النظر عن المرحلة التي مـرا بهـا والتي تؤكد أن الصحيح هو الأصل والمعل هو القياس.

إنّ استخدام العرب للصيغتين المعلة وغير المعلة جنباً إلى جنب يؤكد التعـدد الذي ينشده الباحث في هاتين الصيغتين .

8. 2. 15. 1 الإدغام الدال على تعدد صيغ الأفعال :

الإدغام مظهر من مظاهرالتحول عـن الأصـل "[2]، وهـو لغـة الإدخـال واصطلاحاً رفع اللسان بالحرفين دفعةً واحدة والوضع بهما وضعاً واحـداً "[3]، أي إدخال الشيء في الشيء، يقال أدغمت اللجام في فم الدّابة، أي أدخلته فيـه، ولـيس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة بل هو إيصاله به من غير أن يُفكَّ بينهما "[4].

---

[1] ينظر عبد التواب ، التطور اللغوي : ص 170 ، عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة : ص 298 .

[2] السيد، المغني في علم الصرف : ص 112.

[3] أبو حيان ، محمد بن يوسف الأندلسي ،(1984م)، ارتشاف الضرب في لسان العرب، تحقيق مـصطفى أحمـد النمـاس ، ط1 ، القاهرة : جـــ1 ص 163، ينظر الجـــوهري ، الصحاح : جـــ4 ص1559 ،ابن منظور ، لسان العرب مادة دغم : جـ 4 ص 366 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جـــ 4 ص 366 .

[4] الاسترابادي، شرح الشافيه : جـــ3 ص 335.

وفي الاصطلاح : " أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفـصل بينهمـا بحركة أو وقف، فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة "[1].

ويرى ابن جني أن الإدغام تقارب صوت من صوت فيقول: " وقـد ثبـت أن الإدغام المألوف إنما هو تقريب صوت من صوت "[2].

أما المحدثون فلم يخرجوا كثيرا عن معنى الإدغام عند القدماء ، فيرون أنـه فناء أحد الصوتين في الآخر "[3]. إذا كانا متجانسين أو متقاربين "[4]. غير أن بعض اللغويين يرون أن الإدغام نطق صوت مضعف لا أكثر إما بسبب اتصال جزئيـه مباشرة، وإما عن طريق إسقاط الحركة الفاصلة بين الجزئين ليتم التـضعيف "[5]. فهو ضرب من التأثير الذي يقع في الأصوات المتجـاورة إذا كانـت متماثلـة أو متجانسة أومتقاربة "[6]. والإدغام لا يأتي بين الصوتين إلا لإراحة المتكلم والتخفيف والتيسير عليه وتقليل الجهد العضلي المبذول في نطق الـصامت المكـرر تحقيقـا للسهولة والتيسير عليه، فيقول سيبويه: " اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد. ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضَرَبَّبٍ ولم يجيء فَعَلَّلٌ ولا فَعُلّلٌ إلا قليلا، ولم يبنوهنّ على فَعالِل كراهية التضعيف، وذلك؛ لأنه يثقـل علـيهم أن يـستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له. فلما صار ذلك تعبا عليهم أن يـداركوا فـي

[1] الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد ، (1886 م) ، كتاب أسرار العربية، طبع فـي مدينـة ليـدن المحروسة بمطبعة بريل المسيحية المطابقة : ص 165 ، ينظرابن يعيش ، شرح المفصل : جـ10 ص 121 ، ابن الحاجـب : شرح الشافية جـ3 ص 233 – 234 ، الزجاجـي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ،(1988م) كتاب الجـمل فـي النحـو تحقيق علي الحمد ، ط 4 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، إربد : ص 413 – 414 ، ينظر الـسيوطي، همـع الهوامـع : جـ6 ص 280 .

[2] ابن جـني ، الخصائص : جـ2 ص141 .

[3] أنيس، الأصوات اللغوية : ص 186، 182 ، ينظر أنيس، في اللهجـات العربية : ص70 ، شاهين ، عبد الصبور، أثر القـراءات في الأصوات والنحو العربي : ص 124 .

[4] مطر ، عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، (1981م)، ط 2 ، دار المعارف : ص 250 .

[5] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 207 .

[6] الراجحي ، اللهجـات العربية في القراءات القرآنية: ص 126 ، ينظر برجـشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص 29 .

موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوه وادغموا لتكون رفعة واحدة، وكان أخفَّ على ألسنتهم مما ذكرت لك "[1].

وغاية هذه الظاهرة في الكلمة العربية وفي السياق العربي، تحقيق الانسجام بين الأصوات وذلك عن طريق إحداث التماثل بين المتقاربين والمتجانسين ، لأن الإدغام لا يتحقق إلا بالتماثل التام بين الصوتين "[2]. فتحصل الخفة ويحصل الابتعاد عن التقارب بين الأصوات "[3]. ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن تحقيق الحد الأدنى من الجهد يتم عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها فيقول: " تميل اللغة العربية إلى الإدغام حين يتوالى صوتان متماثلان سواء في كلمة واحدة أو في كلمتين، إذا كان الصوت الأول مشكلا بالسكون، والثاني محرَّكا؛ وذلك لتحقيق حد أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها "[4].

وتقل عدد المقاطع بعد الإدغام ويتحقق من خلالها الاقتصاد في الجهد العضلي أو الاقتصاد في الجهد أو التخفيف فعدد المقاطع في الصيغة بعد الإدغام أقل منه في الصيغة الأصلية، وبعدها خروج من الثقل الحاصل بسبب تتابع مقطعين قصيرين متماثلين في صامتيهما "[5]. وفي الإدغام يتخلص المتكلم من تكرار الصامت مرتين لكراهيته عند العرب وذلك موجود في الأفعال المضعفة الثلاثية التي عينها ولامها من جنس واحد مثل: مدَدَ وفَرَرَ، فتصبح هذه الأفعال بعد الإدغام مدّ وفرّ، أي يدمج الصامتين في صوت مضعف بعد حذف المصوّت القصير "[6].

---

[1] سيبويه، الكتاب جـ4 ص417، ينظر ابن جني، الخصائص: جـ2 ص 229، الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب : جـ 3 ص 238، الزجاجي، كتاب الجمل في النحو: ص 409، ابن يعيش، شرح المفصل : جـ 10 ص 121.

[2] الفقراء، هايل، (1996م)، ظاهرة الانسجام الصوتي في القرآن الكريم، رسالة ماجستير،غير منشورة، جامعة مؤته: ص 159.

[3] السامرائي، إبراهيم، الإدغام والإبدال في أبنية الفعل، من دروس لغة التنزيل:ص13، ينظر النوري، من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية: ص 76، الجندي، اللهجات العربية في التراث: ص 293، الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ص 126.

[4] عمر،أحمد مختار،(1976 م)، دراسة الصوت اللغوي ، ط1، عالم الكتب، القاهرة :ص 332، ينظر عبد الجليل، الأصوات اللغوية: ص 184، الموسوي، مناف مهدي،(1998 م)، علم الأصوات اللغوية، ط1، عالم الكتب، بيروت: ص 138، شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ص 211، القاطوع، عبد اللطيف،(1999 م)، الأصوات العربية وتعليمها لغير الناطقين بها، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية: ص 41 .

[5] بحره، سامر زهير،(1999م)، المقطع في العربية، دراسة صرف صوتية، رسالة ماجستير، غير منشوره جامعة تشرين:ص158.

[6] النحاس، مصطفى، (1980م)، التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، مجلة اللسان العربي، م 18، جـ 1 ص 47، ينظر، فليش، هنري،(د.ت)، العربية الفصحى، تعريب عبد الصبور شاهين، ط2، دار المشرق، بيروت:ص 46،47 .

ويقسم اللغويون القدماء الإدغام إلى نوعين صغير وكبير، فيقول ابـــن جنـــي تحت عنوان باب الإدغام الأصغر، قال فيه :" قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتـــاد إنما هو تقريب صوت من صوت. وهو في الكلام على ضربين: أحدهما أن يلتقـــي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام فيدغم الأول في الآخر... والآخر أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوّغ معها الإدغام، فتقلب أحـــدهما إلـــى لفـــظ صاحبه فتدغمه فيه ... فهذا حديث الإدغام الأكبر؛ وأما الإدغـــام الأصـــغر، فهـــو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك "[1]. الإدغام جائز في جميع الأصوات غير أنه نادر بين أصوات الحلق؛ لأنها ليست بأصل للإدغام.

ويرى بعض اللغويين أن عملية الإدغام الأكبر والإدغام الأصغر يحدثان في عملية واحدة، فتم حذف حركة الأول من المتماثلين، إذ يتعذر الإدغام مـــع وجـــود الحركة العازلة، وبعدها تتم عملية الإدغام الأصغر، بصورة عفوية حتمية "[2].

وبعد أن قدم الباحث رأي اللغويين في الإدغام، وســـبب حدوثـــه وعلاقتـــه بالتسهيل والتيسير والانسجام. فما يهم الباحث في هذه الأطروحة وفي هـــذا الفعـــل بالذات ورود بعض الأفعال العربية بلغتين مدغماً وغير مدغمٍ، وكل هذا يعود لأمر يتعلق بنسبة لغة إلى قبيلة ما، واللغة الأخرى إلى القبيلة الأخرى، وهذا يؤكد تعـــدد صيغ الفعل بإدغام وغير إدغام.

ومن أمثلة الفك ووجوب الإدغام قول بعض العـــرب لَححَـــتْ عينـــه وألـــلَ السّقاء"[3]. ومنها في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ **لاَ يَضُرُكُم كَيدُهُم** ﴾ [4]، بالتخفيف وقرأ حفص" لا يَضُرُّكم " بالتشديد، وقرأ أُبي لا "يضرركم " بفك الإدغام وهي لغـــة أهل الحجاز، ولغة سائر العرب الإدغام في هذا كله "[5]. وهذه قراءة جماعـــة مـــن أهل الحجاز وبعض البصريين، فأما قراءة التشديد فهي قراءة جماعـــة مـــن أهـــل

---

1 ابن جني، الخصائص: جـــ 2 ص139 ، 140 ، 141 .

2 خريسات، التفسيرات الصوتية للظواهر الصرفية: ص 82 .

3 ابن هشام، جـــــمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، (1997م)، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، قدم لـــه ووضـــع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت :جـــ2 ص 225، ينظر المؤدب، دقائق التـــصريف: ص 216، 217 .

4 آل عمران:3 / 120 .

5 أبوحيان، البحر المحيط: جـــــ3 ص 43.

المدينة وعامة، قرأة أهل الكوفة "[1]. وقرأ ﴿ **أبْلَغُكُم رِسالاَتِ رَبِّي** ﴾ [2]، حيث قرأ حفص " أبُلِغِّكم " وقرأ ﴿ **فَتُذْكّرَ إحداهُمَا الأُخْرَى** ﴾ [3] حيث قرأ حفص " فَتُذَكِّرَ إحداهما الأخرى " وقرأ: ﴿ **وَنُنْزّلُ منَ القُرءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ** ﴾ [4]، حيث قرأ حفص " ونُنَزِّل " وقرأ ﴿ **وكَفَّلَهَا زَكَرِيًّا** ﴾ [5]، حيث قرأحفص: " وكَفَّلَهاَ "[6].

وفي قوله تعالى:﴿ **لا تُضَارّ وَالِدَةٌ بوِلَدِهَا**﴾ [7]، قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وإبان عن عاصم لا " تضارُّ " وباقي السبعة " لا تضارَّ " وروى عن ابن عباس " لا تضارِرْ " بفك الإدغام وكسر الراء الأولى وسكون الراء الثانية"[8]. والفك لغة الحجاز والإدغام لغة تميم "[9].

وما يؤكد تعدد الصيغ بين القراء في قراءة أبي عمرو وحفص من تخفيف أبي عمر من التضعيف، وقراءة حفص بالتضعيف، هو قول تلميذ أبي عمر اليزيدي " كان أبو عمرو قد عرف القراءات، فقرأ من كل قراءة أحسنها، وبما يختار العرب، و بلغه من لغة النبي (ص) وجاء تصديقة في كتاب الله عز وجل "[10]، وما يؤكد تعدد الصيغ قراءة بعض الأفعال في الآيات لأبي عمرو بالتضعيف قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الحَسَنَةَ** ﴾ [11]، وقوله تعالى : ﴿ **وبُرِّزَتِ الجَحِيمُ لِلغَاوِينَ**﴾[12]، وقرأ أكثر القراء بالتخفيف"[13].

---

1 شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ص 418 .

2 الأعراف: 7 / 68 .

3 البقرة:2 / 282 .

4 الإسراء: 17 / 82 .

5 آل عمران :3 / 37 .

6 شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي:ص418 .

7 البقرة: 2 /233.

8 أبو حيان، البحر المحيط: جـ2 ص214 – 215، ينظر الأزهري، شرح التصريح: جـ2 ص 401 .

9 أبو حيان، البحر المحيط: جـ2 ص 215، 354 .

10 شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء:ص 422 .

11 الأعراف: 7 / 95 .

12 الشعراء:26 /91 .

13 ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: جـ2 ص 314، ينظر الفراء، معاني القرآن: جـ ص 393، ابن منظور، لسان العرب: جـ 11 ص48، ابن منظور، لسان العرب: جـ1 ص 19، ابن منظور، لسان العرب: جـ5 ص 309، ابن منظور، لسان العرب: جـ 7 ص 267، ابن منظور، لسان العرب ج10 ص 487، شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات: ص 426، 427، 428.

فأبو عمرو كان يختار من بين ما أخذه عن شيوخه وما علمه عن طبائع لغة العرب – مفردات قراءته، ولم يكن يختارها اعتباطا، بل كان قد جعل لنفسه قاعدة، أغلب الظن أنها في هذا الباب بخاصة قائمة على رأي في فهم القرآن فما وجده مناسباً لفهمه اختاره وقرأ به "[1].

وكل ما تقدم من أمثلة يشير إلى تعدد صيغ الفعل المضعف وذلك بإراده بصيغتين مضعفه " (مدغمة)، وبفك الأدغام ، و (بتخفيف بدون إدغام) . حيث يدل اللفظ على أكثر من معنى قد يعود إلى إختلاف اللهجات العربية ، فلما اختلف الاستعمال لديهم جاء جامعو اللغات فضموا هذه المعاني بعضها إلى بعض بدون أن يعنوا في كثير من الإحوال بإرجاع كل معنى إلى القبيلة كانت تستخدمه "[2].

وفك الإدغام والإدغام ظاهرتان تعودان للتعدد اللهجي الذي يرافقه التعدد لمعيار صوتي من أجل السهولة والتيسير لإخراج الصوت من مكانه وإراحة المتكلم. فلهجة الحجازيين تلتزم فك الإدغام في حالة الجزم ؛ فيقولون : " لم يردد " في حين أنّ بني تميم يبقون الإدغام ويقولون لم يردّ "[3].

ونسب سيبويه اللهجة الحجازية بفك التضعيف للفعل المضارع المجزوم والأمر إلى أنها لغة عربية جيدة ولكن بني تميم أدغموا ولم يشبهوها بِرَدَدْتُ"[4].

ويرى عبد الصبور شاهين أنّ ترك أبي عمرو بن العلاء التضعيف، يعود للمشقه والثقل على أعضاء النطق التي يجد البدوي صعوبة في استخدامها، لأنّه تعود سرعة النطق، والتخلص من بعض الحركات تارة بالإسكان، وأخرى بإحداث انسجام في أصوات اللين "[5].

ويستنتج عبد الصبور شاهين من ذلك أنّ اللغة التي استخدمها أبو عمرو بترك التضعيف هي لغة تميم ، كلهجة كبرى تُفرض على الفصحى وهي التي كانت نظير اللهجة القرشية "[6].

---

[1] شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي: ص 430 .

[2] شاهين، توفيق محمد، (1980م)، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا، ط1، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة: ص55 .

[3] أنيس، في اللهجـات العربية: ص150 .

[4] سيبويه، الكتاب:جـ4 ص473 .

[5] شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي: ص435 .

[6] المرجع نفسه: ص 435، 436 .

وما يؤكد التعدد أنّ تميم كانت تقول الفعل بالتضعيف (التشديد) والتخفيف"[1]، وكذلك ما يشير إليه أبو عمرو حين سُئل: " كيف تفعل فيما خالفتك فيه العرب ... ؟، قال: " أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات " فهو يأخذ الأكثر حين يجده لدى قريش أو حين يجده لدى تميم "[2]. وفي قوله تعالى : ﴿ **وَانظُر إلى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً** ﴾[3]. وفي قوله تعالى ﴿ **وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ**﴾[4]، نسب ابن جني في المحتسب الفك للحجاز، والإدغام لتميم "[5].

وفي لغة أخرى يتم فيها حذف لام الفعل في المضعف تشبيها بالمضعف الصحيح لمعتل العين. ولكن ابن جني رغب في إبدال الحرف في عين الفعل المضعف أو لامه وجعله أفضل من الحذف فيقول: " فإذا كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف نحو ظِلْت، ومِست، وأَحَسْتُ، وظِنْتُ، كان الإبدال أحْسَنَ وأسْوَغ؛ لأنه أقل فحشا من الحذف وأقرب "[6]. ويعتبر الحذف ليس من القياس، فيورد مثالا ويعقب عليه

خَلاَ أنّ العتاقَ من المطايا أَحَسْنَ به فَهُنَّ إليه شوسُ

أنّ هذا كُلَّه لا يقاس عليه، لا تقول في شَمِمْتُ: شِمْتُ ولا شَمْت "[7]، ويقول الزجاجي ومن الشاذ قوْلُهُم في " أحسَسْتُ الشَّيءَ:" أَحَسْتُ " وفي " مَسِسْتُ:" مَسْتُ " في " ظَلَلْتُ:" ظَلْتُ ". ومنهم من يقول: " حَسِيْتُ بالشّيءِ " فيبدل من إحدى السينين ياء، وهُو أقيسُ. قال الشاعر:

سِوَى أنّ العِتاقَ مِنَ المَطَايا حَسِينَ بهِ فَهُنَّ إليه شُوسُ

وقد رُوِيَ " أحِسْنَ به " على اللغة الأخرى "[8].

---

1 شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي: ص 436 .

2 المرجع نفسه: ص436 .

3 طه:20 / 97.

4 البقرة: 2 / 282 .

5 ابن جني، المحتسب: جـ1 ص 148، ينظر أبو حيان، البحر المحيط: جـ 7 ص 449 جـ5 ص 280، جـ3 ص 511، الجندي، اللهجات العربية في التراث: جـ1 ص 295، 296، 297 .

6 ابن جني، الخصائص: جـ3 ص 19، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: جـ3 ص309 .

7 ابن جني، الخصائص: جـ2 ص 438 .

8 الزجاجي، كتاب الجمل في النحو: ص 417 .

ويرى عبد الصبور شاهين أنّ من الأصوات الصامتة التي يجري عليها الحذف القياسي ما يحدث للفعل الماضي الثلاثي المضاعف المكسور العين، (عينه ولامه من جنس واحد) مثل: ظَلّ والأصل: ظَلِل، فإذا أسند إلى الضمير المتحرك، كالتاء، مثلا، جاز استعماله تاما، فيقال: ظَلِلْت، ومحذوف العين بحركتها فيقال: ظَلْتُ، ومحذوف العين دون حركتها، فتبقى الكسرة وتسقط فتحة الفاء، فيقال: ظِلْتُ.

فإن زاد الفعل من هذا النوع على ثلاثة وجب نطقه تامّا، مثل: أقررت وأحْسَسْتُ "[1]. ويرى الطيب البكوش في معرض استدراجه للفعل المضارع المضعف أنه ينتج عن ذلك في الأمر صيغتان مستعملتان، صيغة أصلية: اشدُد وصيغة فرعية: شُدّ مع ملاحظة أن الصيغة الفرعية أكثر انتشارا واستعمالا؛ لأنها أخف، ويبدو أن الصيغة الأصلية (حجازية) وأن الصيغة الفرعية تميمية "[2].

ولغة التضعيف وما يقابلها وغير التضعيف هي لغات لقبائل مختلفة من العرب أكدها عبد الفتاح الحموز بأن الحذف لغة لبني سُليم، وأنّ المثل الأول قد حُذِف للتخلص من توالي مثلين حملا على معتل العين في مثل قُمت "[3].

ويؤكدها أنيس في اللهجات العربية، بأن الحجازيين يجرونه على القياس الأصلي فيقولون: اردَدْ واغضضْ لكن لهجة عبد القيس تتخذ لها نمطا مغايرا للحجازيين والتميمين – إذ إنها وإن كانت تدغم كالتميمين – إلا أنها تزيد همزة وصل في أول فعل الأمر ... فهم يقولون: أُرُدّ، أُغُضّ، ولعل بني عبد القيس قد قاسوا فعل الأمر في المضعف على الأمر من الفعل الثلاثي الصحيح الذي يلتزم فيه البدء لهمزة الوصل"[4]. ويرى رمضان عبد التواب أنّ الحذف في الفعل المضعف يأتي لكراهية توالي الأمثال "[5]. مثل ظَنْت، وظَلت في لغة بني سليم "[6].

---

[1] شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص 201.

[2] البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ص 105.

[3] الحموز، عبد الفتاح، (1993م)، فن الإملاء في العربية ، ط1، دار عمار، عمان: ص46، 799، 848 .

[4] أنيس، في اللهجات العربية: ص151، ينظر الجندي، اللهجات العربية في التراث: جـ1 ص 295 .

[5] عبد التواب، التطور اللغوي: ص 74 .

[6] ابن منظور، لسان العرب (ظن) جـ 8 ص 271 – 273 .

ويرى حسين الرفاعية: أن الحذف في الأفعال المضعفة لا يوقــع لبــسا، ولا يضيع دلالة وإلى هذا اطمأن العربي، وإليه لجأ؛ لأنه بالحذف يبغي الخفة، ويــسعى إليها فكراهية التضعيف مدعاة للحذف عند العربي "[1].

وأكثر القدماء يؤكدون أنّ هذه الصيغ لغات تعدد فيها الفعل المضعف ، فيقول سيبويه: " أما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد تحرَّكت اللام منه وهــو فِعْــلٌ ألزموه الإدغام، وأسكنوا العين، فهذا مُتْلَئِبٌّ في لغة تميم وأهل الحجاز فإن أســكنت اللام فإنّ أهل الحجاز يجرونه على الأصل، لأنه لا يسكن حرفان، وأما بنــو تمــيم فيسكنون الأول ويحرّكون الآخر؛ ليرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة، وصار تحريك الآخر على الأصل، لئلا يسكن حرفان بمنزلة إخراج الآخرين على الأصل لئلا يسكنا، وقد بينا اختلاف لغات أهل الحجاز وبني تميم في ذلك واتفاقهم، واختلاف بني تميم فــي تحريك الآخر ومن قال بقولهم فيما مضى في الأفعال ببيانه "[2].

ومن هذا ما يحكى عن خلف أنه قال: أخذت على المفضّل الضبي في مجلس واحد ثلاث سقَطَات: أنشد لأمرئ القيس .

نَمَسُّ بأعَرَافِ الجِيَادِ أكفّنا   إذا نَحْنُ قُمْنا عن شِوَاءٍ مُضَّهْبِ

فقلت له : عافاك الله ! إنما هو نَمُشٌّ : أي نمسح، ومنه سُمي منديل الغمر مشوشا .

وأنشد للمخبّل السعدي:

وإذا ألَمَّ خيالُها طَرَقَتْ   عَيْني فَمَاء شئُونها سَجْمُ

فقلت: عافاك الله ! إنما هو طُرِفَتْ "[3].

ومن ذلك إنشاد الأصمعي لشعبة بن الحّجاج قول فَروة بن مُسَيك المراديّ:

فَمَا جَبُنُوا أنَّى أشدُّ عَليهم   ولَكِنْ رَأوَا نَاراً تَحُسُّ وتَسْفَعُ

فقال شعبة: ما هكذا أنشدنا سِمَاك بن حرب، إنّما أنــشدنا: (تُحَــشُّ) بالــشين معجمة"[4].

---

[1] الرفايعة، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ص 275 .

[2] سيبويه، الكتاب: جــ4 ص417 ، 418، ينظر العناتي، وليد،(2001م)، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية، وزارة الثقافة، عمان: ص 118، مرعي، التشكيل الصوتي في اللغة العربية: ص 153 .

[3] ابن جــني، الخصائص جــــ3 ص 287.

[4] المصدر نفسه: جــ3 ص 292.

1. 15. 2. 9 التعدد في صيغتي " تَفَعّلَ وتَفَاعل " (الإبدال و الإدغام) .

حدث لهاتين الصيغتين في المضارع تطور إذ أبدلت التاء بالحرف الذي بعدها، وذلك بعد تسكين التاء تأثرت بفاء الفعل إذا كان من أصوات الصفير أو الأسنان ولعل هذه الظاهرة كانت في سبيل التطور في العربية الفصحى عندما جاء الإسلام، وقيست على ذلك صيغة الفعل الماضي "[1]. وقد أوجد هذا التطور صيغتين عاشتا جنباً إلى جنب في القرآن الكريم، بنية عميقة تمثل الصيغة القديمة وأخرى متطورة عنها ، أي إن القرآن بين الأصل والفرع معا – ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ **فَقُولاَ لَهُ قَولاً لَّيِّناً لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَو يَخشَى** ﴾ [2]، – ويتذكّر " هي البنية العميقة لصيغة يتفعل " – ووردت هذه الكلمة في صيغة الثانية المتطوره في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُولُواْ الأَلبَابِ** ﴾ [3]، وفي قوله تعالى : ﴿ **أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ القُرءَانَ** ﴾ [4]، البنية العميقة " يتدبرون " والصيغة المتطورة وردت في القرآن الكريم ، في قوله تعالى : ﴿ **لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُواْ الأَلبَابِ** ﴾[5]، ووردت صيغة الماضي على الأصل والمتطور في قوله تعالى : ﴿ **قَالُواْ إِنَّا تَطَيَّرنَا بِكُم** ﴾[6] ،وفي قوله تعالى : ﴿ **قَالُواْ اطَّيَّرنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ** ﴾ [7]، وقد تبدل التاء سيناً إذا كانت مجاورة لفاء الكلمة ، وهذا التأثر تقدمي على سبيل المماثلة الكلية ، فيحدث إدغام بين الحرفين وهذا الإدغام جائز وليس واجباً ومنها قوله تعالى : ﴿ **تَسَاقَطُ عَلَيْكِ رُطَبَاً جَنِيًّا** ﴾[8]، وقرئ يَسَّاقَطُ عليك ، وتسَاقط ، وتُساقِط...والتشديد والتخفيف، في المبدوء بالتاء،والتشديد في المبدوء بالياء خاصةً "[9]. ومثلها قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم " تَسَّمَّعُون " بدل " يَتَسمَّعون "[10]، في قوله تعالى:﴿ **لا يَسَّمَّعُونَ إِلى**

---

[1] عبد التواب، التطور اللغوي: ص38 ، 39 .

[2] طه: 20 / 44 .

[3] البقرة: 2 /269 .

[4] مُحمد: 47 / 24 .

[5] ص: 38 / 29 .

[6] ياسين: 36 / 18 .

[7] النمل: 27 / 47 .

[8] مريم: 19 / 25 .

[9] الفراء، معاني القرآن: جـ2 ص 166، أبو حيان، البحر المحيط: جـ1 ص291 .

[10] الفراء، معاني القرآن: جـ2 ص 382 .

الْمَلَأَ الأَعلَى ﴾ [1]، يقول سيبويه قرأ بعضهم "لا يَسَّمَّعون " يريد : لا يَتَسَمَعُون ". والبيان عربي حسن لاختلاف المخْرَجين" [2]. وفي قوله تعالى: ﴿ **فـانْظُر إلـى طَعَامِكَ وَشَرابِكَ لمْ يَتَسَنَّه**﴾[3]، قرئت يَسَّنَّه " ونسبت القراءة إلى طلحة"[4]. وفي قوله تعالى : ﴿ **يَطُوفُون بَيْنَهَا وبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ** ﴾ [5]، قرئ يَطَّوَّفُون، وقراءة البدل والإدغام للشنبوذي " يطَّوَّفُون " بفتح الطاء والواو مشددتين على أن الأصل " يَتَطَوَّفُون فقلبت التاء طاءً وأدغمت في الطاء، والمعنى متردّدون كالقراءة المتواترة"[6]. وقد يحصل لبعض الأفعال التي عينها دالٌ وقبلها تاء ملاصقة ومجاورة لها من صيغة يفتعل إدغام بعد إبدال التاء دالا في مثل قوله تعالى :﴿ **أمَّن لا يَهِدِّ** ﴾ [7]. قرأ السبعة عدا حمزة والكسائي بتضعيف الدال، أما حمزة والكسائي فقرأ من دون تضعيف "[8].

فيما مضى تبين بأنّ الذي حدث لحرف التاء في الصيغ السابقة إبداله بقلبه إلى جنس صوت الصفير أو الأسنان الذي يليه وهو فاء الفعل، وبتشكل الحرفين المتشابهين تم الإدغام بينهما بحيث أصبحا حرفاً واحداً مشدداً في الصيغة المتطورة، يقول فوزي الشايب : " فإذا كانت فاء الكلمة مقاربة لتاء في المخرج حدثت مماثلة كلية عن طريق مماثلة التاء لما بعدها، وذلك نحو تتطير، وتتطاير فإن خطوات تطورها تأخذ الطريق الآتي : تَتَطَيَّر – تَتْطَيَّر – تَطَّيَّر، تَتَطَاير – تَتْطَاير – تَطّاير.والماضي من تتطير هو اِتْطَيَّر وهذا يتابع تطوره، فيصبح اطَّيَّر والماضي من تَتْطاير هو اِتْطاير– اَطّاير"[9]. لكن هذا لم يلغ الصيغة القديمة فوجدا جنبا إلى جنب، الصيغة القديمة، والصيغة المتطورة، وهذ يدلل على تعدد هذه الصيغ، وإنّ الذي جعل هذا التعدد هو تطور الفعل من الأصل إلى الفرع للتخلص من كثرة المقاطع

---

[1] الصافات: 37 / 8 .

[2] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص463 .

[3] البقرة:2 / 259 .

[4] النحاس، إعراب القرآن: جـ1 ص150 .

[5] الرحمن: 55 / 44 .

[6] القاضي، عبد الفتاح،(1981م)، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت:ص86 .

[7] يونس : 10 / 35 .

[8] أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي: ص 508 .

[9] الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ص137 .

التي تجهد القارئ "[1]. ولا يهم الباحث في هذا البحث أن عملية التطور حصلت بعد بزوغ فجر الإسلام وكانت لا تزال في بداية الطريق "[2]. إنّما الذي يهم الباحث في هذا البحث أنّ التعدد بين هذه الصيغ كان قائما والاستخدام على الأصل وعلى الفرع كان موجوداً، وكل هذا لأمر صوتي والتطور الذي حدث للتخلص من تعدد المقاطع، ويعد من أسس التعدد، ويشهد على هذا التعدد في الصيغ المتطورة والمتبقية على الأصل ما ورد سابقاً من أمثلة في القرآن الكريم بوجود الصيغتين."وقد ظل هذا التطور سائراً في طريقه في لهجات الخطاب حتى ساد وحده وقضى على الظاهرة القديمة ، ففي اللهجة العامية المصرية نقول مثالاً : فلان اصّدعت دماغه ، واسّرع في كلامه"[3].

فيما سبق يرى الباحث أن التعايش لمثل هذه الصيغ كان موجودا عند العرب واستخدم كثيرا من قبلهم حتى أصبح للصيغة الواحدة صيغتان؛ وتحقق من خلال الإبدال والإدغام الانسجام اللغوي والسهولة والتيسير في النطق حتى أشير إلى أنها لغات متداولة .

1 .15 .3 المعيار الدلالي :

1 .15 .3 .1 المشترك اللفظي وأثره في تعدد صيغ الأفعال :

يعرف المشترك اللفظي على أنه :" اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة "[4].

ويرى أغلب اللغويين القدماء أنّ العربية زخرت بوجود اللفظ المشترك، وأنه موجود فعلا في العربية. فيقول سيبويه :" اعلم أن كلامهم، اختلاف اللفظين،

---

1 ينظر الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة :ص 135 .

2 عبد التواب، التطور اللغوي: ص 39 .

3 المرجع نفسه: ص39، الشايب، أثر القوانين الصوتية: ص136 .

4 السيوطي، المزهر في علوم اللغة جـ1 ص 369، ينظر ابن جني، الخصائص: جـ 2 ص 94، ابن فارس، الصاحبي: ص 97، 261 ، عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص 324، الزيدي، فقه اللغة العربية: ص 141، عرار، مهدي أسعد،(2002 م) جدل اللفظ والمعنى دراسة في دلالة الكلمة العربية ، ط1، دار وائل لنشر، عمان : ص 98، الخولي، محمد علي، (2001 م)، علم الدلالة (علم المعنى)، ط1، دار الفلاح، عمان: ص 141، عمر، أحمد مختار،(1993 م)، علم الدلالة، ط 4، عالم الكتب، القاهرة : ص147 – 149، شاهين، توفيق، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا: ص27.

لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفـاق اللفظـين واخـتلاف المعنيين "[1]. ويوضحه السيوطي في المزهر، فيقول :" وقد حدّه أهل الأصول بأنـه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة؛ واختلف الناس فيه. فالأكثرون على أنه ممكن الوقوع؛ لجواز أن يقع من واضِعين، بأن يضع أحدهما لفظاً لمعنى، ثم يضعه الآخر لمعنى آخر، ويشتهر ذلك اللفظ بـين الطائفتين في أفادته المعنيين "[2].

أما ابن درستويه فقد ضيق هذه الظاهرة الدلالية، وأخرج منها كل ما يمكـن ردّه إلى معنى واحد لكنه أكد وجوده، فيقول في معرض حديثه عن لفظة (وجـد) واختلاف معانيها : "هذه اللفظة من أقوى حجج من يزعم أن من كلام العـرب مـا يتفق لفظه ويختلف معناه؛ لأن سيبويه ذكره في أول كتابه. وجعله مـن الأصـول المتقدمة، فظن من لم يتأمل المعاني، ولم يتحقق الحقائق أن هذا اللفظ واحد قد جـاء لمعانٍ مختلفة، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً ولكن فرقوا بين المصادر... "[3].

ويشيد إبراهيم أنيس بموقف ابن درستويه، فيقول:" وقد كان ابن درستويه محقا حين أنكر معظم الألفاظ التي عدت من المشترك " اللفظي واعتبرها مـن المجـاز. فكلمة الهلال حين تعبر عن هلال السماء، وعن حديدة الصيد التي تشبه في شـكلها الهلال وعن قلامة الظفر التي تشبه في شكلها الهلال وعن هلال النخل الذي يـشبه في شكله الهلال لا يصح إذن أن تعد من المشترك اللفظي؛ لأنّ المعنى واحد في كل هذا، وقد لعب المجاز دوره في كل هذه الاستعمالات "[4].

واختلف علماء الأصول فيما بينهم حول هذه الظاهرة فمنهم من قال بوجـوب وقوعها "[5]، ومنهم من قال باستحالة وقوعها عقلا "[6]، والأكثرون منهم على أنـه

---

[1] سيبويه، الكتاب: جـ 1 ص24، ابن سيده، المخصص: جـ4 س13 ص173 .

[2] السيوطي، المزهر: جـ1 ص 369- 370 .

[3] السيوطي، المزهر: جـ1 ص269 .

[4] أنيس، إبراهيم،(1986 م) دلالة الألفاظ، ط6 ، دار المعارف، القاهرة : ص 214 .

[5] عمر،علم الدلالة: ص 157 .

[6] الأزهري، شرح التصريح: جـ1 ص 32، شاهين، توفيق، المشترك اللغوي: ص 112 .

واقع لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ "[1]. وقد عرفه علماء الأصول بأنــه لفظ وضع لمعنيين فأكثر وضعا متعددا "[2].

أما المحدثون اللغويون فلم ينكروا المشترك اللغوي " فيقول فنــدريس " إننــا حينما نقول بأن لإحدى الكلمات، أكثر من معنى واحد (homonymic) في وقــت واحد، نكون ضحايا الانخداع إلى حدّ ما؛ إذ لا يطفو في الــشعور مــن المعــاني المختلفة، التي تدل عليها إحدى الكلمات، إلا المعنى الذي يعنيه سياق الــنص، أمــا المعاني الأخرى فتمّحى وتتبدد ولا توجد إطلاقاً؛ فنحن في الحقيقة نــستعمل ثلاثــة أفعال مختلفة، عندما نقول: (الخياط يقصُّ الثّوبَ) أو (الخبر الذي يقصّه الغــلام صحيح) أو(البدوي خير من يقص الأثر)، فإننا نستعمل في الواقع ثلاث كلمــات، لا يربطها بعضها ببعض أي رباط، لا في ذهن المتكلم، ولا في ذهن السامع وربما رأى الشخص، الذي يشمل اللغة بأسرها، في تطورها واتساعها، بنظرة واحــدة، أن (الريشة) التي من حديد، جاءت من ريشة الإوزة، فهي عنده كلمة واحــدة، أخــذت دلالتين مختلفتين على مرور الزمن، لذلك يجدر بقاموس يفخر بتتبعه لخــط ســير المعاني أن يضع تحت كلمة: ريشة، معنى الريشة التي من (حديد) بعــد معنــى ريشة (الإوزّة). ولكن الفرنسي الذي يتكلم لغتــه اليــوم، لا يــرى فــي هــذين الاستعمالين في الواقع إلا كلمتين مختلفتين، ولا يوجد شخص واحد، يحاول أن يشكو من الغموض، عند سماعه جملتين من قبيل (يعيش من كدّ ريشته) و (اجتثّ لــه ريشة)، وكل واحد يفهم دون تردد أن الكلام في الجملة الأولى، عن أحد الكتــاب، وفي الثانية عن أحد الطيور، فالكلمتان مختلفتان كجميع المشتركات الأخرى "[3].

وما يهم البحث من هذه المقدمة القصيرة عن المشترك اللغوي هو إثبات التعدد الدلالي للفظة واحدة عند العرب، بغض النظر عن الاختلاف القائم بين اللغويين في وجود المشترك اللغوي أو عدم وجوده، فاللفظة العربية وبخاصة الفعــل فــي هــذا

---

[1] حكيم، محمد تقي،(1965م)، الاشتراك والترادف ، مجــلة المجــمع العراقي، بغداد العدد12 ص 76 – 80، عمر، علم الدلالة: ص 157، شاهين، توفيق، المشترك اللغوي: ص 65 .

[2] السيوطي، المزهر جــ1 ص 369، شاهين، توفيق، المشترك اللغوي ص 70 .

[3] فندريس، جوزيف،(1950م)، اللغة ، ترجمة محمد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: ص228، ينظر عبد التواب : فصول في فقه العربية ص335، شاهين، توفيق، المشترك اللغوي: ص56-57 .

الفصل قد يكون لها أكثر من معنى أو دلالة وهذه أمثلة على ذلك وردت عن العرب في معنى الفعل.

فيقول السيوطي في مزهره: " وفيها يقال مَشى يَمْشى من المشي، ومَشَى إذا كثرت ماشيته، وكذا أَمشى لغتان فصيحتان، قال: وفي التنزيل:﴿ **أن أمْشُوا واصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُم** ﴾[1]. كأنه دعا لهم بالنّمَاء . والله أعلم "[2] .

ومن الأفعال أيضا " كَذَبَ " قال خداش بن زهير العامري – جاهلي:

كذَبْتُ عليكم أوْعِدُوني وعَلِّلُوا بي الأرضَ والأقوام قِرْدَان مَوْظباَ

قال أبو زيد في النوادر: معنى كذبت عليكم أي عليكم بي.

وتجيء كذب في الحديث والشعر، قال عمر: كذَب عليكم الحجُّ فرفع الحج بكذب، والمعنى عليكم الحجّ، أي حجّوا .... وفي الحديث: ثلاثة أسفار كَذَبنَ عليكم... قال الأصمعي تقول العرب هذه الكلمة إذا أراد أحدهم الشيء...

وقال التبريزي في تهذيبه في قول الشاعر:

وذُبْيَانِيَّةٌ وصَّت بَنِيها بأن كَذَبَ القَراطِفُ والقُروفُ

وقال ابن خالويه في شرح الدُّريدية في قوله:

كَذَب العَتيقُ وَماءُ شَنٍّ بَارِدٌ .

هذا إغراء أي عليك العتيق والماء البارد "[3].

وهو ما يشير إليه أبو علي الفارس فيقول :" وهو اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فينبغي أن لا يكون قصداً في الوضع ولا أصلا ولكنه من لغات تداخلت ، أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل "[4]. فكما تتطور أصوات الكلمات وتتغير، قد تتطور معانيها وتتغير، مع احتفاظها بأصواتها وتطور المعاني وتغيرها مع الاحتفاظ بالأصوات، هو الذي ينتج لنا كلمات اشتركت في الصورة واختلفت في المعنى "[5].

---

[1] ص:38 / 6 .

[2] السيوطي، المزهر: جـ1 ص 370، ينظر ابن جني، الخصائص: جـ 2 ص 93 .

[3] السيوطي، المزهر: جـ1 ص 382، 383، ينظر ابن فارس، الصاحبي: ص 34 .

[4] ابن سيده، المخصص: جـ4 س 13 ص 173.

[5] أنيس، في اللهجات العربية: ص193 .

فكلمة(قَضَى) في كتاب الله جلّ ثناؤه(قضى) بمعنى:خَتَمَ كقول جلّ ثناؤه: ﴿ **قَضَى عَلَيهَا المَوتَ** ﴾[1]، وقضى بمعنى: أمر كقول جلّ ثناؤه﴿ **وَقَضَى رَبُّكَ الا تَعبُدُواْ إلا إِيَّاهُ** ﴾[2]، أي أمر. ويكون قضى بمعنى: أعلم كقول جلّ ثناؤه ﴿ **وَقَضَيَنآ إلى بَنِي إِسْرَائِيلَ في الكتَاب** ﴾ [3]، أي أعلمناهم. وقضى بمعنى: صَنَع كقوله جلّ ثناؤه ﴿ **فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ** ﴾[4].

وكقوله جل ثناؤه ﴿ **ثُمَّ اقْضُوا إليّ** ﴾[5]. أي اعملوا ما أنتم عاملون وقضى: فَرَغَ. ويقال للميت: قَضَى أي فَرَغَ "[6]، وقال: أسْرَرْتُ الشيء أخفيتُه وأعلنْتهُ قال تعالى:﴿ **وأَسَرُّواْ النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا العَذَابَ** ﴾ [7]. أي أظهروها والله اعلم"[8]. وبِعْتُ الشيء – إذا بعته من غيرك وبِعْتُه – اشتريتهُ، وشرَيْتُ – بِعْتُ واشتَرَيْت وأنشد:

وباعَ بَنِيه بعْضُهم بخُشارَةٍ وبِعْتَ لِذبيانَ العَلاَ بمالِكا "[9].

أي اشتريت – وكان جرير بن الخَطَفى يُنْشد لطرفة بن العبد:

ويأتيك بالأنباء مَنْ لم تَبِعْ له بَتاتاً ولم تَضرِبْ له وَقْتَ مَوْعِدِ

يريد من لم تشْتَرِ له "[10].

كل ما تقدم من أمثلة يشير إلى تعدد دلالة صيغ الفعل في العربية، حيث يدل اللفظ على أكثر من معنى، قد يعود إلى اختلاف اللهجات العربية، فلما اختلف الاستعمال لديهم جاء جامعو اللغات فضموا هذه المعاني بعضها إلى بعض بدون أن يعنوا في كثير من الأحيان بإرجاع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه "[11]. فقد يتغير معنى الكلمة في لهجة من اللهجات، ثم يمر زمن طويل خلاله ينسى المعنى الأصلي، وتلتزم تلك اللهجة استعمال هذه الكلمة في معناها الجديد دون سواه.

---

[1] الزمر: 39 / 42 .
[2] الإسراء: 17 / 23 .
[3] الإسراء :17 / 4 .
[4] طه: 20 / 72 .
[5] يونس: 10 / 71 .
[6] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: ص 207، ينظر ابن سيده، المخصص: جـ 4 س 13 ص 177، 178.
[7] يونس: 10 / 54 .
[8] ابن سيدة، المخصص: جـ4 س13 ص177 .
[9] المصدر نفسه:ص 174 .
[10] المصدر نفسه: ص 175 .
[11] شاهين، توفيق، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقا: ص 55 .

وهنا نرى لهجات اللغة الواحدة تستعمل كلمات متحدة الصورة في معـــانٍ مختلفـــة "[1].

1 . 15 .3 .2 المشترك اللفظي : اختلاف اللفظ والمعنى واحد (تعدد صيغ الأفعال).

وقد يقع التباين الدلالي بين صيغتي " فعل وأفعل "، وإذا جاء المعنى مطابقـــا لهما فيكونان من لغات مختلفة، لكن ابن درستويه يرى أنّ ذلك محال أن يأتيا فـــي معنى واحد فيقول : لا يكون فعل أفعل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحـــد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظن كثير من اللغويين والنحويين. وإنما سمعوا العـــرب تـــتكلم بذلك على طباعها، وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق؛ فظنوا أنهما بمعنى واحـــد، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم. فأن كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة. وليس يجيء شيئ من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا، أو يكون على معنيين مختلفـــين، أو تشبيه شيء بشيء على ما شرحناه في كتابنا الذي ألفناه في افتراق معنـــى " فعـــل، وأفعل "[2].

ولكن الأمثلة والشواهد التي وردت عن العرب تؤكد وجود الصيغتين بمعنـــى واحد ، وإن كانتا من لغتين مختلفتين، لكنهما فصيحتان "[3]. ويقول ابن منظـــور: " سقاه الله الغيث، وأسقاه، وقد جمعها لبيد في قوله :

سقى قَوْمِي بَني مَجْدٍ وأُسْقَى نُمَيْراً والقبَائل من هِلال "[4].

ويشير ابن قتيبة : إلى أن صيغة (أفْعَلَ و فَعَلَ) تأتيان في معنى واحد، فيقول :" تقول أَدْخَلْتُه فَدَخَلَ، وأَخْرَجْتَهُ فَخَرَجَ وأَفْزَعْتُهُ فَفَزِعَ ... هذا القياس "[5].

ويروى عن الكسائي أنه كان يقول " فلما سمعت في شيء (فعلت). إلا وقد سمعت فيه " أفعلت ".

---

1 أنيس، في اللهجات العربية:ص197 .

2 السيوطي، المزهر في علوم اللغة : جـــ1 ص384 ، 385، ابن درستويه، تصحيح الفصيح : ص 121 – 158 .

3 شاهين، توفيق، المشترك اللغوي :ص81 .

4 ابن منظور، لسان العرب: جـــ6 ص299 .

5 ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص262 .

وأورد ابن الجبان في كتابه شرح الفصيح أدلة على تعدد صيغتي (فَعَلَ و أَفْعَل) : " يقال شرقت الشمس بمعنى طلعت ... أَشْرَقَت تُشْرِق إِشْرَاقَاً فهي مُشْرِقَةٌ، فَأَشْرَقَت أبلغ من شَرَقَت"[1].

قال أبو حاتم : قلت للأصمعي : أتجيز " إنك لتُبْرِقُ لي وتُرْعِدُ ؟ فقال : لا، إنما هو تَبْرِقُ و تَرْعُدُ. فقلت له : فقد قال الكميت :

أبْرَق وأَرْعِد يا يزيـــد فما وَعِيدُك لي بِضَائِر "[2].

ويظهر أن هذه الظاهرة قد لعبت دوراً هاماً في اللهجات العربية إذا تغيرت معاني بعض الكلمات في بعض اللهجات دون البعض الآخر لظروف لغوية خاصة. فلما جمعت اللغة خيل لجامعيها أن إحدى القبائل تستعمل هذه الكلمة في معنى من هذه المعاني، في حين أن قبيلة أخرى تستعملها في معنى آخر والحقيقة أن معنى هذه الكلمة قد تغير في لهجة من اللهجات دون أن يطرأ عليه تغيير في اللهجة الأخرى"[3].

بعد النظر في المشترك ترى أن هناك صيغة ترد بلفظ واحد لكنها قد تختلف في الدلالة والاستخدام والفعل " قضى " مثال عليها. وهناك صيغتان تشتركان في الجذر الواحد لكن الاختلاف يكون في زيادة همزة (فَعَلَ و أَفْعَلَ) وقد تتفق الدلالة في هاتين الصيغتين وقد تختلف وما قدم يشير إلى ذلك وكل هذا يدلل على التعدد في صيغ الفعل لأمر دلالي.

---

1 ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ص134 وينظر ما بعدها إلى ص148 .

2 ابن جني، الخصائص: جـ3 ص 293 .

3 أنيس، في اللهجات العربية: ص 197 .

الفصل الثاني

تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في المصادر والأسماء

1 .2 المصدر:

المصدر لغة: أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره أنّ المصادر كانت أول الكلام كقولك الذَّهاب والسّمع، وإنما صدرت الأفعال عنها فيقال: ذَهَبَ ذهاباً وسَمِعَ سَمْعَا وسَمَاعا وحَفِظَ حِفْظاً "[1].

قال ابن كيسان: اعلم أنّ المصدر المنصوب بالفعل الذي اشتُقّ منه مفعول، وهو توكيد للفعل، وذلك نحو قمت قِياما وضَرَبْتُهُ ضَرْباً إنّما كررته، وفي قمت قِياما وضَرَبته ضَرْباً إنّما كررته، وفي قمتُ دليل لتوكيد خبرك على أحد وجهين: أحدهما أنّك خِفْت أن يكون من تخاطبه لم يفهم عنك أوّل كلامك، غير أنّه علم قلت فعلت فعلا، فقلت فعلت فعلاً لتردد اللفظ الذي بدأت به مكرّراً عليه ليكون أثبت عنده من سماعه مرّه واحده، والوجه الآخر أن تكون أردت أن تؤكد خَبَرك عند من تخاطبه بأنّك لم تقل قمتُ وأنت تريد غير ذلك، فردَّته لتوكيد أنّك قلته على حقيقته، قال: فإذا وصفته بصفة لو عَّرفته دنا من المفعول به، لأنّه فعلته نوعاً من أنواع مختلفة خصصته بالتعريف، كقولك قلت قولاً حسناً وقمت القيام الذي وعدتك "[2].

والمصدر في كلام العرب من طريق اللغة اسم مكان، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل (مصدر) ومثله (المصدر) أمّا الفراء فهو بمعنى مفعول، كما قبل هذا مركب فارِه، ومعناه مركوب فارِه "[3]. والمصدر بمعنى الصدور والصدور بمعنى الصادر أي صادر عن الفعل "[4].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب: جـ7 ص 302، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: جـ6 ص 43، الأزهري ،أبو منصور محمد بن أحمد،(د.ت)، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، دار الكتاب العربي، القاهرة: جـ12 ص 135.

[2] ابن منظور، لسان العرب: جـ2 ص 302، ينظر ابن الأنباري، كتاب أسرار العربية: ص 70.

[3] ينظر الزجاجي، أبو القاسم،(1982 م)، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن مبارك، ط4، دار النفائس، بيروت: ص 62،63.

[4] ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر،(1979م)، كتاب الكافية في النحو، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت: جـ2 ص 191، 192.

فالمصدر مشتق من الفعل الماضي ومأخوذ منه، وليس هو بفعل محـــض ولا باسم محض، إذ لو كان فعلاً محضاً لا تنفي عنه التنوين. ولو كان اسماً محضاً لثني وجمع وأُنِّث، وهو موحد في الأحوال كلها "[1].

والمصدر في الاصطلاح اللغوي "كلّ اسم دلّ على حدث وزمان مجهول "[2]، أي اسم الحدث الجاري على الفعل "[3]. يعنى بالحدث معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول والقصر، والجري في كلامهم يقـــال : هذا المصدر جار على هذا الفعل أي أصل له ومأخذ اشتق منه "[4]، والـــزمن فـــي المصدر زمن عام لا يتخصص في معنى حال، أو استقبال كما هو الحال في زمـــن الفعل"[5]. والناظر في كتاب سيبويه وهو يتحدث عـــن المـــصدر، فهـــو لا يعرفّـــه مباشرة، وإنّما يوضحه توضيحاً غير مباشر ، فيشير إلى معنـــى المـــصدر معنـــى المصدر أثناء تعريفه للفعل ، فيقول " وأما الفعل فأمثلة أخذت مـــن لفـــظ أحـــداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع ففيه بيـــان متى وقع كما أن فيه بيانَ أنّه قد وقع المصدر وهو الحـــدث"[6]. فالأحـــداث نحـــو الضرب والحمد والقتل "[7]. ويذكر أيضا بأنّ الفعـــل: " إنّمـــا يـــذكر ليـــدل علـــى الحدث"[8]. فالفعل والمصدر قرينان يدلان على بعضهما البعض "[9]. والأفعال أثقال

---

[1] المؤدب، دقائق التصريف: ص44 .

[2] ابن جـــــني، أبو الفتح عثمان،(1990م)، كتاب اللمع في العربية، حققه فايز فارس، دار الأمل، إربد: ص28 / ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: جـــــ1 ص 23 .

[3] ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو: جـــ2 ص191، ينظر، الحويزي،عبد علي بن ناصر بن رحمه، (2002م)، مناهج الصواب في علم الإعراب، دراسة وتحقيق عبد الرحمن كريم اللامي، ط1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان: ص 138، ينظر الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (1988م)، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط2، دار العلوم للطباعة والنشر:جـــ1 ص193 .

[4] الاستراباذي، كتاب الكافية في النحو: جـــ2 ص 191 .

[5] الساقي، فاضل،(1977م)، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة: ص136،120 .

[6] سيبويه، الكتاب :جـــ1 ص12، 36 " هناك مسألة خلافية(تدل على أصلية الفعل أم المصدر) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: جـــ ص235 – 245، الاستراباذي، كتاب الكافية في النحو: جـــــ2 ص 191، 112، الزجاجي، الإيضاح في علل النحو : ص49، السيوطي، الأشباه والنظائر:جـــ1 ص66، الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ص120 ، 136 .

[7] سيبويه، الكتاب: جـــــ1 ص12 .

[8] المصدر نفسه: جـــ ص34 وينظر جـــ4 ص24 ص 45 ص 37 .

[9] ينظر المبرد، المقتضب: جـــ3 ص 187 – 188 – 189 و جـــ3 ص 267، ابن سيدة، المخصص: جـــ4 س 14 ص 278، السيوطي، الأشباه والنظائر: جـــ1 ص67 .

من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى "[1]، ولم يخرج الفراء عما وضحه سيبويه لدلالة المصدر فيقول " والحمد ليس باسم إنّما هو مصدر"[2]، وكل مصدر اجتمع بعضه إلى بعض مثل القُماش، والدُّقاق، والغُثاء والحُطام فهو مصدر. ويكون في مذهب اسم على هذا المعنى، كما كان العطاء اسماً على الإعطاء. فكذلك الجُفاء والقماش لو أردت مصدره قلت: قَمَشْتُهُ قَمْشاً، والجُفَاءُ أي يذهب سريعا كما جاء"[3]، ويرى المبرد أنّ المصدر والفعل يتفقان في دلالتهما على الحدث ، والمصدر كسائر الأسماء فيقول :" المصادر كسائر الأسماء إلا أنها تدل على أفعالها "[4].

وهناك تشابه بين الفعل والمصدر في الدلالة والعمل، فكلاهما يدلان على بعضهما البعض "[5]، ويقول ابن السّراج :" اعلم أنّ المصدر يعمل عمل الفعل، لأنّ الفعل اشتق منه" [6]، ويعرّف الجرجاني المصدر بقوله: "هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه" [7]. ولكن ابن هشام يعرف المصدر من دون أن يذكر زماناً، ومن دون أن يشير إلى اسم الحدث ، فيقول: " المصدر الدال على مجرّد الحدث"[8]. ويطلق ابن عصفور على المصدر بأنه اسم الفعل نحو: " ضَرْب " و " قِيَام " أو الاسم القائم مقامه.... أو اسم جارٍ مجرى الفعل الذي أخذ منه "[9]. ويصرح ابن مالك بتعريف المصدر، فيقول:

المصدرُ اسم ما سِوَى الزمانِ من مَدْلُوليَ الفِعلِ كَأَمن مِنْ أَمِن"[10].

---

1 سيبويه، الكتاب: جـ1 ص 20 .

2 الفراء، معاني القرآن : جـ1 ص3 ينظر جـ1 ص336 .

3 المصدر نفسه: جـ2 ص62.

4 المبرد، المقتضب: جـ3 ص 267.

5 المصدر نفسه : جـ1 ص187.

6 ابن السراج ، الأصول في النحو: جـ1 ص137 و جـ1 ص190.

7 الجرجاني، عبد القاهر،(1415 هـ)، مختصر كتاب التعريفات، اختصره وراجعه قسم التحقيق والبحث العلمي بدار طويق للنشر والتوزيع الناشر، ط1، دار طويق للنشر والتوزيع، الناصرية: ص 111 .

8 ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جـ1 ص405.

9 ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: جـ1 ص305 .

10 ابن مالك، محمد بن عبدالله الأندلسي،(1991 م)، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ضبط النص على شروح الألفية خالد الرشيد، ط1، دار الرشيد : ص26 / ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل: جـ1 ص 463 / الجياني، محمد بن مالك الطائي،(د.ت) شرح ابن عقيل على متن الألفية، دار إحياء التراث، بيروت: ص 218 .

ويعرف ابن سيده المصدر بأنّه اسم الحدث الذي تصرّف منه الأفعال نحو تَصَرَّف منه ضَرَبَ يَضْرِبُ "ضَرْب" والمصدر للفعل كالمادة المشتركة، وذلك سمّته الأوائل مِثالا..."[1]. ويعدّ المصدر من الأسماء؛ لأنّه يأخذ صفات الاسم الإعرابية"[2]. ويعبّر المبرد عن اسميته عند إرادة تعدد صيغ المصادر في الثلاثي فيقول: " اعلم أنّ هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بالقياس "[3].

ولم يخرج المحدثون في تعريف المصدر عن القدماء وإنما صاغوه بصيغة مثيلة لهم. فهو اسم له من الدلالات أو مفهومان، وإن شئت فقل له مسميان أحدهما معنوي محض، هو الحدث المجرد، وهذا الحدث هو المسمى الحقيقي – لا المجازي – لكلمة: مصدر. والمسمى الآخر لفظي، هو اللفظ الذي ننطق به، أو نكتبه، والذي نقول في إعرابه: إنّه مصدر منصوب، وهو المصدر المجازي المراد منه المصدر الحقيقي المعنوي "[4]. ويعرفه د. عبد الصبور شاهين: بأنه اسم الحدث الذي تحمله مادة الكلمة في أصولها الصامته، وهو لا يأتي إلا من مادة مخّصبةٍ لا يمكن أخذ المشتقات منها قياسا "[5]، وهو الذي يدل على مطلق الحدث الموجود في الفعل المشتق منه "[6]. والمصدر واسع الدلالة كثير تداوله في الكلام؛ لأنّ فيه من الاسم والفعل خصائص ومعاني عدة، فهو على الرأي الراجح أصل ترجع إليه الأفعال ويشتق منه كثير من الأسماء، وهو اسم ذو علاقة بأسماء الذوات ثم تطورت دلالته حتى أصبح يدل على المعنى أو ما يقال له عند النحاة معنى الحدث؛ لأنّ الأصل في ألفاظ اللغة أنها توضع للمحسوس ثم تتحول عنه إلى المدرك بالعقل"[7].

---

[1] ابن سيدة، المخصص: جـ4 س14 ص278، ابن فارس، الإيضاح العضدي: جـ1 ص 193.

[2] سيبويه، الكتاب: جـ1 ص12، ينظر المصدر نفسه: جـ4 ص 218 .

[3] المبرد، المقتضب: جـ2 ص124، ينظر في إسناد المصدر إلى الاسم في التقسيم الكلامي، ابن السراح، الأصول: جـ1 ص37، 38، وابن فارس، الصاحبي، ص 83، الفارسي، الإيضاح العضدي: جـ1 ص 170، ابن الأنباري، أسرار العربية: ص 70، ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى: ص 366، السيوطي، الأشباه والنظائر: جـ1 ص68، ابن السراج، الأصول في النحو: جـ1 ص 28، الزمخشري، المفصل ص6، أنيس، من أسرار اللغة: ص279، 282، 281، .

[4] حسن ،النحو الوافي :جـ3 ص 210

[5] شاهين،عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص 109 .

[6] عيد، محمد،(1991 م)، النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة: ص 427 .

[7] الجواري، أحمد عبد الستار،(1974 م)، نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد: ص 68.

فالمصدر عند أغلب اللغويين المحدثين ما دل على حدث مجرد من الزمـــان، وهو أصل جميع المشتقات"[1].

2 .1 .1 أبنية المصادر:

ليس هناك اتفاق مطلق بين اللغويين بتأكيد قياسية أبنيـــة المـــصادر كلهـــا أو سماعيتها ولكن قد يرد للفعل الواحد مصدران أحدهما قياسي والآخـــر ســـماعي، أو أكثر من مصدرين، أحدها قياسي، والأخرى سماعية "[2]، أي أنّ المصادر وبخاصة الثلاثية منها مقيسة وغير مقيسة "[3]. فيقول سيبويه في المصادر الثلاثية: " بأنّ هذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا، وهكذا مأخذ الخليل "[4]، ويغلب ابن جني السماع على القياس في المصادر بقوله: " واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته، فأنت فيه مخيّـــر تـــستعمل أيّهمـــا شئت. فإن صح عندك أن العربَ لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليـــه البتة... "[5].

ويُعلل سبب خلاف مصادر الأفعال الثلاثية المجردة؛ لاختلاف أفعالها، أمّـــا غيرها من المصادر المزيدة أو الرباعية فالخلاف حولها محدود" فيقول المبـــرد : " فإذا خرجت الأفعال من الثلاثة لم يكن كل فعل منها إلا على طريقـــة واحـــدة ولـــم تختلف مصادرها "[6]. ويرى د. فاضل السامرائي أنّ تداخل المصادر وتعددها يعود

---

[1] الجـــــارم وأمين، علي ومصطفى،(1983 م)، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، لمدرس المرحلة الثانوية:جـــ2 ص 197 / ينظر الراجحي ،عبده،(1980 م)، دروس في شرح الألفية، دار النهضة العربية، بيروت: ص63، الخويسكي، زين كامل،(1986 م)، النحو العربي صياغة جديدة، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: ص 249، غلاييني، جامع الدروس العربية : جـــ1 ص 160، السيد:المغني في علم الصرف: ص 185، 186، جنهويتشي، هدى،(1995م)، الأبنية الصرفية ودلالتها في شعر عامر بـــن الطفيـــل، ط1، دار البشير، عمان: ص 123، الراجحي، التطبيق الصرفي: ص66، حسان، مناهج البحث في اللغة: ص 214، ينظـــر الـــشيخ، أحمد محمد،(1425هــ)، أبنية الأسماء في اللغة العربية، ط1، جامعة السابع من إبريل، الجماهيرية العربية الليبية: ص 161.

[2] خديجة الحديثي، أبنية الصرف: ص 145 .

[3] ابن مالك، محمد بن عبدالله،(1990م)، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن سيد ومحمد بدوي، ط1، دار الهجرة للطباعـــة والنـــشر: جـــ3 ص471، ينظر السيوطي،همع الهوامع: جـــ6 ص 48 .

[4] سيبويه، الكتاب: جـــ4 ص15.

[5] ابن جـــني،الخصائص: جـــ1 ص 125، 126 و117 .

[6] المبرد، المقتضب، جـــ1 ص 72، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: جـــ6 ص47 .

إلى سببين: هما اختلاف لغات العرب، واختلاف المعنى "[1]. لكن المبرد يعيد سبب هذا التعدد لوقوع أبنية المصادر تحت جدول الأسماء، فيقول : " اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس "[2]. " وكأنّ بعض اللغويين يرى الأبنية القياسية للمصادر تقع في قيمتها الدلالية فيقول الرضي: " قوله الغالب في فَعَل اللازم على فُعُول، ليس إطلاقه، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد في الأصوات والأدواء والاضطراب، فالأولى بنا أولاً أن لا نعيّن الأبواب من فَعَل وفَعِل وفَعُل ولا المتعدي واللازم بل نقول:" الغالب في الحرف وشبهها من أي باب كانت الفِعالة بالكسر كالصِّياغة والحِيَاكة..."[3]. لكن سيبويه قدم لمثل هذا القياس بالدلالة على الاحتراز، فربط المصدر الدال على الاضطراب فَعَلان بالفعل اللازم، وما جاء من المتعدي فهو عنده شاذ حتى لو دلّ على معنى الاضطراب فيقول " ولا يجيء فِعْلُه يتعدى الفاعل، إلا أن يشذ شيء نحو شَنِئْتُه شَنَآناً "[4].

وبعدها ترى ترجيحه لقياسية أبنية المصادر الثلاثية بقوله: " والعَرَبُ ممّا يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء، وذلك نحو: النُّفور، والشُّبوب، والشَّبّ "[5]. ويقول أيضا: " ولكن الأكثر يقاس عليه "[6]. ويرى ابن القوطية أن من العرب من يلتزم القياس في مصادر يَفْعُلَ وأسمائه فيفتح جميع ذلك، وكل ذلك حسن ٌ" [7]، والفَعَل بالفتح لازما فُعُول "[8]. ومما يرى فيما تقدم أنّ قياسية أبنية المصادر في الثلاثي تكون في بعض الصيغ وليس في جميعها، ومما جاء من المتعدي على فُعُول، لَزَمَهُ لُزُوماً شبهوه بَجلَسَ جُلوسا، لأنّ بناء الفعل واحد "[9]، وكذلك في السماع وليس في مصادر

---

[1] السامرائي، فاضل صالح،(2005 م)، معاني الأبنية العربية، ط1، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان :ص19،18.

[2] المبرد، المقتضب: جـ2 ص124.

[3] الرضي، شرح الشافية: جـ1 ص153 " وتتركز اختلاف أبنية المصدر في الثلاثي ".

[4] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص15.

[5] المصدر نفسه: جـ4 ص12 .

[6] المصدر نفسه: جـ4 ص8 وينظر ص43 .

[7] ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص19 .

[8] السيوطي، همع الهوامع :جـ6 ص49، ينظر الرضي، شرح الشافية: جـ1 ص153، ابن عصفور، المقرّب: جـ1 ص135 .

[9] سيبويه، الكتاب : جـ4، ص5،6، ينظر ابن سيدة، المخصص : جـ4 س14 ص282.

المضاعف ولا لثلاثي كله قياس يُحتمل عليه إنما ينتهي فيه إلى السماع أو الاستحسان "[1]، كل هذا يقود الباحث إلى أنّ صيغ أبنية المصادر للفعل الواحد تتعدد ولا تلتزم صيغة بنائية واحدة على الأغلب بل تخرج عنه إلى بناء آخر أو أبنية أخرى. فقد ذكر محمد الخضر حسين أنه " أفسح طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له، فيكون للفعل الواحد مصدران، مصدر ثابت بطريق السماع ومصدر ثابت بطريق القياس "[2]. فالأفعال التي من شأن مصادرها أن تصاغ في أوزان خاصة، قد استحقت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس، فورود مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على مقتضى القياس "[3].

فورود السماع والقياس : أمر مسموح به عند اللغويين العرب، وذهب الفراء إلى أنّه يجوز القياس على فَعْل مع ورود السماع بغيره "[4]. ولهذا ليس هناك مانع عند اللغويين في تعدد صيغ أبنية المصادر، فينقل ثعلب عن الفراء قوله " إذا لم يسمع في المصدر شيء يشترك في الفَعْل والفُعُول "[5]، ويشار إلى هذا التعدد في صيغتي الفعْل والفعول إلى تعدد اللهجات، وذلك بإسناد الأولى إلى الحجاز والثانية إلى نجد "[6]، وقد أورد ابن منظور في اللسان ثلاثة عشر مصدرا فيقول :" قال ابن بري: المصادر في ثلاثة عشر مصدراً تقول : لَقِيته لِقاءً ولِقاءةً وتِلقاءً، ولُقياً ولِقِيّاً ولِقْيانا ولُقْيانا، ولقُيانَة ولَقْيةً ولَقْياً ولُقى ولَقَى "[7]. كما ذكر أبو حيان للفعل (لقي) أربعة عشر مصدراً "[8]. وذكر للفعل (شَنِىء) ستة عشر مصدراً، وهو أكثر ما حفظ لفعل من المصادر "[9]. وورد عن العرب ما فيه ثلاث لغات، الوَجْدُ والوُجدُ

---

[1] ابن القوطيه، كتاب الأفعال:ص16، ينظر ابن سيدة، المخصص: جـ4 س14 ص285 .

[2] حسين، محمد الخضر،(1983م)، القياس في اللغة العربية، ط2،ص52 .

[3] المرجع نفسه: ص53.

[4] أبو حيان، ارتشاف الضرب:ص 223 .

[5] ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (1980م)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط4، دار المعارف، القاهرة: ص227.

[6] الرضي، شرح الشافية: جـ1 ص 152.

[7] ابن منظور، لسان العرب: جـ1جـ ص 317.

[8] أبو حيان، البحر المحيط جـ1 ص62، ينظر عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة: ق1 جـ2 ص661 .

[9] أبو حيان، البحر المحيط: جـ3 ص 10 .

والوجدُ : من المقدرة، فأجاز فيها الفتح، والضم، والكسر "[1]. وقرأ الفراء مصدر وَجْد باللغات الثلاث[2]، في قوله تعالى :﴿ **أَسْكِنُوهُنَّ مِنَ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِن وُجْدِكُم**﴾[3]. وقد تتعدد المصادر سواء أكان قياسا أم سماعا لقيمة دلالية مثل خطبتُ المرأة خِطْبَةً حَسنَةً، وخَطَبتُ على المنبر خُطبَةً. الأولى بالكسر، والثانية بالضم وجعلها جميعاً مصدرين "[4].

وهناك كمّ هائل من صيغ المصدر، يعود هذا الكم إلى تعدد الصيغ التي تعود إلى السماع والقياس معا. وهذا التعدد دفع العلماء إلى ملاحظة اطراد بعض الأمثلة بالنسبة لأفعالها فأسموه (القياس) وعدم اطراد بعضها الأخر وهو عندهم (السماعي)، فإمكانية تعدد المصادر للفعل الواحد فيأتي معه المصدر المقيس ومصدر آخر مسموع "[5].

ويشير ابن القوطية إلى أربعة عشر بناء للمصدر الثلاثي لبنائين آخرين فيقول: " ومصادر الثلاثي كلها تأتي على فَعْل وفَعَل، وفِعْل، وفُعُول، وفَعَال، وفِعَال وفُعَال، وفَعُولٍ، وفُعَل، وفَعِل وفِعَل وفُعْل، وفَعَلان، وفُعْلانً، وفَعيل، وفَعْلانٍ، فَعْلان، وفَعَالة، وفُعُولةٍ، وفَعْلةٍ، وفِعْلةِ وفُعَلة، وفَعَلةٍ... وقد يأتي المصدر قليلا على فُعْلى، وفعْلى"[6]، وكذا في الرباعي"[7]، وهذا يدلل على تعدد صيغ الأبنية الصرفية للمصدر وتعدد الصيغ للبناء الواحد للمصدر. والمصدر لا يُدْرك إلا بالسماع. فإذا ورد عليك فِعْل واقع من فَعَلَ يفْعُلً، أو فَعَلَ، يفْعِلُ ولم تسمع له بمصدر فاجعل مصدره على الفَعْلِ، أو على (الفُعُولِ). فالفَعْلِ مذهب أهل نجد والفُعُول: مذهب أهل الحجاز وتميم وأشباهه "[8]، ... فإذا كان الفعل على: فَعَل يَفْعَلُ، خرج مصدره على (فَعْلٍ) نحو: القَطْع، والتَعْبِ، وعلى (فَعَال) نحو: الذّهاب. وعلى (فُعُولَةَ)

---

[1] البطليوسي، محمد عبدالله بن محمد بن سيد،(1990 م)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد: ق3 ص 144.

[2] المصدر نفسه: ق3 ص 144 .

[3] الطلاق :65 / 6.

[4] البطليوسي، الاقتضاب: ق3 ص 148.

[5] ينظر أبو حيان، ارتشاف الضرب: جـ1 ص223 ، 224 .

[6] ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص17 ، ينظر السيوطي، همع الهوامع : جـ6 ص48- 52، السيوطي، المزهر: جـ2 ص96.

[7] ابن القوطية، كتاب الأفعال: ص19، 20، الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص 151 -153.

[8] ينظر ابن الحاجب، شرح الشافية: جـ1 ص152 .

نحو: كُلُوحَة. وعلى (مَفْعَلَة)، نحو: مَنْفَعَة. وعلى (فُعَال) نحو: مُزَاج. وعلى (فُعلان) نحو: رُجْحان. وعلى (فَعَلان) نحو: كَهَذان. وعلى (فَعَولٍ) نحو: جُحُوظ. وعلى (فَعَالَة) نحو: شَفَاعة. وعلى (فِعَال) نحو: طِمَاح. وعلى (فَعِلة) نحو: نَصيحة، وعلى (فُعَالَة) نحو: دُعابة، وعلى (فعِلٍ) نحو: خَدِعٍ... وعلى (فِعَالة) نحو: قراءة "[1]، وقد يعود هذا التعدد لمعيار لهجي فينقل عن الفراء قوله: " قال الفراء : إذا جاءك فعل بفتح الفاء والعين مما لم يسمع مصدره فجعله فَعْلاً للحجاز وفُعُولاً لنجد "[2]. ويذكر أبو حيان أن المصدر " بَراء " بفتح الباء لهجة لأهل العالية، أي عالية نجد وهي من البيئة البدوية "[3]. والمصدر" زَعُم " بفتح وضم، الضم لهجة لبني أسد ، والفتح لغة الحجاز "[4].

2. 1. 2 أبنية المصادر القياسية والسماعية:

اهتم القدماء بأبنية المصدر وصنفوها من حيث العدد إلى ثلاثي وغير الثلاثي وخلال تصنيفهم لها كانت آراؤهم تتناقل الأبنية السماعية والقياسية من دون الإشارة المباشرة لها [5] لكنّ وضوح هذه القضية يأتي من خلال طرح الأبنية والإشارة إلى استخدامتها .

فالمصدر القياسي : وهو الذي نستطيع أن نقيس عليه مصادر الأفعال التي وردت عن العرب، ولا نعلم كيف تكلموا بها. وهو الأصل الذي تطرد عليه مصادر كل باب "[6].

ويشير سيبويه إلى أبنية المصادر القياسية فيقول :" وقد قالوا أتياعلى القياس"[7]، ويتبع المبرد المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف ويحكم عليها

---

[1] المؤدب، دقائق التصريف:ص47، 48 وينظر ص49 ، 58.

[2] الرضي، شرح الشافية: جـ1 ص151 –152 .

[3] أبو حيان، البحر المحيط: جـ8 ص11، ابن منظور، لسان العرب: جـ1 ص355، الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية:ص202 .

[4] أبو حيان، البحر المحيط : جـ4 ص227 .

[5] الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص147 .

[6] المرجع نفسه: ص 145 .

[7] سيبويه، الكتاب:جـ4 ص 8، وينظر صيغة فِعال، ابن سيدة، المخصص : جـ4 س 14 ص 282 .

بالقياس فيقول :" وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجــرت على قياس واحد "[1].

ويشير الرضي إلى المصادر المقيسة بقوله :" يعني بقياس المصادر المتشعبة ما مرّ في شرح الكافية من كسر أول الماضي وزيادة ألف قبــل الآخــر ، فيكــون للجميع قياس واحد "[2].

ويرى أبو حيان أنْ فَعْل من القياس فيقول :" وأمّا من فَعْــل فهــو المــصدر المقيس"[3].

" فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية : على فَعَل يَفْعَل و فَعَلَ يَفْعِــل ، و فَعَل يَفْعَل و يكون المصدر فَعْلاً والاسم فاعلاً " ويبين ابن سيده المصدر الغالب : " إنّ الغالب على مصادر هذه الأقسام الثلاثية التي هي فَعَل يفْعِل و فَعِل َ يَفْعَل و فَعُل يَفْعُل أن يجيء على فَعْل "[4].

وهكذا يغلب الرضي صيغة بعض المصادر فيقول :"والغالب في فَعَل الــلازم على فُعُول "[5]، ويراه ابن سيده بأنه الأصل المطرد فيقول : "والأصل في مــصدر الثلاثي الذي لايتعدى مما هو على فَعَل يفْعُل أو يَفْعِل أن يجِيءَ على فُعُول نحو قَعَدَ قُعُوداً وَجَلَسَ جُلُوساً فهذا الأصل المطرد "[6].

ويرى الرّضي أنّ المطرّد من غير الثلاثي الفَعْلَلَة في قولــه: " الفَعْلَلَــة هــو المطرد دون الفِعْلان "[7]. أمّا ابن يعيش فيرى الأصل في مــصادر المتعــدى مــن الثلاثي أن يكون على فَعَل فيقول :" والأصل منها فيما كان متعدياً فَعْل بفتح الفــاء وسكون العين نحو ضَرْب و قَتْل وعليه مدار الباب "[8]، ويصرح سيبويه بأنّ مصدر

---

[1] المبرد، المقتضب: جــ2 ص 124 .
[2] الرضي، شرح الشافية : جــ1 ص163 .
[3] أبو حيان، ارتشاف الضرب: ص 222 .
[4] ابن سيدة، المخصص: جــ4 س14 ص278 .
[5] الرضي، شرح الشافية: جــ1 ص153 .
[6] ابن سيدة، المخصص : جــ4 س14 ص280، ينظر السيوطي، همع الهوامع: جــ6 ص48 .
[7] الرضي، الشافية : جــ2 ص178 .
[8] ابن يعيش، شرح المفصل: جــ6 ص47 .

" فَاعَلَ " الذي لا ينكر أبداً مُفْاعلة " [1]، المصدر على أفعلت ، إفعــالاً أبــداً "[2].
وتجري في أكثر الثلاثي المزيد فيه و الرباعي على سنن واحد "[3].

2 .1 .3 أبنية السماع:

والمصدر السماعي، هو الذي يسمع في الفعل خارجاً على الوزن القياسي الذي يجب أن يكون عليه، وهذا النوع من المصادر لايكون مطرداً فيما شابهه من الأفعال إذ لا نستطيع أن نقيس عليه الأفعال التي جاءت عن العرب، ولم نسمع مــصادرها، وهو يحفظ من الفعل نفسه ولا يقاس عليه غيره "[4].

والملاحظ من ابنية هذه المصادر أنّ اللغويين أطلقوا عليه مــصطلحات عــدة منها السماع فيقول سيبويه : " قالوا الشَّبع فلم يجيئوا به نظائره وهذا لا يجسر عليه إلا بسماع "[5]. ويطلق عليه سيبويه النادر فيقول، فإنما هذا نوادر تحفظ عن العرب ولايقاس عليها "[6].

ويطلق عليها ابن جني في الخصائص الشاذ فيقول : " جعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفراد عن ذلك إلى غيره شاذاً "[7]. ويقول الرّضي : " وقــد شــذّ فــي الثلاثي حرفان لم نحذف منهما الزوائد ولم يردّا إلى بناء فَعْلَه "[8].

ويذكر الرضي مصطلح غير القياس لبعض أبنية المصدر فيقــول : " وذكــر المصنف منها ههنا ما جاء غير قياسي أو جرى فيه تغيير "[9].

---

1 سيبويه، الكتاب : جــ4 ص45، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل ، جــ6 ص48، ابن سيدة، المخصص: جــ4 س14 ص280 .
2 سيبويه، الكتاب : جــ4 ص78 .
3 الزمخشري، المفصل: ص219 .
4 الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص145 .
5 سيبويه، الكتاب : جــ3 ص538، وينظر أبو حيان، ارتشاف الضرب :جــ1 ص128 .
6 سيبويه، الكتاب : جــ4 ص8، ينظر ابن سيدة، المخصص: جــ4 س14 ص280 .
7 ابن جــني، الخصائص: جــ1 ص97 .
8 الرضي، شرح الشافية: جــ1 ص180 .
9 المصدر نفسه: جــ1 ص163 .

2 .1 .4 الأبنية السماعية:

وقد أشار سيبويه إلى المصادر السماعية بمصطلحات عدّة مثل الــسماع "[1]، والنادر "[2]، والشاذ "[3]، وغير قياسي "[4].

والمصدر المستعمل "[5]، وقد جاء "[6]، وغير المطّــرد "[7]، والغريـــب"[8]، ولغة العرب "[9]، والدخول في الباب "[10]، ويذكر سيبويه فـــي الأبنيـــة الــسماعية لمصدر المستعمل فيقول : " وقالوا أتيته إتيانه ولقيته لقاءه واحده فجاءوا بـــه علـــى المصدر المستعمل "[11]. وهذه الأبنية تؤكد التعدد الذي سيناقش في هذا الفصل، لأنّ الحكم فيها ليس قاطعاً في صياغة المثال على بناء ما، لشيوعه وكثرة نظائره، وقــد يخالف قواعد اللغويين ولهذا تجد أنهم استخدموا مصطلحات عدة لمثل هــذا البنـــاء منها الاستحسان "[12]، والتداخل و الخروج "[13]، والأشهر "[14]، والجواز "[15]، وإن لم يكن مطرداً ... ولايقاس على ما جاء "[16].

2 . 1 . 5 تعدد أبنية المصدر:

إن المتبع للمؤلفات اللغوية من معاجم وكتب في اللغة، يتبين حقيقة تعدد صيغ المصادر في اللغة العربية، وهذا التعدد لا يحصى بالــسهولة؛ بـــل مـــن الــصعب

---

[1] ينظر سيبويه، الكتاب : جــ3 ص538، الرضي، شرح الكافية : جــ2 ص192، أبو حيان، ارتشاف الضرب:جــ1 ص128، السيوطي، همع الهوامع: جــ6 ص48 .

[2] ينظر سيبويه، الكتاب : جــ4 ص8، ابن سيدة، المخصص : جــ4 س14 ص280، الرضي، شرح الشافيه: جــ1 ص159 .

[3] ينظر ابن جـــني، الخصائص: جــ1 ص97، الرضي، شرح الشافية: جـــ1 ص180 .

[4] ينظر الرضي، شرح الشافية : جــ1 ص163 .

[5] سيبويه، الكتاب: جــ4 ص4، 6، 7، 8 ، 9، 10، 45، ابن يعيش، شرح المفصل: جــ6 ص57 .

[6] سيبويه، الكتاب: جــ4 ص5 / ينظر جــ6 ، 7، 8، 9، 10 .

[7] المصدر نفسه: جــ4 ص42 .

[8] الرضي، شرح الشافية : جــ1 ص179، 180 .

[9] سيبويه، الكتاب: جــ4 ص31 .

[10] المصدر نفسه : جــ4 ص12، ص6 ، 46 .

[11] سيبويه، الكتاب : جــ4 ص45، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل: جــ6 ص57 .

[12] ابن جـــني، الخصائص: جــ1 ص133 .

[13] سيبويه، الكتاب : جــ4 ص46 .

[14] ينظر الرضي، شرح الكافية : جــ2 ص192، الرضي ، شرح الشافية: جـــ1 ص179 – 180 .

[15] الرضي، شرح الشافية: جـــ1 ص153 .

[16] المصدر نفسه: جـــ1 ص165، 166 .

إحصاؤه، فالجذر اللغوي الواحد تتعدد مصادره بحيث تكثر أو تقل تبعاً للهجة أو الدلالة وقد اهتم اللغويون العرب بهذا التعدد كثيراً كما تقدم، ورصدوا منها الكثير الكثير، فمنها ما ضبط بالقياس، ومنها ما ترك للسماع. فيورد أبو حيان أربعة عشر مصدراً للفعل لقي، فيقول :" اللقاء استقبال الشخص قريباً منه والفعل منه لقى يلْقى، وقد يقال لاقى وهو فاعل بمعنى الفعل المجرد ، وسمع للقى أربعة عشرة مصدر قالوا لقى لقيا ولقية ولقاة ولقاء ولقاء ولقى ولقى ولقياء ولقياء ولقيا ولقيانا ولقيانه وتلقاء "[1]. والسيوطي أحصى من هذا الفعل عشرة أبنية فيقول :" ليس في كلامهم مصدر على عشرة ألفاظ إلا مصدر واحد، وهو لقيت زيداً لِقاء، ولِقاءة، ولَقى، ولَقْياً، ولُقِيًّا، ولَقِيًّا، ولَقْيَةً ولِقْيَاناً ولُقْيَاناً، ولِقْيَانه "[2]. ولا تقل لقاةً فأنها مُوَلَّدة ليست من كلام العرب "[3]. وقد جاء على تسعة : مَكُث مَكْثاً، ومُكْثاً، ومِكثاً، ومُكوثا، ومكثاناً، ومكثى، ومكيثاء، ومكثة. وجاء أيضاً: تمّ الشيء تَمًّا، وتُمًّا وتِمًّا، وتمَاماً، وتِمَامة، وتَتِمَّة، وتُمَامً، وتُمَّةً "[4].

وأورد أبو حيان للفعل شنِئ ستة عشر مصدراً يقول في ذلك " الشنآن البغض وهو أحد مصادر شنِئ يقال شنِئ يشنأ وشنآنا مثلثى الشين ، فهذه ستة وشناء وشناءه وشناء وشنأة ومشنأة ومشنئة وشنانا وشنانا فهذه ستة عشر مصدراً وهي أكثر ما حفظ للفعل "[5].

كما يورد الصّغاني عدّة مصادر للفعل " رَجَفَ " رَجَفَ الشيء يَرْجُفُ رَجْفاً ورَجَفانا ورُجُوْفا، ورَجِيفا ورَجُوْفا "[6].

---

1 أبو حيان ، البحر المحيط : جـ1 ص 62 ، ابن منظور ، لسان العرب: جـ12 ص 317 ، ينظر ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح : ص 281 .

2 السيوطي ، المزهر في علوم اللغة :جـ2 ص 83 ، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 311 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ2 ص317 .

3 ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 311 .

4 السيوطي ، المزهر في علوم اللغة : جـ 2 ص83 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ2 ص52 مادة تمم ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ13 ص158 مادة مكثا .

5 أبو حيان ، البحر المحيط : جـ3 ص410 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص207 مادة شَنِئَ .

6 الصَّغاني ، الحسن بن محمد بن الحسن ،(1981م) ، العباب الزاخر واللباب الفاخر ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية : ص202 ، 203 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص153 .

وظاهرة تعدد المصادر شائعة شيوع الأفعال لارتباطها الكلي فيها ، فيورد ابن سيده في مخصصه عنوانا يدلل على التعدد وسمه بـ " باب مصادر مختلفة الأبنية متفقة الألفاظ صِغتْ على ذلك للفرق "[1]، كما يورد تعدد الصيغ في أكثر من موقع في المخصص "[2]، وقد وردت هذه الظاهرة في كتب كثيرة نورد منها على سبيل الحصر "[3]. فمصدر الفعل الواحد يجيء في صيغ متعددة، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً، كمصدر تم، أو عشراً كمصدر لقي "[4]، وأكثر من ذلك ما تقدم .

وقد نسب التعدد إلى الجهد الفردي فيقول برجشتراسر :" وكل شاعر من الشعراء المتقدمين كان يجوز له أن يرتجل الأسماء الجديدة على الأوزان المعروفة، فكانت الكلمة تستخدم مرة واحدة في بيت من الشعر ثم تنسى متى نُسي ذلك البيت : فكانت جملة الأسماء غير محددة بل قابلة للزيادة والنقصان في كل آن، وكان عدد من الأسماء غير منتهٍ يوجد في القوة، وإن لم يكن موجوداً في الفعل والحقيقة "[5].

وقد يعود التعدد في أبنية مصادر الثلاثي إلى التعدد والاختلاف في أبنية أفعالها، يقول المبرد :" اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد، وغير زوائد، وذلك أنّ مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس. وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد؛ لأن الفعل منها لا يختلف والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة ، فلذلك اختلفت مصادرها ، وجرت مجرى سائر الأسماء "[6].

ويذهب ابن درستويه إلى ما ذهب إليه المبرّد في تعدد المصادر ؛ لكنه يعرّج على عامل آخر له علاقة في المعنى والدلالة فيقول :" وفيه أفعال مختلفة الأمثلة، جرت مصادرها على حسب اختلاف الأفعال، وأفعال مختلفة تختلف مصادرها

---

[1] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 14 ص 337 ، 338 .

[2] ينظر المصدر نفسه : جـ4 س 14 ص 276 – 321 ، جـ4 س 15 ص 363 – 415 .

[3] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 3 – 193 ، وينظر ابن قتيبه ، أدب الكاتب : ص 349 – 421 ، ابن هشام اللخمي ، كتاب شرح الفصيح : ص101 – 119 ، ابن درستويه ، كتاب تصحيح الفصيح : ص 187 – 201 ، ابن الجبان ، شرح الفصيح ص164 – 195 ، والمعاجم العربية كمعجمابن منظور ، لسان العرب ومعجم الجوهري ، الصحاح .

[4] حسنين ، القياس في اللغة العربية : ص 50 ، 51 .

[5] برجشتراسر ، التطور النحوي : ص 51 .

[6] المبرد ، المقتضب: جـ2 ص 124 .

لاختلاف المعاني فيها والمفعولين، والفاعلين "[1]. والملاحظ أنّ القدماء ركّزوا على ظاهرة تعدد المصادر الثلاثية لاختلاف أفعالها، لكن تعدد المصادر غير الثلاثية من المزيد والرباعي، فاعتبروها من باب واحد، ويحاولون إعادة الصيغة إلــى بنائهــا الأصلي، وذلك من خلال قوانيين وضعوها تعود إلــى التقــدير والقلــب والحــذف والتعويض، [2]. فالأخفش يشير إلى هذا التعدد فيقول :" اختلاف لغات العرب إنمــا جاء من قبل أن أوّل ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كله مــسوقاً علــى صحة وقياس "[3].

ويشيرالرضي نقلاً عن الفراء إلى هذا التعدد ويسنده إلى معيار لهجي فيقول : " قال الفراء : إذا جاءك فَعَل مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز وفُعُول لنجد "[4].

ويذكر أبو حيان أن المصدر " بَرْاء " بفتح الباء لهجة لأهل العالية ، أي عالية نجد ، وهي من البيئة البدوية "[5]. ويورد المصدر" زعم "بفتح وضم، والضم لهجة لبنــي أسد"، والفتح لغة الحجاز وهذا الاختلاف في القراءات يعود إلى خصائص لهجية"[6].

فيما سبق نلحظ أنّ التعدد في صيغ المصدر للجذر الواحد يأتي لمعايير عــدّة منهــا اللهجي والصوتي والدلالي. ولهذا يذكر سيبويه مثل هذا التعدد للجذر الواحد في ثنايا كتابة طورا تحت " باب ما قيس من المتعل من بنات الياء والواو، ولم يجــيء فــي الكلام إلا نظيره من المعتل "[7]، أو تحت "باب " تكسير بعض ما ذكرنا على بنــاء الجمع الذي هو على مثال مفاعِل ومفاعِيل "[8]، فاللغة ليست قوالب جامدة بل هــي استخدام وممارسة يقول فندريس :" إن السبب في التغييرات الــصرفية لــيس فــي الكليات العقلية، بل في استعمال اللغة لهذه الكليات "[9].

---

1 ابن درستويه ، تصحيح الفصيح : ص 362 .

2 ينظر سيبويه ، الكتاب : جــ4 ص79 – 86 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جــ6 ص 48 ، الرضي ، شرح الشافية : جــ1 ص 164 – 168 ، 178.

3 السيوطي ، المزهر في علوم اللغة :جــ1 ص55 – 56 .

4 الرضي ، شرح الشافية : جــ1 ص 151 – 152 .

5 أبو حيان ، البحر المحيط :جــ8 ص 11 ،ابن منظور ، لسان العرب : جــ1 ص 355 ، الراجــحي ، اللهجــات العربية في القراءات القرآنية : ص 202 .

6 أبو حيان ، البحر المحيط : جــ4 ص 227 ، الراجــحي ، اللهجــات العربية في القراءات القرآنية : ص 202 .

7 سيبويه ، الكتاب : جــ4 ص 406 وما بعدها .

8 المصدر نفسه : جــ4 ص 415 ، وينظر المبرد ، المقتضب : جــ1 ص 69 – وينظر ص 199 – 2000 .

9 فندريس ، اللغة : ص 203 .

وقد بين سيبويه التعددات التصريفية لبنية الكلمة أثناء حديثه عن الصفة والاسم فيقول : " قد يختصون الصفة بالبناء دون الاسم، والاسم دون الصفة، ويكون البناء في أحدهما أكثر منه في الآخر، يعني في مثل : إمخاض وإسلام، وهو في المصادر أكثر. وإنَّما جاء صفة في موضع واحد، وقالوا إسكاف. وأفْعَل نحو أَحْمَر وأَصْفَر، وهو في الصفة أكثر منه في الاسم، وقالوا أفْكَلٌ وأبْدَعٌ فكل واحد منهما يعوّض إذا اختص أو كثر فيه البناء لما قل فيه من غير ذلك من الأبنية، ولما صرف عنه من الأبنية "[1]. وقد أدرك المحدثون تعدد الصيغ وربطها بالعملية الاشتقاقية يقول تمام حسان :" تلك كانت وجهة النظر الصرفية إلى المسالة ، وهي وجهة نظر تجعل بعض الصيغ أصلاً ، وتجعل الصيغ الأخرى فروعاً عليه، وتفترض أن كلّ مادة من مواد اللغة بدأت في صورة المصدر أو في صورة الفعل الماضي ثم عكف الناس عليها يشتقون منها ويفرعون عليها، حتى تصل اللغة إلى مرحلة تستنفذ فيها حاجتها إلى المزيد من مشتقات هذه المادة أو تتوقف عن الاشتقاق لأنها فرغت من الصياغة على مثال كل المباني الصرفية الممكنة. وليس شيء أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الافتراض، والمعروف أن بعض المواد يتسع لعدد من الصيغ الاشتقاقية أكثر مما يتسع البعض الآخر أو بعبارة أخرى قد توجد صيغة مستعملة في مادة مهجورة في مادة أخرى ، وصيغة " فَعَل " من مادة " وَقَعَ "، ولا توجد من مادة " وَدَعَ "، وقد تتحقق المطاوعة من " كسر " بصيغة " انْفَعَلَ "، ولا تتحقق بهذه الصيغة من " ركب "؛ لأنّ هذه الصيغة وتلك مهجورتان في المادتين " ودع " و" ر ك ب " على الترتيب "[2]. فالمصدر يرتبط بفعله إرتباطاً وثيقاً لا يخرج عن إطاره في تصريف أبنيته، فإذا تعددت أبنية الفعل تعددت أبنية المصدر، فالتداخل حاصل بينهما . وبعد فإن التعدد في المصدر كثير في العربية، لكّن البحث سيدرس معظم صيغ المصدر التي حصل فيها الاشتراك بين بعضها البعض فأفضى هذا الاشتراك إلى التعدد.

---

[1] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 250 ، وينظر ابن جني ، الخصائص: جـ1 ص 54 .

[2] حسان ، اللغة معناها ومبناها : ص 167 .

2 . 1 . 5 . 1 تعدد صيغة المصدر " فَعْل، فَعَل ":

إنّ الناظر في هذا المصدر يجده متعدد الصيغ "[1]، وهو أصل مصادر الأفعال الثلاثية المجردة، والسبب أنّه أقل الأصول والفتحة أخفّ الحركات "[2]، وقد عد من المصادر القياسية "[3]. وقد ورد منه متعدداً حُلِبت الناقة و الشاة حَلَباً "[4]، وقد حُلِبت ناقتُك تُحْلَبُ حَلْبا إذا استدر منها اللبن، وحَلَبَ يحْلُبُ حَلْباً إذا جَلَس على ركبتيه "[5].

وأشار ابن قتيبه إلى هاتين الصيغتين (فَعْل، فَعل) إلى أنهما لغتان، " شَاةٌ يَبْسٌ و يَبَس، إذا لم يكن لها لبن، و" طريق يَبْسٌ و يَبَسٌ، أي يابس "[6].

وأشار إلى ذلك ابن جني في منصفه بقوله: " لاتتوهم أن أصل قصّ قصص ثم أسكنوا الأولى و أدغموها في الثانية، لأنه لو كان كذلك لما اطرد عنهم إظهار فَعَل وهو من السعة على ما لا خفاء به، وإنما هما لغتان بمنزلة غيرهما من غير المضاعف نحو قولهم نَشْز ونَشَز "[7].

وقد ورد هذا المصدر في القرآن الكريم مفتوح العين والقياس تسكين العين"[8]، في قوله تعالى: " ﴿ **أَوْ يُصْبِحُ مَاؤهَا غَوْراً فلن تَسْتَطِيعَ له طَلَباً** ﴾ [9]. وقد يشترك الاسم والمصدر بهذه الصيغة من التعدد والعَجْب : أصل الذَّنب. والعَجَبُ مَصْدرعجبت... والجَذْبُ: مصدر جذبْت والجَذَبُ الجُمَّار "[10]، ففي الأمثلة السابقة صنعت صيغة " فَعْل " على أنه مصدر و" فَعْل " على أنه مصدر و" فَعَل " على أنه اسم، والعكس كذالك "[11]، ويقال " وقَذَتْ عينُه تَقْذى قذْياً: إذا رمت بالقذى... وقذِيَتْ

---

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة : جـ2 ص 96.

[2] جنهويتشي، الأبنية الصرفية ودلالتها في شعر عامر بن الطفيل: ص 125.

[3] الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص 147.

[4] ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (1979 م) ، ليس في كلام العرب ، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، ط2 ، مكة المكرمة: ص 86، وينظر ابن الجبان، شرح الفصيح حَلْم حَلم حُلم : ص 175 .

[5] ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة : ص 125 ، وينظر ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح : ص 107.

[6] ابن قتيبه، عبدالله بن مسلم الدينوري،(1988 م)، أدب الكاتب، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت: ص 349، ينظر ابن السكيت: إصلاح المنطق:ص95 .

[7] ابن جني: المنصف: جـ2 ص 306،305.

[8] ينظر ابن خالوية، ليس في كلام العرب: ص86 .

[9] الكهف: 18 /41 .

[10] ابن السكيت: إصلاح المنطق ص38 .

[11] المصدر نفسه: ص 38 – 71.

تقْذى قَذىً فهي قذِية "[1]، على أنّ قذْى بسكون الذال صيغة للمصدر، وصيغة قذَى بفتح الذال اسم للمصدر"[2]. قال أبو الفتح: قد كثر مجيء المصدر على فَعْل ساكن العين، واسم المفعول على فَعَل مفتوحها، وذلك قولهم: النَقضَ للمنقوض، والخَيْط المصدر والخَيَط الشيء المخيوط ، والطَرْد المصدر والطَرَدُ المطرود، وانّ كان قد يستعمل مصدراً، نحو الحَلْب والحَلَب : فقراءة الجماعة "[3]. وقد ورد عن الفراء أن صيغة " فَعْل " في المصدر، فخففة من فَعَل، وأو أن " فَعَل " مثقلة عن فَعْل " وأكثر ما يكون هذا فيما ثانية أحد أحرف الحلق. ففي قوله تعالى: " ﴿ **تَزرَعُونَ سَبعَ سِنِينَ دَأَباً** ﴾[4]. يقول الفراء " وقوله دَأْباً، وقرأ بعض قرائنا سبع سنين دَأَبا : فَعَلا وكذلك كل حرف فتح أوله وسكّن ثانية فتقيله جائز إذا كان ثانية همزة أوعيناً أو غيناً أو حاء أو خاء أو هاء "[5].

ويعلل ابن درستويه جواز الفتح والتسكين فيقول " أهل اللغة وأكثر النحويين يقولون كل ما كان الحرف الثاني منه حرف حلق جاز فيه التسكين والفتح نحو الشَعْر والشَعَر والنَهْر النَهَر " وقال الحذّاق منهم : ليس ذلك صحيحاً، ولكن هذه كلمات فيها لغتان، فمن سكن من العرب لا يفتح، ومن فتح لا يسكن إلا في ضرورة شعر، والدليل على ذلك في كلام كثير ليس في شيء منه من حروف الحلق شيء، مثل: القبْض و القبَض، فإنه جاء فيها الفتح والإسكان، قال: ومما يدل على بطلان ما ذهبوا إليه أنه قد جاء في النطق أربع لغات، فلو كان ذلك من أجل حروف الحلق لجازت هذه الأربعة في الشعر والنهر، وفي كل ما كان فيه شيء من حروف الحلق"[6].

---

[1] ابن الجبان، شرح الفصيح: ص 176، ينظر ابن سيدة، المخصص: جـ4 س 14 ص 338 .

[2] منصور، أبنية المصدر: ص156 .

[3] ابن جني، المحتسب: جـ2 ص 62 وينظر في صيغ أخر، ابن سيدة، المخصص : جـ4 س 14 ص 338 .

[4] سورة يوسف: 12 / 47.

[5] الفراء، معاني القرآن : جـ2 ص 47.

[6] السيوطي ، المزهر:جـ 2 ص 109.

وهكذا رأى ابن جني ما كان ثانية حرف من حروف الحلق فعلى صيغتين فَعْل وفَعَل فيقول " فأما ما كان ثانية حرف من حروف الحلق فإنهم يقيسونه ويقولون إن شئت فحرّك وإن شئت تسكن ويجعلون الأمر في ذلك مردوداً إلى المتلكم "[1].

وفي قوله تعالى ﴿ **تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِين دَأَباً فَمَا حَصَدتُم** ﴾[2]. ويقرأ بإسكان الهمزة وفتحها، والفعل منه دَأب دَأْبا ودَئِبَ دَأَباً، ويقرأ بألف من غير همزة على التحقيق "[3].

ويدلل ابن جني على أن هذه الصيغ يعود إلى لغات عدّة فيضرب مثالاً على قصّ وقَصَصَ ونَشْز نَشَز فيقول :" لا تتوهم أن أصل قصّ قصص، ثم أسكنوا الأولى وأدغموها في الثانية، لأنه لو كان كذلك لما اطرد عنهم إظهار فَعَل وهو من السعة على ما لا خفاء به، وإنما هما لغتان بمنزلة غيرهما من غير المضاعف نحو قولهم لهم نَشْز ونَشَز "[4]. وروى حفص عن عاصم " دَأَباً " بفتح الهمزة، وقرأ الباقون " دَأْبا " ساكنة، وهما لغتان. الدَّأْبُ والدأَبُ مثل النَّهْرُ والنَّهَر والسَّمْعُ، والسَّمَعُ، وكلٌّ اسم كان ثانية حرفا من حروف الحلق جاز حركته وإسكانه " [5]، وفي قوله تعالى : ﴿ **كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ** ﴾ [6]، وهذا مثله "[7].

وقال آخرون: الدَّأْبُ: الاسمُ، والدَّأَبُ: المصدر قال الكميت:

هَلْ تُبَلِّغَنيكمُ المُذَكَّرةُ ال وَجْنَاءُ والسَّيْرُ مِنّي الدَّأَبُ "[8].

وفيها قراءة ثالثة: كان أبوعمرو إذا أدرج القراءة لم يهمز سَبْعَ سِنِينَ دَاباً"[9]. وهما مصدران عند أبي حيان "[10]. ويشير ابن جني إلى أنهما لغتان فيقول " لا تتوهم أن أصل قَصَّ قَصَصَ ثم أسكنوا الأولى، وأدغموها في الثانية ؛ لأنّه لو كان كذلك لما

---

[1] ابن جني، المنصف: جـ 2 ص 306.

[2] يوسف : 12 /47 .

[3] العكبري، إملاء ما من به الرحمن :جـ 2 ص 54، وينظر عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق2 جـ2 ص 749.

[4] ابن جني، المنصف جـ 2 ص 305 – 306 .

[5] ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها: جـ1 ص 310، وينظر جـ1 ص 172 من الكتاب نفسه.

[6] آل عمران: 3 / 11 .

[7] ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها :جـ1 ص 311.

[8] المصدر نفسه : جـ1 ص311 .

[9] المصدر نفسه : جـ1 ص311 .

[10] أبو حيان، البحر المحيط : جـ5 ص 315 .

أطرّد عنهم إظهار فَعَل وهو من السعة على ما لا خفاء به وإنما هما لغتان بمنزلـــة غيرها من غير المضاعف "... فحروف الحلق لا تحرك ساكناً ولا تسكن متحركـــاً، بل لعمري إنه يراد بها الإتباع وتجانس الصوت"[1].

وما يشيرإليه سيبويه : من أنّ فَعَل تُخفف إلى فَعْل فيقول: " وقد قـــالوا فـــي بعض مصادر هذا فجاؤوا به على فَعْل... وذلك قولك: سَكَتَ يَسْكُتُ سَــكْتاً، وهَــدَأَ الليل ويَهْدَأُ هَدْءاً، وعَجَزَ يَعْجَزُ عَجْزاً ، وحَرَدَ يَحْرَدُ حَرْداً وهو حارد. وقولهم فاعل يدلُّك على أنّهم جعلوه من هذا الباب وتخفيفهم الحَرَدَ "[2]، غير أن ابن جني لا يرى تخفيفا " فَعَل " وتحويلة إلى " فَعْل " ويعتبرها مرفوضة.

فيقول " وهذا التسكين لم نجده في المفتوح البته "[3]، ولا يجوز ابن جني قراءة " مَرْض " مخففة من مَرَض في قوله تعالى : ﴿ **فِي قُلُــوبِهِم مَّــرَضٌ فَــزَادَهُمُ اللهُ مَرَضاً** ﴾[4]. فيقول: " لا يجوز أن يكون "مَرْض" مخففاً من مَرَض، لأنّ المفتوح لا يخفف، وإنّما ذلك في المكسور والمضموم كإبل وفَخِذ، وطُنُب وعَضُد، ومـــا جـــاء عـــنهم مـــن ذلـــك فـــي المفتـــوح فـــشاذ لا يقـــاس عليـــه، نحـــو قولـــه:

وَمَا كل مبتاع ولو سَلْف صفقُه   يراجع ما قد فاته برداد

يريد سَلَف، فأسكْن مضطراً... وهذا ونحوه قد جاء في الضرورة، والقـــرآن يُتخير له ولا يُتخير عليه "[5]، غير أنّ بعض اللغويين المحدثين يـــرون أن صـــيغة فَعْــل، ناتجـــة أو محوّلـــة عـــن فَعَــل، أي وقـــع بينهمـــا علاقـــة تخفيـــف "[6]. وقد وردت صيغة " فعْل، فَعَل " في القرآن كما تقدم حيث قُرئ بفتح العين وسكونها، وهذا يدل على تعدد صيغة " المصدر فَعْل " إلى" فَعَل " في هذه الفقرة. ومن صيغة المصدر ساكنه العين في الشعر الجاهلي قول طرفه :

---

[1] ابن جــني، المنصف: جـــ 2 ص 306، 307 .

[2] سيبويه، الكتاب : جـــ4 ص9 .

[3] ابن جــني، المنصف : جـــ1 ص22.

[4] البقرة : 2 /10

[5] ابن جــني، المحتسب في القراءات:جـــ1 ص53 ، ينظر السيوطي، المزهر : جـــ2 ص86، 87.

[6] حسنين ، صلاح ،(1976م) ، أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية واستعمالاتها في القرآن الكريم والتوراة ، رسالة دكتوراه دار العلوم جامعة القاهرة: ص239.

وإنْ يَقْذِفُوا بالقَذْعِ عِرْضَكَ أَسْقِهِم   بشرب حياضِ المَوْتِ قَبْلَ التَّهَدُّد "[1].

ومفتوحة العين " فَعَل " قول زهير:

ويَبْقَى بيننا قَذَعٌ وتُلْفَوْا   إذا قوما بأنفسهم أساءُوا "[2].

والمعنى للمصدر " قَذْع " في البيتين واحد وهو الفحشى "[3]، ومثله " طَلَق و طَلَق " فيقول ربيعةُ بنُ مُكَرَّم:

نَفَرتْ قَلُوصِي مِن حِجَارَةِ حَرّةٍ   بُنِيَتْ عَلَى طَلَقْ الْيَدَينِ وَهُوبِ

وقال آخر:

طَلْقُ الرِّداءِ إذا ابتَسَّمَ ضَاحِكاً   غلقتْ لضَحْكَته رِقابُ المالِ "[4].

ومثل ذلك المصدر "كَرْب "فقد استخدم أيضاً على صيغة" كَرَب "بفتح العين، كقــول الحطيئة:

قَومٌ إذا عَقَدوا عَقْدَاً لجارِهُمُ   شدُّوا العِناجَ وشدُّوا فَوْقَهُ الكَرَبا"[5].

ومثل ذلك في صيغه " فَعْلَ " قَضَم كقول السكري :

فلا توعِدَنّي إنّني إن تُلاقِني   معى مشرفيٌّ في مَضَارِبه قَضَمْ "[6].

وصيغة المصدر " فَعْل ""حَــرْد وحَــرَد "كقولــه تعــالى:﴿ **وَغَــدَوْا عَلَــى حَــرْدٍ قَادِرِينَ** ﴾[7]. وكقول الراجز:

أَقْبَلَ سيْلٌ كان من أمرِ اللهِ   يَحرِد حَرْدَ الجِنّةِ المُغِلَّهْ"[8].

وقال الجُمَيْحُ:

أمّا إذا حَرَدَت حَرْدِى فمُجْرِيَةٌ   ضَبْطَاءُ تسْكُنُ غِيلاً غيرَ مقْروُبِ"[9].

---

[1] طرفه ، عمرو بن العبد بن سفيان البكري ، ديوان طرفة ، (1975م) درية الخطاب ولطفي صقال ، مطبوعات المجـــمع العلمي العربي ، دمشق: ص39 ، ينظر الزوزني ، شرح المعلقات السبع،(1980م) ، ط 4 ، مكتبة المعارف ، بيروت،: ص93.

[2] أبو سلمى ، زهير بن ربيعة بن رباح بن مرة بن الحارث ،(1944م)، ديوان زهير بن أبي سُلمى، (1944م) ، صنعة أبي العباس ثعلب ، دار الكتب ، القاهرة :ص85.

[3] الزوزني، شرح المعلقات السبع : ص 93.

[4] ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه : ص225.

[5] ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص38 ، ينظر ص 39 – 84 .

[6] المصدر نفسه : ص 59 .

[7] القلم: 68 / 25

[8] ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص47 ، ينظر في كلمات أخرى ابن الجـــبان، شرح الفصيح في اللغة : ص176 .

[9] ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص47 .

وقد تتعدد هاتان الصيغتان المصدريتان لتدلا على معنيين مختلفين مثل " السَّلْمُ والسِّلْم " الصلح، والسَّلَم، الاستسلام "[1].

ويدرك المتتبع لهذه الصيغ أن التعدد أمر واضح، وقد يعود على أنه للغتين من لغات العرب "[2]، وقد نسبت صيغة منهما إلى الاسم وأخرى إلى المصدر" [3]. وقد تختلف دلالة هذا المصدر في الصفتين وقد تتفق" [4]. ففي اتفاقهم يدلان على صيغة واحدة خففت من أخرى صوتياً" [5]، وفي اختلافهما دلاليا يدلان على التضاد في الدلالة" [6].

2 . 1 . 5 . 2 تعدد صيغة المصدر(فِعْل ، فُعْل):

وتشترك صيغة فَعْل مع فُعْل كما ورد سابقاً بل إنّ ابن السكيت يضع هذه الصيغ الثلاث فَعْل وفُعْل و فِعْل باتفاق معنى كصيغ متعددة مشتركة "[7]. ويقال لكل حَبَل صَدَّ و صُدَّ و سَدّ و سُدّ "[8]، قال أبو عبيده: ويقرأ: ﴿ **فَشَارِبُونَ شُرْبَ الهِيمِ** ﴾ [9]، و" شَرْبَ الهيم " و شِرْبَ الهيم ". قال: والرفع والخفض اسمان من شربتُ، والفتحُ مصدر كما تقول شَرِبْتُ شَرْباً "[10]، وفي قوله تعالى : ﴿ **الرُّجْزَ فاهْجُرْ** ﴾"[11]. قرأ حفص و أبو جعفر و يعقوب بضم الراء في " الرُّجْز " لغة الحجاز، والباقون بكسرها لغة تميم "[12].

---

1 ابن السكيت، أصلاح المنطق:ص59 وينظر: ص54، 97 .

2 ينظر السيوطي، المزهر: جـ 2 ص109 ، ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها : جـ1 ص310 .

3 ابن الجبان، شرح الفصيح : ص176 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ 4 س14 ص338 .

4 ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص54، 59، 97 .

5 السيوطي، المزهر : جـ2 ص19 ، ينظر ابن جـني، المنصف : جـ2 ص306 .

6 ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 59 – 97 .

7 المصدر نفسه : ص 84.

8 ابن سيدة، المخصص : جـ 4 س 14 ص 403.

9 الواقعة : 56 / 55 .

10 ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 85، 86 ، ينظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر :جـ2 ص 383.

11 المدثر: 74 /5 .

12 أبو حيان ،البحر المحيط: جـ8 ص 371 ، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن : ق2 جـ3 ص 21.

وقرئت كلمة " سُخْريا "بكسر السين وضمها"[1]، في قوله تعالى: ﴿ **فاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيّاً**﴾ [2].

ويشير أبو حيان إلى هذه الصيغة بضم الفاء وكسرها بأنها لغة في كلمة مُلْك في قوله تعالى: "﴿ **قَالُوا ما أَخْلَفْنا مَوْعِدَك بِمَلْكِنَا**﴾ "[3]. فيقول " والظاهر أنها لغات والمعنى واحد، وفرّق أبو علي وغيره بين معانيها "[4]. ويشير ابن جنى إلى دلالة الذُّل "من خلال التفريق بين الصيغتين بضم الفاء وكسرها في قوله تعالى:﴿ **واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِ مِن الرَّحمة** ﴾"[5]، فيقول: " قال أبو الفتح: الذِّل في الدّابة : ضد الصعوبة. والذُّل للإنسان وهو ضد العزّ، وكأنهم اختاروا للفصل بينهما الضمة للإنسان و الكسرة للدابة، لأنّ ما يلحق الإنسان أكبرُ قدراً مما يلحَق الدابة، واختاروا الضمة لقوتها للإنسان، والكسرة لضعفها للدابة. ولا تستنكر مثل هذا ولا تَنْبُ عنه، فإنه من عَرَف أنِس، ومَن جَهِلَ استوحش "[6]. وقد ذكر من هذا التعدد بين الصيغتين " فُعْل، فَعْل " في الشعر الجاهلي قول امرىء القيس:

حَلَّت تلِيَ الخَمْرُ وكُنْتُ امرُأً عَنْ شُرْ بها في شُغُلٍ شَاغل "[7].

وقوله:

أَفَاطِمُ مَهْلاً بَعضَ هذا التَّدَلُّل وإن كُنتِ قدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فأَجْمِلِي"[8].

وقال الفراء كان الكسائي يقول في الكَسرة والكُسَرة هما لغتان ويقال في الرَّفع والرُّفع بالفتح لتميم والضم لأهل العالية "[9]. وهذه الصيغة تتراوح بين كونها

---

[1] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر :جـ2 ص 329 .

[2] المؤمنون: 23 / 110.

[3] طه: 20 / 87.

[4] أبو حيان ،البحر المحيط: جـ6 ص 268 ، ينظر في " وجـد " بكسر الواو وضمها لغتان – ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص 388، أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص 285.

[5] الإسراء: 17 / 24 .

[6] ابن جني ، المحتسب في القراءات الشاذة : جـ2 ص 18 وينظر ص 19 " خَطًا، خِطا، خَطَئا " التعدد وينظر " شُرب، شِرْب " أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص 110 ، أبو حيان ، البحرالمحيط : جـ5 ص 48 .

[7] امرؤ القيس ، أبن حجر بن الحارث بن عمرو ،(1969م) ، ديوان امرىء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط3 ، دار المعارف ، القاهرة : ص 122.

[8] الزوزني ، المعلقات السبع : ص 22 ، أحمد فارس: تاريخ الأدب العربي في العصر الجاهلي : ص 187.

[9] ابن سيدة، المخصص : جـ 4 س14 ص 403، 404 ، ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 90 ، وينظر ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 85 .

مصدراً، وكونها اسما فيرجع رفع الفاء وخفضها على الاسمية وفتحها على المصدرية "[1]. ويورد الفراء صيغتي الضم والفتح بأنهما مصدران فيقول والشَرْبُ والشُرْب مصدران وقد قالت العرب : أخرها أقلها شُرْباً وشِرْباً وشَرْباً "[2]. أمّا في موطن أخر فيفرق الفراء بين الصيغتين فَعْل وفُعْل بمصدرتهما أو أسميتهما فيقول: " فمن قال دائرة السوء فإنه أراد المصدر من سؤته سوءاً ومساءة ومسائية وسوائية، فهذه مصادر ومن رفع السين جعله اسماً "[3]. وقد تختلف دلالة صيغة فُعْل عن صيغة فَعْل، وقد تتفق فيقال: سَمُّ الخِياط وسُمُّ الخياط للثّقب، والسّمُّ القاتل"[4].

والجُوْع والنُوْع بالضم، قالوا: جُوْعا ونُوْعا في الدعاء عليه"[5]، والجُوْع مصدر (جاع) على غير قياس، وقالوا: جاع إليه جَوْعاً على القياس، إذا اشتاق"[6]. فاختلاف دلالة الفعل استدعت اختلاف بناء المصدر، لانعدام قرائن المعنى فجعلت صيغة " فُعْل " للمعنى الحقيقي، و " فَعْل " للمجاز، لتحقيق أمن اللبس "[7]. أما في قوله تعالى : ﴿ **إنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَد مَسَّ القَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ** ﴾[8]، فدلالة قُرْح على ألم الجراحات أي وجعها.

وقَرْح الجراحات بعينها "[9]. فالدلالة قد تختلف وتتفق في مثل هذه الصيغ التي تشير جميعها إلى تعدد صيغ المصدر. وقد وردت هذه الصيغ المتعددة في الشعر الجاهلي بكسر فاء الصيغة وفتحها يقول الأعشى:

أَلمّت بأقْوامِ فَعَافَتْ حِيَاضَهمُ قلُوصي وكَان الشَّرْبُ مِنها بِمَائِكا "[10].

ويقول طرفة:

---

[1] ابن سيدة، المخصص : جـ 4 س14 ص 403، 404، وينظر أبو حيان، البحرالمحيط :جـ5 ص 75 – 76 " جهْد جهد " الزجاج ، معاني القرآن :جـ2 ص 512 لغتان جـهد،أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص 60 .

[2] الفراء، معاني القرآن : جـ2 ص 282 .

[3] المصدر نفسه: جـ1 ص 450 .

[4] ابن سيدة، المخصص : جـ4 س 14 ص 403 .

[5] الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني ،(د.ت)، تاج العروس، دار مكتبة الحياة ، بيروت :جـ5 310، 533 .

[6] الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن يوسف الشيرازي ،(د.ت)، القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت: جـ3 ص15.

[7] ينظر الحموز، عبد الفتاح،(1991م)، التعادل في العربية، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني: ص85.

[8] آل عمران: 3 / 140 .

[9] ابن السكيت، إصلاح المنطق:ص 90، ابن سيدة، المخصص :جـ 4 س 14 ص 403 .

[10] الأعشى ، ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف ، (1968 م) ، ديوان الأعشى ، شرح وتعليق محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للتوزيع، لبنان : ص 141.

فَذرْني أُروِّي هامَتِي في حَيَاتها مَخَالفَةَ شرْبٍ في الحياة مُصَرَّد "[1].

وفي قوله تعالى ﴿ **هَذه نَاقةٌ لَها شِرْبٌ ولَكُمْ شِرْبُ يَوْم مَعْلُــوم** ﴾[2]، فالشِّرب تناول كل مائع، ماء كان أو غيره "[3]، والشَّرب النّصيب من الماء"[4]، وفي دلالـــة صيغة الكسر والفتح يرى أبو عمرو أن " السِّلم: الإسلام، والسَّلم المسالمة [5] ويذكر الفراء دلالة العدل فيقول " العَدْل: ما عادل الشيء من غير جنسه، والعِــدل المِثْــل وذلك أن تقول : عندي عِدلُ غلامك وعِدلُ شاتك إذا كان غلاما يعدل غلاما أو شاة تعدل شاة.فإذا أردت قيمته من غير جنسه نصبت العين، وربما قال بعض العــرب: عِدله. وكأنه منهم غلط لتقارب معنى العَدْل من العِدل "[6].

وهكذا فإنّ التعدد في صيغة فَعْل وفِعْل وفُعل واضح من القراءات القرآنية"[7]، والشعر العربي. ولكن الفتح في الصيغة يشير إلى المصدر، وبالكسر إلى الاسم"[8]. في قوله تعالى ﴿ **وتَحملُ أَثْقَالَكُم إلى بَلَدٍ لَّم تَكُونُواْ بَالِغيه إلاَّ بِــشِقِّ الأَنْفُــسِ** ﴾[9]، وهما لغتان"[10].

2 . 1 . 5 . 3 تعدد صيغة المصدر(فعْل، فِعْلَ، فُعْل):

تشترك صيغة " فِعْل " في المصادر مع " فَعْل " نحو شَرْب و شِربْ، سَــلْم و سِلم "[11].

---

[1] طرفة ، ديوان طرفة: ص 35.

[2] الشعراء: 26 / 155.

[3] عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق2 جــ3 ص14

[4] الزمخشري، الكشاف : جــ3 ص 318 ، ينظر : جــ3 ص 14.

[5] ابن سيدة، المخصص :جــ4 س 15 ص 402 ، ابن قتيبه ،أدب الكاتب : ص 350 ، ابن منظور، لسان العرب : جــ6 ص 320 .

[6] الفراء، معاني القرآني : جــ1 ص 320 .

[7] ينظر أبو حيان ، البحر المحيط : جــ5 ص 476 ، ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جــ2 ص 302 .

[8] أبو حيان ، البحر المحيط :جــ5 ص 476 ، الفراء ، معاني القرآن : جــ2 ص 97 ، الزمخشري ، الكشاف : جــ2 ص 571

[9] النحل : 16 / 7 .

[10] الزمخشري ، الكشاف : جــ2 ص 571 ، وينظر في مثل الصيغ ، ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جــ2 ص 307 ، 302 ، الفراء ، معاني القرآن : جــ2 ص 409 ، وينظر : جــ2 ص 115 ، ص 96 ،أبو حيان ، البحر المحيط :جــ5 ص 341 ، جــ6 ص 437 ، جــ6 ص 268 ، الزمخشري ، الكشاف : جــ1 ص 548.

[11] الفراء، معاني القرآن :جــ2 ص282 ، ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص84 ، ابن سيدة، المخصص : جــ4 س15 ص 402 ، ابن قتيبه، أدب الكاتب : ص350 ، ينظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جــ2 ص277، 383 ، ينظر المصدر (ضُرّ، ضَرًّ)، أبو حيان، البحر المحيط : جــــ8 ص93.

ويقال وخدعته " خَدْعاً و خِدْعاً " وصرعته " صَرْعاً و صِرْعاً ..."[1] وفي قوله تعالى : ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيتِ** ﴾ [2]. قرأ حفص وحمزة والكسائي و أبو جعفر وخلف " الحِج" بكسر الحاء لغة نجد، وَعن الحسن: كسره كيف أتى، والباقون بالفتح لغة أهل العالية والحجاز وأسد "[3]. فمن فَتَح جعله مصدراً لحججت، أَحجُّ حجًّا، والحَجُّ: القَصْدُ، والحِجُّ بالكسر الاسم، والاختيار الفتح، لاجتماع الجميع على الذي في البقرة " أنها مفتوحة "[4].

وجعل سيبويه الحِجّ بالكسر مصدراً، نحو ذكَر ذِكرا، وجعله الزجاج اسم العمل، ولم يختلفوا في الفتح أنّه مصدر "[5]، والكسر والفتح في الحج لغتان"[6]. وفي قوله تعالى: ﴿ **ويَقُولُونَ حِجْراً مَحْجُوراً** ﴾ [7]. هو مصدر، والتقدير: حَجْرنا حَجْراَ، والفتح والكسر لغتان وقد قرئ بهما "[8]، وقرئ أيضاً بضم الحاء وكلها لغات " [9]. وقال يونس: أبى قائلها إلاّ تِمّاً وتَمّاً، وتُمّاً، ثلاث لغات يعني تمام الكلام "[10]، ونسب الكسر لأهل نجد والفتح لغيرهم من العرب " [11] .

---

1 ابن قتيبه، أدب الكاتب : ص35 ، ينظر " وَطْأ، وِطأ "و " وَقْر، وِقْر " ، أبو حيان ، البحر المحيط : جـ4 ص97، جـ7 ص483، جـ8 ص363.

2 آل عمران : 3 / 97 .

3 أبو حيان ، البحر المحيط : جـ3 ص10 ، عضيمة، دراسات في لأسلوب القرآن الكريم : ق2 جـ3 ص5 ، ينظر ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها :جـ1 ص117 ، ابن الجـزري، النشر في القراءات العشر: جـ2 ص241 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ3 ص53 .

4 ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها :جـ1 ص117 .

5 أبو حيان، البحر المحيط :جـ3 ص10 جـ2 ص62، 72، جـ6 ص373 ، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : جـ1 ص456 ، ينظر ابن سيدة، المخصص : جـ4 س14 ص402.

6 أبو شامه ، إبراز المعاني من حرز الأماني : ص397 ، وينظر الأخفش، معاني القرآن، جـ1 ص210 ، حَرْم حِرْم.

7 الفرقان : 25 / 22، 53 .

8 العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله ، (1979 م) ،املاء ما منَّ يه الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت: جـ2 ص162.

9 أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص492 – 493 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ3 ص57 .

10 ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص86.

11 ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س15 ص402 .

2 .1 .5 .4 تعدد صيغة المصدر فِعْل، فُعْل، فَعْل:

صيغة فِعْل الدّالة على المصدر ، تُؤخذ من جميع أبواب الفعل الثلاثي عـدا " فَعِلَ يَفْعِلُ " وهو أقلّ الأبواب شيوعاً " ويرى ابن خالويه :" أنّ ورودها مـن فَعَـل يَفْعَلُ شاذ، فهو لم يحصِ من أمثلة ذلك إلا سِحْر "[1]، تشترك صيغة المصدر " فِعْل في التعدد مع فُعْل وفَعْل وفِعْل فقد أورد هذه الصيغ تحت باب أبنية الاسماء المجرده واعتبرها من تداخل اللغات فأورد لكلمة حِبُك صيغاً اخرى مثل حِبِك و حُبُك يعنـي أن المتكلم به أراد أن يقول الحِبِك ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذَهِلَ عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الحُبُك بضمتين فلم يرجع إلى ضم الحاء بل خلاَّها مكـسورة وضم الباء، فتداخلت اللغتان الحِبِكُ والحُبُك في حرفي الكلمة الحاء والبـاء، وفـي تركيب حِبُك من اللغتين – إن ثبت – نظرٌ لأن الحُبُـك جمـع الحِبَـاك : والحِبِـك بكسرتين إن ثبت فهو مفرد مع بعده لأن فِعِلا قليل "[2]، وتشترك مع صيغة فَعَل وقد ذكر سيبويه ذلك بقوله :" ومثله خَزْيان وهَو الخِزْى للمصدر ، وقالوا الخَزى كمـا قالوا : العَطَش فاتفقت المصادر كاتفاق بناء الفعل والاسم "[3]، ففِعِل المكسور الفـاء والعين كما تقول في إِبِل : إِبْل ، ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى مـا قبلهـا كراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل "[4].

تصاغ من الفعل مباشرة بحيث يكون مكسور العين . ومن ذلك في المضارع " يَفْعِل " ومنه في الماضي " فَعِل " .ويشير صلاح حسنين إلى أنّ صـيغة " فِعْـل " متطورة عن " فِعِل " لأنّ الأمثلة المطروحة في الاستخدام على بناء " فِعِل " قليلـة ونادرة "[5]. والصيغة المتصلة بالفعل دليل على أن أصله كان فِعْلاً "[6]، فقد يكـون الأصل في مثل هذه الصيغ التخفيف في حركة العين بتـسكينها وإن كانـت هنـاك إشارات إلى أن الصيغ المسكنة العين هي محوله من مكسورة العين أو مـضمومة

---

[1] ابن خالويه ، ليس في كلام العرب : ص 17 .

[2] ابن الحاجـــب ، شرح شافية ابن الحاجـب : جـ1 ص38 – 39 .

[3] سيبويه ، الكتاب : جـــ4 ص 22 ، ينظرابن منظور ، لسان العرب مادة حِرص ، ضِغْن ، سِرْع : جـ 3 ص 125 ،جـ 6 ص 241 ، جـ 8 ص 68 .

[4] ابن الحاجـــب ، شرح الشافية : جـ1 ص42 .

[5] حسنين ، أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية : ص 246 .

[6] ابن الحاجـــب، شرح شافية ابن الحاجـــب : جـــ1 ص37 ، 38 .

العين أو مفتوحة العين لتخفيف فيورد ابن الحاجب كلمات على الـصيغ المخففـة وغير المخففة " فَعِلٌ " مما ثانية حرف حلق كَفَخِذ يَجُوزُ فيهِ فَخْذٌ و فْخِـذٌ وفِحِـذٌ ، وَكَذَا الفِعْلُ كَشَهِدَ ، ونَحْوُ كَتِف يَجُوزُ فِيهِ كَتْفٌ وكِتْفٌ "[1]. ففعْل قد تنشأ عن فِعَـل وذلك بتخفيف حركة العين من فعل وتسكينها . وذلك كقول أمرىء القيس :

فناصَبْتُها مَنْصُوبَ بالفِيلِ عاجِلاً من اثْنَيْنِ في تِسعٍ بِسِرْعٍ فَلَمْ أَمَلْ "[2].

فقال ابن أبي شنب " وسِرْع مخفف سِرَع مصدر سَرُعَ نقيض بطـوء "[3]، ويـورد صاحب اللسان قول مالك بن زغبة الباهلي :

أَنَوْراً سَرْعَ ماذا يا فَرُوقُ وحَبْلُ الوَصْلِ مُنتكِثٌ حَذِيقُ ؟

أراد سَرُعَ فخفف ، والعرب تخفف الضمة والكسرة لثقلهما فتقول للفَخِذ فَخْذٌ ، وللعَضُدِ عَضْدٌ "[4]. ويعود الاشتراك لخلاف لهجي ففي قوله تعالى :﴿ **إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْأً كَبِيراً** ﴾ [5]. قرأ أبوجعفر وابن ذكوان " خَطَأً " بفتح الخاء والطاء، من غيـر ألف، واختلف عن هشام : وقرأ ابن كثير: بكسر الخاء وفتح الطاء وألـف ممـدودة بعدها ... قرأ الباقون بكسر الخاء وسكون الطاء "[6]، وجميع هذه التفريعـات فـي كلام بني تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون "[7]، ومثل الصِّرْع لغة قيس والصَّرْع لغة تميم كلاهما مصدر "[8].

5. 5. 1. 2 تعدد صيغة المصدر فُعْل:

ترتبط هذه الصيغة " بجميع أبواب الفعل الثلاثي عدا " فَعِلَ – يَفْعِل " وهو من الأبنية نادرة الشيوع. وغالباً ما يشاركه في المثال بناء آخـر مـن أبـواب الفعـل

---

[1] ابن الحاجـب ، شرح شافية ابن الحاجـب : جـ1 ص39 .
[2] امرؤ القيس ، شرح ديوان أمرىء القيس بعناية ابن أبي شنب : ص 485 .
[3] المصدر نفسه : ص 485 ، وينظر ابن منظور، لسان العرب سَرُع يَسْرُعُ ،سراعة وسِرْعاً وسَرْعاً وسِرَعاً وسُرْعة : جـ6 ص 241 .
[4] ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص241 – 242 مادة سَرُعَ .
[5] الاسراء : 17 / 31 .
[6] ابن جني ، المحتسب : جـ2 ص 20 ، أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص 32 ،ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ3 ص 307 .
[7] ابن الحاجـب ، شرح شافية ابن الحاجـب : جـ1 ص40 .
[8] ابن سيدة، المخصص : جـ4 س15 ص402 .

الأخرى"[1]. قد تأتي صيغة " فُعْل " من الثلاثي وغير الثلاثي " فـصيغة " ذُخُـر " المصدرية يشترك فيها الفعل ذَخَرَ وادَّخَرَ "[2]." وقد يرتبط المصدر " حُزن" بالفعل " أحزن يَحْزُن "[3]. وتشترك هذه الصيغة مع " فِعْل وفَعْل، وفَعْل يقال شَرِبْتُ شَـرْباً وشُرْباً وشِرباً ... ويقال شَنِئتُه شَنَئاً وشُنْئاً وشِنئاً... ففيه ثلاث لغات "[4]، تدل هـذه الصيغة على دلالات متعددة "[5].

6. 5. 1. 2 تعدد صيغة فِعَل:

وهي من الصيغ النادرة يقول سيبويه :" وقالوا طَوى يَطْوي طَوًّى وهو طَيَّان وبعض العرب يقول : الطِوَى على فِعَل ، لأنّ زَنَة ، فِعَل "و" فَعَل " شيء واحـد ، وليس بينهما إلا كسرة الأول"[6]. وتشترك هذه الصيغ " فِعَل " مع " فَعَل " ويرى ابن الحاجب أن هذه الصيغ المصدرية لم تأتِ إلا في المنقوص : " ولم يجئ فِعَـل فـي مصدر فَعَل المفتوح عينه إلا من المنقوص نحو الشِّرى والقِرَى والقِلَى ، وهو أيضاً قليل "[7]. وتشترك " فَعِل " مع " فِعْل "يقال قِمْعٌ وقِمَـع ... ونِطْـع ونِطَـع وهـذا شاذٌ"[8]، ويربط سيبويه : أمثلة " فَعِل " بصيغة " فَعَل أيضاً فيقـول :" وقـد جـاء المصدر أيضاً على فَعِل، وذلك خَنَقه يَخْنُقه خَنِقاً ، وكَذَبَ يكـذب كَـذِباً .. حرمـه يحرمه حَرِماً، وسَرَقَه يسْرِقُه سَرِقاً . وقالوا : عَمِله يَعْمِله عَمَلاً ، فجاء علـى فَعَـل كما جاء السَّرق والطَّلَب ومع ذا أن بناء فِعْله كبناء فعل الفزَع ونحوه فشبه به "[9].

---

[1] ابن جـني ، المنصف :جـ1 ص 243 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 15 ص404 ، 405 – صيغة فُعْل – .

[2] ينظر ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص28 ، 29 مادة ذخَرَ ، وينظر ابن منظور ، لسان العرب : جـ1 ص234 مادة / أنس ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ1 ص356 ماد بَرُء .

[3] المصدر نفسه : جـ3 ص159 .

[4] ابن سيدة : المخصص :جـ4 س15 ص405 .

[5] ينظر سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 28 ، 33 ، المبرد ، المقتضب : جـ2 ص 125 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س15 ص405 مصدر " فُعْل " ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ6 ص 145 ، ابن عصفور ، المقرب : جـ2 ص 133 ، الأزهري ، شرح التصريح : جـ2 ص 74 .

[6] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 22 .

[7] الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص 158 .

[8] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س15 ص408 .

[9] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 6 .

وتشترك أيضاً مع فَعَلَ مثل " فِحَاً وفَحَاً ... "[1]، في قوله تعالى:﴿ **يَجْعَلْ صَدْرَه ضَيِّقاً حَرَجاً** ﴾[2]. وهكذا يتضح التعدد في مثل هذه الصيغ.

2 .1 .5 .7 تعدد صيغة المصدر (فَعَل، فَعْل، فِعْل، فَعَال):

اعتبر النحاة صيغة فَعَل مطردة في الفعل اللازم من باب " فَعِلَ يَفْعَلُ يقول ابن مالك:

وفَعِل اللازم بابه فَعَل كفرَح وكَجَوى وكشَلَل "[3].

وتصاغ من الفعل المزيد دَرَّك في بعض الأفعال كقول المتلمس :

فَلَمَّا اسُتَقَاد الكَفٌ بالكَفِّ لم يَجِدْ لَهُ دَرَكاً في أَنْ تَبِينا فأَحْجَمَا "[4] .

يقول صاحب اللسان : أدركته إدْرَاكاً ودَرَكاً ... والدَّرْك لغة في الدَّرَك " [5].

يقول سيبويه: " وقالوا عمِله يعملَه عَمَلاً فجاء على فَعَلٍ كما جاء السَّرَق و الطَّلَب ومع ذا أنّ بناء فِعُله كبناء فعل الفَزَع ونحوه ، فشبه به "[6]، وصيغة " فَعَل " المصدر، تعددت مع صيغ أخرى تعطي المدلول نفسه، أو اختلفت قليلا أو كان تعددها راجعاً لتعدد لهجات العربية، أو لأمر يتعلق بالصرف. فاشتركت مع فُعْول مثل قَذَفٌ وقُذُفٌ "[7]. ومع " فَعْل " ومع " فَعال " ومع فِعْل "، وكما أسلفنا فقد يكون التعدد راجعاً لاختلاف لهجي كما يقول ابن السكيت : " ومثله الضِّغْنُ الضَّغَنُ يقال ضَغِنَ يَضْغَنُ ضِغْناً ويقال نَجِسٌ ونَجَسٌ ، قال يونس : ناس من العرب يقولون ليس في هذا الأمر حِرْجٌ ، يعنون ليس فيه حَرَج "[8]، ومن القرآن القراءات المتبادلة في

---

[1] ابن السكيت ، إصلاح المنطق ص103 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ 4 س15 ص409 .

[2] الأنعام : 6 / 125 .

[3] ابن مالك ، الألفية : ص 40 ، الأزهري ، شرح التصريح : جـ2 ص 73 .

[4] المتلمس الضبعي ، جرير بن يزيد بن عبد المسيح ، (1970م) ، ديوان المتلمس الضبعي ، ت حسن كامل الصيرفي ، معهد المخطوطات العربية، القاهرة : ص33 .

[5] ابن منظور ، لسان العرب : جـ4 ص334 ، 336 ، ينظر ابن منظور ، لسان العرب : جـ12 ص76، 77 مادة كرُمَ ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص277 مادة سفر .

[6] سيبويه ، الكتاب :جـ4 ص 6.

[7] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س15 ص409 .

[8] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 98 .

بعض المواضع بين " فِعْل " و " فَعَل " نحو :" إفْك وأَفَكٌ "[1]. وهناك اختلاف دلالي في تعدد الألفاظ المنبثقة عن هذه الصيغ : نحو " سِلْم " و " سَلَم " السِّلم هو الصلح ونقيض الحرب أما السَّلَم فهو الاستسلام "[2]، " والرُّشد بالضم الصلاح وبالفتح : هو العلم "[3]، ويشترك مع صيغة " فُعْل " مثل " رُشد ورَشَد " سُقْمْ وسَقَم " و" بُخْل – بَخَل "، و " حُزْن – حَزَن "، و " حُسْن ، حَسَن " و " عُدْم ، عَدَم "[4]، ويعود التعدد في هذه الصيغ إلى اختلاف لهجي ويستدل على ذلك بالقراءات كما ذكر الفراء " الرَّهب قرأها أهل المدينة ، الرَّهب وعاصم والأعمش الرُّهب "[5]. وفي قوله تعالى ﴿ **ويَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالبُخْلِ** ﴾ [6]، قرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الباء الخاء ، وقرأ الباقون بضم الباء وسكون الخاء "[7]، وفي قوله تعالى : ﴿ **وَقولُوا لِلنَّاس حُسنْاً** ﴾ [8]. قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف : بفتح الحاء والسين ، وقرأ الباقون بضم الحاء وسكون السين "[9]. الرُّشد في قوله تعالى :﴿ **وَإنْ يَرَوْا سَبيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلا** ﴾ [10]، قرأ حمزة والكسائي وخلف :" الرَّشد " بفتح الراء"[11]. والرُّشد والرَّشَد هما لغتان كالبُخَل والبَخَل والسُّقم والسَّقم "[12]، وقد يأتي التعدد لاختلاف صرفي " الحَزَن " مصدر و " الحُزْن " الاسم ويقول الفراء :" وكأن الحُزْن الاسم والغَم وما أشبهه ، وكأن الحَزَن المصدر وهما بمنزلة العُدْم والعَدَم "[13].

---

[1] ابن جني ، المحتسب :جـ2 ص267 ، الزمخشري ، الكشاف : جـ2 ص 183 .

[2] ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص354 مادة سلم .

[3] ينظر أبو حيان ، البحر المحيط : جـ2 ص 148 .

[4] ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص219 مادة رشد ، جـ6 ص298 مادة سقم ، جـ1ص332 مادة بخل ، جـ3 ص159 مادة حزن ، جـ3 ص177 مادة حسن ، جـ9 ص88 مادة عدم .

[5] الفراء ، معاني القرآن :جـ2 ص 206 .

[6] النساء: 4 / 37 .

[7] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص 249 ، أبو حيان ، البحر المحيط : جـ3 ص 246 – 247 .

[8] البقرة: 2 /83 .

[9] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص 217 ، ينظر أبو حيان ، البحر المحيط : جـ1 ص 285 .

[10] الأعراف : 7 / 146 .

[11] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص 272 .

[12] أبو حيان ، البحرالمحيط : جـ6 ص 148 .

[13] الفراء ، معاني القرآن : جـ2 ص 302 .

وقد يأتي التعدد لحاجة إلى التخفيف، وقد فسر الفراء الأمثلة المتعـدده مـن هاتين الصيغتين " فَعَل، فُعْل " بقوله :" إذا خفف ضم أوله ولم يثقل؛ لأنّهم جعلوهـا على سمتين، إذا فتحوا أوّله ثقلوا، وإذا ضموا أوّله خففـوا "[1]، فـالتخفيف يكـون بالمخالفة بينهما .

2 .1 .5 .8 تعدد صيغة المصدر (فُعَل ، فِعَل):

يتركز أخذ هذه الصيغة من الفعل الناقص من باب " فَعَل يفْعِلُ " بفتح الماضي وكسر المضارع، ومنها ما ذكرها سيبويه : متعدٍ " هُدَى، اللازم:سُرَى وتُقَى"[2].

ويقول المبرد :" وقلما تجد المصدر مضموم الأول مقـصوراً ؛ لأنّ " فُعَـل " قلما يقع في المصادر"[3]. وذكر ابن سيده مصدرين آخرين من هذه الصيغة خـلاف السابق هي لُقَى وبُكَى، مقصوراً من بُكاء "[4]. واللُّقَى عند سيبويه بضم الأول وكسر الثاني مع تشديد اللام "[5].

ويرى سيبويه أن قياس مصادر " فَعَل يفْعِلُ " من الناقص هو " فِعَل " بكـسر الأوّل وفتح الثاني نحو شِرَى وقِلَى " يقول " وقد جاء في هذا الباب المصدر علـى فُعَل، قالوا هديته هُدىً ، ولم يكن هذا في غير هُدَى وذلك ؛ لأنّ الفعـل لا يكـون مصدراً في هديت فصار هُدَى عوضاً منه "[6]. وقد أشار ابن سيده إلى أنّ " فُعَـل " في بُكَى لغة مخففة عن الأصل الممدود السكباء "[7].

ولقلة أمثلة " فُعَل " نشأ خلاف حول " تُقَى " فالمبرد يرفض أن تكـون علـى فُعَل فهي عنده " تُقَل " وأن التاء زائدة وفاء الفعل محذوفة "[8].

---

[1] الفراء ، معاني القرآن : جـ2 ص 406 .
[2] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 46 ، 47 ، اين يعيش ، شرح المفصل : جـ6 ص 45 ، السيوطي ، المزهر : جـ2 ص 62.
[3] المبرد ، المقتضب : جـ3 ص 86 .
[4] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 14 ص 260 – 261 .
[5] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 46 .
[6] سيبويه : جـ4 ص 46 .
[7] ابن سيدة : جـ4 س 13 ص 161 .
[8] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 14 ص 160 .

وتشترك مع صيغة فَعْل باتفاق المعنى ، فيقال لكل جبل صَدّ وَصُدّ وسَدَّ وسُدَّ وأنشد لليلى :

أَنَابغَ لم تَنْبَغْ ولم تكُ أَوَّلاً   وكُنْتَ صُنُيًّا بين صَدَّيْنِ مَجْهَلا "

وذكر الكسائي أنهما لغتان "[1].

2 .1 .5 .9 تعدد صيغة المصدر (فُعُل، فُعْل):

جاء بناء هذه الصيغة على مقطعين، قصير + طويل، وهي تشترك مع الصيغ المصدرية الآتية في البناء المقطعي مع " فَعَل، فِعَل، فَعِل، فُعَل ".

وهذه الصيغة قليلة الشيوع في العربية "[2]، وهي تشترك مع الصيغة " فُعْل " المخففة مثل " ذُعُر، ذُعْر، فُقُر فَقْر ، نُذُر نُذْر ". ويشار إلى أن صيغة " فُعُل " متطورة عن صيغة " فُعْل "[3]. ومنها في الشعر العربي :

حَين نادَى الحَيُّ لَمَّا فَزعُوا   ودعا الدّاعي وَقَدْ لَجَّ الذُّعُرْ "[4].

فذكر يقترن مصدرها على الأغلب في " ذُعْر "[5]. ومنها في القرآن قوله تعالى :﴿ **وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً** ﴾[6].

وعن ابن عامر في رواية :" الرُّشد " في رواية اتباع الشين ضمة الراء ، وأبو عبد الرحمن : الرشاد ، وهي مصادر كالسُّقم والسَّقم والسقام "[7].

وفي قوله تعالى :﴿ **يَهْدِي إلى الرُّشْد** ﴾[8] ، وقرأ عيسى : " الرُّشُد " بضمتين "[1]. وفي قوله تعالى :﴿ **قَالَ آيَتُكَ أَلّا تُكَلِّم النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّام إلاّ رَمْزاً** ﴾[2]،

---

[1] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 15 ص 403 .

[2] حسنين ، أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية : ص 223 .

[3] ابن منظور، لسان العرب ذُعُر ،..جـ5 ص43 ، وينظر في تعدد هذه الصيغة ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 15 ص 403 ص 409 .

[4] طرفة، ديوان طرفة: ص68 ، المعلقات ، ينظر في ذُعُر وتطورها لسان العرب " ذُعْر ".

[5] ابن منظور، لسان العرب : جـ5 ص43 مادة ذعر، لسان العرب : جـ10 ص 300 ، 301 مادة فقر .

[6] الأعراف : 7 / 146.

[7] أبو حيان، البحر المحيط : جـ4 ص 390 .

[8] الجنّ : 72 / 2 .

قرأ علقمة بن قيس، ويحيى بن وثاب : " رُمُزا " بضم الراء والميم، وخَرَج على أنّه جمع رموز كرُسُل ورُسُول، وعلى أنّه مصدر جاء على " فعل " وأتبعت العين الفاء كاليُسْر واليُسُر، وقرأ الأعمش :" رَمَزا" بفتح الراء والميم، وخرج على أنّــه جمــع رامز كخادم وخدم "[3].

ومَن ذلك قراءة الأعمش :" إلا رمزاً " بضمتين قال أبو الفــتح : ينبغــي أن يكون هذا على قول من جعل واحدتها رُمْزَة، كما جاء عنهم ظُلْمَة وظُلُمَة ، وجُمْعَة وجُمُعَة، ويجوز أن يكون جمع رُمْزَة على " رُمْز " ثم أتبع الضم بالضم ، كما حكى أبو الحسن عن يونس أنه قال: ما سمع في شيء، فُعْل إلا سمع فيه فُعُل"[4]. فتــرى أنّ هذه الصيغة تشترك مع صيغ أخرى مثل " فعَل " وغيرها. ومنها قولــه تعــالى :﴿**و يَدْعُونَنَا رَغَبا ًورَهَباً**﴾ [5]، وعن الأعمش " رغباً ورهباً " بضمتين "[6]. ومنــه قوله تعالى :﴿ **وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفاً** ﴾[7]. قرأ عيسى عمر " ضُعُفا" بــضم الــضاد والعين وكلها مصدر "[8]، وفي قوله تعالى : ﴿ **لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هذا نَــصَبَاً** ﴾[9] قرأ عبدالله بن عمير " نُصُباً " بضمتين .

قال صاحب اللوامح. هي إحدى اللغات الأربع "[10]، ويورد ابن قتيبه اشتراك " فُعُل مع فُعْل " في صيغ عديدة مثل :" قُفْل ، وقُفُل " و " هُزْؤٌ، وهُزُو " و " كُفْء، وكُفُؤ " و " غُفْل ، وغُفُل " و" أُكْل ، وأُكُل " و " السُّحْت ، و السُّحُت "، و " الرُّعْبُ ، والرُّعُب "[11]." فالصيغة فُعَل " تشترك مع " فُعْل " و " فَعْل " كما سبق، فالفَقْر " و" الفُقْر " سواء، والفُقْر بالضم لغة رديئة"[12]. واشتركت هذه الصيغة مع عدة صيغ فقد

---

1 أبو حيان، البحر المحيط : جــ8 ص 347 .
2 آل عمران : 3 / 41 .
3 أبو حيان، البحر المحيط : جــ2 ص 453 ." اشتراك رُمُز مع رَمَز " .
4 ابن جـــني ، المحتسب : جـــ1 ص 161 – 162 ، الزمخشري ، الكشاف : جـــــ 1 ص354 .
5 الأنبياء : 21 / 90 .
6 أبو حيان، البحر المحيط : جــ6 ص 339 ، وينظر المصدر نفسه: جـــ5 ص 526 – 527 .
7 الأَنفَال : 8 /66 .
8 أبو حيان، البحر المحيط : جــ4 ص 518 .
9 الكهف : 18 / 62 .
10 أبو حيان، البحر المحيط : جــ6 ص 145 .
11 ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، دار الطلائع : ص 318 .
12 ابن منظور ، لسان العرب : جــ10 ص 299 .

وورود في لسان العرب سَهِدَ يَسْهَدُ سَهَداً وسُهْداً وسُهَاداً ورجلُ سُهُد ... قـال أبـو كبير الهذلي :

فَأَتَتْ به حُوشَ الفُؤَادِ مُبَطَّناً،   سُهُداً ، إذا نامَ ليلُ الهَوْجَلِ "[1].

وأورد الجوهري هذا التعدد بقوله: سهد:السُهاد:الأرق،وقد سَهِدَ الرجل بالكسر يَسْهَدُ سَهَداً،والسُهُدُ بضم السين والهاء القليل النوم "[2]. وكلهاتدلّ دلالة واحدة ومتقاربة" [3].

2 .1 .5 .10 تعدد صيغة المصدر(فَعْل ، فَعِيل):

إنّ المتتبع للمعاجم العربية يرى أنّ هناك اشتراكاً لصيغة " فَعْل " مع " فَعِيل " في المصدرية، فقد أورد الجوهري هاتين الصغتين مشتركتين في التعدد في الدلالـة على المصدر مثل " خَبَّ، خَبِيب "[4]، و " رَحْل، رَحِيل "[5]، و" زَأْر، زَئِير "[6]، و " كَرّ، كَرِير "[7]، و" وَعْد، وَعِيدَ "[8]، و" نَصّ، نَصِيص "[9]، وهناك فرق في الدلالة بين هاتين الصيغتين المصدريتين، فالوعيد للتّهديد والشر، والوَعْـدُ يـستعمل فـي الخير"[10]. ففي قوله تعالى: ﴿ **إليه مَرْجِعُكْم جَمِيعاً وَعْـدَ الله حَقًّـا** ﴾[11]. فوعْـد مصدر مؤكد لقوله "إليه مرجعكم "[12]. وفى قوله تعالى: ﴿ **وكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرءَانًـا عَرَبِيًّاً وَصَرَّفْنَا فِيهِ منَ الوَعِيدِ** ﴾[13]، أي أنزلنا عليك هذه الآيات المضمنة للوعيـد

---

1 ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص 409 .

2 الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص 429 .

3 ينظر الجـوهري ، الصحاح : جـ2 ص 429 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص 409 .

4 الجـوهري، الصحاح : جـ1 ص 106 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ4 ص 40.

5 الجـوهري، الصحاح :جـ4 ص 1396، 1397 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص 170.

6 الجـوهري ، الصحاح : جـ2 ص 574 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ6 ص 5(وزَئِر).

7 الجـوهري، الصحاح : جـ2 ص 688 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ12 ص 64 ، كرور، كُرّ، كَرّ .

8 الجـوهري، الصحاح : جـ2 ص 481 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ15 ص 343 ، مَوْعد، مَوْعِدة، مَوْعود، مَوْعودة.

9 الجـوهري، الصحاح : جـ3 ص 889 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ14 ص 162.

10 الجـوهري ، الصحاح : جـ2 ص 481 ، ابن منظور ، لسان العرب: جـ15 ص 343 .

11 يونس: 10 / 4 .

12 الزمخشري، الكشاف : جـ3 ص 317، ينظر الزمخشري ، الكشاف : جـ4 ص 378.

13 طه: 20 / 113.

مكررين لها بحيث تكون رادعة لهم لترك المعاصي "[1]. وقد أورد امــرؤُ القــيس دلالة صيغة الوعيد على الشر بقوله :

أقصِرْ إليك من الوعيد فإنني   ممّا أُلاقِي لا أشُدُّ حِزامي"[2].

والوعيد في الشر خاصة، والوَعْد بنفع أوضرّ "[3]. والنص السير الشديد حتى يستخرج أقصى ما عندها. والنَّص والنَّصِيص السّير الشديد "[4]، ويرى الأزهري أنّ " نَصّ " للدلالة على السير أمّا نَصِيْص " فهو العدد "[5].

وأورد امرؤ القيس الصيغتين بالدلالة عينها فيقول:

وَمِنُهنَّ نَصُّ العِيسِ والَّيْلُ شامِلٌ   تَيَمَّمُ مَجْهُولاً مِنَ الأَرض بَلْقَعَا"[6].

ووردت نصيص في قوله :

أؤوبٌ نعوبٌ لا يُواكلُ نَهْزُها   إذا قيل سَيرُ المُدلجين نَصِيصُ "[7].

وفي الأغلب الأعم تدل الصيغتان دلالة واحدة، وتتوحدان في الدلالــة مثــل " زَأْر وزَئِيْر " يدلان على الصوت " صوت الأسد "[8].

2 .1 .5 .11 تعدد صيغة المصدر (فَعِيل ، فَعْل):

تدل هذه الصيغة على دلالات يشير إليها سيبويه فيقول وقد يجئ الأسم فَعِيلاً نحو مَرِضَ يَمْرَض مَرْضاً وهو مَرِيض وقالوا سَقِم يَسْقَم وهو سَقِيم "[9]. ويدل على القبح أو الحسن مثل " قبيح و وسيم وجميل "[10]. تشترك هذه الصيغة في التعدد مع

---

[1] الزمخشري ، الكشاف : جــ3 ص 87، ينظرالزمخشري ، الكشاف : جــ4 ص 378.
[2] امرؤ القيس ، ديوان امرئ القيس : ص117.
[3] عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق2 جــــ3 ص 175.
[4] ابن منظور، لسان العرب : ص162.
[5] الأزهري، التهذيب : جــ12 ص 117.
[6] امرؤ القيس ، ديوان امرئ القيس: ص 240.
[7] المصدر نفسه : ص179 .
[8] الجــــوهري، الصحاح : جــ2 ص 574 ، ابن منظور، لسان العرب : جــ6 ص 5
[9] سيبويه ، الكتاب : جــ 4 ص17 .
[10] المصدر نفسه : جــــ4 ص28 .

صيغة أُخرى فتلقي معها في دلالتها على الصوت طورا مثل " فَعيل، فَعْل " مثـــل " زَأْر، وزَئير "[1]. ومع "فَعَال "مثل حَنَان وحَنِين "[2]، ومع صُراخ وصَريخ "[3].

2 .1 .5 .12 تعدد صيغة المصدر (فَعْل وفَعَال):

وردت هاتان الصيغتان المتعددتان في المعاجم العربية، ويدل ذلك على تعـــدد هذه الصيغ فنرى صيغة المصدر " رَهْن، رَهَان "[4]، " شَرْب، شَرَاب "[5]، " صَوْب، صَوَاب " [6]، " حَصْد، حَصَاد " [7]، " سَمْع، سَمَاع " [8]،و"فَخْر، فَخَار"[9]، و" هَلْك، هَلاَك "[10].

ويشير الفراء إلى أنّ صيغة فَعَال المشتركة مع فَعْل، المأخوذة من الفعل عينه قد تدل على الاسم، وصيغة " فَعْل " تدل على المــصدر فيقــول:" الخَــرَاج الاســم والخَرْج المصدر"[11]. وفي قوله تعالى:﴿ **أم تَسالهُمْ خَرْجاً فَخَراجُ رَبِّكَ خَيْرٌ** ﴾[12]، قرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الراء وألف بعدها في الموضعين، والباقون بإسكان الراء من غير ألف فيها "[13]. والخَرْجُ والخَرَاجُ بمعنى واحــد كـــالنّوْل والنَّـــوَال، والمعنى: جُعْلا نُخْرِجُهَ من أموالنا. وقيل: الخَرْجُ المصدر، أطلــق علـــى الخـــرَاج والخرَاج اسم لما يخرج "[14]. " قرأ ابن عامر " خَرْجاً "، وقرأ حمزة والكــسائي "

---

[1] الجــوهري ، الصحاح : جــــ2 ص574 ، ابن منظور ، لسان العرب : جــــ6 ص6 .

[2] الجــوهري ، الصحاح : جــــ5 ص1697 ، ابن منظور ، لسان العرب :جــــ3 ص368 ، 369 .

[3] ابن منظور ، لسان العرب : جــــ7 ص318 .

[4] الجــــوهري ، الصحاح :جــ5 ص 1714 ،ابن منظور، لسان العرب : جــ5 ص 348، 349

[5] الجــــوهري، الصحاح :جــ1 ص 137 ، ابن منظور، لسان العرب : جــ7 ص 64، 65.

[6] الجــــوهري، الصحاح : جــ1 ص 147 ، ابن منظور، لسان العرب : جــ7 ص 433.

[7]الجــــوهري، الصحاح : جــ2 ص 407 ، ابن منظور، لسان العرب : جــ3 ص199.

[8] الجــــوهري، الصحاح : جــ3 ص 1024 ، ابن منظور، لسان العرب : جــ6 ص 364.

[9]الجــــوهري، الصحاح : جــ2 ص 667 ،ابن منظور، لسان العرب : جــ10 ص 198.

[10]الجــــوهري ، الصحاح : جــ4 ص 1326 ،ابن منظور ، لسان العرب : جــ15ص 116 .

[11] الفراء، معاني القرآن : جــ2 ص 159.

[12] المؤمنون: 23 / 72.

[13] ابن الجــــزري، النشر في القراءات العشر : جــ2 ص315.

[14]أبو حيان، البحر المحيط : جــ6 ص 164 ، ينظر الفراء، معاني القرآن : جــ2 ص 159 ، ابن الجــــزري، النشر في القراءات العشر : جــ2 ص 329 ، أبو حيان، البحر المحيط : جــ6 ص 415 ، أبو شامة ، إبراز المعاني من حرز الأماني : ص 576.

خَرَاجاً "، ولأمر بينهما قريب، لأنّ الخَرْجَ، الجُعلُ، والخَرَاج : الإتَاوَةُ والــضريبة التي يأخذ السلطان من الناس كلَّ سنةٍ "[1].

وقد تدل صيغة " فَعْل " حَصْد " على إرادة الفعل، وأمّا حَــصَاد علـــى إرادة انتهاء الزمان كقول سيبويه " وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَالٍ، وذلك: الصِّرام، والجِزَاز، والجِدَاد، والقِطَاع، والحِصَاد. وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعالٌ وفَعالٌ، فإذا أرادوا الفَعْل على فَعَلْتُ: حَصدتُه حَصْداً "[2].

2 .1 .5 .13 تعدد صيغة فَعْل مع فِعَال:

تشترك هاتان الصيغتان للمصدر الواحد في التعدد فيما ورد عن العرب مــن أمثلة تثبت ذلك. وهما لغتان وردتا في معجم لسان العرب " طَرَدَه يَطْرُدُه طَــرْداً و طَرَدا و طَرَّده... و فلان يمشي مشياً طِراداً أي مستقيماً "[3]. و قــد ورد " طَعَــنَ طَعَنه بالرُّمح يَطْعَنُه طَعْناً... وطاعَنُه مُطاعَنة، وطِعانا، قال:

كأَنه وَجْهُ تُرْكِيَّيْنِ قد غَضبا   مُستَهدِفٌ لِطعان فيه تَذْبيبُ "[4].

وصيغة " فِعال " المصدرية تُربط بأكثر من فعل، فتأتي مصدراً للفعل الثلاثي المجرد (فَعَل) نحو " كَذَبْتُهُ كِذَابا "[5]، رَهَن رَهْناً ورِهاناً " [6]، وتــأتي مــن غيــر الثلاثي من المزيد " فاعل " من "رَاهَن " مُرَاهَنَة "[7]، " وقاتل قِتَال ومُقَاتَلة ". ويقول سيبويه " وجاء فِعَال على فَاعَلت كثيرا، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك قــي قِتَّال ونحوها،وأما المفاعلة فهي التي تلزم، ولا تنكسر كلزوم الاسْتِفْعَال اسْتَفْعَلْتُ"[8].

---

[1] ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها :جــ1 ص 419 ، أبو شامة ، إبراز المعاني من حرز الأماني : ص 576.

[2] سيبويه، الكتاب : جــ 4 ص 12.

[3] ابن منظور ، لسان العرب : جــ8 ص 138، 139 ، ينظر مادة "سقم " ابن منظور ، لسان العرب : جــ6 ص 298 .

[4] المصدر نفسه : جــ8 ص 167، 168 ،445. مادة " صرم " ابن منظور ، لسان العرب :جــ3 ص 332، 333 ،ابن منظور ، لسان العرب مادة (صدم) : جــ7 ص 445 .

[5] سيبويه، الكتاب : جــ 4 ص 7.

[6] ابن منظور ، لسان العرب :جــ5 ص 348 ، ينظر الجــــوهري ، الصحاح : جــ2 ص 1714 .

[7] ابن منظور ، لسان العرب : جــ5 ص 348 ، ينظر الجــــوهري ، الصحاح : جــ2 ص 481 ، ابن منظور ، لسان العرب :جــ15 ص 64 .

[8] سيبويه،الكتاب:جــ 4 ص 81 ، ينظر المبرد ، المقتضب:جــ2 ص 99، 100 ،ينظر الجــــوهري، الصحاح:جــ2 ص 481 ،ابن منظور ، لسان العرب : جــ 4 ص 8.

وقد وردت الصيغتان (فَعْل، فِعَال) في قول عمرو بن كلثوم:

بفتيانٍ يَرَوْنَ القَتْلَ مَجْداً   وشِيبٍ في القِتَالِ مُجَرَّبينا "[1].

ويشير بروكلمان إلى أنّ فاعل " متطورة عن الفعل (فَعَلَ)، مثال ذلك بالعربية: " قاتل " من "قَتَلَ "[2]. ويشير سيبويه إلى أنّ صيغة (فَعْل) للدلالة على الفعل ذاته، وأن تخصص صيغة (فِعال) للدالة على انتهاء الزمان فيقول : " وجاءوا بالمصادر حين أرادوا لانتهاء الزمان على مثال فِعَال، وذلك الصِّرام، والجِزَاز، والجِدَاد، والقِطَاع، والحِصَاد، وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعَال، وفَعَال ، فإذا أرادوا الفَعْل على فَعَلت قالوا حَصَدْتُه حَصْداً، وقَطَعْتُهُ قَطْعاً، إنما تريد العمل لا انتهاء الغاية، وكذلك الجزُّ و نحوه "[3]. فدلالة الصيغة فِعال قد تفترق عن صيغة فَعْل، كما في المصدر " رِهان " لمسابقة الخيل وغير ذلك، وأنالك رَهْنَ بالرِّي وغيره أي كفيل قال :

إنِي و دَلْوَيَّ لها وصاحِبي،

وحَوْضَها الأَفْيَحَ ذا النصائب،

رَهْنٌ لها بالرَّيّ غير الكاذبِ "[4].

ويشير سيبويه إلى المنطق اللهجي بين الصيغتين فيقول: " كَتَبْهُ كِتَابا، وحَجَبْتُه حِجَابَا، وبعض العرب يقول كَتْباً على القياس "[5]، وهناك فرق في الدلالة بين كِتاب و كتْب " فيقول ابن الجبان: " والكِتاب في الأصل اسم يُقَام مقام المصدر، تقول كتبه كِتَابا، وكَتْبَاَ، ثم جُعِلَ الكتاب للمكتوب فيه الشيء، وأصل الكَتَبْ الجمع والضمّ وذلك كَتْبتُ البغلة إذا جمعت بين شُفْريها بحَلَقة "[6]. وكأن اختلاف الصيغتين في " كَتْب،

---

[1] الشنتمري ، الأعلم يوسف بن سليمان بن عيسى ،(1979م) ، أشعار الشعراء الستة الجاهليين ،ط1 ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت : جـ2 ص 76 ، وروي في كتاب الزوزني ، المعلقات السبع برواية أخرى ينظر ص 175.

[2] بروكلمان ، فقه اللغات السامية:ص 109.

[3] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص12 .

[4] ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص349 ، ينظر الجوهري ، الصحاح : جـ5 ص1714 ، ينظر أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط : جـ2 ص742 مادة قضى.

[5] سيبويه، الكتاب : جـ4 ص7 ، ينظر ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة : ص86.

[6] ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة : ص86.

كتاب " يحققان أمن اللبس بين الدلالتين"[1]. وقد أورد ابن منظور عدة مصادر لـ " كَذَبَ " وهي: كَذْب، وكذِب، وكِذْبة، وكَذِبة، كِذاب، ومُكَاذبة... "[2].

وفي هذا التعدد دلالة على اختلاف اللهجات في استخدام هذه الصيغة للمصدر " وقد ورد من تعدد صيغة المصدر " فَعْل، فِعَال " مثل " سَفْد، سِفاد "[3].

2 .1 .5 .14 تعدد صيغة المصدر (فَعْل ، فُعُول):

تشترك صيغة فَعْل مع فُعُول في المصدر، ويدل هذا على تعدد هذه الصيغة ويقول سيبويه ممثلا عليها ومتحدثاً عن مصادر الفعل اللازم " وقد قالوا في بعض مصادر هذا فجاءوا به على فَعْلٍ كما جاءوا ببعض مصادر الأوّل على فُعُول، وذلك قولك: سكَتَ يَسْكُتُ سَكْتاً، وهَدَأَ الليل يَهْدَأُ هَدْءًا "[4]. ويورد في موضع آخر صيغتي المصدر فَعْل و فُعُول فيقول: " وقالوا: وَثَبَ وَثْبا و وُثُوباً، كما قالوا هَدَأَ هَدْءاً وهُدُوءاً "[5]. ويقول ابن الجبان في شرح الفصيح " لَغَبَ الرَّجُلُ يَلْغُبُ لَغْباً ولُغُوبا إذا تعِبَ "[6]. أمّا ابن السكيت فيقول: " ويقال لَغَبُ يلْغَبُ لُغُوباً "[7]. وينقل الرضي عن الفراء قوله " إذا جاءك فَعَل مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز وفُعُولا لنجد"[8].

وهذا دليل على أنّ هذا التعدد يعود لمعيار لهجي، وفي ذلك يقول ابن منظور:" وبَرِئْتُ من المَرض، وبَرَأَ المريضُ يَبْرأُ ويَبْرُؤُ بَرْءاً، وبُرُوءاً، وأهل العالية يقولون: بَرَأْتُ أَبْرأُ بَرْءاً وبُروءاً وأهل الحجاز يقولون: بَرَأْتُ من المرُض برءاً بالفتح "[9].

---

1 ينظر: الرفايعة ، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : ص 187

2 ينظر ابن منظور، لسان العرب : جـ12 ص50، 51.

3 ابن الجبان ، شرح الفصيح في اللغة : ص144 ، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص374، 375 دار الطلائع.

4 سيبويه، الكتاب : جـ4 ص9.

5 المصدر نفسه، جـ4 ص15 ، ينظر ابن الجبان، شرح الفصيح : ص117 (وَقْف، وقوف) ص131 (عَرْج، عُوج) ص146 (نَظْر، نُظُور).

6 ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة : ص101 ، وينظر ص111 (شَمِلَ) ، ينظر أبو حيان، البحر المحيط : جـ6 ص129 (غؤور).

7 ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص189 ، وينظر ص211 (شمِلَ).

8 الرضي، شرح الشافية : جـ1 ص151 ، 152 .

9 ابن منظور، لسان العرب : جـ1 ص354، 355 ، ينظر ابن الجبان، شرح الفصيح : ص134 (شَرْقاً، شُروقاً) ، ينظر أبو حيان، البحر المحيط : جـ8 ص11 ، الجندي ، اللهجات العربية في التراث : ق2 ص 593 – 595 .

فالروايات تكاد تجمع على أنّ صيغة فَعْل لأهل الحجاز، وفعول لتميم ولسائر القبائل الشرقية "[1]. ويستخدم ابن السكيت دلالة فَعْل المصدر " عَقَ " للذبح الذي يذبح للمولود، ودلالة عُقون " لمعصية الأبوين فيقول: " وقد عقّ عن ولده يَعُقُّ عَقّاً إذا ذبح عنه يوم أُسبوعه، وقد عَقَّ أباه يَعُقُّه عُقوقاً "[2]. وفي قوله تعالى: ﴿ **فَبِظُلْمٍ مِنَ الذَّين هَادُوا حَرَّمنا عَلَيْهم طَيِّبَات أحلّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عن سَبيْلِ اللهِ كَثِيراً** ﴾[3]. فاستعمل المصدر (صَدّاً) لما كان فعلهُ متعدياً أي: يصدون غيرهم "[4]. وقال تعالى في موطن آخر ﴿ **وإذَا قِيل لَهُمْ تَعَالَوْا إلى مَا أَنْزَلَ اللهُ وإلى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقين يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُّوداً** ﴾ [5]، فاستعمل المصدر (صُدُوداً) لما لم يكن متعدياً فالأول بمعنى المنع والثاني بمعنى الإعراض "[6]. والوَقْف للدابة، والوُقُوف لغير الدابة "[7]. وهكذا يأتي التعدد لختلاف لهجي أو صرفي ودلالي في هذه الصيغة المصدرية.

2 .1 .5 .15 تعدد صيغة المصدر (فَعْل، فَعَالة):

ولصيغة " فَعْل " المصدر اشتراك مع " فَعَالة، فتمتلىء المعاجم العربية باشتراك هاتين الصيغتين فترى " صَرْم، وصَرَامة "[8]، و " زَعْم، وزَعَامة "[9]، و "كَرِهْ، وكَرَاهةُ "[10]، و "عَدْو، وعَداوة "[11]، و" جَهْل، وجَهَالة "[12]، و " أَمْن، وأَمَانَة"[13]، و " غَيّ، وغَواية "[14]، و " شَنْء، وشَنَاءة "[1]. ويظهر بين هاتين

---

[1] حسنين: أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية : ص382 .

[2] ابن السكيت ، إصلاح النطق : ص236 .

[3] النساء: 4 / 160 .

[4] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص21 .

[5] النساء: 4 / 61 .

[6] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية :ص21 .

[7] ابن الجبان، شرح الفصيح ص117 ، وينظر ابن منظور، لسان العرب : جـ15 ص374 .

[8] الجوهري، الصحاح : جـ4 ص1594 ، ابن منظور، لسان العرب :جـ7 ص333 .

[9] الجوهري، الصحاح : جـ4 ص 1576 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ6 ص49 .

[10] الجوهري، الصحاح : جـ5 ص1797 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ12 ص80 .

[11] الجوهري، الصحاح : جـ5 ص1926 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ9 ص93 – 95 .

[12] الجوهري، الصحاح : جـ4 ص1363 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ2 ص402 .

[13] الجوهري، الصحاح : جـ5 ص1674 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ1 ص223 .

[14] الجوهري، الصحاح : جـ5 ص1949 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ10 ص149 .

الصغتين اختلاف صوتي في عدد المقاطع، فَفَعْل " تتكون من مقطع واحد مغلق بصامتين، وصيغة " فَعَالة " تتكون من ثلاثة مقاطع قصير مفتوح + طويل مفتوح + طويل مغلق. وهناك اختلاف في الدلالة بين الصغتين، فدلالة صيغة " فَعْل " في كلمة الأَمْن، تعني ضد الخوف، ودلالة صيغة " فَعَالة "في كلمة "الأَمَانْة "ضد الخيانة"[2].

وقد وردت الأمْن في قول لقُيط بن يعمر:

قُومُوا قياماً على أمشاطِ أَرْجُلِكُم　　　ثم افْزَعُوا قد يَنَال الأَمْنَ مَنْ فَزِعاً "[3].

ووردت أَمَانة في قول زهير:

إن تُؤتِه النُّصح يُوجَد لا يضيعه　　　وبالأمانةِ لَعمرُ أبيك ليسَ بِمَزْعَمِ "[4].

ويسند الاختلاف الدلالي في صيغة " فَعْل " في المصدر " زَعْم " إلى اختلاف صرفي " فَزَعْم " ترتبط بالفعل " زَعِمَ يزْعَمُ " بالكسر، أي بمعنى الطمع "[5]. وزَعَمَ يزْعُم فالزّعْم بمعنى الطمع والكذب "[6]. وفي صيغة المصدر هذه " فَعْل، زَعْم " ثلاث لغات أيضاً زَعَمَ زَعْماً و زُعْماً و زِعْماً وأسندت " زُعم " لتميم، وزَعْم للحجاز"[7]، خلاف صيغة " فِعال " وهذا يدلّ على تعدد صيغة هذا المصدر، لمعيار لهجي. وهناك مصادر مشتركة في الصيغة وقد تدل على دلالة واحِدة، وقد تختلف بعض الشيء مثل عَدْو (فَعْل) و عُدُو (فُعُول)، وعَدَوان (فَعَلان)، وتعْداء (تَفْعَال) وعَدَاوَة "[8]. وقد استخدم ثعلب صيغتي المصدر " فَعْل " و" فَعَالة " ورجح واحدة على أخرى في الاستخدام فيقول: " هو أَعْدَى من الذئب " قال: من العَدْو، ويكون من العَدَاوة والعدوُ أجْود "[9].

---

[1] الجوهري، الصحاح : جـ1 ص40 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ7 ص207 .

[2] ابن منظور، لسان العرب : جـ1 ص223، 225 .

[3] ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله علي بن حمزة ،(1975 م) ، مختارات أشعار العرب ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار النهضة ، القاهرة ، مصر : ص18.

[4] زهير ، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : ص123

[5] الجوهري، الصحاح :جـ 4 ص1576 ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ6 ص47 .

[6] ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص47 .

[7] المصدر نفسه : جـ6 ص47 .

[8] المصدر نفسه : جـ9 ص91، 92 .

[9] ثعلب، مجالس ثعلب : ص469 .

فيما تقدم نرى أنّ صيغة " فَعْل " قد اشتركت في البنائية المصدرية مع صيغ أخرى في التعدد الدال على معايير لهجية أو دلالية أو صرفية، فبالإضافة إلى ما سبق نرى اشترك " فَعْل، فَعَل " ففي قوله تعالى :﴿ **أَوْ يُصْبِحَ مَآؤهَا غَوْراً فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبا**﴾ (1).

فقياس " طَلَب طَلْب "(2). وقد اشترك في صيغة " فَعْلَ "، صيغة – فَعْاله، فعالية فيسوق ابن الجبان مثالاً على ذلك بقوله: " وعرفت الكراهية في وجهه " وهي مصدر: كَرِهَ يَكْرَه كَرَاهة و كَرَاهِيَة "(3).

2 .1 .5 .16 تعدد صيغة المصدر (فَعَال، فُعُول):

تطرق القدماء إلى هذا المصدر وعلاقاته مع الصيغ الأخرى، ففي معرض حديث سيبويه عن صيغ بعض المصادر يقول:" وقالوا الذَّهابُ الثَّبات، فبنوه على فَعَال كما بنوه على فُعُول وقالوا نما نَمْاء، وبدا يبدُو بَداءْ، ونَثَا يَنْثُو نَثَاءً، وقَضى يقضَى قَضَاءَ. وإنما كثر الفَعَال في هذا كراهية الياءات مع الكسرة، والواوات مع الضمة، مع أنّهم قد قالوا: الثّبات والذّهاب.." (4). " كما تطرق اللغويون إلى هذه الصيغة وما يشترك معه في المصدر نفسه فيتناول ابن السكيت اشتراكها مع فِعَال بمعنى واحد، ومع فُعَال، وكذلك مع فَعِيل"(5). وأشار ابن قتيبة إلى اشتراك هذه الصيغة مع غيرها مثل فُعَال، وفُعِيل، وفَعَال وفعُوْل وفِعْل "(6). وترتبط هذه الصيغ ارتباطا وثيقا بأفعالها، فتأخذ من اللازم الصحيح كذَهَبَ ذَهَاباً "(7). ومن المعتل

---

[1] الكهف :18 / 41 .

[2] ابن خالويه ، ليس في كلام العرب: ص 86 ، ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة :ص125 ، المؤدب ،دقائق التصريف : ص54 .

[3] ابن الجبان: شرح الفصيح في اللغة : ص261 .

[4] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 9 ، 47 وينظر ص 48 .

[5] ينظر ابن السكيت، إصلاح المنطق ، ص 104، 105، 107، 108، 109 ، البطليوسي، المثلث : ص 468، 469، 470، 471، 512، 514.

[6] ابن قتيبه ، أدب الكاتب، تحقيق علي فاعور: ص 361 ، 363 ، 365 ، ينظر البطليوسي ، الاقتضاب : ق2 ص 320 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 14 ص 284 .

[7] سيبويه، الكتاب : جـ4 ص 9 / ص 34.

الناقص نمى ينْمِي نَمَاءً... وقضى يقْضي قَضَاءً "[1]، ومن الأجوف مثل رَاحَ يَروح رَوَاحاً "[2].

ومن المتعدي قالوا: سمعته سَماعاً فجاء على فَعال "[3]. فهذا المصدر يـأتي من المتعدي واللازم"[4]. وتأتي هذه الصيغة تدل على الاسم وعلـى المـصدر"[5]. ويعلل بعض المحدثين هذه الصيغة بأنها مطل لحركة التي تلـي الـصامت فيقـول صلاح حسنين:" لما كانت صيغة فَعَال صيغة قديمة جداً ترجع إلـى الـسامية الأم، وأنّها تكونت من الأفعال المتعدية التي تحتوي على حركة الفتح بعد الصامت الثاني، فأنه يجوز لنا أن نتوقع من البداية نفس الشيء بالنسبة للأفعال اللازمة التي تحتوي على حركة الكسرة أو الضمة بعد الصامت الثاني ونستطيع أن نثبت أن المصدر من هذه الأفعال يتكون بطريقة مشابهة أي بتطويل الحركة التي تلي الصامت الثاني"[6].

وتأتي هذه الصيغة المصدرية " فَعَال "، من الفعل الماضي فَعِلَ الذي مضارعه يَفْعَلُ، بكسر العين من الماضي وفتحها من الغابر، ومن فَعُلَ يَفْعُل بضم العين فـي كليهما " [7].

وتعدد الفعل في هذه الصيغة يعني تعدد المصدر، لأنّ هذا الصيغ من الأفعال تؤخذ منه صيغ مصدرية أخرى مثل " فَعَل " و" فَعِل " و" فِعْل " و " فَعْلَة " و " فَعَالة " و" فُعال " وغيرها "[8]، فمصادر الأفعال تتعدد بتعدد صيغ الأفعال، وتعدد صـيغ المصادر والأفعال يعود إلى اختلاف لهجي "[9].

---

[1] سيبويه، الكتاب : جـ4 ص 47، 48 .

[2] المصدر نفسه :جـ4 ص 52 .

[3] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 52 .

[4] ينظر سيبويه، الكتاب : جـ4 ص 8 ، ابن سيدة ، المخصص: جـ4 س 14 ص 292، 294 ، الرضي، شرح الشافية : جـ1 ص 161 ، ابن يعيش، شرح المفصل : جـ6 ص 45 .

[5] ابن سيدة ، المخصص : جـ 4 س 14 ص 292 .

[6] حسنين ، أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية: ص 170 .

[7] المؤدب، دقائق التصريف : ص 49، 52، 54 .

[8] المصدر نفسه: ص 49، 52، 54 .

[9] السيوطي، المزهر علوم اللغة : ص 2 ص 276 – 277 ، الصالح ، دراسات في فقه اللغة : ص 78.

فصيغة فَعَال اشتركت مع صيغ مصدرية أخرى مثل صيغة فَعَــل " فتــشير الصيغتان " فعَال " و " فَعَل " إلى اشترك الصيغتين في دلالتهما على المصدر، وبين هاتين الصيغتين علاقة صوتية بأنّ حركة عين المصدر في " فَعَل " حركة قصيرة، وحركة العين في " فَعَال " حركة طويلة، وكأنّ هناك مطلاً لحركة عــين المــصدر لصيغة " فَعَال "أو أنّ فَعل ناتجة عن فَعَال بتقصير المقطع. هذه العلاقة كشفت عــن تداخل بين أمثلة الصيغتين"[1].

وردت هذه الصيغة في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ **ومَا كَانَ لِمُــؤْمِن أن يَقْتُلَ مُؤمناً إلاَّ خَطَأً**﴾ [2]، فقد قرأ الجمهور: " خَطاء " على وزن بناء. وقرأ الحسن والأعمش على وزن سَماء مصدراً، وقرأ الزهري على وزن عَصا، لكونــه خفــف الهمزة "[3]، وفي قوله تعالى ﴿ **إن قَتْلَهُمْ كَاَن خِطأً كبيراً** ﴾[4]. قرأ الحسن: " خطاء " قال أبو الفتح: هو اسم بمعنى المصدر، والمصدر من أخطأت إخطاء. والخطاء من أخطأت كالعطاء من أعطيت "[5]. ومثل ذلك السَقم والسَقام و رَشد رَشَاد "[6]. ويقول طرفة:

لها كَبِدٌ مَلْساءُ ذاتُ أَسِرَّةٍ وَكَشْحانِ لَمْ يَنْقُص طَواءَهُما الحبْل"[7].
وَلَقَدْ أَبِيتُ على الطَّوَىَ وأَظَلُّهُ حَتَّى أنالَ به كريمَ المَأْكَلِ "[8].

وقد أسند هذا التعدد بين صيغتي " فَعَل، وفَعَال " إلى تعدد اللغــات"[9]. وقــد عدّت صيغة " رَشَد " من الفعل رَشَد يَرْشُدُ وصيغة " رَشَــاد " مــن الفعــل رَشِــدَ

[1] ينظر برجــشتراسر ، التطور النحوي : ص66 ، 67 ، 102 ، 103 .
[2] النساء: 4 / 92.
[3] ابن جني ، المحتسب : جــ1 ص 194 ، أبو حيان، البحر المحيط : جــ3 ص 321 ، ، ينظر البحر المحيط :جـــــ1 ص 87.
[4] الإسراء: 17 / 31.
[5] ابن جــــني، المحتسب : جــ2 ص 19 – 20.
[6] أبو حيان ، البحر المحيط :جــ4 ص 390 ، سيبويه، الكتاب : جــ 4 ص 34.
[7] طرفة ، ديوان طرفة : ص 91.
[8] منصور، أبنية المصدر في الشعر الجــــاهلي : ص 118.
[9] ينظر الأزهري ، تهذيب اللغة : جــ8 ص 424 ، ابن سيدة ، المخصص : جــ 4 س 13 ص 55.

يَرْشَدُ"[1]، وينقل ابن سيده عن صاحب العين أنّ " رَشَدَ و رَشاد من الفعل رَشِدَ "[2].

تتعدد صيغة فَعَال فتشترك مع فُعْل في الدلالة على المصدر فصيغة فُعْل وفِعَال وفَعْل واحدة في التعدد، فقد قيل: الهُوْنَ و الهَوان والهَوْن الرفق ليهَوُن علَيَّ هَوْناً وهَوانا"[3].

وفي قوله تعالى :﴿ **أيَمْسِكُه عَلَى هُونٍ** ﴾ "[4]، قال الفراء : " الهُوْن في لغة قريش الهَوان وبعض بني تميم يجعل الهُون مصدراً للشيء الهَيِّن قال: وقال الكسائي سمعت العرب تقول إن كُنت لقليلُ هَوْنِ المؤُونة مُذ اليوم، قال: وقد سمعت الهَوان في مثل هذا المعنى "[5].

ويقول امرؤ القيس:

مُجاوِرَة بني شَمْحَى بنِ جَرْم   هَوَاناً ما أتِيح مِن الهَوَان"[6].

وقد تختلف دلالة هذه الصيغة " فُعْل، فَعال " في المعنى يقول ابن بري. " الهَوْن هَوانُ الشيء الحقير، والهُونُ الهَوانُ الشدَّة: أصابه هُون شديد أي شدة ومضَرَّة وعَوَزٌ قالت الخنساء: تُهينُ النفوسَ وهُون النّفوُس، تريد: إهانة النفوس، ابن برى : الهُون بالضم الهَوان"[7]. وتأتي صيغة فَعَال اسم مصدر وفُعْل مصدر مثل رَشَاد، رُشْد "[8]. ويربط ابن سيده، رُشد، صيغة، فُعل"بالفعل رَشَدَ، وصيغة " فَعَال، رَشَاد" بالفعل"رَشِدَ"[9]. ويماثلها شُرب وشِراب "[10]. وترى منصور أن صيغة "فُعْل " صيغة متطورة عن فَعَال."[11]. فهذه إشارة ودلالة تدل على تعدد الصيغة عند العرب.

---

[1] ابن سيدة ، المخصص :جـ 4 س 13 ص 55.

[2] المصدر نفسه: جـ 4 س 13 ص 55.

[3] ابن منظور، لسان العرب : جـ15 ص 164 ، الفراء، معاني القرآن : جـ2 ص 106 .

[4] النحل : 16 / 59 .

[5] ابن منظور، لسان العرب :جـ15 ص 164.

[6] الشنتمري ، أشعار الشعراء الستة الجاهلين : جـ1 ص109 .

[7] ابن منظور، لسان العرب : جـ15 ص164، ينظر ص165.

[8] العكبري ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين الضرير ،(1976 م)، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة : جـ1 ص205 .

[9] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س13 ص55 ، ينظر الأزهري ، التهذيب : جـ11 ص321 .

[10].أبو حيان ، البحر المحيط : جـ2 ص27 .

[11] منصور ، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي : ص131 .

2 .1 .5 .17 تعدد صيغة المصدر (فَعَال ، فِعْل):

وذكر ابن قتيبه " رَجُلٌ حِلٌّ وحَلاَل " و" حِرْمٌ وَ حَرَامٌ "[1]. وقَرَيْتُ الـضيفُ أَقرِيـهِ قِرىً وقَرَاء "[2]. وحُلّ المُحْرِمُ من إحرامه يَحِلُّ حِلاً و حَلالاً... ولا يقال حالّ على أنّه القياس"[3]. ورجلٌ حِلٌّ من الإحرام أي حَلال "[4]. وفي صيغة حلالا إشارة إلـى اسميَة هذه الصيغة – و الَحَلال ضد الحرام "[5]. يقول الأعشى:

أَجَارَتُكُم بَسْلٌ عَلَيْنا مُحَرَّمُ وَجَارَتُنَا حِلٌّ لَكَمْ وَ حَلِيلُهَا "[6].

وكذلك في حرم، رجل حِرْم و حَرَام أي مُحْرِم، "[7]، يقول امرؤ القيس:

جَالَتْ لِتَصْرعَني فَقُلْتُ لَهَا: اقْصِري إنِّي امرُوءٌ صَرْعِي عليكِ حَرام[8].

وفي قوله تعالى : ﴿ **قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِباساً يُوارِي سَوْآتِكُمْ وَ رِيشا** ﴾ [9].

قرأ عثمان و ابن عباس والحسن و مجاهد وقتادة: (ورياشــا) فقيــل: همــا مصدران بمعنى واحد، راشه يريشه ريشا ورياشا: أنعم الله عليه "[10].

وتشترك صيغة فَعَال بالتعدد مع صيغة (فُعال)، وكذلك مع صيغة فِعال... ففي صيغة يقول ابن قتيبة الصيغة "فَعَال، وفِعال " المشتركة فيقول ابن قتيبه: " الجَرَاء و الَجُراء " مصدر جارَيه... "، وأيام الحَصاد و الحِصاد "، وقمر " تَمَام، وتِمَام " ووَلَدٌ " تَمَامٌ و تِمَامٌ " [11] يقول لبيد :

---

[1] ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص365 ، ينظر البطليوسي ، ابن السيد ،(1981 م) ، المثلث، تحقيق ودراسة صلاح مهدي علي الفرطوسي، دار الرشيد للنشر ، بغداد: ص432، ص436، 437 .

[2] ابن الجـبان، شرح الفصيح في اللغة : ص180 .

[3] ابن منظور، لسان العرب : جـ3 ص297 ، ينظر الأزهري، التهذيب : جـ3 ص437 .

[4] ابن منظور ، لسان العرب : جـ3 ص297 – 298 .

[5] المصدر نفسه : جـ3 ص297 .

[6] الأعشى ، ديوان الأعشى الكبير : ص225 .

[7] ابن منظور، لسان العرب :جـ3 ص298 .

[8] امرؤ القيس ، ديوان امرىء القيس: ص116 .

[9] الأعراف: 7 / 26 .

[10] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 4 ص482 .

[11] ابن قتيبه، أدب الكاتب :ص362 تحقيق على فاعور ، السيوطي، المزهر :جـ2 ص83 ، ابن منظور، لسان العرب :جـ2 ص52 ، وقد أورد ابن منظور في هذا الجـــزء أكثر من عشرة مصادر من الفعل تمَّ وكذا السيوطي في المزهر:جـ2 ص83 ، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 104 – 105 ، البطليوسي، الاقتضاب : ق2 ص311 .

فَلَحِقْنَ و اعْتَكَرَت لَها مَدْرِيَّةٌ   كالسَّمْهَرِيَّةِ حَدَّها وتَمامُها "[1].

وفي قوله تعالى : ﴿ **وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصادِه** ﴾ [2]. قرأ البصريان و ابن عامر وعاصم (حَصاده) بفتح الحاء والباقون بكسرها " [3].

واعتبر أبو حيان " الحَصاد، بفتح الحاء وكسرها مصدر"[4]. ويقال حِصاد و حَصاد و جِزاز و جَزاز و جِداد وجَداد وقِطاف وقَطاف وهذان من الحِصاد والحَصاد "[5].

قد نسبت صيغة " فِعال " بكسر الحاء في " حِصاد إلى أهل الحجاز، وصيغة فَعال " بفتح الحاء في " حَصاد "[6].

ويشير ابن خالويه إلى أن حِصاد و حَصاد و لغتان فصيحتان "[7]. ومصدر الجارية: الجَرَاء و الجِراء "[8]، يقول الأعشى:

والبيض قد عَنَسَتْ وطال جِراؤها   ونَشأنَ في قِنٍّ و في أذوادِ "[9].

وذكر في صيغة فَعال في كلمة صَداقَ أربع لغات هي صَداق بالفُتح، وصِداق بالكسر، وصُدُقة بضم الصاد، وضم الدال وصُدْقة، بضم الصاد وسكون الدال"[10]، وفي الإشارة إلى تعدد اللغات يعني أن هناك اختلافاً لهجياً أدّى إلى هذا التعدد . ففي كلمة قصاص ثلاث لغات بكسر القاف وفتحها وضمها وكذالك في كلمة " قصاص"[11]، ففي قوله تعالى ﴿ **فَجَعَلَهُمْ جَذَاذاً** ﴾[12]. قال أبو الفتح: أخبرنا إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر محمد بن هارون عن أبي حاتم قال: فيها لغات:

---

1 الزوزني، شرح المعلقات السبع : ص240 .

2 الأنعام: 6 / 141 .

3 ابن الجزري، النشر في القراءات العشر :جـ2 ص266.

4 أبو حيان، البحر المحيط : جـ4 ص234 ، ينظر جـ6 ص514 ، ينظر ابن جني ، المحتسب :جـ2 ص125 ،ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص104 – 105 .

5 ابن منظور، لسان العرب : جـ3 ص199 .

6 السيوطي ، المزهر : جـ2 ص276.

7 ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها : جـ1 ص172 .

8 ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة : ص173.

9 ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص105 .

10 البطليوسي ، الاقتضاب : ق2 ص320 ، و ينظر ص321.

11 ابن قتيبه، أدب الكاتب : ص383 .

12 الأنبياء: 21 / 58.

جذَاذاً، و جُذَاذاً، و جَذَاذاً قال. و أجودها الضم، كالحُطَام و الرُفات، وكذلك روينا عن قطرب: جَذَّ الشيءَ يَجُذُّه جَذّاً. وجُذَاذاً وجِذَاذاً وجَذاذاً "[1].

وقد تختلف صيغة فَعَال المشتركة مع فِعَال عن بعضهما في الدلالة و المعنى على الرغم من اشتراكهما في الأصوات: فيقال سِداد من عوز، وأصبت به سِداداً من عَيْش أي ما تُسَدُّ به الخَلَّةُ، فيكسر ويفتح، والكسر أفصح و أمّا السَّداد، بالفتح، فإنما معناه الإصابة في المنطق أن الرجل مُسَدَّداً، ويقال أنه لذو سَدادٍ في منطقه وتدبيره"[2]. ويقول ابن قتيبة " و قمر " تَمَام وَ تِمَام "، وَوَلَدٌ " تَمَامٌ و تِمَامٌ " وَ " ليل تِمَام " لا غير "[3].

و قد حكم الرضي على بعض الصيغ من صيغة فَعَال فِعال و فُعال بالشذوذ مثل غَواث، وسَواف "[4]. وكأن الصيغة الافتراضية بضم صيغَة " فُعال " مثل " قُلان، خُمَال و قُياء و قُوام "[5]. ونسب فتح فاء " فَعال " إلى أبي عمرو الشيباني، و تابعه على ذلك عُمارة، وهو السَّوَاف داء من أدواء الإبل، وكان الأصمعيّ يضم أوله، ويُلحقه بأمثاله من الأدواء "[6]. ويرى الفرّاء الرَّضاع بالفتح أكثر من الرِّضاع بالكسر "[7]. ويؤكد ذلك ابن السكيت في قوله: " ويقال سَرار الشهْر وسِرار الشّهرَ، والفتح أجود "[8]. وهذا يدلل على أنّ صيغة فَعال صيغة متوغلة في القدم، والصيغتان فِعَال و فُعَال ناتجتان عن صيغة فَعَال. ذلك وفق قانون المخالفة "[9]. وهكذا جاءت صيغة فَعَال مشاركة في التعدد مع صيغة فُعال ففي قوله تعالى : ﴿ **مَّالَهَا مِن فَوَاقٍ** ﴾ [10]. قرئ بضم الفاء "[1]. وأسندت صيغة " فِعال، و فَعال "

---

[1] ابن جني، المحتسب : جـ2 ص64 .

[2] ابن منظور، لسان العرب : جـ6 ص210 .

[3] ابن قتيبه ، أدب الكاتب :ص362 ، وينظر المرجع نفسه : ص383 .

[4] الرضي، شرح الشافية :جـ1 ص154 ، 155 ، ابن عصفور ، المقرب :جـ 2 ص131 .

[5] ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص388.

[6] المصدر نفسه : ص388 ، ينظر ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص107.

[7] الفراء ، معاني القرآن : جـ1 ص149.

[8] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص104 .

[9] فليش ، هنري اليسوعي ،(1966م)، العربية الفصحى، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط1، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت: ص 78، 206 / ينظر حسنين، أبنية المصادر في اللغتين العربية و العبرية : ص 186، 197.

[10] ص : 38 / 15 .

إلى ناس من العرب وأسندت صيغة " فُعال " إلى أهل الحجاز "[2]. وقد قرئت صيغة فُعال بكسر الفاء فِعال في كلمة جِذاذ وهما لغتان "[3]، في قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذَاذاً ﴾[4]، وقرئت " جَذاذ " بفتح الجيم، قرأ الجمهور " جُذاذا " بضم الجيم، والكسائي و ابن محيص بكسرها، وابن عباس و أبو السمال بفتحها، وهي لغات أجودها الضم "[5]. وهذا التعدد يشير إلى أنّها صيغ تشترك فيما بينها في الدلالة أو في الجذر اللغوي فالصيغ التي تكون على فِعَال، فُعَال ولا يأتي من أمثلتها على فَعَال تؤكد توغل صيغة فَعَال في القدم، وأن أمثلتها قد اندثرت ومن ثم شاعت الصيغ المستخدمة على فِعَال، فُعَال "[6].

وهناك اشتراك في التعدد يقع بين صيغة " فَعَال " و " فَعِيل " يقال رجُلٌ كَهِيمُ وكَهَام للذي لاغنى عنده "[7]. يقول الأصمعي : " يُقال رجُلٌ شَحِيحٌ و شَحاحٌ، وصَحَاح و صَحِيح "[8]. و بَجالٌ و بَجِيلٌ، وهو الضَّخْمُ الحليل . قال التميمي العدوِيُّ: البجالُ الرَّجل السيد السَّمْحُ . قال زهير بن جَنابٍ :

مِنْ أن يُرى الشيخُ البَجَا　　　لُ يُقادُ يُهْدَى بالعشيَّة "[9].

وهذا يدل على تعدد صيغة فَعال إلى فَعِيل، وقد وردت صيغة فِعَال في شعر امرىء القيس:

ويَمْنَعُها بنو شَمْحَى بنِ جَرْم　　　مَميزَهُم حَنَانَكَ ذا الحَنانِ "[10].

و وردت صيغة فَعِيل بدلالة فَعَال عند عمرو بن كلثوم حيث يقول:

---

[1] ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 107 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص363، 383 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ 4 س15 ص411 .

[2] ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 107 ، ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص363، 384 ،ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س15 ص411 .

[3] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص324 ، ينظر أبو شامة ، إبراز المعاني :ص599 ، عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق2 جـ 3 ص158 .

[4] الأنبياء: 21 / 58.

[5] أبو حيان ، البحر المحيط :جـ 6 ص322 ، وينظر الزمخشري، الكشاف :جـ3 ص120 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ2 ص217 ، البطليوسي، الاقتضاب : ص320 .

[6] المنصور، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي : ص126.

[7] ابن قتيبه، أدب الكاتب :ص363 ، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص107 ، ينظر ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س15 ص411.

[8] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص108 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ 4 س15 ص411 ، ابن قتيبه، أدب الكاتب : ص363.

[9] ابن سيدة ، المخصص :جـ 4 س15 ص411 ، ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص108.

[10] الشنتمري ، أشعار الشعراء الستة : جـ1 ص109.

فَمَا وَجَدَتْ كَوَجْدى أُمُّ سَقْبٍ أَضَلَّتهُ فَرَجَّعَتِ الحَنِينا "[1].

هناك اشتراك يدل على التعدد بين صيغة فَعال وصيغة فُعُول، وتشترك معهن فُعال. ويذكر ابن السكيت الصيغتين ويشير إلى أنّ البعض يستخدم صيغة فَعال والبعض الآخر يستخدم صيغة فُعُول " فيقول: ويقال: كان ذلك عند قَطَاع الطير و قَطاع الماء، مفتوحٌ، وبعضهم يقول: قُطُوع الطير والماء"[2]. وفي هذا إشارة إلى التعدد اللهجي. ويشير سيبويه إلى هذه الصيغة بقوله " وثبت ثَبَوتاً وهو ثابت و ذهب ذُهُوباً وهو ذاهب أو قالوا الذَّهاب والثَّبات، فبنوه على فَعَال كما بنوه على فُعُول و الفُعُول فيه أكثر "[3]. وهناك إشاره إلى فرق دلالي بين صيغة فَعَال و فُعُول عند ابن قتيبة بقوله " وَ قَطاع الطير وقُطُوعها " وهو أن تقطع من بلد إلى بلد، فأما " قَطَاعُ الماءِ " يعني انقطاعه فمفتوح "[4]. يعني ذلك أن صيغة المصدر " فَعَال " من بعض الأفعال مثل ثَبَتَ (الثَبْات) على خلاف القياس والقياس الوارد فيه ثُبوت، والمصدر القياس (فُعُول) يُبنْىَ عليه جمع (ثبِتْ) مكسَوراً بمعنى الشجاع "[5]. وكثير ما تقع صيغة فَعَال المصدرية في الأفعال المعتلة الواو أو الياء هرباً من تماثل الحركات وقد أفصح سيبويه عن ذك بقوله وقالوا نمى ينمي نَمَاء،وبدا يبدو بَدَاء ، ونثا ينثو نَثَاءً، وقَضَى يَقْضى قَضَاءً، وإنما كثر الفَعَال في هذه كراهية الياءات مع الكسرة و الواوات مع الضمة، مع أَنّهم قد قالوا: الَثَّبات و الذَّهَاب. فهذا نظير للمعتل "[6]. وجاء مصدر نَمَى المال ينْمِى نَمِيّا و نَمَاء "[7]. والتعدد في هذه صيغ المصدر من كلام العرب، يقول الفراء : " من العرب من يقول فسد الشيء فُسُوداً مثل قولهم: ذهب الشيء ذُهُوباً و ذَهَاباً، وكَسَدَ كُسُوداً وكَسَاداً "[8].

---

[1] الزوزني، شرح المعلقات السبع : ص168.

[2] ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 110 ، ابن سيدة ، المخصص :جـ 4 س15 ص412 ، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب:ص365 ، السيوطي، المزهر : جـ2 ص276 – 277.

[3] سيبويه ، الكتاب :جـ 4 ص9 ، ينظر ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة : ص 103 (جفوف، جفاف).

[4] ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص365.

[5] الفيروزآباذي، القاموس المحيط :جـ2 ص180 ، الزبيدي، تاج العروس :جـ 4 ص49 ، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص365 ، ابن الجبان، شرح الفصيح : ص101 ، ابن سيدة، المخصص :جـ 4 س15 ص412.

[6] سيبويه، الكتاب :جـ 4 ص17 ، وينظر الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص154 ، ابن يعيش، شرح المفصل :جـ10 ص9.

[7] ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة : ص97.

[8] الفراء، معاني القرآن : جـ1 ص124 ، وينظر ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص57.

وتشترك صيغة " فَعَال " مع " فَعَالة " بالتعدد. يقول سيبويه: " وقالوا سَعِدَ يَسْعَدُ سَعادة، وشَقِي يشْقَى شَقاوةً، وسعيدٌ وشقيٌّ فأحدهما مرفوع والآخر موضوع، وقالوا الشّقاء كما قالوا الجمال و اللذاذ حذفوا الهاء استخفافاً "[1].

وأنشد ابن قتيبة قولاً لسيبويه يورد فيه أنّ فَعاله هي الأصل، وفَعَال من الأصل فيقول: " قال سيبويه: أمّا قولهم الجَمالُ فإنّه مصدر جَمُلَ يَجْمُل و أصله جَمَالة، كما قالوا: صَبُحَ يَصْبُحُ صَبَاحَةً، وقَبُحَ يَقْبُح قَبَاحة فحذفوا "[2]. لكنّ ابن القيم يقدمُ نصاً يعتبر الأصل فيه لصيغة " فَعَال " و ليس لـ" فَعاله " فيقول: " وأما السَّلام الذي هو بمعنى السَّلامة فهو مصدر نفسه وهو مثل الجَلال و الجَلالة، فإذا حذفت التاء كان المراد نفسه ...، فالسَّلام و الجمال والجلال كالجنس العام من حيث لم يكن فيه تاء التحديد، والسلامة و الجلالة و الملاحة والفصاحة كلها تدل على الخصلة الواحدة ولهذا لم يقولوا كمالة كما قالوا ملاحة وفصاحة، لأن الكمال اسم جامع لصفات الشرف والفصل، فلو قالوا كمالة لنقضوا الغرض المقصود " [3]. ومن هذين التعدديين للصغتين ما ورد في معجم لسان العرب : قال ابن قتيبة: يجوز أن يكون السّلام و السلامة لغتين...... وأنشد :

تُحَيِّي بالسّلامةِ أُمُّ بَكْرٍ   وهَلْ لك بعد قَومِك من سَلام "[4] .

ويروى سِلْم بكسر السين وفتحها، وهما لغتان للصلح "[5]. ومنها غرمَ يَغْرَمُ غرْما و غرَامة، غَرام "[6]. وسَفُه علينا بالضم، سَفاهاً وسَفاهة "[7]، و كَلَّ يَكِلُّ كَلاًّ وكَلالاً وكَلالَة "[8]. مما سبق يَرى الباحث أن صيغة فَعَال تشترك مع صيغ مصدرية عديدة في التعدد " [9]. قد يعود هذا التعدد لمعيار لهجي "[1]. أو صوتي"[2].

---

[1] سيبويه، الكتاب :جـ4 ص33، 34 ، ابن سيدة، المخصص :جـ4 س14 ص292، 293 ، ابن قتيبه ، أدب الكاتب : ص419.

[2] ابن قتيبه، أدب الكاتب:ص419.

[3] ابن قيم الجوزية ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي ،(د .ت) ، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي ، بيروت:جـ2 ص138 .

[4] ابن منظور، لسان العرب :جـ6 ص342 .

[5] المصدر نفسه : جـ6 ص345 .

[6] المصدر نفسه : جـ10 ص59 .

[7] المصدر نفسه :جـ6 ص288 .

[8] المصدر نفسه :جـ12 ص142 .

[9] ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص361، 363، 366، 383، 418، 419.... (فَعَال و فِعَال)، (فَعَال و فُعَال)، (فعَلال و فَعيل)، (فَعَال، وفُعول)، (فِعْل و فَعَال)، (فَعَال و فِعالة)، (فَعَال، فِعال، فُعال)، ابن سيدة، المخصص :جـ4 س15 ص410 ، 411،

ودلالي"[3]. فهذه الصيغة قد ينتج عنها صيغ تدل كل صيغة على عدة دلالات صرفية يقول هنري فلش : "إن الحد بين اسم الذات والصفة ليس بيناً، فالصيغة الواحدة قد تنتج أسماء أعيان، وأسماء معانٍ و صفات، وذلك واضح في الصيغ التي تكاثرت فروعها على نطاق واسع، فهي بذلك خير ما يدل على اتجاهات اللغة، ومن ذلك صيغ المرتبة الرابعة، فَعَال – فِعَال – فُعال – فَعِيل – فَعُول، وأمثلة ذلك: أتان بزنة فَعَال، اسم عين، (وطَوَاف) اسم معنى، و(جَبَان) صفة و يمكن أن نطلق على هذه الظاهرة : " ظاهرة تناسل الصيغ "[4].

2. 1. 5. 18 تعدد صيغة المصدر (فُعَال، فَعَال):

تعدد صيغة فُعَال بحيث تشترك مع أكثر من صيغة من صيغ المصادر والأسماء أيضا تشترك هذه الصيغة " فُعالِ " وذلك لورود روايتين في كلمة واحدة مثل غمار و فواق فتأتيان بضم الفاء وفتحها، ويعلل فليش أن الفتحة تحولت إلى الضمة بتأثير عامل المخالفة في الصامت الشفوي المتصل بها "[5]. وبعدها بادت صيغة ثانوية إلى جانب فَعَال "[6]. فتتفق مع صيغة " فِعال " مثل " سِوَارُ المرآة وسُوَار " وهو حَسن الجِوَار والجُوار، وشِوَاظ من نار وشُوَاظ، ورجل شِجَاع وشُجَاع... و" فِلاق وفُلاق "[7]. وتتفق مع " فَعَال " مثل قراءة الفراء: لقوله تعالى : ﴿ **مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ** ﴾ [8]، و " فُواق "[9]. ويشترك مع " فَعِيل " مثل " دَقَيق ودُقَاق،

---

412 ، جـ4 س14 ص 284، 292، 293... (فِعَال، فُعَال، وفَعَال)، (فَعِيل و فَعَال)، (الفَعَال و الفُعال)، (الفُعُول و الفُعَال، و الُفعُول والفَعَال) ، ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص104، 107، 109 (فِعَال و فَعَال)، (الفعُال و الفُعال)، (فعيل و فَعَال)، (الفُعُول و الفُعال و الفُعول و الفَعَال) ، ابن الجبان، شرح الفصيح في اللغة : ص 169، ص172، 181.

[1] ينظر ابن قتيبه ، أدب الكاتب : ص361 .

[2] حسنين، أبنية المصادر في اللغتين، العربية والعبرية : ص170 .

[3] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص104 ، 107 .

[4] ينظر فليش ، العربية الفصحى : ص72 – 76 ، ص86 – 87 .

[5] المرجع نفسه: ص 78 .

[6] حسنين، أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية: ص 204.

[7] ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 323، دار الطلائع ، ابن السكيت، إصلاح المنطق:ص 106 ، ابن سيدة، المخصص :جـ 4 س 15 ص 410 ، البطليوسي، المثلث : ص 511، 512، 513.

[8] ص : 38 / 15 .

[9] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 107 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب :ص 324 ، ابن سيدة ، المخصص :جـ4 س 15 ص 411 البطليوسي ، المثلث : ص 511 ، 512 ، 513 .

ومَليح ومُلاح وجَميل وجَمَال وتشترك معها في الدلالة على الصوت نحـــو نَعِيـــب ونُعَاب ونَعيق ونُعَاق "[1]. ومع فُعُول. مثل رَزَحت الناقةُ تَرْزَح رُزُوحاً ورُزاحـــاً، وفَرَغْتُ من حاجتي فُرُوغاً وفَرَاغاً "[2]. وتدل هذه الصيغة " فُعَـــال " علـــى دلالات عدّة مثل الدّاء، كـــ عُطاس وزُكام، ومثل الصوت كـــ بُكاء وعُواء، ومـــا اجتمـــع بعضه إلى بعض " الفضالة " كـــ دُقاق وجُذاذ وحُطام، وزعزعة البدن كـــ نُـــزاء، وقُماص " [3].

ويرى الفراء أنّ هذه الصيغة " فُعَال " تأتي على وجهين مصدر واسم. فيقول في ذلك:" كل مصدر اجتمع بعضه إلى بعض مثل القُماش والدُقاق والغُثاء والحُطام فهو مصدر ويكون في مذهب اسم على هذا المعنى، كما كان العَطاء اســـماً علـــى الإعطاء "[4]. ويشير الرضي إلى أنّ هذه الصيغة لا تدخل دائرة المصادر وإنما هي عنده بمعنى المفعول فيقول:" ويجيء فُعال من غير المـــصادر بمعنـــى المفعـــول، كالدُقاق، والحُطام، والفُتات، والرُفات "[5]. غير أن ابن عصفور يذهب مذهب الفراء فيرى أن " فُعال " تطرد فيما أفترقت أجزاؤه كالحُطام "[6].

ويشير صلاح حسنين من المحدثين إلى أنها من المصادر "[7]. وفي معـــرض حديث برجشتراسر عن أبنية الأسماء يضع المصدر تحت هذه الأبنيـــة، ولكنّـــه لا يجزم باسمية صيغة " فُعال " أو مصدرتها. فيقول:" وللعربية أوزان كثيـــرة غيـــر المذكورة، خصصت بعضها ببعض صيغ الأفعـــال ومعانيهـــا... و " فُعَـــالُ " فـــي الأصوات، نحو: صُرَاخ، ونُباح، وسُؤال "[8].

---

[1] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 324 ، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 108 ، ابن سيدة ، المخصص :جـــ 4 س 15 ص411 ، السيوطي ، همع الهوامع : جـــ6 ص 49 ، ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح : ص 242 ، 243 .

[2] ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 109، 110 ، ابن قتيبه، أدب الكاتب: ص 324 ، ابن سيدة، المخصص : جـــ 4 س 15 ص 412 .

[3] سيبويه، الكتاب : جـــ4 ص 13 ، 14 ، الرضي ، شرح الشافية :جـــ1 ص 152 ، 156 ، السيوطي ، همع الهوامع : جـــ6 ص 49 ، الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح :جـــ2 ص 174 .

[4] الفراء ، معاني القرآن :جـــ2 ص 62 .

[5] الرضي ، شرح الشافية : جـــ1 ص 155 .

[6] ابن عصفور ، المقرب : جـــ 2 ص 131 .

[7] حسنين ،أبنية المصادر في اللغتين ، العربية والعبرية : ص 202 – 203 .

[8] برجشتراسر، التطور النحوي : ص 103 .

وتشترك هذه الصيغة مع صيغة " فُعال " الدالة على جمع التكسير كخُبز رُقَاق، وواحد الرُّقَاق: رُقَاقَة "[1]. ويتضح من ذلك أنّ العربية، لما لَم تكتفِ بصيغ قليلة، مثل سائر اللغات السامية، كانت تميل إلى كثرة الأشكال، والتفنن في الصيغ الكثيرة. ونرى مثل ذلك في صيغ جمع التكسير، فهي متعددة أيضاً "[2].

وقد يكون هناك اختلاف دلالي بعض الشيء بين صيغة " فُعال "، والصيغ التي اشتركت معها، فخَرَاج " فَعَال " مشتركة مع خُراج " فُعال " لكن خَرَاج بالفتح: الخَرْجُ بعينه وقد قرىء بهما جميعاً "[3]. في قوله تعالى : ﴿ **أمْ تَسالهُم خَرْجاً فخَرَاج ربِّك خير**﴾ [4]. والخُراج بالضم: ورمُ يخرجُ في الجسم "[5]. والخِراج بكسر الخاء: مصدرُ خارجْتُهُ إذا خالفته "[6]. وتشترك صيغة " فُعال " مع صيغة " فَعَلان " من غير الثلاثي فيقول سيبويه:" وقد جاء على فُعال نحو النُزاء والقُصاص، كما جاء عليه الصوت نحو الصُراخ والنُّباح؛ لأنّ الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلّف من نفسه في النَزَوان "[7]. وتختص " فُعال " بالمنقوص كرَغاء ورُغاء "[8].

وبعد فهذه صيغة " فُعال " التي تشير إلى اشتراكها في التعدد مع صيغ كثيرة وردت سابقاً.

2 .1 .5 .19 تعدد صيغة المصدر (فِعَال، فُعَال، فَعَال، فُعُول):

هذه الصيغ تتكون من مقطعين مقطع قصير مفتوح " فـِ "، ومقطع مُفْرطٌ في الطول ومقفل وقد اشتركت مع هذه الصيغة في التعدد فَعَال وفُعَال وفُعُول وفَعِيل وتشابهت هذه الصيغ مع صيغة" فِعَال " بالمقاطع الصوتَّية.

---

[1] ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح : ص243.وينظر ص 195 ، ينظر البطليوسي، المثلث : ص 512 .
[2] برجـشتراسر، التطور النحوي : ص 103 .
[3] ينظر البطليوسي، المثلث : ص 512 الحاشية 15 / وقرأ حمزة والكسائي والأعمش ويحيى بن وثاب " خراج " .
[4] المؤمنون: 23 /72 .
[5] البطليوسي، المثلث : ص 512، 513.
[6] المصدر نفسه : ص 512.
[7] سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 14 .
[8] السيوطي، همع الهوامع : جـ6 ص 49.

وهناك تقارب دلالي في صيغة " فِعال " فقد تأتي لانتهاء الزمـــان، وتقـــارب بينها وبين الصيغ الأخرى دلالياً فيقول سيبويه :" وجاءوا بالمــصادر حــين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَالٍ، وذلك : الــصِّرام والجِــزاز، والجِــداد، والقِطــاع، والحِصاد. وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعالٌ وفَعالٌ ، فإذا أرادوا الفَعْل على فَعَلْتُ قالوا : حَصدته حَصْداً، وقطعته قَطْعاً، وإنما تريد العمل انتهاء الغاية ... ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثال واحد نحو الفِــرار والــشِّراد والــشِّماس والشُّمُوس، والشُّبوب كلُّ مُباعَدة، والضِّراحُ إذا رَمَحتْ برجلها... وقالوا : الشُّمُوس، والشُّبوب والشَّبيب. وقالوا : الخِراط كما قالوا : الشِّراد والشِّماس. وقالوا : الخِــلاء والحِران. والخِلاء مصدر من خَلأَتِ الناقةُ أي حَرَنَتْ . وقد قالوا : خِلاَءٌ لأن هــذا فَرَق وتباعُدٌ ... وقالوا العِضاض شبَّهوه بالحِران والشِّباب، ولم يردوا به المــصدر من فَعَلْتُهُ فَعْلاً"[1] ... ويورد ابن قتيبة تقارب صيغة " فِعال " مع صيغ أخرى فـــي المعنى فيقول " هو النِّفار والنُّفُور "، و" الشِّراد والشُّرود " و " الشِّبَاب " مــن شَــبَّ الفَرَسُ و " الشِّمَاس " من شَمَسَ " و " الشُّمُوس "، و" الطِّمَاح " من طَمَحَ و " الطُّمُوح "[2]، ومثل ذلك تقاربها مع " فِعْل " " رِيشٌ و رِيَاش " و " لِبْس ولِبَاس "، و " دِبْغ و دِبَاغ"[3]. ومع فَعَال " صَداق المرأة وَصِدَيقها "[4]، ومع فُعَال " سِوَارُ المرأة وسُوَار ، وهو حسن الجِوَار والجُوَار "[5]، وقد وردت صيغة فِعال في الشِّعر العربي مشتركة مع فَعَال في " الدَّواء، الدِّواء " فيقول الشاعر :

يقولون مخمور وذاك دِواؤهُ　　　　علىّ إذاً مَشْيٌ إلى البيت واجبُ

وقول الأعشى :

والبِيض قد عَنَستْ وطال جراؤها　　　　ونَشأنَ في قِنٍّ وفي أذوادِ "[6].

---

[1] سيبويه ، الكتاب : جــ4 ص 12 ، 13 .

[2] ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، دار الطلائع 2005 : ص 326 .

[3] المصدر نفسه : ص 326 .

[4] المصدر نفسه : ص 322 ، وينظر ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 104 ، 105 ، ابن سيدة ، المخصص : جــ4 س 14 ص 410 ، البطليوسي ، الاقتضاب : ق 2 ص 311.

[5] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 322 ، ابن الجبان ، شرح الفصيح : ص 295 ، ابن السكيت ، إصلاح المنطق :ص 106 ، ابن سيدة ، المخصص : جــ4 س 14 ص 411 ، ابن منظور ، لسان العرب : جــ7، ص 311 ، 312 مادة صاح.

[6] ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص 104 ، 105 ، ابن سيدة ، المخصص : جــ4 س 15 ص 410 .

وتأتي هذه الصيغ " فِعال " من المتعدي واللازم "[1].

وإن كان اختصاصها الأكثر بالأفعال اللازمة "[2]. وتشترك هذه الصيغة بأنها قد تكون من فعلين أحدهما مجرد والآخر مزيد، وبأنها من فَعَلَ فِعال وفاعلَ فِعال " مثل ، طَعَنَ طِعان، وطاعن طعاناً ، وطرَد طِرَاد وطاردَ طِرَاداً "[3]، يقول سيبويه :" وجاء فِعالٌ على فاعلت كثيراً ، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قِيتالِ ونحوها . وأمّا المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر "[4]. ويرى علماء اللغة أن صيغة " فِعَال " في الفعل " فاعل " متطور عن " فِيعَال " " وأمّا الذين قالوا : تحمّلت تِحِمَّالاً فإنهم يقولون : قاتلْتُ قِتالاً، فيوفِّرون الحروف ويجيئون به على مثال إفعال " ... كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قِيتال ونحوها "[5]. وهذه الصيغة "فِعال " قد تكون اسما الفعل ، والمفاعلة هي المصدر وهذا ما يقدّمه المبرد فيقول :" والمصدر يكون على مُفاعلة نحو قاتلت مُقاتلة ، وشاتمت مُشاتمة ، ويقع اسم الفعل على فِعال نحو القِتال والضِراب "[6]. ولكن الأزهري يرى أنّ صيغة فِعال هي صيغة المصدر القياسية في الفعل المزيد " فَاعَلَ "[7]. ومما سبق يتضح أن صيغة فِعال تأتي قياسية للفعل المجرد إذا دلت على المعاني التي ذكرها سيبويه سابقاً " وتكون قياسية للفعل المزيد فاعل"[8]. ويرى برجشتراسر أن صيغة فِعَال محوله عن فِيعَال بتقصير الحركة الياء لمنع تتابع المقطعين الممدودين فيقول : قالوا : قِتال في مصدر قَاتَلَ، وكان الأولى أن يكون قِيتَالاً، لامتداد الحركة الأولى في قاتل ،فقصروها لكيلا يتتابع الممدودان"[9].

---

[1] ينظر سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 12 – 13 .

[2] حسنين ، أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية : ص 200 .

[3] ينظر الجوهري ، الصحاح :جـ2 ص437 مادة طرد ، الجوهري ، الصحاح :جـ5 ص1731 ، 1732 طعن ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ 8 ص138 – 140 مادة طرد ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ8 ص168 ، 169 مادة طعن .

[4] سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 81 .

[5] المصدر نفسه : جـ4 ص 81 .

[6] المبرد ، المقتضب : جـ1 ص 73 .

[7] الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح : جـ2 ص 86 .

[8] ينظر سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 12 ، 13 .

[9] برجشتراسر ، التطور النحوي : ص67 .

2 .1 .5 .20 تعدد صيغة المصدر (فُعُول، فُعَال):

تعتبر صيغة " فُعُول " قياسية إذا صيغت من الفعل اللازم إذا لم تــدلَّ علــى الصوت، أو السير، أو الحركة و الاهتزاز، أو الامتناع، أو الأدواء، أو المهــن "[1]. وفي المقابل تأتي هذه الصيغة سماعية من الفعل المتعدي يقول سيبويه:" وقد جــاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول. وذلك: لزِمَه يَلزمُهُ لُزَوماً، ونهِكهَ ينْهَكِه نُهُوكاً، ووردتُ ورُوداً، وجَحَدتُه جُحُوداً، شبَّهوه بجلَس يْجلِسُ جُلُوساً، وقَعَــدَ يَقْعُــد قُعُوداً، وركَنَ يَرْكُنُ رُكُوناً، لأَنَّ بناء الفعل واحدٌ "[2]. غير أنّ الفراء جعل صيغة " فُعُّول " تؤخذ من اللازم والمتعدي ، وذلك بأن تكون صيغة " فَعْلَ " مــشتركة مــع فُعُول"[3]، الأولى حجازية والثانية نجدية فيقول الرضي:" وقال الفراء: إذا جاءَك فَعَلَ مَّما لَم يُسْمَعْ مَصدَرُه فجعله فَعْلاً للحجاز وَفُعُولاَ لنَجْد "[4].

وجاء المعنى واحداً في الصيغتين " فُعُول، فَعْل " مثل لَغَبَ الرجلُ يَلْغُبُ لَغْبَــاً ولُغُوباً، إذا تعب... وأصل اللُّغُوف الفساد، وخَمَدَتِ النارُ تَخْمُدُ خُمُــوداً: إذا سَــكَنَ لَهَبُها وإن لم تَطْفَأْ جَمْرَتُها "[5]. وتلتقي مع " فُعال، و فَعَالَ " يقال رزحَــت الناقــةُ ترْزَحُ " رُزُحاً، ورُزاحاً إذا سقطت، ويقالُ سكت الرجلُ سَكْتاً وسُكاتاً وسُكوتاً "[6].

وتأتي هذه الصيغة فُعُول مصدراً واسما فالوَضوء بالفتح اســم للمــاء الــذي يُتَوَضأُ به، والمصدر بالضم ونسب إلى الكوفيين، وأمّا سيبويه وأصحابه فالوَضــوء بالفتح الاسم والمصدر جميعاً، إلا أنّ المصدر حُكمه أن يأتي على فُعُول كــالجُلُوس والقُعُود والاسم بالفتح إلا أسماء شذت من المصادر فجاءت مفتوحة الأوائل وهــي:

---

1 سيبويه، الكتاب : جــ4 ص 5 ، ابن سيدة، المخصص : جــ4 س 14 ص 392، 395، 399 ، الرضي، شرح الشافية :جــ1 ص 152 ، الأزهري، شرح التصريح : جــ2 ص 74 ، السيوطي، همع الهوامع :جــ6 ص49 .

2 سيبويه ، الكتاب : جــ4 ص 5، 6 .

3 ثعلب ، مجـــالس ثعلب : ص 227.

4 الرضي ، شرح الشافية : جــ1 ص 151، 152 .

5 ابن الجـــبان، شرح الفصيح :ص 101 .

6 ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص 109، 110 ، ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 325، 326 ، ابن سيدة، المخصص : جــ 4 س 14 ص 412 ، ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح : ص 129، 130 .

الوَضوء والطَهُور، والوَقُود والوَلُوع والقَبُول. كما شذت أشياء من الأسماء، فجاءت بالضم كالعُكُوب، وهو الغبار"[1].

واشتركت مع " فِعال " كـ " النِّفار والنُّفُور، والشِّراد والشُّرُود "[2]. وقد أشار صلاح حسنين إلى أن المستشرقين درِسوا صيغة " فَعُول وفُعُول " على أساس الأصل والفرع أي أنّ الفتح هي الصيغة الأصلية " فَعُول " والضم هي الصيغة الفرعية " فُعُول "، معتمدين بذلك على ملاحظة التغييرات الصوتية

fukûl fa/<û

فقوة الضمة الطويلة أثرت على الفتح في الصوت السابق فحولتها، إلى ضمة نتيجة لقانون التوافق الحركي "[3]. فالصيغتان استخدمتا مصدراً واسماً. بعد هذا يظهر التعدد واضحاً في مثل هذه الصيغ.

2 .1 .5 .21 تعدد المصادر المختومة بألف التأنيث:

تدخل الألف على المصادر كما تدخل الهاء عليها، وفي ذلك يقول سيبويه :" فدخلت الألف كدخول الهاء في المصادر "[4]. وهذا يعني أنّ الألف اللاحقة في المصادر تدل على التأنيث فيقول سيبويه :" هذا باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التأنيث "[5].

وهناك مصادر تنتهي بألف ترد بصيغ قد تختلف في حركة فاء المصدر وعدّت من الرباعي فيقول ابن القوطية :" وقد يَأتي المصدر قليلاً على فُعْلى، وفَعْلى، كالرُّجْعي، والبُشرى، والشُّكرى وقالوا في مصادر الرباعي : الفَتْوَى، والفُتْوَى، والبَقْوَى، والبُقْوَى "[6].

---

[1] ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح : ص 130 ، ينظر السيوطي، المزهر في علوم اللغة :جـ2 ص 73 ،ابن هشام، أوضح المسالك : ص 281.

[2] ابن قتيبة، أدب الكاتب:ص 326 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 15 ص 412 .

[3] حسنين، أبنية المصادر في اللغتين العربية والعبرية : ص 210.

[4] سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 41 .

[5] المصدر نفسه : جـ4 ص 40 .

[6] ابن القوطية ، كتاب الافعال : ص17 ،ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 335 .

تشترك والرؤيا، والرؤية في أنهما مصدران يدلان على ما يشهده النائم "[1]، وعُقبى الدار : عاقبة الدنيا وهي الجنة "[2]. ورِضى مقصور مصدر مَحْضُ، والاسم الرِّضاءُ، ممدودة عن الأخفش "[3]. وتشترك فُعلاء مع فِعَلاء مثل " الْحُوَلاء والحِوَلاء ،... الخُيَلاء والخِيَلاء "[4].

2 .1 .5 .22 تعدد صيغة المصدر(فُعَالة ، فِعَالة):

وهذه الصيغة قليلة الشيوع، وأمثلتها تكاد تكون محصورة، وقد تدل هذه الصيغة " فُعَالة " على الفضلة من الشيء : عُصَارة، نُخَالة، وعلى جزاء الفعل كظُلامة ، وخُفارة "[5].

وتتعدد صيغة " فِعَالة " مع صيغة " فُعَالة " مثل خِفَارة وخُفَارة "[6]، وتشترك فَعَالة مثل طَلاَوة وطُلاَوة "[7]. ويرى أبو علي الفارسي أنها ليست مصادر مخففة فيقول :" ليست هذه بمصادر محقّقةٍ وإنّما هي موضوعة موضِعَ المفعُول وهي تدلُّ على ما تدُلُّ عليه الفعلية التي هي بمعنى الفَضلة كالبَقيَّةِ والتَّلِيَّة والتَّرِيكة ، فلو قلت في فَعِلية إنّها مَصادِرُ لقلت مثل ذلك في فُعَاله لكن فَعِيلة ليستْ بمصدَرٍ وهي دالة عليه فُعَالةُ من معنى الفَضْلة فإذا فُعالة ليست بمصدر "[8]، وفُعَالة قد تصنف على أنها اسم للمصدر كظُلاَمة "[9].

---

[1] عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق2 جـ 3 ص 126 .

[2] أبو حيان ،البحر المحيط : جـ5 ص 336 ، ينظر : جـ7 ص 285 ، زُلفى .

[3] ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص 236 .

[4] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 335 ، 336 .

[5] سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 13 .

[6] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 112 ، ابن سيدة ، المخصص :جـ4 س 14 ص 413 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب :ص 327 .

[7] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 112 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 14 ص 413 .

[8] ابن سيدة ، المخصص :جـ4 س 14 ص 284 .

[9] ابن منظور ، لسان العرب : جـ8 ص 263 – 265 " ظلمَ " .

2 .1 .5 .23 تعدد صيغة المصدر فِعَالة:

وتدل هذه الصيغة في أغلبها على الحرفة كالحِراثه والزِراعة والتِجارة أو على الدلالة "[1]. وقد تدل على الولاية، كالخِلافة، وريِاسة "[2]. يقول ابن سيده :" وتجيء الفِعالة فيما كان وِلاية أو صِناعة، وكأنّ الولاية جنس لذلك وكذلك الصناعة وكلما كان الجِنس على وزن النوع على ذلك الوزن "[3]. وتشترك فِعالة مع فُعَالة مثل الرّطانة والرِّطانة، والوَقَايَة والوِقَاية ... والدَّلالة والدِّلالة ... وَمهَارة ومِهَارة ... والوَصَاية والوِصَاية ... والجَنَازَة والجِنَازة "[4].

وتشترك فِعالة مع فَعالة في الدلالة على الحرفة. قال ابن السكيت :" هي الوَلاية والوِلاية والوَكالة والوِكالة والجَرَاية والجِرَاية فأما الدِّلالة والدَّلالة ففي باب الصناعة "[5]. وتشترك فِعالة مع فُعَالة مثل بِشَارة وبُشَارة ... الزِّيارة والزُّوَارة ... والخِفَارة والخُفارة ... والفِتَاحة والفُتاحة ... "[6]. والملاحظ بهذه الصيغ أنها تعدد ومقاطعها الصوتيه تبقى كما هي ؛ لكن الاختلاف يظهر في حركة فاء الكلمة.

2 .1 .5 .24 تعدد صيغة المصدر (فَعَالة، فَعَال، فَعْل):

تشترك هذه الصيغة في التعدد مع فَعْل وتتقارب معانيها معها يقول سيبويه :" ومما جاء مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك يَئِسْتُ يَأْساً ويَآسَة ، وسَئِمْت سَأْماً وسَآمَة، وزَهِدت وزَهْداً وزَهَادة . فإنما جملة هذا لترك الشئ "[7].

وتشترك صيغة " فَعَالة " مع " فَعَال "، والفرق بينهما في الشكل إسقاط التاء، يقول سيبويه : وَسُمَ يَوْسُمُ وَسَامَةً، وقال بعضهم : وَسَامَاً فلم يؤنث، كما قال:السَّقَامُ والسَّقَامة "[8]. والأمثلة عليها كثيرةٌ مثل " جَلاَل، جَلاَلة "[9]، و" سلاَم،

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب :جـ 3 ص 106 ، و جـ 6 ص 36 .

[2] ينظر سيبويه ، الكتاب :جـ 4 ص 8 ، 11 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص326 ، الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص 153 .

[3] ابن سيدة ، المخصص : جـ 4 ص 284 .

[4] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 326 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ 4 س 14 ص 285 .

[5] ابن سيدة ، المخصص:جـ 4 س 14 ص 285 ، ينظر ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 326 .

[6] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 327 وينظر ص 341 ، 342 .

[7] سيبويه ، الكتاب :جـ 4 ص16 .

[8] المصدر نفسه : جـ 4 ص28 .

[9] ابن منظور ، لسان العرب : جـ 2 ص336 .

سَلاَمة "[1]. وقد تشترك مع " فُعالة " مثل " في صوته رَفَاعــةٌ ورُفَاعــة "[2]. أي : عُلُوٍّ وعليه طُلاَوَةَ من الحسن وطَلاوة " وتتداخل مع " فِعْل " أيضا مثل " سِلْم سَلامة "[3]. ومع " فَعَل "، " سَفَه سَفَاهةً وسَفهاً "[4]. ومع صيغة " فِعَالة " في أمثلة كثيرة ، فالفرق بينهما المخالفة في حركة الفاء، مثل :" وِلاية، وَلاية "[5]. والفتح لمثل هــذه الصيغ جواز يقول الرضي:" وفتحوا الأول جوازاً في بعض ذلك كالَوكالة والدَلالــة والوَلاية "[6]. وتشترك هذه الصيغة مع فعوله كقول سيبويه : " أما ما كان حسناً أو قبحاً فإنه يبنى فعُله على فَعُلَ يَفْعُلُ، ويكون المصدر فَعَالاً وفَعَالةً وفُعْلاً، وذلك قولك : قَبُحَ يَقْبُحُ قَبَاحةً، وبعضهم يقول قبوحةً، فبناه على فُعُولَه كما بناه على فَعَالة "[7].

وقد تخرج " فعَالة " عن صورتها إلى صورة أخرى، وذلك بإضــافة مقطــع جديد المقطع بعد اللام على صيغة " فَعَالِية " فتصبح بإضافة المقطع " قصير مفتوح + طويل مفتوح + قصير مفتوح + طويل مغلق "، ومثلها " الغلانيا " ورد في لسان العرب حذف تاء فعاليه مثلها قول الأعشى :

وذا الشَّنءِ فاشْنَأْهُ، وذا الوُدّ فاجْزِه   على وُدِّه، أَو زِدْ عليه الغَلانيا "

هو من هذا إنما أراد الغلاء أو الغالي. فإن قلت فإن وزن الغلانيا هنا الفَعالي وقد قال سيبويه : إن الهاء لازمة لفعالية، قيل له : قد يجوز أن يكون هذا ممــا لــم يروه سيبويه، وقد يكون أن يريد الأعشى الغَلانية فحذف الهاء ضرورة ليسلم الرَّوي من الوصل لأن هذا الشعر غير موصول ... وإن كان هذا في المصادر قليلا"[8].

وقد تأخذ صورة صوتية أخرى وذلك بتشديد الياء " فَعَاليَّة "، فيكون محــصلة ذلك أن تحول المقطع قبل الأخير من قصير مفتوح إلى طويــل مغلــق، ومثلهــا " عَلانيَّة "[9].

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب : جــ 6 ص342 .

[2] المصدر نفسه : جــ5 ص368 .

[3] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 327 ، وينظر ص 341 ، 342 .

[4] ابن منظور ، لسان العرب : جــ6 ص288 .

[5] ابن السكيت ،إصلاح المنطق: ص 111.

[6] الرضي ، شرح الشافية : جــ1 ص 153 .

[7] سيبويه، الكتاب: جــ4 ص28 .

[8] ابن منظور، لسان العرب: جــ10 ص112 .

[9] المصدر نفسه : جــ9 ص375 .

والهاء في الصيغتين " فَعالية، وفَعَاليَّة "، لازمة، ... "[1].

2. 1. 5. 25 تعدد صِيغة المصدر(فَعْلَة، فَعَل):

وهي تدل على الحدث المطلق كمصدر صريح ، وتأتي للدلالة على تحديد وقوع الحدث لمرة واحدة ويطلق عليه " مصدر المرة أو اسم المرة ". وما يفرق بين المصدر العادي ومصدر المرّة دلالة الواحد منهما في السياق "[2].

ويشترك المصدر على صيغة " فَعْلَة مع صيغ أخرى في التعدد مثل " فَعْلَه ، فَعَل " والأمثلة عليه تَلَفَ، تَلْفَة وتَلَفا"[3]. " فَعْلَة فِعْل " مثل ذَكَرَ ذَكْرة وذكْراً "[4]. ومع " فَعْلَة، فُعَال " صَرَخَ صَرَخَة وصُراخاً " [5]. ومع صيغة " فَعْلَة ، فُعُول " مثل : سَلاَ سَلْوَة وسُلُواً "[6]، ومع صيغة " فَعْلَة، فَعْل " مثل خَشى خَشْية وخَشْياً"[7]. والفرق بين صيغة " فَعْلَة وفَعْل " إضافة التاء لأحدهما وقد تعوض التاء عن الحركة وذلك في الصيغة المأخوذة من الأجوف مثل لِعة لوعة "[8]. يقول سيبويه :" وجاءوا بالمصدر على فَعْلة لأنّه كان الأصل على فَعَل كما كان العطش ونحوه على فَعَل ولكنهم أسكنوا الياء وأماتوها كما فعلوا ذلك الفعل فكان الهاء عوضاً من الحركة". وتشترك مع فُعْلة مثل دَوْكة ودُوَكة ... وبَرْهة وتتداخل صيغة فَعْلة مع فِعْلة وفُعْلة مثل جَثْوة وجِثْوة يعني الحجارة المجموعة وجَذْوةُ من النار وجُذْوة وجِذْوة ... ووَجنة ووُجْنة ووِجْنَة ... ورَغْوة ورِغْوة "[9]. وتشترك فَعْلَة مع فِعْلة مثل " كلّمته

---

[1] ينظر سيبويه، الكتاب: جـ4 ص 255 ، 269، ابن يعيش، شرح المفصل: جـ6 ص 58، الرضي، شرح الشافية: جـ1 ص 165، الأزهري، شرح التصريح: جـ2 ص75 .

[2] الرضي، شرح الشافية: جـ1 ص152 .

[3] ابن منظور ، لسان العرب: جـ2 ص44 ، 45 .

[4] الجوهري ، الصحاح: جـ2 ص572 ، 573، ابن منظور، لسان العرب: جـ 5 ص48 .

[5] الجوهري ، الصحاح: جـ1 ص374، ابن منظور، لسان العرب: جـ7 ص318 .

[6] الجوهري ، الصحاح: جـ5 ص1898، 1899 ،ابن منظور، لسان العرب: جـ6 ص352 .

[7] الجوهري ، الصحاح: جـ5 ص1857، ابن منظور، لسان العرب: جـ4 ص105 .

[8] ابن منظور ، لسان العرب: جـ15 ص396 ، 397 .

[9] ابن سيدة ، المخصص: جـ4 س15 ص415 .

بِحَضْرَة وَحِضْرَة وحُضْرَة "[1]. وهكذا يظهر التعدد جلياً واضحاً في مثل هذه الصيغ.

2. 1. 5. 26 تعدد صيغة المصدر (فُعْلة ، فَعْل ، فُعُولة):

تدل هذه الصيغة المصدرية في أغلبها على اللون مثل : حُمرة ، وصُفرة وظُلمة "[2]. ويدل على الداء والعيب مثل : الغُدّة "[3]. وعلى الفضلة من الشيء : سُهمة، ويشركها فيه فَعْلة يقول سيبويه " ويقولون لموضع القطع القُطْعة والقَطْعة"[4]. وقد تدل صيغة " فُعْلة " على القلة وكذا " فِعْلة " نحو جِذْوة وأشار كذلك إلى دلالة فُعْلة على الألوان "[5].

وتتعدد صيغة فُعْلة فتشترك مع صيغة أخرى في الدلالة مثل اشتراكها في التعدد مع " فَعْل " نحو صُدْأة وصَدَأ "[6]، ومع" فُعُولة" مثل "خُشْنَة وخُشُونة"[7]. وترد كثيرا مشتركة في التعدد مع صيغة " فَعْلة " ومع صيغة " فِعْلة " ، مثل " خُطْوة وخَطْوة " و " أُسْوة و إِسوة "[8]. وترد أمثلة تدل على ثلاث صيغ فَعْله ،فِعله، فُعلة " مثل " جِذْوة "[9]. وتأتي مشتركة مع " فُعُلة " مثل " ظُلْمة وظُلُمة "[10]. واشتراك صيغة " فُعْلة " مع " فَعْلَة " في بعض الأمثلة التي ترد عن العرب والدالة على القلة، له ارتباط بدلالة " فَعْلة " على المرة، والمرة من الحدث الذي يدل على جزء منه، وقد يكون اشتراك " فُعْلة مع فِعْلة " في الدلالة على القلة هو من قبيل المخالفة بين الحركات مع الاحتفاظ بالمعنى "[11].

---

[1] ابن قتيبه ، أدب الكاتب: ص341 .

[2] سيبويه ، الكتاب: جـ4 ص 25، ابن سيدة ، المخصص: جـ4 س 14 ص413 ، 413 .

[3] سيبويه ، الكتاب: جـ4 ص 11، ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص321، الرضي ، شرح الشافية: جـ1 ص 161 .

[4] سيبويه ، الكتاب: جـ4 ص 27 ، ابن سيدة ، المخصص: جـ4 س15 ص413 ، 414 .

[5] W . W RIGHT. A GRAMMER OF THA ARABIC LANGUAGE

[6] سيبويه ، الكتاب: جـ4 ص 25 ، 26 .

[7] المصدر نفسه: جـ4 ص 27 .

[8] ينظر ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص 114 – 116 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص 322 .

[9] ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص 116 .

[10] المصدر نفسه: ص 118 .

[11] منصور ، أبنية المصادر في الشعر الجاهلي ص 213 .

2 .1 .5 .27 تعدد صيغة المصدر " فِعْلة ":

وتشترك هذه الصيغة في دلالتها على المصدر وعلى اسم الهيئة أو مصدر الهيئة " تكون فِعْلة مصدراً مطرداً في المعتل المثال والذي تحذف فاؤه ، مثل ثِقَة من وَثَق، ويشير سيبويه إلى أنّ التاء للتعويض عن المحذوف "[1]. وتأتي فِعله دالة على الاسم والمصدر على وزن آخر مثل " سِمْةُ الاسم وسْوم المصدر "[2].

2 .1 .5 .28 تعدد صيغة المصدر (فُعُولة، فُعْلَة، فُعُول):

لهذه الصيغة قيم دلالية محددة لها علاقة باليسر ونقيضه "[3]. وتدل على اللّون، وهي مشتركة مع صيغة فُعْلَة نحو صُهُوبة "[4]. وتدل على الجمال ونقيضه : عُذُوبة ،ونقيضة مثل قُبُوحة "[5]. وترتبط أمثلتها في الأغلب بالفعل المجرد، وارتبطت أيضاً بالمزيد " فُعُولة "عَاقَبَ عُقُوبة"[6]. وهذه الصيغة " فُعُولة " هي مؤنث لصيغة "فُعُول "مثل"حُكُومة" و" حُكُوم "[7].

وتشترك مع فَعَالة في الصيغة مثل – فَسْلٌ بين الفَسالة والفُسُولة وقد فَسُلَ ، ورَذْلٌ بَيّن الرَّذَالة والرُّذُولة "[8]. وهي مصادر لها أفعالها "[9]. وتشترك فُعُوله مع فَعالة مثل " فَسُلَ فَسالةً وفُسُولة ... ورَذُلَ رَذَالَة ورُذُولة وفارسٌ بين الفَرَاسَة والفُروسة، ولحية كثَّة بينة " الكَثَاثَة والكُثُوثة، وجَلْد بين الجَلَادة والجُلُودة ..."[10]، وقد يكون لها ثلاث لغات مثل " أتيته، مَلَاوَةً من الدهر ومُلَاوة وَمِلَاوة، وهي رَغَاوة اللبن ورُغاية ورُغَاوة، والخَلالَة و الخِلالَة والخُلالة " مصدر خَالَلْتُه "[11].

---

1 ينظر سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 336 – 337 ، المبرد ، المقتضب : جـ1 ص 88 – 89 ، ابن يعيش ، شرح الملوكي في التصريف : ص 334 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ10 ص 61 .

2 ابن منظور ، لسان العرب : جـ15 ص301 – 303 .

3 سيبويه ، الكتاب :جـ 4 ص 32 .

4 المصدر نفسه : جـ 4 ص 26 – 27 .

5 المصدر نفسه :جـ 4 ص 28 .

6 ابن منظور ، لسان العرب : جـ 9 ص300 .

7 المصدر نفسه :جـ3 ص371 .

8 ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 14 ص 413 .

9 المصدر نفسه :جـ4 س 14 ص 413 .

10 ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص 327 .

11 المصدر نفسه : ص 341، 342 .

2 .1 .5 .29 تعدد صيغة المصدر الرباعي المجرد (فَعْلال، فِعْلال):

هناك تعدد لهذه الصيغة المصدرية يرى العلماء أنها تشترك مع الاسم في هذا التعدد فالاسم على صيغة " فَعْلان " والمصدر على " فِعْــلان " فيقــول الفــراء :" والزِّلزال بالكسر المصدر والزَّلزال بالفتح الاسم. كذلك القَعقاع الذي يقعقع الاســم، والقِعقاع المصدر. والوَسواس الشيطان وما وسوس إليك أو حــدثك، فهــو اســم، والوِسوَاس المصدر "[1]. غير أنّ الرضي يذكر ورود الصيغتين بالمصدر الرباعي بفتح الفاء وكسرها يقول في ذلك :" ونحوَ دَحْرَجَ دَحْرَجَة وَدِحْرَاج بالكَسْر ، ونحــو زَلْزَل على زِلزَال بالفتح والكسر "[2]، ويؤكد أبو حيان مصدرية الصيغتين بقوله :" ويكون هذا النوع من المضاعف مصدراً ، فنقول : زَلْزَلَ زَلْزالاً بالفتح ، وزِلــزالاً بالكسر"[3]، ويشير سيبويه إلى هذا التعدد لكنه لم يظهر أيهما اسم وأيهما فعل مــن الصيغتين فيقول :" وقد قالوا الزَّلزال والقَلْقال، ففتحوا كما فتحوا أوّل التَّفعيل، فكأنهم حذفوا الهاء وزادوا الألف في الفَعْلَلة والفَعْلَلَةُ ههنا بمنزلة المُفاعلة في فَاعَلْــت"[4]. ويشير الرضي إلى أن صيغة فَعْلال لا تأتي إلا في المضعف ولا تأتي فــي غيــره وذلك طلباً للتخفيف فيقول : "... وكذا الْفِعْلال مسموع في الملحــق بــدحرج غيــر مطرد ، نحو حِيقال ، وكذا في المضاعف ، ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فِعْلَال وإنما جاز ذلك في المضاعف – كالقَلْقــال والزَّلــزَال والخَلخَــال – قــصداً للتخفيف، لثقل التضعيف "[5]. والصيغة هذه تشترك معها في التعدد صــيغة فَعْلَلــة فيقول سيبويه :" هذا باب مصادر بنات الأربعة. فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن

---

[1] الفراء ، معاني القرآن : جـــ3 ص 283 .

[2] الرضي ، شرح الشافية : جـــ1 ص 177 .

[3] أبو حيان ،البحر المحيط : جـــ5 ص 542 .

[4] سيبويه ، الكتاب : جـــ 4 ص85 .

[5] الرضي ، شرح الشافية : جـــ1 ص178 .

يجي، على مثال فَعْلَلة . وكذلك كلُّ شيء أُلحق من بنات الثلاثة بالأربعة، وذلك نحو : دَحَرْجْتُه دَحَرجَةً، وزَلْزَلْتُه زَلْزَلَةَ، وحَوْقَلْتُه حَوْقَلَة، وزَحْوَلْتُه زَحوَلَة "[1].

ويعتبر سيبويه الهاء عوضاً عن الألف التي تكون قبل آخر حرف، فيقول :" وإنّما ألحقوا الهاء عِوَضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف وذلك ألف زِلْزَالٍ . وقالوا : زَلْزَلْته زِلزالاً ، وقلْقَلْتُه قِلقالاً ..."[2]. وهذه الصيغة من الرباعي المجرد لا تأتي إلا في المضعف ، لكن علماء العربية أوردوا كلمة " السِّرهاف و السِّرعاف " من غير المضعف "[3].

وقد قرأ الفراء " زلزال " في القرآن الكريم بكسر الزاي وفتحها "[4]. ففي قوله تعالى :﴿ **وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيداً** ﴾ [5]. قرأ الجمهور :" زِلـزالا " بكسر الزاي والجحدري وعيسى بفتحها ... ومصدر " فَعلل " من المضاعف يجوز فيه الكسر والفتح. نحو قَلْقَلَ قَلْقَالا "[6]. ويشير أبو حيان إلى أن صيغة الفتح يراد بها معنى اسم الفاعل " فصَلصال بمعنى مُصلصِل "[7]. والزمخشري يرى أنّ المكسور مصدر، والمفتوح اسم "[8]. وقد وردت هذه الصيغة المتعدده في لسان العرب في كلمة " بلبال. فأما البِلّبال بالكسر فمصدر "[9]. ووردت بفتح الباء قول أبي الأَسود الأسدي :

سائلْ بيَشْكُرَ هل ثَأَرْتَ بمالك   أَم هل شَفَيْتَ النَّفسَ من بَلْبَالِها "[10] .

ووردت بالهاء في قوله الشاعر :

فبات منه القَلْبُ في بَلْبَالَهْ   يَنْزُو كَنَزْوِ الظَّبْي في الحِباله "[1].

---

[1] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 85 .

[2] سيبويه، الكتاب : جـ 4 ص 85 .

[3] المبرد ، المقتضب : جـ2 ص 95 ، ابن جني ، الخصائص : جـ1 ص 222 ، ابن سيدة ، المخصص :جـ 4 س 14 ص 317 ، الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص 178 ، ينظر الصغاني ، العباب الزاخر واللباب الفاخر : ص273 حرف الفاء .

[4] أبو حيان ، البحر المحيط :جـ7 ص 217 .

[5] الأحزاب: 33 / 11 .

[6] أبو حيان ، البحر المحيط :جـ7 ص 217 .

[7] المصدر نفسه :جـ5 ص 542 وينظر جـ7 ص 217 .

[8] الزمخشري ، الكشاف :جـ4 ص 775 .

[9] ابن منظور ، لسان العرب : جـ1 ص 493 .

[10] المصدر نفسه : جـ1 ص 493 .

وهكذا فإن التعدد قائم في صيغ مصدر الرباعي المجرد .

2 .1 .5 .30 تعدد صيغة المصدر " تَفْعَال ":

يرى سيبويه أنّ هذه الصيغة مأخوذه من " فعلت ، لكنك تلحق الزوائد بها للتكثير، فيقول :" هذا باب ما تكثر فيه المصادر من فَعَلت، فتلحق الزوائد وتَبنيه بناء آخر، كما أنّك قلت في فَعَلْتُ فَعَّلْتُ حين كثّرت الفِعْل. وذلك قولك في الهَذْر : التَّهْذار، وفي اللَّعب : التَّلْعاب، وفي الصَّفْق التَّصْفَاق، وفي الرَّد : التَّرداد ، وفي الجَوَلَان: التَّجْوال، والتَّقتال والتَّسْيار .

وليس شيء من هذا مصدر فَعَّلْتُ ، ولكن لمَّا أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَلْتُ على فَعَّلْتُ "[2]. غير أنّ بعض علماء العربية يرون أنها بمنزلة التفعيل ، فهي مرتبطة بالفعل " فعّل " مشدد العين. وأنّ دلالة التكثير موجودة في الفعل أيضاً "[3]. ويرى هنري فليش أن صيغة " التَّفْعَال " ناتجة عن مطل العين في الفعل المضارع المسند للمخاطب " تَفْعَل " ـــ " تفْعَال "[4]. وتشترك صيغة " تَفَعَال " مع صيغة " تِفْعَال " بكسر التاء، ولكن سيبويه لا يعتبرها مصدراً بل يعدّها من الأسماء، فيقول :" وأما التِّبْيان فليس عَلى شيء من الفعل لحقتْه الزيادة ، ولكنه بُني هذا البناء فلحقتْه الزيادة كما لحقت الرِّئْمان وهو من الثلاثة، وليس من باب التَّقْتال، ولو كان أصلُها من ذلك فتحُوا التاء ، فإنّما هي من بَيّنتُ كالغارة من أغرت، والنَّبات من أَنْبتَ "[5]. ولم يخرج هنري فليش عن رأي القدماء في عدم شيوع الأمثلة المصدرية بوزن " تِفْعال "، ووصف العلاقة بين الصيغتين " تِفْعال

---

[1] المصدر نفسه :جـ1 ص 493 ، وينظر جـ6 ص 339 " سلْسال " ، جـ7 ص 392 ، 393 ، جـ15 ص 345 " وعوع " " صلصال".

[2] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 83 ،84 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 ص 307 ، 308 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ6 ص 56 ، الرضي : شرح الشافية جـ1 ص 167 .

[3] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 83 ،84 .

[4] فليش ، العربية الفصحى : ص111 .

[5] سيبويه :الكتاب : جـ4 ص 84 .

وتَفعال " على أنها من قبيل المخالفة "[1]. وإن كان علماء اللغة تابعوا سيبويه بعدم مصدرية " تِفْعال " لكنهم استثنوا من أمثلتها " التِّبيـــان " و " التِّلْقَـــاء والتِّلفـــاق "[2]. وهكذا يُستنتج مما سبق أن التعدد في صيغة هذا المصدر قائمة بغض النظـــر عـــن قلتها. يقول ابن منظور :" والعرب تقول : بَيَّنْتُ الشيءَ تَبْييناً وتِبْياناً، بكسر التـــاء، وتِفْعَالٌ بكسر التاء يكون اسماً، فأَما المصدر فإنّه يجيء على تَفْعَالٍ بفتح التاء ، مثل التَّكْذاب والتَّصْداق وما أَشبهه، وفي المصادر حرفان نادران : وهما تِلْقـــاء الـــشيء والتِّبيان، قال : ولا يقاس عليهما "[3].

2 .1 .5 .31 علاقة تعدد الصيغ المصدرية مع بعضها بعضاً:

للصيغ المصدرية علاقات صوتية تربط بعضها بعضاً مع اختلاف بسيط فـــي الحركة . فهناك صيغ ترتبط بقانون المخالفة : يقول سيبويه :" وقد قـــالوا الزَلْـــزال والقَلْقال ففتحوا "[4]. مثل صيغتي " فَعَال، فِعَال "، كـــ " تَمَام وتِمام "[5]، و " سَدَاد ، وسِدَاد "[6]. و" فَعَال وفُعَال " كـــ " سَوَاف و سُواف "[7]، و " تَفْعَال وتِفْعَال " كـــــ " تَبْيَان وتِبْيَان "[8]. " فَعْلَال وفِعْلال " كـــ " وَسْوَاس ، وِسْوَاس "[9]. وهنـــاك صـــيغ يربطها قانون التوافق الحركي، مثل فَعُول وفُعُول " وَقُود و وُقُود "[10]. وهناك صيغ ترتبط بتقصير الحركات أو مطلها، وأكثر ما تكون في الـــصيغ المنتهيـــة بحـــرف علّة"[11]. مثل ، " فِعال فِعَل " " فِدَاء – فِدَى " و " غِنَاء – غِنَى "[1]. وصيغة " فَعَال وفُعَل " " بُكَاء – بُكَى ".

---

[1] فليش ، العربية الفصحى : ص111 .

[2] ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل :جـــ6 ص 56 ، الرضي ، شرح الشافية :جـــ1 ص 167 ، السيوطي ، المزهر : جـــ2 ص 92 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـــ1 ص 563 .

[3] ابن يعيش ، شرح المفصل : جـــ1 ص 563 .

[4] سيبويه، الكتاب : جـــ4 ص85 .

[5] الجوهري ، الصحاح :جـــ4 ص 1526 .

[6] المصدر نفسه :جـــ2 ص 422 .

[7] المصدر نفسه:جـــ3 ، ص 1137 .

[8] المصدر نفسه :جـــ5 ، ص 1683 .

[9] المصدر نفسه: جـــ2 ، ص 831 .

[10] المصدر نفسه :جـــ2 ، ص 482 .

[11] برجـــشتراسر ، التطور النحوي : ص65 ، 66 .

2 .1 .5 .32 تعدد صيغة المصدر (فَعْلاء):

وتشترك مع " فُعْل " " بَغْضاء بُغْض "[2]. و " نَعْمَاء نُعْم " التأنيث بالألف الممدودة "[3]. وتفسر صوتياً أن علاقة التأنيث دخلت على الصيغة : " فُعْل + أ " "فُعْلاء" ولوجود حركة الفتح الطويلة، تحولت ضمة الفاء إلى فتحة فأصبحت "فَعْلاء" وذلك من باب التوافق الحركي وهذا يدل على تعدد الصيغتين واشتراكهما، لكن أيهما الأصل لا يعني في هذه العجالة وهناك توافق تعددي بين " فُعَلاء و فُعُول " صُعَداء، صُعُود "[4]، وهناك مرحلة افتراضية لتداخل الصيغتين حيث إنّ "فُعُول" ناتجة عن " فَعْول " وفق قانون التوافق الحركي " فَعُول + د " ـــــ فَعُولاء " لحقت " فَعْول " علامة التأنيث الممدودة " د " فَعُولاء " ـــــ فَعُلاء بتقصير حركة الضمة الطويلة.

2 .1 .6 تعدد مصادر الفعل المزيد:

يأتي بناء المصدر من الفعل المزيد في أغلبه على بناء واحد ، ولكن هناك اشتراك لبعض المصدر بحيث يأتي المصدر على صيغتين متفقتين في الدلالة ، وما يهم الباحث في هذه الفقرة هو تبيان وجه التعدد في صيغ المصدر من الفعل غير الثلاثي، وأغلب ما يأتي التعدد في صيغ المصادر من الأفعال المجردة لتعدد صيغة الفعل، وقد درس هذا مفصلاً .

2 .1 .6 .1 تعدد صيغةالمصدر" إفْعَال " من الفعل المزيد بالهمزة:

يقول سيبويه : " المصدر على أَفْعَلْتُ إفْعَالاً أبدا. وذلك قولك : أعطيت إعْطَاء"[5]. وكأنّ هذه الصيغة صيغة المصدر صيغة تلازمية، ويحدث فيها مطل حركة عين الفعل، فتصبح الهمزة مكسورة. أمّا الصيغة الجديدة التي قد تضاف إلى صيغة المصدر فهي تحدث نتيجة صياغة المصدر من الفعل المعتل المزيد الأجوف

---

[1] الجوهري ، الصحاح : جـ5 ، 1949 .

[2] الجوهري ، الصحاح :جـ3 ، ص 897 .

[3] المصدر نفسه :جـ5 ، ص 1651 .

[4] المصدر نفسه :جـ2 ، ص 433 .

[5] سيبويه ، الكتاب :جـ4 ص78 ، الرضي ، شرح الكافية : جـ2 ص178 .

مثل (إِقَامَة)، فأصل إقَامَة إقْوَام نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ثم قلبت ألفاً ، فاجتمع ساكنين فحذف أحد الألفين . فأدخلت الهاء (التاء) فيه تعويضاً ممـــا ذهب منه، والذاهب منه موضع العين من الفعل "[1]. ويقول برجـــشتراسر: "وممّــا عوّض فيه بتاء التأنيث عن مقطع ساقط : الإفعـــال ، والاســـتفعال ، مـــن المـــواد الجوفاء، على وزن " إِفَادَة "و اِسْتِفَادة ". والتفعيل من المواد الناقـــصة علـــى وزن تعزية . وذكرنا التعويض عن مقطع ساقط بالتنوين ، في مثل جَوَارٍ " [2].

وقد تحذف التاء كما في قوله تعالى:﴿ **وَإِقَامَ الـــصَّلَاةِ** ﴾[3]. فيكون المـــضاف إليـــه (الصلاة) عوض عن التاء"[4]، فيكون لهذا المصدر أكثر من صيغة متعـــددة "أقـــام بالمكان إقَاماً وإقَامةً ومُقاماً وقَامَةً "[5]. وهناك صيغ وردت في القـــراءات القرآنيـــة تؤكد تعدد هذا المصدر " ففي قوله تعالى :﴿ **إِنَّهُمْ لا أَيْمَان لَهُم** ﴾[6]، قرأ ابن عامر لا إيمان لهم بكسر الهمزة "[7]، وفي قوله تعالى : ﴿ **واللّهُ يَعْلَمُ أَسْرَارَهُم** ﴾ [8]. قرأ الجمهور أسرارهم بفتح الهمزة ... وابن وثاب وطلحة والأعمش وحمزة والكـــسائي وحفص بكسرها وهو مصدر قالوا ذلك سراً "[9]، وينقل ابن الجزري قراءة أسرارهم فيقول : فقرأ حمزة والكسائي وخلف حفص بكسر الهمزة وقرأ الباقون بفتحها " [10].

وفي قوله تعالى :﴿ **وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ القَوْلِ بالغُدُوِّ والآصَالِ** ﴾ [11]، قرأ أبو مجلـــز لاحق بن حميد السدودسي : " والإيصال " جعله مَصدرا لقولهم : آصلت : أي دخلت في وقت الأصيل "[12]، ويقول ابن جني :" قال أبو الفتح : هو مصدر آصلنا فـــنحن

---

[1] ابن قتيبه ، أدب الكاتب : ص376 ، ابن منظور ، لسان العرب :جـــ11 ص356 ، الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص151 .

[2] برجـــشتراسر ، التطور النحوي : ص 106 ، وهذا يكون أيضاً في مصدر استفعال من الفعل الأجـــوف .

[3] الأنبياء : 21 / 73 .

[4] ينظر ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 376 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـــ11 ص 359 .

[5] ابن منظور ، لسان العرب : جـــ11 ص 356 .

[6] التوبة : 9 / 12 .

[7] ابن الجـــزري ، النشر في القراءات العشر : جـــ2 ص 278 .

[8] محمد : 47 / 26 .

[9] أبو حيان ، البحر المحيط : جـــ8 ص83 .

[10] ابن الجـــزري ، النشر في القراءات العشر : جـــ2 ص 374 ، أبو حيان ، البحر المحيط :جـــ8 ص 83 .

[11] الأعراف : 7 / 205 .

[12] أبو حيان ، البحر المحيط : جـــ4 ص 453 ، 458 .

مؤصلون، أى دخلنا في وقت الأصيل "[1]، وقد وردت صيغتان مـصدريتان مـن الفعل المزيد بهمز وأَلْقَفُه " بمعنى واحد هما " لَقْفاً ولَقَفاناً : أي تناولته بسرعة "[2].

2 .1 .6 .2 تعدد صيغة المصدر" تَفعيل " من الفعل المزيد:

يقول سيبويه :" وأمّا فعّلت فالمصدر منه على التّفْعيل، جعلوا التاء في أوّلـه بدلاً من العين الزائدة في فعّلت، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيّروا أوّله، كما غيّروا آخره "[3]، وهناك صيغة " فِعّال " تشترك مع صيغة تفعيل بقول سـيبويه : " وقد قال ناسٌ : كلَمتُه كِلَّاماً، وحمّلته حِمَالاً، وأرادوا أن يجيئوا بـه علـى الإفعـال فكسروا أَوّله وأَلحقوا الألف قبل آخر حرفٍ فيه، ولم يريدوا أن يُبدِلوا حرفاً مكـان حرف " [4]، ويقول ابن قتيبة في إشارة إلى تعدد صيغ " تفعيل ":" ويجيء مـصدر فَعّلْتُ على التَّفْعِيل ، والفِعّال ، نحو : كَلَّمْتُهُ تَكْلِيما وَكِلَّاماً ، وكذّبته تكـذيباً وكِـذّاباً وجَمَّلته تجميلا وَجِمَّالا "[5]، وما يدل على تعدد هذا المصدر قوله تعالى : ﴿ **وَكَذَّبُوا بِآياتِنَا كِذّابا** ﴾ [6]،" قرأ الجمهور " كِذّابا " بشدّ الدال ، مصدر كَذَبَ وهي لغة لبعض العرب يمانية ، يقولون في مصدر " فعّل " : فَعّالا، وغيرهم يجعل مصدره علـى " تَفْعِيل " : تكذيب من تلك اللغة قال الشاعر :

لَقَد طَاَلَ مَاَ ثَبَّطَتْنِي عَنْ صحابتي وعَن حَاجِةٍ قَضَاؤها من شِفَائيا

ومن كلام أحدهم وهو يستفتي الحلق أحبّ إليك أم القصار يريد التقصير يعني في الجح "[7]. يقول الزمخشري :" وقرأ أبو حيوة : وِفْاقَا، فِعْال من وفقه كذا " كِذّاباً " تكذيباً؛ وفِعْال في باب فَعَلَ كله فاش في كلام فصحاء من العرب لا يقولون غيره؛ وسمعني بعضهم أفسر آية فقال لقد فسرتها فسارا ما سمع بمثلة، وقرئ بـالتخفيف،

---

[1] ابن جـني ، المحتسب : جـ1 ص271 .

[2] الصغاني ، العباب الزاخر واللباب الفاخر : ص574 .

[3] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 79 ، المبرد ، المقتضب : جـ2 ص 100 .

[4] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 79 ، ينظر المبرد ، المقتضب : جـ2 ص 100 ، الفراء ، معاني القرآن : جـ3 ص 229 .

[5] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 376 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 14 ص 314 .

[6] النبأ : 78 / 28 .

[7] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص 414 ، ينظر ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 14 ص 314 .

وهو مصدر كذب ... فيجعل صفة لمصدر كذّبوا، أي: تكذيباً كذابا"[1]. ويقول ابن خالويه " قرأ الكسائي وحدَه : كِذَاباً مخففا جعله مصدراً لكاذبت كِذاباً مثل قاتلت قِتالا. وليس مصدراً لكذَّبْتُ بالتشديد، لأنّ المصدر من ذلك على ضربين كذّبْت تكذيباً، وكِذَاباً ، وكلمته تكليماً وكِلّامَا "[2]، ويقول الفراء :" خففها علي بن أبي طالب رحمه الله " كِذَابا "، وثقلها عاصم والأعمش وأهل المدينة والحسن البصري ، وهي لغة يمانية فصيحة يقولون : كذبت به كِذَّابا ، وخرّقت القميص خِرّاقا ، وكل فَعَّلت فمصدره فِعّال في لغتهم مشدد ، قال لي أعرابي منهم على المروة : آلحلقُ أحب اليك أم القِصَّار "[3]. ويرى أبو حيان أن صيغة تَفْعال بمنزلة تفعيل فيقول : " وذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى أن التَفْعَال بمنزلة تفعيل الألف عوض عن الياء وهذه المصادر بفتح التاء "[4]، وكل هذا يشير إلى تعدد المصدر على هذه الصيغة بغض النظر عن قلة هذا التعدد " وأما الذين قالوا كِذّاباً فإنهم قالوا أتَحَمَّلت تِحِمَّالاً أرادوا أن يدخلوا الألف كما أدخلوها في أفعلت واستفعلت أعني أنهم أتوا بحروف الفِعل بأسْرها وزادوا قبل آخرها ألفاً وكسروا أولها كما فعلوا ذلك في مصدر فعّلت واستفعلت، وإنما يزيدون في المصدر ما لم يكن في الفعل لأن المصدر اسم والأسماء أخف من الأفعال وأحمل للزيادة "[5].

2 .1 .6 .3 تعدد صيغة المصدر "مفاعلة " من الفعل المزيد فاعل:

ويجيء مصدر فَاعَلْتَ على مُفَاعَلة، وعلى فِعَالٍ ، وعلى فِيعَال ، نحو : قَاتَلْته مُقَاتَلَةً وقِتَالاً، وجَالَسْتُهُ مُجَالَسَة، وقَاعَدْتُه مُقَاعَدَة ، ومَارَيْتُه مُمَارَاةً وَمِرَاءً، وجَادَلْتُهُ مُجَادَلْتُهُ مُجَادَلَةً وَجِدَالاً ... يقولون قَاتَلْتُهُ قِيتَالاً "[6]. ويرى برجشتراسر أن صيغة فِيعال أولى من فِعال فيقول : " قِتال في مصدر قَاتَل، وكان الأولى أن يكون قِيتال،

---

[1] الزمخشري ، الكشاف : جـ4 ص 675 ، 676 .

[2] ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها : جـ2 ص 432 .

[3] الفراء ، معاني القرآن : جـ3 ص 229 ، ورد النص " التّحلاق – ابن خالوية ، إعراب القراءات السبع وعللها : جـ2 ص 433 .

[4] أبو حيان، ارتشاف الضرب : جـ1 ص228 .

[5] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 14 ص 314 .

[6] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 376 .

لامتداد الحركة الأولى في قَاتَل، فقصروها لكيلا يتتابع الممدودان "[1]. وقد اعتبرت الميم في " مُفَاعَله عِوضا من الألف التي بعد أوّل حرف منه والهاء عِـوضٌ مـن الألف التي قبل آخر حرف وذلك قولك جَالسته مُجَالَسَة ..."[2]، ويقول أبو حيـان " الخِلال : المُخالة : وهو مصدر من خَاللت خلال ومخالفة وهي المصاحبة "[3]، وفي قوله تعالى :﴿ **والذَين اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وكُفْراً** ﴾[4]. معنى ضراراً : مُضَارة ، وهو مصدر ضار ضِراراً "[5]. وفي قوله تعالى :﴿ **فَإِمّا مَنّاً بَعْدُ وإِمّا فِـدَاءً** ﴾ [6]، قرأ ابن كثير في رواية : " فدى " بالقصر ، قال أبو حاتم لا يجوز قـصره ؛ لأنّـه مصدر فاديته، وهذا ليس بشيء فقد حكى الفراء فيه أربع لغات "[7]. وأمـا الـذين يقولون تحمّلت تِحِمّالاً ، فإنهم يقولون قَاتَلْت قِيْتَالاً فيُوفّرون الحروف ويجيئون بـه على مثال إفْعَالٍ وعلى مثال قولهم كَلَّمْته كِلاَّماً "[8]، كما يشير سيبويه إلى هذا التعدد بقوله :"والفعْلالُ بمنزلة الفِيعَال في فَاعَلت" [9].

2 .1 .6 .4 تعدد صيغة " تفاعل " من المصدر المزيد:

يشير سيبويه إلى هذه الصيغة بقوله :" وأما تَفَاعَلت فالمصدر التَّفَاعُل ، كما أنّ التَفَعُّل مصدر تَفَعَّلت ؛ لأنّ الزنة وعدَّة الحروفِ واحدةٌ وتَفَاعلتُ من فاعَلتُ بمنزلـة تَفَعّلْتُ من فعّلتُ "[10]. يقول ابن قتيبة :" ويجيء مصدر تَفَاعلْتُ علـى التّفَاعُـل – بضم العين – نحو : تَغَافَلْتُ تَغَافُلاً ، وقد شذ منه حرف يقولُهُ بعض العرب بالكـسر وبعضها بالفتح، قالوا : تفاوت الأمرُ تَفَاوَتاً وتَفاوِتاً، حكاه أبو زيد قال : والكلابيون

---

[1] برجـشتراسر ، التطور النحوي : ص67 .
[2] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 14 ص 314.
[3] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ5 ص427 .
[4] التوبة : 9 / 107 .
[5] أبو حيان ،البحر المحيط : جـ 2 ص208 .
[6] محمد: 47 / 4 .
[7] أبو حيان ، البحر المحيط :جـ 8 ص74 – 75 .
[8] ابن سيدة ، المخصص : جـ 4 س14 ص314 .
[9] سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص85 .
[10] المصدر نفسه : جـ4 ص81 .

يفتحون "[1]، وفي قوله تعالى : ﴿ **مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ** ﴾ [2]. قرأ حمزة والكسائي : " تَفَوُّت "بضم الواو مشددة من غير ألف وقرأ الباقون بألف والتخفيف "[3]، وجاء المصدر تفاوت من صيغة تفاعل متعدداً بوجوه ثلاثة " تفاوُتاً بضم الواو؛ وقال الكلابيون في مصدره : تَفَاوَتاً ففتحوا الواو ؛ وقال العنبري تَفاوِتاً بكسر الواو، وهو على غير قياس ، لأنّ المصدر من تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفاعُلٌ مَضموم العين إلا ما روي من هذا الحرف "[4]، وعد ابن سيده ما حكاه ابن السكيت من قولهم تَفَاوتَ الأمرُ تَفَاوَتاً وتَفاوِتاً فشاذٌ "[5]. وقد يحدث مخالفة بين المصدر وفعله، وذلك بضم حركة العين في صيغة المصدر، بعد أن كانت مفتوحة في صيغة الفعل"[6].

الفعل tafā<ala tafā<ul

2 .1 .6 .5 تعدد صيغة المصدر " فَعْلان ":

تأتي بعض المصادر منتهية بألف ونون ، وتأتي دالة على تعدد صيغها ، كما أنها تتداخل فيما بينها وبين فَعْل مثل " حَسَبَتُ الحساب أحسبُه حَسْبا وحُسْبَانا "[7]، وقد تشترك صيغة رِضوان من هذه المصادر مع رُضوان ، ففي قوله تعالى : ﴿ **وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللهِ** ﴾[8]. فَقرئت بقراءتين بضم الراء وكسرها." فروى أبو بكر بضم الراء ، إلا في الموضوع الثاني من المائدة ، وهو : (من اتبع رِضْوانه) فَكَسَر الراءَ فيه .... وقرأ الباقون بكسر الراء في جميع القرآن "[9]. وفي

---

[1] ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص 377 ، الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص 232 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ 10 ص 343 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 14 ص 314 .

[2] المُلك : 67 / 3 .

[3] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص 389 .

[4] ابن منظور ، لسان العرب : جـ10 ص 343 .

[5] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 14 ص 314 .

[6] ينظر ابن سيدة ، المخصص :جـ4 س14 ص314 .

[7] ابن درستويه ، تصحيح الفصيح وشرحه : ص191 .

[8] آل عمران: 3 / 15 .

[9] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر :جـ 2 ص238 وينظر ص243 ، الجوهري ، الصحاح :جـ5 ص1879 ،أبو حيان، البحر المحيط : جـ8 ص107 ،ابن منظور، لسان العرب : جـ5 ص235 .

البحر " الرِّضْوان : مصدر رَضي ، وكسر رائه لغة الحجاز، وضمها لغة تميم وبكر وقيس عيلان "[1]. وأشار إلى هذا الرأي السيوطي في المزهر بقوله : " أهل الحجاز رِضْوان وتميم رُضْوان "[2]. وكأن هذا التعدد يعود لأمر لهجي " وقبل الكسر للاسم والضم وللمصدر "[3]. وقرئ بضم الراء والصاد معاً "[4]. وفي قوله تعالى :﴿ **وَ لا يَجْرِمَنَّكُم شَنَآنُ قَوْمٍ أن صَدُّوكُمْ عَنِ المَسجِدِ الحَرَامِ** ﴾[5]. قرأ ابن عامر وابن وردان وأبو بكر بإسكان النون (شنْآن) في الموضعين ، والباقون بالفتح "[6]. ويرى الجوهري أنّه قرئ بهما بتسكين النون وتحريكها وهما شاذّان : فالتحريك شاذٌّ في المعنى، لأن " فَعَلان " إنما هو من بناء ما كان معناه الحركة والإضراب، كالضَرَبَان والخَفَقَان، والتسكين شاذ في اللفظ لأنه؛ لم يجيء شيءٌ من المصادر عليه"[7] .

" والشَّنآن مصدر على فَعَلان كالنَّزَوان والضَّرَبان. وقرأ عاصم : شَنْآن ، بإسكان النون، وهذا يكون اسماً "[8]. واعتبر الرضي صيغة فَعْلان نادرة فقال : " وأمَّا فَعْلان فنادر، نحو لَوَى ليَّانا ، قال بعضهم : أصله الكسر ففتح للاستثقال، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام، وجاء أيضاً شَنْآنٌ بالسكون وقرئ في التنزيل بهما"[9]. ويقول أبو حيان : " الأظهر في السكون أن يكون وصفاً، فقد حكى رجلٌ شَنْآنُ وامرأة شنْآنة. وقياسه أنَّه من فعل متعدٍّ، وحكى أيضاً : شنْآن وشنْآى مثل عطشان وعطشى، وقياسه أنه من فعل لازم ، وقد يشتق من فعل واحد المتعدي واللازم نحو فَغَرَ فاه، وفَغَرَ فوه، بمعنى فتح وانفتح، وجوّزوا أن يكون مصدراً، ومجيء المصدر على (فَعْلان) بفتح الفاء وسكون العين قليل "[10]. وغالباً ما تأتي صيغة فَعَلان من

---

[1] أبو حيان ، البحر المحيط :جـ2 ص398 .
[2] السيوطي ، المزهر : جـ2 ص276 .
[3] أبو حيان ،البحر المحيط : جـ5 ص72 .
[4] المصدر نفسه: جـ5 ص21 .
[5] المائدة:5 / 2 .
[6] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص253 .
[7] الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص40 ،ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص207 .
[8] ابن منظور ، لسان العرب :جـ7 ص207 .
[9] الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص159 .
[10] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ3 ص422 .

الفعل اللازم، وقد تأتي من المتعدي لكنها نادرة وشاذة يقول سيبويه : " وأكثر ما يكون الفَعَلانُ في هذا الضرب، ولا يجيء فِعْلُه يتعدى الفاعل، إلا أن يَشذَّ شيءٌ، نحو : شَنِئْتُه شَنَآناً "[1]. وجاء مشتركاً مع هذه صيغة " فِعْلان " وعدّت على أنها صيغة سماعية يقول سيبويه : " وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فِعْلان ، وذلك نحو : حَرمَهُ يحْرِمْه حِرْمَانا، ووَجَدَ الشيءَ يَجِدُه وِجْداناً "[2]. وعندما تشترك صيغة فِعْلان مع فَعْل، فتُعَدُ صيغة (فَعْل) هي القياس كما يقول سيبويه : " ومثلهُ أتيته إتيانا، وقد قالوا أتياً على القياس "[3]. وهناك صيغة مصدرية أخرى تنتهي بألف ونون هي " فُعْلان " نحو الشُّكْرَان والغُفْران "[4]، وتشترك مع صيغة فُعْلان صيغة فُعول ، شُكور "[5].

2 . 1 . 6 .6 تعدد صيغة المصدر تَفَعُّل:

وأما مصدر تفعّلْتُ فإنّه التَّفَعُّل ، جاءُوا فيه بجميع ما جاء في تَفَعَّلَ ، وضمّوا العين؛ لأنّه ليس من الكلام اسم على تفعَّل ، ولم يُلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعَّلْتُ، ولا غير الياءِ؛ لأنّه أكثر من فَعَّلتُ، فجعلوا الزيادة عوضاً من ذلك "[6]، وكأن هناك صيغة أخرى تشترك مع هذه الصيغة يشير إليها ابن قتيبة، فيقول : " يقولون : تحمَّلْتُ تِحِمَّالاً "[7]. وقد أشار إليها سيبويه بقوله :" ... فإنهم قالوا تَحَملت تِحِمَّالاً ، أرادوا أن يدخلوا الألف كما أدخلوها في أفعلتُ واستَفْعلتُ ، وأرادوا الكسر في الحرف الأوّل كما كسروا أوّل إفعال واسْتِفعال ووفَّروُا الحروف فيه كما وفَّرُوها فيهما "[8]. فحصل في هذه الصيغة مطل لحركة العين.

---

[1] سيبويه ، الكتاب :جـ 4 ص15 .
[2] المصدر نفسه :جـ 4 ص8 .
[3] سيبويه ، الكتاب : جـ 4ص8 .
[4] المصدر نفسه : جـ 4ص8
[5] المصدر نفسه : جـ4 ص8 .
[6] المصدر نفسه : جـ4 ص 79 .
[7] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 376 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ3 ص 331 .
[8] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص79-80 ، ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل :جـ6 ص48-49 .

فصيغة " تَفَعَّلَ " tafa<<al مطلت حركة عين الكلمة العين، وحدث مخالفة لحركة التاء السابقة للفاء ، ثم تأثرت حركة الفاء بالكسر السابق فانكسرت فأصبحت الصيغة " تِفِعَّال " ويورد ثعلب شاهد على هذه الصيغة وهو قول الشاعر

ثلاثةُ أحبابٍ : فحبٌّ عَلاقةٍ وحبٌّ تِمِلاّقٍ وحبٌّ هو القتلُ "[1].

ويدرج ابن منظور قولاً لسيبويه : " قال سيبويه : أرادوا في الفِعَّال أن يَجِيئُوا به على الإفعَال فكسروا أوله وأَلحقوا الألف قبل آخر حرف فيه ، ولم يريدوا أن يُبْدِلوا حرفاً مكان حرف كما كان ذلك في أفْعَل واسْتَفْعَل "[2].

2 .1 .6 .7 تعدد صيغة المصدر " افتعال ":

وهذه الصيغة حوّلت عن صيغة (افْتَعَل) الفعلية ، حيث مطلت حركة العين في الفعل ، مع مخالفة حركة التاء ، فتكسر في حالة المصدر بعد أن كانت مفتوحة في حالة الفعل

>ifti<a`l >ifta<ala

افتعال افْتَعَلَ

وكأنَّ هناك تلازماً من ألف الوصل بين المصدر وفعله، كتلازم ألف المقطع في صيغة (أَفْعَلَ) ومصدرها يقول سيبويه في ذلك :" وألفه موصولة كما كانت موصولة في الفعل، وكذلك ما كان على مثاله، ولزوم الوصل ههنا كلزوم القطع في أَعْطَيْتُ، وذلك قولك احْتَبَسْتُ احْتِبَاساً "[3]. وهذه الصيغة يحدث فيها إبدال التاء الافتعال في المصادر التي تؤخذ منها، والتي فأوها ذالاً أو دالاً أو زاياً أو ضاءً أو طاءً أو صاداً ..."[4].

---

1 ثعلب ، مجالس ثعلب : ص23 ، الجوهري ، الصحاح :جـ4 ص1279 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ6 ص47 ،ابن منظور ، لسان العرب: جـ13 ص181 .

2 ابن منظور ، لسان العرب :جـ3 ص331 .

3 سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص78 ، ينظر المبرد ، المقتضب : جـ2 ص101 .

4 نوقشت هذه الظاهرة في الفصل الأول تحت المعيار الصوتي (الابدال) . وهي تدل على أنَ هناك صيغتين (أصل افتراضي – وفرع متحول عن الأصل الافتراضي أو متطور عنه ، وقد ضربنا الأمثلة على ذلك واعتقد أن ما ينطبق على المصدر ينطبق على الفعل والعكس .

2 .1 .7 تعدد صيغ المصدر الميمي:

يعرف المصدر الميمي على أنه " المصدر المبدوء بميم زائده لغير المفاعلة كالمَضْرب والمَقْتل وذلك لأنه مصدر في الحقيقة "[1]. وأشار إليه سيبويه يقول : " فإذا أردت المصدر بنيته على وزن مَفْعَلٍ" [2].

ويقول المبرد : " اعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة لأنَّ المصدر مفعول "[3]. ويدلل عليه الفراء بقوله : " ومن أراد المصدر فتح العين مثل المضرَب والمضرِب "[4]. وقد أشار إليه ابن يعيش تحت باب " زيادة الميم "[5]، ويعدّها السيوطي من المصادر التي تعرف بالقياس فيقول : " ولهذه الأفعال مصادر دخلت الميم زائدة في أولها تدرك بالقياس على ما أصلته فيه العلماء "[6]. والمصدر الميمي قد يشترك في صيغته مع اسمي الزمان والمكان ومع اسم المفعول " [7]. ولكن ابن سيدة يضع الهاء لاحقاً للمصدر الميمي للتفريق بينه وبين اسمي الزمان والمكان في بعض الأحيان وقد لا يفرق بينهما إلا السياق "[8]. فيؤنث المصدر الميمي : " فكل شيء من هذا كان فَعَلَ فإن المصدر منه والمكان والزمان يُبنى على مَفْعِل وذلك قولك للمكان المَوْعِد والمَوْضِع والمَوْرِد وفي المصدر المَوْجِدة والمَوْعدة فيزاد في المصدر الهاءُ للتأنيث ..."[9]. ويعدّ سيبويه أنّ هذا النوع من المصادر يدخل في اشتقاق الأسماء فيقول : " هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها "[10]. والإشارة في هذا المقام إلى التعدد الذي يحدث لهذا المصدر، بحيث يأتي على أكثر من صيغة قياسية مثلاً وبالمعنى نفسه. فالقياس في

---

[1] ابن هشام ، شرح شذوذ الذهب: ص410 .

[2] سيبويه ، الكتاب :جـ4 ص87 .

[3] المبرد ، المقتضب :جـ2 ص119 ، ينظر الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص167 وما بعدها ، ابن يعيش ، شرح الملوكي في التصريف:ص 150 –151 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ6ص151 .

[4] الفراء ، معاني القرآن : جـ2 ص148 ، جـ1 ص264 .

[5] ابن يعيش ، شرح الملوكي في التصريف : ص150–151 .

[6] السيوطي ، المزهر : جـ2 ص96 .

[7] ينظر ابن سيدة ، المخصص : جـ 4س14ص321 ، الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص170 .

[8] ينظر ابن جـني ، الخصائص : جـ3 ص294.

[9] ابن سيدة ، المخصص :جـ4 س14 ص321.

[10] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص87 وينظر ص 88 – 90 .

المصدر الميمي من الثلاثي يصاغ على وزن " مفْعَل " متى كان فعله غيــر مثــال واوي صحيح اللام؛ ولكن هناك خروج عن هذه الصيغة بكسر العين مثلاً مَــضْرِب مَضْرَب "[1].

وقد عدَّ الخروج عن القياس في المصدر الميمي من الشذوذ، وأسند إليه أنَّــه اسم مبني في الزيادة فيقول السيوطي : " مما قالت العرب على أصله وأشذته، ومنها أسماء مبنية بالزيادة تشبه المصادر في وزنها وتخالفها في بعض حركاتها للفــصل بين الاسم والمصدر ، فما كان على يَفْعِل فالمــصدر منــه علــى مَفْعَــل كــالمفْرّ والمضْرَب، لم يشذ منها غير المرجِع، والمَعذِرة، والمعرِفــة؛ وقــالوا : المعجَــز والمعجِز في العجْز الذي هو ضد الحزم، وكذلك قالوا فــي المَعْجَــزة والمَعْجِــزة، والمَعتَبة والَمعْتِبه؛ والاسم منه على مَفْعِل، كالمَفِرّ على موضع الفرار "[2]. ويفــرق الفراء بين صيغة المصدر وصيغة الاسم بحركة عين الفعل فيقول : " فجعلوا الكسر علامة للاسم، والفتح علامة للمصدر "[3].

وهناك إشارة في لسان العرب إلى المصدر الميمّــي، وروده بكــسر العــين وبفتحها فيقول " فيما جاء من المصادر التي فَعَلَ يفْعِلُ على مَفْعِــل بالكــسر ، ولا يجوز أن يكون ههنا اسم المكان ؛ لأنّه قد تعدّى بإلى ، وانتصب عنه الحال ... إلا أن جملة الباب في فَعَلَ يَفْعِلُ أن يكون المصدر على مَفْعَل ، بفتح العين ... عن ابن جني ، ورَجَعْته أرْجِعه رَجْعَاً ومَرْجَعَاً .. في لغة هذيل "[4]. وكأنه تساوى المصدر الميمي في (مَرْجِع ومَرْجَعَ).

وتساوي المصدر مع صيغة (مَفْعَل مع مَفْعِل) في مَعْجِز بالكسر ، ومَعْجَــز بالفتح على القياس "[5]. قال سيبويه هو المَعْجِزُ والمَعْجَزُ ، الكسر على النادر والفتح على القياس لأنه مصدر" [6]، وكذلك قــالوا فــي المَعْجَــزة والمعجِــزة والمَعْتبــة

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب :جــ8 ص35 ، 37 ، 41 ، السيوطي ، همع الهوامع : جــ6 ص54.

[2]السيوطي ، المزهر :جــ2 ص97،96 ، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص119، 121

[3] الفراء ، معاني القرآن : جــ2 ص149 ، ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص121.

[4] ابن منظور ، لسان العرب : جــ5 ص148 .

[5]الجــوهري ، الصحاح : جــ2 ص749 ،الجوهري ، الصحاح : جــ3 ص1012 ، ينظر السيوطي ، المزهر : جــ2 ص96 .

[6] ابن منظور ، لسان العرب :جــ9 ص58 .

والمَعْتِبة"[1]. وفي قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ إلى رَبِّكُم مَّرجِعُكُم** ﴾ [2]، وهـو شـاذٌّ ، لأنَّ المصادر من فَعَل يَفْعِلُ إنما تكون بالفتح "[3].

وصيغة المصدر الميمي من ما كان أوله واواً مثل وزنت وورثـت ووجلـت فالمَفْعِل فيه اسماً كان أو مصدراً مكسورٌ ... وكذا يَوْحَل ويَوْجَـل المَفْعِـل منهـا مكسور في الوجهين وزعم الكسائي أنه سمع مَوْجَل مَوْحَل قال الفراء : " وسـمعت مَوْضَع بالفتح " [4]، وإنّما كسروا ما أوله الواو ، لأنّ الفعل فيه إذا فتح يكون علـى وجهين ... والمصادر تستوي في الواقع وغير الواقع ... إنما تكون الفروق في فعل يفعل "[5]، يقول سيبويه : " وقال أكثر العرب في وَجِلَ يَوْجَل، ووَحِلَ يَوْحَل : مَوْجِلَ ومَوْحِل "[6]، ويقول ابن قتيبة : " وقال أكثرهم مَوْحِل ، وقال بعضهم مَوْحَـل قـال الهذلي :

فأصْبَحَ العَينُ رُكُوداً على الـــ أَوشازِ أن يَرْسَخْنَ في المَوْحَل "

ويروى المَوْحِل والمَوْحَل جميعاَ "[7]. ويورد سيبويه أمثلة أخرى مثل مَوْهَب . وكَمَوهبٍ : مَوْألةُ اسم رجل، ومَورَقٌ وهو اسم "[8]. أما الفعل المعتل العين أوالـلام فيشرك الاسم مع المصدر ويتساويان في صيغتي (مَفْعِـل ومَفْعَـل) يقـول ابـن السكيت: " من نحو كالَ يكيل وأشباهه، فإنَّ الاسم منه مكسورٌ والمصدر مفتوح، ولو فتحتها جميعاً أو كسرتها في المصدر والاسم لجاز تقول العرب : المَعَاشُ والمَعِيشُ، والمعابُ و المَعِيبُ والمَسَار والمَسِير وأُنشد :

أنا الرَّجلُ الذي قد عِبْتُمُوهُ وما فيكم لعيَّاب مَعابُ "[9].

وقد عزوا هذا التعدد الذي يجعل التداخل بين مَفْعِل ومَفْعَـل علـى ارتبـاط الصيغتين ببناء الفعل قال الفراء " كلُّ ما كان على فَعَلَ يَفْعِلُ فالمَفْعِل منه إذا أردت

---

1. السيوطي ، المزهر في علوم اللغة :جـ2 ص96
2. الأنعام: 6 / 164 .
3. الجـوهري ، الصحاح : جـ3 ص1012 .
4. الفراء ، معاني القرآن :جـ2 ص150 ، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص121 .
5. الفراء ، معاني القرآن : جـ2 ص150 .
6. سيبويه ، الكتاب :جـ 4 ص93 ، ينظر ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص220 ، ابن سيدة ، المخصص :جـ4س14ص321 .
7. ابن قتيبه ، أدب الكاتب : ص329 .
8. سيبويه ، الكتاب :جـ4 ص93 .
9. ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص220 .

الاسم مكسُور، وإذا أردت المصدر فهو المَفْعَل بفتح العين نحـــو المَــدِبَّ والمَــدَبِّ والمَفِرِّ والمَفَرّ. فإذا كان يفْعَلُ مفتوح العين آثرت العربُ مَفْعَل بفتح العين، اسما كان أو مصدرا. وربما كسروا العين في مَفْعِل إذا أرادوا به الاسم، وليس بالكثير .فـــإذا كان يفْعُلُ مضموم العين مثل دَخَلَ يَدْخُلُ مَدْخَلاً وهذا مَدْخَلهُ وخَرَجَ يَخْرُجُ مَخْرج " فإذا كان يفْعَل منه مفتوح العين فالموضع والمصدر مفتوحان...وربما كسروا العين في مَفْعِل إذا أرادوا الاسم وليس بالكثير ... فإذا كان يَفْعُلُ مضموم العـــين فالاســـم والمصدر مفتوحان "[1]. وقال الفراء هي لغة يمانية فصيحة "[2].

وبعضهم يعيد الاختلاف في صيغة إلى اختلاف لهجي فيقول سيبويه : " وقـــد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفْعَلُ، قالوا : أتيتُك عند مَطْلِع الـــشمس أى عند طلوع الشمس. وهذه لغة بني تميم، وأمَّا أهل الحجاز فَيفتحون "[3].

8. 1. 2 تعدد صيغ اسم المصدر:

استخدم هذا المصطلح عند أكثر اللغويين القدامى فقد ذكره ســـيبويه والمبـــرد والرضي وغيرهم "[4]. اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث، فدلالـــة اســـم المصدر على الحدث إنّما هي بواسطة دلائله على المصدر وتحقيق ماهيتهمـــا "[5]. فهو يشتق من المصدر" [6]، وقد وضع ابن سيده عنواناً في مخصصه تحدث فيه عن اسم المصدر سماه " هذه باب ما جاء المصدر فيه من غير الفعل لأن المعنى واحـــد ... ومثل ذلك انْكَسَرَ كَسْرَاً وكسر انكساراً وكذلك كل فعلـــين فـــي معنـــى واحـــد ويرجعان إلى معنى واحد إذا ذكـــرت أحـــدهما جـــاز أن تـــأتي بمـــصدر الآخـــر فتجعله في موضـــع مـــصدره فمـــن ذلـــك "[7]، قولـــه تعـــالى : ﴿ **وَتَبَتَّـــل إليـــه**

[1] ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص121 ، ابن قتيبة أدب الكاتب: ص 327 ، 328 .

[2] الفراء ، معاني القرآن: جـــ2 ص357 .

[3] سيبويه ، الكتاب: جـــ4 ص90 .

[4] سيبويه، الكتاب: جـــ3 ص274، ابن يعيش، شرح المفصل: جـــ4ص53، المبرد، المقتضب: جـــ3 ص231، الرضي، شرح الكافية: جـــ2 ص198، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: جـــ2 ص62، ابن هشام، أوضح المسالك: جـــ1 ص282، السيوطي، همع الهوامع: جـــ5 ص77.

[5] الأزهري ، شرح التصريح: جـــ2 ص61 ، 62، ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك، جـــ2 ص85 .

[6] السيوطي، الأشباه والنّظائر: جـــ2 ص153

[7] ابن سيدة ، المخصص: جـــ4 س14 ص314 .

تَبْتِــيلاً ﴾ [1]، ومصدر تَبَتَّلَ تَبَتُّلاً و تَبْتيلاً مصدرُ بَتَّل فكأنه قال بَتِّل "[2]. والتبيــان اسم جُعِلَ موضع المصدر وكذلك مصدر أغرت إغارة، وتجعل غارة مكان إغــارة، ومصدر أنبت إنبات ويستعمل النبات مكان الإنبات، ونظيرها التَلقاء يريد اللُّقيــان: قال الراعي:

أَمَلْتُ خَيَرَكِ هل تَدْنُو مَواعِدهُ فاليومَ قَصَّرَ عن تِلقائك الأملُ "[3].

واسم المصدر يعمل منه غير العَلَم كيفما كان عنــدهم، وتــبعهم البغــداديون خلافاً للبصريين في غير المزيد فيه الميم "[4]. ويرى الأصوليون أن اسم المــصدر هو أصل المشتقات، لا المصدر ولا الفعل، على أن اسم المصدر موضوع من ناحية لفظية، بوضع واحد لمادته وصيغته، ومن ناحية معنوية لمعنى واحد هو (الحــدث الساذج "[5].

وفي قوله تعالى: ﴿ **فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَ أَنْبَتَهَــا نَبَاتــاً حَــسَناً** ﴾[6]. ومثله:فراء: " إنّما لم يقل بتَقَبُّلٍ حَسَنٍ، ولا: إنباتاً حسناً، لأنّ العرب تترك المــصدر على أوليته، وإن اختلف الفعل بالزيادة. ومثله : تكلمتُ كلاماً، ولو أخْرَجَ المــصدر على الفعل لقيل : تكلمت تكلُماً "[7]. ويقول سيبويه "كما أنّ النّبات ليس بمصدر على أنبت "[8]. وهناك من يفرق بين المصدر واسم المصدر فيرى أنّ المصدر هو الاسم المشتمل على مادة تدل على الحدث، وهيئة كاشفة عن انتساب الحــدث، إلــى ذات نسبة تقيديه ناقصة، أما اسم المصدر هو نفس المادة الدالة على الحــدث مــن دون

---

[1] المزمل: 73 / 8 .

[2] ابن سيدة ، المخصص: جــ4 س14 ص315 .

[3] ابن سيدة، المخصص جــ4 س14 ص317.

[4] الكنغراوي، السيد صدر الدين الاستانبولي،(1950م)، الموفي في النحو الكوفي، شرحه بتعليقات توضح غوامضه ومقاصده محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق: ص78، 79.

[5] جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين: ص93، نسخة مصورة وينظر ص94-98.

[6] آل عمران: 37/3.

[7] المؤدب، دقائق التصريف: ص61.

[8] سيبويه، الكتاب: جــ4 ص85، 86، ابن يعيش، شرح المفصل: جــ1 ص111، ابن هشام، أوضح المسالك: جــ1 ص282.

اعتبار النسبة ولا عدمها "[1]، واسم المصدر يخالف المصدر في صدوره كقول الشاعر:

يَلَوْحُ بِجَانِبِ الجَبَلَينْ منْهُ   رَبَابٌ يحفرُ التُّرْبَ احتفارا

فجعل الاحتفار مصدراً للحفر. لأنك تقول حفرت بئراً واحتفرت بئراً والمعنى متقارب فجائز أن نقول احتفرت حفراً، وحفرت احتفاراً "[2]. وهذا يشير إلى أنّ الاختلاف بين المصدر واسم المصدر مردّه الفعل، الذي أخذ منه المصدر أو اسم المصدر، ويكون من باب فعلت أفعلت باتفاق المعنى أحيانا "[3].

فالمصدر واسم المصدر مشتركان في صيغة واحدة، لكنّ الاختلاف يعود تارة إلى الفعل الذي أخذ منه المصدر أو اسم المصدر يقول الخوئي " ففي اللغة قلَّما يحصل التغاير بين الصيغتين بل الغالب أن يعبر عنهما بصيغة واحدة كـ(الضرب)، فإنّه يراد به تارة المعنى المصدري، وأخرى ذات الحدث، فهما مشتركان في صيغة واحدة "[4]. ففي قوله تعالى ﴿ **وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللّهِ عَلَيْكُمْ** ﴾ [5]، فالتاء ليست للواحدة، وإنّما بنى عليها المصدر فإن أريد بالنّعمة للمنعم به، فيكون (عليكم) في موضع الحال، فيتعلق بمحذوف، وإنّ أريد بالنّعمة الإنعام، فيكون (عليكم)، متعلقا بلفظ النعمة، ويكون إذ ذاك مصدرا من أنعم على غير قياس، كنبات من أنبت "[6].

ويقول أبو حيان :" في الطاقة القدرة على الشيء، وهي مصدر جاء على غير قياس، والقياس طاقة، فهو نحو جابة من أجاب، وغارة من أغار ألفاظ سمعت فلا يقاس عليها، فلا يقال أطال إطالة "[7]. وقول الشاعر:

وما الوسميُّ أَوّلُهُ بنَجْدٍ   تهلَّلَ في مَساربِهِ انهلالا "[8].

---

[1] جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين: ص98 ومن يرغب في معرفة الفرق بين المصادر واسم المصدر والخلاف من القائم فلينظر جمال الدين، البحث النحو عند الأصوليين: ص98-114.

[2] المؤدب، دقائق التصريف: ص61.

[3] ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص249-255، ابن سيدة، المخصص: جـ4 س14 ص315 ، 317 .

[4] سيبويه، الكتاب: جـ1 ص324 ، الفراء، معاني القرآن: جـ1 ص427، سيبويه، الكتاب: جـ1 ص322 ، السيوطي، همع الهوامع : جـ5 ص77 ، جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين: ص100.

[5] البقرة: 2 /131 .

[6] أبو حيان، البحر المحيط : جـ4 ص209.

[7] المصدر نفسه: جـ2 ص369 .

[8] المؤدب، دقائق التصريف: ص62 .

فجعل المصدر "انهلالا" خارجاً على غير المصدر من الفعَل " تهلّل

قال الطبري: المحيض اسم للمحيض، ولا فرق بينهما يقال فيه مصدر ويقال اسم مصدر والمعنى واحد "[1] .

وفي قوله تعالى:﴿ **قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيا قَليلٌ** ﴾ [2]. فالمتاع اسم أقيم مقام المصدر، ويطلق على العين وعلى الانتفاع بها، وقد يقولون: مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظاً أحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطُهوروالطَهور به، و الأُكل والأكل – فالطَهور المصدر والطُهور ما يُتطّهر به، والأكل المصدر، والأكل ما يؤكل" [3]. ويقول سيبويه في لخروج المصدر عن القياس عليه :" وإن كان المَفْعَلُ مصدرا أُجرى مُجَرى ما ذكرنا من الضَّرب والسيرِ وسائر المصادر التي ذكرنا؛ وذلك قولك: إنّ في ألفِ درهم لمَضْرَبا، أي أن فيها لضربا، فإذا قلت: ضُرِبَ به ضَرْبا، قلت: ضُرِبَ به مَضْرَبا، وإن رفعتَ رفَعتَ ومثل ذلك: مُسرِّحُ به مُسَرَّحا، أي تسريحا. فالمُسَرَّحُ والتسريح بمنزلة الضَّرب والمَضرَب قال جرير:

أَلَم تَعْلَمْ مُسَرَّحِي القوافي فلا عِيًّا بهنّ ولا اجتلابا

أي تسريح القوافي. وكذلك تجرى المَعْصِيَةُ مجرى العِصْيَانِ ، والَموْجِدة بمنزلة المصدر لو كان الوَجْدُ يُتكلم به "[4]. ويعبر الزجاجي عن المصدر واسم المصدر بقوله: وربما جاء المصدر على غير الفعل، كما قالوا: " أعطيته عَطاءً وعَطيِّتهُ، أكرمته كَرامة "[5].

قال الله عز وجل ﴿ **واللّه أَنبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نباتا** ﴾ [6]، وكَمَا قال عَزّ وَجَلَّ: ﴿ **وتَبَتَّلْ إليه تَبْتيلاً** ﴾ [7]، وقد تكون صيغة " مَفعل" مصدراً ومكاناً، تقول:

---

[1] أبوحيان، البحر المحيط: جـ2 ص167 .

[2] النساء: 4 / 77.

[3] عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق2 جـ3 ص334 .

[4] سيبويه، الكتاب: جـ1ص233، 234.

[5] الزجاجي، كتاب الجمل في النحو: ص387، وينظر الاسترباذي، كتاب الكافية في النحو: جـ2 ص198، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: جـ2 ص 85، 86.

[6] نوح: 71 / 17.

[7] المزمّل: 73 / 7 .

دخلتُ مدخلاً حسناً أي دخولا حسنا" [1]. وإن كان اختلاف بين المصدر واسم المصدر في اللفظ ، فإن دلالة المعنى قد تجمع بينهما والغسل من الثلاثي غسل مصدر، لكنّك إذا استخدمته من غير الثلاثي "غسّل" فإنه اسم مصدر، وكأنَّ الغسل مصدر لفعلين ثلاثي وغير ثلاثي " [2]، فإن كان لغير ثلاثي يوزن الثلاثي، كالوضوء والغسل، فهو اسم مصدر والإ فهو مصدر، ومثل سلَّم سلاماً والقياس تسليماً، وتوضّأ وضوءاً والقياس " توضّؤا "[3]، ومثل هذا يدل على التعدد الذي يشير إليه الفراء بقوله: "ومن العرب من يقول: فَسَدَ الشيء فسودا مثل قولهم: ذَهَبَ الشيء ذهوباً وذهاباً، وكَسَدَ كسودا وكسادا "[4]. وقد حملت هدى جنهوتنشي عشر صيغ لاسم المصدر لا تختلف هذه الصيغ عن المصدر في كتابها الموسوم بـ الأبنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن الطفيل مثل فَعْلة و فِعْلَة وفَعَل و فُعْل وفِعَال وفَعال وفِعَالة وفَعَالة و فَعيل وتفعال "[5].

2 .1 .9 تعدد المصدر الدال على المرة (اسم المرة):

هو مصدر يصاغ للدلالة على أنّ الفعل حدث مرةً واحدة ويسمي أحياناً اسم المرة " [6]، فهو يدل على المرة من الثلاثي العاريّ من تاء بفَعْلَة، بفتح الفاء سواء كان مصدره على فَعْل كَضَرَبْة أولاً كخَرَجْةَ من خروج ، لأن المصدر بمنزلة اسم الجنس ، فكما فرق بينه وبين واحدة بالتاء ، كذلك المصدر "[7]. أي يصاغ من الثلاثي على وزن " فَعْلة " نحو جَلْسَة، وَقْفة ضَرْبَة "[8]. يقول ابن سيده : " اعلم أن الواحد من مصدر ما يُجاوزُ الثلاثة أن تزيد على مصدره الهاء، فإن كان المصدر يلزمُه الهاء اكتفَيْت بما يلزمه من الهاء، وإن كان للفعل مصدران جعلت الواحد /

[1] ياقوت، ظاهره التحويل في الصيغ الصرفية: ص58 وينظر ص57، 59.
[2] ينظر الاستراباذي، كتاب الكافية في النحو: جـ2 ص198، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: جـ2 ص85، 86.
[3] المبرد، المقتضب، جـ3 ص221، الفراء، معاني القرآن: جـ3 ص281، جمال الدين،البحث النحوي عند الأصوليين : ص101، 102.
[4] الفراء، معاني القرآن: جـ1 ص124.
[5] جنهويتشي ، الأبنية الصرفية ودلالتها في شعر عامر بن الطفيل: ص134-137.
[6] السيد، المغني في علم الصرف: ص197، نهر ، الصرف الوافي: ص71، حسن، النحو الوافي: جـ3 ص229 – 230 .
[7] السيوطي، همع الهوامع: جـ6 ص53، مرّ سابقاً صيغة المصادر التي تنتهي بالتاء ، ووردت صيغة اسم المرة – منهن .
[8] ينظر، شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص111 .

من لفظ المصدر الذي هو الأصل والأكثر تقول أَعْطَيتُ إعْطاءةً وأخْرَجْتُ إخراجةً إذا أرْدت المرة الواحدة، و كذلك احْتَرزت احْتِـرَازَة، وانْطَلَقْـتُ انْطِلاَقَـة واحـدة واستَخْرَجْتُ استِخْراجةً واحدة " [1]. وهنا لابّد من إضافة واحدة إذا كـان المـصدر العادي ينتهي بالهاء، أي على وزن " فَعْلَة "، كدَعَوة واحدة "[2].

ويصاغ من غير الثلاثي على المصدر العادي بزيـادة تـاء نحـو : سَـبّحَ تَسْبيحَة"[3]، وإذا كان المصدر الأصلي من غير الثلاثي ينتهي بتاء فتـضاف إليـه واحدة "[4]. ولكن هذه الصيغة قد لا تكون ثابتة فقد تتبادل في صيغة أخرى ، فقـد يأتي من الثلاثي على وزن فعلانه فيقول سيبويه : " أَتَيْته إتْيانه ، ولَقِيتُهُ لِقَاءَة واحدة، فجاؤوا به على المصدر المستعمل في الكلام ، كما قالوا : أعطـى : إعْطَـاءة "[5]، وجاء مصدر المرة من " لقي " لقَاءة والقياس " لَقْية " – يقول سـيبويه :" وقـالوا : الفَعْلَة نحو : الرَّحْمَة واللّقْية "[6]، وقد جاء مصدر المرة من الفعل " حَجَّ "" حِجَة " ، والقياس هو " حَجْة " يقول :" والحِجَّة : المرَّة الواحدة ، وهـو مـن الـشَّواذ ، لأن القياس بالفتح "[7]، وهذا يعني أن صيغة فَعْلَة قد تلقى مع فعْلة في التعدد وقـد أورد ابن قتيبة " فلان يأكل الحَيْنَة والحِيْنَة " أي مَرَّةً في اليوم "[8]، وأورد ابـن منظـور رأيْتُه رَأْيَة ورُؤْيَة، وليست الهاءُ في رَأْيَة هنا للمرة الواحدة وإنما هو مصدر كَرُؤْيَةِ، إلا أن تُريد المرّة الواحدة فيكون رَأَيتَه رَأْيَة كقولك ضَرَبْتُهُ ضَرْبَة ، فأما إذا لم ترد هذا فَرأيَة كرُؤية ليست الهاء للواحدة "[9]. وهذا يدل على اشتراك مـصدر المـرة والمصدر العادي في الصيغة الواحدة الدالة على التعدد. وكأن اختلاف الدلالة فـي

---

[1] ابن سيدة، المخصص: جـ4س14 ص318 .

[2] السيد، المفتي في علم الصرف: ص198، نهر، الصرف الوافي: ص71 .

[3] هادي نهر ، الصرف الوافي: ص71 .

[4] المرجع نفسه : ص71، السيد ، المغني في علم الصرف: ص198 .

[5] سيبويه ، الكتاب: جـ4 ص45، الجرجاني، المفتاح في التصريف: ص55، أبو حيان ، البحر المحيط: جـ1 ص62 ، ابن منظور، لسان العرب: جـ12 ص317.

[6] سيبويه، الكتاب: جـ4 ص8، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص32، ابن منظور، لسان العرب: جـ12 ص 317، ابن الجـبان ، شرح الفصيح في اللغة: ص 317 ، 318 .

[7] الجـوهري، الصحاح: جـ 1 ص 267، ابن منظور، لسان العرب: جـ3 ص 53 .

[8] ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص319، وينظر ما شابهها ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص117، ابن سيدة، المخصص: جـ4 س14 ص415 .

[9] ابن منظور، لسان العرب: جـ5 ص84 .

الفعل " رأى " يستدعي اختلاف في صيغة المصدر بين المرة والعادي، رأى الرُّؤْيَة بالعين تتعدى إلى مفعول واحد وبمعنى العِلم تتعدى إلى مفعولين ، وذلك مثل الرُّؤْيَةُ النظر بالعين والقلب رأيت في المنام رُؤْيَا ورأيت بالفقه رَأْياً "[1].

2 .1 .10 تعدد صيغ المصدر الدال على الهيئة:

يصاغ المصدر الدال على الهيئة من الفعل الثلاثي على وزن فِعلَة . فجَلَسَ جِلْسَةَ حَسنهَ، الرِّكْبَة، إلا إن كان بناء المصدر العام عليه فيُدلُ على الهيئة بالصّفة ونحوها كـ " نَشَدَ الضّالة نشْدَة عظيمة "[2]. ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة، إلا ما شَذَّ من قولهم :" اخْتَمَرَتْ خِمْرَةً "، و" انْتَقَبَتْ نِقْبَةً ، تَعَمَّم عِمَّةً ، وتَقَمَّصَ قِمْصَةً "[3]. وهناك صيغ اختلف في حركة فاء الصيغة وأعتقد أنّها تصلح لكي تكون هيئة وقد وردت في أكثر كتب اللغة فابن السكيت يورد صيغة " فِعلَة وفُعْلَة " كأن استخدمها يكون للهيئة أو للموضع حسب السابق الذي نريد فيه فيقول : وقال العِدْوَة والعُدوَة والعُدوَة، المكان المرتفع، وقال غيرُ أبي عمرو : عدْوة الوَادي وعُدْوَتُه : جانبه ... يقال غِلْظَة وغُلْظة ويقال رِفْقَة ، ورُفْقَة ، لُغَةُ قيس وتميم ... والشِّقْة والشُّقْة للسفر البعيد "[4]، وكذا " يقال جَذْوةٌ وجُذْوةٌ وجِذْوة ... وحكى الكسائي وُجْنَة وأَجْنَة عن أهل اليمامة. قال الفراء : وسمعت من بعض كلب وِجْنَةٌ ووَجْنَةٌ، لبعض العرب بكسر الجيم وفتح الواو "[5]، ويقول البطليوسي :" الجُرَّةُ والجِرَّة والجُرَّة : الجَرَّةُ بالفتح : الفَعْلَة الواحد من الجرِّ. والجَرَّة أيضاً : أناء من فُخار ... والجِرَّة بالكسر : هيئة الجَرِّ وجرَّةُ البعير : ما يخرجه من جَوفه ثم يَردُّه . والجُرَّةُ

---

[1] ينظر الجوهري ، الصحاح: جـ5 ص1873 ، 1874، ابن منظور، لسان العرب: جـ5 ص84 ، 85 .

[2] ابن هشام ، أوضح المسالك : جـ1 ص423 ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل : جـ2 ص116 ، ينظر حسن ، النحو الوافي :جـ3 ص230 .

[3] ابن هشام ، أوضح المسالك :جـ1 ص423 .

[4] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 115 ، ابن قتيبة ،أدب الكاتب : ص 320 ، ابن سيدة ،المخصص : جـ4 س 14 ص 414 ،415 .

[5] ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص 116 ، 117 ، ابن سيدة ، المخصص :جـ4 س 14 ص 415 .

بالضم : عَقْبة من حديد مثقوبة الأسفل يُجعلُ فيها بزر الحنطة "[1]. وكذلك تلتقـــي صيغة " فِعْلة " الدالة على الهيئة مع المصدر نفسه، ومع الاسم فيقول البطليوسي في :" الجَعْرَة بالفتح : القطعة من الجَعر ... أيضاً مصدر جَعَرَ يَجْعَـــرُ ... والجِعْـــرَة بالكسر الهيئة من ذلك – والجُعْرة بالضم حبل يشد في الوسط "[2]، وفي " جُثْـــوْة " ثلاث لغات " الجَثْوَة بالفتح : البروك على الركبتين عند الخِصام ...والجِثْوةُ بالكسر: هيئة الجاثي على ركبتيه، ويقال للتُّراب المجموع جَثْوَةُ وجِثْوَة وجُثْوَةٌ بالفتح والكسر والضم "[3].

وهذا التعدد الدلالي يؤكد أنّ الصيغة قد لا تعرف إلا في وضعها بالسياق التي ترد فيه. وإنّ كان اختلاف الصيغ يعود لمعيار لهجي "[4]، أمّا فيما ورد من صيغة " فِعْلة " في القرآن فقد قرئت " أُسوة " بضم الهمزة ، وهي لغة قيس وتميم ، والباقون بكسرها " إِسوة " لغة الحجاز وهما لغتان "[5]، وفي كلمة " خفيه " فقـــرئ بكـــسر الخاء وضمها "[6]، وقرئت " أُمّة " بكسر الهمزة ، وبالضم "[7]. وقرئت " الخيـــرة " بسكون الياء وفتحها "[8].

وفي قوله تعالى : ﴿ **وفَعَلْتَ فَعْلَتك** ﴾ [9]. قال أبو الفتح : الفَعْلة ، كناية عـــن الحالة التي تكون عليها ، كالرِّكبة والجِلسة والمِشية والإكلة . فجرت مجرى قولك : وفعلت فعلك الذي فعلت "[10]، وهكذا كلّه يدل على تعدد صيغة " فِعله " سواء أكانت للمرة أو للهيئة .

---

[1] البطليوسي ، المثلث : ص 410 .

[2] البطليوسي ، المثلث: ص 412 .

[3] البطليوسي، المثلث: ص 412 ، 413 .

[4] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 115 .

[5] ابن الجـــزري ، النشر في القراءات العشر : جـــ2 ص 348 ،ينظر الفراء ، معاني القرآن : جـــ2 ص 339 ، أبو حيان ، البحر المحيط :جـــ7 ص 222 ، جـــ8 ص 254 .

[6] أبو حيان ، البحر المحيط : جـــ7 ص 222 .

[7] ابن جني ، المحتسب : جـــ1 ص 344 ،أبو حيان ، البحر المحيط : جـــ5 ص 314 .

[8] أبو حيان ، البحر المحيط : جـــ7 ص 233 .

[9] الشُعَرَاء : 26 / 19 .

[10] ابن جني ، المحتسب : جـــ2 ص 127 .

2. 1. 11. صفوة تفسير ظاهرة تعدد أبنية المصدر:

اهتم علماء العربية كما سلف في قضية تعدد صيغ المصدر للبناء الواحد، وقد تطرق الباحث لماهيّة التعدد وأسبابها أثناء طرحـه لـصيغ المـصادر واشـتراكها التعددي فيما بينها، وفي هذه العجالة أفرد الباحث جزئية شمولية تفسّر تعدد المصادر وتحمل ما طرح في تقديم الصيغ المتعددة في المصدر فيما تقدم، وتبين معايير التعدد ولكن بجزئيّات قليلة، نظراً لتقدم الحديث عن هذه المعايير أثناء الطـرح للـصيغ المتعددة.

2. 1. 11. 1 المعيار اللهجي:

أوضح الباحث هذا المعيار في تقديم صيغ المصادر، وهنا يقدم الباحث بعض الأمثلة لتكون صفوة خالصة لتعدد صيغ المصادر لهجياً.

" اشتركت صيغة (فَعْل و فُعُول) في التعدد المصدري، وقد نسب الفـراء " فَعْل " للحجاز، ونسبَ " فُعُول " لنجد، وقد ورد هذا الرأي في شـرح شـافية ابـن الحاجب : " قال الفراء : إذا جاءك فَعَل مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلاً للحجاز و فُعُولا لنجد "[1]، وكذا في أغلب الصيغ المصدرية مثل " النِياح " فِعال و " النَـوْح " فَعْل وفي قوله تعالى :﴿ **وأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَ رِضْوانٌ مِنَ الله** ﴾ [2]. فـاختلفوا فـي رِضوان، فروى أبو بكر بضم الراء، إلا في الموضع الثاني من المائده وهو " مـن اتّبع رضوانه " فكُسر الراء فيه من طريق العليمي ... وقرأ الباقون بكسر الراء في جميع القرآن "[3]. على أن أبا حيان يسند الأمر في كسر " الراء فـي رضـوان أو ضمها إلى اللهجة فيقول : " الرضوان : مصدر رَضي ، وكسر رائه لغة الحجـاز، وضمها لغة تميم وبكر وقيس عيلان "[4].

ويقول يوهان فك : " هذه اللغة الفصحى (لغة الشعر) لغة فنيـة خالـصة، وتعلو بما لها من طبيعة مميزة على كل اللهجات، غير أنها إذ تجري علـى ألـسنة

---

1 الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص151-152 .

2 آل عمران: 3 / 15 .

3 ابن الجـزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص238 .

4 أبو حيان ، البحر المحيط : جـ2 ص398 .

المتحدثين بهذه اللهجات، فإنها لم تخل من تأثير تلك اللهجات فيها باستمرار، ولعلها اختلفت من جهة إلى أخرى تبعاً لذلك "[1]، يقول أبو زيد : السُّدْفَةُ في لغة بني تميم الظُّلمة .. "[2]، فالسَّدْفَة والسُّدْفَةُ في لغة أهل نجد : الظُلمة وفي لغة غيرهم : الضَّوْء"[3].

ومثلها في " حَصَاد وحِصاد " فيعود الاختلاف في التعدد بين الصيغتين إلى فوارق لهجية، يقول يونس :" أهل الحجاز يقولون الحِصاد وتميم تقول الحَصاد"[4]. وفي البحر المحيط نسب الفراء الحِصاد بالكسر للحجاز وبالفتح لنجد وتميم"[5].

وقد نسب ابن السكيت الصِراع بالكسر إلى لغة قيس ونسب الصَراع بالفتح للغة تميم "[6].

على أنّ الشعر الجاهلي في معظمه كان يخلو من الخصائص اللهجية المتشعبة وإن كان البعض يشير إلى أنّ العربية الفصحى خليط من لهجات القبائل "[7].

2. 1. 11. 2 معيار القياس والسماع:

اعتمد علماء اللغة في وضع قواعد المصدر على ربطها بفعلها، وعدّوا كل ما جاء مطابقاً لقواعدهم قياساً، وكل ما خالفهم فهو سماعي يقول سيبويه : " هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها. فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية : على فَعَلَ يَفْعُل، وفَعَل يَفْعِل. ويكون المصدر فَعْلاً والاسم فاعلاً، ثم يقول وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول "[8]. وكأنّه قد أوضح أنّ للمصادر صيغتين قياسية على " فَعْل " وسماعية على " فُعُول " . وقد يعود هذا التعدد إلى سبب الخلاف في القياس، وسبب هذا الخلاف وجود أمثلة كثيرة

---

1 فوك ، العربية : ص9 .

2 ابن منظور ، لسان العرب :جـ 6 ص216 .

3 الصغاني ، العباب الزاخر و اللباب الفاخر: ص267 .

4 السيوطي، المزهر في علوم اللغة : جـ2 ص276 .

5 ينظر أبو حيان ، البحر المحيط :جـ4 ص234 .

6 ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص31 .

7 ينظر عبد التواب ، فصول في فقه العربية : ص76 ، 77 ، 78 ، 79 ، 80 .

8 سيبويه ، الكتاب :جـ 4 ص5 .

لكل واحد من صيغ هذه المصادر تجري عليها بنظام، فذهبوا فيها مذهب القيـــاس، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً وأنّ هناك أفعالاً كثيرة مما يتحقق فيــه شـــرط تلــك المقاييس قد وردت مصادرها في صيغ خارجة عن القياس، فصرفتهم كثرة انتقاض هذه المقاييس عن الاعتداد بها ، وذهبوا إلى أن مصادر الأفعال الثلاثية إنما يرجــع فيها القياس إلى السماع فيكون للفعل الواحد مــصدران : مــصدر ثابــت بطريــق السماع، ومصدر ثابت بطريق القياس"[1]. وقد أشاروا إلى أنّ أغلب الصيغ الدالــة على حِرفه على وزن "فِعَاله" بكسر الفاء. أمّا إذا خرج الوزن على "فَعالة" بفتح الفاء فهو من قبيل الجواز يقول الرضي : " الغالب في الحِرفَ وشبهها من أي باب كانت، الفِعَالة بالكسر، كالصِّياغة، والحِياكة، والخِياطة، والتِّجارة، والإمارة، وفتحوا الأول جوازاً في بعض ذلك كالوَكالة والدَّلالة والوَلاية "[2]. وأورد السيوطي في مزهــره معيار الفصيح وغير الفصيح، كمقياس يدل على القياس والسماع ، فيذكر الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات ويشير إلى " أبْغَضتُه بَغَاضـــةً لغـــة يمانيـــة ليـــست بالعالية"[3]. فالمصدر " بغض" قياس في لهجة أهل العالية، وبغاضة أقل منه مرتبــةً وقد تكون الحاجة تستدعي استحداث صيغ أخرى تستخدم فاللغـــة العربيـــة تـــسمع لتكليمها بالتكلم بصيغ مختلفة ، فقد يستخدم المتكلم الصيغ المقيسة منها وقد يستخدم السماع منها .

يقول الأخفش : " اختلاف لغات العرب إنما جاء من قِبل أنّ أول مـــا وضـــع منها وضع على خلاف، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها غير قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً، وإن كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حظاً، قال ويجوز أن يكون الموضـــوع الأول ضرباً واحداً، ثم رأى من جاء بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جـــارٍ فـــي الصحة مجرى الأول "[4].

[1] حسنين ، القياس في اللغة العربية:ص52 .
[2] الرضي ، شرح الشافية :جــ1 ص153 .
[3] السيوطي ، المزهر : جــ1 ص218 .
[4] المصدر نفسه: جــ1 ص55-56 .

ويرى بعض المحدثين أن التعدد في الأبنية والصيغ يعود إلى التطور الهائل الذي يحدث في اللغة لكثرة الاشتقاقات التي تقع في الأسماء والأفعال فيقول بروكلمان : " وتؤيد مقارنة معظم اللغات، القول بأن معنى الفعل ليس إلا اشتقاقاً من معنى الاسم ، ويؤيد ذلك اللغات السامية كذلك أن الأوزان الاسمية تطورت تطوراً أكبر من تطور الأوزان الفعلية " [1].

وقد عزّي التعدد بشقية القياس والسماعي إلى مرحلة تاريخية متقدمة لم تكن اللغة فيها مستقرة " ولا ريب أن هذا القلق الذي لايتجاوز كونه في الثلاثي فقط مصادر وأفعالاً، كان للأسباب التي قدمناها وهو معقولة جداً، فإن الثلاثي كان في اللغة بمنزلة التراث القديم " [2]. وكانت الأراء السابقة تصب في سماحية العربية في تعدد صيغ مصادرها، لأنّ في التعدد إراحة لمتكلمي العربية .

2 .1 .11 .3 المعيار الصرفي:

وهذا المعيار يشكل المقياس الفصل بين الصيغ المتعددة المشتركة ، فيصنف بعضها إلى المصدر والبعض الآخر : إلى الاسم، وآخر إلى الجموع وغيرها .

و" فَعْل " مصدر : " فُعْل " و " فِعْل " أسماء للمصدر وذلك في " شرب " يقول أبو عبيدة : " والرّفع والخفض اسمان من شَرِبتُ، والفتح مصدر كما تقول شَرِبت شَرْباً "[3]، الذَّبح مصدر ذَبَحْتُ، و " الذِّبْحُ " المذبوح، والرَّعي مصدر رَعَيْتُ، والرِّعْي الكَلا " والهَدْم مصدر هَدَمْتُ والهَدَم ما انهدم من جوانب البئر "[4].

وصيغة فَعْل مصدر و" فَعَال اسم المصدرويقول الفراء : " الخَرَاج الاسم والخَرْج المصدر "[5]. أما صيغة " فُعُول " فهي مصدر، وفَعُول اسم المصدر كقول ابن السكيت : الوُقُود بالضم الاتقاد ، وتقول وَقدت النار تَقِد وُقُوداً وَوَقَداناً وَوَقْداً وقِدَة "[6]. وقال تعالى : ﴿ **فاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ والحِجَارَةُ** ﴾ [1].

---

[1] بروكلمان ، فقه اللغات السامية : ص93 .

[2] حسنين ، أبنية المصادر في اللغتين ، العربية والعبرية : ص145 .

[3] ابن السكيت ، إصلاح المنطق :ص85 ، 86 .

[4] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص184 ، ينظر ص185 ، 186 – 191 .

[5] الفراء ، معاني القرآن : جـ2 ص159 .

[6] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص332 .

واعتبر بعض اللغويين صيغة " تِفْعَال " بالكسر اسم مصدر فيقول شارح الشافية ناسباً ذلك لسيبويه : " وأما التِّبيان فليس بناء مبالغة ، وإلا انفتح تاؤه بل هو اسم أقيم مقام مصدر بَيّن "[2]، وأورد أبو حيان تَفْعال على أنها مصدر فقال : " ومن المصادر ما يجئ على تَفْعَال كالتَّكْرَار والتَّرْداد وهي كثيرةٌ"[3] غير أنّ سيبويه يورد في نصه أنّ ما جاء على " تِفعال " بالكسر يكون اسماً للمصدر"[4].

وكذا صيغة " فِعْلال " المصدر : " فَعْلال " اسم المصدر، فيقول الفراء : " والزِّلزال بالكسر المصدر، والزَّلزال بالفتح : الاسم، وكذلك القَعقاع الذي يقعقع الاسم، والقِعقاع المصدر. والوَسواس : الشَّيطان، وما وسوس إليك أو حدثَّك فهو اسم، والوِسواس المصدر "[5].

وقد يتفق المصدر في الدلالة ، لكن الصيغة متعدده ومختلفة عن بعضها مع اختلاف الفعل الذي أخذت منه كلّ صيغة . فصيغة " فَعَال " و " فَعَل و فُعْل ". " رَشَاد " من باب " فَعِلَ ، يَفْعَلُ" رَشِدَ يَرْشَد " رَشَد " و " رُشْد " من باب " فَعَلَ يَفْعُل " رَشَدَ يَرْشُدُ "[6]. و" فَعْل " و " فِعَال " و " قَتْل " مصدر للفعل الثلاثي المجرد " قَتَلَ يَقْتُلُ ". " قِتال " مصدر من الفعل الثلاثي المزيد قاتل يُقَاتِل "[7].

وهناك صيغة تصنف اسم مفعول ، وأخرى تصنف مصدراً يقول ابن جنى : " قد كثر عنهم مجيء المصدر على فَعْل ساكن العين ، واسم المفعول منه على فَعَل مفتوحا وذلك قولهم النَّفْض للمصدرَ والنَفَض للمنفوض ، والخَبْط للمصدر والخَبَط للشيء المخبوط والطَرْد للمصدر، والطَرَد للمطرود "[8]. ويأتي المصدر بمعنى اسم المفعول في قوله تعالى : ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُم القِتَالُ وهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ** ﴾ [9]، أي مكروه،

---

[1] البقرة: 2 / 24 .

[2] الرضي ، شرح الشافية :جـ1 ص167 .

[3] أبو حيان ، ارتشاف الضرب : جـ1 ص228 .

[4] ينظر سيبويه ، الكتاب:جـ 4 ص84 " صيغة تَفْعال ، تِفْعال " .

[5] الفراء ، معاني القرآن : جـ3 ص283 ، ينظر ابن السكيت ، إصلاح المنطق :ص221 .

[6] الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص413 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص219 مادة رشد .

[7] الجوهري ، الصحاح : جـ4 ص1463 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ11 ص34 ، 35 مادة قتل .

[8] ابن جني ، المحتسب : جـ2 ص62 وينظر 63 .

[9] البقرة: 2 / 216 .

فهو من باب النقض بمعنى المنقوض أو ذو كره إذا أريد به المصدر، فهـو علـى حذف مضاف، أو جعل نفس الكراهة " [1].

وقد يدل المصدر على اسم الفاعل في المعنى ففي قوله تعالى : ﴿ **ومَا تُغْنِـى الآيَاتُ والنُّذُرُ عَنْ قَوْمِ لايُؤمِنُونَ** ﴾ [2]، فالنذر : جمع نذير ، إمّا مصدر ، فمعناه : الإنذارات و إما بمعنى منذر ، فمعناه : المنذرون "[3].

وهناك تداخل كبير بين الصيغ الصرفية ، وبخاصة صيغ الاسم والمـصدر ، وهذا التداخل نظراً للوفرة الهائلة من الصيغ التي قد تعدّ مزيّة ، لأنّها قد تكون أداة للكشف عن الحدود بين الكلمات "[4]. لكن الغموض يبقى يلف بعض الصيغ الصرفية فيقول تمام حسان : "ولكن الصيغ الصرفية قد لا تكون بمفردها كافية للدلالة علـى المورفيم لوجود الغموض فيها ، فهي إذا في حاجة إلى المثال ليوضح ما فيها مـن غموض . وتجد من أمثلتها " شَهْم " و " ضَرْب " فإذا وقع الغموض في الصيغة هنا. فلن يقع في الأمثلة "[5].

هناك ارتباط قياسي بين المصدر وصيغته الفعلية في الماضي ، فهناك ارتباط بين الصيغة المصدرية ذات الحركة الطويلة بعد الصامت الثاني بأفعالها ، التـي لا تلتزم عينها بحركة مماثلة للحركة الطويلة في الصيغة المصدرية " مطل الحركة " .

مثل " فَعَال " واعتبرت هذه الصيغة قياسية لدلالة على صفة الحسن والقبيح ، وتكون باب الأفعال من صيغة : " فَعُلَ يَفْعُل " مثل : " سَقُمَ سَـقَاماً " [6]، و" بَهُـوَ بَهَاء"[7]، يقول سيبويه : "أما ما كان حَسْنَاً أو قُبْحاً فإنّه مما يُبنى فِعْلُهُ على " فَعُـلَ ، يَفْعُلُ " ويكون المصدر فَعَالاً وفَعَالة وفُعْلاً "[8].

---

1 أبو حيان ، البحر المحيط :جـ 2 ص143 ، ينظر المصدر نفسه :جـ3 ص193 ، جـ5 ص101 ، جـ5 ص112 ،251، 291، جـ6 ص240 ، جـ8 ص529 .

2 يونس : 10 / 101 .

3 أبو حيان ، البحر المحيط : جـ5 ص194 ، ينظر أبو حيان ، البحر المحيط : جـ2 ص154 ، جـ2 ص379 ، جـ7 ص188 .

4 حسان ، مناهج البحث في اللغة :ص176 .

5 المرجـع نفسه: ص174 .

6 الجوهري ، الصحاح : جـ4 ص1582 ، ابن منظور، لسان العرب :جـ6 ص298 " السَّقام والسُّقْم والسَّقَم وسَقامة " .

7 الجوهري ، الصحاح : جـ 1827 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ1 ص528 ، 529 .

8 سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص28 .

وصيغة " فَعِلَ يفعَل " : مثل " سَفِهَ سَفَاها "[1]، و" شَــقِي شَــقَاء "[2]. يقــول سيبويه: " وما كان من الرِّفعة والضِّعة، وقالوا الضّيعة فهو نحو من هذا قالوا : غَنِي يَغْنى وغنِى وهو غَنيٌّ ... وقالوا سَعِدَ يَسْعَدُ سَعَادةً وشَقِيَ يَــشْقَى شَــقَاوَةً وسَــعِيدٌ وشَقِيٌّ، فأحدهما مرفوع والآخر موضوع وقالوا الشقاء "[3].

مثل صيغة " فَعِيل " وتأتي هذه الصيغة من الفعل على صيغة " فَعَــل " ، إذا دلّت على الاهتزاز والحركة نحو " دَبَّ دَبِيباً " [4]، وإذا دلت على صوت نحو " صلَّ صَلِيلاً "[5]، و" صَرَخ صَرِيخاً "[6]. ويجيء على فَعِيل نحــو صَــهَلَ صَــهِيلاً "[7] ووَجَب قلبه وَجِيباً "[8]. فالصهيل يدل على الصوت ، والوجيب على الحركة . مثل صيغة " فُعُول ". وترتبط هذه الصيغة في أغلبها بالفعل اللازم فَعَلَ يَفْعُلُ نحو " بَكَرَ بُكُوراً "[9]، " وسَجَدَ سُجُوداً " [10] فَعَلَ يَفْعِل نحــو " وَقَــفَ وُقُوفــا "[11]، " ونَــزَلَ نُزُولاً"[12]، فَعَلَ يَفْعَل نحو " دَأَب دُؤُوباً "[13]، و" خَشَع خُشُوعاً "[14]. ليس شرطاً أن ترتبط صيغة " فَعَال " مثلاً بأفعال قياسية ، فقد تخرج ذلك فترتبط بصيغة الفعــل " فَعِلَ " الذي قد لا يصح معه قانون مطل الحركة لتحقيق الــصيغة ، مثــل " سَــمِعَ سَمَاعاً"[15]، و" شَرِبَ شَرَاباً "[16].

قد يحدث توافق حركي بين صيغ المضارع وصيغ المــصدر ذات الحركــات القصيرة مثل صيغة المصدر " فَعَل، فُعُل "، وقد يحدث على أساس قانون المخالفــة

---

[1] الجوهري ، الصحاح : جــ5 ص1788 ، ابن منظور، لسان العرب :جــ6 ص287 " السَّفَهُ والسَّفاهُ والسَّفاهة " .
[2] الجوهري ، الصحاح : جــ5 ص1909 ، ابن منظور، لسان العرب :جــ7 ص169 " شَقَاء ، شَقِي ، شِقْوَة " .
[3] سيبويه ، الكتاب :جــ4 ص33 ، 34 .
[4] الجوهري ، الصحاح :جــ1 ص111 ، ابن منظور ، لسان العرب : جــ4 ص276 دَبِيب ، دَبَّاً " .
[5] الجوهري ، الصحاح :جــ 4 ص1424 ، ابن منظور ، لسان العرب :جــ7 ص392 صَلِيل ، صَلْصَل ، صَلْصَلَة " .
[6] الجوهري ، الصحاح :جــ1 ص374 ، ابن منظور ، لسان العرب :جــ7 ص318 " الصَّرِيخ ، صُرَاخ " .
[7] الجــوهري ، الصحاح : جــ4 ص1426 ، ابن منظور ، لسان العرب : جــ7 ص 430 ، 431 .
[8] ابن قتيبة ، أدب الكاتب :ص374 ، ابن منطور ، لسان العرب : جــ5 ص216 " وَجَــبا وَجِــيب ، وُجُــوب ، وَجَــبان " .
[9] الجــوهري ، الصحاح : جــ2 ص518 ، 519 " بَكَارة ، بُكُور ، بَكُور " ، ابن منظور ، لسان العرب :جــ1 ص469 " بُكُور ، بَكَر ، بُكْرة".
[10] الجوهري ، الصحاح : جــ2 ص421 " سُجُــود " ، ابن منظور : لسان العرب :جــ6 ص176 .
[11] الجوهري ، الصحاح :جــ3 ص1190 " وُقوف " ، ابن منظور ، لسان العرب :جــ15 ص373 " وُقُوف ، وَقْف ، وُقْفاً " .
[12] الجوهري ، الصحاح :جــ4 ص1487 ، ابن منظور ، لسان العرب :جــ14 ص111 .
[13] الجوهري ، الصحاح :جــ1 ص111 ، ابن منظور ، لسان العرب :جــ4 ص271 " دَأْب ، دُؤوب " .
[14] الجوهري ، الصحاح :جــ3 ص1002 ، ابن منظور ، لسان العرب: جــ4 ص100 " خُشُوع " .
[15] الجوهري ، الصحاح :جــ3 ص1024 ، ابن منظور ، لسان العرب :جــ 6 ص363 " سَمْعا سِمْعا سَمَاعا " .
[16] الجوهري ، الصحاح: جــ1 ص138 ، ابن منظور ، لسان العرب :جــ7 ص64 " شَرْب ، شُرْب ، شِرب ، شَرَاب " .

بين المضارع والمصدر مثل " فُعَل " و " فِعَل "[1]. ومثال ما ارتبط بسبب التوافــق الحركي بين المضارع والمصدر "

" فَعَل" في باب " فَعِلَ يفْعَل " مثل " عَجِبَ يَعْجَب عَجَباً "[2]. و" سَــفِه يَــسْفه سَفَهاً"[3]. و" عَمِلَ يَعْمَل عَمَلاً "[4].

ومرتبطة بباب " فَعَل يَفْعَلُ " مثل " هَرَبَ : يَهْرَبُ هَرَباً "[5]. و " سَهَر يَسْهَرُ سَهَراً "[6]. و" سَرَعَ يَسْرَع سَرَعَاً "[7]. والمصدر " فُعُل " : من باب " فَعَل يفْعُــل " مثل " أَكَلَ يَأْكُل أكْلاً " و " سَحَق يَسْحُق سُحُقاً "[8].

وقد ترتبط بعض المصادر بالفعل المضارع وفقّ قانون المخالفــة ، فيقتــصر المصدر " فُعَل " على الأفعال المعتلة اليائية اللام من باب " فَعَل يفْعِلُ " اللازم مثل " سَرَى يَسْرِي سُرَى "[9]، من باب " فَعَل يَفْعِل " المتعدي مثل " هَدَى يَهْدِي هُدى"[10]. والمصدر " فِعَل " يرتبط في باب " فَعَلَ يَفْعُل " مثل " كَبَرَ يَكْبُرُ كِبَراً "[11]، وفي باب " فَعُلَ يْفعُلُ " مثل " قَصُرَ يَقْصُرُ قِصَراً "[12].

2 .1 .11 .4 المعيار الصوتي (تعدد المصدر لمعيار صوتي):

إنّ المتتبع لبعض الصيغ العربية وما صيغ على وزنها من كلمات ، يجد فيها تغييرات صرفية تعود هذا التغيرات إلى علاقة نطقية صوتية ، وقد يطلق على هذه

---

[1] ينظر حسنين ، أبنية المصادر في اللغتين ، العربية والعبرية : ص174 ، 175 .

[2] الجوهري ، الصحاح :جـ1 ص158 ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ9 ص51 " عَجَبا ، عُجَب ، عَجَيب ، عُجَاب "

[3] الجوهري ، الصحاح :جـ5 ص1788 ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ6 ص287 " السَّفَهُ ، السَّفاهُ ، والسَّفاهة ، سَفَها سَفاهاً

[4] الجوهري ، الصحاح :جـ4 ص1447 ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ9 ص400 " عَمَل ، العِملَة ، العُملة ، العُمالة " .

[5] الجوهري ، الصحاح :جـ1 ص211 ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ15 ص68 .

[6] الجوهري ، الصحاح :جـ2 ص593 ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ6 ص409 " سَهر ، سهران " .

[7] الجوهري ، الصحاح :جـ3 ص1021 ، ابن منظور ، لسان العرب: جـ6 ص241 " سُرعة – سراعة ، سِرْعاً ، سَرَعاً .

[8] ابن السكيت ، إصلاح المنطق :ص86 ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ6 ص194 ، ابن منظور ، لسان العرب:جـ1 ص170 " سَحْقا ، سُحْقا . سَحِيق ، سُحُقاً .

[9] الجوهري ، الصحاح :جـ5 ص1895 ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ6 ص249 " سَرُو سَراوة ، سَرِى سَرَاءً .

[10] الجوهري ، الصحاح :جـ5 ص2008 ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ15 ص59 .

[11] الجوهري ، الصحاح :جـ2 ص685 ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ12 ص12 ، 13 " كِبَرا ، كُبْراً ، مكبراً " .

[12] الجوهري ، الصحاح :جـ2 ص678 ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ11 ص182 ، 183 " قِصْراً قَصْراً ، قَصارَة ، قِصار... " .

التغيرات صرف صوتية للعلاقة بينهما "[1]؛ لأنّ التغيّر الصرفي يطــرأ لاعتبــار صوتي فالقياس المتقدم للكلمات في العربية يخضع تحت الميزان الــصرفي الــذي يتكون من " فــ الكلمة وعين الكلمة ولام الكلمة "، وما زيــد فــي الميــزان علــى الأصول يُزاد وما نقض ينقض، وما قلب يقلب، فما يطرأ على الأصول "[2]. وقــد حافظ المتقدمون على صورة الميزان رغم التغيرات الصوتية الداخلية في بنية الكلمة نحو : " قال ، فَعل " و " قائل ، فاعل "[3]. وكل متغيرّ يطرأ على الكلمة له تبريــر عند القدماء مع المحافظة على صورة الميزان الصرفي، مثــل الإعــلال والإبــدال والقلب وزيادة الحرف "[4]. غير أنّ الدّراسات اللغوية الحديثة فرقت بــين الميــزان الصرفي والميزان الصوتي "[5]. وهذه التغيرات التي تشترك فيها العبرية والآرامية تعبر عن تطور داخلي "[6]، وقد أعطت الدراسة اللغوية الحديثة وزناً صوتياً للأفعال المعتلة مثل " قال، فال، رممى، فعى "، وأشارة إلى أصلين أصل افتراضي والآخر متطور "[7]. فالميزان الصرفي ما يقابل بنية الكلمة في صورتها الافتراضية، وأمّــا الميزان الصوتي فهو يحافظ على موسيقى الكلمة في صورتها الواقعيــة "[8]، فــلا وجود لعلم الصرف بدون علم الأصوات "[9]. وهذا التغيّر في بنية الكلمــة أحــدث نوعاً من التعدد "[10]. والذي يلزم هذا التغيرّ طبيعة الــصوت المحــيط بالــصوت

---

[1] حجــازي ، مدخل إلى علم اللغة : ص 197 ، 211 ، 212 ، شهبندر ، أسيدة ،(1991م) ، الإبدال وأثره في الصرف والاشتقاق ، رسالة دكتوراه ،غير منشورة ، جــامعة دمشق : ص 6 ، الأنطاكي ، محمد ،(1971 م) ، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، ط3 ، دار الشروق، بيروت :جــ1 ص 131 ، بشر،دراسات في علم اللغة :جــ2 ص 84 ، ص109 ، البكوش ، التصريف العربي : ص 20 .

[2] ينظر سيبويه ، الكتاب :جــ4 ص 229 ، ابن يعيش ، شرح الملوكي التصريف:ص 116 ، الرضي، شرح الشافية : جــ1 ص12 – 14 ، 31 – 32 ، نور الدين ، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب : ص 97 – 108 ، حجازي ، علم اللغة : ص 205 .

[3] ابن الحاجــب ، شرح الشافية :جــ1 ص 10 وما بعدها ، جــ3 ص 66 – وما بعدها " نوقشت مثل هذه الأشياء في الفصل الأول تحت بند تعدد صيغ الفعل الأجوف ، تعدد صيغ الفعل المعتل الناقص .

[4] ابن الحاجب ، شرح الشافية :جــ3 ص 66 .

[5] حسان : اللغة معناها ومبناها : ص 144 ، 145 ، شاهين ، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 46 – 49 .

[6] حجازي ، مدخل إلى علم اللغة : ص 196 ، ينظر البكوش ، التصريف العربي : ص 27 .

[7] ينظر بشر ، دراسات في علم اللغة : جــ2 ص 55 ، 107 – 114 ، نوقشت هذه القضية في الفصل الأول .

[8] ينظر بشر ، دراسات في علم اللغة : ص 83 – 116 .

[9] المرجع نفسه : ص 107 ، 113 ، البكوش ، التصريف العربي : ص 20 .

[10] ينظر البكوش،التصريف العربي ، ص 19 ، 20 ، 21 ، درسنا هذا في الفصل الأول .

المتغيّر"[1]. وينتج عن هذا الاعتبار أنّ مراحل التّغيير التي تمرُّ بها الصيغة الأصلية قبل أن تتخذ شكلها النهائي تمثل صيغاً مستحيلة لا يمكن نطقها، وهو ما يجعل التفسير القديم نظرياً صرفياً، لأنّه خطيّ ، بينما اعتبار التغيير الصوتي يجب أن يجعل كلّ الصيّغ الناتجة ممكنة النّطق ولو كانت ثقيلة. بل إنّها لا تتغيّر إلا لثقلها، فتنتقل من ثقل إلى ما دونه حتّى تستقرّ في صيغة تتطلب أقلّ ما يمكن من المجهود النطقي طبقاً لمبدأ الاقتصاد اللغوي وقانون المجهود الأدنى" [2]، والسبب في ذلك أن هناك تأثراً بين الأصوات بعضها ببعض يقول إبراهيم أنيس : " تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام، فحين ينطق المرء بلغته نطقاً طبيعياً لا تكلف فيه، نلحظ أن أصوات الكلمة الواحدة قد تؤثر بعضها في البعض الآخر ، كما نلحظ أن اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع أيضاً لهذا التأثر "[3]. وما يهم الباحث في هذا البند من هذا الفصل أن يبين التعدد الذي يطرأ لسبب صوتي يعود إلى المماثلة أو القلب المكاني ... إلخ في صيغ المصادر بضرب بعض الأمثلة على ذلك.

2 .1 .11 .4 .1 المماثلة الصوتية:

تتأثر الأصوات اللغوية ، بعضها ببعض ، عند النطق بها في الكلمات والجمل، فتتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها، لكي تتفق في المخرج أو الصفة، مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام فيحدث عند ذلك نوع من التوافق أو الانسجام، بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو في الصفات "[4].

---

[1] مرعي ، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصرة : ص 132 ، عبد التواب ، التطور اللغوي : ص 29 ، ينظر عبد الجليل ، الأصوات اللغوية : ص 261 ، 262 ، دي سوسور ، فردينان ،(1988 م) ، علم اللغة العام ، ترجمة يوئيل يوسف عزيز ، مراجعة النص مالك يوسف المطلبي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل : ص 68 ، 69 .

[2] أنيس ، الأصوات اللغوية : ص 178 ، ينظر دي سوسور ، علم اللغة العام : ص 68 ، 69 ، عبد الجليل ، الأصوات اللغوية: ص 290 ، 291 ، مرعي ، المصطلح الصوتي :ص 134 – 138 ، عبد التواب ، التطور اللغوي : ص 30 ، درست هذه الظاهرة في الفصل الأول تحت المعيار الصوتي .

[3] أنيس ، الأصوات اللغوية : ص178 .

[4] عبد التواب ، التطور اللغوي: ص 30 ، أنيس ، الأصوات اللغوية : ص 178 ، الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 190 – 246 .

2. 4. 11. 1. 2 المماثلة التقدمية:

ومن أمثلتها في المصادر وقوع التماثل بين الكسرة والواو في بعض من صيغة " مِفْعَال " من المعتل نحو مِيْلَاد ، مِيْعَاد، مِيْرَاث .

المثال الأول .

البنية المتطورة		البنية العميقة		الفعل
mīylād	————	miwlād	———	>awlad
mīyrāt	———	miwrāt	———	>awrat

في الأصل يكون المصدر كالصحيح miwlād وتبدو فيه الحركة المزدوجة الهابطة (iw) واضحة وهذه الحركة عرضة للتغيير عن طريق إسقاط شبه الحركة (w) مع بقاء نواة مقطعها ، وهي الكسرة (i) فيصبح المصدر الميمي milād في المرحلة التالية ، وهذا الحذف في وزن " مِفْعَال "، حيث تقوم اللغة بالتعويض عن طريق مد الكسرة القصيرة لتصبح كسرة طويلة في سبيل إعادة التوازن المقطعي للكلمة "[1]. ويعني هذا وقوع التماثل بين الكسرة والواو في صيغة مِفْعَال ، أي أن الأصل الافتراضي لهذا المصدر مِوْلاد، فينشأ بنية جديده متطورة لهذا المصدر " مِيلاد " وهذا التطور يدلل على وجود صيغتين عميقة " مِوْلاد " ومتطورة " مِيْلاد " وهذا يدل على تعدد اللفظة الناشئة عن هذه الصيغة، وكل ما جاء على مثل هذه الصيغة يقع فيه التعدد .

المثال الثاني: ومثلها مصدر خِيانة " فِعَالة " .

البنية المتطورة	البنية العميقة
hiyāntun	hiwānitun

حذف شبه الحركة الواوي (w) وعوض عنه بشبه الحركة اليائي (y) أي مماثلة تقدمية على الاتصال حيث أثرت الكسرة في الصامت على الواو فحولته من صامت تستدير معه الشفتان إلى صامت وهو (ي). فنتج عن ذلك وجود صيغتين عميقة " خِوانة " ومتطورة مستخدمه خِيانه . تشكلت الحركة المزدوجة (wā) الصاعدة وقبلها كسرة ، فأسقطت اللغة شبه الحركة (w) فالتقت الحركة (i) مع

---

[1] الكناعنة ، أثر الحركة المزدوجة : ص151 ، 152 .

الحركة الطويلة (ā) فانزلقت شبه الحركة (y) التي تناسب الكسرة قبلها فصار المصدر خِيانة . ويقاس عليها ما جاء على شاكلتها من المصادر .

أمامي + خلفي   أمامي + أمامي

مماثلة تقدمية على الاتصال حيث أثّرت الحركة " الكسرة " في الصامت بعدها " و" فحولته من صامت مستدير معه الشفتين إلى صامت تفتح معه الشفتان وهو"ي".

المثال الثالث (صيغة المصدر افتعال):

أ- يحدث مماثلة بين الصوامت في صيغة " افتعل " وما اشتق منها مصادر وغيرها فصيغة المصدر " افتعال " من " اصطبار " وأصلها " اصتبار ".

البنية العميقة   البنية المتطورة الصيغة

> stibār   > sṭibār

بقلب التاء طاء ، لأن الصاد صوت مطبق ، والتاء غير مطبق ، فتبدل التاء طاء فيصبح الصوتان مطبقين ، وهذه مماثلة تقدمية على الاتصال ؛ لأنّ التأثير من الأول إلى الثاني وليس بينهما فاصل "[1].

ب – ومن الصيغ " افْتعال " في الفعل المزيد الذي أصله فعل مثال :

ورد : " اتّصال "، وجذر الكلمة " وَصَلَ " – اِوتِصَال ـــــــ اتِّصال

البنية العميقة   حذف شبه الحركة   التعويض عن طريق التشديد (متطورة)

>ittişāl   <   >itişāl <   >iwtişāl

الأصل في المصدر (اوتصال) تشكلت في هذا الوزن الحركة المزدوجة الهابطة (iw) وتتخلص اللغة من هذه الحركة عن طريق حذف شبه الحركة (w) فتصير الكلمة itişāl< وهذا الحذف اقتضى التعويض فقامت اللغة بتشديد تاء الافتعال لتعويض المحذوف، فصارت الكلمة ittişāl< ويعني هذا وجود صيغتين عميقة ومتطورة وهذا يدل على التعدد في هذا المصدر .

---

[1] لم يتطرق الباحث لهذه الصيغة كثيراً وذلك لأنها فصلت في الفصل الأول تحت عنوان المعيار الصوتي(الأبدال) لبعض الكلمات التي فاؤها ضاد وصاد والطاء والظاء والذال والزاي ، والإدغام والإبدال لبعض الكلمات مثل ادّكر ادّكار .

فهناك اختلاف قي صيغة افتعل على أنها اتفعل فحدث فيها قلب مكاني . العودة إلى مضانها في ف 1 وما يشتق من هذه الصيغة يعامل معاملتها حيث يكون للألفاظ المنبثقة عن هذه الصيغة لفظتان (عميقة ومتطورة) وهذا يدل على التعدد .

جـ– وفي صيغة المصدر " اذّكار " وأصلها " ادتكار " فالدال صوت مجهور والتاء صوت مهموس ، فأبدلت التاء دالا لتناسب الصوت المجهور ، وهي مماثلة تقدمية على الاتصال ، لأن الدال أثر في التاء الذي جاء بعده حيث حوله لنظيرة المجهور وهو الدال .

البنية العميقة	البنية المتطورة الأولى	البنية المتطورة الراقية
>ṭtikār	>dtikār	>ddikār

2 .1 .11 .4 .3 المماثلة الرجعية:

وفي هذه المماثلة يتأثر الصوت الثاني في الأوّل ويرد في المصادر التي على صيغة " تَفَعَّل" . ومثلها : " تَمَنِّي " .

ت – َ م – َ ن ن – ُ ي	تَ – َ م – َ ن ن – ِ ي
– ُ + ي	– ِ + ي
خلفي + أمامي	أمامي + أمامي

أثر الصامت المفتوح " ي " على الحركة السابقة له مباشرة وهي " الضمة " ، وهي حركة تستدير معها الشفتان فقلبت إلى حركة تنفتح معها الشفتان وهي " الكسرة "، وقياساً على ما حدث في الصيغة السابقة يمكن دراسة الأمثلة التي جاءت على صيغة " تفاعل " مثال تَصَابِي

وفيما سبق تتحول فيها الحركة المركبة " – ي " إلى كسرة طويلة ، وهي المرحلة التي تمثلها مثل تَصَابى .

2 .1 .11 .4 .4 قانون المخالفة:

وهو قانون يسير بعكس اتجاه قانون المماثلة . لأنّ قانون المماثلة يحاول التقريب بين الأصوات المختلفة ، وقانون المخالفة يقع في الصوتين المتماثلين تماما في كلمة من الكلمات ، فيغير أحدهما إلى صوت آخر يغلب أن يكون من أصوات

العلة الطويلة أو من الأصوات المتوسطة أو الأصوات المائعة "[1]، وهي اللام والميم والنون والراء"

فالتَّظَنُّن " ــــ مصدر ــــ واستخدم ــــ التَّظَنِّي .

" ت ــَ ظ ــَ ن ن ــُ ن " ــــ " ت ــَ ظ ــَ ن ن ــِ ــ " فالمخالفة بين النون والياء أثرت الياء على الضمة فقلبتها كسرة من باب المماثلة الرجعية ".

2 .1 .11 .4 .5 قانون القلب:

وهذه الظاهرة تعتري أصوات الكلمة الصامت منها والحركة ، وتطرأ على الأمثلة المصدرية بعض التغيرات يفسرها قانون القلب المكاني ، ومنه المصدر مَفْعَلَة مثلة مَحَثَّة " م ــَ ح ث ــَ ث ــَ ة " ــــ " م ــَ ح ــَ ث ث ــَ ة " والقلب وقع في هذه الصيغة بين الحركة والصامت ، فحدث قلب بين الثاء الأولى والفتحة التي بعدها وتَفْعِلة مثل تَحيّة " ت ــَ ح ي ــِ ي ــَ ة " ــــ " ت ــَ ح ــِ ي ي ــَ ة " ، حدث القلب المكاني بين الياء الأولى والكسرة التي بعدها .

أمثلة يربطها قانون القلب المكاني.

وهو إبدال الصوت مكان صوت داخل الكلمة الواحدة في المكان ، فيأخذ كل منها مكان صاحبه مثال " وَعْوَعَة " و " وَعْوَاع "[2]، " و ــَ ع و ــَ ع ــَ ة " و " و ــَ ع و ــَ ــَ ع " فالقلب حصل بين العين والفتحة ويرى سيبويه : " أنّ الهاء ألحقت عوضاً عن الألف "[3].

2 .1 .11 .4 .6 قانون حذف الأصوات وقلبها:

قد تسقط بعض الأحرف من الكلمة فيطرأ تغيير على شكل الكلمة يقول كانتينو " هذا بعض الحالات سقطت فيها الواو والياء فيما يبدو . ويعتقد المؤلفون عادة أنّ

---

[1] عبد التواب ، التطور اللغوي : ص 30 وينظر ص 57 ، ينظر الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة :ص 189 ص 298 ، أنيس ، الأصوات اللغوية : ص 178 ، ص 210 ، 211 .

[2] الجوهري ، الصحاح : جـ3 ، ص 1077 .

[3] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص85 .

الواو والياء تسقطان إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين "[1]. وقد يقع كثيراً في العربية بالأفعال أو المصادر التي يكون فاؤها واواً أو ياءً ، فتحذف الواو أو الياء ، وقد يقع الحذف مع مطل الحركة السابقة أو التالية ، وقد يقع الحذف مـع التعـويض عـن الصوت المحذوف بصوت آخر في نهاية المصدر"[2]. ومن أمثلة المصادر التي يقع فيها الحذف صيغة " فَعَلَة "، مثل المصدر " غَارَة " " غ – َ و – َ ر – َ ة " – " غ – َ × – َ ر – َ ة "، حذفت الواو فجتمع الصائتان القصيران " الفتح + الفتح " فتشكل منهـا حركة حركة طويلة ، فاصبح وزن المصدر الايقاعي " فالة "

– " مَفْعَلَة " ـــــــ معتل اللام ، مثل المصدر " مَرْجاة " " م – َ ر ج – َ و – َ ة " ــــ"م – َ ر ج – َ × – َ ة " أُسقطت الواو ، فاجتمع صائتان قصيران ، فكونا صائتاً واحداً طويلاً ، فأصبح الوزن الإيقاعي لهذا المصدر وأمثاله " مفعاة " .

– المصدر من صيغة " مُفْتَعَل " ـــــ ومن أمثلة هذا المصدر النى " مرتاد "

الأصل الافتراضي		التغيير الحاصل
" م – َ ر ت – َ و – َ د "	ـــــ	" م – ُ ر ت – َ × – َ د "

والحذف حدث في صوت الواو فينتج عن ذلك تجاوز الحركتين ، فنشأ صوت الفتحة الطويلة " مُرتاد " قد يقع الحذف مع القلب المكاني بين الحركـة الـصامت ، ويقع في الأمثلة المعتلة، ويلحق في آخر المصدر التاء، وقد اهتم في ذلك علمـاء اللغة القدامى "[3]. ومن المصادر على وزن " عِلة " "سِنة " وَ سَ نَ " " و – ِ س ن – َ ة " حذفت الواو لتصبح بعد ذلك " س – ِ ن – َ ة " ويـرى اللغويـون أن التـاء اجتلبت للتعويض عن فاء الكلمة المحذوفة " [4]. وأما ما يلاحظ في الصيغة " سِنة " فالتاء فيها من بنية الصيغة وليس مجتلبة للتعويض / والتغير الـصوتي هـو قلـب مكاني بين الحركة والصامت ، ومما يثير التساؤل أنهم يفرقون بين الاسم والمصدر

---

[1] كانتينو ، دروس في علم أصوات العربية : ص 137 .

[2] ينظر برجشتراسر، التطور النحوي : ص61 – 70 .

[3] ينظر سيبويه ، الكتاب : جـ3 ص 369 ، 370 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ 10 ص 59 .

[4] سيبويه ، الكتاب : جـ3 ص 369 ، 370 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ 10 ص 59 .

في هذه الحالة فالاسم لا يحذفون منه. والمصدر يحذفون ويعرضون .نحو " وجهة " الاسم و " جِهة " المصدر "[1].

2 .1 .11 .4 .7 حذف عين المصدر من غير الثلاثي مع التعويض:

ويقع هذا في المزيد الأجوف " معتل العين بالواو " " إقَامَة " ، من الفعل " أَقَامَ " قياس مصدره إفعال =إقْوَام " إ – ِ ق و – َ – َ م " تحذف الواو ويعوض عنها بالتاء " إ – ِ ق – َ – َ م – َ ة " بوزن " إفالة " .

" اسِتكَانَة " من الفعل " اسِتكَان " قياس مصدره استفعال = اسْـتِكْوان " ا– ِ س ت – ِ ك و – َ – َ ن" تحذف الواو ويعوض عنها بـــ – "ـــة" " ا– ِ س ت – ِ ك – َ – َ ن – َ ة " بوزن استِفالة . وأشار إليه سيبويه في باب " ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب "[2].

* وقد تحذف الحركة مع التعويض بالتاء : " فَعْلَة " وذلك في معتل العـــين أو اللام الذي فعله من باب " فَعِلَ يفْعَلُ " نحو " خَشْيَة " – يقول ســـيبويه : " وجـــاءوا بالمصدر على فَعْلَة، لأنه كان في الأصل على فَعَل كما كان العطس ونحـــوه علـــى فَعَلٍ، ولكنهم أسكنوا الياء وأماتوها كما فعلوا ذلك في الفعل، كأن الهاء عوض عـــن الحركة "[3].

2 .1 .11 .4 .8 التغيرات الصوتية في الهمزة والواو والياء:

تقلب الهمزة واواً في بعض المصادر مثل : هُدوء – هُدوو وهذا التغيير يعـــد من قبيل المماثلة التقدمية بين حركة وصامت .

وتَجْزِئة – تَجْزِية / ورئاسَة – رِياسَة / وقد يفسر مثل هذا التغيير فـــي هـــذا المصادر ، نتيجة للصورة الكتابية – فالعربية قبل النقط كانت توحد بين رسم الهمزة المكسورة والياء، حتى أنّ مثالاً نحو رئاسة لم يكن شائعاً في الاستخدام .

---

[1] المبرد ، المقتضب : جـــ1 ص129 ، 130 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جـــ10 ص59 .

[2] سيبويه ، الكتاب جـــ4 ص83 ، ابن يعيش ، شرح المفصل :جـــ6 ص58 ، الرضي ، شرح الشافية : جـــ1 ص156 ، ويرد المصدر أحياناً مجرداً من التاء " وإقام الصلاة " – سورة الأنبياء – آية 73 " .

[3] سيبويه ، الكتاب : جـــ4 ص24 – 25 .

أما الواو أو الياء فإن التغيير الذي يطرأ عليها في الكلمات التى تكون هـــي أحد حروفها الأصلية، سواء أكانت الحروف وسط الكلمة أو وقعت متطرفة .

– إذا وقعت وسط الكلمة :

يقول كانتينو : " إذا وقعت الواو بعد كسرة قلبت ياء ، وينتج عن هذه العملية حدوث مجموعة هي " سْ " تصير كسرة طويلة أي " سِ " إذا كان بعدها حـــرف ، وتبقى على حالها إذا كانت متبوعة بحركة "[1].

ويفرق كانتينو بين صورتين لقلب الواو الواقعة بعد كسرة :

الأولى : إذا كان بعدها حرف فالواو تصبح "ـِ ي" والتي تصير كسرة طويلة أي " ـِ ـ " مثل مِيلاد :

– مِوْلاد تتحول الواو إلى الصوت المزدوج " ـِ يْ" "ميلاد " .

– مِيْلاد يتحول الصوت المزدوج " ـِ يْ" إلى كسرة طويلة " ـِ ـ " " مِيلاد " . ومنها ميعاد ميراث .

الثانية : وهي الحالة التي تقلب الواو الواقعة بعد كسرة إلى يـــاء ، إذا كانـــت متبوعة بحركة " فِعالة " – " خِيانـــة " مـــن " خَ وَ نَ " ← " خ ـِ و ـَ ـَ ن ـَ ة " " خ ـِ ي ـَ ـَ ن ـَ ة " " اِنْفِعَال " " اِنْجِياب " من " جَ وَ بَ " ← " ا ـِ ن ج ـِ و ـَ ـَ ب " ← " ا ـِ ن ج ـِ ي ـَ ـَ ب "[2].

إذا وقعت متطرفة : تقلب الواو أو الياء همزة وذلك في الأمثلة من " الناقص " معتل اللام بالواو أو الياء والأبنية المصدرية التي يقع فيها هذا التغيير متعددة .

فَعَال – قضاء من " قَضى يَقْضي " " ق ـَ ض ـَ ـَ ي " ومثلها : بَقَاء حَياء ، رَجَاء .

فُعال : دُعاء من " دَعَا يَدْعُو " " د ـُ ع ـَ ـَ و " ومثلها : بُكَـــاء ، عُـــواء ، رُغَاء .

فِعَال : من " هَجَا يهْجُو " " ه ـِ ج ـَ ـَ و " ومثلها : إباء ، شِفاء ، لِقاء .

انْفِعال : اِنْحناء من " انْحَنى يَنْحَني " " ا ـِ ن ح ـِ ن ـَ ـَ ي " .

---

[1] كانتينو ، دروس في علم الأصوات العربية : ص139 .

[2] مرّ هذا التوضيح سابقاً لهذه المصادر " في الصفحات القليلة السابقة .

افْتِعال : اِنْتِها من " انْتَهى يَنْتَهي " " ا ـِ ن ت ـِ هــ ـَ ـَ ي " .
وقد أشار اللغويون القدماء أنّ واو أو ياء وقعت بعد ألف تقلب همزة [1] .

2 .1 .11 .4 .9 تعدد مصادر الثلاثي المجرد وغير المجرد لمعيار صوتي:

1- قد يرتبط الصيغ المتعددة المصدرية قانون المخالفة ، وهـذا يحـدث إذا حصل تماثل بين صوتين متجاورين فيحدث تعديل على أحـد الـصوتين ليخـالف الصوت الآخر المجاور والمماثل له ." تَفعُّل " ورد فيها " تَظَنُّنُ " و " تَظَنَيّ " إبـدل من إحدى النونات ياءً [2] .

ت ــَ ظ ــَ ن ن ــُ ن "ــــ" ت ــَ ظ ــَ ن ن ــُ ي " ــــ" ت ــَ ظ ــَ ن ن ــِ ي " فتمت المخالفة بين صوت النون والياء ، ثم أثـرت اليـاء علـى الضمة فقلبتها كسرة من باب المماثلة الرجعية . وكل ما سبق يدل على التغيـرات التي تحدث في المصدر لتشكل صيغتين أصلية وفرعية محول عنها . ويـدل ذلـك على التعدد لمثل هذه الصيغ ، ولمثل الألفاظ الناتجة عنها .

فالمعيار الصوتي يدل دلالة كبيرة على ظاهرة تعدد صيغ المصادر ، ولابـدّ أثناء دراسة ظاهرة الصرف أن تدرس إلى جانبها ظاهرة الدراسة الصوتية ، لأنهما مرتبطان ومتلاصقتان فلا تنفصل إحداهما عن الأخرى ، لحاجة علم الصرف إلـى التحليل الصوتي .

2 .1 .11 .5 علاقة الصيغ المصدرية بأفعالها:

هناك علاقة صوتية وثيقة بين المصدر وفعله ، ركز عليهـا علمـاء اللغـة المحدثون ، كشفت التحليلات عن توضيح ظاهرة تعـدد صـيغ المـصدر .يقـول بروكلمان : وظيفة فصل " الصيغ " هي وصف العلاقات القائمة بينهما . والتغيرات التي تطرأ عليها في الجملة وشرح أسبابها ما أمكن ذلك، وتوضيح تطوراتها البعيدة

---

[1] سيبويه ، الكتاب : جــ4 ص348 ، المبرد ، المقتضب:جــ2 ص137 ، ابن يعيش، شرح المفصل :جــ1 ص9 -10 ، ابن يعيش ، شرح الملوكي في التصريف : ص 491 .

[2] ابن منظور ، لسان العرب :جــ8 ص273 .

عبر التاريخ اللغوي "[1]. فهناك تداخل بين الصيغ يشير إليها اللغويون ، فالعلاقة بين الصيغ تقوم على أساس التحَوّل الداخلي، يقول فليش :" إن تاريخ اللغات السامية هو في جانب كبير منه تاريخ التحوّل الداخلي "[2].

واللغة العربية أكثر اللغات تمثيلاً لهذا النظام ، فيقول :" فالعربية مثال رائع للغة ذات التحول الداخلي، والحق أن نظامها ساميٌّ ولكن هذا النظام لايتمثل في أية لغة سامية بمثل هذا الوضوح وذلك النمو. ولذا وجدنا من المفيد أن ندرسه هنا في ذاته على أنه قمة ، دون أن نضعه في إطار سامي "[3]. من خلال هذا القانون يلاحظ العلاقة بين الفعل والمصدر المتحول عنه ، والتقارب الدلالي الذي يدلل على الاشتراك والتداخل في المبنى بينهما . فهناك علاقات تحدث بين الصيغ والألفاظ العربية ومنها .

1- علاقة تحوّلية دالة على التعدد تحدث في الفعل الماضي فيتحوّل إلى صيغ مصدرية متعددة مثل " فَعال "، " فَعُول "، " فعيل " فيحدث .

2- مطل لحركة عين الماضي : هناك ارتباط بين الصيغ المصدرية ذات الحركة الطويلة بعد الصامت الثاني وبين فعلها الماضي. يقول بروكلمان : " تستخدم كل لغة على حدة، أسماء فعلية مختلفة للدلالة على المصادر فحين تمد حركة عين الماضي ، ينتج مصدر الوزن الأصلي ... أما العربية فإن هذه هي الطريقة المعتادة فيها في بناء المصدر من الأوزان الأخرى ، فيما عدا وزن الشدة ،في المبني للمعلوم، ووزني الشدة والهدف في الانعكاسية "[4].

ومثال التحول الداخلي " فَعَل – فَعَال" نحو "حَصَد – حَصَاد "[5]. و " تَمَّ – تَمَام "[6]. فَعُل– فَعُول نحو " صَعُد – صَعُود "[1]، و " وَقُدَ – وَقُود "[2]، فَعِل – فَعِيل نحو " خَبِبَ – خَبِيب "[3]، و" عَضِضَ – غَضِيض "[4].

---

[1] بروكلمان ، فقه اللغات السامية : ص83 .

[2] فليش ، العربية الفصحى : ص86 .

[3] المرجع نفسه : ص192 ، ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص52-55 .

[4] بروكلمان ، فقه اللغات السامية : ص120-121 .

[5] الجوهري، الصحاح : جـ2 ص406 "حَصَاد ، حِصَاد " ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ3 ص199 " حِصاد ، حَصاد ، حَصْداً ، حَصيداً .

[6] الجوهري ، الصحاح :جـ4 ص1526 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ2 ص52 تَمَّا و تُمَّا وتمامة وتَماما وتِمامة وتُماما وتِماماً.

كل هذا يشير إلى تشكل المصدر من اللفظة الواحدة بأشكال عدة، تدل دلالة واضحة على التعدد بين صيغ المصدر وما ينبثق عنها من ألفاظ مصدرية.

6. 11. 1. 2 المعيار الدلالي:

تتعدد صيغ المصدر في المثال الواحد ، وقد تختلف الصيغة في دلالتها على المعنى عن مثيلتها فصيغ ترتبط بدلالات معنوية ، يقابلها أخرى تخلص للدلالة على مطلق الحدث . فصيغة المصدر " حَصْد " و " حِصَاد " ، تتفقان في الدلالة ، فيقول سيبويه : " وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَال ، وذلك الصِرام، والجِزاز، والجِداد، والقِطاع ، والحِصاد. وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فِعَال ، وفَعَال . فإذا أرادوا الفعل على فعلت قالوا : حَصَدْتُهُ حَصْداً ، وقَطَعْتُهُ قَطْعاً ، إنّما تريد العمل لا انتهاء الغاية، وكذلك الجَزُّ ونحوه "[5]. ولكن الصيغ ليست مقيدة بمعنى محدد ، بل تتسع لدلالات متعددة ، فصيغة فِعَال ، تدل على : الهِياج "[6]. وانتهاء الزمان "[7]، والمباعدة "[8]، والوسم "[9]، والصوت"[10].

وقد تشترك صيغ خلاف فِعال للدلالة على المباعدة أو غيرها من المعاني السابقة ، ولاتقتصر على صيغة واحدة بل تتعدد الصيغ باشتراكها في المعنى يقول سيبويه : " والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن

---

1 الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص433 " صَعود ، صُعود ، صَعُد " ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ7 ص341 .

2 الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص482 " وَقُود ، وُقُود " ، ابن منظور، لسان العرب : جـ15 ص362 " وَقُود ، وَقَد ، وَقْد ، وقِدة ، وَقَدانا ، وُقُود .

3 الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص106 " خَبَبَاً خَبيباً " ، ابن منظور، لسان العرب : جـ4 ص6 " خَبَّاً و خَبَباً وخَبيباً ، خِبّاً " .

4 الجوهري ، الصحاح : جـ3 ص917 ، 920 " عَضيض ، عَضُوض عَضَاض " ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ1 ص82 .

5 سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص12 .

6 المصدر نفسه: جـ4 ص12.

7 المصدر نفسه :جـ4 ص12.

8 المصدر نفسه :جـ4 ص13 .

9 المصدر نفسه : جـ4 ص13.

10 المصدر نفسه :جـ4 ص13.

يُدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء، وذلك نحو : النُّفُور، والشُّبُوب ، والــشَّبُّ " [(1)].

فالأمثلة السابقة من صيغة " فُعُول " و " فَعْل " قد دلّت على المباعدة ، مشاركة في تلك الدلالة " فِعال " وهناك صيغ كثيرة متعددة تشترك مع بعضها البعض فـــي دلالات متشابهة متقابلة متعادلة يقول : الرضي : " والغالب في الأصوات أيــضاً " الفُعَال " بالضم ، كالصُّراح والبُغام والعُواء ويشاركه في الْغُوُاث فَعَال بالفتح ويأتي فيها كثيراً " فَعِيل " أيضاً كالضَّجيج ، والنَّئيم ، والنَّهِيت ، وقد يــشتركان كـــالنَّهِيق والنُّهاق ، والنَّبيح والنُّباح "[(2)]. ويشير أبو حيان إلى تداخل الــصيغ فـــي الدلالـــة ، وأهمية وجودها في السّياق فيقول : " وقد تخرج هذه المعاني عن بعض هذه الأوزان كما قد تكون هذه الأوزان لغير هذه المعاني "[(3)]. وفي سياق التعدد للصيغ المصدرية يشير الفراء إلى صيغتي " فَعْل " وفِعْل فيقول في المثال الدال عليها : " العَــدْل مـــا عادل الشيء من غير جنسه، والعِدْل المثل "[(4)]. وهناك صـــيغة تتعلـــق بالمعيـــار الدلالي، هي اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين "[(5)]، المعنى مثل الرَّهْوةُ – الارتفـــاعُ والانْحِدَارُ قال وقال النميري :

دَلَّيْتُ رِجلَيَّ في رَهْوةٍ "[(6)].

وقال أبو عبيدة : بَعْضُهم يَجْعَلُ السُّدْفَة اختلاط الــضوء والظّلمـــةِ معـــاً"[(7)].

والسَّدَفُ : الصُّبح وإقبالُه، وأنشد لسَعْدِ القرقرة :

نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَمُنا ... مِنّا بِرَكْضِ الجِيَادِ في السَّدفِ "[(8)].

وقال أبو عمرو في قَول تميم بن أُبَيٍّ بن مُقْبِلٍ :

ولَيْلَةٍ قد جَعَلْتُ الصُّبْحَ مَوْعِدَها ... بصُدْرَةِ العَنْسِ حَتى تَعْرِفَ السَّدَفا "[(1)].

---

[1] سيبويه ، الكتاب :جـــ4 ص12 .

[2] الرضي ، شرح الشافية :جـــ1 ص155 .

[3] أبو حيان ، ارتشاف الضرب: جـــ1 ص223 .

[4] الفراء ، معاني القرآن : جـــ1 ص320 .

[5] ابن سيدة ، المخصص : جـــ4 س13 ص173.

[6] المصدر نفسه : جـــ4 س13 ص176 .

[7] الصغاني ، العباب الزاخر واللباب الفاخر : ص267 ، ينظر في ذلك شاهين ، توفيق، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً:ص199 – 213 .

[8] الصغاني ، العباب الزاخر واللباب الفاخر : ص267 .

وقد يكون التعدد في المعنى ناتج عن اشتراك التعدد في الصيغ الأساسية يقول سيبويه : " فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهمـا واحـد، وبناؤهمـا مختلف، فيكون أحد البناءين مختصًّا به شيء دون شيء ليفرق بينهما "[2].

2 .2 تعدد صيغ الاسم في العربية:

الاسم في العربية يفيد الثبوت ، يقول الجرجاني : " إنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء "[3]. الاسم ثلاثـة اقـسام ثلاثي و رباعي و خماسي "[4]. وأقل أصول الكلمات المتمكنة ثلاثـة أحـرف "[5]. ويرتكز الاسم الثلاثي المجرد على عشرة أبنية تقتضي اثني عشر ، يقول الرضي : " وللاسم الثلاثي المُجَرَّد عشرةُ أبنية، والقسمة تقتضي اثنى عشر ، سَقَط منها فُعِلٌ و فِعُلٌ استثقالاً وَجُعِلَ الدُّئلُ مَنْقُولاً، والْحِبُكُ إنْ ثَبَتَ فَعَلَى تداخل اللغتين فـي حَرْفـي الكلمةِ، وَهَيَ فَلْسٌ فَرَسٌ كَتِفٌ عَضُدٌ حِبْرٌ عِنَبٌ إبِلٌ قُفْلٌ صُرَدٌ عُنَقٌ "[6]، ولرباعي " وله أوزانٌ باتِّفاق خَمْسة : وباختلاف أكثر. ومقتـضى القـسمة أن يكـون ثمانيـة وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة، وهي أحوال اللّام الأولى، لكن لم يأت منهـا إلا ما يذكر، إما للاحتراز عن التقاء الساكنين، أو لدفع الثّقل أو توالي أربع حركات. فالمتفق عليه من أوزانه : فَعْلَل بفتح الفاء واللام الأولى ، وسكون العين (كجَعْفَـر) وهو النّهر الصغير. و (فِعْلِل بكسرهما نحو : (زِبْرِج) ... و فُعْلُلُ بضمها نحـو (بُرْثُن) بالموحدة والراء والمثلثة و النون، وهي مخلب الأسـد. و فِعْلَـل بالكـسر والسكون والفتح نحو (دِرْهَم) ... و فِعَلّ بالكسر والفتح وسكون اللام الأولـى نحـو (قِمَطْر) بالقاف وعاء الكتب ... و (فُعْلَل) بالضم و السكون وفتح اللام الأولى نحو : (جُحْدَب) بالجيم والحاء المهملة و الموحدة وهو نوع من الجراد. وسيبويه رواه

---

[1] الصغاني ، العباب الزاخر واللباب الفاخر: ص267 .

[2] سيبويه، الكتاب : جـ2 ص102 .

[3] الجرجاني ، عبد القاهر،(1989 م) ،دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ، ط2، مكتبة الخانجي ، القاهرة:ص174 .

[4] السيوطي ، همع الهوامع : جـ6 ص9–15 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص373 .

[5] الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه :ص93 .

[6] الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص35 ، السيوطي ، همع الهومع : جـ6 ص9 ، 10 ، المؤدب ، دقائق التصريف :ص373 ، الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه :ص95 .

بضم الدال فهو من باب برثنُ، وخُفِّف "[1]. وللخماسي أربعة : سَفَرْجَلٌ، قِرْطَعْــبٌ، جَحْمَرِشٌ، قُذَعْمِلٌ "[2]. وللمزيد فيه أبنية كثيرة، ولــم يَجــيءُ فــي الخماســي إلا عَضْرَفوط، خُزَعْبِلٌ قِرْطَبُوسٌ، قَبَعثرى خَنْدَرِيس عَلَى الأكثرِ "[3].

ويذكر محمد عبد الخالق عضيمة أنّ (القسمة العقلية تقضى بأن يكون للاسم الثلاثي المجرد اثنا عشر وزنا، تأتي من ضرب أحوال إلغاء الــثلاث فــي أربعــة أحوال العين 4x3 = 12.

امتنع منها فعل لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم، وخص (فعــل) بالفعــل المبني للمجهول، وقد جاءت الأوزان العشرة في القرآن الكريم "[4]. ويشير السيوطي في إحصائية وضعها في مزهره إلى الأمثلة التي وضعها علماء اللغة القدماء فيقول " قال أبو القاسم على بن جعفر السّعدي اللغوي المعروف بابن القطاع فــي كتــاب الأبنية : قد صنف العلماء في أبنية الأسماء و الأفعال ، وأكثروا منها ، وما منهم من استوعبها. وأَوّلُ من ذكرها سيبويه في كتابه ، فأورد للأسماء ثلاثمئة مثال وثمانيــة أمثلة، وعنده أنّه أتى به، وكذلك أبو بكر بن السراج ذكرمنها ما ذكره سيبويه، وزاد عليه اثنين وعشرين مثالا. وزاد أبو عمر الجَرْمي أمثلة يسيرة، وزاد ابن خالويــه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا من ترك أضعاف ما ذكر " والذي انتهى إليه معنا وسعنا، وبلغ جُهدنا بعد البحث و الاجتهاد ، وجمع ما تفرق في تآليف الأئمــة ألــف مثــال ومائتا مثال وعشرة أمثلة "[5].

وفي أبنية الاسم المجرد يرى سيبويه أنّ صيغة فُعِل لاتكون فــي الأســماء ، فيقول السيوطي : " قال سيبويه : ليس في الأسماء ولا الصفات فُعِل ، ولا تكن هذه البنية إلا للفعل "[6]، وأضافت خديجة الحديثي نقلا عن سيبويه عدم وجود بناء " فِعُل أيضاً في الاسم فتقول : " أمّا البناءان الثقيلان وهما : " فُعِل ، فِعُل " فقد قال سيبويه

---

[1] السيوطي ، همع الهوامع ، جــ6 ص11 ،12 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص373 ،السيوطي ، المزهر :جــ2 ص4-36 ، الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص97 .

[2] الرضي ، شرح الشافية: جــ1 ص47، المزهر: جــ2 ص4-36، الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص99، 100.

[3] الرضي ، شرح الشافية: جــ1 ص48.

[4] عضيمة ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق2 جــ2 ص415،الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص95 .

[5] السيوطي ، المزهر: جــ2 ص4، ينظر الرضي ، شرح الشافية: جــ1 ص50 – 60 .

[6] السيوطي ، المزهر: جــ2 ص49، ينظر الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص96 .

عنهما :" أعلم أنّه ليس في الأسماء و الصفات " فُعِل " فقد قال سيبويه عنهمـــا : " أعلم أنّه ليس في الأسماء والصفات " فُعِل " ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام " فِعُل "[1]، والبناءان عند الرضي مرفوضان "[2]، ولكن بعض اللغويين ذكر بنيـــة " فُعِل " لاسم واحد هو دُئِل " يقول ابن قتيبة :" قال أبو محمد : قال لـــي أبـــو حـــاتم السجستاني : سمعت الأخفش يقول : قد جاء على " فُعِلٍ " حرفٌ وَاحد ، وَهو " الدُّئِل " وَقَال هي دُوَيْبَّة صغيرة تشبه ابن عُرْس ، قال وأنشدني الأحفش :

جَاؤُوا بِجَمْعٍ لَوْقِيسَ مُعْرَسُهُ   مَا كَانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِل "[3].

ويعتبر بعض اللغويين كلمة " دُئِل " لفظة منقولة فيقول الرضي : " وجاء في الأسماء الدُّئِلُ عَلَماً وجِنْساً، أما إذا كان علما فيجوز أن يكون منقولاً من الفعل كشَمَّر ويَزِيد، والدَّألُ : اَلْختْلُ، ودخول اللام فيه قليل "[4]. أمّا لماذا رفض هذان البناءان في الأسماء (فِعُل و فُعِل)، فهو لاستثقال الخروج من ثقيل إلى ثقيل يخالفه"[5]. إذاً أبنية الاسم المجرد الثلاثي هي : فَعْلَ و فِعْل و فُعْل و فَعَل و فَعِل و فَعُل و فُعَل و فُعُل و فِعَل "[6].

وقد تتداخل أبنية الاسم والصيغة بحيث يصعب على الباحث التمييز بينهمـــا . وكذلك أبنية المصادر، لكثرة التشابه بين الصيغ، فتعتريه الحيرة في الكلمة المنبثقـــة عن الصيغة البنائية أهي اسم أم صفة أم مصدر. فصيغة " فُعِلان ترد بضم الـــراء وكسرها، وقد تكون مصدراً، وقد تكون اسما، لكن بعض اللغويين خـــرج علـــى أن كسر الراء أو فاء الصيغة لـــ (فِعلان) مصدر، وضم الراء أو ضم الصيغة (فُعلان) اسم والعكس أي الكسر للاسم والضم للمصدر "[7]. ولكنهما في النهاية لغتان لقبيلتين

---

[1] الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص96 .

[2] الرضي، شرح الشافية: جـــ1 ص36 .

[3] ابن قتيبه ، أدب الكاتب: ص349، الرضي ، شرح الشافية: جـــ1 ص36-37، السيوطي ، المزهر: جـــ2 ص49 .

[4] الرضي ، شرح الشافية: جـــ1 ص36 .

[5] الرضي ، شرح الشافية: جـــ1 ص35 ،36، السيوطي ، همع الهوامع: جـــ6 ص11 .

[6] الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص95 .

[7] ابن خالويه ، الحجة في القراءات: ص106، ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها: جـــ1 ص109، أبو حيان ، البحر المحيط: جـــ2 ص398 .

من قبائل العرب لـــ تميم بالضم، وللحجاز بالكسر "[1]. لكن مـــع تعيـــين اللفظـــة والدلالة ومؤهلات البناء السليم في السياق السليم يسهل كلَّ عسير .

والناظر في كتب اللغويين يجد أنهم قسّموا الاسم إلى نوعين كما تقول خديجة الحديثي " وقسّم سيبويه الأسماء إلى نوعين : قسم يسمى به، وهو الأسماء، وقـــسم يوصف به، سواءً أكان مشتقاً أو غير مشتق، وسمّاه الصفات، وقـــد بحـــث هـــذين القسمين معاً ولم يفصل بينهما "[2]. ولكن الخلاف بقي قائماً بين العلماء في التمييـــز بين بعض الأبنية أهي أسماءٌ أم صفاتٌ ينقل السيوطي في مزهره : " قال ابن سيده : عَجِيْسَاء، وقرِيثاء جعلهما سيبويه اسمين، وجعلهما غيره صفتين، فَعَجِيـــسْاء عنـــد سيبويه الظُّلْمَة، وعند غيره العظيم من الإبل "[3].

وما يؤكد صعوبة الفصل بين صيغ الاسم والأبنية الأخرى ما ورد في شـــرح الفصيح في كلمة (وسط) . قال الشارح : وَسْط الشيء وأوسطه : مابين طرفيه، فإذا سَكَّنت السين كانَ ظرفاً وإذا فتحها كان اسماً "[4]. وبعد فإنّ من العسير حصر أبنية الأسماء يقول صبحي الصالح : " أمّا الأسماء فإن من العسير دخولها تحت حـــصر، ولو ذكرنا منها أشهرها وحده لطال بنا الحديث، فنجتزي بذكر بعض أمثلتهـــا لمـــا نعلمه من شهرتها حتى لدى المبتدئين في علم التصريف "[5]. وما يهم البحث كشف النقاب عن التّعدد الذي يحصل للفظة الواحدة التي أخذت من بعض الصيغ.

2 .2. 1 تعدد صيغ الاسم (فُعْل ، فَعْل) (فَعْل ، فُعْل):

وتشترك هاتان الصيغتان في التعدد وما يمثل هاتين الصيغتين قولـــه تعـــالى: ﴿ **فأرْسَلْنَا إليها رُوْحَنَا** ﴾ [6]. وقرأ أبو حيوة وسهل رَوْحنا بفتح الراء ،لأنه ســـبب لما فيه روح العباد "[7]. وقد أُسند التعدد للغتين في كلمة (السدين) التي هي اسم في

---

[1] أبو شامة ، إبراز المعاني: ص383، السيوطي ، المزهر: جـــ2 ص276، ابن منظور ، لسان العرب: جـــ5 ص235 .

[2] الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص94 .

[3] السيوطي ، المزهر: جـــ2 ص26 .

[4] ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح: ص176 .

[5] الصالح ، دراسات في فقه اللغة: ص390 .

[6] مريم :19 / 17 .

[7] أبو حيان ، البحر المحيط: جـــ6ص180 .

قوله تعالى : ﴿ **حَتَّى إذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ** ﴾[1]، قال الكسائي : هما لغتان بمعنى واحد . وقال الخليل وسيبويه : بالضم الاسم وبالفتح المصدر "[2]. فالفتح لتميم والضم لأهل العالية "[3]، وفي قوله تعالى ﴿ **على أنْ نجعلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا** ﴾ [4]. قرأ حمزة والكسائي وحفص وخلف : (سَدّا بفتح السين ، وفي موضعي (يس) وافقهم ابن كثير وأبو عمرو هنا . وقرأ الباقون بضم السين في الثلاثة " [5] . وقرىء الاسم (قرح) بـ قَرْح و قُرْح "[6]، وكلمة "عمر" فيها ثلاث لغات : يقال عَمر وعُمْر وعُمُر "[7].

ويقول الكسائي : " هو في شُغْل و شُغُل ، وشَغْل و شَغَل "[8]، أما دلالتهما فهما يدلان على معنى واحد مثل " الزَّهْو و الزُّهْو للبُسْر إذا لَوَّن ... هَيْف وهُوْف ، للريح الحارةَ "[9].

وقد يختلفان في الدلالة مثل " الكَرْه و الْكُرْه هما لغتان . الكُرْه المشَقَّة ، قُمتُ على كُرْه : على مَشَقَّةٍ. ويقال أقامت على كَرْه، إذا أكرَهَك غيرُك عليه "[10].

وقد تدل على معنى واحد مثل (وسَمّ الخياط وسُمُّ الخياط للثقب والسَمُّ القاتل مثلها "[11]، وقال تعالى :﴿ **حتى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِيَاطِ** ﴾ [12].

وقد أسند مثل هذا التعدد لهذه الصيغ إلى لهجات عربية ، قال يونس : " أهل العالية يقولون السُّمّ والشُّهد "[13]. وقد تشترك مع هاتين الصيغتين صيغة ثالثة

---

1 الكهف: 18 / 93 .

2 أبو حيان ، البحر المحيط: جـ6 ص163 .

3 ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص90 ينظر ص91، ابن سيدة ، المخصص: جـ4 س15 ص403 .

4 الكهف: 18 / 93 .

5 ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر: جـ2 ص315، أبو حيان ، البحر المحيط: جـ6 ص164 .

6 ينظر ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص90، ينظر ابن سيدة ، المخصص: جـ4 س15 ص405 .

7 ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص91 .

8 المصدر نفسه: ص91، ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص313 .

9 ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص91 ، 92، ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص313 .

10 ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص90 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص313 .

11 ابن سيدة ، المخصص: جـ4 س15 ص404 .

12 الأعراف: 7 / 40 .

13 ابن سيدة ، المخصص: جـ4 س15 ص404، ينظر المصدر نفسه: ص403 .

هي(فِعْل) ومثْلُ هذا الاشتراك الذي يدل على التعدد (فَمٌ وفُم وفِمٌ) . قال : الفـرَّاء يقال هذا فَمٌ مفتوح الفاء مُخَفَّفُ الميم في النّصب والخفض"[1]. وفي قولـه تعـالى : ﴿ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلا كَثِيراً ﴾[2]. قرأ أبو عمرو وابن عامر (جُبْلا) بضم الجيم وإسكان الباء، وتخفيف اللام "[3]. وهذه الصيغ تتشابه في الدلالة قال أبـو عبيـدة : يقال قُطْبُ الرَّحَى وقِطْبٌ وقَطْبُ" [4].

قال أبو عبيدة : ويقرأ قوله تعالى : ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ ﴾ [5]. وشَـرْبَ الهيم وشِرْبَ الهيم قال : والرفع والخفض اسمان من شربتُ، ... "[6].

والعُرْش و العَرْش " قراءتان. وهما لغتان "[7]، وقرئت لفظة " القَصْر " بكسر القاف "[8]. مشتركة مع فَعْل .

قال الفراء يقال هذا فَمٌ مفتوح الفاء مُخَفَفٌ الميم في النصب والخفض ، تقول : رأيت فَماً ومررتُ بفَم. ومنهم من يقول هذا فُمٌ ومررْتُ بِفُمٍ ورأيت فُماً ، فَيَضمُّ الفاء في كلِّ حال ، كما يفتحها في كلِّ حال "[9]. وقد تلتقي صيغة الاسـم مـع صـيغة المصدر في التعدد صيغتي (فَعْل وفُعْل) مثل (الكَفْر : القَرية ، وجاء في الحديث يُخرجُكم الرَّوم منها كَفْراً كَفْرا، أي قرية إلى قرية ... والكُفْر مـصدر كَفَـرَ بـالله كُفْراً"[10].

2. 2. 2 تعدد صيغة الاسم (فِعْل – فَعْل) أو (فَعْل مع فِعْل):

وقد يعود تعدد هاتين الصيغتين إلى اختلاف لهجي بين قبيلتين قال أبو عبيدة : تميم من أهل نجد يقولون : نِهْيٌ، للغدير، وغيرهم يقولون نَهْيٌ ... وقال يـونس :

---

[1] ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص84، ابن سيدة ، المخصص: جـ4 س15 ص405 .
[2] ياسين:36 / 62 .
[3] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: جـ2 ص355 ، أبو حيان ، البحر المحيط : جـ7 ص343 – 344 .
[4] ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص85 .
[5] الواقعة: 56 / 55 .
[6] ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص85 ، 86 .
[7] ينظرأبو حيان : البحر المحيط: جـ7 ص451 .
[8] ابن جـني ، المحتسب:جـ2 ص336 .
[9] ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص84 .
[10] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص127 .

أهل العالية يقولون : الوَتْر في العدد، والوِتْر في الذّحْل، وتميم تقول : الــوِتْر فــي العدد في الذّحل "[1]. ومثل ذلك في قولـــه تعـــالى : ﴿ **أَتَبْنُــونَ بكْــلِّ رِيْــعٍ آيَــةً تَعْبَثُونَ**﴾[2].

وقرأ الجمهور بكسر الراء وابن أبي عبلة بفتحها "[3]. ومن ذلك قــراءة أبـــي زرعة : السُّجل بضم السين والجيم، قرأ أبو السمال (السَّجْل) بفتح الـــسين والجـــيم ساكنه، واللام خفيفه "[4]. وأيضاً في " الوِتر والوَتْر "[5]. ويسند هذا الاختلاف إلـــى تعدد لهجي فأهل الحجاز الشَّفْع والوَتْر بفتح الواو، وتميم الوِتْر بكسرها "[6]. فالغَيْل : الماء الذي يجري على وجه الأرض، والغِيل : الشجر الملتف و الغِيْل الأجمة "[7]. "وحَجْرُ الإنسان وحِجْره " وحِيْص وحَيْص "[8]. وقد تختلف الدلالة بين صيغة (فَعْل، وفِعْل) المتعددتين مثل ذلك " الرَّقُّ، ما يَكتب فيه، والرِّق من الملك يقال عبْدٌ مرقوق " والغَمْر : الماء الكثير و الغِمْر الحقد ... والشَّقُّ : الصَّدع في عــور أو حـــائط ، والشِّقِّ : نصف الشيء والمَسْك : الجِلْد ، والَمسك : سِوار من أسورة الأعراب ، ... والمِسْك من الطيب " والسَّبْت من الأيام : السِّبْت جلود البقر المدبوغة "[9].

كالوَقْر الثقل في الإذن ... والوِقْرُ الثِّقْل يُحْمَلُ على رأس أو على ظهر "[10]، وكذلك"العَيْرُ:الحِمارُ...والعِير:الإبل التي تحمل المِيرة"[11].أمّا فيمـــا يتعلـــق بهـــذه الصيغة صرفاً فقد تلتقي مع المصدر في التعدد مثل ذلك " الشَّعْب:القبيلة العظيمـــة،

---

[1] ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص30، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص312، ابـــن ســـيدة، المخـــصص:جـــ4 س15 ص402، السيوطي، المزهر: جــ2 ص277 .

[2] الشعراء: 26 / 128 .

[3] أبو حيان ، البحر المحيط: جــــــ7 ص32 .

[4] ابن جني ، المحتسب: جــــــ2 ص67 .

[5] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر: جــــــ2 ص400، أبو حيان ، البحر المحيط: جــــــ8 ص467-468 .

[6] السيوطي ، المزهر: جــــــ2 ص277 .

[7] ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص10 وينظر ص11 .

[8] ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص312 ، 313 .

[9] ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص4، 5 ، 10.

[10] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص463 .

[11] المصدر نفسه : ص28 .

والشِّعب مصدر شَعَبت"والشِّعب الطريق في الجبل "[1]. والفَـرْق:مـصدر فَرَقْـتُ الشعر، والفِرْق القطيع العظيم من الغنم، السَّقْي مصدر سَـقَيْتُ، والـسِّقْي:الحَـظُّ و النّصيب"[2].

وقد تتفق صيغة (فَعْل و فِعْل) الاسميه، في الكلمات في الدلالة في مثل : قال الأصمعي : الجَرْس والجِرْس، وهو الصوت ... الفراء : يقال حَتْنُ وحِتْنُ، للمثـل، وقال الكسائي : ويقال للمتناضلين إذا استويا في الرمي قد تَحَاتَنَا "[3].

وقد يشترك المصدر مع الاسم في الصيغة التي تدل على التعـدد (الطَلْـق : مصدر طُلِقَت المرأةُ ... و الطِلق بالكسر الحلال "[4]، والقَطْع مصدر قَطَعت الشيء قطْعا " والقِطْع الطائفة من الليل " [5].

2. 2. 3 تعدد صيغة الاسم (فَعْل و فَعَل):

تشترك هاتان الصيغتان في التعدد ومعهما صيغ أخرى ، فالاسم (عَضْدك) قرأ زيد بن علي والحسن عُضُدك بضمتين ، وعن الحسن بـضم العـين وإسـكان الضاد، وعن بعضهم بفتح العين وكسر الضاد ، وفتحهما قرأ به عيسى ويقال فيـه عضد بفتح العين وسكون الضاد "[6]، وفيه خمس لغات ... يقول ابن جني : " قـال أبو الفتح فيها خمس لغات : عَضُد، عَضْد، عُضُد، عُضْد، عَضِد، وأفصحها وأعلاها عَضُد بوزن رَجُل، وعَضْد مُسَكن من عَضُد، وعَضْد منقول الضمة من الضاد إلـى العين، وعُضُد بالضمتين جميعاً كأنّه تثقيل : عُضْد "[7]. والقصر أيضاً تقرأ بقراءات مختلفه، من ذلك قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير – واختلف عنهمـا – كالقِـصَرَ بكسر القاف وفتح الصاد .

---

1 المصدر نفسه : ص5 .

2 المصدر نفسه : ص7 ، 9 .

3 المصدر نفسه : ص31 ، 32 .

4 المصدر نفسه : ص6 .

5 المصدر نفسه : ص8 و ينظر ص12 ، 16 ، 18 ،20 ،22 ،28 .

6 أبو حيان ، البحر المحيط: جـ7 ص118، وقُرئ " عُضُدك " بضمتين .

7 ابن جني ، المحتسب: جـ2 ص152 .

قال أبو الفتح رواه أبو حاتم (القَصَر) القاف والصاد مفتوحتان عن ابن عباس وسعيد ابن جبير و روى عن سعيد بن جبير كالقِصَر بكسر القاف وفتح الصاد " [1]، ونحو عَضُد يجوز فيه عَضْد "[2].

وهذه التعريفات تسند إلى لهجة بعينها فيقول الرضي : و جميع هذه التعريفات في كلام بني تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون "[3].

ويقول ابن قتيبة : إذا خففوا مثل " عَضُد " و " فَخِذٍ " وكَبِدٍ فربما أبقوا الحركة التي أسقطوها على أوّل الحرف، فقال في فَخِذٍ و كَبِدٍ وعَضُدٍ : " فِخْذ و كِبْد وعُضْد، وربما تركوا حركة الحرف الأول على حالتها فقالوا : " فَخْذ و كَبْد و عَضْد، وقالوا في تخفيف رَجُلِ رَجْل. ولم أسمع رُجْل، وقالوا في تخفيف لَعِب : " لِعْب و لم نسمع " لَعْب "[4].

قد تشترك صيغة فَعْل مع فَعَل في الأمثلة الدالة على التعدد ، لكنهما يختلفان في الدلالة . فالقَصْب يدل على العَيْب و القَصَب : عُروق الرئة "[5].

والمَجْر الجيش العظيم ، والَمجَرُ : أن يَعْظُمَ بطن الشاة الحامل فَتُهْزَل "[6].

والقَرْعُ . أعلى الشيء ، والقَرَعُ : أوَل ما يُنْتَجُ من الإبل والغنم ، والضَّبْع : العَضُد ، والضَّبَعُ والضَّبَعَةُ أن تشتهي الناقة الضِّراب "[7]. وفي قوله تعالى : ﴿ **وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ** ﴾ [8]، قرأ الجمهور مَلِح وأبو نهيك طلحة : بفتح الميم وكسر اللام وقال أبو الفضل الرازي وهي لغة شاذة "[9]، " وقال أبو حاتم : هذا منكر في القراءة فقوله : هو منكر في القراءة يجوز أن يريد أنه لم يسمع في اللغة، وإن كان سمع فقليل خبيث. ويجوز أن يكون ذهب فيه إلى أنه أراد : مالح ، فحذف الألف

---

1 ابن جني ، المحتسب: جـ2 ص346، أبو حيان ، البحر المحيط: جـ7 ص407 .

2 الرضي ، شرح الشافية:جـ1 ص42 .

3 المصدر نفسه : جـ1 ص40 .

4 ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص318 .

5 ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص38 .

6 المصدر نفسه : ص40 وينظر ص84 .

7 المصدر نفسه : ص43 .

8 الفرقان: 25 / 53 .

9 أبو حيان ، البحر المحيط : جـ7 ص305 .

تخفيفاً ... وعلى أن (مالحاً) فحذف الألف تخفيفاً ... ليست فصيحة صريحة، لأن الأقوى في ذلك ماء مِلْح، ومثله من الأوصاف على (فِعْل) "[1].

2 .2 .4 تعدد صيغة الاسم (فِعْل و فُعْل):

تشترك الصيغتان مع بعضهما في التعدد فقد تدلان على دلالة واحدة مثـــل " صُفْر و صِفْر للذي تعمل منه الآنية ... وطُبْى و طِبْى واحد الأطباء وَ وُلْد و ولْــد للْوَلَدِ ... لُصّ ولِصٌّ "[2]. وقد وردت هاتان الصيغتان باختلاف المعنى مثل " الكِيرُ : كِير الحدّاد، والكُورُ : الرَّحل والجمع أكوار وكِيران ... الكُور المبنى من طين . والكِير : الزّقّ الذي يُنفخ فيه ... والكِبْرُ، من التّكبُّر. وكِبْرُ الــشيء : مُعْظَمُــه ... الغِلُّ الغشَّ والعداوة . والغُلّ : العطش وهو الغُلّة . الغُلُّ : الذي يُغُلُّ بـــه"[3]. وفـــي الشَّمْع والشَّمَع قال الفراء : الشّمْع – بتحريك الميم– لغة العرب والمولدون يقولـــون شَمْع " [4].

2 .2 .5 تعدد صيغة الاسم (فَعْل ، فُعْل):

تشترك صيغة فَعَل مع فَعْل ومع (فُعْل) في التعدد ومثله كلمة الجَمْل في قولـــه تعالى : ﴿ **حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِياطِ** ﴾ [5]، قرأ ابن العباس الجمل بوزن القمل وسعيد بن جبير بوزن النُّغَر وقرئ الجُمْل بوزن القُفْل والجُمُل بوزن النُصُب والجَمْل بوزن الحَبْل "[6]. فقرئت لفظة " الجَمَل " في بناء الأسماء. كما قرئت فـــي ســـورة الأعراف أية (40) بضم الجيم وسكون الميم "[7]، وقد تشترك الدلالة بينهما " قال أبو الفتح : أما (الجُمَّل) بالتثقيل، و(الجُمُل) بالتخفيف فكلاهما الحبـــل الغلـــيظ مـــن

[1] ابن جني ، المحتسب : جــــ2 ص124 .
[2] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص314 ، 315، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص36 ، 37، ينظر ابن سيدة ، المخصص: جــ4 س15 ص404 .
[3] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص32 ، 33 ينظر ص34 ، 35 ، 36 .
[4] ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص312 .
[5] الأعراف: 7 / 40 .
[6] الزمخشري ، الكشاف: جــ2 ص99 .
[7] أبو حيان ، البحر المحيط : جــ4 ص297 .

القنب، ويقال : حبل السفينة، ويقال الحبال المجموعة وكلـــه قريـــب بعـــضه مـــن بعض"[1]، قال الفراء :" الجَمَل هو زوج الناقه وقد ذُكر عن ابن عباس أنـــه قـــرئ الجُمّل بتشديد الميم يعني الحبال ... قال أبو الهيثم : قرأ أبو عمرو والحسن وهـــي قرأة ابن مسعود : حتى يلج الجُمَل مثل النُّغَر وحكي عن ابن عباس الجُمَّل ، بالتثقيل والتخفيف فهو الحبل الغليظ ، وكذلك الجُمّل قال ابن جني هو الجُمَل على مثل نُغَر، والجُمْل على مثل قُفْل "[2]. ويورد ابن قتيبة هذه الصيغ بدلالاتها مثـــل " النَّهْـــر و النَّهَر، والصَّخْر و الصَّخَر، والفَحْم و الفَحَم و اللَّغْوُ و اللَّغَا "[3]. وقد تختلف الدلالـــة بين هاتين الصيغتين مثل " العَقْل : ضد الحمق والعَقْل : أن يُعْقلَ يدُ البعير، وهو أن يُشد وظيفه إلى ذراعه. والعَقْل : الدِّيَةُ ... والعَقَل : أن يَفْرِط الرَّوَح فـــي الـــرَّجلين حتى يصطكَّ العُرقوبان "[4].

وتشترك صيغة فَعْل و فَعَل في التعدد في البنية بين الاسم والمـــصدر مثـــل " الحَرْبُ من القتال. والحَرَبُ : مصدر حَرَبَ يَحْرَبُ حَرَباً إذا اشتدّ غضبه والنَّـــصْب مصدر نَصبْتُ الشيء نصْباً. والنَّصَب : العَناء والتعب "[5].

وكذلك، الرَّسْن : مصدر رَسَنتُ الفرسَ أرْسُنه رَسْـــناً، إذا شـــددته بالرَّسَـــن. والرَسَن الحبل " ... والبَطْن : بطن الإنسان وغيره. والبَطْن من بطـــون العـــرب : دون القبيلة . والبَطْن : الغامضُ من الأرض . والبَطْن : مصدر بطنْتُ البعير أبْطُنه، إذا ضربت بطنه والبَطَن مصدر بَطِنَ يَبْطَنُ بَطَنَاً وبِطْنَةً "[6].

وفي قوله تعالى : ﴿ **سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ** ﴾ [7]. وقرأ علي و أبـــو هريـــرة وابن عباس وعكرمة، مِّن قَطِر، بفتح القاف وكسر الطاء، وتنوين الـــراء أن اســـم فاعل من أتى صفة لقطر، قيل : هو القصدير وقيل النحاس "[8]. وقال أبو الفـــتح :

---

[1] ابن جني ، المحتسب: جـــ1 ص249 .
[2] ابن منظور ، لسان العرب : جـــ2 ص361 .
[3] ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص312، ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص37 ، 38 – 40 ، 41 .
[4] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص52 ، 53 .
[5] ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص38 ، 39 .
[6] المصدر نفسه : ص56 ، 57 .
[7] إبراهيم: 14/ 50 .
[8] أبو حيان ، البحر المحيط : جـــ5 ص440 .

القِطْر : الصُّفْر والنحاس، وهو أيضاً الفلز "[1]. وأما القطران فيه ثـلاث لغـات : قَطِرَان على فَعِلان ... ويقال أيضا قَطْرَان بفتح القاف وإسكان الطـاء، وقِطْـران، بكسر القاف وسكون الطاء. والأصل فيها قَطِرَان فأسكنا ... لغةٌ تميميـةٌ "[2]. قـرأ عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب من قَطْران بفتح القاف واسكان الطاء "[3].

2 .2 .6 تعدد صيغ الاسم(فَعَل ، فِعَل ، فَعِل):

وتشترك هذه الصيغ بالتعدد فبقوله تعالى ﴿ **وَجَنَى الجَنَّتَيْن دَانٍ** ﴾ [4]، وقرأ عيـسى بفتح الجيم وكسر النون، وكأنه أمال النون ، وإن كانت الألف قد حذفت في اللفظ ... وقرئ وجِنى بكسر الجيم "[5].

2 .2 .7 تعدد صيغة (فَعَل و فُعْل) و (فَعْل – فَعَل):

ويعود سبب هذا التعدد بين الصيغتين في بعض الأحيان إلى تعدد اللغات كما في قوله تعالى : ﴿ **وَجَعَل فِيهَا سِرَاجاً وَ قَمَراً مُنِيراً** ﴾ [6]. قرأ الأَعْمَش والنّخعي، والحسن وعصمة عن عاصم : (وقُمْرا) بضم القاف وسكون الميم ، فالظاهر أنـه لغة في القمر، كالرُّشْد والرَّشَد والعُرْب والعَرَب. وقيل : جمـع قمـراء، أي ليلـة قمراء، كأنه قال : وذا قمر منير"[7]. وذكر ابن قتيبة مجموعة من الصيغ المتعـدده من صيغتي (فَعَل و فُعْل) مثل (رُهُب و رَهَب، الخُبْر و الخَبَـر"[8]. وأورد ابـن السكيت من المعتل " الرَّوْد و الرّاد : أصل اللحى ... بُظوف وبَظْاف والكُوعُ والكَاْع طرف الزَّند الذي يلي أصل الإبهام "[9]. ويعتقد الباحث أنّ هذه الصيغ المتعددة التى ذكرها ابن قتيبة وابن السكيت هي أبنية صفات وليست أبنية أسماء.

---

[1] ابن جني ، المحتسب : جـ1 ص366-367.

[2] المصدر نفسه : جـ1 ص366-367 .

[3] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ5 ص440 .

[4] الرحمن : 55/ 54 .

[5] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص197 .

[6] الفرقان : 25 / 61 .

[7] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص511 .

[8] ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص313 .

[9] ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص88 ، ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص314 .

2 .2 .8 تعدد صيغ الاسم(فِعَل فَعَل):

أما فيما يتعلق بناء الاسم المعتل الناقص، فإن الألف المنقلبة المتطورة قد تلفظ بأصلها عند بعض العرب كما في قوله تعالى :﴿ **الّذِينَ يَأْكُلُون الرِّبا لا يَقُومُونَ إلّا كَمَا يَقُومُ الَّذي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ** ﴾ [1]، " قرأ العدوى " الربّو " بالواو. وقيل : هي لغة الحيرة، ولذلك كتبها أهل الحجاز بالواو، لأنّهم تعلموا الخطّ من أهل الحيرة، وهذه القراءة على لغة من وقف على أفعى بالواو، فقال : هذه أفْعَو فأجرى هذا القارئ الوصل إجراء الوقف. وحكى أبو زيد أن بعضهم قرأ بكسر الراء وضم الباء وواو ساكنة وهي قراءة بعيدة، لأنه لا يوجد في لسان العرب اسم آخره واو قبلها ضمة، بل متى أدى التصريف إلى ذلك قلبت تلك الواو ياء، وتلك الضمة كسرة"[2]. " ومن ذلك ما رواه ابن مجاهد عن أبي زيد عن أبي السّمال أنّه كان يقرأ : ما بقي من الرَّبُوْ ". مضمومة الباء، ساكنة الواو: قال أبو الفتح : في هذا الحرف ضربان من الشذوذ : أحدهما : الخروج من الكسر إلى الضم بناء لازما والآخر : وقوع الواو بعد الضمة في آخر الاسم، وهذا شيء لم يأت إلا في الفعل، نحو : يغزو ويدعو، ويخلو ... والذي ينبغي أن يُتعلل به في " الرِّبُو " هو أنّه فخّم الألف انتحاءً بها إلى الواو التي الألف بدل منها على حد قولهم .. الصلاة الزكاة ... وكأنه بين التفخيم، فقوي الصوت فكان الواو أو كاد، إلا أن الراوي أبو زيد، وما أبعده مع علمه وفقهه باللغة من أن تتطرق ظِنّة عليه في تحصيل ما يسمعه "[3].

2 .2 .9 تعدد صيغ الاسم (فُعُل – فُعْل):

تشترك صيغة " فُعُل مع فُعْل " في التعدد ، فيقرأ الاسم ذو البناء " فُعُل على فُعْل بتسكين العين، كما في قوله تعالى :﴿ **فلِأُمِّهِ الثُّلُثُ** ﴾[4]، يقول ابن النحاس : " لغة أهل الحجاز وبني أسد الثُّلْثُ والرُّبُعُ إلى العُشُر، ولغة بني تميم وربيعة الثُّلْث

---

[1] البقرة : 2 / 275 .

[2] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ2 ص333 .

[3] ابن جني ، المحتسب : جـ1 ص 142 .

[4] النساء : 4 / 11 .

بإسكان اللام على العُشر ... وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي "فلها النُّصْفُ وقرأ أهل الكوفة فلإمه الثُلُثُ وهذه لغة حكاها سيبويه "[1]. ولكن العكبري يشير إلـى أنّهمـا لغتان ، فيقول :" والثُّلُث، والرُّبُع، والثُّمْن . بضم أوسطها، وهـي اللغـة الجيـدة، وإسكانها لغة، وقد قُرِىء بها "[2]، ويرد ابن منظور ثِلْثُ الناقة ولدها الثالث والثَّليث بمعنى الثُّلُث، والثُّلُث سهم من ثلاثة فإذا فتحت الثاء زادت ياء، فقلـت ثَلِيـث "[3]، ويرى ابن قتيبة أنّ الاستخدام الأكثر في القراءة هو التخفيف من ضم العـين إلـى سكونها فبعد أن يورد مثل هذه الصيغ المشتركة " فُعُل فُعْل " يقـول :" وإذا توالـت الضمتان في حرف واحد كان لك أن تخفف، مثل :" رُسُل ورُسْل ، وكُتُب وكُتْب"[4]، وكأن هذه الصيغ البنائية " فُعُل فُعْل " تلتقي مع صيغ جمع التكسير فقُفْـل و قُفُـل، تشترك مع كُتُب و كُتْب، ورُسُل و رُسْل في الصيغة "[5]، وقد تتعدد هـذه الـصيغ المشتركة " فُعُل و فُعْل " في الدلالة " ففي قوله تعالى : ﴿ **وكَانَ أَمْرُهُ فُرُطـاً** ﴾ [6]. فالاسم " فُرُطا فُرْطا " يدل على " متقدم للحق والصواب، نابذاً له وراء ظهره، مـن قولهم " فرس فرط : متقدم للخيل "[7]. ويقول أبو حيان :" قـال قتـادة ومجاهـد : ضياعاً . وقال مقاتل بن حيان : وقال الفراء : متروكاً وقال الأخفش : مجاوزا للحد ... وقال ابن بحر : الفرط : العاجل السريع ... وقيل : ندما : وقيل باطلا : وقـال ابن زيد : مخالفاً للحق "[8]، وقد تشترك صيغة " فُعُل مع فُعَل " في الدلالـة يقـول الفراء : يقال تَنَحَّ عن سُنُنِ الطريق وعن سُنَنِه، وهو شُطُب السيف وشُطَبُه، للطرائق التي فيه. وهو أُشُرُ الأسنان وأُشَرُ الأسنان وأُشَرُ للتَحْزِيز الذي فيها "[9].

2 .2 .10 تعدد صيغة الاسم (فُعُل – فِعِل) و (فِعِل – فُعِل):

---

[1] النحاس، إعراب القرآن: جـ1 ص439 ، 440 .

[2] العكبري، إملاء ما من به الرحمن: جـ1 ص 95 .

[3] ابن منظور، لسان العرب : جـ2 ص120 .

[4] ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 318 .

[5] ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص 318 .

[6] الكهف : 18 / 28 .

[7] الزمخشري ، الكشاف : جـ2 ص691 .

[8] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص 120 .

[9] ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص 102 .

تشترك هذه الصيغ في التعدد ، ومثل هذا التعدد يوضح بالأمثلة الأتية أمّا في القرآن الكريم وفي " جبلاً " فقرأ أبو عمرو وابن عامر بضم الجيم وإسكان الباء وتخفيف اللام، و قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف ورويس : بضم الجيم و الباء وتخفيف اللام "[1]، وقد اشتركت صيغة فُعُل مع فِعُل " في قوله تعالى : ﴿ **والسَّمَاءِ ذاتِ الحُبُك** ﴾[2]، بكسر الحاء وضم الباء وأما الحِبُك بكسر الحاء وضم الباء فأحسبه سهوا؛ وذلك أنّه ليس في كلامهم " فِعُل " أصلاً بكسر الفاء وضم العين، وهو المثال الثاني عشر في تركيب الثلاثي، فإنه ليس في اسم ولا فعل أصلاً والبتة أو لعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان، بالكسر والضم، فكأنه كسر الحاء، يريد الحِبُك وأدرك ضم الباء على صورة الحُبُك "[3]. وينقل أبو حيان قراءة الحُبُك فيقول: " وقرأ الجمهور الحبك بضمتين وابن عباس والحسن بخلاف عنه، و أبو مالك الغفاري وأبو حيوة وابن أبي عبلة وأبو السمال ونعيم عن أبي عمرو بإسكان الباء أيضاً، وعكرمة بفتحها ... وأبو مالك والغفاري والحسن بخلاف عنه بكسر الحاء واسكان الباء وهو تخفيف "[4]. وتسند قراءة التخفيف إلى لهجة من لهجات العرب فيقول ابن جني : " فأما الحَبْك فمخفف من الحُبُك، وهي لغة بني تميم"[5].

2 .2. 11 تعدد صيغة (فَعَل مع فُعُل):

وقد وردت صيغة " فَعَل مشتركة مع فُعُل " في لفظة الاسم " الصَّدَفين " ففي قوله تعالى : ﴿ **حتّى إذا ساوَى بَين الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا** ﴾ [6]. واختلفوا في الصدفين " فقرأ ابن كثير والبصريان وابن عامر : بضم الصاد والدال، وروى أبو بكر بضم الصاد وإسكان الدال ، وقرأ الباقون بفتحها "[7].

---

[1] ابن الجزري ، النشر في القراءات : جـ2 ص 355، أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 7 ص 343 – 344 .

[2] الذاريات : 51 / 7 .

[3] ابن جني ، المحتسب : جـ2 ص 286 – 287 .

[4] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص134 ، الرضي، الشافية : جـ1 ص38 ، 39 .

[5] ابن جـني، المحتسب : جـ2 ص287 ، أورد ابن جـني في المحتسب لهذا الاسم " حُبُك ست قراءات : جـ2 ص286 .

[6] الكهف : 18 / 96 .

[7] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص316 .

ويقول أبو حيان : الصدفان : حانبا الجبل، إذا تحاذيا لتقاربهما، أو لتلاقيهما، قاله الأزهري : ويقال : صُدُف، بضمهما، وبفتحهما ، وبضم الصاد وسكون الدال، وعكسه قال بعض اللغويين : وفتحهما لغة تميم، وضمهما لغة حمير "[1].

وقرأ ابن جندب بالفتح وإسكان الدال، ورويت عن قتادة . وقرأ الماجشون بالفتح وضم الدال، وقرأ قتادة وأبان عن عاصم بضم الصاد وفتح الدال "[2].

أمّا ما يهم الباحث من هذه الأبنية للأسماء هو هل تعدد البناء الواحد في الصيغة الواحدة "[3]. والتطرق إلى صيغ المجرد والتعدد الذي حصل لها .

إنّ التعدد في مثل هذه الصيغ يقصد منه التخفيف وعدم الاستثقال ويشير إلى ذلك الرضي بقوله : " وَقَد يُرَدُّ بَعْضٌ إلى بعض، فَفَعِلٌ ممّا ثانيه حَرْفُ حَلقٍ كَفَخِذٍ يَجُوْزٌ فيه فَخْذٌ و فِخْذٌ، وكَذا الفِعْل كَشَهِدَ ، وَنَحْوُ كَتِفٍ يَجوزُ فِيه كَتْفٌ وَ كِتْفٌ ، وَنَحْوُ عَضُدٍ يَجُوزُ فيه عَضْدٌ، وَنَحْوُ عُنُقٍ يَجُوز فِيه عُنْقٌ، وَنَحْو إبِلٍ وَبِلِزٍ يَجُوْز فيها إبْلٌ وبِلْزٌ ولا ثالِثَ لَهُما، وَنَحْوُ قُفْلٍ يَجُوزُ فيه قُفُل على رَأيِ لَمِجِيءِ عُسُرٍ ويُسُرٍ "[4]. ولا بدّ من عرض سريع لبعض صيغ الاسم ففي الثلاثي المجرد:

فصيغة فَعْل تشترك مع فُعُل ، فكلمة " جُدُر" ففي القرآن الكريم قرأ الجمهور الجُدُر جمع جدار وأبو رجاء والحسن وابن وثاب بإسكان الدال تخفيفاً ... وقرأ أبو عمرو وابن كثير وكثير من المكيين بألف وكسر الجيم، وقرأ كثير من المكيين وهارون عن ابن كثير جُدْر بفتح الجيم وسكون الدال، قال صاحب اللوامح وهو وأخذ بلغة اليمن "[5]، وقرىء بضم الجيم، وتسكين الدال، قال أبو الفتح هذه مخففة من جُدُر "[6]. وتردهذه الصيغ في دلالة واحدة مثل " الشَّعْر والشَّعَر والنَّهْر والنَّهَر والبَعْر والبَعَر.

---

[1] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص157 .

[2] المصدر نفسه : جـ6 ص164 – 165 .

[3] بما أنّ هناك تشابه في أبنية الأسماء والمصادر والصفات فلا داعي للإطالة في هذه الدراسة ، لأن الباحث تطرق في بناء المصادر إلى المعايير التى لها أثر في التعدد في بناء المصادر ولا يعتقد أنّ في بناء الأسماء خلاف هذه المعايير .

[4] الرضي، شرح الشافية : جـ1 ص39 .

[5] ينظر أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص249 .

[6] ابن جني، المحتسب : جـ2 ص316 .

وقرىء الاسم " شَطْأه في قوله تعالى : ﴿ **كَزَرْعٍ أخْرَجَ شَطْأه** ﴾ [1]، بفتح الطاء أي أنها قرئت اللفظة على صيغتين (فَعْل ، فَعَل) . فقرأ ابن كثير وابن ذكوان بفتح الطاء ، وقرأ الباقون بإسكانها "[2]، وقرأ أبو جعفر (شَطَه) بحذف الهمزة وإلغاء حركتها على الطاء "[3]. وفي قوله تعالى : ﴿ **قالوا نَفْقِدُ صُوَاع المَلِك**﴾[4]، قرأ أبو هريرة ومجاهد (صاع) على وزن (فَعْل) كالألف بدل من الواو المفتوحة "[5]. ومن ذلك قراءة أبي رجاء بخلاف صَوْع الملك، بفتح الصاد. وقرأ صُوع بضم الصاد بغير ألف، وقرأ صَوْغَ المَلِكِ بفتح الصاد والغين معجمه يخيى بن يعمر. وقرأ صاع الملك أبو هريرة ومجاهد بخلاف. وقرأه الناس صُوَاع الملك. قال أبو الفتح:" الصَّاعُ والصُّوَاعُ والصَّوْعُ الصُوْعُ واحد وكلها مكيال "[6].

ويقال " العَيْبُ والعاب . وهو الذَّيْمُ والذَّامُ "[7]، وقرأ القراء " الدَّرْل بفتح الدال وسكون الراء، والدَّرَل بفتح الدال والراء "[8].

وفيما سبق من أبنية نرى أن الجنوح إلى التسكين حركة العين في صيغة " فعل "، أمر ترغبه معظم القبائل العربية، لأنّه أحق وأيسر على النطق ولكن الرضي يرى أنّ القبيلة التى تفرّع هي تميم ومن سار على ركبها من أفرعها ، ولكن الحجازيين لا يفرعون "[9]. فالتخفيف لغة تميم "[10]. والغرض من هذا التفريع المفرد إلى تميم هو كراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل، ولهذا آثرت تميم تسكين العين في هذا كله والسكون أخفّ من الحركة "[11]. أمّا الرضي فيرى أن التفريعات تتركز في حلقي العين، والذي حدث أن العين سكنت ثم نقلت كسرتها إلى الفاء

---

1 الفتح : 48 / 29 .

2 عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن : ق2 جـ2 ص472 .

3 أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص103 .

4 يوسف : 12 / 72 .

5 أبو حيان ، البحر المحيط : جـ5 ص330 .

6 ابن جني ، المحتسب : جـ 1 ص346 .

7 ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص93، ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب:ص311، 312 .

8 ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص97 .

9 الرضي، شرح الشافية: جـ1 ص40 / ينظر قراءات التخفيف ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص310 ، أبو حيان ، البحر المحيط: جـ4 ص447 .

10 ابن يعيش، شرح المفصل : جـ1 ص19 .

11 الجندي، اللهجات العربية في التراث : جـ1 ص238 .

فيقول: " فالذي من الحلقي يجوز أن يكون فرع فِعِل المكسور الفاء والعين كما تقول في إِبِل : إِبْل، ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى ما قبلها كراهة الانتقال من الأخف إلى الأثقل، وكره حذف أقوى الحركتين، أي : الكسرة، فنقلت إلى الفاء، والذي من غير الحلقي لا يكون إلا على الوجه الثاني، لأنّه لايجوز فيه فِعِل بالاتباع"(1). ولكن يشترك الحلقي مع غير الحلقي إذا كانت صيغة فَعْل يفتح الفاء وسكون العين " نحو شَهْد في الفِعْل وفَخْذٍ في الاسم، وفي غير الحلقي عَلْمَ في الفَعْل وكَبْدٌ في الاسم، وإنما سكنوا العين كراهة الانتقال من الأخف أي الفتح إلى الأثقل منه أي الكسر في البناء المبنى على الخفة أي بناء الثلاثي المجرد، فسكنوه ، لأن السكون أخفّ من الفتح، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخفّ منه "(2).

وهناك في الصيغ الاسمية السابقة جنوح إلى التثقيل : " يقول الرضي " يحكى عن الأخفش أن كل " فُعْل " في الكلام، فتثقيله جائز إلا ما كان صفة أو معتلَّ العين، كحُمْر وَسُوْق فإنهما لايثقلان إلا في في ضرورة الشعر، وكذا قال عيسى بن عمر، إن كلَّ فُعْل كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله نحو عُسُر ويُسُر، ولقائل أن يقول : بل الساكن العين في مثله فرع لمضمومها، كما هو كذلك في عُنْق اتفاقا . فإن قيل : " جميع التفاريع المذكوره كانت أقل استعمالاً من أصولها فإن فَخْذاً وَ عُنْقاً ساكني العين أقلُّ منهما متحرّكيها، وبهذا عرف الفرعية، وعُسْرٌ ويُسْرٌ بالسكون أشهر منهما مضمومي العين، فيكون الضم فيهما فرع السكون كما أشار إليه المصنف، فالجواب أن ثقل الضمتين أكثر من الثقل الحاصل في سائر الأصول المذكورة، فلا يمتنع أن يَحْمِل تضاعفُ الثقل في بعض الكلمات على قلة استعمالها مع كونها أصلاً، وإذا كان الاستثقال في الأصل يؤدي إلى ترك استعماله أصلاً كما في نحو يَقْوُل وَ يَبْيِع وغير ذلك مما لا يحصى فما المنكر من أدائه إلى قلة استعماله"(3). وهذا الجنوح إلى التخفيف أو التثقيل يدلل على تعدد مثل هذه الصيغ وكما يرى أبو حيان " هما لغتان، وقيل : الأصل السكون، وضُمَ اتباعاً، وقيل الأصل

---

1 الرضي، شرح الشافية : جـ1 ص42 .

2 المصدر نفسه : جـ1 ص41 ، 42 .

3 الرضي، شرح الشافية: جـ1 ص46 .

الضم، وسُكِّن تخفيفاً "[1]. ويظهر أن هذا التخفيف لم يكن خاصاً بتميم بل شمل كثيراً من المناطق العربية "[2].

وهذا الجنوح إلى التخفيف أو التثقيل يدلل على تعدد مثل هذه الصيغ وأنها لغات لمجتمعات ترغب في التخفيف، وأخرى عكس ذلك؛ لأن معظم أسباب التحول على الأصل في الصيغ المتعدده قد تتعلق بطبيعة الأصوات التي تتشكل منها بنية الكلمة.

2 . 2 . 12 تعدد صيغة الاسم (فَعال – فُعال – فِعَال).

تشترك مثل هذه الصيغ في التعدد في بنية الأسماء ، فقد وردت لفظة فؤاد الدالة على الاسم في القرآن الكريم وقرئت بأكثر من قراءة ففي قوله تعالى :﴿ **إنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفُؤَادَ** ﴾ [3]. وقرأ الجراح العُقَيلي : " والفواد " بفتح الفاء والواو، قلبت الهمزة واواً بعد الضمة في الفؤاد ، ثم استصحب القلب مع الفتح وهي لغة في الفؤاد، وأنكرها أبو حاتم وغيره "[4].

واشترك مع هذه الصيغة " فِعال وفُعال مثال " وحكى فُسْطاط وفِسْطاط ، وفُسْتَاطَ و فِسْتَاط – والجميع فساطيط وفساسيط وفساتيط "[5]. وجُذَاذ ، قرأ الكسائي بكسر الجيم، والباقون بالضم ، وهما لغتان "[6]، وفيها لغات : جِذَاذ وجُذَاذ وجَذَاذ ، وأجودها بالضم "[7].

وقد تشترك في التعدد صيغة فِعَال الاسمية مع الصيغتين السابقتين : ومن العرب من يقول قَطَعت نَخَاعَه و نُخَاعَه وناس من أهل الحجاز يقولون : هو مقطوع النِّخاعِ وهو الخيط الأبيض الذي في جوف الفَقَار "[8]، وهناك صيغ تشترك مع

---

[1] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ3 ص77 ، ينظر جـ5 ص91 ، 249 .

[2] الجـندي ، اللهجـات العربية في التراث : ق1 ص237 .

[3] الاسراء : 17 / 36 .

[4] أبو حيان ، البحر المحيط :جـ6 ص36، ينظر ابن جني ، المحتسب: جـ2 ص21 .

[5] ابن السكيت، إصلاح المنطق: ص133 .

[6] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص324 .

[7] ابن جني ، المحتسب : جـ2 ص64 / أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص322 .

[8] ابن سيدة، المخصص : جـ4 س15 ص411 .

بعضها البعض في التعدد والدلالة وغيرها "[1]. ففي قوله تعالى:﴿ **مَا يَنْظُرُ هَــؤلاءِ إلاّ صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ مالَها مِنْ فَوَاق** ﴾[2]، اختلفوا في فواق ، فقرأ حمــزة والكــسائي وخلف بضم الفاء. وقرأ الباقون بفتحها "[3]. ويرى أبو حيان أنهما بمعنى واحد "[4].

وفي الاسم " وعاء " في قوله تعالى : ﴿ **فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعاء أخِيه** ﴾ [5] يرد فيها عدة قراءات، ثم استخرجها من وعاء أخيه، بضم الواو. قال أبو الفــتح : وقرأ سعيد بن جبير :"إِعَاء أخيه " بهمزة، وأصله وِعاء فإبدلت الــواو وإن كانــت مكسورة همزة ... وهمز وُعَاء بضم أقيس من همز المكسور الواو وقد هُمِزة الواو المفتوحة "[6]. وتأتي هذه الصيغ متعددة ومتشابهة الألفاظ لكن معناها مختلف ومثل ذلك :" الجَرَاد والجِرَاد والجُرَاد ... الجَرَاد بالفتح : معروف. والجَرَادُ أيضاً ضربٌ من الحلي يُصنَعُ على شكلَها، وجَرَادُ اسم رجل وهو الهيثم بــن جَــرَاد. والجِــرَاد بالكسر جمع جَرَد وهي الأرض التي لا تُنْبِتُ شيئاً، وجُرَادُ بالضم اسم موضع "[7]. وتشترك هذه الصيغة مع المصدر في التعدد مثل الجَوَاد والجِوَادُ والجُوَادُ : الجَــوَاد بفتح الجيم : العتيق من الخيل ... والجِوَاد بالكسر مصدر جاودْت الرجل إذا باريته في الجواد، والجِيَادُ بالياء الخيلُ العتيقة ..."[8].

وقد تشترك هذه الصيغة مع جمع التكسير في الدلالة على الصفة " فالجَمَال و الجِمَالُ والجُمَال الجَمَال بالفتح الحُسنُ في خَلْقٍ كان ذلك أو خُلُقٍ، والجِمَالُ بالكــسر. جمع جَمَل وهو البعير ، والجِمَالُ أيضاً ضرب من سمك البحر يسمى الكبعُ ، وتقول الجَاريةُ لصاحِبتَها إذا شتمتها يا وجه الكبع. والجُمَال بالضم لغة في الجميل "[9]. وقد ورد عن العرب أن صيغة " فِعال " وردت متعدد بلفظها لكنه حدث لبعض حــروف

---

[1] ينظر ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص109 ، 110، ابن سيدة، المخصص : جــ4 س15 ص412، ابن قتيبة، أدب الكاتب: ص325، 326 .

[2] ص : 38 / 15 .

[3] ابن الجزري ، النشر في القراءت العشر : جــ2 ص361 .

[4] أبو حيان ، البحر المحيط : جــ7 ص389، ابن سيدة، المخصص : جــ4 س15 ص411 .

[5] يوسف : 12 / 76 .

[6] ابن جني ، المحتسب : جــ1 ص348، ينظر أبو حيان ، البحر المحيط : جــ5 ص332 .

[7] البطليوسي ، المثلث : ص421 ، 422، ينظر ص418 ، 419 ، 420 ، 511 .

[8] البطليوسي ، المثلث : ص422 ، 511 / الخمار .

[9] المصدر نفسه : ص419 .

الاسم ابدال بحرف آخر وأسند هذا إلى تعدد اللهجات فكلمة السَّقر والزَّقر : لغة في الصُّقر السِّراط والزِّاط معناهما المنهاج الواضح والمستقيم "[1].

تشترك صيغة فِعَال وفَعَال في التعدد والدلالة على الصيغة الاسمية ومثلـــه : حِجَاجُ العَيْن وحَجَاجُها – للعظم الذي عليه الحاجب ... جَهْاز العَــروس ... وقـــال بعضهم : هو جِهَاز العروس "[2].

وقد يستند هذا التعدد لمعيار لهجي ... " ونِعَام عين : قال وسمعت أعرابياً من بني تميم يقولُ نعَام عين، ويقال لجُحْر الضَّبُع والذئب وِجَار ووَجَار "[3]، والـــدَّجاج والدِّجاج ... الوَطَاءَ والوِطاءُ الفِراش اللين "[4].

وقد تشترك صيغة " فَعَال مع فَعيل كقول ابن السكيت : وحكى أبو عمـــرو : الجَرَام والجَرِيم : النوى، وهما أيضاً التمر اليابس "[5].

2 .2 .13 تعدد صيغ الاسم (فِعال ، فَعال ، فُعال):

وتشترك مع صيغة فِعال الدالة على الاسم في التعدد " فُعال " ففي قوله تعالى ﴿ **يُرْسَلُ عَلَيكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَــا تَنتَــصِرَانِ** ﴾ [6]، قـــرأ ابـــن كثيـــر بكسر الشين " شِواظ " والباقون بضمها "[7]. قرأ الكلبي وطلحت ومجاهـــد بكـــسر

---

[1] الصغاني، الحسن بن محمد، (1990م)، الغادة في أسماء العادة ، دراسة وتحقيق أحمد حُسين العيثاوي ، مطبعة عصام، بغداد: ص28، ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص240 مادة سرط .

[2] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص104 .

[3] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س15 ص410 .

[4] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص322 ، 323 .

[5] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص108، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س15 ص411، ينظر ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص324، 325 صيغة " فُعْال وفعيل " .

[6] الرحمن : 55 / 35 .

[7] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص381، أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص195، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص106، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص323، البطليوسي ، الاقتضاب : جـ2 ص312، ابن سيدة، المخصص : جـ4 س15 ص410 .

نون" نُحاس"والسين "[1]. وقد جاءت فِعال مشتركه مع فَعَال ، في التعــدد والدلالــة مثل "الدَّجاج والدِّجاج وكذلك الواحدة ... الوَطَاء والوِطاء الفراش اللين "[2].

وقد وردت صيغة فَعَال وفِعَال وفُعَال مشتركة في اللفظة والدلالة في التعــدد مثل " خَشَاش وخِشَاش وخُشَاش وهو الصغير الرأس اللطيف الجسم. حكــى ذلــك الكوفيون، والبصريون لا يعرفون فيه الضم، وينشدون بيت طرفه على وجهين.

أنا الرَّجُلُ الضَّرْبُ الذي تعرفونَهُ   خَشَاشٌ كرأْسِ الحيةِ المتَوَقِّدِ "[3].

والصيغة الدالة على أسماء الزراعة هي فِعَال بكسر الفاء على لغة الحجاز و " فَعَال بالفتح في لغة تميم "[4]. فيما سبق من صيغ فعال يظهر التعدد جلياً واضــحاً فــي الألفاظ المحولة عنها، وهذا يدل على أن الاسم التابع لهذه الصيغة لا يلتزم حالة ثابتة من اللفظ، بل يتعدد ليلفظ بأشكال دالة على التعدد.

2 .2 .14 تعدد أبنية الأسماء التي تنتهي بتاء:

2 .2 .14 .1 تعدد صيغة الاسم (فُعُله و فَعْله):

الملاحظ أن صيغة " فُعُله " تشترك مع " فَعْلة " في الدلالة على البناء الاسمي ففي قوله تعالى : "﴿ **قَالَتْ نَمْلَةٌ** ﴾[5]. قرنتٍ نَمْلة " بضم النون والميم " نُمُلــة "[6]، وقرأ الحسن وطلحة ومعتمر بن سليمان ، وأبو سليمان التّيمى : " نُملة " بضم الميم كسُمرة ، وكذلك : " النّمل " كالرّجلة والرَّجل لغتان "[7].

---

[1] أبو حيان ، البحر المحيط : جــ8 ص195 . ينظر الصغاني ، الغادة في أسماء العادة : ص45 .

[2] ابن قتيبه ، أدب الكاتب : ص322، 323، ابن السكيت، إصلاح المنطق:ص104، 105، البطليوسي ، الاقتضاب:جــ2 ص311.

[3] البطليوسي، المثلث : ص481، 482 .

[4] السيوطي ، المزهر : جــ2 ص276، الصالح، دراسات في فقه اللغة : ص79 .

[5] النمل : 27 / 18 .

[6] ابن جني ، المحتسب : جــ2 ص137، أبو حيان ، البحر المحيط : جــ7 ص61 .

[7] أبو حيان ، البحر المحيط : جــ7 ص61 .

ويقول ابن حني : " قال أبو الفتح : أمّا "النَّمُلة " بفتح النون، وضـــم المـــيم، فتقبلها" النَّمَلة " بفتح النون وسكون الميم،لأن " فعلا " تخفف إلى " فَعْل "، كسَبُع إلى سَبْع ورَجُل إلى رَجْل "[1]. وفي هذا إشارة إلى تعدد مثل هذه الصيغ الاسمية.

2 . 2 .14 .2 تعدد صيغ الاسم فَعُله ، فِعْلة ":

وردت هاتان الصيغتان متعددتين تدلان على معنى واحد في مثـــل " الـــشِّقَّةُ والشُّقَّة للسفر البعيد ، والعِدْوَة والعُدْوَة المكان المرتفع ... أُمَّة وإِمَّـــةِ أي ديـــن ... الجِثْوَة والجُثْوَة : الحجارة المجتمعة " [2]، وينسب تعدد هاتين الصغتين إلـــى لغـــات عربية فينقل ابن السكيت : " الفراء يقال فيه غِلظْةُ وغُلْظَةَ ويقال رِفْقَة ورُفْقَة ، لغة قَيس وتميم "[3].

2 .2 .14 .3 تعدد صيغة فُعْلة وفُعُلة:

وقد وردت ألفاظ تدل على الصيغتين بمعنى واحد مثـــل " حُلْبَـــة وحُلُبـــة ... رُخْصَة وَرُخُصة "[4].

2 .2 .14 .4 تعدد صيغة الاسم (فَعْلَة وفُعْلة وفِعْلَة):

تشترك هذه الصيغ الاسمية لتعدد ومثلها : الجَنَّةُ بالفتح : البـــستانُ وجمعهـــا جنَّات وجِنَان والعامة توقع الجِنَان على الجَنَّة الواحدة وذلك خطأ ، والجِنَّـــة بكـــسر الجيم : الجِنُّ واحدهم جان والجِنَّة : الملائكة ... والجُنَّةُ بالضم الدَّرع والجُنَّة السَتر ... "[5]. وقد يسند هذا التعدد إلى اختلاف لهجي " قال الفراء. حكى الكسائي وُجْنَـــةٌ وأُجْنَة ووَجْنَة عن أهل اليمامة ... وسمعت من بعض كلب وِجْنَة ووَجِنَة ... لبعض العرب بكسر الجيم وفتح الواو ... "[6]. وقد جاءت هذه الصيغ متعدده بمعنى واحـــد

---

[1] ابن جني ، المحتسب : جـــ2 ص137 .

[2] ابن قتيبه ، أدب الكاتب : ص320، ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص115 ، 116 .

[3] ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص115 .

[4] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص322، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص118 .

[5] البطليوسي ، المثلث : ص417 ، 418 .

[6] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص116 ، 117 .

مثل " الجَثْوَةُ والجِثْوَةُ والجُثْوَة، الترابُ المجموع، الجَذُوَةُ والجِذْوَة والجُذْوَةُ القطعة من النار، ويقال في الحوض جَزْعَة من ماء وجزِعَة وجُزْعَةُ بالزاء "[1]، وقد يدل التعدد على دلالة واحدة للصيغ المتعددة مثل " رِغّوَة اللبن ورُغْوة ورَغْوة "[2]، وتتعدد هذه الصيغ لكنها تختلف في الدلالة والاشتقاق الصرفي مثل ذلك " الجَثْوَة بالفتح البروك على الركبتين عند الخِصام وغيره، قال الشاعر :

وكم لي من جَثْوَةِ أسكتّت خُصُومي من بعد طول الصَّخب

والجِثْوَةُ بالكسر هيئة الجاثي ركبتيه ويقال للتراب المجموع جَثْوَةُ وجِثْوَةٌ وجُثْوَةٌ بالفتح والكسر والضم "[3].وقد تلتقي صيغة فَعْلَة وفِعْلَةَ وفُعْلَةَ في التعدد وقد تدل على دلالات مختلفة " الحَوْبَةُ والحِيبَة والحُوبَة ... والحَوْبةُ بالفتح : الأُمُّ ، والحَوْبَةٌ : الأخت والحَوْبَةُ : البنتُ والحَوْبَة رِقَّةُ القلب . والحَوبَةُ والحِيبَةُ بالفتح والكسر : الهمُّ والحاجةُ قال الفرزدق :

وهب لي خُنَيْساً واحْتَسِبْ فيه منَّةً لَحوْبَةِ أُمٍّ ما يَسُوغُ شرابُها

وقال الهذلي :

ثم انصَرَفْتَ ولا أُبثُّكَ حِيبَتِي رَعِشَ البنَانِ أَطِيشُ مَشْيَ الأصْوَرِ "[4].

ويصف ابن جني مثل هذا التعدد بقوله " وكما تنحرف الصيغة واللفظ واحد ، نحو قولهم : هي رَغْوة اللبن، ورُغْوته، ورِغْوَته، ورُغاوته ورِغَاوته ورُغَايته ... وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأَن تكون لغاتٍ لجماعات اجتمعت لإنسان واحد، من هَنّا ومن هَنّا"[5]. وقد وردت هذه الصيغة مشتركة مع صيغ أخرى في التعدد وذات دلالة واحدة ، مثل " الجَبْلَه ، الجِبْلَة ، والجِبَلّة ، والجُبُلَة، والجَبِيلةُ، الطبعة والخلقة "[6]. قال ابن درستويه : الخِطبة والخُطبة : اسمان لا مصدران، ولكنهما وضعا في موضع المصدر "[7]. وقد يضاف إلى مابعد عين "

---

[1] البطليوسي ، المثلث : ص393 .

[2] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص117 .

[3] البطليوسي ، المثلث : ص412، 413، ينظر 414، 415، 416 .

[4] المصدر نفسه : ص462 ، 463 .

[5] ابن جني ، الخصائص : جـ1 ص373 ، 374 .

[6] الصغاني ، الغادة في أسماء العادة: ص29، ينظر ابن منظور ، لسان العرب : جـ2 ص170 .

[7] البطليوسي ، الاقتضاب : ق2 ص148 .

فَعْله " ياء وتقع في التعدد على شكلين مثل " المَغِيْرَة والمغِيَرة "[1]. والحجاز تكسر الفاء وتميم تضم "[2].

2. 2. 14. 5 تعدد صيغة الاسم (فَعْلَة وفِعْلة):

وتشترك صيغة الاسم فَعْلَة وفِعْلة لتدلل على التعدد ومثلها ما يدل على معنى واحد مثل " يقال للعقاب لَقْوَةٌ ولِقْوَة ... واللَّقْوَةُ بالفتح : التى تسرع اللقح من كلّ شيء "[3].

وقد يعود التعدد لاختلاف لهجي وهذه إشارة يشير إليها ابن السكيت نقلا عن الفراء " هو يأكل الحِيْنَةَ ، والحَيْنَة لأهل الحجاز، أي وجَبة في اليوم "[4].

ويورد صبحي الصالح مثل هذا التعدد بقوله : " فلا ضير إذن أن يقول الشخص الواحد في المسمى الواحد رُغْوة اللبن، ورَغْوته، ورِغْوته، ورُغَاوته ، ورِغَايته، ورُغَايته "[5]. وتدل هذه الصيغة المتعددة بين فَعْله وفِعْله دلالة على شيء واحد مثل " الشَّربة والشِّربة، الطريقة والطبيعة "[6].

2. 2. 14. 6 تعدد صيغة الاسم (فَعْلَه وفُعْلَة):

تشترك هاتان الصيغتان الاسميتان في التعدد وقد تدلان على معنى واحد فيورد ابن السكيت أن غَرْفَة وغُرْفَةَ، الجُرْعَةَ والجَرْعة "[7]، لكن ابن قتيبة ذكر الصغتين لهاتين اللفظتين دون ذكر المعنى "[8]. وقد تحمل الغُرفَة معنى الجزء من البيت ما يدلل على ذلك قوله تعالى : ﴿ **أُوْلَئِكَ يُجزَوْنَ الغُرفَةَ** ﴾ [9]، وقوله تعالى : ﴿ **وَهُم فِي الغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ** ﴾ [10]، ونقول غُرفة الدّار، أمّا غَرْفة فقد نطلقه على

---

[1] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص134 .

[2] السيوطي ، المزهر : جـ2 ص276، الصالح ، دراسات في فقه اللغة : ص79 .

[3] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص117، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص319، البطليوسي ، الاقتضاب : ق2 ص310 .

[4] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص117 .

[5] الصالح ، دراسات في فقه اللغة : ص54 .

[6] الصغاني ، الغادة في أسماء العادة : ص38 .

[7] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص114 .

[8] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص321 .

[9] الفرقان : 25 / 75 .

[10] سبأ : 34 / 37 .

حفنة الماء غَرْفتُ من الزّير غَرْفة، اسم مرة على وزن " فَعْلة " إذن فبنية " غُرْفــة بنية اسمية، وغَرفة " اسم مشتق من المرة ". ويذكر السيوطي : أنّ تميماً تضمّ أوائل : عُدْوة، عُسره، وأُسْوه وقُدْوة "[1]. وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالعِدوة الدنيا بكــسر العين، والياقوت بضمها "[2]. فأهل الحجاز "مِرْية وتميم مُرْية "[3]. وقرأ الجمهــور مِرْية بكسر الميم ، وقرأ السلمي والحسن بضمها "[4].

2 .2 .14 .7 تعدد صيغة الاسم (فَعَاله وفِعَالة):

ونرى أن هاتين الصيغتين اشتركتا في التعدد دلالياً فجاءتا في معنى واحد في مثل " الجَدَايةُ والجِدَاية – الغزال الشادِن ... الدَّلالة والدِّلالــة ... وهــي المَهَــارة والمِهَارة ... والوَكَالة والوِكَالة، والجَنَازة والجِنَازة، والوَصَاية والوِصَــاية ... "[5]. ومثلها " البَدَاوَة والبِدَاوة، والحَضارة والحِضَارة "[6]. وقد ترد هذه الصيغ مــشتركة ومعها فُعَالَة، لكنها مختلفة المعنى مثل " الخَلاَلَةُ والخِلاَلَةُ والخُلاَلَةُ ... الخَلاَلة بالفتح واحدُ الخَلاَلِ وهو البَلَحُ والخَلاَلَةُ : الصَّدَاقَةُ، قال النابغة الجعدي :

وكيْفَ تواصلُ من أَصبَحَتْ خــلالتُــهُ كأبي مَرْحَــبِ

والخِلاَلة بالكسر الصَّداقَةُ أيضاً : لغة في الخَلاَلَةِ ... والخُلُولَةُ بالضم مــابين الاسنان من الطعام "[7]. وقد ترد هذه الصيغة في المعتل مهموزة وغير مهموزة مثل " عَبَاءَةَ وعَباية "[8].

2 .2 .14 .8 تعدد صيغ الاسم (فِعَاله وفُعَالة و فَعَالة):

---

[1] السيوطي ، المزهر : جــ2 ص277 .

[2] أبو شامة ، إبراز المعاني : ص334 .

[3] السيوطي ، المزهر : جــ2 ص276 .

[4] أبو حيان ، البحر المحيط : جــ1 ص21 .

[5] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص111، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص326، ابن سيدة ، المخصص : جــــ4 س15 ص413، البطليوسي ، الاقتضاب : ق2 ص312 .

[6] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص326 .

[7] البطليوسي ، المثلث : ص510 .

[8] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص159 .

وقد ترد هذه الصيغ دالة على معنى واحد في مثل " يقال دِوَاية اللبن ودُوايته وهي – الجُلَيْدَة الرَّقيقة التي تَعْلُو اللبن الحَليب إذا بَرَدَ وخَفَرْته خِفَارة وخُفارة، ويقال رِغَاوة اللّبن ورُغَاوة ولم اسمع رِغاية ... "[1].

وتشترك فِعالة مع فعلة في قوله تعالى : ﴿ **كَمَثَلَ جَنَة بِرَبْوةٍ** ﴾ [2]، قرأ أبو جعفر عبد الرحمن : " برَبَاوة على وزن كَرَاهة، وأبو الأشهب العقيلي بَرِبَاوة على وزن رِسالة "[3].

2. 2. 14. 9 تعدد صيغة الاسم(فِعْليت) في غير الثلاثي:

ورد الاسم عِفريت دالاً على التعدد في الصيغة التي ينتمي إليها ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ **قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ** ﴾ [4]، وقرأ الجمهور عَفريت وأبو حيوة بفتح العين، وقرأ أبو رجاء وأبو السماك وعيسى ورويت عن أبي بكر الصديق : " عِفْرِيَة " بكسر العين وسكون الفاء وكسر الراء بعدها ياء مفتوحة بعدها تاء التأنيث، وقال ذو الرَّمة :

كَأَنّه كَوْكَبٌ فِي أَثْرِ عِفرية   مُصوَّبُ في سَوادِ اللّيل مقتضبُ

وقرئ فرقة عفر بلا ياء ولا تاء، ويقال في لغة طيء وتميم عفراة بالألف وتاء التأنيث، وفيه لغة سادسة عفارية "[5].

2. 2. 14. 10 تعدد صيغة الاسم (فَيْعِلان):

وللفظة الاسم المنبثقة عن هذه الصيغة أشكال تدل على التعدد تتمثل في قوله تعالى : ﴿ **والحَبُّ ذُو العَصْفِ والرَّيْحانِ** ﴾ [1]، ويقول أبو حيان : " ريحان : من

---

[1] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س15 ص413، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص327، البطليوسي ، الاقتضاب : ق2 ص312، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص112 .

[2] البقرة : 2 / 265 .

[3] ينظر أبو حيان ، البحرالمحيط : جـ2 ص312 ، وابن أبي اسحاق " رباوة " بضم الراء والألف " المصدر نفسه : جـ6 ص408 .

* ما نأخذه في هذا الجزء هو بعض الأمثلة التي تعطي مدلولاً على التعدد وتشير إليه ، ولكن التقارب في الصيغ بين الاسم والمصدر يجعلنا لانذكر الكثير ؛ لأن ما سبق في المصدر يفي بالذكر فيما يتعلق بالمعايير التي تعود إلى التعدد اللهجي والدلالي والصرفي والصوتي ، ولا داعي لتكرار مثل هذه المعايير في هذه الجزئية .

[4] النمل: 27 / 39 .

[5] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ7 ص76 . .

ذوات الواو، وأجاز أبو علي أن يكون اسماً وضع موضع المــصدر، وأن يكــون مصدراً على وزن "فيعلان " كاللبان، وأبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء، ثم حذفت عين الكلمة، كما قالوا : ميت وهين "[2].

2. 2. 14. 11 تعدد صيغة الاسم (فَعْلان):

وتأتي صيغة فَعْلان مشتركة مع فِعْلان وفي معنى واحد مثــال ذلــك : " يقــال : الشَّرْيَان والشِّرْيان وهو شَجَرُ يُعْمَلُ منه القِسيُّ "[3]،ومنها الاسم : "سُــفْيَان وسِــفْيَان ،وذُبْيان وذِبْيان "[4].

2. 2. 14. 12 تعدد صيغة الاسم (فُعُلان):

وفي هذه الصيغة تعدد لما يخرج على وزنها من ألفاظ ، فكلمة القُربان الدالة على الاسم في قوله تعالى : ﴿ **حَتَّى يَأتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأكُلُهُ النَّارُ** ﴾ [5]، لــه قــراءات متعدده ويدل ذلك على تعدد هذه الصيغة فيقول ابن جنى : " ومن ذلك ما رواه روح عن أحمد عن عيسى أنه كان يقرأ : "بقُرُبان" بضم الراء. قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون أصله " قُرُبان " ساكنة الراء، والضمة فيها اتباع ، لتعذر " فُعُلان " في الكلام، وحكى صاحب الكتاب منه السُّلُطان ، وذهب إلى أن ضمة اللام اتباع كضمة الراء في القُرُفصاء ... ومثله من الاتباع ما حكاه من قولهم مُنْتن ، وهــو مُنحــدر مــن الجبل"[6]. وقرأ عيسى بن عمر : " بقُرُبان " بضم الراء ... اتباعاً لــضمة القــاف، وليس بلغة، لأنه ليس في الكلام فُعُلان، بضم الفاء والعين، وحكى سيبويه الــسُّلُطان بضم اللام. وقال إن ذلك على الاتباع لم يقل سيبويه إن ذلك على الاتباع : بل قــال ولا نعلم في الكلام فُعْلان ولا فُعُلان وشيئاً من هذا النحو "[7]. وقُرِىء " رُضُــوان "

---

1 الرحمن : 12/55 .

2 أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص190 .

3 ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص122 .

4 ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص336 .

5 آل عمران : 3 / 183 .

6 ابن جني ، المحتسب : جـ1 ص177-178 .

7 أبو حيان ، البحر المحيط : جـ3 ص132 .

بضمة الراء والضاد "[1]، وقرأ الأعمش بضمتين قال صاحب اللوامح وهـــي لغـــة "[2]. وجاءت صيغة فُعُلان مشتركة في التعدد مع صيغة فِعْلان مثل ذلك " يقال ذُبْيانُ وذِبيان ويقال سُفيان وسِفْيان وسَمِعَ يونس سَفْيان "[3].

2 .2 .14 .13 تعدد صيغة الاسم الرباعي المجرد(فِعْلال ، فَعْلال):

ومن هاتين الصيغتين قوله تعالى ﴿ **مِنْ شَرِّ الوَسْوَاسِ** ﴾ [4]، الوَسواس " اسم بمعنى الوَسْوَسة " كالزَّلزال بمعنى الزَّلزلة، وأما المصدر فوِسْوَاس بالكسر كزِلْزَال، والمراد به الشّيطان "[5]. وكلمة الزلزال اشـــتركت بالمـــصدرية والاســـمية، ولهـــا صيغتان فِعْلال وفَعْلال " والزِّلزَال بالكسر المصدر، والزَّالزَال الاســـم "[6]، وقـــرأ الجمهور زِلزالها بكسر الزاي والجحدري وعيسى بفتحها ... فالمكـــسور مـــصدر، والمفتوح اسم، وليس في الأبنية " فَعْلاَل " بالفتح إلا في المضاعف "[7]، والوَسْواس بالفتح اسم وبالكسر المصدر "[8]، وقال الفراء : ليس في الكلام فَعْلال بفتح الفاء من غير ذوات التضعيف إلا حرف واحد ، يقال ناقة بها خَزْعال أي ظَلَعٌ "[9]، وتشترك صيغة فِعلال مع فُعْلول بمعنى واحد يقال شِمْرَاخ وشُمْرُوخ ، وعِثْكال وعُثْكـــول ... عِنْقاد وعُنْقوْد "[10].

2 .2 .14 .14 تعدد صيغة الاسم (فَعْلال ، فُعْلال):

---

[1] ينظر المصدر نفسه : جـــ5 ص21 .

[2] المصدر نفسه : جـــ5 ص72 .

[3] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص134 .

[4] الناس : 114/ 4 .

[5] الزمخشري ، الكشاف : جـــ4 ص818 ، 819 ، ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها : جـــ2 ص525 .

[6] ابن منظور ، لسان العرب : جـــ6 ص73 ، 74 .

[7] أبو حيان ، البحر المحيط : جـــ8 ص500 .

[8] العكبري ، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات : ص298 .

[9] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص352 .

[10] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص104 ، 105 .

وتشترك مثل هذه الصيغ في التعدد ومنها : ومنها في قوله تعالى : ﴿ **وَزِنُواْ بِالقِسْطَاسِ المُستَقِيمِ** ﴾ [1]، القُسْطاس على وزن فُعْلال، قــرأ حمــزة والكــسائي وحفص عن عاصم بكسر القاف ... وقرأ الباقون بالضم، وهما لغتان، غير أن الضم أفصحُ لأنها حجازية ... وفيها قراءة ثالثة روى الأعمش عن أبي بكر عن عاصم : وَزِنُوا بِالقِصْطَاس، الحرف الأول بالصاد فإن صح هذا فإنما قلبــت الــسين صـــاداً لمجيء الطاء بعدها "[2]. وعدّهما أبو حيان لغتين "[3]، ومثلها " القِرطاس " و" فُعْلاَل اسم قُرْطاس لغة في قِرْطاس "[4]، وفِعِّلال جِلِّفاط لغة فـــي جَلْفَــاط الــسَّفن الجـــدد تسدبه"[5] .

2 .2 .14 .15 تعدد صيغة الاسم (فُعْلاء ، فَعْلَلاَ ، فَعْلاه):

وتعدد ألفاظ هذه الصيغة ومنها و" فَعْلَلاَ (سُلْحَفا "، وفَعْــلاه ســلحفاه أثبتــه الزبيدي وقيل أصل سُلَحفية، فقلب الياء ألفاً على لغة رضِيَ في رَضى " [6].

وكذا في " خُنْفَساء وخُنْفُساء، بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء، وضـــمها لغة فيهما – دويبة سوداء أصغر من الجعل منتنه الريح "[7]، ويقول ابن هــشام : " وهي الخُنْفَسَاءُ والخُنْفُسُة – وخُنْفُساءة "[8]، يقول ابن قتيبة : " وليس في الكلام فُعْلاء مضمومة الفاء ساكنة العين ممدودةً إلا قُوْباء وخُشّاء وهو العظم الناتئ خلف الأذن، وقال بعضهم : الأصل قُوَبَاء وخُشَشَاء فسكنوا "[9].

ويقول رمضان عبد التواب : " وما نراه في بعض نصوص المعاجم العربيـــة من ورود مثل " خُنْفسة " وخُنْفسا و " خُنْفُساء " . لا يصح أن يكون ركامـــاً لغويـــاً،

---

1 الإسراء : 17 / 35 .

2 ابن خالويه ، اعراب القراءات السبع وعللها : جـ1 ص373 ، ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص307 / وينظر جـ2 ص336 .

3 أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص34 .

4 أبو حيان ، ارتشاف الضرب : جـ1 ص61 .

5 المصدر نفسه : ص62 .

6 المصدر نفسه : ص63 .

7 الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص59 .

8 ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح : ص251 .

9 ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص354 .

لظاهرة تطور التأنيث إلى الألف المقصورة، كما قد يظن، بل هو على العكس، بداية لمرحلة جديدة من اندثار ألف التأنيث المقصورة والممدودة، وحلول التاء محلها ، وهي تلك المرحلة التي انتهت بمثل ما في كثير من اللهجات العربية المعاصرة، من ضياع هاتين العلامتين ... أي أن التطور سار في هذه الكلمة قديماً على النحو التالي خُنفُساء – خُنفُسا – خُنفُسة، كما حدث بعد ذلك في مثل صَحْراء – صَحْرا – صَحْرة... "[1].

2. 2. 14. 16 تعدد صيغة الاسم (فُعُلّ – فَعَلّ – فُعِلّ):

وتعدد هذه الصيغ الدالة على الاسم ومثلها " في قوله تعالى ﴿ **يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ** ﴾ [2]. قرأ " أبو هريرة وصاحبه وأبو زرعة بن عمرو بن جرير " السُّجُلِّ " بضمتين وشد اللام والأعمش وطلحة وأبو السماك : " السَّجَلّ "بفتح السين ، والحسن وعيسى بكسرها . والجيم في هاتين القراءتين ساكنة ، واللام مخففة . وقال أبو عمرو قراءة أهل مكة مثل قراءة الحسن "[3].

2. 2. 14. 17 تعدد صيغ الاسم (فِعْلال و فُعْلُول):

وتشترك هاتان الصيغتان في التعدد يقال هو الشِّمْرَاخ والشُّمْرُوخ والعِثْكَال والعُثْكُول والإِثْكَال والأُثْكُول وكل ذلك قِنْوُ النَّخلة ، وقالوا عِنْقَاد وعُنْقُود وهو يكون من العنب والتمر قال الراجز :

إذْ لِمَّتِي سَوْداء كالعِنْقَاد كَلِمَّةٍ كانت على مَصاد "[4].

ويقول الفراء : " الحِذْمَار والحُذْمورُ إذا قُطعَتِ السَّعَفَةُ فبقيتْ منها قطعة "[5].

وهناك ألفاظ وردت في القرآن الكريم أسماء لأنبياء وتدل هذه الأسماء على التعدد مثل : يُوسُف و ويُوسِف، ويُونُس ويُونِس "[6]، ومثل هذه الأسماء في الصيغة

[1] عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة : ص264 .
[2] الانبياء : 21 / 104 .
[3] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص343 .
[4] ابن سيدة، المخصص : جـ4 س15 ص409 .
[5] ابن السكيت، إصلاح المنطق : ص104 .
[6] ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص336 .

الثانية يتلفظ بها أبناء الحواضر (يُوسِف)، والأولى يـتلفظ بهـا أبنـاء البـوادي والأرياف .

وهناك الاسم جِبْريل على فِعْليل فيه خمس لغات للعرب لغة الحجاز : جِبْريل، ولغة تميم وقيس " جَبْرئيل " كما قرأ الكوفيون . ولغة بني أسد " جِبْـرِين بـالنون ، وقرأ الحسن وعبد الله بن كثير لِجَبْرِيلَ بفتح الجيم بغير همز . قال أبـو جعفـر لا يعرف في كلام العرب فَعْليل بفتح الفاء وفيه فِعْليل نحو دِهْليز وقِطْمِيـر وبِرْطِـل وليس يُنْكَر أن يكثر تغييره كما قالوا : إبراهيم وإبرهم وإبراهَم وإبراهَـام واللغـة الخامسة " جَبْرِئِل "[1].

2 .2 .14 .18 تعدد صيغة الرباعي المجرد (فِعْلَل وفَعْلَل):

وقد جاء هاتان الصيغتان المتعددتان ذات دلالة واحدة يقول الفـراء : " يقـال بغية الإِثْلِبُ والأَثْلَب أي الحجارة والتراب. وبغية الكِثْكِثُ والكَثْكَثُ ، أي التراب"[2]. وبعض علماء اللغة يرى أن قياس الهمزة في هذه الأمثلة أن تكون زائدة لا أصـلية فوزن أَثْلَب أَفْعَل لا فَعْلل"[3].

وقد أسند هذا التعدد إلى قبائل عربية فينقل "ومما جاء بالهاء يُقال ناقةٌ عِجْلَزَةٌ وعَجْلَزَةٌ ، وهي القوية الشديدة ،قيسٌ تقول عِجلِزَةٌ وتميم تقول عَجْلـزَةٌ "[4]."وقـالوا لولد البقرة جُؤذُر وجُؤذَر"[5].

2 .2 .14 .19 تعدد صيغ الاسم (فُعْلُل وفُعْلَل):

وتتفق هاتان الصيغتان في الدلالة الاسمية في مثل " قُنْفُذ وقُنْفَـذ ، وعُنْـصُل وعُنْصَل " للبصل البرى " وعُنصُر وعُنصَر ... " قياس النون في هذه الأمثلـة أن تكون زائدة، ووزنها فُنْعُل، لا فُعْلُل ويدل على ذلك جواز الفتح والضم فيها، ولـيس في الكلام " فُعْلَل " بفتح اللام، إلا ما حكاه الكوفيون من طَحْلَـب وجُـؤْذَر وقُعْـدَد

---

1 النحاس ، إعراب القرآن : جـ1 ص250 وينظر اسم ميكائيل ففيه أربع لغات المصدر نفسه : ص251 .

2 ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص103 ، 122 .

3 البطليوسي ، الاقتضاب : ق4 ص317 .

4 ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص103 ، 122 .

5 ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س15 ص409 .

وذُخْلَل، على أنهم قد قالوا : تقنفذ القُنْفُذ : إذا اجتمع، وليس في هذا دليل قاطع يكون النون أصلا، لأنهم قد قالوا : تَقَلْنسَ الرّجلُ إذا لبسَ القَلَنْـسوةَ، وقلْنَـسَهُ، وقـالوا : تمسكن، وتمَدْرَع، فأَثبتوا الميم والنون في تصريف الفعل من هـذه الألفـاظ وهمـا زائدتان "[1]، قال قُنْفُذ وقُنْفَذ ، وعُنْصُل وعُنْصَل لبصل البر "[2].

وتشترك مع هذه الصيغة فِعْلَل مثل " جُنْدُب وجِنْـدَب "[3]، ومثـل جُخْـدُب : بالضم والفتح ثالثه الغليظ ونوع من الجراد أخوه ، أما بضم أوله وثالثه كقُنْفُذ فهـو الأسد "[4]، والجُخْدَب الجراد الأخضر الطويل الرجلين وكذا الجُخَادِب "[5]. وبُرْقُـع نقاب المرأة وما يستربه وجه الدابه، وكلاهما بضم فسكون ففتح، وقـد يكـسر أول الثاني والأصل فيهما ضم الثالث "[6].

2 .2 .14 .20 تعدد صيغة الاسم (فَيعُول مع فَعلُون):

فكلمة الزيتون : شجر معروف ، وزنه " فَيعُول " كقَيصُوم ، لقـولهم : أرض زتنة ولعدم " فعلون " أو قلتة ، فمادته مغايرة لمادة الزيت "[7].

2 .2 .14 .21 تعدد صيغة الاسم (فعّال):

ففي قوله تعالى ﴿ **مِنْ بَقْلِهَا وَ قِثَّائهَا** ﴾ [8]. القِثَّاء اسم جنس، واحـد قُثـاءه، بضم القاف وكسرها، وقال الخليل هو الخيار، ويقـال : أرض مَقْثَـاة : أى كثيـرة الخيار "[9].

---

[1] البطليوسي ، الاقتضاب : ق2 ص316، ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص102 .
[2] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س15 ص409 .
[3] ابن سيدة، المخصص:جـ4 س13 ص58س14 ص317، الرضي،شرح الشافيه:جـ1 ص51، البطليوسي:الاقتضاب:ق2 ص317.
[4] أبو حيان، ارتشاف الضرب : جـ1 ص85 .
[5] الرضي، شرح الشافية : جـ1 ص51 .
[6] المصدر نفسه : جـ1 ص48 .
[7] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ4 ص184 .
[8] البقرة : 2 /61 .
[9] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ1 ص219 ، ينظر ص223 .

2 .2 .14 .22 تعدد صيغة الاسم (فِعِّيل):

تشترك هذه الصيغ مع بعضها البعض ومثلها في قوله تعــالى : ﴿ **تــرْميهم بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيل** ﴾ [1]. السجيل : عن ابن عباس رضي الله عنهمــا مــن طــين مطبوخ كما يطبخ الآجر وأصله و قيل هو معرب من سنككل "[2]، ورد هذا الاســم بلفظين يلازم في آخره سِجِّيْل، وسِجِّيْن يقول أبو حيان : " السِّجِّيْل، والسِّجِّيْن، الشديد من الحجر، قال أبو عبيدة ... وقال الفراء طين طبع حتى صار بمنزلــة الآجــر ، وقيل هو فارسي "[3]. والاسم " سِجِّيْن " وادٍ في جهنم "وسِجِّيْن حجر تحــت الأرض السابعة "[4]. وقد اشتركت صيغة فِعْيل مع فِعْل في الدلالة على بناء الاسم الدال على التعدد " فكلمة قِسْ وقِــسِّيس " وردت بفــتح القــاف وكــسرها، والقِــسِّيس اســم عجمي"[5].

2 .2 .14 .23 تعدد صيغة الاسم (فُعِّيل):

وتعدد مثل هذه الصيغة الاسمية لتدل على معنى واحد في شكلين متقاربين ففي قوله تعالى : ﴿ **الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوكَبٌ دُرِّيٌّ** ﴾[6]. قرأ حمزة وأبو بكر بــضم الــدال والمد والهمزة "[7]. ويرى أبو حيان أنّه لا يوجد " فُعِّيل " إلا قولهم مُرِّيق للعــصفر ودُرِّي في هذه القراءة ،قيل وسرِّية إذا قيل أنها مشتقة من السرور ، وأبدل من أحد المضاعفين الياء ، وسمع مُرِّيخ بضم الميم وكسرها ، وقيل : دُرِّي فــي الأصــل " فُعُول " كسُبُوح فاستثقل الضم إلى الكسر "[8].

و " قرأ قتادة وأبان بن عثمان وابن الكسيب ... " دَرِّي، بفتح الدال "[9]. وقال أبو الفتح : الغريب من هذا دَرِّيء بفتح الدال وتشديد الراء ، والهمز . وذلــك لأن

---

1 الفيل : 105 / 4 .

2 الزمخشري، الكشاف : جــ4 ص794، ابن منظور، لسان العرب : جــ6 ص182 .

3 أبو حيان ، البحر المحيط ، جــ5 ص237 – 149، ينظر الفراء، معاني القرآن : جــ2 ص24 .

4 ابن منظور، لسان العرب : جــ6 ص183 .

5 أبو حيان ، البحر المحيط : جــ4 ص3 .

6 النور : 24 / 35 .

7 ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، جــ2 ص332 .

8 أبو حيان ، البحر المحيط : جــ6 ص456 .

9 المصدر نفسه : جــ6 ص456 .

فَعِّيلاً بالفتح وتشديد العين عزيز إنّما حكى منـــه الـــسَّكِيْنه بفـــتح الـــسين وتـــشديد الكاف..."[1].

2. 2. 14. 24. تعدد صيغ اسمية مختلفة (فَيْعال):

تشترك هذه الصيغ في التعدد ومنها قوله تعالى : ﴿ **رَبِّ لاَ تَذَرْ عَلَـــى الأَرْضِ من الكافِرينَ دَيَّاراً** ﴾ [2]. من الأسماء المستعمله في النفي العام يقال : مالدار ديـــار ديور، كقيام وقيوم وهو، " فيعال " من الدور أو من الدار أهله ديواره "[3]. ومن ذلك قولهم : بغداد، وبغدان. وقالوا أيضاً مغدان، وطبرزل، وطبرزن ... وقالوا للحيّة : أَيْم، وأَيْن، ... والطِنْفِسة والطُنْفُسة ... وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به "[4].

2. 2. 14. 25. تعدد صيغة الاسم الخماسي:

وهناك مسالة خلافية تشير إلى التعدد للاسم الخماسي المكرر ثانيه وثالثـــه " ذهب الكوفيون إلى أن " صَمَحْمَح ودَمَكْمَك " على وزن فَعَلَّلٍ، وذهب البصريون إلى أنه على وزن فَعَلْعَل "[5]. و" الْقِرْطَبُوس بكسر القاف – الداهية والناقـــة العظيمـــة الشديدة، وفيه لغة أخرى بفتح القاف "[6].

وفُعُلعُل وفُعُلعَل مثل " سُقُرقُع، سُقُرقَع ، شراب يتخذ من الذرة أو الشعير وقال الخليل هو بفتح القاف الأخيرة فهو على فَعَلْعَل "[7].

وفَعَّلِل همَّرِش، وزعم أبو الحسن أصله هنمرش وحروفه كلها أصول ووزنـــه فَعْلَلِل، وفَعِّلل همِّرش لغة "[8].

---

[1] ابن جني ، المحتسب : جـــ2 ص110 .

[2] نوح :71 / 26 .

[3] الزمخشري ، الكشاف : جـــ4 ص608، ينظر أبو حيان ، البحر المحيط : جـــ8 ص343 .

[4] ابن جني، الخصائص : جـــ1 ص372 .

[5] الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف : جـــ2 ص288 ، ينظر إلى ص793، الأزهري : شرح التصريح : جـــ2 ص448 – 449 ، الرضي ، شرح الشافية : جـــ1 ص47–49 .

[6] الرضي ، شرح الشافية : جـــ1 ص51 .

[7] أبو حيان، ارتشاف الضرب: جـــ1 ص59 .

[8] المصدر نفسه : ص59 .

2 . 2 .14 .26 تعدد بعض الصيغ الاسمية التي يحدث فيها إبدال:

هناك بعض الأسماء وردت عن العرب بشكلين مختلفين في بعض الحـــروف، أي بإبدال حرف مكان حرف، وهذا الأمر تطرق الباحث له في الفصل الاول، ولكن يتطرق له في هذا الفصل على سبيل التدليل بوجود أسماء يحدث فيها الإبدال .

ورد عن العرب أنّهم كانوا يقولون " للشَّجَرة، شِيرة " أي بقلب الجـيم يـــاءً، وأسند هذا الإبدال الذي يشير إلى التعدد إلى التعدد اللهجي ، لكنّه في المقابل يـــشير إلى المعيار الصوتي. وفي قوله تعالى : ﴿**ولا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ** ﴾ [1]. ورد فـــي المحتسب " قال ابن عباس سالت أبا عمرو عن الشجرة فكرهها، وقـــال يقـــرأ بهـــا برابرة مكة وسودانها، وقال هارون الأعور عن بعض العرب : تقـــول : الـــشّجرة، وقال ابن أبي اسحاق : لغة بني سليم الشِّجرة "[2]. وفي الرواية الـــسابقة تـــضعيف لورود مثل هذه الأسماء عند فصحاء العرب، ولكن فيها تقوية على أنها لغـــة مـــن لغات العرب، ويؤكدها أبو حيان مدافعاً عن القراءة بعد إيرادها بها فيقول :" وقرئ الشِجرة بكسر الشين حكاها هارون الأعور عن بعض القراء، وقرئ أيضاً الـــشِيرة بكسر الشين والياء المفتوحة بعدها ... وينبغى أن لا يكرهها لأنهـــا لغـــة منقولـــة فيها"[3]، وهذه الرواية أثبتت في قلب الجيم ياء قال أبو الفتح : حكى أبـــو الفـــضل الرياشي : قال : كنّا عند أبي زيد وعندنا أعرابي، فقلت له : إنّه يقـــول : الـــشِّيَرَة، فساله فقالها ، فقلت له : سله عن تصغيرها، فساله فقال : شُيَيْرَة. وأنشد الأصـــمعي لبعض الرجاز في أَرجوزة طويلة :

تَحْسَبُهُ بين الإكام شِيَرة "[4].

غير أنّ ابن جنى يورد في سر صناعة الإعراب ما يشكك بعملية الإبدال بين الجيم والياء ، بل يجعل الياء أصلاً، فيقول : " وإنّما كانت الياء عندنا فـــي شِـــيَرة، أصلاً غير بدل الجيم لأمرين: أحدهما: ثبات الياء في تصغيرها في قولهم " شُيَيْرة،

---

[1] البقرة : 2 / 35 .

[2] ابن جني ، المحتسب : جـــ1 ص73 ، 74 .

[3] أبو حيان ، البحر المحيط : جـــ1 ص158 .

[4] ابن جني ، المحتسب : جـــ1 ص74، ابن جني، سر صناعة الاعراب : جـــ2 ص764، ابن منظور ، لسان العرب : جـــ7 ص33.

ولو كانت بدلاً من الجيم لكانوا خلقاء إذا حقروا الاسم أن يردوها إلى الجيم ليـــدلوا على الأصل .

والآخر : أنّ شين " شَجَرة " مفتوحة ، وشين " شِيَرة " مكسورة ، والبـــدل لا تُغيِّرُ فيه الحركات، إنّما يوقع حرف موقع حرف، وعلى ذلــك عامـــة البـــدل فـــي كلامهم"[1]. وما يدلل على هذا الإبدال ما يقوله ابن سيده ويضيف أســـماء أخـــرى فيقول : " ويمكن أن يكون يار لغة في جار كمـــا قـــالوا الـــصَّهاريجُ والـــصَّهارِيُّ وصِهْرِيجٌ وصِهْرِيّ وصِهْرِيّ لغة تميم " كما قالوا : شِيَرة لشَجَرة وحقَّروه فقـــالوا : شُيَيْرَة "[2]. ويشير بعض المحدثين إلى أنّ هذا التعدد والذي أطلق عليه التغيّرُ لبعض الصيغ في لهجة بعض القبائل والذي يُحْدِثُ تحوّلاً في الصوت بإبداله إلى صـــوت آخر ، يعود إلى التطور الصوتي الذي طرأ على اللغة "[3]. ولكن أبوالطيب اللغوي يشير إلى أن الإبدال يعود إلى اختلاف اللغات فيقول : " ليس المـــراد بالإبـــدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنّما هي لغات مختلفـــة لمعـــان متفقـــة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد. قـــال : والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لاتتكلم بكلمة طوراً مهموزة، وطوراً غير مهموزة، وبالصّاد مرة وبالسين أخرى وكذلك إبدال لام التعريف ميما، والهمـــزة المـــصدّرة عيناً، كقولهم في نحو أنّ : عَنّ. لا تشترك العرب في شيء من ذلك، وإنّما يقول هذا قومٌ وذاك آخرون "[4].

وهذا التعدد بإبدال الجيم ياء ما زال ممتداً إلى عصرنا الحاضر في بعـــض القبائل العربية في الجزيرة العربية، وفي بعض بلدان الخليج مثل الكويت فيقولون " وايد ودياي بدلاً من واجد ودجاج، وفي الأردن عند بعض البدو في لهجة عـــشيرة عيسى "[5].

ومن هذه اللهجة قول شاعرهم الشعبي :

---

[1] ابن جـــني ، سر صناعة الإعراب : جـــ2 ص765 .

[2] ابن سيدة ، المخصص : جـــ4 س14 ص217 .

[3] عبد التواب ، التطور اللغوي : ص16 ، 17 ، الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص37 .

[4] السيوطي ، المزهر : جـــ1 ص46، الصالح ، فقه اللغة : ص95، عبد التواب ، التطور اللغوي : ص21 ، 22 .

[5] الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص47 ، 48 .

عيَّنت ركباً من هلا اليوف مداد بين اليثوم وبين خشم الحماد

يريد باليوف : الجوف، واليثوم : الجثوم "[1]، وما يشير إلى تعدد الاستخدام لمثل هذه الصيغ في الاسم واستخدام اللغتين، إبدال الياء جيماً. في مثل الاسم " علي " وغيره قال الأصمعي : حدثني خلف قال : أنشدني رجل من أهل البادية وقرأتها عليه في الكتاب .

عَمّي عُوَيْفٌ وأبو عَلجٍّ المُطْعِمانِ اللّحمَ بالعَشجِّ

وبالغداةِ فِلَقَ البَرْنجِّ تُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيْصجِّ "[2].

وما يدلل على هذا التعدد الذي يعود إلى القلب ما يورده ابن منظور في اللسان " وقال مرة : قلبت الجيم ياء في شِيَيْره كما قلبوا الياء جميعاً – جيماً في قولهم أَنا تَميمِجٌ أي تميميٌّ، وكما روي عن ابن مسعود : على كلّ غَنجٍّ، يريد غُنيٍّ، هكذا حكاه أبو حنيفة، بتحريك الجيم"[3].

وهذه الظاهرة الصوتية كانت شائعة لدى العديد من القبائل العربية فيقول سيبويه : " وأما ناس من بني سعدٍ فإنّهم يُبدِلون الجيم مكان الياء في الوقف؛ لأنها خَفيّة، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تَمَيمِجّ ، يريدون : تَميمِيّ وهذا عَلجّ، يريدون عَليٌّ "[4]. يقول السيوطي من ذلك : العجعجة في لغة قضاعة، يجعلون الياء المشدّدة جيما، يقولون في تميميّ تميمِج "[5]، فالذي جعل الإبدال بين الحرفين " الجيم والياء " متبادلاً، التقارب بين الصوتين في الصفة والمخرج "[6].

وتعلل ظاهرة قلب الجيم ياءً صوتياً، والعكس ... هو اتحادهما في المخرج ، وهو الغار أو سقف الحنك الصلب، وكونهما مجهورين، أي تهتز معهما الأوتار

---

[1] أبو الرب، توفيق ،(1982م)، أصالة لغوية في اللهجات الأردنية ، مجلة العربي، العدد 159 : ص160، الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة : ص48، هناك العديد من الأسماء التي وقع فيها الإبدال الذي يدلل على التعدد لكنّ إحصائها صعب ، لكثرة وجودها .

[2] ابن جني، سر صناعة الإعراب : جـ1 ص175 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص33، سيبويه، الكتاب: جـ4 ص182، عبد التواب، فصول في فقه العربية : ص133-134 .

[3] ابن منظور، لسان العرب : جـ7 ص33 " .

[4] سيبويه، الكتاب : جـ4 ص182،ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص33 .

[5] السيوطي، المزهر : جـ1 ص222 .

[6] الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص48 .

الصوتية والفارق الوحيد بينهما، هو أن الجيم من الأصوات التي تجمع في نطقها بين الشّدة والرخاوة، أو بعبارة أخرى بين الانفجار والاحتكاك، أمّا الياء فهي من الأصوات المتوسطة، التي فيها بعض الرخاوة، أو بمعنى آخر تنطق بشيء من الاحتكاك. ولهذا السبب، لا نعجب حين نرى الصوتين، يتبادلان في اللهجات العربية القديمة والحديثة "[1].

وهناك قلبّ القاف كافاً، وأُسندت هذه اللغة لتميم فيقولون " بدل القوم " الكوم.

قال شاعر من تميم :

وَلا أكولُ لِكِدْر الكَوْمِ : كَدْ نَضَجَت ولا أَكُولُ لباب الدار : مكفول "[2].

وهذا الإبدال قرئ به في القرآن ففي قوله تعالى ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ** ﴾[3] .

يقول الفراء : "وهي في مصحف عبد الله " فلا تكهر "، وسمعتهما من أعرابي من بني أسد قرأها عَلَيَ "[4]. ويقول ابن خالويه : " والعرب تبدل القاف كافاً، والكاف قافاً لقرب مخرجهما "[5]. ويقول أبو حيان : " وقرأ الجمهور تقهر بالقاف وابن مسعود وإبراهيم التميمي بالكاف بدل القاف وهي لغة بمعنى قراءة الجمهور "[6]. وما زالت هذه اللغة ممتدة حتى العصر الحديث في لهجات الريف الفلسطينية عامة – باستثناء بئر السبع في الجنوب والقرى القريبة منها والمحيطة بمنطقة الخليل – ففي الفلسطينية الدارجة يقال : كلت وكلنا ، وكمت وكمنا وكام وكعد وكلب وكمر بدلاً من : قلت وقلنا وقمت وقمنا وقام وقعد وقلب وقمر "[7]. ويشير كمال بشر إلى أنّ هذا الصوت منتشر في الصعيد والريف المصري فيقول : " وهو ذلك الصوت الذي نسمعه في بعض جهات الصعيد وريف الوجه البحري. وهو شبيه بالجيم

---

1 عبد التواب ، فصول في فقه العربية : ص132، الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص48 .

2 ابن فارس ، الصاحبي : ص57 .

3 الضحى : 93 / 9 .

4 الفراء ، معاني القرآن : جـ3 ص274 .

5 ابن خالويه ، إعراب ثلاثين سورة : ص122 .

6 أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص486 .

7 الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص55 .

القاهرية أو هو هي من حيث الأثر السمعي " وإن اختلفا في التوزيع الصوتي فـــي اللغة "[1].

ويعدّ فوزي الشايب قلب القاف كافاً من التطور اللغوي الذي هو امتداد للغات سابقة فيقول : " والذي نحب أن نوضحه هو أن تطوّر القاف إلى كاف في اللهجــة الفلسطينية الدارجة لم يأت من فراغ ، وأنّما هو تطوّر موصول الأسباب بلهجـــات عربية قديمة، ومن ثم فليس شيئاً جديداً، وإنما هو في حقيقة أمره امتـــداد للهجـــات عربية قديمة، فقد نسبت هذه الظاهرة إلى بني تميم"[2]. وهناك تقارب صوتي بـــين الكاف والقاف وصفات مشتركة، فالكاف صوت حنكى قصي انفجـــاري مهمـــوس، والقاف صوت لهوي انفجاري مهموس "[3]. وهذا يسهل عملية الانتقال من القـــاف إلى الكاف " ... وهنا في العصر الحديث نجد أنّ القاف تقلب همزة في المجتمعـــات الحضرية في أنحاء مختلفة من الوطن العربي ويعلل سبب الهروب أو التطور مـــن القاف إلى أنّ صوت القاف، صوت فيه يبس وصلابة ، وهذا ناشئ عن كونه صوتاً انفجارياً يسد مجرى الهواء في أثناء نطقه سداً محكماً "[4]. ويـــرى بـــشر أنّ هـــذا الإبدال للقاف همزة في اللهجة القاهرية تطور محلي خاص "[5]. غير أنّ هذا الإبدال امتداد للهجات قديمة كانت مستخدمة عند العرب مثل القشب والأشب "[6].

وهناك قلب للقاف إلى غين مثل لهجة أهل السودان وجنوب العراق "[7]، كما أنّ البدو في جنوب الأردن ينطقون القاف " جيماً مثل يوم الجيامة بدل القيامة . ومنه في الأهازيج الشعبية :

ولَكَ يا غراب حَيِّد عن طريجي وأريد أشرب ميّة بالبريجي "

أي طريقي وبالإبريق "[8].

---

[1] بشر، كمال محمد،(1981م) ، علم اللغة العام – الأصوات ، دار المعارف، القاهرة : ص110 .

[2] الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص55 .

[3] ينظر بشر، علم اللغة العام، الأصوات : ص108 ، 109 .

[4] الشايب، أثر القوانين الصوتية : ص53 ، 54 .

[5] بشر، علم اللغة : ص111 .

[6] الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص55 .

[7] عبد التواب، التطور اللغوي : ص21 ، 29، الشايب، أثر القوانين الصوتية : ص57 .

[8] أبو الرب، أصالة لغوية في اللهجـــات الأردنية : ص159 .

وبعد فإن هذا الإبدال الذي يقع للحرف في الكلمة سواء أكانت أسماء أم غيره يقع بسبب تقارب الحروف المتبادلة صوتياً، وكلّ هذا يعود إلى اللهجات العربية الممتدة حتى عصرنا الحاضر يُتكلم بها جنباً إلى جنب، من بدوها وحضرها، وهذا الذي يحدث يدل على التعدد لمثل هذه الألفاظ التى تعود في معظمها إلى دلالة واحدة، والتى تعود إلى صيغة واحدة تختلف نوعاً ما في بعض الحركات . فلا نقرأ عن اسم بلفظ ما مستخدماً قديماً بطريقتين إلا ونرى له امتداده في عصرنا الحاضر.

وكل هذا دفع ابن حني إلى التسامح في استخدام اللغات وكلها حجة فيقول : " إلا أنَّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، ولكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فأمّا إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه، وكذلك أن قال : يقول على قياس من لغته كذا كذا ويقول على مذهب من قال كذا كذا، وكيف تصريف الحال، فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه "[1].

فالوحدة اللغوية التي صادفها الإسلام حين ظهوره، وقوّاها قرآنه بعد نزوله، لا تنفي ظاهرة تعدد اللهجات عملياً قبل الإسلام وبقاءها بعده "[2].

وإن كانت عندهم لغة مشتركة في أدبهم ، لكنهم إذا عادوا إلى ديارهم تكلموا بلهجاتهم الخاصة يقول ابن جني : " وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رَسِيلتها.

لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها، وأشدُّ أُنْسا بها، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا. أو لا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلّم : " نزل القرآن بسبعِ لغات كلها كافٍ شافٍ "[3].

فكانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلٌّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات "[4]. والتوسعة في القراءات

---

[1] ابن جني، الخصائص : جـ1 ص12 .

[2] الصالح، دراسات في فقه اللغة : ص50 ، 51 .

[3] ابن جني، الخصائص : جـ2 ص10 .

[4] السيوطي، المزهر : جـ1 ص261 .

ومراعاة اللهجات في أحرفه السبعة المشهورة أمر يؤكد حتمية التعدد في اللفظة الواحدة "[1].

وقد أبدلت السين صاداً أو العكس وزيناً أيضاً في الاسم وهذا فيه إشارة إلى تعدد الاسم وفيه دلالة واحدة ، ويقدم ابن جنى حكاية في هذا الإبدال يرويها عن الأصمعي فيقول : " اختلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما " الصقر " بالصاد، وقال الآخر : " السَقْر " بالسين ، فَتَراضَيا بأوّل وارد عليهما ، فحكيا له ما هُما فيه، فقال : لا أقول كما قلتما، إنما هو الزقر"[2].

ويرى ابن سيده أنّ القاف تقلب السين صاداً فيقول : " تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة ... وذلك أنها من أقصى اللسان فلم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم، وتصَعَّدَت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى كذلك أبدلوا من وضع السين أشبه الحروف بالقاف ليكون العمل من وجه واحد وهي الصاد لأن الصاد تصعد إلى الحنك الأعلى للإطباق "[3].

وكذلك الحال في إبدال السين زاياً يقول ابن سيده نقلاً عن قطرب : " ... وقال تدخل الزاي على السين وربما دخلت على الصاد أيضاً إذا كان في الاسم طاء أو غين أو قاف أو خاء كقولهم الصراط والزراط والبُصاق والبُزاق والصندوق والزندوق والمِصْدغة والمِزْدغة ... "[4]. ويجعل ابن جني مثل هذه الألفاظ يعود التعدد فيها إلى تداخل اللغات فيقول : " أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة، كيف أفاد في هذه الحال، إلى لغته لغتين أخريين معها ؟ وهكذا تتداخل اللغات "[5].

وقد تبدل التاء فاء أو العكس أو تاءً، يقول السيوطي :" ومن الثاء والفاء : الحُثَالة والحُفَالة : الرَّدئ من كل شيء، وثَلَغ رأسه وفلَغه إذا شَدَخه ، والدُّثينة والدُّفَيْنة : منزل لبنى سُليم ... وهي الغُثة والغُفَة ... والثُّوم والفوم : ... والأثافي

---

[1] الصالح، دراسات في فقه اللغة : ص50 ، ينظر الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية : ص82 – 89 ، فك، العربية : ص15 – 17 .

[2] ابن جني، الخصائص : جـ1 ص374، النحاس، إعراب القرآن : جـ1 ص174، ابن منظور، لسان العرب : جـ6 ص59 .

[3] ابن سيدة، المخصص : جـ4 س13 ص182 ، 183 .

[4] ابن سيدة، المخصص : جـ4 س13 ص183 .

[5] ابن جني، الخصائص : جـ1 ص374 .

ولغة بني تميم الأثاثي، وثُمّ وفُمّ في النسق، واللّثام واللِّفام، وقال الفراء : اللّثام على الفم واللّفام على الأرنبة "[1].

وفي بعض اللهجات الحضرية الحديثة التي هي امتداد للقديمة تقلب الثاء والفاء تاء في " ثوم " فتصبح توماً "[2]، وقد وردت الثوم في لغتين ثوم وفوم، ولكنها تحمل دلالات متشابهة بين اللفظين ومختلفة .

يقول صاحب اللسان : " قال أبو حنيفة : الثُّوم، هذه البقلة، معروف ، وهي ببلد العرب كثيرة منها بَرِّيٌّ، ومنها ريفيٌّ، واحدته ثومةٌ. والثُّومة : قَبيعةُ السيف على التشبيه، لأنها على شكْلها. والثَّوم : لغة في الفُوم، وهي الحنطة. وأم ثُومة : امرأة؛ أنشد ابن الأعرابي لأبي الجراح نفسه :

فلو أَنَّ عندي أُمَّ ثُومة لم يكن　　　عليَّ ، لِمُسْتَنِّ الرِّياح، طريقُ،

وقد يجوز أنّ تكون أُمُ ثُومة هنا السيف "[3]. وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات، اجتمعت لإنسان واحد من هَنَّا ومن هَنَّا "[4].

وما يدل على التعدد الذي فيه زيادة حرف قول أهل عدن لرجليه رجلينه وليديه يدنيه ... ويجعلون الجيم كافاً فيقولون لرجب : ركَب، ولرجل رَكُل. وقد روى أن النبي " صلى الله عليه وسلم أتى بروثة عند الاستجمار فألقاها، وقال هي ركس "[5].

وهناك إبدال الياء نوناً ، والباء أيضاً فيقول البطليوسي "الإجَّاص، والإجّانة، والقُبّرة ... قال المفسر : قد حكى اللغويون أنّ قوماً من أهل اليمن يبدلون الحرف الأول من الحرف المشدد نوناً، فيقولون حَنْظٌ، يرويدون حَظّاً وإنْجاص وإنجانة، فإذا

---

[1] السيوطي ، المزهر : جـ1 ص465، ينظر ابن جني ، سر صناعة الاعراب : جـ1 ص173 .

[2] ينظر ابن جني ، سر صناعة الاعراب : جـ1 ص173 .

[3] ابن منظور ، لسان العرب : جـ2 ص151 ، 152، ينظر في الإبدال ، السيوطي ، المزهر : جـ1 ص460 – 476 .

[4] ابن جني ، الخصائص : جـ1 ص374 .

[5] ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص301 وينظر ص147 ، ينظر السيوطي ، المزهر : جـ1 ص465 ابدال الجيم كافاً، الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص41 .

جمعوا رجعوا إلى الأصل، هذه لغة لاينبغي أن يُلتفت إليها، فإن اللغة اليمنية فيهـــا أشياء مُنكرة، وخارجة عن المقاييس ... فأما القُنَبَرة بالنون فلغة فصيحة "[1].

وهناك الكثير من الإبدالات التى تحدث في الاسم في العربيـــة لتـــدلل علـــى التعدد"[2]. قد يقترب الحرف من الحرف مخرجاً أو يشترك معه بعض الـــصفات . وكلّ هذا الإبدال في الكلمة يشير إلى أنّ هناك لغتين مستخدمتين تعيشان جنباً إلـــى جنب، وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسُمعت في لغة إنسان واحد، فـــإن أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طَرفاً منها، من حيث كانت القبيلـــة الواحـــدة لاتتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله ... وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأســـد والسيف والخمر وغيرذلك، كما تنحرف الصيغة واللفظ واحد ، نحو قـــولهم : هـــي رَغْوة اللبن، ورُغْوته ورِغوته، ورُغاوته ورِغاوته ورُغَايته. وكقـــولهم : الـــذَرُوح، والذُرُّوح، والذِّرِيّح، والذُرَّاح، والذُرَّح، والذُرْنُوح، والذُرَحُرح، والذُرَّحَرح"[3].

وهكذا فإنّ اللهجات المتعددة للكلمة الواحد والتي تلاسن بها العرب ما زالـــت موجودة في عصرنا الحاضر، تؤكد على تعايش اللفظة الواحدة جنباً إلـــى جنـــب بلفظتين مختلفتين قليلاً وبمدلول واحدٍ "[4].

ولسنا في هذا البحث بصدد إحصاء جميع الكلمات، ولكن ما يهم البحث مـــن هذه الألفاظ المبدله التدليل على التعدد ، ويقول أنيس :"حين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حيناً أو من تباين اللهجات حيناً آخـــر، لا نـــشك لحظة في أنها جميعاً نتيجة التطور الصوتي، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين ويكون الاختلاف بين الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها. غير أنه في كل حالة يشترط أن نلحـــظ العلاقـــة الصوتية بين الحرفين للمبدل والمبدل منه، ودراسة الأصوات كفيلة بأن توقفنا على

---

[1] البطليوسي ، الإقتضاب : ق2 ص181 .

[2] ينظر السيوطي ، المزهر : جـــ1 ص460-475 .

[3] ابن جني، الخصائص : جـــ1 ص373 .

[4] الشايب، أثر القوانين الصوتية في الكلمة العربية : ص48 ، 54 ، 55 ، 58 .

العلاقة بين الحروف وصفات كل منها، أى أن القرب في الصفة أو المخرج شـــرط أساسي في كل تطور صوتي "[1].

2. 2. 4. 27. تعدد الاسم بسبب القلب المكاني:

وما يشير إلى تعدد الاسم القلب المكاني الذى يحدث بين أحرف الكلمة ، فيبدل حرف مكان حرف . والقلب لغة تحوّل الشيء عن وجهه "[2]. وهو من سنن العرب، وذلك يكون في الكلمة ويكون في القصة، فأمّا الكلمة فقولهم : جبذ، وجَذب ، وبَكَــلَ ولَبَكَ "[3].

وسماه ابن جني الاشتقاق الأكبر يقول فيه " هذا موضع لم يــسمه أحـــد مـــن أصحابنا، غير أن أبا على –رحمه الله– كان يستعين به ويخلد إليـــه، مـــع إعـــواز الاشتقاق الأصغر ... وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شئ من ذلك " عنه " رُدّ بلطف الـــصنعة والتأويـــل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد ... نحو "ك ل م"،"ك م ل"،"م ك ل"،"م ل ك"، "ل ك م"،"ل م ك" [4].

وقال ابن دُريد في الجمهرة : باب الحروف التى قُلبـــت، وزَعَـــم قـــومٌ مـــن النحويين أنها لغات، وهذا القول خلاف على أهل اللغة، يقال : جَبَذ وجَـــذَب، ومـــا أطْيبه وأَيْطَبه ، ورَبض ورَضب ، وأنْبض القوس وأنضب وصَاعِقة وصَاقِعة "[5].

يقول أنيس في تفسير الاشتقاق الكبير " فيفسر لنا عادة بأن بعض المجموعات الثلاثية من أصوات ترتبط ببعض من المعاني ارتباطاً مطلقاً غير مقيد بترتيب، أى

---

[1] أنيس، من أسرار اللغة : ص75 .

[2] ابن منظور، لسان العرب : جـــ11 ص269 .

[3] السيوطي ، المزهر في علوم اللغة : جـــ1 ص476 .

[4] ابن جني، الخصائص : جـــ2 ص133،134، السيوطي ، المزهر : جـــ1 ص347 ، ينظر الصالح، دراسات في فقه اللغة : ص204–205، أنيس، من أسرار اللغة : ص66 .

[5] السيوطي ، المزهر : جـــ1 ص476 .

أن كل مجموعة منها تدل على المعنى المرتبط بها كيفما أختلف ترتيب أصواتها "[1].

ويقول : " أبو عبيد : أَنْبضْت القوس وأنْضبتها – إذا جَذَبت وتَرَها لتُصوِّن ودقمته دَقَماً ضربْت فاه ودَمَقْته دَمقاً ... واضمَحلَّ الشيء وامْضحَلّ"[2].

ويرى السيوطي أنّ هذا القلب " الاشتقاق الأكبر " ليس معتمدا في العربية فيقول "إنه ليس معتمداً في اللغة ،ولا يصحّ أن يُستنبط به اشتقاق في لغة العرب"[3].

ذهب ابن درستويه إلى إنكار القلب، فقال في شرح الفصيح : في البِطِّيخ لغة أخرى طِبِّيخ بتقديم الطاء، وليست عندنا على القلب كما يزعم اللغويون، وقد بينا الحجة في ذلك في كتاب إبطال القلب "[4].

ويتهم السيوطي ابن جني بسبب التوسع فيقول : " وإنما جعله أبو الفتح بيانا لقوة ساعده وردّه المختلفات إلى قدر مشترك، مع اعترافه وكلمة بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناساً من المعاني مغايرة للقدر المشترك"[5].

ويرى ابن جنى أنّ هذا ليس مستمراً في جميع اللغة فيقول : " واعلم أنّ هذا ليس مستمراً في جميع اللغة، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة "[6].

ويرى السيوطي أنّ هناك عدم اهتمام من المتقدمين في هذا الباب فيقول : " وسبب إهمال العرب له وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه أن الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لاتكاد تتناهى، فخصُّوا كلّ تركيب بنوع منها ، ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعا كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد، حتى لا يدلّوا على معنى الإكرام والتّعظيم إلا بما ليس فيه شيء من حروف الإيلام والضرب ... لمنافاتهما لهما ... لضاق الأمر جداً، ولا حتاجوا إلى ألوف حروف لايجدونها ... ففي اعتبار

---

[1] أنيس، من أسرار اللغة : ص65 .

[2] ابن سيدة، المخصص : جـ4 س14 ص213، أفرد له في الفصل الأول جزءاً من الفصل ، ومايهم البحث هو التدل على القلب في الاسم عند العرب وإشارة ذلك إلى التعدد .

[3] السيوطي، المزهر : جـ1 ص347 .

[4] المصدر نفسه : جـ1 ص481 .

[5] المصدر نفسه : جـ1 ص347 .

[6] ابن جنى ، الخصائص : جـ2 ص138 .

المادّة دون هيئة التركيب من فساد اللغة ما بينت لك؛ ولا يُنْكَرُ مع ذلك أن يكـــون التراكيب المتحدة المادَّة معنى مشترك بينها هو جنس لأنواع موضـــوعاتها، ولكـــن التّحيل على ذلك في جميع مواد التركيبات كطلبٍ لعَنْقَاء مُعرب "[1].

ويرى إبراهيم أنيس أنّ الاشتقاق الأكبر قد يكونوا أخذوا فكرته عـــن الخليـــل فيقول : " اقتبسوا فكرة تقلبات الأصول من معجم العين وأمثاله، فقد سلك صـــاحب العين وصاحب الجمهرة وغيرهما مسلكاً عجيباً في ترتيب الكلمات، فكان كلّ مـــنهم حين يعرض لشرح كلمة من الكلمات يذكر معها تقلباتها، ويذكر معنى كل صـــورة من صورها دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصور.

فهي طريقة إحصائية أو قسمة عقلية لجأ إليها أصحاب هذه المعـــاجم بغيـــة حصر كل المستعمل من كلمات اللغة، وخشية أن يند بعضها عن أذهانهم، فلما جاء أصحاب الاشتقاق من أمثال ابن جني وابن فارس ربطوا أيضاً بـــين دلالات تلـــك الصور، واستنبطوا معاني عامة مشتركة بينها، وسمي هذا بالاشتقاق الكبير "[2].

وبعد فإن الاشتقاق الكبير أوما يسمى بالقلب المكاني موجوداً و إن كان قلـــيلاً ولايستطيع أحد إنكاره، فهناك بعض الكلمات التى استخدمت قليلاً عند العرب لكـــن عند الإحصاء لا يُنكر وجودها أحد من قبل " قِرْطَعْبٌ وجَحْمَرَشٌ "[3].

ويرى الباحث أن هناك فرقاً بسيطاً بين الاشتقاق الأكبـــر والقلـــب المكـــاني، فالقلب المكاني يقع في الكلمة بشكلين مختلفين أى بتقديم حرف على حرف والدلالة الخاصة تبقى قائمة في القلب، أمّا الاشتقاق الأكبر فقد تتوزع الكلمة بأكثر من لفظه ولكن المعنى المشترك بينها معنى عام، وبعد فالقلب موجود في اللغة ويـــشير مـــن قريب أو بعيد إلى التعدد، وهذه أمثلة ذكرت عند اللغويين العرب تؤكد ذلـــك، تـــدل على صيغتين وبخاصة ما يخص هذا الفصل من الأسماء الذي حدث فيها مكاني.

ويقول برجشتراسر :" ونجد تغييراً آخراً أصله قريب من أصل التخالف، وهو التقديم و التأخير أي أن حرفاً من حروف الكلمة يقدم وآخر يؤخر مكانه، وعلته أن ترتيب الحركات في التصورات أسهل من تغييرها الموجب للتخالف، ونحن نـــشاهد

---

1 السيوطي ، المزهر : جـــ1 ص347 .

2 أنيس، من أسرار اللغة : ص66 .

3 ابن الحاجب، شرح الشافية : جـــ1 ص47 .

ذلك بالآلة الكاتبة، فإننا إذا لم نتيقظ كتبنا كل الحروف اللازمة، لكن على ترتيب غير ترتيبها "[1].

وقد أشار ابن جنى إلى هذا بقوله :" اعلم أن كل لفظين وُجِد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو القياس الذي لايجوز غيره، وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم أريت أيهما الأصل، وأيهما الفرع "[2].

ومن الأسماء المقلوبة في اللغة والتي تدلل على التعدد " صَاعقة وصَاقعة "[3]، ومنها " القوس " لشدّتها واجتماع طرفيها.

ومنها " الوَقسْ لإبتداء الجرب وذلك لأنه يجمع الجِلد ويُقْحِله ، ومنها " الوَسق " للحمل ، وذلك لاجتمْاعه وشدّته "[4] ... والفَحِث و الحَفِث وهي القبّة ، وطِبّيخ وبِطيّخ "[5].

ويورد ابن السكيت : هو البِطّيخ والطِّبّيخ "[6]. وفي الحديث : كان النبّي صلى الله عليه وسلّم يعجبه الطِّبيخ بالرطب "[7].

وقال أبو عبيدة : " العَوطَب والعَوبَط من أسماء الداهية ، قال ابن دريد كأنه مقلوب عنده "[8].

" والبَخَنْدَاة والخَبَنْداة : المرأة الغليظة الساقين، والعصافير والعراصيف المسامير التى تجمعُ رأسَ القتب ... والصُّعْبور والصُّعْرُوب: الصغير الرأس من الناس وغيرهم، والثَّرْطَمة والطَّرْثَمة : الإطراق من غضَب أو تكبرّ، والنَّطثرة والطَّنْثرة، أكل الدَّسَم حتى يَثقُل عليه ... والثَّمْطَالَة والثَّلْطَمة : الاسترخاء ... والكُرْسُف والكُرْفس : القطن ... والشُّرْفُوغ والشّرغوف : الضّفدع الصيغر ...

---

1 برجشتراسر، التطور النحوي : ص35 .

2 ابن جني، الخصائص : جـ2 ص69 .

3 السيوطي ، المزهر : جـ1 ص476 .

4 ابن جني ، الخصائص : جـ2 ص136 .

5 السيوطي ، المزهر : جـ1 ص477 .

6 ابن سيدة، المخصص : جـ4 س14 ص214 .

7 السيوطي ، المزهر : جـ1 ص477 .

8 المصدر نفسه : جـ1 ص477 .

والعَلْسَطة والعَسْطَلَة : الكلام غير ذي نظام ... ودُحْمُوق ودُحْقُوم : العظيم الخَلَق ، وطَيْثَار وطَثْيار البعوض، قِرْعَطْبة وقِرْطَعْبَة : أى ماله قليلُ ولا كثير ... الخُدْخُـد والدُّخْدُخ : دويّبة ، فجاء باللغتين جميعاً "[1].

وأمثلة أخرى ،وردت الصاعقة مقلوبة وغير مقلوبة قال علقمة بن عبدة :

كَأَنّهم صابت عَلَيهم ساحبة   صواعقها الطيرهن دبيب

وقال النقاش صاعقة وصعقة وصاعقة بمعنى واحد قال أبو عمرو والصاقعة لغة بني تميم قال الشاعر :

ألم ترَ أَنَّ المجرمينَ أصابَهُم   صَواقِعُ ، لابلْ هُنَّ فوقَ الصَّواقِع "[2].

ويقول ابن القوطية : " والصاعقة : أصابت – مقلوب عن صعقت الصاعقة وصَقِعَ الإنسان. بمعنى صَعِق لغة تميم "[3]. والصاقعة كالصاعِقةِ ، حكاه يعقـوب، وأنشد :

يُحْكُونَ، بالمَصْقولةِ القواطعِ   تَشقُّقَ البَرْقِ عَنِ الصَّواقِع "[4].

وهكذا فإن القلب المكاني يسهم اسهاماً كبيراً في تعدد الصيغة الاسمية المقلوبة الدال لفظها بالقلب ومن دون القلب دلالة واحدة.

---

[1] المصدر نفسه : جـ1 ص478 ، 479 ، 480، ينظر ابن جـني ، الخصائص : جـ2 ص136 – 139، ابن سيدة، المخصص : جـ4 س14 ص213 ، 214 ، ثعلب، مجالس ثعلب: جـ2 ص417، الشايب، أثر القوانين الصوتية : ص464 .

[2] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ1 ص84 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص374 .

[3] ابن القوطية، كتاب الأفعال : ص287 .

[4] ابن منظور، لسان العرب : جـ7 ص374 .

الفصل الثالث

تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية في المشتقات

0 .3 المشتقات .

الاشتقاق لغة الأخذ في الكلام ، وفي الخصومة يميناً وشمالاً ، مع ترك القصد، واشتقاق الحرف أخذه منه "[1]. واشتق الفَرَسُ في عَدوه : ذهب يميناً وشمالاً"[2]. والاشتقاق اصطلاحا "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدلَ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة ، لأجلها أو هيئة، كضارب من ضرب ، وحَذِر من حَذِر "[3]؛ فقد تكون بين الكلمات التي جاءت على صيغ مختلفة صلة رحم معينة قوامها اشتراك هذه الكلمات المختلفة الصيغة في أصول ثلاثية معينة فتكون فاء الكلمة وعينها ولامها فيهن واحدة "[4].

وطريق معرفته تقليبُ تصاريف الكلمة، حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصِّيغ دلالة أطرادٍ أو حروفاً غالباً، كضَرِب فإنه دال على مُطلق الضرب فقط، أما ضارب ومضروب، ويَضْرب وأضْرِبَ، فكلُّها أكثر دلالة وأكثر حروفاً ، وضَرَبَ الماضي مساوٍ حروفاً أكثر دلالة، وكلها مشتركة في (ض ، ر ، ب) ، وفي هيئة تركيبها "[5]. فهو عملية استخراج لفظ أو صيغة من أخرى "[6]. فأساس الكلمة العربية الذي تؤخذ منه كل صورة هو (المادة)، التي هي عبارة عن الصوامت المجردة من الحركات، دون ما زيادة "[7]. ويسمي ابن جني ما يشتق من الكلمة من صيغ ومبانٍ مختلفة بالاشتقاق الأصغر فيقول فيه : " فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقَّراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ، ل ، م)، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرّفه،

---

[1] الجوهري ،الصحاح :جـ 4 ص1240،ابن منظور، لسان العرب : جـ7 ص167 .

[2] ابن منظور، لسان العرب : جـ7 ص167 ، ملاحظة : هناك اشتقاقان أكبر وأصغر وما يهمنا في هذا الفصل بعض المشتقات من الاشتقاق الأصغر.

[3] السيوطي ، المزهر : جـ1 ص346 ، عبد التواب ، فصول في فقه العربية : ص291 ، النجـار ، لطيفة إبراهيم ، (1994م) ، دور الأبنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية ، ط1، دار البشير،عمان : ص90، الصالح ، دراسات فقه اللغة: ص189 .

[4] حسان ، اللغة معناها ومبناها : ص166 .

[5] السيوطي ، المزهر : جـ 1 ص346،347 .

[6] أنيس ، من أسرار اللغة : ص62 ، حسان ، اللغة معناها ومبناها : ص169 .

[7] شاهين ، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص107 .

نحو سلم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى والسلامة، والسليم، واللديغ، أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، وبقية الأصول غيره، كتركيب (ض ر ب) و(ج ل س) و (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك . فهذا هو الاشتقاق الأصغر "[1]. ويرى صبحي الصالح متمنيا على علماء اللغة أن يتجاهل سبب وضع الاشتقاق لأنه أخذ صيغة من صيغة أخرى منتقدا رأي القدماء بالاشتقاق بأنه أخذ صفه من أخرى فيقول : " ودوا لو يتجاهلون أن الاشتقاق وضع لأنه أخذ صيغة من أخرى ، فهو أجدر أن يكون ذا دلالة مكتسبة لا ذاتية،متطورة لا أصلية،منذ أن اكتسب بالوضع معنى جديداً متفرعاً عن الأصل القديم" [2].

وفي مقارنة الاشتقاق عند علماء الغرب و علماء العرب يقول رمضان عبد التواب : " فهو عند علماء الغرب بهذا المعنى علم نظري عملي، يعنى بتاريخ الكلمة، ويتتبع حياتها عبر العصور المختلفة. أما الاشتقاق عند العرب فهو علم عملي تطبيقي؛ لأنه عبارة عن " توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد، يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد "[3].

ويرى تمام حسان أن يعدل الصرفيون عن دراسة مشكلة الاشتقاق عن طريقهم، إلى الطريق المعجمين فيقول :" والذي أراه أجدى على دراسة هذه المشكلة (مشكلة الاشتقاق) أن يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجمين بل أن يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف حسبة لوجه علم المعجم. مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفة جانحين بها في اتجاه المعجم بحيث يكون (الاشتقاق) حدوداً مشتركة بين المنهجين. وإذا صح لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات فينبغي لنا ألا نجعل واحدا منها أصلا للأخرى ، وإنما نعود إلى صنيع المعجمين بالربط بين الكلمات بأصول المادة فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الاشتقاق وبذلك نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق منها والفعل الماضي مشتق منها كذلك وبهذا لا نستطيع

---

[1] ابن جني ، الخصائص : جـ 2 ص134

[2] الصالح ، دراسات في فقه اللغة : ص188

[3] عبد التواب ، فصول في فقه العربية : ص290

أن ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أي معنى معجمي على نحو ما صنع ابن جني، وإنما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفيا هو ما تؤديه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات "[1]. وقد أطلق عليه بعض الباحثين اسم الاشتقاق العام "[2]. ويعتبر إبراهيم أنيس وجوده للحاجة إليه، ولأنه نوع من التوسع في اللغة فيقول : " فالمشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها وقد يسبق بعضها بعضا في الوجود ....فما يسمى بالاشتقاق العام ليس في الحقيقة إلا نوعا من التوسع في اللغة يحتاج إليه الكاتب، وتلجأ إليه المجامع اللغوية للتعبير عما قد يستحدث من معانٍ ، مما يساعد اللغة على مسايرة التطور الاجتماعي "[3].

وأهم ما في الاشتقاق الأصغر ارتداد التصاريف المختلفة المتشعبة عن المادة الأصلية إلى معنى جامع مشترك بينها ، يغلب أن يكون معنى واحداً لا أكثر ، كما رأينا في تصاريف مادة (ع ر ف) أنها جميعاً تفيد الانكشاف والظهور " [4]. وهو أخذ كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى ، واتفاق في عدد الأحرف الأصلية وترتيبها ، واختلاف في الحركات ، أو عدد الحروف الزائدة ، نحو " ذَهَبَ – يَذْهَبَ – ذَاهِب – مَذْهُوب به – مُذَهَبَ ...إلخ"[5].

ويشير شاهين إلى الاشتقاق ، بأنه يمثل الصورة القياسية فيقول : " وفي اللغة مادة قياسية الصورة ، ومثلها مادة (ك ت ب) ، التي يمكن أن تؤخذ منها صور كثيرة قياسية مثل : كَتَبَ – يكْتُبُ – كتابة – تكاتب – مكاتبة – تكاتباً – كاتب – مكتوب –كتاب – كتُب ....إلخ ، فهي إذن مادة مخصبة ، لأن لكل صورة من هذه الصور قاعدة تصاغ على أساسها ، سواء أكان ذلك على أساس تغيير الحركات

---

[1] حسان ، اللغة معناها ومبناها : ص168-169

[2] الصالح ، دراسات في فقه اللغة : ص190 ، أنيس ، من أسرار اللغة : ص63

[3] أنيس ، من أسرار اللغة : ص63 ، الصالح ، دراسات في فقه اللغة : ص196.

[4] الصالح ، دراسات في فقه اللغة : ص190 ، 191 .

[5] الحديثي ،أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص172 ، صلاح ، شعبان ، (1990م) ، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى ، طـ1، دار الثقافة العربية ، القاهرة : ص9 .

داخل المادة ، أم كان على أساس إلصاق زوائد خاصة بالصيغة المراد اشتقاقها ، أم كان على الأساسين كليهما " [1] .

فالاشتقاق أخذ كلمة أو أكثر من أخرى لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الأصل اللفظي والمعنوي ليدل بالثانية على المعنى الأصلي مع زيادة مفيدة لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها أو هما معاً " [2]. ولكن الباحث قد ينقّب في بعض المعاجم عن طائفة من تصاريف هذه المادة ثم يجدها مردودة إلى أكثر من أصل واحد ، فلا يكون ملوماً إذ ذاك إن خيل إليه أن كلاًّ من الأصلين أو الأصول المقترحة يباين ما ذكرناه ، أو يرتبط على الأقل ارتباطاً ضعيفاً بالمفهوم المشترك الذي أخذنا به في هذه المادة " [3] .

وهناك أراء مختلف بها بين اللغويين في الاشتقاق الأصغر الذي يخصّ البحث فقال سيبويه ، والخليل وأبو عمرو ، وأبو الخطاب ، وعيسى بن عمر ، والأصمعي، وأبو زيد وابن الأعرابي ، والشيباني ، وطائفة : بعض الكَلِم مشتقٌّ ، وبعضُه غيرُ مشتق . وقالت طائفة من المتأخّرين اللغويين : كلُّ الكلم مشتقٌّ ، ونُسبَ ذلك إلى سيبويه والزجاج . وقالت طائفة من النظار : الكلم كلُّه أصل ، والقول الأوسط تخليط لا يعد قولا ؛ لأنه لو كان كل منها فرعا للآخر لدار أو تسلسل ، وكلاهما محال ، بل يلزم الدّور عينا ، لأنه يثبت لكلٍّ منها أنه فرع ، وبعض ما هو فرع لا بدَّ أنه أصل ؛ ضرورة أن المشتق كلّه راجع إليه أيضاً. لا يقال : هو أصلٌّ وفرع بوجهين ؛ لأن الشرط اتحادُ المعنى ، و المادة ، وهيئة التركيب ؛ مع أن كلا منها حينئذٍ مفرَّع عن الآخر بذلك المعنى " [4] .

وما يهم الباحث هو الاشتقاق الصغير ، وهو اشتراك كلمة مع أخرى في معناها العام وفي نوع أحرفها الأصلية وترتيبها ، " [5]. فالاهتمام منصب عند القدماء على مثل هذا الاشتقاق .

---

[1] شاهين ،عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص107 ، عبد التواب ، دراسات في فقه اللغة : ص292 ، جنهوتشي ، الأبنية الصرفية ودلالتها : ص143.

[2] الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص171 .

[3] الصالح ، دراسات في فقه اللغة : ص191

[4] السيوطي ، المزهر : جـ1 ص348 ، عبد التواب ، فصول في فقه العربية : ص295

[5] الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص175.

وينطوي تحت الاشتقاق الأصغر المشتقات . وهذا الذي يتمشى مع سياق البحث للكشف من خلاله عن التعدد الذي تقع فيه صيغ المشتقات بأشكال مختلفة ودلالات متقاربة تعطي المدلول ذاته .

والمشتقات عند الصرفيين متعددة تشترك جميعها في أنها أخذت من أصل واحد بمعنى متشابه ، مع اختلاف تدل عليه الصيغة ، وبحروف مرتبة الترتيب نفسه، ولكل منها حدوده وضوابطه وصيغه التي يبنى عليها ، وشروطه التي يجب أن تتوافر فيه .

وهذه المشتقات هي اسما الفاعل والمفعول ، واسما الزمان والمكان واسم التفضيل واسم الآلة ، والصفة المشبهة ، وكلُّها من الأسماء "[1]. وسيقتصر الحديث عن مثل هذه المشتقات ، والتعدد الذي يطرأ على اللفظة في المشتقة التي أخذت قياساً عن الصيغة ... وهكذا يكون الاشتقاق الأصغر وسيلة آلية دقيقة لصوغ أنواع مختلفة من الأبنية الصرفية في العربية .

3 .1 تعدد صيغ اسم الفاعل .

اسم الفاعل عند البصريين اسم مشتق من المصدر لمن وقع من الفعل أو تعلق به ، فهو ما دلَّ على الحدث والحدوث وفاعله "[2]؛ فهو الصفة الدالة على فاعل الحدث ، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعاله ، في حالتي التذكير والتأنيث ، المفيدة لمعنى المضارعة أو الماضي "[3].

واسم الفاعل : ما دلّ على مُنشِيء الفِعْلِ ، غالبا من " فَعَلَ " بفتح العين في الماضي ، وكسرها وضمها وفتحها في المضارع " [4] . وهو مصوغ من المصدر للدلالة على الحدث والذات ، ويكون معناه التجديد والثبوت "[5] . وسمَّاه الكوفيون

---

[1] الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص175.

[2] ابن هشام ، أوضح المسالك : جـ1ص411 ، جنهوتشي ، الأبنية الصرفية ودلالتها : ص144 ، حسن ، النحو الوافي : جـ3ص238.

[3] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل : جـ2 ص93 حاشية (1).

[4] الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص40

[5] الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص179 .

الفعل الدائم ، وبخاصة إذا كان عاملاً " [1]. وهذه المسالة خلافية ليس للبحث علاقة بها " [2]. وهو وصف يؤخذ من مضارع مبني للفاعل ، للدلالة على من أحدث الفعل أو قام به الفعل "[3]. أي أنه اسم مصوغ للدلالة على الحدث ومن وقع منه أو تعلــق به ، على جهة الحدوث والطروء " [4].

أما صياغته فتكون من الثلاثي وغير الثلاثي ، ويأتي من الثلاثي المجرد على وزن " فَاعِل " [5]. وهذه الصيغة صيغة قياسية "[6]. فيصاغ من مــصدر الماضـــي الثلاثي : المتصرّف ، على وزن : " فاعِل " [7]. فهو يــشتق مــن الفعــل الـــلازم والمتعدي ، الصحيح و المعتل "[8].

ويأتي على بناء (فاعل) قياسياً في : فَعَلَ – يَفْعُلُ : فمن المتعدي : قتل فهو قاتِل ، وأخذ فهو آخذ ، ودَقَّ فهو داقّ ، وزار فهو زائر ، ودعا فهــو داعٍ ، ومــن اللازم : قعِد فهو قاعد ، وصالَ فهو صائل ، ودنا فهو دانٍ . فَعَلَ – يَفْعِــلُ : فمــن المتعدي : ضَرَبَ فهو ضارب ومن اللازم : جَلَسَ فهو جَالِس ، و وَرَدَ فهو وارد ، فَعِلَ – يَفْعَلُ : فمن المتعدي : قلع فهو قالع ، وقَهَرَ قاهر ... ولا يجيء قياساً إلا من المتعدي نحو : شَرِبَ فهو شارب ومن اللازم : فَرَغَ فهو فَارِغ ... فَعِلَ – يَفْعِلُ : المتعدي نحو : حسب فهو حاسب ، وولي فهو والٍ / وقد سمع بناء (فاعِل) فـــي (فَعِلَ – يَفْعَلُ) اللازم : يبِسَ فهو يابس ، وحار فهو حائر ، وفي (فَعُلَ – يَفْعُــلُ)

---

[1] الفراء ، معاني القرآن :جــ1ص33 ،45، 49 ،165 ،ثعلب، مجالس ثعلب : جــ1ص 43 ، 44، 309 ، جــ 2 ص43ص388 ، الزجاجي ، الإيضاح في علم النحو : ص86، القوزي ، عوض حمد،(د.ت)، المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجـــري ، عمادة شؤون المكتبات جــامعة الرياض ، المملكة العربية السعودية: ص185 .

[2] ينظر في هذه المسالة ، الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو : ص86 ،87 ، 88 ، ابن يعيش،شرح المفصل : جــ7 ص 4–6 .

[3] شــــاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص114 ، ينظر نهر ، الصرف الوافي : ص78 .

[4] السيد ، المغنى في علم الصرف : ص200 .

[5] الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص40 ، أبو حيان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب : جــ1ص233 ، نهر ، الصرف الوافي : ص78 .

[6] الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص193 ، نهر ، الصرف الوافي : ص78 .

[7] حسن ، النحو الوافي : جــ3 ص24 ، الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص179 ، صلاح ، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى : ص16،15 .

[8] الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص180 ، السيد ، المغني في علم الصرف : ص201 .

نحو : طَهُرَ فهو طاهر ، ومن (فَعِلَ – يَفْعِلُ) اللازم : نَعِمَ فهو ناعم ، ويَبِسَ فهو يابس"[1] .

وهناك أوزان أُخر من الثلاثي لاسم الفاعل لم تكن على صيغة " فاعل" ، ومنها بناء " فَعِل " مقيس من اللازم على (فَعِلَ) في البابين الآتيين : " فَعِلَ يَفْعَلُ " نحو حَبَطَ يَحْبَطُ فهو حَبِطٌ ، و" فَعِلَ يَفْعِلُ " في وَحِرَ يَحِرُ فهو وَحِرُ " أَفْعَلُ + فَعْلاء " وهما مقيسان من اللازم " فَعِلَ " في باب واحد هو " فَعِلَ يَفْعَلُ " نحو شَهِبَ يَشْهَبُ فهو أشْهَبٌ وهي شَهْبَاءُ ، وبناء " فَعْلاَن + فَعْلَى " وهما مقيسان من اللازم (فَعِلَ) إذا دلَّ على حلّو أو امتلاء في باب واحد هو : (فَعِلَ – يَفْعَلُ) نحو عَطِشَ يَعْطَشُ فهو عَطْشَانٌ و هي عَطْشَى .

وبناء (فَعِيْل) مقيس كثيراً في باب واحد وهي (عَلْهَى) . وبناء (فَعِيْل) مقيس كثيراً في باب واحد فقط هو : (فَعُلَ يَفْعُلُ) نحو جَمُلَ يُجْمُلُ فهو جَمْيْلٌ ، وبناء (فَعْل) مقيس كثيراً في باب واحد فقط هو : (فَعُلَ يَفْعُلُ) نحو ضَخُمَ يَضْخُمُ فهو ضَخْمٌ " [2] .

ومن خلال هذه الصيغ نرى أن هناك أفعالاً يتعذر أخذ صيغة اسم الفاعل (فاعل) منه ، ولهذا تأول إلى مثل هذه الأبنية ، وهذا التحول من صيغة الفعل الذي لا يؤخذ منه صيغة (فاعِل) ، مثل فَطِن فاطن) – فتأخذ فَطِنَ على صيغة الصفة المشبهه ، وهذا يدل على تعدد الصيغ لمثل اسم الفاعل .

أمّا ما يهم الباحث في هذا الفصل فهو البحث عن تعدد اللفظة الواحدة لاسم ، الفاعل ، فـ " يافع" اسم فاعل من الفعل " أيْفَعَ ، ومُسْهَب من الفعل (أَسْهَبَ) وهي صيغة لاسم المفعول ، ولكنها جاءت لاسم الفاعل "[3]. فمجيءُ اسم الفاعل على (فعيل) بمعنى (فاعل) او (مُفْعَل) أو (مفعال) أو (مُفتعل) ؛ نحو: قدير بمعنى قادر وجليس ، بمعنى مُجالس "[4] فهذا يدل على تعدد الصيغ ، ويقتضي التحليل الصرفي لمثل هذه الصيغ النظر إلى المعنى ، وما يكتنفه السياق من قرائن ،

---

[1] الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص193، 194 ، الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص181،182.

[2] الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص194

[3] ينظر أبو حيان ،ارتشاف الضرب :جـ1 ص233

[4] السيد ، المغني في علم الصرف : ص 203 ،204 .

للوقوف على حقيقة كل صيغة والمعنى الذي جاءت له ، فكثيراً ما تتعارض الصيغ، ويقع التبادل بينها لقرائن و أمارات في السياق توجب هذا التقارض والتبادل "[1]. وهذا ما يشير إلى التحول الدلالي للصيغة المستخدمة ، او ما يسمى بالعدول عن الصيغة القياسية دلالياً ، ما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ** ﴾ [2]. والماء الدافق فاعل في اللفظ (مفعول) في المعنى ، ومعناه من ماء مدفوق ، أي مصبوب ، يقال : دَفَقَ ماءه وسفحه وسَكَبه بمعنى واحد " [3].

أي أن هناك تغيرات تطرأ على الفعل الذي اشتق منه اسم الفاعل ، وذلك بتحويل صيغة الفعل من الثلاثي على وزن فاعل . وقد قوي هذا المعنى بما ورد عن بعض القراء بأنه قرأ " من ماء مدفوق " وهي قراءة زيد بن علي "[4]. ويقول الفراء : " أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت ، كقول العرب : هذا سرٌّ كاتم ، وهمٌّ ناصبٌ ، وليلٌ نائم ، وعيشةٌ راضيةٌ "[5]. وعَدَّها بعض المحدثين من قبيل التحول في الصيغ الصرفية التي ربما تحول صيغة (فاعل) إلى (مفعول) " [6].

ومنها في الشعر العربي قول الحطيئة :-

دَعْ المكَارمَ لا ترحلْ لبُغْيَتِها   واقْعُد فَإنّك أنت الطاعَمُ الكاسِي

على أن الكاسي يراد منه المكسو " [7]. وقال الفراء : يعني المَكْسوَّ ، كقولك ماء دافِقٌ وعيشةٌ راضيةٌ "[8]. ويورد صاحب المخصص : " وقالوا ساحل البحر فاعل في معنى مفعول ، لأنَّ الماء سَحَلَهُ _ أي قشره . وقال بشر بن أبي خازم :

ذَكَرْتُ بها سَلْمَى فَبِتُّ كَأَنَّما   ذَكّرْتُ حَبيباً فاقِداً تَحْتَ مَرْمَس

---

1 السيد ، المغني في علم الصرف : ص204 .

2 الطارق: 86 / 6 .

3 ابن خالويه ، إعراب ثلاثين سورة : ص45 .

4 أبو حيان ،البحر المحيط : جـ 8 ص455 .

5 الفراء ، معاني القرآن : جـ3 ص255 ،ابن منظور ، لسان العرب : جـ4 ص373 .

6 ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص66.

7 المبرد ، المقتضب : جـ3 ص163 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س15 ص400.

8 ابن منظور ، لسان العرب : جـ12 ص97 ، ينظر ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س15 400 .

أي مفقُوداً ، وقالوا للجبل الذي لا نبت فيه حالِق ، وإنَّما هــو محْلُــوق مــن النبات كالرأس المحلوق من الشعر "[1].

ومثلها أيضاً في الشعر :

إنَّ البغيض لَمَن يُمَلُ حديثُهُ   فانْقَعْ فؤادك من حديث الوامِقِ

أي الموْمُوق " [2]. ومنه :

أنا شِرَ لا زَالت يمينك آشِره

أي مأشورة " [3]. وفي القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **لا عَاصِمَ اليَومَ مِنْ أَمْرِ الله** ﴾ [4]. أي معصوم " [5].

وكأن في هذا العدول أو التحول من صيغة اسم الفاعل الموثّقة صرفياً ، إلــى صيغة اسم المفعول المُقدَّرة دلالياً ، إشارة واضحه تدل على التعدد الــذي يرتــسم باشتراك صيغة اسم الفاعل المكتوبة مع اسم المفعول المقدرة وهــذا الاشــتراك أو التعدد دلالي ، فيتلاسن العرب بصيغة اسم الفاعل ، ولكن الدلالة التــي يرغبونهــا دلالة اسم المفعول ، فهنا عدول عن اسم المفعول بصيغة اسم الفاعل الصرفية .

3 .1 .1 تعدد صيغة اسم الفاعل من المعتل :

أما اسم الفاعل من الفعل المعتل ، وبخاصة الأجوف ، والناقص ، فقد مرَّ في الفصل الأول في معرض الحديث عن الفعل المعتل ، أنّ هناك صيغتين للفعل المعتل صيغة بقيت على الأصل الصحيح ، وصيغة أخرى تحولت أو تطورت وعلّت أمــا التي بقيت على الصحة ؛ فهي (عَوَرَ ، صَيَدَ ، حَوَل) وغيرها ، ولكنها علّت فــي بعض الأحيان ، غير أنَّ اسم الفاعل منها بقي على صحته ولم يتأثر " عوِر ، عَاوِر ، صيد ، صايد ". وأما التي علّت ، فعدَّ علماء اللغة أنّ لها أصلين ، أصل افتراضــي

---

[1] ابن سيدة ، المخصص :جــ4 س15 ص400 ، * في معرض الحديث عن اسم المفعول أيضاً قد نشير إلى هذه الصيغة إشارة سريعة.

[2] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة : ص224.

[3] المصدر نفسه: ص 224

[4] هود :11 / 43 .

[5] ابن فارس ، الصاحبي : ص224 .

يعيدها إلى الصحة ، وفرع محول عن الأصل الافتراضي علّت به فقلبت الـــواو أو الياء فيها ألفاً " [1].

والتي عُلّت ،عادت عينها إلى الصحة ، في حالة صياغة اسم الفاعل الثلاثـــي منها ، فقلبت إلى همزة ، أي عادت إلى الصحة ، لعدم قبول العربية التقاء ألفين أو ألف و واو أو ألف وياء مثل (قاال ، قاول ، باا ع ، بايع).

ويعني هذا أنَّ اسم الفاعل من الفعل المعل الأجوف أو النـــاقص فـــي بعــض الأحيان ، له أصل افتراضي صحيح كفعله " قاوِل ، بايع " ، وله صـــيغة معلّـــة ، عادت إلى الصحيح بعد أن حذفت شبه الحركة ، وأقحمت الهمزة مكانها ،أو أبدلت.

يقول ابن يعيش : " فإذا صحت الواو أو الياء في الفعل صحتا في اسم الفاعل، نحو : عاور ، ألا تراك تقول : عاوِر وحاوِل وصايِد ، لقولك في الفعـــل : عَـــوِرَ وحَوِلَ وصَيِدَ " [2]. ولكنَّ ابن منظور يسير في لسانه إلى استخدام " عائر من عَور بعد أن قدم صيغة (عَوِرَ وعار) فيقول : " ويقال : عُرْتُ عينه أعورُها ، وأعارها من العائِر "[3]. وهذا الذي سبق لابن منظور يؤكد استخدام الـــصيغتين (عـــائر ، عاور) وإن كان الأغلب عدم قلب الواو همزة في مثل هذه الأفعال الصحيحة التـــي عينها واو أو ياء شبيهة بالصحيحة أي غير معلّة ففي قوله تعـــالى : ﴿ **بَعْــدَ ذَلِــكَ لَمَيِّتُونَ** ﴾ [4]، تقرأ لَمْيتون ولَمَائتون وميتون أكثر ، العرب تقول لمن لم يمت إنـــك ميّت عن قليل مائت : ميت : ولا يقولون الميّت الذي قد مات ، هذا مائت ، إنمـــا يقال في الاستقبال ولا يجاوز به الاستقبال " [5].

ويقول ابن يعيش :" وأمّا قولهم : عاور ، وصايد ونحوهمـــا ، فـــإنَّ العـــين صحيحة غير منقلبة همزة وذلك لصحتها في الفعل في نحو : عَوِرَ فهـــو عَـــاوِرٌ ، وصَيَدَ فهو صَايدٌ ، لأنَّ اسم الفاعل جارٍ على فعله في الصحة والاعتلال ، فأنت إنّما أعَللت قائماً ، وبائعاً ، لاعتلاله في قامَ وباعَ ، ولذلك صحَّ ، مقـــاوِم ومبـــايِن "[6].

---

[1] ينظر بشر ، دراسات في علم اللغة : جـــ2 ص107 –113، عبابنة ،علم اللغة المعاصر :ص 115 ، 116 .

[2] ابن يعيش ، شرح المفصل : جـــ10 ص10 .

[3] ابن منظور ، لسان العرب : جـــ9 ص 467 .

[4] المؤمنون: 23 / 15 .

[5] الفراء ، معاني القرآن : جـــ2 ص232 ، أبو حيان ،البحر المحيط :جـــ6 ص399 .

[6] ابن يعيش ، شرح المفصل : جـــ10 ص78

وهناك علاقة في الصيغة تربط بين اسم الفاعل من الفعل الأجوف والفعل الصحيح يوضِّحها سيبويه يقول : " تقول : بعته بيعاً كلتِه كيلاً ، فأنا أكيله وأبيعــه ، وكائــل وبائع ، كما قالوا : ضَرَبَه ضَرْباً وهو ضَارِبٌ ، وقالوا : سُقته سوقاً ، وقلته قولاً ، وهو سائِق وقائِل ، كما قالوا ، قتله يقتله قتلا وهو قاتِل "[1] .

غير أنَّ الحرف الذي علَّ في حالة الفعل ، هو معلّ في حالة اسم الفاعل ، لأنَّ عين الفعل (الألف) في الأجوف ، تبقى في اسم الفاعل معلّة ، ولكن هناك تغييــراً يطرأ على الألف فتقلب إلى همزة لاستثقال اللغة وجود حركتين أي حرف صــحيح فيشير ابن يعيش إلى ذلك بقوله :" ومن ذلك أسماء الفاعلين ، لما اعتلت عين (فعل) ووقعت بعد ألف (فاعل) همزة ، نحو : قائم وخائف وبائع ، وجميع ما اعتل فعله، ففاعل منه معتل ، وذلك لأنَّ العين كانت قد اعتلت ، فانقلبت في (قال) و(بــاع) ألفاً ،فلما جئت إلى اسم الفاعل ، صارت قبل عينه ألف (فاعل) ، والعين قد كانت ألفاً في الماضي ، فالتقى في اسم الفاعل ألفان ، نحو : قاام ، وذلك مما لم يكن ممكناً النطق به ، فوجب حذف أحدهما أو تحريكه ، فلم يجز الحذف ، لئلا يعود إلى لفــظ (قامَ) ، فحرّكت الثانية التي هي عين ، كمــا حُرِّكــت راء (ضــارِب) فانقلبــت همزة"[2].

ومن خلال ما قدم وما يخص اسم الفاعل من الفعل الأجوف نــرى أنَّ هنــاك صيغتين افتراضية مثل (قاوِل) ، ومحوّلة أي متغيرة ؛ لاستثقال اللغة وجود حركة مزدوجة ،فيتم التخلص من شبه الحركة ويلتقي حركة الألف الطويلة وحركة الفــتح القصيرة وهذا ما لا تقبل به العربية لعدم معرفة بداية المقطع ، فتقحم الهمزة ليــتم الفصل بين الحركتين الطويلة والقصيرة ويعرف بذلك بداية المقطع . أمــا القــدماء فيعللون بحدوث القلب أي قلب الألف أو الواو أو الياء همزة (قائل) وهذا يشير إلى التعدد ، الذي يعود إلى معيار صوتي ، وهو الــتخلص مــن الحركــة المزدوجــة الصاعدة التي تشكلت بسبب هذه الصياغة " [3]. أمّا فيما يتعلق بالتغيّر الصوتي الذي

---

[1] سيبويه ، الكتاب : جـــ4 ص49 .

[2] ابن يعيش ، شرح المفصل : جـــ10 ص66 .

[3] ينظر عبابنة ، دراسات في فقه اللغة والفنولوجـــيا العربية : ص165 -183 .

يحصل لاسم الفاعل من الفعل الأجوف المعل ، فيتم كالآتي : فاسم الفاعل من قال : قاول ". ومن باع بايع . فالبنية العميقة لاسم الفاعل " قاول " و " بايع "

kãwil   bãyi<

" تشكلت في الكلمتين حركة مزدوجة صاعدة هي (yi / wi) ، استثقلت اللغة هاتين الحركتين المزدوجتين ، ولجأت في سبيل التخلص منهما إلـى حـذف شـبه الحركة (w) و (y) فصارت الكلمتان : (kãil) و (bãi<)

حيث نلحظ إلتقاء الكسرة (i) والفتحة الطويلة (ã) فيهما ، وهذا الوضـع مرفوض في العربية ، ولهذا فقد اضطرت اللغة في سبيل التخلص من هذا الوضـع الصوتي غير المقبول إلى اجتلاب الحركتين فـصارتا kã>il bã>i< ، ويمكـن تمثيل ذلك بالمخطط الآتي .

Kã>il < kãil < kãwil

Bã>i< < bãi< < bãyi<

وهذه التبدلات صوتيه ناتجة عن تخلص اللغة من الحركـات المزدوجـة الصاعدة والتى تشكلت بسبب هذه الصياغة "[1] . وقد أشار ابن يعيش بقوله : " وأمّا (قائل) و(بائع) فالهمزة فيهما بدل عين الفعل "[2] .

أمّا اسم الفاعل من الفعل الناقص ، فإنَّ له صيغتين صيغة بحذف الياء إذا كان نكرة مرفوعة أو مجرورة ، وصيغة بإثبات الياء إذا كان معرفا بأل أو الإضافة أو منصوباً . ويشير سيبويه إلى ذلك بقوله :" قالوا رميته رمياً وهو رامٍ ، كما قالوا : ضربته ضَرباً وهو ضارِب ، ومثل ذلك : مراه يَمْريـه مَرْيـاً وطـلاه يطليـه طلياً،وهو مارٍ وطالٍ،وغزاه يغزوه غزواً وهو غازٍ"[3].

كما حدث لاسم الفاعل من الفعل الأجوف صوتياً فيما قدم سابقاً ، يحدث لاسم الفاعل من الفعل الناقص . مثل هذا " رامٍ " والأصل رامي ومررت برامٍ ، والأصل رامي ، حيث تتشكل الحركتان المزدوجتان(yu) و (yi) فتقوم اللغة بالتخلص منها

1 الكناعنة ، أثر الحركة المزدوجـــة في بنية الكلمة العربية، دراسة لغويه : ص162 .

2 ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ10 ص10 .

3 سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص46 .

عن طريق حذفهما ، وتعوض في حالة التعريف عن طريق مد الكسرة السابقة لهما، وأمّا في حالة التنكير فتضاف النون الساكنة ، وهي التنوين :

rãmin < rãmi < rãmiyu

.[1] rãmin < rãmi < rãmiyi

وهكذا فإنَّ الصيغ والكلمات التي تأتي على سياستها تشير إلى التعدد الذي يعلل لمعيار صوتي.

3. 1. 2 تعدد صيغ اسم الفاعل من غير الثلاثي .

أمّا اسم الفاعل من غير الثلاثي فيصاغ من مصدر الماضي غير الثلاثي بالإتيان بمضارعه ، وقلب أول هذا المضارع ميما مضمومة ، مع كسر الحرف الذي قبل آخره ، إن لم يكن مكسوراً من الأصل "[2]. لكنْ هناك صيغ أفعالها غير ثلاثية ، لكن اسم الفاعل منها جاء على صيغة (فاع)،وقياسها على غير هذه الصيغة مثال ذلك وقالوا : أَيْفَعَ الغلام فهو يافع " [3].

فقياس اسم الفاعل لهذا الفعل (أفْعَلَ – مُفْعِل .) فيكون القياس (مُوْفِع) ، أيفع أي ارتفع وهو يَافِع على غير قياس ولا يقال مُوفِع وهي من النوادر " [4]. وقد أشير إلى الثلاثي منه في المعاجم بالقول" يَفَع : اليافِع المشرف من الأرض "[5]. وأيفَعَ الغلام ، أي ارتفع ، وهو يافِعٌ ، ولا يقال : مَوفِعٌ ، وهو من النوادر"[6].

ولكنها لم تذكر (مُوْفعاً) المقيس في (أَيْفَع) ، ولكن ذكرت الصيغة المحولة (يافع ، فاعل) . وما يدل على تعدد الصيغتين (باقل ، ومُبقِل) .

واسم الفاعل من (أبقل ؛ باقل) وهناك إشارة إلى الفعل الثلاثي من اسم الفاعل (باقل) بَقلَ وأَبْقَلَ ، من قولهم : بَقلت الأرض وأبقلت ، وهما لغتان

[1] الكناعنة ، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ، دراسة لغوية : ص165 .

[2] حسن ، النحو الوافي : جـ3 ص245.

[3] المؤدب ، دقائق التصريف : ص362 .

[4] ابن منظور ، لسان العرب : جـ15 ص453

[5] المصدر نفسه : جـ15 ص 453 .

[6] الجوهري ، الصحاح : جـ 3 ص85 10 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ 15 ص452 .

فصيحتان "[1]. وردت الصيغة القياسية لاسم الفاعل في قول داود بن أبي داود حين ساله أبوه ما الذي أعاشك ؟ قال :

أَعَاشَنِي بَعْدَك وادٍ مُبْقِلُ   آكُلُ من حَوَاذِنِه وأَنْسِلُ "[2] .

وقال ابن السكيت : بَقَلَ نابُ البعير ، أي طلع. وأَبْقَلَ الرمْثُ ، وذلك إذا أَدْبَى وظهرت خُضْرَةُ ورقِه ، فهو بَاقِلُ ، ولم يقولوا مُبْقِلُ ، كما قالوا أَوْرَسَ فهو وَارِسٌ ، ولم يقولوا مُورِسُ ، وهو من النوادر " [3]. وقال ابن جني : مكان مُبْقِل هو القياس ، وباقل أكثر في السماع ، والأول مسموع أيضاً "[4]. ويشير إليها اللغويون بأن هـذه الصيغ من المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال "[5].

ويرى ابن جني أنَّ ما يحدث في الصيغ التي أخذت من غير الثلاثي يتم فيهـا حذف الزيادة فتصبح ثلاثية يقول : " ونظير مجيء اسم المفعول ههنا على حـذف الزيادة نحو أحببته فهو محبوب ، مجيء اسم الفاعل على حذفها أيضاً ، وذلك نحـو قولهم : أورس الرمْثُ فهو وَارِسْ ، وأيفع الغلام فهو يَافِع ، وأبقل المكان فهو باقِل قال الله عز وجل : ﴿ **وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَـوَاقِحَ**﴾ [6] وقياسه ملاقح ،لأنَّ الريح تُلقِـح السحاب فتستدرّه ... ألقحت السحاب ، فيكون هذا مما اكتُفِـي فيـه بالـسبب مـن المُسبَّب" [7].

وأورد ابن جني عن العرب استخدامهم الصيغة القياسية فيقول : وقد جاء عنهم مُبقِل حكاها أبو زيد : وقال دُواد ابن دواد لأبيه في خير لهما ، وقد قال له أبوه ، ما أعاشك بعدي ؟ .

أَعَاشَنِي بَعْدَك وادٍ مُبْقِلُ   آكُلُ من حَوَاذِنِه وأَنْسِلُ "[8].

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب : جـ1 ص464
[2] المصدر نفسه : جـ1 ص 464 .
[3] الجوهري ، الصحاح : جـ4 ص1342 .
[4] ابن منظور ، لسان العرب : جـ1 ص464 ، السيوطي ، المزهر في علوم اللغة : جـ1ص227 .
[5] السيوطي ، المزهر : جـ1 ص227 .
[6] الحجـر :15/ 22 ،
[7] ابن جـني ، الخصائص :جـ2 ص219 ، 220 .
[8] المصدر نفسه : جـ2 ص220.

وذكر السيوطي في مزهره الصيغتين القياسية وغير القياسية ، وعـدها مـن الشواذ فيقول : "ويقال : أورس الشجر إذا اصفرّ ورقـه فهـو وَارِسٌ ، ولا يقـال مُورِس وهو من الشواذ "[1]. و في المصباح : وقد يقال مُورِس : وفي القـاموس : مُورِس قليل جداً "[2]. وفي اللسان ذكر للصيغتين"... وقـد أَوْرَس الرِّمْـثَ ، فهـو مُورِس ، وأَوْرَس المكان ، فهو وارِسٌ ، والقياس مُورِسٌ ، وزعم بعـض الـرواة الثقات أنه يقال مُورِس ، وقد جاء في شعر ابن هَرْمَة قال :

وكأنَّما خُضِبَتْ بحَمْضٍ مُورِس آباطُها من ذي قُرُونِ أيايِلِ " [3].

وقد صيغ اسم الفاعل وارِس " من الثلاثي ورس :" حكى أبو حنيفة عن أبـي عمرو : وَرَسَ النبت وُرُوساً اخْضَرَّ ، وأنشد :

في وارسٍ من النَّخِيل قد ذَفِر "[4].

وثوب وَرِسٌ ووارِسٌ ومُورَّس وَ وَرِيس : مصبوغ بالوَرْس ، وأصْفَر وارِسٌ أي شديد الصفرة " [5]. وهناك اسم الفاعل (عاشب) من أعشب يقول : بَلَدٌ عاشِبٌ ، وقد أعْشَبَ ، ولا يقال في ماضيه إلا أَعْشَبَتِ الأرضُ إذا أنبتت العُشبَ "[6] .

ولكن العرب أوردوا في أشعارهم الصيغة القياسية للفعل (أَعْشَبَ) ، فيقـول محمد بهجة الأثري : رداً على ابن خالويه والجوهري " وكلاهما جازف ، وجانـب الصّواب فقد ورد في الشعر جاهليّه وإسلاميّه ، قال أعشى قيس :

ما رَوْضةٌ من ريَاض الحَزْنِ مُعْشِبَةٌ خَضراءُ جَادَ عَليها مَسْبَلٌ هَطِلُ "[7].

وقال النابغة الجعدي :

على جانبي حائر مفرط ببَرْثٍ تبوّأته مُعْشِب [8].

[1] السيوطي ، المزهر : جـ1 ص230 .
[2] المصدر نفسه : جـ1 ص230 ، حاشية (5)
[3] ابن منظور ، لسان العرب :جـ15 ص270.
[4] المصدر نفسه: جـ15 ص270 .
[5] المصدر نفسه :جـ15 ص270 .
[6] المصدر نفسه : جـ9 ص215 .
[7] الأثري ، محمد بهجـة ،(1974م) ، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ ، مجـلة المجـمع اللغوي بدمشق ،عدد 49 ، ، ص ص401 ، الرفايعة ، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : ص200،199.
[8] الأثري ، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ: ص402 .

ويعلق حسن الرفايعة على مثل ورود القياس بقولـــه : إلا أنَّ ورود القيـــاس (مُعْشِب) في الشعر قد يكون اقتضته طبيعة الوزن ، وإنّما المعول على ما سُمِع عن العرب بكثرة قولهم (أعشب عاشِب) في السعة والاختيار " [1].

غير أن الباحث لا يرى ما يراه الرفايعة وإنما أرى أن هذا من قبيـــل التعـــدد وأن الشاعر عندما يعود إلى القياس يعود إلى القاعدة المثلى ، التي اصطلح عليـــه العرب ، وليس من قبيل الضرائر الشعرية ، لكن استخدام الصيغتين عنـــد العـــرب والسماح بهما جعل بعض الشعراء يستخدم السماع السهل اللين على بيئته ، وبعضهم قد يكون مثقفاً أو ملتزما بكتابة قصيدة شعرية لسوق أدبي فاســـتخدم القيـــاس ، ولا أذهب إلى ما ذهب إليه بعضهم أنه من الشواذ ، بل أميل إلى الأثري في تحرير مثل هذه المشتقات من الشاذ أو النادر ، لأنها مستخدمة ، والكثير منا يميل إلى اســـتخدام السماع في اللهجة المحكية مثل " بايع " ، ولكنه يـــستخدم القيـــاس أثنـــاء كتابتـــه موضوعاً واستخدامه صيغة " بائع " بدلا من " بايع " ، وكلتاهما مـــستخدمتان ، ولا إنكار لهما ، والعكس حيث ورد القياس سماعاً ، والسماع قياساً في صيغ اسم الفاعل من الثلاثي وغير الثلاثي .

فقد جاء اسم الفاعل من " أَمْحَلَ " ماحل ، ومُمْحِل يقول : أَمْحَلَ البلـــد فهـــو ماحِل ، ولم يقولوا مُمْحِل " [2]. على غير القياس [3] .

وعلى القياس جاء قول الشاعر :

إمَّا تَرَيْ رَأسِيْ تغيَّر لونُه　　　شَمَطاً فَأَصْبَحَ كالثَّغام المُمْحِلِ " [4].

هذا تأكيد عل التعدد لاستخدام الصيغتين القياسية " مُمْحِـــل " والـــسماعية " ماحل " وأمحل الزمان ، وزمان ماحِلُ ؛ قال الشاعر :

والقائلُ القوْل الذي مِثْلُه　　　يُمْرِعُ منه الزَّمَن الماحِل " [5] .

---

[1] الرفايعة ، ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي : ص200 .

[2] الجوهري : الصحاح : جـــ4 ص1448 ،ابن منظور، لسان العرب : جـــ13 ص39 ، الفيروزآبادي ، القاموس المحيط : جـــ4 ص49 ، الزبيدي ، تاج العروس : جـــ 8 ص113 .

[3] ابن منظور ، لسان العرب : جـــ13 ص39 .

[4] الجوهري ، الصحاح :جـــ 4ص1478 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـــ 13 ص39 ، الفيروزآبادي ، القاموس المحيط :جـــ4 ص94 ، الزبيدي : تاج العروس : جـــ 8 ص113 .

[5] ابن منظور ، لسان العرب : جـــ13 ص39 .

وورد عن العرب " غَضَى الليلُ غُضوّا أغْضى : ألبس كلَّ شيء . أَغْضَى الليلُ " أظلم . وليلٌ مُغْضٍ : لُغَةٌ قليلةٌ ، وأَكثرُ ما يقال لَيلٌ غاضٍ ، قال رؤبة : " يَخْرُجْنَ مِنْ أَجوازِ لَيْلٍ غَاضٍ " [1] .

وقد أورد الجوهري وصاحب اللسان الفعلين الثلاثي غضى وغير الثلاثي أغضى ، وهذا يدل على أن العرب تستخدم الصيغة الدالة على معنى في أكثر من شكل ، وفعلها يأتي بأكثر من شكل أيضاً (غَضَى ، أغْض) .

وهذا يرد الشذوذ " [2] . وهذا يؤكد تعدد صيغ معظم الأبنية العربية الاسمية منها والفعلية . ويقال أَقْرَبَ القومُ ، إذا كانت إبلهم قواربَ ، فهم قاربون ، ولا يقال مُقْرِبون ، قال أبو عبيد وهذا الحرف شاذ – قال الخليل : القارِب : طالب الماء ليلاً، ولا يقال ذلك لطالب الماء نهاراً "[3]. وذكرت الصيغة القياسية غير المستعملة فورد عن العرب " أَقْرَبَت المرأة ، إذا قَرُب وِلادُها ، وكذلك الفرس والشاة ، فهي مُقْرِب ، ولا يقال للناقة ؛ قالت أمُّ تأبّطَ شرًّا تؤبِّنُهُ بعد موته : "وا ابْناهُ وا ابنَ الليل ، ليس بزُمَّيْل للقَيْل يَضْرِبُ بالذَّيْل كمُقْرِبِ الخَيْلِ "[4].

وينقل صاحب اللسان استخدام العرب لصيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن فاعل " اتَمْروا ، وهم تامِرُون ، كَثُرَ تَمْرُهم ، عن اللحياني ، قال ابن سيده ، وعندي أن تامراً على النسب " [5]." وذكر صاحب اللسان صيغة اسم الفاعل (تامر) من الثلاثي تَمَرَ " وقد يكون من قولهم تَمَرْتُهم فأنا تامر أي : أطعمتهم التمر " [6] واستخدام الصيغتين يعني التعدد الذي يشير إلى المعنى ذاته ، وقد تكون لغات وردت على ألسنة العرب . ويدلل سيبويه على دلالة النسب بإشارة يقدمها في كتابه قائلاً " وأما ما يكون ذا شيء ، وليس بصيغة يعالجها ، فإنّه مما يكون فاعلاً وذلك قولك لذي الدرِع : دارِع ، ولذي النَّبل : نابِل ، ولذي النُشَاب : ناشِب ولذي التمر : تامر ، ولذي اللبن : لابن ، قال الحطيئة :

---

[1] الجوهري ، الصحاح : جـ5 ص1947 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ10 ص86 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص363 .
[2] ينظر الأثري ، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ : ص403 .
[3] الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص178 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ 11 ص84 .
[4] الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص178 ، ابن منظور :لسان العرب :جـ11 ص84 .
[5] ابن منظور ، لسان العرب : جـ2 ص 50 .
[6] المصدر نفسه : جـ2 ص50 .

فَغَررتَني وزَعَمْتَ أنـــَّــــك لابِنٌ بالصيف تَامِرُ "[1].

وهناك صيغ لاسم الفاعل من غير الثلاثي جاءت على صيغة اسم المفعول في الشكل واللفظ دون المعنى مثل أَسْهَبَ مُسْهَبٌ يقول المؤدب : " وقالوا : أَسْهَبَ الرجل إذا كثر كلامه من خرف أو قند فهو مُسْهَبٌ بفــتح الهـــاء "[2]. وقــد ذكــر الجوهري " أَسْهَبَ الرجل إذا أكثر الكلام ؛ فهو مُسْهَب بفتح الهاء ولا يقال بكسرها، وهو نادر "[3]. وما يدل على التعدد في الصيغتين المتحولة عن القياس (مُــسْهَب) والصيغة القياسية (مُسْهِب) ورودهما جنباً إلى جنب في لسان العرب وهما يـــدلان على معنى واحد يقول ابن منظور : " والمُسْهِبُ والمُسهَبُ : الكثير الكـــلام ، قـــال الجعْدِيُّ :

غَيْرُ عَيِيٍّ ، ولا مُسْهِبِ " [4].

ويقول أيضاً " والمُسْهَبُ ، والمُسْهِبُ : الشديد الجري ، البطيء العَــرْقَ مــن الخيل ، والمُسْهِب والمُسْهَب : الذي لا تنتهي نفسه شيء طمعاً وشرهاً "[5]. وفي ما قدمه ابن منظور دحض لمن يدعي ندورة صيغة مُسْهِب على القياس . وقد عدّ عبد الفتاح الحموز هذه الصيغ من أسماء المفعولين، لا من أسماء الفـــاعلين فيقـــول : " وممّا يُعَدُّ مُلبَساً ما يستغني فيه بـــ (مُفْعَل) عن (مُفْعِل) : مُسْهَب ، ومُحْــصَن ، ومُلْفَج ، ومُهْتَر ، ومُجْذَع ، ومُجْرَس ، وقد عدَّ الجوهري ما جاء من ذلك من بـــاب الندرة . ويتراءى لي أنَّ ما مرَّ أسماء مفعولين لا فاعلين على الرغم من أن النّحـــاة على خلاف ذلك ، ولعل ما يُعَزّز ما أذهب إليه أن (مُسْهِباً) قد ورد عن العرب ، ومن ذلك قول الجعدي :

غَيْرُ عَيِيَّ ولا مُسْهِب

---

[1] سيبويه ، الكتاب : جـــ 3 ص381 ، ينظر الجوهري ، الصحاح : جـــ2 ص523 وكأن سيبويه يدلل على صيغة اسم الفاعل هذه بما لا فعل له .

[2] المؤدب " دقائق التصريف : ص364 ، الجوهري ، الصحاح : جــ1 ص135 ،ابن منظور ، لسان العرب : جـــ6 ص407 .

[3] الجوهر ي ، الصحاح : جــ1 ص135 ، 136 .

[4] ابن منظور ، لسان العرب : جـــ6 ص407 .

[5] ابن منظور ، لسان العرب : جـــ6 ص407 ، وينظر المُسهِب على القياس الغالب المُكثر في عَطائه .

ويظهر لي وجه آخر في اسم المفعول (مُسْهَب)، وهو أنّ في الكلام مضافاً محذوفاً استتر الضمير بعد حذفه ، والتقدير : مُسْهَبٌ كلامه "[1]. غير أنَّ الذي قـدّم سابقاً من الصيغة المزدوجة لمثل هذه الصيغ ودلالتها دلالة واحـدة ، تؤكـد ورود الصيغتين لاسم الفاعل في معنىً واحد ، وما يهم الباحث فهو التأكيد على التعدد الذي قد يقع أيضاً بين اسم الفاعل واسم المفعول لما قدمناه من تحوّل صيغة " مـدفوق " اسم المفعول في الدلالة على صيغة اسم الفاعل "دافقٍ " في اللفظ .

وما يؤكد التعدد أيضاً ورود صيغة اسم الفاعل من (أحصن) على صيغتين . أَحْصَنَ الرجلَ ، إذا تزوَّج ، فهو مُحْصَنٌ بفتح الصاد ، وهو أحد ما جـاء علـى : أفْعَلَ فهو مُفْعَلٌ "[2]. وقد وردت هاتان الصيغتان تدلان معاً على معنى واحـد فـي المعاجم العربية ، فيورد الجوهري : " أحصنت المرأة ، عَفّت ، وأَحْصَنَهَا زَوَجُها ، فهي مُحْصِنَةٌ ومُحْصَنةٌ . قال ثعلب : كلّ امرأة عفيفةٍ : مُحْصَنَةٌ ومُحْـصِنَةٌ وكـل امرأة متزوجة : مُحْصَنةٌ بالفتح لا غير "[3]. وأورد ابن منظور في لسان العـرب " وقال الزجَّاج في قوله تعالى ﴿ **مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ** ﴾ [4]. قال : مُتزَوّجين غير زناة"[5]. كأن ما وردْ الجوهري وابن منظور يشير إلى التفريق الدلالي عن طريـق خروج الصيغة عن القياس ، فَالمحْصَنَة للمرأة المتزوجة وما أشير به إلـى غيـر الزواج فيعود على القياس ، غير أنَّ الزجاج أورد القياس للمتزوج في " مُحْصِنين ". وهذه دلالات وعلامات تدلل على تعدد مثل هذه الصيغ .

---

[1] الحموز ، عبد الفتاح ، (1987 م) ، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها ،مؤتة للبحوث والدراسات ، المجـلد الثاني ، العدد الأول ص29 .

[2] الجوهري ،الصحاح : جـ5 ص1695 ،ابن منظور، لسان العرب : جـ3 ص209 .

[3] الجوهري ، الصحاح : جـ5 ص1695 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ3 ص209 .

[4] النساء: 4/ 24 .

[5] ابن منظور ، لسان العرب :جـ3 ص210 ، وهناك ألفاظ أخرى تأتي على هذه الصيغ.

3. 1. 3 تعدد اسم الفاعل من غير الثلاثي من غير القياس .

وهناك صيغ لاسم الفاعل من غير الثلاثي قياسها على (مُفْعِل) لكنها جاءت على (فَعُول) مثل ما ورد في المعاجم (أَنْتَجَتِ الفَرسُ ، إذا حان نتاجها ، وقال يعقوب : إذا استبان حَمْلُهَا ، وكذلك الناقة ، فهي نَتُوج ولا يقال : مُنْتِجٌ "[1].

وأورد صاحب اللسان الصيغتين القياسية والسماعية بقوله : " أَنْتَجَت الفرسُ ، فهي نَتُوج ومُنْتِج إذا دنا ولادُها وعظم بطنها : وقال يعقوب إذا ظهر حملها ، وكذلك الناقة ، ولا يقال مُنْتِجُ ، قال : إذا ولدت الناقة من تلقاء نفسها ولم يلِ نَتَاجَهَا "[2] ، ويظهر التعدد واضحاً في الصيغتين ، ولكن المنع للصيغة القياسية ، يعود لأمر دلالي ، إذا ولدت الناقة من تلقاء نفسها . وكأن هذه الصيغة نَتُوج تخص الفرس "وقال كُراع : نُتِجَتِ الفرَسُ، وهي نَتُوجُ، وليس في الكلام فُعِلَ وهي فَعُول إلا هذا "[3]. وكأن هنا إشارة إلى أن صيغة نَتُوج أُخذت من الثلاثي (نَتُج) . وكذلك " أَعقّتِ الفرسُ، أي حملتْ، فهي عَقُوقٌ، ولا يقال مُعِقٌّ إلا في لغة رديئة ، وهو من النوادر " [4]. ويقول ابن منظور : " وقد أَعقَّتْ، وهي مُعِقّ وعَقُوق ، فمُعِقّ على القياس وعَقوق على غير القياس، ولا يقال مُعِق إلا في لغة رديئة ، وهو من النوادر"[5]. و لست أدري كيف يحكم اللغوي على رداءة اللغة ، بعد أن يؤكد أنها القياس عند العرب ، وما أظن أن هذا اللفظ تناقله فلان عن فلان من دون الإشارة إلى أنّ العرب تتميَّز بكثرة لهجاتها وبإعطاء اللفظة أكثر من صيغة لتدل في ذلك على مرونة اللغة ، وعلى تنوع استخدامها وليس هذا التنوع يدل على الندور دائما .

والإقرار من اللغوي بأنّه قياس يعني ذلك أنَّ اللغة تورد لفظة بصيغ متعدده يستخدمها البدوي ولا يستخدمها الحضري والعكس . وهل نخطِّئ الشاعر حينما يستخدم الصيغة القياسية كما في قول رؤبة الوارد في اللسان :

قد عَتَقَ الأَجْدعُ بعد رِقِّ   بقارحٍ أو زَوْلَةٍ مُعِقِّ "[6].

---

1 الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص301 ، المؤدب : دقائق التصريف : ص363 .

2 ابن منظور ، لسان العرب ، جـ14 ص32 .

3 المصدر نفسه : جـ14 ص32.

4 الجوهري ، الصحاح : جـ4 ص1259 .

5 ابن منظور، لسان العرب : جـ9 ص325، ينظر المؤدب ، دقائق التصريف : ص363 .

6 ابن منظور، لسان العرب : جـ9 ص324 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص 364 .

كل هذا يؤكد أن هذه الصيغ وردت عن العرب بصيغتين مختلفتين لكنهما تعطيان المعنى نفسه وتدلان على التعدد . ولست أدري كيف قلبت الموازين فأصبحت الصيغة غير القياسية أفصح من الصيغ القياسية كما يرد في اللسان " وكان أبو عمرو يقول : عَقَّتْ فهي عَقُوق ، وأعَقَّتْ فهي مُعِقٌّ، واللغة الفصيحة أَعَقَّت فهي عَقُوقٌ "[1]. و هناك تعدد يقع في اسم الفاعل، ولكن الصيغة بلفظ الصفة المشبهة .

ووردت صيغة اسم الفاعل من (مات) (ميت ومائت) . جاء عن الفراء قوله : " والعرب تقول لمن لم يمت : إنك ميّت عن قليلٍ ومائِت . ولا يقولون للميت الذي قد مات : (هذا مائت) إنما يقال في الاستقبال ولا يجاوَز به الاستقبال . وكذلك يقال : (هذا سيّدُ قومه اليوم فإذا أخبرت أنه يكون سيدهم عن قليل قلت : (هذا سائِد قومه عن قليلٍ وسيّد) . وكذلك الطمع نقول : (هو طامع فيماَ قبلِكَ غداً) فإذا وَصَفته بالطمع قلت : (هو طَمِع) ، وكذلكَ الشريف تقول : (إنّه لشريفُ قومِه) (وهو شارفٌ عن قليل) . وهذا الباب كلّه في العربية على ما وصفتُ لك "[2].

ووردت رواية عن الفراء في الصحاح للجوهري " قال الفراء : يقال لمن لم يمُتْ : إنّه مائت عن قليل، وميِّت ، ولا يقولون لمن مات : هذا مائت "[3]. " فالميِّت يصلح لما قد مات، ولما سيموت "[4] قال تعالى : "﴿ **إنَّكَ مَيِّتٌ و إنَّهُم ميِّتُون** ﴾"[5] وجمع بين اللغتين عدي بن الرَّعلاء ، فقال :

ليس مَن مَات فاسْتراحَ بِمَيْتٍ	إنّما المَيتُ مَيِّتُ الأحياءِ
إنّما المَيْتُ مَن يَعيشُ شَقِيّاً	كاسِفاً بالُه قليلَ الرَّجاءِ"[6]

" وقرىء مائت ومائتون ، والفرق بين الميت والمائت : أن الميت صفة لازمة كالسيد ، وأما المائت فصفة حادثةٌ تقول : زيد مائت غداً، كما تقول : سائد

---

[1] ابن منظور، لسان العرب : جـ9 ص324 .

[2] الفراء ، معاني القرآن :جـ2 ص232 .

[3] الجوهري : الصحاح : جـ 1 ص237 ، ينظر الفراء ، معاني القرآن :جـ2 ص 232 ، ابن منظور، لسان العرب : جـ13 ص217 ،.

[4] ابن منظور، لسان العرب : جـ13 ص217 .

[5] الزمر: 39 / 30 .

[6] ابن منظور، لسان العرب : جـ13 ص217 .

غداً، أي سيموت وسيسود، وإذا قلت زيدٌ ميت ، فكما تقول : حي في نقيضه ، فيما يرجع إلى اللزوم والثبوت "[1].

وقد فرَّق أيضاً الفراء بين صيغة (حاذر وحذر) . وإن كانت الإشارة تشير إلى أنهما صيغتان تعددتا واشتركتا في الدلالة على اسم الفاعل صرفاً في قولــه : كــأن (الحاذر): الذي يحذرك الآن، و كأن الحَذِر : المخلوق حَذِراً لا تلقاه إلا حَذِراً "[2].

وقد أورد ابن فارس تحت باب الشيء يأتي مرة بلفظ المفعول ومــرة بلفــظ الفاعل والمعنى واحد " أمثلة لاسم الفاعل واسم المفعول معا ، ومعناهما واحد فيقول : " تقول العرب : " هو مُدَجِّج .ومُدَجَّج " وعبد مكاتِب. ومكاتَب، و " شَأوٌ مُغــرِّب ومُغرَّب ". و(سجن مُخيِّس ومُخَيَّس ومكانٌ عامرٌ ومَعْمور ومنزلٌ آهِلٌ ومَأهول)[3]. فعند تحويل الصفة المشبهة من الدلالة على الثبوت إلى الدلالة على الحدوث تحــوّل إلى اسم الفاعل يقول صاحب التصريح : "إنّك إن أردت ثبوت الوصــف قلــت : " حسن " ولا تقل "حاسنٍ " وإن أردت حدوثه قلت :"حاسنٍ " ولا تقول : حــسن "[4]. وكل هذا يشير إلى التعدد بين صيغة اسم الفاعل والصفة المشبهة . ومثلها أيضاً ما ورد في المعاجم العربية " الشَّصُوص : الناقة التي لا لبن فيها ، وقيل القليلة اللبن ، وقد أَشَصَّت. ابن سيده : شَصَّت الناقة، والشاة تَشِصُّ وتَشَصُّ شِصاصاً وشُصُوصَا، وأشَصَّتْ، وهي شَصُوصُ، ولم يقولوا : مُشِصّ " [5]. وقد ذُكرت الصيغتان في لسان العرب من الفعل أخْفَد " أخْفَدَت الناقة فهي مُخْفِد إذا أظهرت أنها حملت ولم يكن بها حمل. وأخْفَدَت الناقة فهي خَفُود ، ألقت ولدها لغير تمام ، قبل أن يــستبين خلقــه، ونظيره انْتجَت فهي نَتُوج إذا حملت ، وأَعقَّت الفرس فهي عَقُــوق إذا لــم تحمــل، واشَصَّت الناقة فهي شَصُوص إذا قل لبنها "[6]. وقد أورد ابن قتيبة صيغة فَعُــول " مدللاً فيها على أن هذه الصيغة قد تكون في الأخص مع أنثى الخيل والإبل فيقول : " كلُّ ذات حافر " نَتُوج " و " عَقُوق " ، والناقة " خَلِفة ... وكلُّ سَــبعُةٍ " مُلْمِــع "،

---

[1] الزمخشري ، الكشاف : جـــ4 ص122 .

[2] الفراء ، معاني القرآن : جـــ2 ص280 .

[3] ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة : ص257 .

[4] الأزهري ، شرح التصريح :جـــ2 ص82 ، ينظر السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص43 .

[5] ابن منظور، لسان العرب : جـــ7 ص112

[6] المصدر نفسه : جـــ4 ص152 .

وذلك إذا أشرفت ضروعها (للحمل) واسودّتْ حَلَمَاتها ، وذوات الحافر أيضاً ؛ وكل مُقْرِب من الحوامل فهو (مُجِحٌّ)، قال أبو زيد : أصل الإجحاح للسّباع فاستعير في الإنسان، وأصل الحَبَل للنساء "[1]. ومهما يكن من التفريق في الدلالة، لكنَّ الأمر يشير إلى تعدد مثل هذه الصيغ واجتماعها معاً كدلالة واحدة .

3. 1. 4 تعدد صيغ اسم الفاعل بسبب القلب المكاني.

وهناك صيغة تشير إلى التعدد في اسم الفاعل ، وهي حدوث قلب مكاني فيها بحيث تحوّل وتعطي صيغة اسم الفاعل المشابه للاسم المنقوص ويعامل معاملة الاسم المنقوص .

فقد أورد سيبويه كلمة شاك وأشار إلى القلب الحاصل في مثل هذه الكلمات فقال : " وأما الخليل فكان يزعم أنَّ قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهنَّ مقلوبة، وقال : ألزمُوا ذلك هذا واطَّردَ فيه، إذا كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة وذلك نحو قولهم، للعجّاج :

لاثٍ بها الأشياءُ والعُبرِيُّ

وقال، لطريف بن تميم العَنْبرِيُّ :

فتعرّفوني أنني أنا ذاكُمُ شاكٍ سِلاحي في الحوادث مُعْلِمُ

وأكثر العرب يقولون : لاثٌ وشاكٌ سلاحُه . فهؤلاء حذفوا الهمزة ، وهؤلاء ، كأنّهم لم يقلبوا اللام في جئت حين قالوا فاعِلٌ ، (لأن من شأنهم الحذف لا القلب) ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقي الألف والياء وهما ساكنتان . فهذا تقوية لمن زعم أن الهمزة في جاء هي الهمزة التي تبدل من العين وكلا القولين حسن جميل"[2]. فاسم الفاعل شاك، القياس منه شائك، والأصل فيها شايك، ثم حدث القلب للتخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (yi) فصارت (شاكي) فتشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) فتخلصت اللغة منها عن طريق حذفها ، وعوضت عنها عن طريق إطالة الكسرة .

---

[1] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص105 .

[2] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص377 -378 و جـ3 ص466 ،ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ10 ص77 .

Šãkî < Šãki < Šãkiyu < Šãyik " [1].

ومثلها هارٍ ، وشاكٍ ولاثٍ فعن العرب فيها وجهان أحدهما القلب ويصير منقوصاً فالأصل هاور فقلب فصار هارٍ وفعل به ما عمل بغازٍ، وكذلك شاكٍ اشتق من الشوكة، ولاثٍ من اللوث، والثاني حذف العين وهو الأكثر فيها فيصير الإعراب في الآخر فتقول " هارٌ "[2]. وهذه كلّها شارات تدل على تعدد مثل هذه الصيغ في العربية.

مما سبق يرى الباحث أنّ العرب قد استخدموا الصيغتين السماعية منها والقياسية لاسم الفاعل من بعض الأفعال غير الثلاثية ، وهذا يدلل على تعدد هذه الصيغ، وعلى سمحاة العربية لأصحابها باستخدام الصيغتين والتلاسن بهما بغض النظر عما قيل ما جاء على القياس من هذه الأفعال الخاصة جاء على النادر أو الشذوذ. واللغتان ذكرتا في المعاجم العربية جنباً إلى جنب ، بغض النظر عن النص أهو نثري أم شعري ؟، لكنهما ذكرتا وهذا يكفي لتأكيد تعدد الصيغتين و وجودهما متتابعتين في المعاجم العربية كصيغ متعددة. وهذا التعدد ناشىء عن تعدد اللهجات التي تفضي إلى تغيير الصوت في بعض الأحيان.

3. 2. تعدد صيغ اسم المفعول .

اسم المفعول هو ما اشتق من المصدر للدلالة على صفة من وقع عليه الحدث وله بناء قياسي واحد للثلاثي المجرد هو " مفعول "، ويصاغ من المتعدي المبني للمجهول، كما يصاغ من اللازم إذا أُريد تعديته إلى المصدر أو الظرف أو الجار و المجرور، ويأتي من جميع أبواب الفعل الصحيح والمعتل "[3]، وهو ما دلّ على من وقع عليه الفعل "[4].

[1] كناعنة ، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية : ص164 .

[2] أبو حيان ، ارتشاف الضرب :جـ1 ص120 .

[3] الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص 193 ، ينظر شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية :ص 116 .

[4] الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص 43 ، السيد ، المغني في علم الصرف : ص 216 .

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زنـة " مفعـول " قياساً مطرداً نحو : قَصَدْتَه فهو مَقْصُود "[1]. أي هـو مـن الثلاثـي علـى وزن " المَفْعُول " لفظاً أو تقديراً ، كـ " مَنْصُورٍ ، ومَقُول ومن الرباعي والمنشعبة مطلقاً ؛ تَضَعُ مَوْضِعَ حرف المضارعة ميماً مضمومة وتفتح ما قبل آخـره كـ مُـدَحْرَج ومُكْرَم ، ومُتَدَحْرَج "[2].

هو اسم يشتق من الفعل المضارع المتعدي المبني للمجهول ، وهو يدل علـى وصف من يقع عليه الفعل "[3].

وهناك صيغ عديدة جاءت دالة اسم المفعول ، ولكنها على غيـر " مفعـول " فيقول ابن عقيل : " وينوب " فَعِيل " عن " مفعول " في الدلالة على معناه : نحـو " مَرَرْتُ بِرَجُل جَرِيح ، وامْرَأْة جَرِيح ، وفَتَاة كحيل ، وفتىً كحيل ، وامْرأَة قَتيـل ، ورَجُلَ قَتِيل " فناب جَرِيح وكحيل وقتيل عن : مجروح ، ومكحول، ومقتـول "[4] . وعَدَّ الجرجاني هذه الصيغ من الشذوذ بقوله : " وشَذَّ قَتِيل ، ونَفَضٌ، وَذِبْحٌ، وهُـزْأَةٌ بالتسكين "[5]، وهناك أبنية أخرى مسموعة مثل بناء " فَعَل " مسموع في المصدر في قوله العرب : لَبْنٌ حَلَبُ أي مَحلُوب ، وبناء " فَعْل " مسموع في المصدر في قـول العرب : خَلْق أي مَخْلُوق، وبناء فَعِل بمعنى مفعول في قول العرب " غـلام جَـدِعٌ للسّيء الغذاء، ورجل شغِلٌ، وكلاهما بمعنى مجدوع ومـشغول ، وبنـاءُ " فُعْـل " مسموع في قول العرب : رجل جُدٌّ فهو مَجْدُود ، وبناء " فاعل " بمعنـى مفعـول مسموع في قول العرب : أسَمْتُ الماشية في المرعى فهي سائمةٌ ، ولـم يقولـوا : مُسَامة قياساً، وبناء " مُفَاعل " مسموع في قول العـرب :" ضُـعِّفَ الـشيءُ فهـو مُضْعُوْف "[6]. وهذه صيغ تشير إلى التعدد، لأن فيها عدولاً عن الصيغة القياسـية " مفعول " إلى صيغة أخرى تدل دلالة ذات معنى على اسم المفعول. فالتعـدد يعـود لأمر دلالي.

---

[1] ابن عقيل ، شرح الألفية : جـ 2 ص 120 .

[2] الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص 43 . 44 ، السيد ، المغني في التصريف : ص 216 .

[3] الراجحي ، التطبيق الصرفي : ص 81 .

[4] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : جـ2 ص 120 .

[5] الجرجاني : المفتاح في التصريف : ص 44 ، ابن عقيل ، شرح الألفية : جـ2 ص 120 .

[6] الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص 206 ، 207 .

3. 2. 1 تعدد صيغ اسم المفعول المعتل الثلاثي :

الأصل في اسم المفعول من الثلاثي المعتل أن يكون على صيغة مفعول ، لكن القياس عند العرب هو حذف أحد حرفي العلة ، وبخاصة من الأجوف ، فصيغة اسم المفعول القياسية من " بَاع " " مَبِيْع " ومن هاب مَهِيب ويشير سيبويه إلى القياس والسماع معا بقوله : " ويعتل مفعول منهما كما اعتل فُعِلَ ، لأن الاسم على فُعِلَ مَفْعُولٌ ، كما أنّ الاسم على فَعَلَ فاعِل . فتقول : مَزُورٌ ومَصُوغ ، وإنّما كان الأصل مَزْوُورٌ ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ ، وحذفت واو مَفْعُولٍ ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان .

وتقول في الياء : مَبِيْعٌ ومَهِيْبٌ ، أُسكنت العين وأُذهبت واو مَفْعُول ، لأنّه لا يلتقي ساكنان "[1]. وقد استخدم العرب الأصل ونسبت هذه اللغة لتميم " وعليه جاء مديون " في لغة التميمين "[2]. وأوردها سيبويه بأنها لغة لبعض العرب فيقول :" وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول : مَخْيُوط ومَبْيوعٌ ، فشبَّهوها بصَيودٍ وغيورٍ ، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتُهْمز "[3]. وقد عدّ بعض العرب صيغة مفعول من الأجوف على الأصل من الشذوذ ، فيقول ابن جني:" الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً . وهو كتميم مَفْعُول ، فيما عينه واو ؛ نحو : ثوب مَصْوُوْن، ومسك مَدْوُوْف . وحكى البغداديون : فرس مَقْوُوْد ، ورجل مَعْوُود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال . فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه. ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية "[4]. ويشير إليها كمال بشر بأنها لهجة مصححة على الأصل بقوله :"وهناك اللهجة التميمية التي تصحح ولا تعل نحو مبْيُوْع ومَدْيُون ومَخْيُوط ومَصْوون، إلىغير ذلك مما قد ينظر إليه على أنه بقية تاريخية لظاهرة أصلية في اللغة في فترة من فتراتها السحيقة من الزمن "[5]. و فيما سبق نرى أن سيبويه لم يشر إلى الندور أو

---

1 سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 348 .

2 ابن جني ، الخصائص : جـ2 ص 210 .

3 سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 348 .

4 ابن جني ، الخصائص :جـ1 ص 98 ، 99 ، السيوطي ، المزهر :جـ1 ص 229 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 351.

5 بشر ، دراسات في علم اللغة : جـ2 ص 114 .

الشذوذ .ويشير ابن مالك إلى ندورة صيغة اسم المفعول على الأصل من الواوي ، واشتهارها من اليائي فيقول :

نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر "[1].

غير أن الرضي يشير إلى قلة الواوي المعاد إلى الأصل من صيغة اسم المفعول . لكثرة اليائي فيقول :" وكَثُر نحوُ مَبْيُوع، وَقَلَّ نحو مَصْوُون "[2]. ولم يشير الأزهري إلى الندورة أو الشذوذ ، ولكنه يقول : " ومثال الواو مَقُول ومصوغ ، والأصل مَقْوُول ومَصْوُوغ بواوين الأولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين إلى ما قبلها ، فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الأخفش ، ويظهر أثر الخلاف في الميزان. فوزنه على الأول مَفْعل وعلى الثاني مَفُول " و" مثال " اليائي " بياء النسبة " مَبِيع ومَدِين " أصلها مَبْيُوع ومَدْيُون نقلت حركة العين إلى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مَفْعُول ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند الأخفش " ... وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو وسمع ثوب مَصْوُون " من صان يصون ومسك مَدْوُوف أي مبلول " وفرس مَقْوُود " من قاد يقود "[3]. غير أن ابن قتيبة لم يورد الشذوذ أو الندور لمثل هذه الصيغ وإنما ذكر الصيغتين ولكن ذكر الواوية منها بأنها قليلة واليائية فتأتي بالنقص والتمام. فيقول : وليس يأتي مَفْعُول " من ذوات الثلاثة – وهي من بنات الواو – بالتمام، وإنما يأتي بالنّقص مثل (مَقُول) و(مَخُوف) إلا حرفان، قالوا: مِسك(مَدْوُوف) وثوب مَصْوُون؛ فأما ذوات الياء فيأتي بالنقص والتمام يقال: بُرّ مَكِيل ومَكْيُول، وثوب " مَخِيط ومَخْيُوط، ورجلُ مَعِين ومَعْيُون "[4]. ويعدّ العبابنه اسم المفعول الواوي على الأصل من الشذوذ فيقول :"وهو شاذ؛ لأن تمام العين في لهْجة تميم إنّما يخصُّ المعتل اليائي"[5]. ويختصر ابن السكيت استخدام صيغة اسم المفعول من الواوي العين على بعض الكلمات ، لكنّه

---

[1] الأزهري ، شرح التصريح : جـ2 ص 395 .

[2] الرضي ، شرح الشافية : جـ3 ص 144 .

[3] الأزهري ، شرح التصريح : جـ2 ص 395 .

[4] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 351 – 352 .

[5] عبابنة ، دراسات في فقه اللغة : ص84 .

يشير إلى أن الذي من ذوات الياء فإنه يُستخدم تاماً، ويُستخدم ناقصاً ، فيقــول : " قال : وليس يأتي مَفْعُولٌ من ذوات الثلاثة من ذوات الواو بالتمام إلا حرفان ، وهو مِسْكٌ مَدْوُوْف ، وثَوْبٌ مَصْوُون، فإن هذين جاءا نادرين، والكلام مَصُون ومَدُوف ، فأمّا ما كان من ذوات الياء فإنه يجيء بالنقصان والتَّمام، نحو طعامٌ مَكِيلٌ ومَكْيُولٌ، وَمَبِيْعٌ ومَبْيُوعٌ، وثوب مَخِيْطٌ ومَخْيُوطٌ ، فإذا قالوا مَخِيطٌ بنوه على النقص لنقــصان الياء في خِطْتُ، والياء في مَخِيط واو مفعولٍ انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلهــا، وإنما انكسر ما قبلها لسقوط الياء ، فكسر ما قبلها ليُعْلم أنّ السّاقط ياء. ومــن قــال مَخْيُوْط أخرجه على التمام "[1]. وهذا تأكيد لوجود التعدد في صيغة اسم المفعول من الأجوف، وإشارة إلى استخدام الصيغتين جنباً إلى جنب كلٌّ حسب هواه وبخاصة في المأخوذ من الأجوف اليائي فلغة التصحيح نسبت إلى تميم " وبنــو تمــيم تــصحح الياء"[2]. وفي اللسان يقول ابن منظور " رجلٌ مَعُود ومَعْوُود ، الأخيرة شاذة وهــي تميمة "[3]. وذكر فيه " مسك مَدْوُفٌ جاء على الأصل، وهي تميمة ، قال:

والمِسكُ في عَنبرة مَدْوُوف "[4].

ويقول الجوهري :" وليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة من بنات الواو بالتمام إلا حرفان : مِسْكٌ مَدْوُوفٌ وثوب مَصْوُون ، فإن هذين جــاءا نــادرين ، والكــلام مَدُوْف ومَصُوْن "[5]. أمّا العبابنه تحت بند الصيغة الأصلية فيرى أن هذه الــصيغة بقيت مستعملة حتى يومنا هذا فيقول : " وهي صيغة " مفعول " وقد ظلت مــستعملة إلى يومنا هذا في اللهجات المحلية، واستعملت في لهجات فصيحة، كلهجة تميم "[6]. وهناك صيغة اسم المفعول " مَكِيل " من كال يكيل ينطق به بنو أسد مَكُول "[7]. يقول

---

[1] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص 222 .
[2] الأزهري ، شرح التصريح : جــ2 ص 395 .
[3] ابن منظور ، لسان العرب : جــ9 ص461 .
[4] المصدر نفسه :جــ4 ص443 .
[5] الجوهري ، الصحاح : جــ3 ص1124 .
[6] عبابنة ، دراسات في فقه اللغة : ص 83 .
[7] أنيس ، في اللهجات العربية : ط4 ص93 ،

ابن الأعرابي : الصَّونَة، العَتِيدة. وثوب مَصُون، على النقص ، ومَــصْوُون علـــى التمام ، الآخيرة نادرة ، وهي تميمية "[1]، فهذا يعود إلى التعدد اللهجي.

ويعد بعض الباحثين المحدثين هذه الصيغ من الأصل لاســم المفعــول مــن الثلاثي الأجوف على أنها بقايا لغوية قديمة. فيقول إبراهيم السامرائي :" دليل علـــى أنه من البقايا اللغوية القديمة التي تتسم بها المرحلة السّابقة "[2]. إلا أنَّ الحموز علل هذه الظاهرة في المحافظة على الأصل ؛ يأتي لتحقيق أمن اللبس فيقول :" فبنو تميم يغّلبون التصحيح فيها على الإعلال ، نحو مَطْيُوب ... ويظهر لي أنّ ما ألجأهم إلى ذلك تحقيق أمن اللبس بين اسم المفعول ، واسم المكان في هذه المــسألة، إذ يُعَــدّ " مَبِيع " و " مَسِيل " و " مَصِير " أسماء مفعولين وأمكنة ، لهذا ميّزوا بعدم الحذف"[3]، وقد عدّ إبراهيم السامرائي الصيغة القياسية ؛ لاسم المفعول من الأجوف الــواوي أو اليائي ، بأنها صيغة مخففة عن الأصل، فيقول : " ولو أننا درجنا مع أهل الصرف في سلوك الطريق إلى مَبِيْع ومَكِيْل ؛ لارتكبنا شــططاً ، ولجرنـــا علـــى العربيـــة وتاريخها، ولا أرى هذا الذي سلكه الصرفيون من العلم ، والــذي أراه أن " مَبِيْــع ومَكِيل " صيغتان مختصرتان مخففتان للإعراب عن اسم المفعول ، وكذلك مَصُون ، ومَقُول، وهما مستعملتان لدى قوم إلى جانب مَبْيُوع ، ومَكْيُول ، ومَصْوُون لدى قوم آخرين، وهذا يعني أن الصيغتين عرفتهما العربية، وأنّهم أعربوا بأي منهما، ومَــنْ يدري لعلّ الذين التمسوا التخفيف غير أولئك الذين درجــوا علـــى الأصـــل بغيـــر الحذف"[4]. وهذا إشارة واضحة إلى التعدد، وتدليل واضح على اســتخدام العــرب اللغتين. ويذهب بعض اللغويين المحدثين إلى اعتبار هــذه الــصيغة مــن القيـــاس الخاطىء ويقول غالب المطلبي : " ويمكن أن نفسّر ميل التميمين إلـــى أن يتمّــوا، فيقولون مَدْيُون، ومَخْيُوط ومَقْوُود على أنه اطّراد في القياس على وتيــرة واحــدة، فكان أن قاسوا المعتل على الصحيح، أو أنّ ذلك كـــان لأســـباب تتعلـــق بالنظـــام

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب : جــ7 ص 446 .

[2] السامرائي ، إبراهيم ،(1978م) ، فقه اللغة المقارن ، ط2 ، دار العلم للملايين ، بيروت : ص 44 .

[3] الحموز ، عبد الفتاح ،(1993م) ، ظاهرة التغليب في العربية ، منشورات جامعة مؤته : ص 139 .

[4] السامرائي، إبراهيم ، (1985م) ، قطوف ونوادر ، دار الجيل ، ص59 .

المقطعي، والنبر في لهجتهم، ولعل ما جاء على لهجة أهل الحجاز من أمثلة هــذا الباب أذهبُ في القدم ممّا جاء على لهجة تميم "[1].

وقد ذهب العبابنه إلى مفهوم القياس الخاطىء لكن ليس كما قدمــه المطلبــي واعتبر أنّ وجود الميم في اسم المفعول من الثلاثي، نتيجة لاستعمال القياس ، فهــي مقيسة على الأفعال غير الثلاثية، فيقول :" إنّ التفسير الذي نراه لهذا القياس ، هــو أنّه قد حدث في الأفعال المعتلة، سواء ما كان منها معتل العين أم معتل اللام ، إذ إنّ صعوبة بناء صيغة " فعيل " من الأفعال المعتلة جعل أمر القياس الخــاطىء أمــراً ممكناً ، فالفعل " باع " يصاغ منه اسم المفعول على وزن " فعيــل " نظريــاً علــى صورة " بييع " أو " بيوع " إذا أردنا أن نصوغها على وزن فعول، ولما كانت هذه الصيغة لم توجد على المستوى الاستعمالي العملي ، فقد قاس الناطقون هذه الأفعال على اسم المفعول " مباع " وأمثاله ، وهو من الرباعي المزيد ، وهذا القياس قيــاس خاطىء ؛ لأن الشبه بين المقيس و المقيس عليه شبه متوهم غير صحيح ، ولذا فقد وُجدت صيغتان لهذا القياس الجديد وهما : الصيغة الأصلية : والصيغة التي حدث فيها ما يسمى بتبدلات الإعلال "[2]. وبهذا القياس يعني أنّه قد تشكل لاسم المفعــول أكثر من صيغة بدلالة واحدة، تشير هذه إلى التعدد الذي يرغب الباحــث الوصــول إليه. لكن أحمد مختار عمر يعلل صيغة القياس من الأصل " أنّ الحجازيين مالوا إلى نقل الحركة من أجل إعادة التوازن للكلمة ، ولذلك تميل اللغة العربية إلى أن تعطى الحركة للصوت الساكن ، وتسلبها عن نصف العلة، ومن ذلك اسم المَفْعُول من قال أصله مَقْوُول، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها صارت " مَقُــوْوْل " ثــم اكتفي بإحدى واوي المد فصارت " مَقُوْل " [3]. أي أنه حصل لــصيغة " مفعــول، إعلال بالنقل والحذف ، فحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين، وهذا يقودك إلى أنّ هناك أصلاً حوّل إلى القياس للتخلص من الثقل الــصوتي الــواوي بــين الــواوين المتجاورتين " أي الصوتين " فاسم المفعول من الأجوف الواوي " قال " و صان "... مَقُوول، ومَصْوون بوزن مفعول ، وهنا نشأ مزدوج صاعد هو "wu "فتخلصت منه

---

[1] المطلبي ، غالب ، (1984م) ، في الاصوات اللغوية منشورات، وزارة الثقافة ، العراق : ص 194 .

[2] عبابنة ، دراسات في فقه اللغة : ص 83 ، 84 .

[3] مختار ، أحمد،(1981 م) ، دراسات الصوت اللغوي ، ط2، عالم الكتب ، القاهرة : ص 238 .

العربية عن طريق التخلص من شبه الحركة، وإبقاء الحركة، وبذلك انتقلت الصيغ من " مفْعُوْل إلى مفول .

maķũl ———————— maķūl

مَقُول ———— مَقْوُول

maşũn ———————— maşwũn

مَصُون ———— مَصْوُون

وقد احتفظت اللغة ببعض المفردات التي جاء فيها اسم المفعول من الأجـــوف الواوي على على الحالة الأصلية ؛أي بالمزدوج الصاعد (wu) "[1]. وكذلك حصل في اليائي في مثل " مَبِيع ومَدِين " والأصل مَبْيُوع ومَدْيُون بوزن مفعـــول ، فالـــذي حصل في كل مَبْيُوع ومَدْيُون وأمثالهما هو أن حدثت مماثلة أول الأمر بين الحركة وشبه الحركة. عن طريق مماثلة الحركة فتحولت yu إلى yi فانتقلت الصيغة من مبيوع إلى مبيع ، ومن مديون إلى مديين :

< - mabyū < mabyĪ ——madyūn madyĪn ، ثـم خولف بين الحركة وشبه الحركة عن طريق التخلص من شبه الحركة أي اليـــاء ، فأصبحت الكلمتان بذلك مبيع ومدين ، وبذلك يكون تطور اسم المفعول من الأجوف اليائي قد مر بالخطوات الآتية : مَبْيُوع ——— مَبِيِيع ———— مَبِيع وبـــذلك انتقلت الصيغة من مفعول إلى "مفِيل"ولقد احتفظت لهجة تميم بالصيغة الأصلية"[2]. فالبناء في أصله العميق مَفْعُول ؛ لكنه حصل فيه التقاء ساكنين ، فكان لا بـــد مـــن العدول عن هذا القياس ، بحثاً عن الاتساق والانسجام الصوتي فحذفت الواو تحقيقـــاً لذلك "[3]. وهناك تعدد في صيغ اسم المفعول من الأجـــوف. وردت عنـــد ســـيبويه

---

[1] الشايب ، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 424 ، هذا الوزن " مفل " فيه مسالة خلافية وقعت بين اللغويين القدماء ، أيهـــم حذف " الواو الثانية الزائدة في الصيغة أمّا الأخفش فيرى أنّ المحذوف عين الكلمة ، لأنّ العين كثير ما يعرض لها الحذف فـــي غيـــر هذا الموضع ، وفي ذوات الياء حذفت الياء وقلبت الضمة كسرة ، لئلا تنقلب الياء واوا فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو مثل الواو مقول ومصوغ ، ولأصل مقوول ومصووغ بواوين الأولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين إلى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواو إن حذفت واو مفعول عند سيبويه ، وعين الكلمة عند الأخفش ، ويظهر أثر الخلاف في الميزان فوزنه على الأول مفعل والثاني مفل " ، الأزهري ، شرح التصريح : جـــ 2 ص 395 ، لا تعني هذه المسالة الخلافية البحث كثيراً وإنما للتوضيح .

[2] الشايب : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ص 428 .

[3] العناتي ، التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية : ص 170 .

واللغويين يقول سيبويه فيها " وتقول في الياء مَبِيْع ومَهِيْب، أسكنت العين وأُذهبت واو مَفْعولٍ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجُعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بيض، وكان ذلك أخفَّ عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للضمة، فصار هذا الوجه عندهم ، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياءً ولا يتبعوها الضمة فِراراً من الضمة والواو ، إلى الياء لشبهها بالألف ، وذلك قولهم : مَشُوْب ومَشِيب ، وغارٌ مَنُول ومَنِيل ، ومَلُومٌ ومَلِيم "[1]. وهذا يدلل كثرة ورود اليائي على الأصل ، وقلة ورود الواوي على الأصل ، وذلك لأنّ هناك هروباً من الضم أو الواو إلى الكسر. على أنّ القبائل البدوية تميل بوجه عام إلى مقياس اللين الخلفي المسمى بالضمة ؛ لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية، فحيث كسرت القبائل المتحضرة، تجد القبائل البدوية تضم، والكسر والضم من الناحية الصوتية متشابهان، لأنهما من أصوات اللين الضيقة، لهذا يحل أحدهما محل الآخر في كثير من الظواهر اللغوية. غير أن الكسر دليل على التحضر والرقة في معظم البيئات اللغوية "[2]. ولكن الإشارة تشير إلى أن بني تميم أغلبهم من البادية والحجاز من الحضر، ومع هذا فإن بني تميم يميلون إلى الكسر في إثبات الأصل في اليائي من اسم المفعول. وهكذا فإن سمة التعدد في اسم المفعول ظاهرة واضحة في استخدام الأصل والقياس في الأجوف منه سواء أكان واوياً أم يائياً، لكن اليائي أكثر، لأن الميل إلى الكسر أو الياء أكثر.

وما يبرز التعدد في مثل هذه الصيغ التي تمثل اسم المفعول ، هو ورود الصيغتين معاً في المعاجم العربية وفي كتب اللغويين ، واستخدام اللهجة الأصلية حتى يومنا هذا " [3]. ويرى الباحث أنّ مثل هذه الصيغ التي جاءت على الأصل " تفاحة مطيوبة "، هي من قبيل تعدد الصيغ، لأنّ الصيغتين مستخدمتان عند العرب القياسية منها والأصلية، والذي استخدم الأصل هي قبيلة تميم وهي من أشهر القبائل

---

[1] سيبويه ، الكتاب : جـــ4 ص 348 .

[2] أنيس ، في اللهجات العربية : ص 91 ، وينظر أنيس ، الأصوات اللغوية : ص 177 ، 178 ، شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 190 .

[3] ينظر سيبويه ، الكتاب : جـــ4 ص384 ،(مَنُول ، مَنِيل) (مَلُوم ، مَلِيمٌ) ،الجوهري ، الصحاح : جـــ3 ص1124 (مَدُوف ، مَدْوُوف) (مَخِيط ، مَخْيوط) ،ابن منظور ، لسان العرب : جـــ4 ص443 (مَدْوُوف ، مَدُوف) (مَصْوُون ، مَصُون)، ابن منظور ، لسان العرب : جـــ9 ص461 (مَعُودُ ، مَعْوُود) ، عبابنة : دراسات في فقه اللغة : ص83 .

عراقة ، ولغتها قد تقدم في بعض الأحيان على لغة الحجاز، وهي من اللغات التي سادت الجزيرة العربية، وليست هذه الصيغة " الأصلية " من الشذوذ ، لأنها ليست خروجاً على الأصل بل هو الأصل بعينه، وقد تقدّم في الفصل الأول أنّ هناك صيغاً بقيت على الصحة ولم تعل بجانب الصيغ المعلة ولم يُعَب عليهم مثل : (عار ،عَوَر)، وقد استخدم العرب الصيغ المعلة وغير المعلة، ولم يُعَب عليهم مثل (عَوَرَ ، قَالَ) وهذه الصيغة صيغة اسم المفعول من الأجوف مثلها تماماً، وما زالت ممتدة في حواضرنا وبوادينا ، حتى الآن نسمع من يقول : السلعة مبيوعة ، وتُقدّم على الصيغة القياسية السلعة مباعة . ولم يستخدم سيبويه في كتاب صيغة الشذوذ لمثل هذه الصيغة ، بل كان يذكر الأصل والقياس فيقول :" وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول : مَخيوط ومبيوع؛ فشبَّهوها بصَيودٍ وغَيور "[1]. وهناك إشارة إلى أنّ اسم المفعول اليائي من الأجوف مشهور، لكن الندور في المأخوذ من الأجوف الواوي . وَنَدَرْ تصحيح ذي الواو وفي ذي الياء اشتهر.

وهذا يعني أن اسم المفعول من الأجوف الواوي قليل ، لكنه من اليائي كثير ومستخدم .وهذا هو التعدد بعينه أن نرى صيغتين متفقتين في الدلالة ، ومختلفتين في الشكل كـ " مبيع – القياس، ومبيوع – الأصل ". بغض النظر عن قلة الاستخدام أو كثرته، فإن استخدام اسم المفعول من الأجوف الواوي على حالته الأصلية، جاءت عن العرب واستخدمها وتلاسن به القوم. ونستطيع أن نقول إنّ مثل هذه الصيغ لها قياسان قياس دلت عليه العربية الفصحى وهو فرع عن الأصل، وأصليٌ استخدم عند بعض العرب إلى جانب القياس المتطور.

أما التركيز في وصف الشذوذ والندور فيقع على الصيغة المأخوذة من الأجوف الواوي ولكنهم يقرّونها، أمّا اليائي فلا ينكرونه ويعدّونه كثير الاستعمال"[2]. وبنو تميم تصحح اليائي دون الواوي؛ لأنّ الياء أخف عليهم من الواو"[3]. ويقول سيبويه :" ولا نعلمهم أتمُّوا في الواوات ؛ لأنّ الواوات أثقل عليهم من الياءات،

---

[1] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 348 .

[2] ينظر ابن جني ، الخصائص : جـ1 ص 98 ، 99 ، السيوطي ، المزهر : جـ1 ص 299 ، الأزهري ، شرح التصريح : جـ2 ص 395 ، ابن الحاجب ، شرح الشافية : جـ3 ص 142 .

[3] الأزهري ، شرح التصريح : جـ2 ص 395 .

ومنها يفُّرون إلى الياء؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة "[1]. ومصوون على التمام... وهي تميمية " [2].

3. 2. 2 تعدد صيغة اسم المفعول المشتركة مع فعيل .

وردت هذه الصيغة عند العرب كثيراً ، وكانت دلالتها في بعض السياقات دلالة اسم المفعول من الثلاثي تقول خديجة الحديثي " ويستعمل " فَعِيل " بمعنى مفعول، نحو قَتِيل وجَرِيح وعَقِير وكَسِير وسَعِيد "[3]. ويأتي اسم المفعول أحياناً من الثلاثي على زنة فَعِيل، ولكن معناه يظل بمعنى مفعول ، مثل : قتيل . بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح "[4]. وفَعيل ينوب عن مفعول : في الدلالة على معناه لا في العمل ، فعلى هذا لا تقول " مَرَرْتُ بَرجُل جَرِيح عَبْدُهُ " فترفع عبده بجريح"[5]. ويرى العبابنه من خلال بحثه المتعمق لهذه الصيغة في المعاجم العربية " أنّها الصيغة الأولى التي اختارتها اللغة العربية للتعبير عن اسم المفعول ، أي أنها كانت الصيغة القياسية لهذه الباب وأمّا صيغة " مفعول " فهي صيغة جديدة طارئة على اللغة بعد استعمال صيغة " فَعيل "[6]. ويشيربعض اللغويين إلى أنّ هذه الصيغة ليست قياسية في صيغتها الصرفية للدلالة على اسم المفعول يقول ابن عقيل :" ينوب " فَعِيل " عن " مَفْعُول " في الدلالة على معناه نحو " مَرَرْت برجُلٍ جَرِيح ، وامرأة جَرِيح، وفتاة كَحِيل، وفتى كَحِيل، وامرأة قَتِيل، ورجُل قَتِيل " فناب جريح وكحيل وقتيل، عن : مجروح، ومكحول ، ومقتول .

ولا ينقاس ذلك في شيء بل يُقْتَصر فيه على السماع ، وهذا معنى قوله :" ونَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيل ،وزعم ابن المصنف أن نيابة " فَعِيل " عن " مَفْعُول "

---

[1] سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 349 .

[2] ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص446 .

[3] الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص 193 " قد تأتي دلالة صيغة المبالغة على فعيل ومع المصدر الذي يدل على صوت " ينظر ابن عقيل ، شرح ابن عقيل : جـ2 ص 110 .

[4] شاهين ، عبد الصبور ، النهج الصوتي للبنية العربية : ص 116 .

[5] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : جـ2 ص 121 .

[6] عبابنة، دراسات في فقه اللغة :ص 75، ينظر كناعنة ، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية : ص 174 .

كثيرة، وليست مقيسة، بالإجماع "[1]. وهناك إشارة على أنها مقيسة " وزعم بعضهم أنه مَقِيس في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح ، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم يُنبْ قياساً كعليم ... وصَوْغ فَعِيل بمعنى مفعول على كثرته ، غير مقيس"[2] . وهذا يدلل على أن هناك خلافاً في قياسية " فَعِيل " وسماعيتها ، وكأنها في دلالتها على اسم المفعول سماعية ، لأنّ القياس في اسم المفعول من الثلاثي اتفق عليه العلماء بأنه " مَفْعُول ". ويعلل العبابنه سبب رفض العلماء القدماء لقياسية هذه الصيغة ، وإن كانت هي الأقدم وصيغة مفعول متطورة عنها " إلى أن هؤلاء العلماء لم يقبلوا أن يكون لاسم المفعول أكثر من صيغة قياسية واحدة ، لأنهم عدوا صيغة " مَفْعُول " صيغة قياسية يلتزم بها في هذا الباب ، ولذا فإن أي صيغة أخرى لا يمكن أن يوضع لها قاعدة منفصلة إلا على أساس أنها تابعة لصيغة مفعول تبعاً دلالياً على الأقل ، فهي ليست صيغة لاسم المفعول ، لكنها صيغة بمعنى " مفعول "[3]. فتعدد هذه الصيغة ليس من قبيل إيراد صيغة مختلفة عنها في المثال الواحد في العربية ، وإنما من قبيل دلالتها مع صيغة مفعول القياسية ، أي أنها اشتركت مع صيغة " مفعول " في الدلالة على اسم المفعول " فعيل، مفعول " . وهذه الصيغة : " فَعِيل " قد تفيد معنيين، معنى اسم الفاعل واسم المفعول، يقال " فرس نَحِيض " أي كثير اللحم، وقد تحتمل معنى آخر مخالفاً للأول، وهو قليل اللحم "[4].

والتفسير الذي يحمله العبابنه لقياسية هذه الصيغة (فَعِيل) ، هو صعوبة بناء فعيل من الأفعال المعتلة وحملها على القياس الخاطئ ، فيقول " هو أنه قد حدث في الأفعال المعتلة ، سواء ما كان منها معتل العين أم معتل اللام، إذ إن صعوبة بناء صيغة " فَعِيل " من الأفعال المعتلة جعل أمر القياس الخاطىء أمراً ممكناً "[5]. فضعف صيغة فَعِيل في الأفعال الجوفاء والأفعال الناقصة خاصة ، وذلك لأننا عند صياغة وزن فعيل من باع مثلاً ، فقد نضطر الجمع بين الياء وحركة الكسر الطويلة

[1] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل : جـ2 ص 120 ،ابن الحاجب، شرح الكافية : جـ7 ص 166 ، ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 160.

[2] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل: جـ2 ص 120 ، 121 ، الأزهري ،شرح التصريح : جـ2 ص 80 .

[3] عبابنة : دراسات في فقه اللغة : ص 76 .

[4] عرار، جدل اللفظ والمعنى : ص 133 .

[5] عبابنة ، دراسات في فقه اللغة : ص 83 .

مثلا <Bāyī وهذا مما يستثقل في النطق بسبب تكون الحركة المزدوجة الصاعدة . وهي حركة يائية نواتها كسرة طويلة ... ومثل ذلك في " قَوِيل " على وزن فَعِيل ... وأما في الأفعال المعتلة اللام، فالمعضلة منها أشد، حيث إننا عند صياغة وزن " فعيل " من " قضى " سيكون ķadīy وهذا ما يسمى بالجمع بين صوت الياء المتحركة وحركة طويلة من جنسه وهو من الصعوبة بمكان ، ولعل المشكلة أكثر صعوبة في الأفعال الواوية ... ولهذا لا يوجد أمثلة من وزن " فعيل " ، معنى مفعول من المعتل ، ولا سيّما من الأجوف والناقص "[1].

ويورد ياقوت تحولات صيغة فَعِيل ويشير إلى صيغة " مَفْعُول " ممثلاً عليه بقوله :" ومن التحويل " الشّيطان الرَّجِيم " والأصل " من الشيطان المَرْجُوم "[2]. وهكذا فإن هذه الصيغة من اسم المفعول مغايرة لصيغة اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول " ، وبغض النظر عما قيل عن هذه الصيغة من أنها هي الأصل ، والصيغة القياسية " مفعول " محولة عنها .

فإن ما نراه هو التعدد الذي يكشف عن معنى دلالي ينطوي تحت هذه الصيغة المتصلة بالسياق ، ليدلل على صيغة اسم المفعول .

فيقول السامرائي :" وأمّا فعيل بمعنى " مفعول " فيدل على أن الوصف قد وقع على صاحبه بحيث أصبح سجيةً له أو كالسّجية ، ثابتاً أو كالثابت ، فتقول : " هو مَحْمُود " و " هو حَمِيد " ، و " حَمِيد " أبلغ من " مَحْمُود "، لأن حَمِيداً يدل على أن صفة الحمد له ثابتة ، وكذا " الرَّجِيم " أي الذي يستحق أن يُرجَم على وجه الثبوت. وتقول :" طَرْفٌ مَكْحُول " و " طرف كَحِيل " فكحيل أبلغ من مكحول ، لأن معناه أن الكُحل أصبح في صاحبه كأنه خِلقة ، وتقول :" كفٌّ خَضِيب " و " كف مَخْضُوب " ، فخَضِيب أبلغ من مَخْضُوب، لأنّ خضيباً يدل على أنّ الخضاب أصبح في صاحبه كأنه خلقه بخلاف مخصوب الدال على التجدد . فصيغة " فَعِيل " بمعنى " مفعول " تدل على الثبوت أو على معنى قريب من الثبوت بخلاف صيغة مفعول الدالة على الحدوث "[3]. وامرأة قتيل وعين كحيل، ولحية دهين يعني بغير تأنيث، كأنها، لم

---

[1] الكناعنة ، أثر الحركة المزدوجة : ص 174 ، 175 .

[2] ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 60 .

[3] السامرائي، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 53 ، 54 .

تدخل الهاء، لأنّها على وزن فعيل بمعنى المفعول وهي منقولة من اسمها الجـاري على الفعل إلى ما لا يجري عليه "[1]. وفي قوله تعالى ﴿ **والمُتَرَدِّيَةُ والنَّطيحَةِ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ** ﴾[2]. وقرأ أبو عبدالله وأبو ميسرة، " والمنطوحة "...، وقـرأ عبـدالله " وأكيلة السبع ... وقرأ ابن عباس وأكيل السبع، وهما بمعنى، مـأكول الـسبع "[3]. وتظهر دلالة صيغة " فعيل " بمعنى " مفعول " في قوله تعالى :﴿ **وابْيَضَّت عَيْنَـاهُ مِنَ الحُزنِ فَهُوَ كَظِيمٌ** ﴾[4] . فهو مملوء من الغيظ على أولاده ولا يظهر ما يسوءهم " فَعِيل " بمعنى " مَفْعُول " [5] بدليل قوله تعالى ﴿ **وَهَوَ مَكْظُوْمٌ**﴾[6]. وكذلك في قوله تعالى :﴿ **كُلُّ امرِيءٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ** ﴾[7]، أي مَرْهُوْن ، كأن نفس العبد رهن عند الله بالعمل الصالح الذي هو مطالب به ، كما يرهن الرجلُ عبدَهُ بدَيْنٍ عليه ، فـإن عمل صالحاً فَكَّها وخلصها، وإلّا أوبقها "[8]، وفي قوله تعالى :﴿ **أءِنَّـا لَمَبْعُوثُـونَ خَلْقاً جَدِيداً** ﴾[9]، " الجديد : ضد الخلق والبالي ؛ ويقال : ثوب جديد، أي كما فرغ عمله، وهوفعيل بمعنى مفعول ،كأنه كما قُطع من النسج"[10] وفـي قولـه تعـالى : ﴿ **وَأَنَا لَكُم نَاصِحٌ أمِينٌ** ﴾[11]، وصف المقام بالأمين ، أي يؤمن فيه مـن الغيـر ، فكأنه " فعيل " بمعنى مفعول، أي مأمون فيه، قاله ابن عطية ، وقـال الزمخـشري الأمين من قولك : أمن الرجل أمانة فهو أمين ، وهو ضـد الخـائن"[12]، وجـاءت حصيد بمعنى محصود في قوله تعالى :﴿ **أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أوْ نَهَاراً فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً** ﴾[13]، والَحصيد : فعيل بمعنى مفعول، أي المحصود ، ولم يؤنث كما لـم تؤنـث

---

[1] ابن درستويه ، تصحيح الفصيح وشرحه : ص 415 . .
[2] المائدة : 5 /3
[3] أبو حيان ،البحر المحيط : جـ3 ص 423 .
[4] يوسف : 12 / 84 .
[5] ياقوت : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 60 .
[6] القلم : 68 /48 .
[7] الطور : 52 / 21 .
[8] الزمخشري ، الكشاف : جـــ4 ص 401 .
[9] الإسراء : 17 /49 .
[10] أبو حيان ، البحر المحيط : جـــ5 ص 357 .
[11] الأعراف : 7 /68 .
[12] أبو حيان ، البحر المحيط : جـــ8 ص 40 .
[13] يونس : 10 / 24 .

امرأة جريح، وقال أبو عبيدة : الحصيد : المستأصل "[1]. وهناك أمثلة كثيرة وردت في القرآن الكريم تتبعها المفسرون وجاءت على صيغة فعيل بمعنى مفعول .

ولا يطلق وصف " فعيل " إلا إذا اتصف به صاحبه فلا يقال " أسـير " إلا إذا أسر، ولا جريح إلا إذا جرح، في حين أن مفعولاً قد يطلق على مـا اتـصف بـه صاحبه أو لم يتصف بمعنى أنه سيتّصِفُ به، فقد تطلق كلمة " مأسور " على مَن لم يؤسر بمعنى أنه سيؤسر ، ومقتول على من لم يقتل بمعنى أن سيقتل ، ونحوه قوله تعالى :﴿ **وإنّي لَأَ ظُنُّكَ يَا فِرْعـوْنُ مَثْبُـوراً** ﴾[2]، أي : أي سـتُثبر وهكـذا "[3]، فالوصف بفعيل أشدّ من مفعول كما في جريح ومجـروح وكـسير ومكـسور "[4]، وهناك ربط لاستعمال " فَعيلِ " بمعنى " مفعول " يتصل بالفصائل النحوية، وذلك من حيث التذكير والتأنيث، فما كان على " فِعيل " بمعنى " مفعول " فهو للمؤنث بغيـر هاء التأنيث نحو : امرأة جريح ودهين وصريع، وكف خضيب، وشاة نطـيح؛ لأن معنى هذا : مجروحة ومدهونة ومخضوبة "[5].

وفي اللسان أمثلةٌ تؤكد صيغة فَعِيل بمعنى مفعول ومثلها :" الحَلْب هو اللـبن المَحْلُوب، الحَلب اللبن الحَليب " [6]. الفرس يحنذه حنذاً وحِناذاً فهو محنوذٌ وحنيـذ أجراه أو ألقى عليه الجِلال ليعْرَق "[7]. والأَخِيذ : المأخوذ والأخيذ الأسير "[8]. وكل شيء خالطه ضُرٌّ ضَرِير ومَضْرُور "[9]. وما زال هـذا التعبيـر مـستعملاً فـي المستويين الفصيح والعامي "[10]. فمسالة دخول التاء مباحة أبداً في وزن " مَفْعُول " وأما عدم دخولها في هذا النوع فيخص صيغة " فعيل "[11]. مثل " ذَبِيح والـذبيح :

---

[1] أبو حيان ، البحر المحيط : جـــ5 ص 144 .

[2] الإسراء : 102/17 .

[3] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 55 .

[4] المرجع نفسه : ص 55 .

[5] ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 61 ، ينظر ابن درستويه ، تصحيح الفصيح وشرحه : ص 415 ، 416 .

[6] ابن منظور ، لسان العرب : جـــ3 ص 277 .

[7] المصدر نفسه : جـــ3 ص357 .

[8] المصدر نفسه: جــ1 ص84 .

[9] المصدر نفسه: جــ8 ص45 .

[10] عبابنة ، دراسات في فقه اللغة : ص 76 .

[11] المرجع نفسه: ص 77 .

المذبوح، والأنثى ذبيحة ، وإنّما جاءت بالهاء لغلبة الاسم عليها "[1] " الذبيحة : الشاة المذبوحة . وشاة ذبيح من نِعاج ذَبْحَى ، وذَباحى وذَبائح فإن قلت : شاة ذَبيحُ أو كبش ذَبِيح أو نعجة ذبيح لم يدخل فيها الهاء ؛ لأن فعيلاً إذا كان نعتاً في معنى مفعول يذكّر ، يقال : امرأة قتيل وكفٌّ خضيب "[2]. وعدم إثبات الهاء إنما هو للتفرق بين : فَعيلة بمعنى مَفْعُولة ، وفَعِيلة بمعنى فَاعِلة : نحو : شريفة وظريفة" [3].
فإن كان " فعيل " بَمعْنى " مَفْعُول " وصَحَبَ الموصوف استوى فيه المذكر والمؤنث، كرجل قَتيل، وامرأة قتيل، فإن لم يصحَب الموصوف وقصد تأنيثه أنث نحو : رأيت قَتيلة بني فلان ... قَدْ جَرى مَجْرى " فَعِيل " الذي بِمَعْنى " مَفْعُول " في عدم إلحاق التاء، كما جرى هو مَجراه في لحاق التاء حين قالوا : خَصلةٌ حَمِيدةٌ وفِعلَةٌ ذَمِيمة بمعنى محمودة ومذمومة "[4]. وهناك دخول لتاء التأنيث على صيغة " فعيل "، لكن هذا الدخول يحوّل هذه الصيغة من الوضعية " الاسم المشتق " إلى الاسمية، كالذّبيحة، التي هي اسم لما أُعدّ للذبح. يقول الاستراباذي :" وهو ما دخله التاء، كالذَّبيحة والأَكيلة والضَّحية والنّطيحة، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسمية لأنّ الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذّبيحة مختص بما يصلح للذبح ويَعَدّ له من النعم، وكذلك الأكيلة ليس بمعنى المأكول؛ إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقل أكيلة إذا أكل، بل الأكيلة مختصة بالشاة، وكذا الضحية مختص بالنّعم، والرَّميَّة بالصيد، والنّطيحة بالشاة الميتة بالنطح، وليس كل منطوح أو كل شاة منطوحة نطيحة. فهذه هي العلة في خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه "[5].

وأورد صاحب المخصص قولاً يقول فيه " اعلم أنهم يُدخِلون في فَعِيل الذي بمعنى مَفْعُول الهاء على غير القَصْد إلى وقوع الفعل به وَوُقُوعه فيه، ومذهبهم في

---

[1] الجوهري ، الصحاح : جـ1 ص 318 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص 22 .

[2] ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص 22 .

[3] ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 61 ، 62 .

[4] ابن مالك ،أبو عبدالله محمد بن عبد ،(1994م) ، مسألة لأبي عبدالله محمد بن مالك على قوله تعالى، إنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد 46 ، ص 220 .

[5] الاستراباذي ، شرح الشافية : جـ2 ص 142 ، 143 ، ينظر ابن درستويه ، تصحيح الفصيح وشرحه : ص 416 ، 417 .

ذلك الإخبار عن الشَّيء المتَّخذ لذلك الفعل، والذي يَصْلُحُ له كقولهم ضَحيَّة للــذكر والأنثى ويجوز أن يَقال ذلك من قبل أن يُضَحّى به، وذَبيحةُ فلان لما قد اتَّخذه للذّبح، وقولهم بئس الرَّميّة الأرنب – أي الشيء الذي يرمى سواء رُمي أو لــم يُــرمَ ... والعِلّةُ فيه عِندي أن ما قد حَصَلَ فيه الفِعل يُذْهَبُ به مذهب الأسماء وما لم يَحــصُل فيه ذُهِب به مَذْهب الفِعل لأنه كالفعل المستقبل ألا تَرَى أنّك تقول امرأةٌ حــائض، فإذا قلت حَائضةٌ غداً لم يَصْلُحْ فيه غير الهاء "[1]. وفي شرح الفصيح قال الشارح : كلُّ ما كان على فعيل نعتاً للمؤنث، وهو في تأويل مفعول فهو بغيرها نحو : امــرأة قَتيل، بمعنى : مَقْتُولة، وكَفٌّ خَضيب؛ بمعنى : مَخْضُوبةٌ "[2]. وعلى هــذا ففعيلــة تختلف عن فَعِيل في ناحيتين :

1- أن " فَعِيلة " تدل على الاسم لا الوْصف إذ إن تاء التأنيث حولــت فعــيلاً مــن الوصفية إلى الاسمية .

2- أن فَعِيلاً يطلق على ما اتّصف به صاحبه ، وأَمّا " فَعِيلة " فتطلق على ما اتخــذ لذلك ، فالذّبيح يطلق على ما ذبح والذبيحة لما اتخذ لذلك "[3]. وعين الإنسان مؤنثة، لكن هذا الجزم الذي ادّعاه اللغويون والنحاة يتطابق مع استعمال العربي لغته، فقال:" عين كحيل "، وعينٍ مكحول " [4]. وهذه كلها تشير إلى أنّ هناك اشتراكاً بين صيغة " فَعِيل " الوصفية والدالة على " مفعول " مع صيغة " فَعِيلة " الاسمية الدالــة علــى الاسم.

قال طُفيل الغنويّ:

إذْ هِيَ أَحْوَى منَ الرِّبْعِيِّ حَاجِبُهُ والعينُ بالإثْمِدِ الحاريِّ مَكْحُولُ " .

والشاهد فيه تذكير مكحول وهو خبر عن العين المؤنثة ، ضرورة وسوغ ذلك أن العين بمعنى الطرف، وهو مذكر"[5]. وهذه أمثلة تشير إلى تعــدد صــيغة اســم

---

[1] ابن سيده ، المخصص : جـــ5 س 16 ص 105 .

[2] ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح : ص201 .

[3] المصدر نفسه: ص 201 ، السامرائي، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 57 ، وينظر تحول صيغة فعيل ، ياقوت ، ظــاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ص 61 ، 62 .

[4] السامرائي ، فاضل، معاني الأبنية في العربية : ص57 ، ينظر حول صيغة فعيل ، ياقوت ، ظاهرة التحويل في الصيغ الــصرفية : ص61، 62 .

[5] سيبويه ، الكتاب : جــ2 ص 46 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جــ 10 ص 18 .

المفعول " مفعول " واشتراكها مع صيغة فعيل " دلالياً، وإن كانت صيغة معها مفعول لا تظهر معها ؛بل المعنى يدل عليها. ففي قوله تعالى :﴿ **جَـآءَ بِعِجـلٍ حَنِيذٍ**﴾[1]. ولحم حنيذ : مشوي وكذلك مَحْنُوذ وحنيذ، قال محنوذ مشوي بالرِّضاف حتى يقطر عرقا ... وقد حُنِذَ، فهو مَحْنوذٌ كما قيل : طبيخ ومطبوح وفي بعض الحديث أنه : أتى بضب مَحنوذ أي مشوي "[2]. وضَرِير " رجل ضَرير وأمرأة ضَرِيرة ، وفي حديث البراء : فجاء ابن أمَ مكتوم يشكو ضَرَارَتَهُ ، الضَّرارَة ههنا العَمَى ، والرجل ضَرِيرُ ، وهي من الضُّر سوء الحال ؛ والضَّريرُ،المريض المهزول ، والجمع كالجمع ، والأنثى ضَرِيرة ، وكل شيء خالطة ضُرُّ ، ضَرِيرٌ ومَضْرُور "[3]. " الدَّفن الستر والمواراة ، دفنه يَدْفِنُهُ دَفْناً ، وادّفَنه فانْدفن وتدَفَن فهو مَدْفُونّ وَ دَفِين، والدَّفن والدَّفين المَدفون "[4]. والقطيف " وفي الحديث يَقْذفونّ فيه من القَطيف، وفي رواية : يَديفون القَطيف المَقطوف من الثمر، فَعِيل بمعنى مفعول"[5]. وهناك الكثير من الأمثلة التي تؤكد تعدد مثل هذه الصيغة دلالياً. والوليدة : المولودة بين العرب "[6]. فصيغة فعيل صيغة تشترك فيها أغلب الأسماء المشتقة مثل اسم المفعول، واسم الفاعل، وصيغة المبالغة والصفة المشبهة ... وغيرها . وكأنها صيغة أصلية انطلق منها جميع الصيغ الفرعية للمشتقات الأخرى إذا اختلفت شكلاً وبقيت بمعنى صيغة فعيّل " يقول عامر :

هَمُ الجَابِرُونَ عِظَامَ الكَسِيرِ　　　إذا مَا الكَسَائِر لم تُجْبَرِ

ويقول :

صُلْعَ صلامعةٌ كأنّ أنوفَهم　　　بَعَرٌ ينظّمه الوليدُ بملْعبِ "[7].

---

[1] هود : 11 /69 .

[2] ابن منظور ، لسان العرب :جـ3 ص 356 ، 357 .

[3] المصدر نفسه : جـ8 ص 45 .

[4] المصدر نفسه: جـ4 ص 374 .

[5] المصدر نفسه: جـ 11 ص 228 .

[6] المصدر نفسه: جـ 15 ص 395 .

[7] جـنهوتشي ، الأبنية الصرفية ودلالتها في شعر عامر بن الطفيل : ص 154 .

3. 2. 3 تعدد صيغة فَعُول بمعنى مَفْعُول (دلالياً) .

وهذه الصيغة استخدمت بمعنى مَفْعُول ومثلها " رَسُول " بمعنى مُرسَل " والرَّسول : الرّسالة والمُرسل، وأنشد الجوهري في الرسول للأسعر الجُعفي :

أَلا أَبْلِغْ أَبا عَمْرو رَسُولاً　　　بِأَني عن فَتَاحَتِكُم غَنِيٌّ "[1] ".

ويجيء الفَعُول لما يفْعلُ به الشيء كالوَجُور لما يوجر به، – وهو الدواء الذي يوجر في الفم – ، والنَّقوع كصَبُور – هو ما يُنقع في الماء ليلاً ليشرب، والقيوء، الدواء الذي يشرب للقيّ "[2]. وفي التنزيل العزيز :﴿ **إِنَّا رَسُولُ رَبِّ العَالَمِينَ** ﴾[3]. ولم يقل رُسُل لأن فَعُولاً وفَعيلاً يستوي فيهما المذكر والمؤنث والواحد والجمع "[4]. وقد تأتي هذه الصيغة لمبالغة اسم المفعول نحو قولهم ناقة ذَلول رَكوب "[5]، كما في قوله تعالى :﴿ **هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُوْلاً فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا** ﴾[6]، ومنها في قوله تعالى :﴿ **فَمِنهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأكُلُونَ** ﴾[7]، قرأ الجمهور رَكُوبهم، وهو " فَعُول " بمعنى مفعول كالحَضور والحلوب والقَذُوع، وهو مما لا ينقاس، وقرأ أُبي وعائشة " رَكُوبتهم " بالتاء، وهي فَعُولة بمعنى مَفْعُولة، وقال الزمخشري : وقيل الرَكوبة جمع انتهى ومعنى اسم الجمع لأن فَعُوله بفتح الفاء ليس بجمع تكسير، وقد عد بعض أصحابنا أَبنية أسماء الجموع ، فلم يذكر فيها فَعُولة فينبغي أن يعتقد فيها أنّها اسم مفرد، لا جمع تكسير، ولا اسم جمع، أي مَرْكُوبتهم كالحلوبة ، بمعنى المحلوبة "[8]. وأورد ابن السكيت فَعُول بمعنى مَفْعُول :

أيَا ابنَ نَخَّاسِيَّةٍ أَتُومِ

وخَرُوس إذا عُمل لها شَيءٌ عند الولادة "[9].

وأنشد أبو عبيد:

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص 213 .
[2] الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص 162 ، 163 .
[3] الشعراء: 16/26 .
[4] ابن منظور ، لسان العرب :جـ5 ص 213 .
[5] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 60 .
[6] الملك : 67 / 15 .
[7] يس : 36 / 72 .
[8] أبو حيان ،البحر المحيط : جـ7 ص 347 .
[9] ابن سيده ، المخصص : جـ5 س 16 ص 100 .

تَنُول بِمَعْرُوف الحَديثِ وإن تُرِدْ   سِوى ذاك تُذْعَرْ منكَ وهي ذَعُور "[1] .

وفي قوله تعالى :﴿ **وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاع الغُرُور**﴾ [2]. قرأ عبد الله بن عمر " الغَرُور " بفتح الغين، وفسر بالشيطان ، ويحتمل أن يكون فَعُولاً بمعنى مَفْعُول، أي متاع المغرورأي المخدوع "[3]. ووردت غَرور بفتح الغين الشيطان، وبضم الغين، الأباطيل "[4].

وورد في المخصص . وناقةٌ سَلُوب – إذا سُلِبَت ولَدها بذبح أو مَوْت ، وقيل إذا أَلقَتْه لغير تمام وكذلك المرأة وخَلُوج كَسَلُوب خُلِج عنها وَلدُها – أي جُذِبَ،وكذلك الظّبية قال أبو ذُؤيب :

كأَنّ ابْنةَ السَّهْمِيّ يومَ لقِيتُها   مُوشَّحةٌ بالطُّرَّتَيْنِ هَميجُ

بأسْفَل ذَاتِ الدَّبْرِ أُفْرِد خشْفُهَا   فَقَدْ وَلِهتْ يومين فهي خَلُوجُ "[5].

ولَبَوس في قوله تعالى :﴿ **وَعَلَّمنَاهُ صَنْعَة لَبُوسٍ لَّكُمْ** ﴾[6]. صنعة لَبُوس لكم اللَّبُوس الملبُوس: فَعُول بمعنى مَفْعُول كالركوب بمعنى مركوب، وهو الدرع هنا"[7].

" وهذا الوزن وزن (فَعُول) أصيل في العربية، ولم يستعمل فيها استعمالاً عابراً، وهو أحد الخيارات التي كان من الممكن للغة العربية أن تسير فيها ، غير أن العربية تركت هذا الوزن إلّا من هذه البقايا المتحجرة التي ظلت على حالها ، وهي إشارات نستهدي بها على حركة تطور بعض الظواهر اللغوية "[8]. وهذه الصيغة تشترك مع المصدر في صيغ أخر، وهي قليلة في غير المصادر وفي المذكر والمؤنث "[9]. وما يهم الباحث أنّ وجود هذه الصيغة في العربية " فَعُول " بمعنى مَفعَول دلالياً، تشير إلى تعدد هاتين الصيغتين ووجودهما جنباً إلى جنب في الاستخدامات العربية . وهذا ما يشير إليه العبابنه بقوله :" وهذه الأنماط وغيرها

---

[1] ابن سيده ، المخصص: جـ5 س 16 ص 100 .

[2] آل عمران : 3 / 185 .

[3] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ3 ص 134 .

[4] ابن منظور، لسان العرب : جـ10 ص 41 ، 42 .

[5] ابن سيده ، المخصص :جـ5 ص 16 ص 101 .

[6] الأنبياء : 21 / 80 .

[7] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص 331

[8] عبابنة ، دراسات في فقه اللغة : ص 73.

[9] ابن سيده ، المخصص : جـ5 س 16 ص 102 .

مما لم نذكره في هذا المقام قد تعطينا مؤشراً موحياً على أن العربيــة فــي بدايــة انفصالها عن السامية الأم كانت قد استعملت هذه الصيغة جنباً إلى جنب مع بعــض أخواتها الساميات، كاللغة الجعزية الحبشية " الإثيوبية "، فوزن " فَعُــول " أصــبح الوزن القياسي فيها مع بعض التغيرات الصوتية التي تأثرت بها الحبشية على وجه العموم ..."[1].

3. 2. 4 تعدد صيغة فِعْل بمعنى مفعول :

وهذه الصيغة استخدمت بمعنى اسم المفعول منها قوله تعالى :﴿ **هَــذِهِ أَنْعَــامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ** ﴾[2]. وفي قوله تعالى :﴿ **وَيَقُولُونَ حِجْراً مَحْجُوراً** ﴾[3]. " حِجْر فِعْــل بمعنى مَفْعُول كالذّبح والطّحن، يستوي في الوصف به المذكر والمؤنــث والواحــد والجمع؛ لأن حكمه حكم الأسماء غير الصفات ، وقرأ الحسن وقتادة حُجْــر بــضم الحاء. وقرأ ابن عباس : حرج ، وهو من التضييق "[4]. ومثلها في قوله تعــالى : ﴿ **وكُنْتُ نَسْياً مَنْسيّا** ﴾ [5]. اختلفوا في " نسيا " : فقرأ حمزة وحفص بفتح النــون وقرأ الباقون بكسرها "[6]. وقرأ الجمهور بكسر النون ، وهو فِعْل بمعنــى مَفْعُــول كالذبح وهو ما مِن شأنه أن يذبح "[7]. وفي اللسان " ونَسَيْتَهُ أنْــسِيهِ نَــسْياً بمعنــى مَنْسِي"[8]. ومثلها طِحْنٌ بمعنى مَطْحُون ، ورِعْي بمعنى مَرْعيّ ، وطِــرْح بمعنــى مَطْرُوح ، وهذه في الحقيقة أسماء تدل على المفعول لا صفات فالطِحْن : هو الدّقيق، والرِّعْي : هو اسم ما رعي من عشب ونحوه والــنِقْض : الجمــل الــذي نقــضه

---

1 عبابنة، يحيى ، (1994 م) ، أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية، جــامعة مؤتــه : الكــرك – الأردن ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة الأدب واللغويات م 12 عدد2 ص 91 .

2 الأنعام : 6 / 138 .

3 الفرقان :25 / 22 .

4 الزمخشري ، الكشاف : جــ2 ص68 ، ينظر النحاس،إعراب القرآن : جـــ2 ص99 ، ابن ســيده ، المخــصص : جـــ4 س15 ص403 ، ابن منظور ، لسان العرب : جــ3 ص57 .

5 مريم: 19 / 23 .

6 ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جــ318 .

7 أبو حيان ، البحر المحيط : جــ6 ص183 .

8 ابن منظور ، لسان العرب : جــ14 ص133 ، عبابنة ، دراسات في فقه اللغة : ص74 .

السفر "[1]. والرِّضي الذي تُرْضَى حالُه، وهو بمعنى المَرضِيِّ ... "[2]. وورد منهــا في شعر عامر بن الطفيل قِدّ بمعنى مقدود :

ولَولاَ دِفاعِي عَنْ سُمَيطٍ وكَرَّتي لَعَالجَ قِدّاً قَفْلُهُ يَتَقَعقعُ "[3].

وهكذا فإن مثل هذه الصيغة استخدمت عند العرب جنباً إلــى جنــب بمعنــى مفعول، لتضيف دلالة ما تدل على اشتراك هذه الصيغ مع اسم المفعــول وتعــددها معه.

3. 2 . 5 تعدد صيغة فَعَل بمعنى مفعول :

وهذا الوزن قليل الاستخدام في العربية في دلالته على اسم المفعول " مَفْعُول"، ومنه : قَنَص وسَلَب، وكَرَع، فَالسَّلَب بمعنى المَسْلُوب، والنَفض، بمعنى المنفــوض، والخبط : الورق المخْبُوط ، والكَرَع : الماء الذي يكرع فيه "[4]، " الوَلَد فَعَل بمعنى مَفْعول يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث "[5]. وفي اللــسان " وهــو فَعَــلٌ بمعنى مفعولٍ أي مَسْلوب والسَّلَبُ، بالتحريك : المَسْلُوبَ "[6].

وقد وردت ساكنة العين كقول ابن هشام :" وتقع هذه المصادر أيضاً بمعنــى المفعول، كقولهم : هذا الدّرهم ضَرْبُ الأمير، أي : مَضْرُوبُهُ، وهذا خَلْــقُ اللهِ، أي مَخْلُوق الله ولبَنُ حَلْبٌ، أي مَحْلُوبٌ، ورَجُلٌ كَرْعٌ، أي مَكْرُوع، وأُذْنٌ حَــشْرٌ، أي : مَحْشورَةً "[7].

وأورد أبو حيان في قوله تعالى : ﴿ **إنّكم مَا تَعْبُــدُونَ مِــن دَونِ اللهِ حَــصَبُ جَهَنَّمَ**﴾ [8]. قرأ ابن السُّمَيفح ..." حَصْب " بإسكان الصاد ،ورويت عن ابن عبــاس وهو مصدر يراد به المفعول، أي المَحْصوُب، وقرأ ابن عباس بالــضاد المعجمــة

---

[1] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية: ص58 .

[2] ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح : ص115 ، 116 .

[3] جــــنهوتشي ، الأبنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن الطفيل : ص157 .

[4] السامرائي، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص58 .

[5] أبو حيان ، البحر المحيط : جــ6 ص376 ، عبابنة ، دراسات في فقه اللغة : ص74 ، عبابنة ، أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية : ص93 .

[6] ابن منظور ، لسان العرب : جــ6 ص317 .

[7] ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح : ص116 .

[8] الانبياء: 21 / 98 .

المفتوحة، وعنه إسكانها، وبذلك قرأ كُثير عَزّه، والحضب : ما يرمي به في النار"[1]. وورد منها في ديوان عامر بن الطُّفيل جَزَر بمعنى اللّحم المجزور يقول :

وتركْتُ جمعَهمْ بلاَبَةِ ضرْغدٍ جَزَرَ السِّباعِ وكلَّ نسرِ أهْدَبِ "

ومثلها في العربية السَّلَب بمعنى المسلوب والنَّفَض بمعنى المَنْفوض "[2].

وهذه الأمثلة تشير إلى استخدام صيغة " فَعَل " بمعنى مفعول دلالياً وفيها إشارة إلى التعدد بين هاتين الصيغتين .

3. 2. 6 تعدد صيغة " فُعُل " بمعنى مفعول " .

جاء في اللسان " قارورة فُتُح " أي : واسعة الرأس بلا صمام ولا غلاف؛ لأنها حينئذ مفتوحة "[3]. والفرق بينهما وبين قارورة مفتوحة أنّ القارورة المفتوحة قد تكون لها غلاف وصمام ، فَتُغْلَق فهي مَفْتُوحة في وقت دون آخر، أمّا الفُتُح فهي مفتوحة دوماً، فهذا مبالغة في الاتصاف بالمفعول "[4]. وفي قوله تعالى : ﴿ **كَأَنَّهُم إلى نُصُبٍ يُوفِضُونَ** ﴾ [5]، قرأ حفص بضمهما ... ومن قرأ بضمهما قال ابن زيد أي أصنام منصوبة "[6]، وشجرة قُطُل – مقطوعة "[7]. وهذه إشارة واضحة إلى استخدام التعدد الدلالي بين صيغتي " فُعُل ومَفْعُول " لاسم المفعول.

3. 2. 7 تعدد صيغة فُعْل بمعنى " مَفْعُول " .

تستخدم على نطاق ضيق كقوله تعالى :﴿ **أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ** ﴾ [8]. اسم للمَسْحُوت كالدهن"[9]. وفي قوله تعالى :﴿ **ثُمَّ إِنَّ لَهُم عَلَيهَا لَشَوباً مِّن حَمِيمٍ** ﴾[10]،

---

[1] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ6 ص340 .
[2] جـنهوتشي ، الابنية الصرفية ودلالاتها في شعر عامر بن الطفيل : ص156 ، 157 .
[3] ابن منظور ، لسان العرب : جـ10 ص170 .
[4] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص60 .
[5] المعارج :70 / 43 .
[6] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 8 ص336 .
[7] ابن سيده ، المخصص : جـ 5 س16 ص110 .
[8] المائدة : 5 / 42 .
[9] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ3 ص489 .
[10] الصافات :37 / 67 .

قرأ الجمهور لشَوباً بفتح الشين و شيبان النحوي بضمها ... والضم لا اسم يعني أنه فَعل بمعنى مفعول أي مشوب "[1].

ويقول العبابنه :" وقد نصّ العلماء على أنّ هذه القراءة ماهي إلا " فُعْل " بمعنى " مَفْعُول " أي مَشُوْب "[2]. وما حدث فيها أن الأصل شُوباً (šuwban) حيث تشكلت الحركة المزدوجة الهابطة (uw) فحذف شبه الحركة (w) ثم عوض عن طريق إطالة الضمة (šuwban < šuban < šūban) "[3]. وفي قوله تعالى :﴿ **وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ** ﴾ [4]. قرأ طلحة بن مصرف بضم النون وإسكان الصاد "[5]. وفي هذا عدول في المعنى عن صيغة " فُعْل " إلى " مفعول " لتلتقي الصيغتان دلالياً وتدلان على التعدد .

3. 2. 8 تعدد صيغة مفعول من غير الثلاثي .

هناك صيغ لاسم المفعول جاءت من غير الثلاثي ولكنها أخذت الصيغة الثلاثية لاسم المفعول " مفعول " ينقل المؤدب مثل هذه الصيغ بقوله :" وقالوا : أحمّه اللّهُ فهو مَحْمُوم ، وأَزْكَمَه اللّهُ فهو مَزْكُوم ، وآرضه الله فهو مَأروض ، وأَجَنّه اللهُ فهو مَجْنُون ، وأكَزّه اللّهُ فهو مكْزُوز ، وأَحَبَّهُ اللّهُ فهو مَحْبُوب ، ولا يقال : مُحَبٌّ إلا في قول عنتر :

ولَقَدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ   منّي بِمَنزلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ "[6].

ويشير سيبويه إلى هذه الصيغ بقوله :" وكذلك أَحْزنته وأَحَبْبْتُه . فإذا قلت مَحْزُون ومَحْبُوب جاء على غير أَحْبَبْتُ، وقد قال بعضهم : حَبَبْتُ، فجاء به على القياس "[7]. وهذا يدلل على على استخدام الصيغتين عند العرب، ويعنى ذلك تعدد مثل هذه الصيغ. وجاء في البيان في غريب إعراب القرآن ﴿ **وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا**

---

[1] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ7 ص363 .
[2] عبابنة ، دراسات في فقه اللغة : ص74 .
[3] كناعنة ، أثر الحركة المزدوجة : ص173 .
[4] المائده: 3/5 .
[5] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 3 ص424 .
[6] المؤدب ، دقائق التصريف : ص364 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، ص367 .
[7] سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص67 ، ينظر ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص256 ، 266 .

فَفَي الْجَنَّة خَالِدين فِيهَا ﴾ [1]. قُرِيء سُعِدَ بضم السين حملاً على قولهم : مسعود، وإنَّما جاء مسعود على حذف الزائد من أسعده، كما قالوا : " أَجنَّةُ اللهُ فهو مَجْنون"[2]. وهناك إشارة من سيبويه تدلل على استبدال العرب صيغة " فَعَل " بـ"أَفْعَلَ " وإنّما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتُه وسَلَلْتُه، وإن لم يُستعمل في الكلام، كما أن يَدَعُ على وَدَعْتُ، ويَذَرُ وذَرْتُ وإن لم يستعملا استغنى عنهما بتَركْتُ، واستغنى عن قَطِعَ بقُطِعَ "[3]. وهناك إشارة من بعض اللغويين إلى أنّ هذه الصيغة لاسم المفعول صيغة من فعل ثلاثي وليس رباعي فيقول ابن قتيبه :" وأمّا قولهم :" أَحْبَبْتُهُ فهو مَحْبُوب "، و" أَجَنَّه فهو مَجْنُون "، و" أَحَمَّه فهو مَحْمُوم "، و " أَزْكَمَه اللّهُ فهو مَزْكُوم "، ومثله " مَكْزوز " و " مَقْرُور " فإنّه بني على " فُعِل؛ لأنّهم يقولون في جميع هذه فُعِل بغير ألف، يقولون " حُبّ " و " جُنّ " و " زُكِمَ " و " حُمَّ " و " قُرَّ " و " كُزّ "، قال: ولا يقال " قد حَزَنَه الأَمْرُ " ولكن يقال " أَحْزَنَه " ويقولون " يَحْزُنه " فإذا قالوا أفعله الله فكلّه بالألف، ولا يقال مُفْعَل " في شيء من هذه، إلا في حرف واحد " [4]. في " المُكْرَم. وهذه الاستخدامات وإن كانت قليلة فإنها تشير إلى التعدد واستخدام الصيغتين جنباً إلى جنب عند العرب السماعية منها والقياسية، وقد ذكر سيبويه هذه الصيغ وجعلها من القياس فيقول :" وكذلك أَحْزَنْتُه وأَحَبْبُته، فإذا قلت ، مَحْزُونٌ ومَحْبُوبٌ جاء على غير أَحْبَبْتُ. وقد قال بعضهم : حَبَبْتُ، فجاء به على القياس"[5]. ووافق محمد بهجة الأثري رأي من قال من اللغويين في أنّ هذه الصيغ ثلاثية ليبعد عنها الشذوذ، فبعضها قد أهملت المعجمات أصوله الثلاثية لأمر ما، وافترض أن يكون هناك أصلٌ ثلاثي أخذ منه اسم المفعول، دون الركون إلى السماع"[6]. وهكذا تترجم هذه القضايا تعدد صيغ اسم المفعول من هذا النوع على

---

[1] هود: 11 / 108 .

[2] ابن الأنباري ، ،(1969م)، البيان في غريب إعراب القرآن طه ، عبد الحميد و السقا ، دار الكتاب العربي: جـ 2 ص28 .

[3] سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص67 .

[4] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 367 ، دار الطلائع ، ابن قتيبة : أدب الكاتب : ص 410 ، دار الكتب العلمية " كلمة " المُكْـرَمِ " ذكرت الصفحة في بيت الشعر .

[5] سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص 67 .

[6] الأثري ، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ : ص 412 .

الأصل الافتراضي ، وعلى الشكل الذي تم فيه اللفظ في التلاسن بين عناصر أهــل اللغة .

3. 3 تعدد صيغ الصفة المشبَهة .

الصفة المشبهة : هي كلّ صفة مأخوذة من فعل غير متعدّ ؛ لأنها إنما شُبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي ؛ فعملت عمله "[1]. وهي صفة تــدل علــى الثبوت، ومعنى الثبوت الاستمرار واللازم"[2]. والصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد وهى : الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة الثبوت كَحَسَنٍ وظريف طـــاهر وضامر، ولايتقدمها معمولها ولا يكون أجنبياً "[3]. وذكر صاحب التصريح " أنّك إن أردت ثبوت الوصف قلت " حَسْن " ولا تقول " حاسن "، وإن أردت حدوثه قلــت " حاسن " ولا تقول " حَسْن "[4].

ويشير ابن يعيش إلى أن الصفة المشبهة أخذت من فعل ماضٍ إلا أن المعنـــى الذي تدل عليه مستقر وثابت فيقول:" هذه الصفات وإن كانت من أفعال " ماضية إلا أنّ المعنى الذي دلت عليه أمرّ مستقر ثابت متصل بحال الإخبار، ألا ترى أن الحسن والكرم معنيان ثابتان ومعنى الحال أن يكون موجوداً في زمن الإخبار، فلما كان في معنى الحال أُعمل فيما بعده ولم يخرج بذلك عن منهاج أسماء الفاعلين، فإن قــصد الحدوث في الحال أو في ثاني الحال جيء باسم الفاعل الجاري على المضارع الدال على الحال والاستقبال ، وذلك قولك : " هذا حاسن غدا " أي سيحسن وكارم الساعة، ومنه قوله تعالى:﴿ **فَلَعَلَّكَ تَارِكُ بَعْضَ مَا يُوْحَى إِلَيكَ وَضَــائَقٌ بــه صَــدرُكَ** ﴾[5]. وعدل عن " ضيق " إلى ضائق ليدل أنه ضَيَقٌ عارضٌ في الحال غير الثابــت ... وعلى هذا تقول : زيدٍ سيّد جواد، تريد أن السيادة والجود ثابتان لـــه ، فـــإن أردت

---

[1] الإشبيلي ، شرح جمل الزجاجي : جــ2 ص 25 ، شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 117 .

[2] الرضي ، شرح الكافية : جــ2 ص 205 ، 206 .

[3] ابن هشام ، شرح قطر الندى : ص 389 ، الغلاييني ، جامع الدروس العربية : جــ1 ص 187 ، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل :جــ2 ص 141 ، شاهين ، عبد الصبور، المنهج الصوتي : ص 117 .

[4] الأزهري ، شرح التصريح : جــ 2 ص 82 ، ابن يعيش ، شرح المفصل : جــ6 ص 81 ، 82 .

[5] هود : 11 / 12 .

الحدوث في الحال أو في ثاني الحال : قلت سائد وجائــد "[1]. وحكـــي الفـــراء :" يقولون هو سكران إذا كان في سكره، وما هو ساكر عن كثرة الشّراب، وهو كـــريم إذا كان موصوفاً بالكرم، فإن نويت كرما يكون منه فيما يستقبل قلت : كـــارِم "[2]. ويذهب السيوطي إلى أن هناك خلافاً في هذه المسالة فيقول : " وفي المسالة خلاف، ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال ، وذهب أبو بكر بـــن طاهر إلى أنّها تكون للأزمنة الثلاثة، وأجاز أن تقول : مررت برجلٍ حاضر الابن غداً، فيكون بمعنى المستقبل.

وذهب السّيرافي إلى أنّها أبداً بمعنى الماضي، وهو ظاهر كلام الأخفش ، قال : والصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبني منها قد فَعَل. وذهب ابن الـــسّراج والفارسي، إلى أنّها لا تكون بمعنى الماضي، وهو اختيار الشّلوبين، قال : وســـواء رفعت أو نصبت، لأنّك إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه، فحَسْن الوجه ثابت في الحال لا تريد مُضيّاً ولا استقبالاً، لأنها لما شبهت باسم الفاعل لم تقـــوَ قوتـــه "[3]. ويرى فيصل صفا أنه : " ليس مرد الفرق إلى أن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا مـــن اللازم، ولا أنها تفيد الثبوت، وليس مرد الفرق كذلك إلى أن اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي ، ولا إلى أنه يفيد " الحدوث والتجديد ". الفرق الحقيقي والـــواقعي بينهما هو أن " اسم الفاعل " يصف ذاتاً فاعلة أي ذاتا يقع الحـــدث منهـــا ويكـــون تصرّفاً لها، فهو موجده. ومن هنا، لا يصاغ " اسم الفاعل " إلاّ من فعـــل لا يـــسند عادة إلا للفاعل الحقيقي المُوجد له، فهو يصاغ على سبيل المثال، من " سَـــلَبَ " و " صَعِدَ " و " استخرج " و " تسابق " و " كاتبَ " و " زَخرف " و " ابتسمَ " غير أنه لا يشتق من فعل كـــ " اكتمل " و " صلصل السيف " و " مَرِضَ " و " فَرِحَ " وعليـــه، فإن الوصف " مكتمّل "على سبيل المثال، ليس اسما للفاعل، ولكنه صفة مشبهة "[4]. وبسبب ثبوت الصفة المشبهة أي الاستمرار واللزوم ، فقد تحوّل إلى صـــيغة اســـم

---

[1] ابن يعيش ، شرح المفصل : جـــ6 ص 82 – 83 .

[2] الفراء ، معاني القرآن : جـــ2 ص 72 .

[3] السيوطي ، همع الهوامع : جـــ5 ص 93 .

[4] صفا ، فيصل ،(1996 م)، الصفة المشبهة قراءة جـــديدة في البنية الشكلية والدلالية لبعض الأوصاف المشتقة ،مجـــلة مجـــمع اللغة العربية الأردني ، العدد 51 : ص96 .

الفاعل لتدل على الأزمنة الثلاثة، ويعمل منها في الحال والاستقبال. يقول الرضي :" الثبوت أي الاستمرار واللزوم ... ولهذا اطّرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل : كحاسن وضايق عند قصد النص على الحدوث. والذي أرى أنّ الصفة المشبهة كما أنّها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما . فليس معنى " حسن " في الوضع إلا ذو حُسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعضُ الأزمنة أولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة؛ لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصصه ، ببعضها كما تقول كان هذا حسناً فقبح أو سيصير حسناً أو هو الآن حسن فقط فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً "[1]. وقد تشترك الصفة المشبهة في التعدد في المبنى مع صيغ اسم الفاعل واسم المفعول والمشتقات الأخرى، لكن الذي يفرقها دلالتها على الثبوت فيقول تمام حسان :" لولا أنّ معناها يختلف من حيث هو الدوام والثبوت عن معاني الصفات، فيوضح أنّ هذه الصيغة المعرّضة للإلباس تنجو منه بفضل ما يفهم منها من معنى الثبوت والدوام . فالصفة المشبهة تشبه في مبناها صيغة اسم الفاعل كطاهر، والمفعول كموجود " صفة من صفات الله ". أو المبالغة كوقح ، أو التفضيل كأَبْرص وأشدق، فالمعنى يفرق بين كل واحدة من هذه الصفات وبين الأخريات "[2]. وصيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ... وقد جاءت في الألوان والعيوب الظاهرة قياسية، كأَسْود وأَبْيَض وأَدْعَج وأَعْوَر على وزن أَفْعَل، وانّما عملت الصفة المشبة وإن لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال"[3]. وتأتي أبنية الصفة المشبهة قياسية وسماعية، ومن الثلاثي وغير الثلاثي وهي على اثني عشر بناء وتلخص في الآتية :

---

[1] الرضي ، شرح الكافية : جـ2 ص 205 .

[2] حسان ، اللغة معناها ومبناها : ص 99 – 100 ، ينظر شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص 118 ، الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص 202 .

[3] ابن الحاجب ، شرح الكافية : جـ2 ص 205 ، 206 .

بناء " أَفْعَل مقيس في وزن :" فَعِلَ يَفْعَل " فيما يدل على عيب ظاهر مثل العور والعمى نحو عَوِرَ يَعْوَرَ فهو أعْوَرُ، أو يدل على حلية كالسّواد والبياض وغيره نحو سَوِدَ يَسْوَد فهو أَسْوَد.

بناء " فَعْلاء " مقيس في وزن : " فَعِلَ يَفْعَلُ " فيما سبق نحو عَوِرَ يَعْوَر فهى عَوَرْاء ... حَمْراء.

بناء " فَعِيل " مقيس في وزن : " فَعُل يفْعُلُ " نحو كَرُمَ يَكْرُم فهو كَرِيْمٌ .

بناءُ " فَعِل " مقيس في وزن " فَعِلَ يَفْعَلُ " مما يدلُّ على الأوجاع والعيوب الباطنية نحو فَرِح يَفْرَح فَرِحٌ .

بناء " فَعْلان " مقيس في وزن : " فَعِلَ يَفْعَلُ " من اللازم مما يدلُّ على امتلاء أو حرارة الباطن نحو رَوِي يَرْوى فهو رَيَّان " .

بناء " فُعَال " مسموع في وزن :" فَعُلَ يَفْعُلُ "، شَجُعَ يشْجُع فهو شُجَاعٌ .

بناء " فَيْعَل " مسموع في صحيح العين من الاسم نحو النَّيْرَب والصَّيْرَف ... وهو شاذٌ في المعتل ".

بناء " فَيْعِل " مقيس في معتلِّ العين ياءً أو واواً، اسماً وهو قليل نحو مَيِّتُ وجَيِّد .

بناء " اسم المفعول وأسم الفاعل " إذا قصد به الثبوت مسموع في : مهزولّ فصيلةً، مشكور عقله، وعفيفُ الثوب، وطاهر القلب .

بناء " مُنْفَعِل " مقيس في غير الثلاثي بشرط أن تكون الصِّفة المشبَّهة موازنةً للمضارع في وزن " انفَعَلَ يَنْفَعِلُ " نحو انْطَلَقَ يَنْطَلِق فهو مُنْطَلِقٌ .

بناءُ " مُفْتَعِل " مقيس في وزن : " افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ " نحو اطَّرَق فهو مُطَّرِقَ ، واعْتَدَلَ يَعْتَدِلُ فهو مُعْتَدِل في مُعْتَدَل القامة. بناءُ " مسْتَفْعِلُ " مقيس في وزن :

" استَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ " نحو اسْتَقَامَ يَسْتَقِيْمُ فهو مُسْتَقِيم الرَّأي "(1).

فالأصل في الصفة المشبهة أن تشتق أو تحوّل من اللازم، لكن سيبويه ذكر ما يشير إلى أخذها من الفعل المتعدي فيقول :" وقد جاء شيء من هذه الأشياء المتعدية،

---

[1] الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص202 –204 ، شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص117 ، حسان ، اللغة معناها ومبناها : ص100 .

التي هي على " فاعل " على " فَعِيْل "، حين لم يريدوا به الفِعْل ، شّبهوه بظريــف، ونحوه، وقالوا : ضَرَيَبُ قداح، وصَرِيم للصارم، والضّرِيب الذي يضرب بالقــداح بينهم.

وقال طريف بن تميم العنبري :

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قبيلةٌ بَعَثُوا إليّ عريفَهم يَتَوسّمُ "[1].

يريد : عارِفَهم "[2] .

وأورد ابن قتيبة صيغاً للصفة المشبهة أخذت من المتعدي ومن اللازم معــا تحت " باب فَعِيل وفاعِل و " سَمِيع وسَامِع " و" عَلِيم وعَالم "، و " قَدِير وقادِر " و " حَفِيظ وحَافِظ " و " غَرِيق وغارِق "[3]. وأشار ابن فارس إلى شيء من ذلك بقوله " وتكون الصفات اللازمة للنفوس على " فَعِيل " نحو : شَــرِيْف وخَفِيْــف ، وعلــى أضدادها : نحو وَضِيع وكَبِير وصَغِير ، هذا هو الأغلب وقد يختلف في اليسير "[4]. أمّا ما يهم الباحث في هذه الجزئية فهو معرفة تعدد الصفة المشبهة للصيغة الواحدة التي تدل على دلالة واحدة. إنّ المتتبع لصيغ الصفة المشبهة يرى أنّ هناك تعدداً في الصيغة الواحدة لتدل على معنى أو دلالة واحدة. فالصفة المشبهة " طُهْــر " صــفة ثابتة وملازمة لصاحبها وهي على وزن فُعْل ، لكنها قد تأتي على صيغة " فاعِل " " طاهِر " بمعنى الصفة الثابتة إذا أضيفت إلى مرفوعها في المعنى وذلك فيمــا يــدل على الثبوت ، كطَاهِر القلبِ "[5]. وصيغة فعيل في قوله الشاعر :

بَعَثُوا إليَّ عَرَيفَهم يَتَوَسَّمُ

يريد : عارِفِهم "[6]. فالتقت صيغة " فَعِيل " الدالة على الثبوت مــع صــيغة " فاعِل " ليس في اللفظ وإنّما في الدلالة على المعنى الواحد.

---

[1] سيبويه ، الكتاب : جــ4 ص7 .

[2] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 334 .

[3] المصدر نفسه : ص 334 .

[4] ابن فارس ، الصاحبي : ص 228 ، وينظر الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص 202 .

[5] الأزهري ، شرح التصريح : جــ2 ص 78 .

[6] سيبويه ، الكتاب : جــ4 ص 7 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 334 .

وأجاز صاحب كتاب المثل السائر القول " ولا يحسن أن يقال : فارِح ولا فَرْحَان ، وإن كان جائزاً لكن فرحان أحسن "[1].

3. 3. 1 تعدد صيغة فَعِيل .

وهذه الصيغة تدل على الثبوت مما هو خلقة أو مكتسب كطويل وقصير وخطيب وفقيه، إن هذا الوصف يبنى من " فَعُل " المضموم العين، وهذا الفعل يدل على الطبائع وعلى التحوّل في الصفات. فمن الأول قَبُحَ ووَسُمَ وجَمُلَ وقَصُرَ ، ومن الثاني بَلُغَ وخَطُبَ وفَقُهَ. فالفعل " قَبُحَ " يدل على أن صاحبه قَبِيح وأن هذا القبح خلقي غير مكتسب، وكذا جَمُل ونحوها، وأما بلُغ وخطُب ونحوها، فللتحول في الصفات إلى ما يقرب من الطبع والخِلقه فمعنى " بَلُغَ " صار بَلِيغاً، ومعنى خَطُب صار خَطيباً "[2]. وتجيء الأسماء على فَعِيل وذلك قَبِيحٌ ووَسِيم وجَمِيل وشَقِيح ودَمِيم"[3]. ولكن ابن سيده يشير إلى أنّ هذه الصيغة تشترك مع صيغة أخرى في التعدد وكلتاهما قياس فيقول :" البابُ في فَعُلَ يَفْعُل أن يجيء الاسم على فَعِيل أو فُعَال، وإذا خرج عن هذين البناءين فهو شاذ، ليس بالباب، ويُحْفَظُ حِفْظاً والكثير فَعِيل وفُعَال كقولك نَظُفَ يَنْظُف فهو نَظِيف "[4]. وهذه صفات ثابته يُدلل على ذلك في التصريح أن " الفقيه من فَقُه بالضّم هو الذي صار الفقه سجية له "[5]، ففَعِيل يدل على الثبوت واللزوم وأن هذه الدلالة هي أبرز ما يميز هذا البناء "[6]، وفي تحوّل صيغة فَعِيل إلى فُعال مبالغة تضاف إلى الدلالة المشتركة والمعنى المشترك بين الصيغتين فتقول " وهو شُجَاعِ وقالوا شَجِيع وفُعال أخو فَعِيل ... وفيما مضى أن فَعِيلا وفُعَالا أخوان ، قالوا طوِيل وطُوَال ، وكَبير وكُبَار، وخَفِيف وخُفَاف "[7]. يقول الرضي :" والظاهر أنّ فُعالاً مبالغة فَعِيل في المعنى، فطُوال أبلغ من طَوِيل ، وإذا

[1] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 68 .
[2] المرجع نفسه : ص 83 .
[3] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س 14 ص 291 .
[4] المصدر نفسه: جـ4 س 14 ص 291 .
[5] الأزهري ، شرح التصريح : جـ2 ص 114 .
[6] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 86 .
[7] ابن سيده ، المخصص : جـ 4 س 14 ص 292 .

أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طُوّال "[1]. وما يدلل على المعنى الواحد بين الصيغتين ، لكن هناك مبالغة أكثر في صيغة " فُعال ". قوله تعالى :﴿ **بَلْ عَجِبُوَا أَنْ جَاءَهم مُنْذِرٌ مِنْهُم فَقَالَ الكَافِرون هذا شَيءٌ عَجِيبٌ** ﴾[2]، وقوله تعالى : ﴿ **أَجَعَلَ الآلَهةَ إلهاً وَاحِداً إنّ هَذَا لَشَيءٌ عُجَابٌ** ﴾ [3]. فهناك تحويل في الوصف من فَعِيل إلى فُعَال، للدلالة على المبالغة . ففي آية (ص) قيل : إنّ العجب كان أكثر مما في آية (ق)، فافتتح الآية بالاستفهام الإنكاري وأَكَّده بأنّ واللام وعدل من " عَجِيب " إلى " عُجَاب ". وفي آية (ق) كان العَجَب من مجيء منذر من بينهم، وأمّا آية (ص) ففيها يُظهر المشركون عجبهم من توحيد الآلهة ونفي الشك ، ولاشك أن عجبهم في الثانية أبلغ وأبلغ لأنهم قومٌ عريقون في الشرك، بل إنّ الإسلام جاء أول ما جاء ليردعهم عن الشرك ويردهم إلى التوحيد "[4]. وقرأ أبو عبد الرحمن السُّلميُّ " إنّ هذا لشيء عُجَّاب "[5]. ويقول ابن جني :" ... وذلك أنكّ في المبالغة لا بدّ أن تترك موضعاً إلى موضع، إما لفظاً إلى لفظ، وإما جنساً إلى جنس ، فاللفظ كقولك : عُراض، فهذا قد تركت فيه لفظ عَرِيض، فَعُراض إذاً أبلغ من عَرِيضُ "[6]. ويقول صاحب العين بين العَجِيبِ والعُجَاب فَرقٌ؛ أمّا العَجِيبُ، فالعَجَبُ يكون مثله، وأمّا العُجَاب فالذي تجاوز حَدَّ العَجَب "[7]، ومثله أورد الفراء : هو مثل قولهم رجل كَرِيمٌ وكُرَامٌ وكُرّامُ، وكَبِيرٌ وكُبَارٌ وكُبّارٌ "[8]، وقال أبو عبيدة : رجلُ كَرِيم، وكُرَامٌ وكُرّامٌ بمعنى واحد. قال : وكُرام بالتخفيف، أبلغ في الوصف وأكثر من كريم، وكُرّام، بالتشديد، أبلغ من كُرَام .. ومثله ظَرِيف وظُراف وظُرّاف "[9]. وكل ما سبق يشير إلى تعدد صيغة فعيل من الصفة المشبهة واشتراكها مع فُعْال وفَعَال وفُعّال .

---

[1] الرضي ، شرح الشافية : جـ2 ص 136 .

[2] ق: 50 / 2 .

[3] صّ : 38 /5 .

[4] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 86 .

[5] ابن منظور ، لسان العرب : جـ9 ص 52 .

[6] ابن جني ، الخصائص : جـ3 ص 46 ، جـ3 ص 267 .

[7] ابن منظور ، لسان العرب : جـ9 ص 52 .

[8] المصدر نفسه: جـ9 ص52 .

[9] المصدر نفسه: جـ12 ص76 .

3. 3. 2 تعدد صيغة (فَعِل، أَفَعْل).

وهناك دلالات تشير إلى تعدد صيغ الصفة المشبهة فيما يورده ابن قتيبة تحت صيغتي " أَفْعَل وفَعِل " مثل : " أَشْعْث وشَعِث "، و" أجْرَب وجَــرِب " و " أَخْــشَن وخَشِن "، و " أَحْمَق وحَمِق "، و" أَقْعَس وقَعِس "، و " أكْدَر و كَدِر " و " أَعَمَى وعَمٍ " و " أَنْكَد ونَكِد " و " أَوْجَل ووَجِل " قال الشاعر :

لَعَمْرُوك مَا أدْرِي وإني لأوْجَلُ   عَلَى أَيّنَا تَغْدُو المَنيَّةُ أَوّلُ "[1].

ويشير سيبويه إلى التعدد بين صغتي " فَعِل وأفَعْل " وبدلالة واحدة بقولــه : " ووَجِر وَجَراً وهو وَجِرٌ. وقالوا : أَوْجَرُ ، فأدخلوا أفعل ههنا على فَعِــل لأن فَعِــلاً وأَفْعَل قد يجتمعان، كما يجتمع فَعْلانُ وفَعِلٌ. وذلك قولك : شَعِثٌ وأَشْعَثُ، وحَــدِبُ وأحْدبّ، وجَرِبٌ وأَجْرَبُ، وهما في المعنى نحوٌ من الوجع. وقالوا : كَدِرٌ وأَكْــدرُ، وحَمِقٌ وأَحْمَقُ وقْعِسٌ وأَقْعسُ . فأفْعلُ دخل في هذا الباب كما دخلَ فَعِلٌ في أخْــشَنُ وأكْدَر، وكما دخل فَعِلٌ في باب فَعْلان ويقولون : خَشِنٌ وأَخْشَنُ " [2]. والناظر فــي المعاجم العربية يرى أن هذه الصيغ لها دلالات متشابهه ومتقاربَةِ وترد مشتركة مع بعضها البعض، يقول ابن منظور في اللسان " فهو جَرِبٌ وجَرْبان وأجْرَبُ، والأنثى جَرْباء ... الجرب : بثر يعلو أبدان الناس والإبل "[3].

يقول ابن سيده :" وهو حَمِسُ وذلك حين يَهيجُ ويَغْــضبُ والحَمِــس – الــذي يغضب للقتال، وهو الشَّدِيد الشّجاع، وقالوا أَحْمَسُ كما قالو أَوْجَرُ، وصار أفْعَلُ، ها هنا بمنزلة فَعْلان كغَضْبَان "[4]. ويورد الجوهري لفظتي خَشِن وأَخْشَن على صيغتي فَعِل وأَفْعَل ، فيقول :" الخشونه ضد اللين " وقد خَشُنَ الشيء بالضم فَهــو خَــشِنٌ، والأَخْشَنُ مثل الخَشِن "[5]. وفي اللسان " الخَشِنُ والأَخْشَنُ، الأَحْرَشُ من كلِّ شَــيء، فهو خَشِن أَخْشَن ضد اللين "[6]. ومنها أيضاً قول الجوهري في " أحْمَق وحَمِــق :"

---

[1] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص333 ، وينظر : ص344 ، ومازلنا نستخدم حتى اليوم لهجـــة فلان شَعِث وأَشْعَث .

[2] سيبويه ، الكتاب : جــ4 ص18 ، ابن سيده ، المخصص : جــ4 س14 ص286 .

[3] ابن منظور ، لسان العرب : جــ2 ص227 .

[4] ابن سيده ، المخصص : جــ4 س14 ص287 .

[5] الجوهري ، الصحاح : جــ5 ص 1700 .

[6] ابن منظور ، لسان العرب : جــ4 ص 104 .

الحَمِقُ والحُمُقُ : قلَةُ العقل : وقد حَمُقَ الرجلُ بالضم حَمَاقة ، فهو أَحْمَقُ ، وحَمِقَ أيضاً بالكسر يَحْمَقُ حُمْقاً ... فهو حَمِقٌ : قال يزيد بن الحكيم الثقفي :

قَدْ يُقْتِرُ الحُولُ التَّقِيْــ يُ ويُكْثِرُ الحَمِقُ الأَثِيمُ "[1].

وفي اللسان :" رجُلٌ أَحْمَقُ وحَمِقٌ بمعنى واحد ، قال رؤبة :

أَلَّفَ شَتَّى لَيس بالرَّاعِي الحَمِق "[2].

وكذلك " القَعَسُ : خروج الصدر ودخول الظهر ، وهو حد الحَدَب : يقال رجلٌ : أَقْعَسُ وقَعِسٌ ومُتَقَاعِسُ "[3]. وفي اللسان"فهو أَقْعَسُ ومُتَقَاعِس، وقَعِسُ كقولك أَنْكَدُ ونَكِدٌ وأَجْرَبُ وجَرِبٌ، وهذا الضرب يعتقب عليه هذان المثلان كثيراً"[4].

وعلى الرغم من تأكيد اللغويين والمعجميين من دلالة مثل هذه الصيغ على معنى واحد إلا أنّ فاضل السامرائي يرى أنّ هناك اختلافاً في المعنى فيقول :" غير أني لا أذهب إلى ما ذكره سيبويه من نحو : حَمِقٌ وأَحْمَق وجَرِبٌ وأجْرَبُ أنّهما بمعنى واحد، وإن كان أصحاب المعجمات يذهبون إلى ذلك أيضاً، وإنّما أرى أن لكل منهما معنى وقصداً ، فبناء " فَعِل " يختلف عن " أفْعَل " في جملة أمور منها أنّه عَرَضٌ غير ثابت، وأن فيه هَيْجاً وَأنّه فيما يُكرُه من الأمور الباطنة غالباً. وأما " أفْعَل " فيكون ثابتاً، وأنّه في العيوب الظاهرة ...كما سنرى.

فالذي يقول : هو حَمِقٌ جعله بمنزلة الداء ابتُليَ به صاحبه فبناه على " فَعِل " ؛ لأنّ الأدواء تُبنى على فَعِل، ومن يقول " أحْمَق " جعله من باب الخلقة نحو : أَعْمَى وأَبْكَم وأن حُمقه ظاهر في أفعاله بحيث أصبح عيباً ظاهراً لا باطناً فبناه على ذلك . ومثله : جَرِبٌ وأجْرَب فإن جَرِباً إنما بُني على ذلك؛ لأنّه داء وأنّه عَرَضٌ، وأما أجْرَبُ فإنّه أصبح بمنزلةِ الخِلقة، أي ثابتاً "[5]. غير أنّ الباحث يؤيد ما جاء به اللغويون والمعجميون من دلالة مثل هذه الصيغ الدالة على الصفة المشبهة ، وإن اختلفت الصيغة في الإطار الشكلي، فما زال المجتمع القرويّ في العصر الحاضر

---

[1] الجوهري ، الصحاح :جـ4 ص 1211 .

[2] ابن منظور ، لسان العرب : جـ3 ص 329 .

[3] الجوهري ، الصحاح :جـ2 ص 812 .

[4] ابن منظور ، لسان العرب : جـ 11 ص 243 .

[5] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص71 ، 72 .

يقول فلان شعِث وشَعِث وأَشْعَث، وهم يقصدون دلالة الثبوت في تعامله مع الناس بعدم لياقة، أي الإنسان ذو معشرٍ خشن، تعامله قاسٍ، وهذه صفة قد تكون ثابتة إن دلت على استمرارية هذا التعامل عند هذا الشخص، وقد تكون آنية .

وكذلك العَمَى والأعَمى. فهما صفتان دالتان على عيب ثابت وقد وصف الشاعر صيغة فَعْل بقوله :

يقولون العَمَى منظرٌ قبيحٌ قل بفقدانكم يهون

فالعمى الذي يريده الشاعر الصفة الدالة على الثبات، وقد يطلق إنسان دعوة على إنسان بقوله " عَمَى " ولا يقصد العمى المراد الثابت. وكذلك الحال في جَرِبٌ فهي ذات الدلالة في أَجْرَب، وقد تكون جَرِب أثبت في الدلالة من أجْرب لأنّ العوام يطلقون كلمة " ولك يا أَجْرَب " وهم يقصدون إساءة آنية وقتية غير ثابتة. وهكذا فجميع هذه الصيغ تستخدم ثابتة، وقد تكون غير ثابتة، لكن المراد من هذا المردّ هو التدليل على تعدد مثل هذه الصيغ، وعدم ثبات الصفة المشبهة على صيغة واحدة في الدلالة الواحدة .

وما يؤكد تعدد صيغتي " فَعِل، وفَعْلَان " قول سيبويه : " ... وهو جَذِلٌ وقالوا : جَذْلانُ، كما قالوا : كَسْلانٌ وكَسِلٌ، وسَكْرَانُ وسَكِرٌ " [1].

ويشير ابن سيده إلى التعدد فيقول : " وكذلك فَعْلان كقولك عَطْشان وصَدْيان ووَجْلان وقد قالوا فيه عَطِش وصَدٍ ووَجِلٌ " [2].

وفي قوله تعالى : ﴿ **فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِراً** ﴾ [3]. يقول الزمخشري " شيئاً غضاً أخْضَر يقال : أَخْضَرَ خَضِر كأعْوَر وَعَوِر، وهو ما تشعب من أصل النبات الخارج من الحبة "[4]. ويورد صاحب اللسان، ألفاظاً عدّة تدل على تعدد الصفة المشبهة على صيغة " فَعِل " فيورد " وحكاه ابن الأعرابي في الماء أيضاً، وقد اخْضَرَّ، وهو أَخْضَرُ وخَضُورٌ وخَضِرٌ وخَضِيرٌ، ويَخْضِير ويَخْضُور؛ اليَخْضُورُ :

---

[1] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص19 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س14 ص287 .

[2] ابن سيده ، المخصص : جـ4 س14 ص286 .

[3] الأنعام: 99/6 .

[4] الزمخشري ، الكشاف : جـ2 ص49 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ4 ص120 .

الأَخْضَرْ "[1]. " والخُضْرَة ، والخَضِرُ والخَضِيرُ : اسم للبغلة الخضراء، وعلى هذا قول رؤبة :

إذَا شَكَوْنا سَنَةً حَسُوساً نَأكُلُ بعد الخُضْرَةِ اليَبِيسا

وقد قيل إنّه وضع الاسم ههنا في موضع الصفة ... والخُضْرَةُ في ألوان الناس : السُّمْرَةُ ، قال اللّهبيُّ :

وأنا الأخْضَرُ، من يَعْرِفُني أَخْضرُ الجلدَة في بيتِ العَرَب "[2].

3. 3. 3 تعدد صيغة (فعلان ، فعيل).

يقول الزجاج : " ... ولا يجوز أن يُقال " الرحمن " إلاّ لله ، وإنّما كان ذلك ؛ لأَنَّ بنْاءَ فَعْلان من أبنية ما يُبالغُ في وَصْفِه ، ألا ترى أنّك إذا قُلت : غَضْبان ، فمعناه المُمْتلِىء غَضَباً، فَرَحْمَنُ الذّي وَسِعَتْ رَحْمَته كل شيء فلا يَجُوز أن يقال لغير الله رَحْمَن "[3]. ويقول أبو هلال العسكري " الفرق بين الرحمن والرّحيم أن الرحمن على ما قال ابن عباس أرق من الرّحيم يريد أنه أبلغ في المعنى لأنّ الرقة والغلظة لا يوصف الله تعالى بهما ... وعندنا أن الرَّحِيْم مبالغة لعدوله وأن الرحمن أشد مبالغة، لأنهُ أشدّ عدولاً، وإذا كان العدول على المبالغة كلما كان أشد عدولاً كان أشدّ مبالغة "[4]. ويورد السامرائي دلالة الصيغتين بقوله :" الرَّحْمَن فَعْلان من الرَّحْمة " و " الرَّحِيْم " فَعيل منها. وصيغة " فَعْلان " تفيد الدلالة على الحدوث والتجدد وذلك نحو عَطْشَان وجَوْعَان وغَضْبَان ولا تفيد الدلالة على الثبوت، وتفيد أيضاً الامتلاء بالوصف ... وصيغة " فَعِيل " تدل الثبوت في الصفة نحو طَوِيل وجَمِيل وقَبِيح أو التحول في الوصف إلى مايقرب من الثبوت نحو خَطِيب وبَلِيغ وكَرِيم . فجاء بالوصفين للدلالة على أن صفته الثابتة والمتجددة هي الرَّحمة للاحتياط في الوصف. فإنه لو وصف نفسه بأنه " رَحِيم " فقط لوقع في النفس أنّ هذا وصفه الثابت، ولكن قد يأتي وقت لا يرحم فيه كالكريم والخطيب ، ولو قال "

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب : جـ4 ص120 .

[2] المصدر نفسه : جـ4 ص120 ، 121 .

[3] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه : جـ1 ص43 .

[4] العسكري ، الفروق اللغوية : ص160 ، 161 .

رَحَمان " فقط لظُنّ أنّ هذا وصف غير ثابت كالغَضْبَان والعَطْشَان وهَذا الوصف يتحول؛ فيذهب الغضب ويزول العطش وكذلك الرحمة؛ فجمع بينهما ليدل على أن وصفه الثابت والمتجدد هو الرحمة ؛ فرحمته دائمة لا تنقطع . وهو من أحسن الجمع بين الوصفين ولا يؤدي الوصف بأحدهما ما يؤدي اجتماعهما "[1]. وهذه إشارة إلى تعدد يقع بين الصفة المشبهة وصيغة المبالغة .

ولست أدري أهناك فرق بين الصفة المشبهة وصيغة المبالغة ؟ فالصفة الحسنة دائماً مع الخالق ثابتة ولا تتغير ليبقى قلب المؤمن مطمئناً برحمة الله ، فما الضير من القول أنهما صيغتان دالتان على الثبوت مع الخالق جلَّ وعلا " الرحيم والرحمن "، وفيهما التعدد يعود لدلالة تدل على المعنى الثابت الرحمة التي تبقى ولا تنقص تعظم ولا تنقشع . وقد أشار الجوهري في الصحاح إلى أنهما يدلان على معنى واحد؛ فيقول :" والرحمن والرحيم : اسما مشتقان من الرّحمة، ونظيرهما في اللغة : نَديم ونَدْمَان، وهما بمعنى "[2]. وهناك إشارة عند صاحب اللسان على أنّ هناك فرقاً بسيطاً في المعنى، فيورد : " قال ابن عباس هما اسمان رقيقان أحدهما أرقّ من الآخر، فالرحمن الرّقيق والرحيم العاطف على خلقه بالرزق "[3]. وفي البحر المحيط أيضاً أشار صاحبه إلى أن دلالتهما واحدة، فيقول : الرحمن الرحيم قيل دلالتهما واحدة نحو: ندمان ونديم، وقيل : معناهما مختلف، فالرحمن أكثر مبالغة ... وقيل الرحيم أكثر مبالغة، والذي يظهر أن جهة المبالغة مختلفة، فلذلك جُمع بينهما، فلا يكون من باب التوكيد ، فمبالغة فَعْلان مثل غَضْبَان وسَكْرَان من حيث الامتلاء والغلبة، ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بمحال الرحمة ولذلك لا يتعدى " فَعْلان " ويتعدى " فَعِيل "[4]. وهكذا ففي اختلاف اللغويين تأكيد على أنهما صيغتا صفة مشبهة تدلان على معنى واحد " الرحمة " لكن الاختلاف قد يكون في المبالغة في أيهما أكثر مبالغة.

---

[1] السامرائي ، فاضل صالح ،(1999م) ، لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد ، العراق : ص27 .

[2] الجوهري ، الصحاح : جـ4 ص 1566 ، ابن منظور ، لسان العرب :جـ5 ص 174 .

[3] ابن منظور ، لسان العرب : جـ5 ص 174 .

[4] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ1 ص 16 – 17 .

وهناك تعدد بين صيغتي فَعِلٌ وفَعيل أشار إليها سيبويه بقوله :" وقد بنوا أشياء على فَعِلَ يفْعَلُ فَعَلاً وهو فَعِلٌ، لتقاربها في المعنى، وذلك ما تعذّر عليك ولم يسهل. وذلك عَسِرَ يَعْسَرُ عَسراً وهو عَسِيْر، وشَكِسَ يشْكَسُ شَكَساً وهو شَكِسٌ ، وقالوا : الشَّكاسة، كما قالوا : السَّقامة وقالوا : لَقِسَ يَلْقَسُ لَقْساً وهو لَقِسٌ، ولَحِزَ يَلْحَزُ لَحَزاً وهو لَحِزٌ ؛فلما صارت هذه الأشياء مكروهةً عندهم صارت بمنزلة الأوجاع، وصار بمنزلة ما رُمُوا به من الأدواء . وقد قالوا : عَسُر الأمر وهو عَسِير "[1]. وقد قدم صاحب الكشاف دلالتين متقاربتين في المعنى ، ولكنّ إحداهما أبلغ من الأخرى في صيغتي " فعيل ، وفعلان " فيقول :" في قوله تعالى : ﴿ **الرَّحمَنِ الرَّحِيْمِ** ﴾ [2]. و" الرَّحمن " فَعْلان من رَحِمَ، كغضبان وسَكرَان، من غَضِبَ وسَكِرَ ، وكذلك الرَّحيم فَعِيل منه ، كمَرِيض وسَقِيم من مَرِضَ وسَقِمَ، وفي " الرَّحْمَن " من المبالغة ما ليس في " الرَّحِيم "، ولذلك قالوا : رَحْمَنَ الدنيا والآخرة، ورَحِيم الدنيا، ويقولون : إنّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى "[3].

وتشترك صيغة فعلان مع فاعل في الدلالة على الصفة المشبهة حيث تدلان على معنى واحد مثل الجوع والعطش وريان، وغيرها من الأمور الدالة على التقلب والاضطراب ومثله جَاعَ يَجُوْعُ جُوعاً وهو جائع،" وناع ينوعُ نُوعاً وهو نائع " . وقالوا : جَوْعَانُ فأدخلوها هَهنا على فاعل لأن معناه غَرْثان. ومثل ذلك أيضاً من العَطَش : هَامَ يَهِيمُ هَيْماً وهو هَائمٌ، لأن معناه عَطْشان "[4]. ودلالة فَعْلان على حرارة الباطن والامتلاء، كما أشار الرضي إلى ذلك بقوله :" بابه فَعِلَ يَفْعَلُ مما يدل على حرارة الباطن والامتلاء "[5]. وهناك اشتراك في تعدد صيغة الصفة المشبهة في الدلالة على حرارة الباطن والامتلاء فصيغة فعلان تتفق مع " فَعِل "ومع " أَفْعَل أيضاً في الدلالة الواحدة فكلها صفات مشبهة .

---

1 سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 21 ، ابن سيده ، المخصص : س 14 ص 287 .

2 الفاتحة: 1 /2 .

3 الزمخشري ، الكشاف :جـ1 ص16 .

4 سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 22 .

5 الرضي ، شرح الشافية : جـ2 ص 145 .

وأشار الرضي إلى ذلك بقوله : " يدخل على فَعْلان في الامــتلاء وحــرارة الباطن كَصَدٍ وصَدْيَان ، وعَطِش وعَطْشَان ، ويدخل أيضاً أَفْعل على فَعْــلان فــي المعنى المذكر كأَهْيَم وهَيْمَان ، وأَشْيَم وشَيْمَان . وقد ينوب فَعْلان عن فَعِل كغَضْبَان والقياس غَضِب إذا الغضب هَيَجَان "[1].

3. 3. 4 تعدد صيغة (فَعَلان ، أفْعِل).

وما يشير إلى التعدد اشتراك صيغتي الصفة المشبهة " أَفْعَلُ على فَعْــلان " ، يقول سيبويه " وقد يدخل أَفْعَلُ على فَعْلانَ كما دَخلَ فَعِلٌ عليهما ، فلا يفارقهما فــي بناء الفعل والمصدر كثيراً، ولِشبْه فَعْلان بمؤنث أفْعل ... وزعم أبو الخطّاب أنّهــم يقولون : رجُلٌ أَهْيَمُ وهَيْمانُ، يريدون شيئاً واحداً وهو العَطْشان "[2] .

3. 3. 5 تعدد صيغة(فِعَال ، فَعِيل)من الصفة المشبهة :

يقول ابن سيده :" وجعلوا السَّقَام والسَّقيم كالجَمَال والجَمِيــل ، وقــالوا سَــهِكَ يَسْهَكُ سَهكاً وهو سَهِكُ وقَنِمَ يَقْنَمُ قَنَماً وهو قَنِمٌ جعلوه كالداء ؛ لأنه عيب . وقــالوا قَنَمَةَ وسَهَكة ، فالقَنَمة الرائحة المُنْكَرة "[3]. وتشترك صيغة فَعِيل مع فَعِل في بعض هذه الباب .

وتتعدد الصفة المشبهة فتلتقي صيغ عديدة منها معاً ؛ لتشكل دلالة ذات معنى واحد، أو متقارب جداً " فكل شيء نفيس وعِلْق خَطِير فهو ثَقَلُ وثَقِيــل وثاقــل ... وثقُلَ الرجل ثِقَلاً فهو ثَقِيلٌ وثاقل : اشتد مرضه "[4]. وتقول : ثَقُل الشيء ثِقلا وثَقالة فهو ثَقِيل ... وامرأة ثقال : مِكْفال وثَقَال : رَزان ذات مآكِمُ وكَفَلٍ علــى التعرفــة ، فرَّقوا بين ما يُحمْل وبين ما ثقُل في مجلسه فلم يَخِفّ"[5]. وهناك إشارة تــدل علــى اختلاف بسيط في الدلالة بين الصفة ومن اشتركت معها في التعدد ، فتقول :" رجل

---

1 الرضي ، شرح الشافية: جــ1 ص 146 .
2 سيبويه ، الكتاب : جــ4 ص 20 ، المخصص : جــ4 س 14 ص 287 .
3 ابن سيده ، المخصص : جــ4 س 14 ص 287 .
4 ابن منظور ، لسان العرب : جــ2 ص 113 ، 114 .
5 المصدر نفسه : جــ2 ص 113 ، 114 .

سَكْت، بين السَّاكُوتةِ والسَّكُوتِ ، إذا كان كثير السُّكُوت. ورجلٌ سَكِتٌ قليل الكلام ، فإذا تَكَلَّمَ أَحْسَنَ، ورجل سَكِت وسِكِّت، وسِكِّيتٌ وساكوت، وساكوتة إذا كـان قليـل الكلام من غير عِيٍّ، فإذا تكلّم أحْسَنَ "[1]. وقد يأتي التعدد بين هذه الصيغ " صـيغ الصفة المشبهة "، ليفرّق بين المذكر والمؤنث مثل : " الرَّزِين : الثَّقِيـل...ورجـل رَزِين سَاكن . وشيء رزين أي ثقيل ...وامرأة رَزَان إذا كانت ذات ثبَات ووَقَـار وعفاف وكانت رزينة في مجلسها، قال حسان بن ثابت يمدح عائـشة، رضـي الله تعالى عنها :-

حَصَانٌ رَزَانٌ لا تُزَنٌّ بريبةٍ وتُصبِحُ غَرْثَى من لِحُومِ الغَوَافِلِ"[2].

يقول أبو العباس في الفصيح : عِنده جِمَام القدح وجُمَام المَكُّوك بالرفع دقيقـاً ... وقال الفراء عندي جِمَام القَدَح ماءً بالكسر أي مِلؤُه . وجُمَامُ المكُّوك دقيقاً بالضم وجَمام الفرس بالفتح لا غير "[3]. والذي يبدو أنهم جعلوا فَعالاً للمعاني وفَعِيلاً لما عَمَّ في الغالب "[4].

وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني، ثم زيد فيها شيء، أوجبت القـسمة لـه زيادة المعنى به، وكذلك إن انحُرِف به عن سمته " وهَدْيَته " كان ذلك دلـيلاً علـى حادث متجدد له "[5].

ومما ورد سابقا يتضح تعدد صيغة الصفة المشبهة للصيغة الواحـدة فهنـاك قراءات سبعية تدلل وتشير إلى التعدد في صيغ الصفة المشبهة كما في قوله تعالى : ﴿ **إنّ أصْحَابَ الجَنّةِ اليومَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ** ﴾[6]. واختلفوا في " فاكهون و فاكهين " وهو هنا و " الدخان " و "الطور " و " المطففين " فقرأهن أبو جعفر بغير ألف بعد الفاء ، ووافقه حفص في المطففين "[7]. وفي قوله تعالى ﴿ **إنَّه لَفَرِحٌ فَخُـورٌ** ﴾[8].

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص 304 .

[2] المصدر نفسه :جـ5 ص 206 ، 207 .

[3] المصدر نفسه :جـ2 ص 366 .

[4] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 91 .

[5] ابن جني ، الخصائص : جـ3 ص 268 .

[6] يس : 36 / 55 .

[7] ابن الجزري ، النشر في القراءات : جـ2 ص 354 ، 355 .

[8] هود :11 / 10 .

قرأ الجمهور " لفَرِح بكسر الراء، وهي قياس اسم الفاعل من " فعل " اللازم ، وقرأت فرقه لفرُح بضم الراء "[1]. وفي قوله تعالى ﴿ **فأرْسلْنَا عَلَيْهم رِيْحاً صَرْصَرَاً في أيَّامٍ نَحِسَاتٍ** ﴾ [2]. واختلفوا في " نَحسْات " : فقرأ أبو جعفر وابن عامر والكوفيون بكسر الحاء ، وقرأ الباقون بإسكانها "[3]. وهناك صيغ كثيرة تدل على الصفة المشبهة وتشترك مع المصدر أيضاً في الصيغة نفسها. وهكذا فإن الذي يحكم على الصيغة بأنها صفة ثابتة أو غيرها هو السياق الذي ترد فيه الصيغة، لأن أغلب المشتقات تشترك مع بعضها البعض في معظم الصيغ، وما يدلل على الصفة الثابتة الفعل المصوغ من هذه الصفة أيضاً .

فهناك تحوّل يقع من اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة، فيعطي اسم الفاعل المأخوذ من الفعل اللازم صفة الثبوت، فتكون دلالته على الصفة المشبهة ، كما هو الحال في " طاهر القلب وشاحط الدار " فإنه يدل على الثبوت : وكذلك مثل " قائم إذا أضيف إلى فاعل "[4].

فيورد عبدالحميد السيد أمثلة على صيغة فاعل التي تدل على الصفة الثابتة مثل : فلانٌ عالي القامة، شامخ الأنف، وقال الشاعر :

ضَحُوكُ السِّنِ إن نَطَقُوا بِخَيْرٍ وَعندَ الشَّرِّ مِطْراقٌ عَبُوسُ "[5].

وهذه الصفات : عالي، شامخ ، ضحوك ... مأخوذه من الأفعال علا ، شمخ، ضحك، وهذه أفعال لازمة، ولا خلاف في جواز انتقال هذا النوع من حالة الحدوث " اسم الفاعل أو صيغة المبالغة " إلى حالة الدوام و الثبوت وهو معنى الصفة المشبهة "[6].

وهكذا فإن التعدد في صيغة الصفة المشبهة يظهر جلياً مثل قول ابن سيدة: ربما تعاورت الصيغتان فقيل : فعيل وفَعال كقولهم : رجل كَهَام وكَهِيم للذي لا غناء عنده ، وقال : رجل شَحَاح وشَحِيح، و صَحاح الأديم وصَحِيح، وعَقام وعَقِيمَ، وبَجَال

[1] أبو حيان، البحر المحيط : جـ5 ص 206 .
[2] فصّلت : 41 / 16 .
[3] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص 366 .
[4] الأزهري ، شرح التصريح : جـ2 ص78 .
[5] السيد ، المغني في علم الصرف : ص 212 .
[6] المرجع نفسه : ص212 .

وبَجِيل "[1]. لكن السامرائي يرى " أنه ليس من باب التعاور وإنما هو عدول من فَعِيل إلى فَعَال لزيادة الوصف ،فإننا نرى أن فَعَالاً أبلغ من فَعِيل في الوصف لزيادة مدة الألف على مدة الياء ولخروج فَعَال عن بابها فإن الباب " فَعِيل " وهو القياس"[2].

والخروج عن الباب يكون للمبالغة في الوصف ونحن نقول إنه التعدد بعينه وهو تحول من صيغة إلى صيغة، والعدول إذا كان بالمعنى نفسه فيمثل التعدد .

وتلتقي الصيغ مع صيغ المصدر أيضاً وهكذا فإن هناك اشتراكاً وتداخلاً وتحولاً في معظم صيغ الصفة المشبهة، فتدخل صيغة فَعِيل على فَعِل ، كسِّقِيم وسَقِم، وسَقَم ومَرِيض ومَرِض ومَرَض، وحَزِين وحَزِن وحَزَن . وتدخل " أفْعَل معها مثل " شَعِثٌ وأَشْعَث "[3].

3. 3. 6 تعدد صيغة (فَاعِل ، فِعَال) .

وتشترك صيغة " فاعل " الدّالة على الصفة المشبهة مع صيغة " فِعَال " ومثل ذلك قول سيبويه :" ومثل هذا قولهم : ساغِبٌ وسِغَابٌ، وجَائِعْ وجِيَاع ، وهائِم وهِيَام لمّا كان المعنى " معنى " غِراث وعِطاش بُني على فِعال، كما أَدخل قوم عليه، فَعْلان إذْ كان المعنى معنى غِراثٍ وعِطاش "[4]. وقد يحول اسم المفعول إلى الصفة المشبهة كما يحول اسم الفاعل، مثل ذلك : زيدٌ مهزول فصيلُه، مشكور فعلهُ " واسم المفعول يدل على معنى ثابت دائم لا حادث "[5]. وهناك تعدد يحصل في الصفة المشبهة بين الصيغة التي تدل على المذكر وما يقابلها في الدلالة على المعنى للمؤنث فصيغة " فَعْلان وفُعْلَى " تدل على معنى واحد فـ " غَضبان – غَضْبى " وسَكْرَان سَكْرى ... وصيغة " أفْعَل مؤنثه فَعْلَاء " نحو " أَحْمَر حَمْراء " ... ولم يقولوا في المذكر أهْطَل إنما يقال هَطِل "[6].

---

[1] ابن سيده ، المخصص : جـ4 س 15 ص 411 .

[2] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 91 .

[3] ينظر ابن قتيبة، أدب الكاتب : ص 345 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س14 ص286 ، 287 .

[4] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 22 ، 23 .

[5] السيد ، المغني في علم الصرف : ص 214 ، 215 .

[6] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 373 .

بعد العرض السابق لتعدد صيغ الصفة المشبهة ، يتضح أن التعدد في أغلبه يأتي لأمر دلالي، وأن هذه الصيغ تشترك مع أغلب المشتقات في صيغها ، وما ينطبق عليها ينطبق على صيغ الصفة المشبهه من خضوع لمعايير صوتية ولهجية ودلالية .

3. 4 تعدد صيغة المبالغة .

صيغ المبالغة : أسماء أو أبنية مخصوصة تفيد التّنصيص على التكثير أو المبالغة في حدث اسم الفاعل، كمّاً وكيفاً "[1]. وتقول خديجه الحديثي : " إذا أُريد الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتّصاف الذات بالحدث حُوِّل بناء اسم الفاعل إلى أبنية متعددة هي صيغة المبالغة "[2]. وأشهر أبنية هذه الصيغة خمسة كما أشار إليها الصرفيون ، فيقول ابن يعيش : "والضرب الثاني : ما هو موضوع للمبالغة . وهو خمسة أبنية : فَعُولٌ : نحو ضَروب، وأَكُولِ، وطَهورٌ. وفَعَّالٌ : نحو ضَرّاب، وأَكّال. ومِفْعَالٌ نحو مِضْراب، ومِكيال. وفَعيل : نحو شَبيه، وفَقيه ، وفَعِل نحو حَذِر وبَطِر فهذه ليست كاسم الفاعل في جريانها على الفعل، وإنّما هي معدولة عن الجاري للمبالغة "[3]، ويقول الراجحي : " وصيغ المبالغةِ التى تحول من صيغة " فاعل " للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث خمسة أوزان، فَعَّال ومِفْعَال وفَعُول، وفَعِيل، وفَعِل "[4] .

ويقول سيبويه : " وأجروا اسم الفاعل ، إذا أرادوا أن يبالِغوا في الأمرِ ، مُجراه إذا كان على بناء فاعلٍ، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أَنّه يريد أن يُحدِّثَ عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى : فَعِولٌ، وفُعّالِ ومِفعال، وفَعِلٌ. وقد جاء : فَعِيلٌ كَرَحِيم وعَلِيم وقَدِير وسَميع وبَصير "[5]. وينقل السيوطي عن ابن خالويه اثني عشر بناء فيقول :" والعرب تبنى أسماء

[1] السيد : المغني في علم الصرف : ص 204 .

[2] الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص 185 ، ينظر الغلاييني ، جامع الدروس العربية : جـ1 ص 193 .

[3] ابن يعيش ، شرح الملوكي : ص 91 ، 92 ، ينظر صلاح ، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى : ص 20 ، 21 .

[4] الراجحي ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية : ص 203 .

[5] سيبويه ، الكتاب : جـ1 ص 110 .

المبالغة على اثني عشر بناء؛ فَعَال كَفَساق. وفُعَل كغُدَر وفَعّال كغدّار. وفَعُول كغَدُور. ومفْعِيل كمعْطير . ومفعال كمعْطار، وفُعَلة كهُمَزة لُمَزَة. وفَعُولة كمَلُولة. وفَعَّالة كَعَلاَّمة. وفاعِلَه كراوِية، وخَائنة. وفَعّالة كَبقّاقة، للكثير الكلام، ومِفْعالة كمِجزَامة " [1].

ومما يقدمه ابن خالويه ترى أنّ هناك صيغ تشترك في التعدد بينها وبين الصيغة الأخرى كغدّار وغَدّور، ومِعْطير ومِعْطار ، وقد يكون الأصل في مِفْعِل هو مِفعال، كما تقدم في اسم الآلة. ويورد السامرائي أبنية المبالغة مع أمثلة عليها وهذه الأمثلة قد تشترك في أصلية الحروف مثل : " غفّار وغَفُوروصَبّار وصَبُور وكَفّار وكَفُور ... " ويسأل هل المعنى واحد لمثل هذه الصيغ ؟ "[2].

والأصل أن تبقى من الثلاثي " وشذّ بناؤها من أفعل كَدَرَّاك من أَدْرَك ، ومِعْطاء من أعطى ، ونَذير وأليم من أَنْذَرَ ، وآلَمَ ، وزَهُوقٌ من أزْهَقَ "[3]. وصيغة المبالغة ترجعُ، عند التحقيق إلى معنى الصفة المشبهة ، لأن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النّفس "[4]. يحول اسم الفاعل إلى صيغ سماعية متعددة بقصد الدلالة على التكثير في حدث صيغة " فاعل " كمّا أو كيفاً؛ لأن صيغة " فاعل " محتملة للغلة والكثرة. وصيغة المبالغة تأكيد للمعنى وتقويته والمبالغة فيه"[5]. وفي دلالة هذه الصيغ يرى أبو هلال العسكري أنّ كلما اختلف اللفظان عن بعضهما مثل " غفور وغفّار " فإن المعنى قد يختلف ، فيقول : " فأمّا في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللغويين وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما نفوسها من معانها المختلفة وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها "[6].

---

1 السيوطي ، المزهر : جـ2 ص 243 ، ينظر الشيخ ، أبنية الأسماء في اللغة العربية : ص 200 – 202 وقد أحصى خمسة وعشرين بناء لصيغة المبالغة .

2 السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية العربية : ص92.

3 السيوطي ، همع الهوامع : جـ6 ص60 .

4 الغلاييني ، جامع الدروس العربية : جـ1ص193 .

5 نهر ، الصرف الوافي : ص87 ، جنهوتشي : الأبنية الصرفية ودلالتها في شعر عامر بن الطفيل :ص149 ، شاهين ،عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص115 .

6 العسكري ، الفروق اللغوية : ص 12 .

ويتابع القول : " من لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كلَه يفيد المبالغة فقط وليس الأمر كذلك، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها "[1].

3. 4. 1 تعدد صيغة فِعَيل .

وهذه الصيغ تلتقي مع جميع المشتقات والمصدر وبعض الأسماء ، وتحوّل عنها معظم هذه الصيغ "[2]. وهذه الصيغ تدل على الثبوت في الصفة المشبهة أمّا في صيغة المبالغة فإنه تدل على معاناة الأمر وتكراره حتى أصبح كأنه خلقة في صاحبه وطبيعة فيه كعَلِيم، أي : هو لكثرة نظره في العلم وتبحّره فيه أصبح العلم سجيّةً ثابتة في صاحبه كالطبيعة فيه ومثل ذلك في الصفة المشبهة : فَقيه وخطيب"[3]. وتشترك هذه الصيغة مع فُعّال. فالأصل " فَعِيل " منقول من الصفة المشبهة ثم عدل إلى فُعال " بالتخفيف ثم " فُعّال " بالتشديد لزيادة المبالغة "[4] . فكلمة بَشِير ونَذِير صيغة مبالغة في قوله تعالى : ﴿ **إنّا أرَسلْنَاكَ بالحَقِّ بَشيراً ونَذيراً**﴾[5]. عدل إلى فَعِيل " للمبالغة، لأن " فَعِيلا " من صفات السجايا، والعدل في بَشِير للمبالغة مقيس عند سيبويه، إذا جعلنا من بشر، لأنهم قالوا بَشَرٌ مخففاً، وليس مقيسا في " نذير "؛ لأنه من أنذره، ولعل محسن العدل فيه كونه معطوفاً على ما يجوز ذلك فيه، لأنّه قد يسوغ في الكلمة مع الاجتماع مع ما يقابلها ما لا يسوغ فيها لو انفردت"[6]. ووردت في قول الأعشى :

فأمّا إذَا ما أَدْلَجت فترى لها   رَقِيبين جَدْياً لا يَغيبُ وفَرْقَداً "[7] .

---

1 العسكري ، الفروق اللغوية : ص13 .

2 درس الباحث هذه الصيغة في المصدر ، واسم الفاعل المفعول وفي الاسماء " و تطرق إلى صيغة فعيل وأصولها في جزئية الصفة المشبهة وهو كثير في الاستخدام " عليم " وهي صيغة رئيسة في صيغة المبالغة ، وكأنها هي الأصل والصيغ الأخرى فرع عليها .

3 السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 103 .

4 المرجع نفسه : ص 103 .

5 البقرة :2 / 119 .

6 أبو حيان ،البحر المحيط : جـ1 ص 367 ، وينظر حليم :جـ2 ص 180 ، وينظر ابن منظور ، لسان العرب : جـ3 ص 242 ، 243 كلمة "حفيظ" ص 305 ، حليم: جـ2 ص180.

7 صلاح ، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى: ص 21 .

وتلتقي هذه الصيغة مع فُعَال وفُعَّال مثل طَوِيل وطُوَال فإذا أفرط في الطُّول قيل طُوَّال "[1].

وهناك صيغة " فِعِيل " محولة عن فَعِيل، يقول ابن جني في صيغة فِعِيل : ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، نحو شِعِير وبِعِير، ورِغِيف ، وسمعت الشجري غير مرّة يقول : زِئِير الأسد ، يريد الزَّئير ، وحكى أبو زيد عنهم : الجنّة لمن خاف وِعِيد الله "[2]. ويورد محقق كتاب إعراب القرآن لابن النحاس أن مثل صيغة فِعِيل : حدث فيها إمالة صوتية . وهي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وهي إحدى الظواهر الخاصة بنطق الفتحة الطويلة نطقاً يجعلها بين الفتحة الصريحة والكسرة الصريحة، ويكاد القدماء يتفقون على أن الفتح أو التفخيم لهجة أهل الحجاز وأنّ الامالة لهجة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس، وليس معنى ذلك أن هل الحجاز لا يميلون وإنما هم قد يميلون في مواضع قليلة "[3]. ويقول ابن سيده : " وفي فَعِيل لغتان فَعِيل وفِعِيل إذا كان الثاني من الحروف الستة مطرد ذلك فيهما لا ينكسر في فَعِيل ولا فَعِل إذا كان كذلك كسرت الفاء في لغة تميم وذلك قولك لِئِيم ونِحِيف "[4]. ويقول رمضان عبد التواب " وهذه الظاهرة ممتدة في اللهجات العامية في العصر الحاضر، وإن خلت بعض أمثلتها من حروف الحلق، مثل : كِبِير وفِطِير وكِتِير وشِرِيك إلى جانب : بِهِيم وبِعِيد وشِخِير وغيرها "[5]. ويورد ابن منظور صيغة فِعِيل الدالة على المبالغة فيقول :" ورَجُلُ سِكِّيرٌ دائم السُّكر "[6]. ويورد صيغ أخرى في دلالتها على المبالغة وتشترك معها في التعدد " ومسِكِيرٌ وسَكِرٌ وسَكُور : كثير السُّكرِ "[7]. ويقول ابن العسكري "

---

[1] ابن سيده ، المخصص : جـ4 س 15 ص 411 ، وينظر : 412 .
[2] ابن جني ، الخصائص : جـ2 ص 143 ،ابن جني، المحتسب : جـ2 ص 41 .
[3] ابن النحاس ، إعراب القرآن : جـ1 ص 118 ، وينظر : جـ1 ص 170 .
[4] ابن سيده ، المخصص : جـ4 س14 ص330 ، 331 .
[5] عبد التواب ، التطور اللغوي : ص 45 .
[6] ابن منظور ، لسان العرب : جـ6 ص 305 .
[7] المصدر نفسه : جـ6 ص 305 .

الشِّرِّيب المنهك في الشّراب المحظور "[1]. وقد يكون هذا البناء مَحوّلاً من فَعَّال كما حُول مَفعيل عن مفعال "[2]. ومنها في الشعر :

من الجاهل العِرّيضِ يُهْدِي ليَ الْخَنَا وذلك مما يَبْتَرِيني ويَعْرَقُ " [3].

يقول السيوطي :" بالكسر والتَّشديد ، فأجازوا زيد شِرِّيب الخمــر ، وطِبــيِّخ الطعام "[4].

قال أبو حيّان : وقد سمع إضافة شِرِّيب إلى معموله في قوله :

لا تَنْفُرِي ياناقُ منه فإنّهُ شرِّيبُ خَمْرٍ مِسْعَرٌ لحروب "[5].

يقول الجندي : " وصيغة المبالغة هذه في الفصحى " فِعّيــل " بكــسر الفـــاء والقرآن الكريم على هذا "[6]. قال تعالى : ﴿ **وَمَآ أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ** ﴾ [7].

وهكذا فإنّ صيغة فعيل صيغة تتميز بأنّها تشكّل في أغلــب المــشتقات ويــتم معرفة اللفظة التي تأتي على وزنها من خلال السياق الذي هي فيه ، وهي في صيغة المبالغة تشير إلى التعدد ؛ لأنها اشتركت في الصيغة مع " فَعيل " و فِعّيل ".

3. 4. 2 تعدد صيغة فعّال من جنس فَعول:

1- صيغة فعّال : صيغة تدل على الحرفة والصناعة، و تقضي الاســتمرار والتكرار، والإعادة والتجديد، والمعاناة والملازمة "[8]. ويقول المقتضب :" هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء ، وذلك قولك لصاحب الثّياب : ثَوَّاب، ولصاحب العِطر : عَطّار، ولصاحب البَزِّ : بَزَّاز – وإنما أصل هذا لتكرير الفِعْل كقولك : هذا رجل ضَرَّاب ، ورجل قَتَّال أي : يكثــر هذا منه، وكذلك خَيّاط ، فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصِّنْف فعلوا به ذلــك ،

---

[1] العسكري ، الفوارق اللغوية : ص 164 .

[2] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 104 .

[3] صلاح ، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى : ص 22 .

[4] السيوطي ، همع الهوامع : جــ5 ص 88 .

[5] المصدر نفسه: جــ5 ص 88 .

[6] الجــندي ، اللهجــات العربية في التراث : جــ2 ص602 .

[7] المطففين : 83 / 8 .

[8] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 96 .

وإن لم يكن منه فِعْلٌ نحو : بَزَّاز وعَطَّار "[1]. ويقول ابن يعيش :" وإن كان شــيء من هذه الأشياء صنعةً ومعاشاً يداومها صاحبها نُسب على فَعَّال ، فيقال لمن يبيــع اللبن والتّمر لبَّان وتَمَّار، ولمن يرمي بالنّبل نَبّال "[2]. ويقول الــسامرائي " فعنــدما تقول هو كَذّاب " كان المعنى كأنّما هو شخص حرفته الكذب كالنّجار الذي حرفتــه النّجارة، وعندما تقول :" صبّار " كأنما هو شخص حرفته وصنعته الصبر"[3]. فهذه الصيغة وإن كانت تختلف عند بعض اللغويين في الدلالة مع فَعْول إلا أنها تــشترك معها في التحول والدلالة المطلقة وهناك أمثلة تؤكد اشتراك هاتين الــصيغتين فــي الدلالة على المبالغة والكثرة . ومن أمثلة التقاء صيغة المبالغة فَعَّال مع فَعول فــي قوله تعالى : ﴿ **إنّ اللّهَ لا يَهْدِي مَن هُوَ كَاذِبٌ كَفّارٌ** ﴾"[4]. أورد أبو حيان في البحر " قرأ زيد بن علي : كَذُوب كَفُور "[5]. وفي اللسان يقال :" رجلُ كَفّار وكَفُور وكافر، والأنثى كَفُور أيضاً "[6]. غطى قلبه عن الإيمان وفي الــصحاح يقــول صــاحبه :" وكَذّاب وكَذُوب ... كَذُوب مثل صَبُور "[7]. وفي اللسان " رجلٌ كــاذِب ، وكَــذّابٌ وتِكْذاب وكَذُوبٌ وكَذُوبة، ... والأنثى كاذبِة وكَذّابة وكَذُوب "[8] .

ويقول ابن منظور في اختلاف الصيغتين واتفاقهما دلالي :" الغَفُورُ والغَفّــارُ، جل ثناؤه، وهما من أبنية المبالغة، ومعناهما السّاتر لذنوب عباده المتجــاوز عــن خطاياهم وذنوبهم "[9]. وهناك إشارة إلى الشدة والمبالغة في صيغتي المبالغة صَبّار وصبور :" ومنه قيل للحرة أمّ صَبَّار بتشديد الباء، ويقال : وقع القوم في أمِّ صَبُّور، أي في أمر شديد "[10]. و " الصَّبُور تعالى وتقدّسَ، وهو الــذي يعاجــل العــصاة بالانتقام، وهو من أبنية المبالغة ... فهو صابر وصَبَّار وصَبِير وصَبُور ... وصَبَارة

---

[1] المبرد ، المقتضب : جــ3 ص 161 .
[2] ابن يعيش ، شرح المفصل : جــ6 ص 14 .
[3] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 96 .
[4] الزُمر: 39 / 3 .
[5] أبو حيان ، البحر المحيط : جــ7 ص 415 .
[6] ابن منظور، لسان العرب : جــ 12 ص 119 .
[7] الجوهري ، الصحاح : جــ1 ص 187 .
[8] أبن منظور، لسان العرب : جــ 12 ص 50 ، 51 .
[9] المصدر نفسه : جــ 10 ص 91 .
[10] الجوهري ، الصحاح :جــ2 ص 607 .

شدّة الشيء من برد أو صيف، إنّ الله تعالى قال " إنّي أنا الـصَّبور "[1]. ويـرى السامرائي أنّ هذه الصيغة " صَبَور " من خلال معانيها السابقة استعيرت للمبالغـة فيقول : ومن هنا استعير البناء إلى المبالغة ، فعندما تقول " هو صَبُور " كان المعنى أنّه كأنّه مادة تستنفد في الصبر، وتفنى فيه كالوَقُود الذي يستهلك في الاتقاد ويفنـى فيه ، كالوضوء الذي يستنفد في الوضوء ، وكذا حين تقول :" هو شَكُور " كأنه مادة معدة للشكر تستهلك فيه، ولذا قال تعالى : والله أعلم :﴿ **وَقَلِيلٌ مَنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ** ﴾[2]، وحين تقول :" هو جَزُوع " كان المعنى أنه ذات تستهلك فـي الجـزع ،وكـذا الغفور، أي : كله مغفرة وهكذا "[3]. لكن التحوّل يجري بين صيغتي فَعُول وفَعّال – فينتج عن اللفظة التابعة لإحدى الصيغتين لفظتين بدلالـة واحـدة ، وهـذه إشـارة واضحة إلى أنّ عملية التحول تحدث بين هاتين الصيغتين، ولكن ليس لجميع الألفاظ التي تعود على الصيغتين وفي هذا إشارة واضحة إلى تعدد الصيغتين.

3. 4. 3 تعدد صيغة (مِفْعَال ، مِفْعِيل).

تشترك هاتان الصيغتان في الدلالة على المبالغة وفي النـصوص العربيـة إشارة تؤكد تعايشهما جنباً إلى جنب كصيغتين تدلان على المبالغة وعلى معنى واحد فمثلاً " تلتقي صيغة المبالغة " مِعْطِير ومِعْطَار في الدلالة على الكثـرة والمبالغـة فيقول الجوهري : " رجلٌ مِعْطِيرٌ : كثير التَعَطُّر، وكذلك امرأة مِعْطِيرة ومِعْطَار"[4]. ويورد صاحب اللسان دلالة اللفظين على الكثرة، دون أن يفرق في الدلالة بينهمـا فيقول :" العَطّار بائعهُ وحرفته العطاره. ورجل عاطر وعَطِر و مِعْطِير ومِعْطَـار، وامَرأة عَطِرَةٌ ومِعْطِيرٌ ومُعَطّرة، يتعهدان أنفسها بالطيب ويُكثران منه، فإذا كان ذلك من عادتها، فهي مِعْطار ومِعْطارة، قال :

عُلِّقَ خَوْداً طَفَلَةً مِعْطارهْ   إياك أَعْني ، فاسْمَعِي ياجاره "[5].

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص 275 ، 276 ، 278 ، 279 .

[2] سبأ: 34 / 13 .

[3] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 101 ، تطرق الباحث لهذه الصيغة في تعدد المصادر .

[4] الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص 644 .

[5] ابن منظور ، لسان العرب : جـ9 ص 266 .

و" ناقة مِعْطَارٌ ومُعْطِرٌ شديدة، عن ابن الأعرابي ومِعْطِيرٌ حمــراء طيبــة العَرَق، أنشد أبو حنيفة :

كَوْماءَ مِعْطِير كَلَونِ البَهْرَمِ "[1].

وفي قوله تعالى :﴿ **وَمَكَرُوا مَكْراً كُبَّارا** ﴾[2]. وقرأ الجمهور " كُبّارا " بتشديد الباء وهو بناء فيه مبالغة كثير، قال عيسى بن عمر : هي لغة يمانية ، وعليها قول الشاعر :

والَمرءُ يَلْحَقُهُ بقنان الندى   خَلْقُ الكريم وليس بالوَضّاء "[3].

و" الكُبّار: أكبر من الكبير، والكبار : أكبر مــن الكَبِــار، ونحــوه : طُــوّال وطُوَال"[4].

وقول الشاعر :

أخَا الحرْب لبّاساً إليها جِلالَها "[5].

فكلمة لبّاس الدالة على صيغة المبالغة تشترك مع لَبِّيس على فَعّيل، ومِلبــاس مِفعال –لأن هناك اشتراكاً في التعدد. واتفاق هذه الصيغ في الدلالة وهــي صــيغ محولة عن بعضها البعض في المعاجم "[6]. هو ردّ على من يقول إنّ الصيغتين إذا اختلفتا في الشكل ومن أصل واحد لا يكونان في معنى واحــد يقــول أبــو هــلال العسكري : " وإذا كان قوياً على الفعل قيل فَعُول مثل صَبُور وشَــكُور، وإذا فعــل الفعل وقتاً بعد وقت قيل فَعّال مثل عَلّام وصَبَّار ... ومن لا يتحقق المعاني يظنّ أن ذلك كله يفيد المبالغة، فقط وليس الأمر كذلك بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها "[7]. وليس كل هذا ينطبق على كلّ لفظة بعدم إعطاء المدلول نفــسه، ولكنه قد ينطبق على بعض الألفاظ، ومن هذا فالتعميم غير جائز، وفيما تقــدم مــن أمثلة تؤكد تعدد صيغة المبالغة بأشكال مختلفة لكنها في اللفظة من أصل واحد، وهذا

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب: جـ9 ص 266 .
[2] نوح :71 / 22 .
[3] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ8 ص 341 .
[4] الزمخشري، الكشاف :جـ4 ص 607.
[5] السيوطي ، همع الهوامع : جـ5 ص 86 .
[6] ينظر ابن منظور، لسان العرب : جـ12 ص224 .
[7] العسكري ، الفروق اللغوية : ص 12 ، 13 .

الأصل في المبالغة يشير إلى معنى واحد. وقد أورد القرآن الكريم صيغ لألفاظ من أصول واحدة قد تختلف مدلولاتها أو تتفق حسب السياق .

3. 4. 4 تعدد صيغة المبالغة فَعُول – فُعُول .

وتشترك صيغة فَعُول مع فُعُول في التعدد الدال على المبالغة ومثلها في قوله تعالى : ﴿ **المَلِكُ القُدُّوسُ** ﴾[1]. " القُدّوس " بالضم والفتح وقد قرئ بهما في البليغ في النزاهة عما يستقبح ونظيره السَّبوح "[2]. ويقول ابن منظور :" القَدُّوس فَعُّول من القُدْس، وهو الطِّهارة، وكان سيبويه يقول : سَبُّوح وقَدُّوس بفتح أَوائلها، قال اللحياني : المجتمع عليه في سُبُّوح وقُدُّوس الضم ، قال : وإن فتحْتَه جاز، قال : ولا أَدْري كيف ذلك، قال ثعلب : كل اسم على فَعُّول فهو مفتوح الأول مثل سَفُّود وكَلُّوب وسَمُّور وتَنُّور إلا السُبُّوح والقُدُّوس فإن الضم فيهما الأكثر، وقد يفتحان، وكذلك الذُّرُّوح، بالضم. وقد يفتح ، قال الأزهري : لم يجيء في صفات الله تعالى غير القُدُّوس، وهو الطّاهر المُنَزَّه عن العُيوب والنَّقائص ، وفُعُّول بالضم من أبنية المبالغة، وقد تفتح القاف وليس بالكثير، ... القُدُّوس الطاهر ... الملك القُدُّوس الطاهر في صفة الله عزّ وجلّ "[3]، وفي قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ الله بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ** ﴾[4]. اختلفوا في " رءوف " حيث وقع : فقرأ البصريان والكوفيون سوى حفص بقصر الهمزة من غير الواو، وقرأ الباقون بواو بعد الهمزة "[5]. قرأ الحرميان وابن عامر وحفص لرؤف مهموزاً على وزن فَعُول حيث وقع، قال الشاعر :

نطيع رسولنا ونطيع ربا   هو الرحمن كان بنا رَؤفا

وقرأ باقي السبعة " لرؤف " مهموزا على وزن ندس . وقال الشاعر :

يَرَى للمُسْلِمينَ عليه حقاً   كَحَقِّ الوالدِ الرّؤفِ الرَّحيم "

---

[1] الحشر : 59 / 23 .

[2] الزمخشري ، الكشاف :جـ4 ص497 .

[3] ابن منظور ، لسان العرب: جـ 11 ص 60 ، 61 ، ينظر أبو حيان، البحر المحيط : جـ 8 ص 251 ، 266 .

[4] البقرة: 2 / 143 .

[5] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر :جـ2 ص 223 .

وقرأ أبو جعفر بن القعقاع " لرؤف " بغير همزة وكذلك سهل كل همزة في كتاب الله ساكنة كانت أو متحركة "[1]. وفي قوله تعالى :﴿ **تُوبُواْ إِلَى اللهِ تَوْبَةً نَصُوحاً** ﴾[2]. يقول صاحب البحر المحيط :" قرأ الجمهور " نصوحا " بفتح النون ، وصفاً لتوبة ، وهو من أمثلة المبالغة كضَرُوب وقَتُول. وقرأ الحسن والأعرج وعيسى وأبو بكر عن عاصم وخارجة عن نافع بضمها، وهو مصدر وصف به"[3]. وهنا تلتقي هذه الصيغة مع المصدر والذي يفرق بينهما حركة " فاء" " اللفظة المنبثقة عن الصيغة . وتلتقي هذه الصيغ بالمصدر والجمع في قوله تعالى : ﴿ **ويَقْذِفُ بالحَقِّ عَلَّامُ الغُيُوبِ** ﴾[4]. "قرئ الغيوب بالجر أما الضم فجمع غيب وأما الكسر فكذلك استثقلوا ضمتين والواو فكسر، والتناسب الكسر مع الياء، والضمة التي على الياء مع الواو، وأما الفتح ففَعُول للمبالغة كالصبور وهو الشيء الذي غاب وخفي جداً "[5]. وهكذا تتعدد صيغة فعول في التحول الحركي لحركة الفاء فتفتح مرة، وتضم أخرى ولكن عندما تضم قد تشترك مع المصدر في التعدد .

3. 4. 5 تعدد صيغ المبالغة (فَعّال ، فاعل) .

تشترك هذه الصيغ في التعدد ومنها قوله تعالى : ﴿ **يَأْتُوكَ بكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ**﴾[6]." اختلفوا في " بكل سَاحِرِ "هنا ، وفي يونس. فقرأ حمزة والكسائي وخلف " سَحّار " على وزن " فَعّال " بتشديد الحاء وألف بعدها في الموضعين وهم على أصولهم في الفتح والإمالة ... وقرأ الباقون في السورتين " ساحر " على وزن " فاعل " والألف قبل الحاء ، واتفقوا على حرف الشعراء أنه " سَحَّار " لأنه جواب لقول فرعون فيما استشارهم به من أمر موسى بعد قوله " إنّ هذا لساحِر عليم " فأجابوه بما هو أبلغ من قوله ، رعاية لمراده "[7]. ومنها قوله تعالى :﴿ **وأَلْقُوهُ في**

---

1 أبو حيان ، البحر المحيط :جـ1 ص 427 .

2 التحريم: 66 / 8 .

3 أبو حيان ، البحر المحيط :جـ 8 ص 293 .

4 سبإ: 34 / 48 .

5 أبو حيان ، البحر المحيط :جـ7 ص 292 .

6 الأعراف: 7 / 112 .

7 ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر :جـ2 ص 270 – 271 ، وينظر :جـ2 ص 349 " عالم ، علام "

غَيَابَةِ الجُبِّ ﴾[1]. " وقرأ ابن هرمز " غَيّابات " بالتشديد والجمع ، والذي يظهر أنه سمي باسم الفاعل الذي للمبالغة فهو وصف في الأصل ، وألحقه أبو علـــي بالاســـم الحائي على " فَعّال ... وكل للمبالغة "[2]. وينقل صاحب المحتسب :" ومـــن ذلـــك قراءة الأعرج " غَيَّابَات الجُبّ مشدده ، وقرأ الحسن في غَيْبَة الجُبّ . قال أبو الفتح؛ أما غَيّابَة فإنه اسم جاء على " فَعَّالَة" . وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاه سيبويه ، من الأسماء التي جاءت على " فَعّال " وهو الجبَّار والكلّاء والفَيَّاد ، لـــذكر البـــوم . ووجدت أنا غير ذلك ، وهو التَيّار للموج ، والفَخَّار للخزف ، والحَمَّام والجَيَّـــار ، والسُّعَال والكَرَّار، كبش الراعي "[3]. وقد تشترك صيغة فاعل مع فَعِل في الدلالـــة على المبالغة مثل قوله تعالى : ﴿ **أنَّ شَانِئَك هُوَ الأبْتَر** ﴾ [4]، قرأ الجمهور " شَانئك " بالألف وابن عباس " شَنِئك بغير ألف ، فقيل مقصور من شاني ، كما قالوا بَـــرِرْ وبر في بارر وبار، ويجوز أن يكون بناه على " فَعِل " وهو مضاف للمفعـــول ، إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، وإن كان بمعنى الماضي فتكون إضـــافته لا مـــن نصب على مذهب البصريين "[5]. وفي قوله تعالى : ﴿ **ومِن شَـــرِّ النَّفَّاثـــات فـــي العُقَدِ**﴾ [6]. قرأ أبو الربيع والحسن أيضاً " النفثات " بغير ألـــف، وتخفيـــف الفـــاء وكسرها والكل مأخوذ من النفث" [7]. والنَّفّاثات : هن السّواحر " [8]. وفـــي قولـــه تعالى : ﴿ **وإنّا لَجَميع حَاذِرُون** ﴾ [9]، ويقول أبو حيان : " وقرأ باقي السبعة بغيـــر ألف ، وهو المتيقظ ... وقال أبو عبيدة : رجل وحَذِر وحَذِر وحَاذر بمعنى واحـــد، وذهب سيبويه إلى أن حَذِراً يكون للمبالغة، وأنه يعمل كما يعمل حَـــاذِر ، فينـــصب المفعول به ..."[10]. ويظهر التعدد جلياً بين هذه الصيغ الدالة على المبالغة .

---

[1] يوسف : 12 / 15 .

[2] أبو حيان ، البحر المحيط : جــ5 ص 284 .

[3] ابن جني ، المحتسب : جــ1 ص 333 .

[4] الكوثر : 108 / 3 .

[5] أبو حيان ، البحر المحيط جــ 8 ص520 .

[6] الفلق: 4/113 .

[7] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر:جــ2 ص45 .

[8] ابن منظور : لسان العرب : جــ14 ص223 .

[9] الشعراء : 26 / 56 .

[10] أبو حيان ، البحر المحيط : جــ7 ص18 .

3. 4. 6 تعدد صيغ المبالغة (فَعِيل ، فَعْل) .

تشترك الصيغتان معاً في الدلالة على المبالغة ، وهناك إلتقاء بين فَعيل وفَعْل ففي قوله تعالى :﴿ **ذلك بأَنَّ منْهُمْ قِسِّسِينَ ورُهْبَاناً** ﴾[1]. ويقول أبو حيان :" القَس : رئيس النّصارى في الدين والعلم، وجمعه قسوس ، سمي بالمــصدر لتتبعــه العلــم والدين، وكذلك القِسيس، وجمع فَعِيل كالشِّريب وجمع القِسيس بالواو والنــون "[2] . ويورد صاحب اللسان : والقَسَّاس النَمَّام ... القَسّ والقِسيس "[3]. وقرئــت صــيغة المبالغة " فِعيّل " بضم الفاء وبكسرها في قوله تعالى : ﴿ **الزّجَاجّةُ كَأَنَّهــا كَوْكَــبٌ دُرِّيٌّ**﴾ [4]. يورد ابن الجزري القراءتين " واختلفوا في " دُرِّي " فقرأ أبــو عمــرو والكسائي بكسر الدال مع المد والهمز . وقرأ حمزة وأبو بكر بــضم الــدال والمــد والهمز – وقرأ الباقون بضم الدال وتشديد الباء من غير مد ولا همز "[5]. وقــرىء بفتح الدال وتشديد الراء والهمز " يقول ابن جني :" قال أبو الفتح، الغريب من هــذا دَرِّيء، بفتح الدال وتشديد الراء والهمز، وذلك؛ لأن " فعِّيلا بالفتح وتــشديد العــين عزيز، إنما حكى منه السَّكِّينة، بفتح السين وتشديد الكاف، حكاها أبو زيد "[6] .

---

[1] المائدة : 5 / 82 .

[2] أبو حيان ، البحر المحيط :جـــ 4 س 3 ، تطرقنا لهاتين الصيغتين اشتراكهما في باب اسم المفعول والفاعل من هذا الفصل .

[3] ابن منظور ، لسان العرب : جـــ11 ص157 ، 158 .

[4] النور : 24 / 35 .

[5] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـــ2 ص 332 ، أبو حيان ، البحر المحيط :جـــ6 ص 456 ، العكبري ، املاء ما منّ به الرحمن: جـــ2 ص 156 .

[6] ابن جني ، المحتسب : جـــ2 ص 110 .

3. 4. 7 تعدد صيغ المبالغة (فَعَلة ، فَعْله ، فَعّال) .

وفي قوله تعالى :﴿ **وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ** ﴾[1]. قرئ ويل لكل همزة لمــزة ، بسكون الميم "[2]. وفي " الحُطَمَة " قرىء الحاطمة " ويقول الزمخشري :" قال أحمد : وأحسن مقابلة الهُمزة اللُّمزة بالحُطمة ، فإنّه لما وسمه بهذه السمة بصيغة أرشدت إلى أنها راسخة فيه ومتمكنة منه ، أتبع المبالغة بوعيده بالنار التي سماها الحُطمــة لما يلقى فيها ، وسلك في تعيينها صيغة مبالغة على وزن الــصيغة التــي ضــمنها الذنب، حتى يحصل التعادل بين الذنب والجزاء "[3].

يقول صاحب اللسان : والهَامِز والهَمَّاز : الغَيَّاب والهُمَزة مثله ، ورجلٌ هُمَزَة وامرأة هُمَزَة أيضاً والهَمَّاز والهُمَزة الذي يهمز أخاه في قفاه من خلفه ، واللَّمْزة ... فهو هَمّاز وهُمَزَة للمبالغة " [4]. والهَمَّاز واللَّمَاز النَمَّام ... ورجلُ لَمَّاز ولُمَــزة أي عياب ، وكذلك امرأة لُمَّزَة ، الهاء فيها للمبالغة لا للتأنيث " [5]. وهكذا يتبين التعدد في هذه الصيغ التي تدل على المبالغة، وتشير إلى معنى واحد .

وهناك صيغ من صيغة المبالغة يضاف إليها تاء، وهذه الصيغ تكون محولــة عن أسماء الفاعلين، فالرّاوية صيغة مبالغة محوّله عن اسم الفاعل الــرّاوي ومنهــا العَلّامة والنَّشّابة . وقد أشار الأزهري إلى مثل هذه الصيغ بقوله : " وتــأتي التــاء للمبالغة في الوصف كرَاوية لكثير الرَّوَاية ، وإنّما أنَّثوا المذكر؛ لأنّهــم أرادوا أنّــه غاية في ذلك الوصف والغاية .

ولتأكيدها أي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسَّابة وذلــك ، لأنّ فعّــالاً يفيــد المبالغة بنفسه، فإذا دخلــت عليــه التــاء أفــادت تأكيــداً المبالغــة ؛ لأنّ التــاء للمبالغة"[6].وعَلّامٌ وعَلّامَة إذا بالغت في وصفه بالعِلم ، أي عــالم جَــدًّا ، والهــاء للمبالغة؛ كأنهم يريدون داهية من قوم عَلَّامين : وعُلّام من قوم عُلّامين ... قال ابــن جني : رجل عَلّامة وامرأة عَلَّامة، لم تلحق الهاء لتأنيث الموصوف بما هــي فيــه،

---

[1] الهُمزة: 104 /1 .

[2] الزمخشري ، الكشاف : جــ4 ص 788 ، 789 .

[3] المصدر نفسه : جــ4 ص 788 ، وينظر : ص 789 قراءة الحاطمة .

[4] ابن منظور ، لسان العرب : جــ15 ص132 .

[5] المصدر نفسه : جــ12 ص326 .

[6] الأزهري ، شرح التصريح : جــ2 ص288 ، ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل : جــ5 ص98 .

وإنّما لَحِقت لإعْلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه ، قد بلغ الغاية والنهاية ، فجعل تأنيث الصفة أمارةً لما أُريدَ من تأنيث الغاية والمُبالغةِ ، وسواءٌ كان الموصوفُ بتلك الصفة مُذكَّراً أو مؤنثاً يدل ذلك أنّ الهاء لو كانت في نحو امرأة عَلَّامة وفَرُوقه ونحوه ، إنّما لَحِقت لأن المرأة مؤنثة لوَجَبَ أن تُحذَفَ في المُذكر ، فيقال رجل فروق، كما أن الهاء في قائمة وظريفة لَمّا لحقت لتأنيث الموصوف حُذفت مع تذكيره في نحو رجل قائم وظريف وكريم " [1].

وفي إشارة إلى التعدد يفرق العسكري بين الصيغتين الدّالتين على المبالغة بقوله : " الفرق بين علّام وعلّامة أنّ الصفة بعلّام صفة مبالغة وكذلك كل ما كان على فَعّال. وعلّامة وإن كان للمبالغة، فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه أنّه يقوم مقام جماعة علماء، فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه ، ولهذا يقال: اللهُ عَلّام ولا يقال له علّامة، كما يقال إنه يقوم مقام جماعة علماء . فأما قولُ مَنْ قال إن الهاء دخلت في ذلك على معنى الدّاهية ، فإن ابن درستويه رده واحتج فيه بأن الداهية لم توضع للمدح خاصة ولكن يقال في الذم والمدح وفي المكروه والمحبوب ... ولو كانت الدّاهية صفة مدح خاصة لكان ما قاله مستقيماً ، وكذلك قوله : لحّانة شبّهوه بالبهيمة غلط ، لأن البهيمة لا تلحن وإنّما يلحن من يتكلم . والداهية اسم فاعل من أسماء الفاعلين الجارية على الفعل يقال : وهي يدهى فهو داهٍ وللأنثى داهيّة، ثم يلحقها التأنيث على ما يراد للمبالغة، فيستوي فيه الذكر والأنثى مثل الرّواية، ويجوز أن يقال : إن الرجل سمي داهية كأنه يقوم مقام جماعة دهاة ، ورواية يقوم مقام جماعة رواة ما ذكر قبل وهو قول المبرد "[2].

ويرى السامرائي أنّ التاء التي ليست للتأنيث تحول صيغ " الوصف " إلى الأسمية ... كالذّبيحة والنّطيحة " ... فقد حولت التاء الوصف إلى الاسمية ... فقولك : هو رواية يفيد الدلالة على الاسمية كالعارضة "[3].

وعلى هذا فالمبالغة بزيادة التاء لا تبقي الوصف على حاله وإنّما تحول الوصف إلى الاسمية، فالعلّامة هو العلّام مع زيادة في المبالغة، ولا النّسَّابة هو

---

1 ابن منظور ، لسان العرب : جـ9 ص371 .

2 العسكري ، الفروق اللغوية: ص68 ، 69 .

3 السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية :ص106 – 107 .

النَّسّاب مع زيادة في المبالغة ، وإنّما هو تحويل الوصف إلى الاسم مع اشتهار المسمى بذلك " [1]. وبهذا فزيادة التاء تضفي على صيغة فَعّال صيغة أخرى تؤكد التعدد في صيغة المبالغة ، فتصبح لفظة عَلَّام الدالة على المبالغة مشتركة مع صيغة عَلَّامة، وكلاهما للتذكير والتأنيث .

3. 5 تعدد صيغ اسمي الزمان والمكان .

اسما الزمان و المكان اسمان مبدوءان بميم زائدة للدلالة على مكان الفعل أو زمانه" [2]. و اسم زمان الحدث و مكانه يُبنى على "مَفْعَل" – بفتح الميم و العين من "يَفْعُلُ"–بضم العَين، كـ– مَقْتَلِ الحُسينِ–رضي الله عنه – لزمان القَتْل و مَكَانه وكَذا من المُعتلّ، كـ– المَثوْى، و المَدعى، والْمَقَام وهذا للمصدر أيضاً وعلى "مَفْعِـل"– بكسر العين – من "يَفْعِـلُ"، كـ :"مَـضْرِبِ ، وَمَنْتِجٍ،وكذا من المعتل الفاء،كـ:المَوْضِعِ،والمَوْعِد،والمَوْسِمِ، من"وَسُمَ يَوْسُـمُ، بـضَمتين ، بفتح العين في"مَضْرَبِ للضَّرْب"[3]. يصاغ من الثلاثي مَفْعَل بفتح الميم والعين (قياساً لمصْدر، وزمان ، ومكان إن اعتلت لامه مطلقا) سواء كان مفتوح العين في المضارع أم مكسورها أم مضمومها مثالا أم لا ؟ كمَرْعى و مَرْمى، ومَدْعى ومَوْعى : وإلا بأن كان صحيح اللام، فتكسر العين إن كان مثالا بالواو، كمَوْعِد،ومَوْرِد،ومَوْقِف،لأنّ الواو بين الفتحة والكسرة أخف منها بينها وبين الفتحة فإن كان مثالاً بالياء فبالفتح كمَيْسَر " وتكسر العين أيضاً في غير المصدر أي في الزمان والمكان ، إن كان من يَفْعِل بالكسر غير مثال منقوص، ولا منقوص، لأنهما يبنيان على المضارع لتوافق حركة عينهما حركة عينه لكونها شُقّت منه كَمَضرِب بخلاف المصدر ، فإنه بالفتح كمَضْرَب ، وبخلاف الثلاثة من يَفْعَل أو يَفْعُل ، فإنّه بالفتح أيضاً كَمشْرَب ، ومَقْتَل وما عَينه ياء كغيره أو مخيّر أو مسموع أقوال "[4]. يقول الرضي :" أسماءُ الزمان و المكان مَّما مُضَارِعُهُ مفتوح العين أو مضمومُها ومن المنقوص على مَفْعَل ، نحو

---

[1] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية : ص108 .

[2] الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص197 ، السيد ، المغني في علم الصرف : ص23 .

[3] الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص44 ، 45 .

[4] السيوطي ، همع الهوامع : جـ6 ص54 .

مَشْرَبٍ ومَقْتَل ومَرْمَى ،ومن مكسورها ، والمثال على مَفْعِل ، نحو مَضْرِب ومَوْعِد ، وجَاءَ المَنْسِك والمَجْزِرُ والمَنْبِتُ والْمَطْلِعُ والْمَشَرِقُ والمَغْرِبُ والمَفْرِقُ والمَسْقِطُ والمَسْكِنُ والْمَرْفِق والْمَنْخِرِ ،وأمّا مِنْخِرٌ فَفَرْعَ كَمِنْتِنٍ ولا غيرهما ، ونحو المَظِنَّةِ والمَقْبَرَةِ فَتْحاً وضَمَّاً ليس بقياس، وما عداهُ فَعَلى لفظ المَفْعُول"[1]. ويقول سيبويه :"أما ما كان من فَعَلَ يَفْعِلُ فإن موضع الفعل مَفْعِلُ ، وذلك قولك :هذا مَحْبِسُنا ومَضْرِبُنا ومَجْلِسُنا، كأنّهم بنوه على بناء يفْعِلُ ، فكسروا العين كما كسروها في يَفْعِلُ ... فاذا أراد المكان قال : المَفِرُّ، كما قالوا المَبِيت حين أرادوا المكان، لأنها من بات يبيت، وقال الله عز وجل : ﴿ **وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً** ﴾ [2]. أي جعلناه عيشا. وقد يجيء المَفْعِل يراد به الحين، فإذا كان من فَعَلَ يَفْعِلُ بنيته على مَفْعِلٍ ، تجعل الحين الذي فيه الفِعْل كالمكان . وذلك قولك : أتَتِ النّاقةُ على مَضْرِبِها ، وأتت على مَنْتِجِها ، إنما تريد الحين الذي فيه النِّتاج و الضِّرابَ"[3].

ويقول ابن يعيش :"ما بُني من الثلاثي المجرد على ضربين مفتوح العين و مكسورها ، فالأول بناؤه من كل فعل كانت عين مضارعه مفتوحة كالْمَشْرَب و الْمَلْبَس و الْمَذْهَب، أو مضمومة كالْمَصْدَر و الْمَقْتَل و المَقام، إلا أحد عشر اسماً وهي المَنْسِكُ الْمَجْزِر و المَنْبِت و المَطْلِع و المَشْرِق و الْمَغْرِب و المَفْرِق و الْمَسْقِط و الْمَسْكِن و الْمَرْفِق و الْمَسْجِد"[4]. ولم يخرج المحدثون عن القدماء في تعريف اسمي الزمان و المكان، واتفقوا جمَيعاً ، على أنّ اسم الزمان: هو ما يؤخذ من الفعل للدلالة على زمان الحدث ، نحو : وافِني مَطْلِعَ الشمس ، أي : وقت طلوعها و اسم المكان : ما يَؤخذ من الفعل للدلالة على مكان الحدث ، كقوله عزّ وجل :﴿ **حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ** ﴾ [5]. أي مكان غروبها "[6].

---

[1] الرضي ، شرح الشافية: جـ1 ص181 .
[2] النبأ : 78 /11 .
[3] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص87 ، 88 .
[4] ابن يعيش : شرح المفصل : جـ 6 ص 107 .
[5] الكهف : 18 / 86 .
[6] الغلاييني ، جامع الدروس العربية : جـ 1 ص 201 .

فهما إسمان مصوغان على وزن واحد ، للدلالة على زمن وقـوع الفعـل أو مكانه " [1]. فيدل أولهما على زمان وقوع الفعل، ويدل ثانيهما على مكـان وقـوع الفعل " [2]. فاسما الزمان والمكان قياسيان في الثلاثي وغيره وفق الوجوه الآتيـة : يشتق اسما الزمان والمكان في الثلاثي على وزنين هما :

مَفْعَل : بفتح العين ، مَفْعِل بكسر العين .

ويكون الاشتقاق على وزن " مَفْعَل " في حالتين :

أ- أن يكون الفعل الثلاثي ناقصاً نحو : جَرَى ، مَجْرَى .

ب- أن يكون الفعل الثلاثي صحيحاً ومضارعه مفتوح العـين أو مـضمومها فمثال مفتوح العين نحو آمن – يَأْمَنُ – مَأْمَن ، ومثال مضموم العين نحو : نَظَـرَ- يَنْظُرُ – مَنْظَر.

ويكون الاشتقاق على وزن " مَفْعِل " في حالتين أيضاً :

أ- أن يكون الفعل الثلاثي مثالاً صحيح الآخر نحو : وَعَدَ – مَوْعِد .

ب- أن يكون الفعل الثلاثي صحيح الآخر ومضارعه مكسور العـين نحـو: جَلَسَ يَجْلِسُ – مَجْلِسُ "[3].

ومن غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول "[4]. وقد خرجت عن القياس صيغ متعددة لاسمي الزمان والمكان أورد سيبويه في كتابه عدداً منها وأسند هذا الخروج إلى اختلاف اللهجات أو على اختلاف الدلالة واتفاقها ، فيقول : " قالوا : أتَيتك عند مَطْلِع الشمس : أي عند طلوع الشمس، وهذه لغة بني تميم، وأمّـا أهـل الحجـاز فيفتحون ... وأمّا المَسْجِد فإنّه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضـع جبهتك لو أردت ذلك لقلت مَسْجَد " [5].

---

1 السيد ، المغني في علم الصرف : ص230 ، هادي نهر ، الصرف الوافي : ص112 .

2 شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية: ص120 .

3 نهر ، الصرف الوافي : ص112 ، 113 ، ينظر الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ص197 ، شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي : ص120 ، الغلاييني ، جامع الدروس العربية : جـ1 ص .

4 السيد ، المغني في علم الصرف : ص232 .

5 سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص90 .

أمّا ما يهم الباحث في هذه الجزئية فهو تبيان تعدد صيغ اسمي الزمان والمكان ذات الدلالة الواحدة، أو اللهجات المختلفة. فهناك صيغ عديدة لاسمي الزمان والمكان خرجت عن سياقها القياسي، ولكنها أدت المعنى ذاته .

بعد أنّ ظهرت صورتا اسمي الزمان والمكان البنائية ، وعُرفت صيغة كل منهما ، نرى أنّ العربية لا تلزم المتلاسنين بها ، في صيغة واحدة ثابتة ، ولكن العربية حريصة كل الحرص على حرية التعبير في الصيغ الصرفية ضمن أطر وأسس وضعت لذلك .

وكان لهذين الاسمين نصيبان أن يكون للصيغة الواحدة أكثر من صيغة تحمل دلالتها الزمانية أو المكانية . وقد وصفها اللغويون القدماء بالشذوذ كقول الجرجاني :" وشذّ : المَسْجِدُ والمَسْكِنُ"[1]. وعدّها البعض من اللغات كقول الاستراباذي : " وقد جاء من يَفْعُل المضموم العَين أيضاً كلماتُ سمع في عينها الفتح والكسر وهي المَفْرَق والمَحْشَر والمَسْجَد والمِنْسَكَ – وأمّا المَحَلُّ بمعنى المنزل ، فلكون مضارعه على الوجهين، قرئ قوله تعالى : ﴿ **فَيَحِلَّ عَلَيْكُم غَضَبِي** ﴾ [2]. على الوجهين ... وجاء فيما مضارعه يفْعِل بالكسر لغاتٌ بالفتح والكسر، وهي المَدَبُّ " [3] .

ولم ينكر سيبويه الشذوذ ولكنه أشار إلى استخدام العرب " وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً، كأنْهم أدخلوا الكسر أيضاً كما أدخلوا الفتح وذلك : المَنْبِت ، والمَطْلِع لمكان الطلوع، وقالوا البصرة مَسْقِط رأسي ، للموضع . والسُّقوط المَسْقَط " [4]. وهذا مستخدم عند العرب وهي سماعية، مخالفة للقياس ومنها في شعر العرب :

ما فَوْقَ بيتك من بيتٍ علمتُ به وفي أرُوْمَتِهِ ما مَنْبِتُ العُودِ " [5].

ولم يورد السيوطي الشذوذ بل قال إنها سماعية " وما عدا ذلك مسموع ، لا يقاس عليه " كالمَشْرِق، والمَطْلِع، والمَغْرِب والمَرْفِق، والمَجْزِر، والمَحْشِر، والمَسْقِط، والمَنْبِت، والمَسْكِن، والمَنْسِك، والمَسْجِد بالكسر، والقياس فتحها "[6].

---

1 الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص45 .

2 طه :20 /81 .

3 الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص181 ، 182 .

4 سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص90 .

5 صلاح ، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى : ص36 .

6 السيوطي ، همع الهوامع : جـ6 ص55 .

ولم يخرج المحدثون عن علماء اللغة السابقين في ذكر مثل هذه الأسماء من اسمي الزمان والمكان وتعليلهما بأنهما لأماكن وأزمنة معينة يقول شاهين :" وقد وردت أسماء زمان ومكان بالكسر وقياسها الفتح، كالْمَسْجِد والمَنْسِك والْمَنْبِت والمَشْرِق والمَغْرِب، ولعل هذه الألفاظ وما أشبهها إنّما جاءت مخالفة للقاعدة، لأنّها لم يقصد بها التعبير عن اسم الزمان، أو المكان بالمعنى النّحوي، بل هي أسماء لأماكن معينة، فهي إطلاقات خاصة لاتندرج تحت شروط الصيغة "[1]، وهذه إشارة تدلل على تعدد هذه الصيغ كان يذكرها سيبويه فيما تقدم ويضيف " ويجيء المِفْعَل اسماً كما جاء المَسْجِد والمَنْكِب، وذلك : المِطْبَخ والمِرْبَد، وكل هذه الأبنية تقع اسماً للتى ذكرنا من هذه الفصول، لا لمصدر ولا لموضع العمل "[2]. وهناك إشارة من أبي علي أنّ الأصل في ما كان مستقبله مضموم العين على وزن " مَفْعُل " فعدلوا إلى صيغة كسر العين أو فتحها في صيغتى الزمان والمكان ، وتركوا المتصل بالهاء مضموم العين وجاء على وجهين ، فيقول : " وكان يلزم على هذا أن يقال فيما المسقبل منه يَفْعُل مَفْعُل فيقال في المكان قَتَل يَقْتُل مَقْتُل ومن قَعَدَ يقْعُد مَقْعُد غير أنهم عدلوا عن هذا؛ لأنه ليس في الكلام مَفْعُل إلا بالهاء كقولك مَكرُمة ومَيْسُرة ومَقَبُرة، فعدلوا إلى أحد اللفظين الآخرين وهما مَفْعِل أو مَفْعَل "[3]. وفي العرض السابق هناك دلالات تدلل على وجود صيغتين جنباً إلى جنب وردتا عن العرب تدلان على اسمي الزمان والمكان، والناظر في الكتب القديمة يرى أنّ هذه الصيغ عاشت معاً وتلاسن بها القوم، على الرغم من بعض الانحرافات الدلالية لبعضها . وقد يحدث في " مَسجد إبدال للجيم إلى ياء وهي لغة تميم فيقال مسيد ، وما زالت قائمة في بلاد الخليج والعراق إلى اليوم " [4]. والحكم في المثال : أن الواو إذا كانت ساقطة من غابرة كان الاسم والمصدر مكسورين جميعاً ، نحو : المَوْعِد، والْمَوْئِل، والْمَوْرِد، وسواء كانت العين في الفعل منصوبه أو مكسورة بعد أن تكون الواو منه ساقطة .

---

[1] شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي : ص120 ، السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية: ص36 ، 37 .

[2] سيبويه ، الكتاب جـ 4 ص92 .

[3] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س14 ص319 .

[4] ينظر عبد التواب ، التطور اللغوي : ص27 ، 28 .

قال الله تعالى : ﴿ **بَل لَّهُمْ مَّوْعِدٌ لَّنْ يَجِدُواْ مِن دُونِهِ مَوْئِلاً**﴾ [1]، ومن العرب من ينصب" المَفْعَلَ" منه فيقول : مَوْهَبْ مَوْضَع ، قال حسان بن ثابت :

يَدِينُ لهُ من بينِ مَثْنَى ومَوْحَدِ

وقال الهُذلي :

فأَصْبَحَ العينُ رُكُوداً على ال   أوْ شَازِ أن يَرسَخْنَ في المَوْحِلِ

فمنهم من ينصب الحاء ومنهم من يكسر ، والوجه الكسر "[2]. وبعد هذا التقديم لابد من عرض لصيغ اسمي الزمان والمكان التي يحدث فيها التعدد .

3. 5. 1 تعدد صيغة مَفْعَل لاسمي الزمان والمكان .

صيغه " مَفْعَل " – التي مضارعها مضموم العين أو مفتوح العين من الصحيح وغيره ، وفيما كان معتل اللام مطلقاً . هي صيغة قياسية من مثل " دَخَلَ – يدْخُل– مَدْخَل "، " لَعِبَ يلْعَبُ مَلْعَب " ، " رَعَى – يرْعَى – مَرْعَى ". لكن التعدد واضح فيما جاء عن العرب بالصيغتين أو بصيغة مغايرة لما اتفق عليها فهناك صيغ جاءت على مَفْعِل وأصل قياسها على مَفْعَل مثل : المَنْسِك والأصل القياسي مَنْسَك – المَجْزِر – القياس مَجْزَر والمَنْبِت والقياس – مَنبِتَ والقياس – مَنبَت – المَطْلِع – القياس – مطْلَع " [3]. وكذلك مَشْرِق مَغْرِبَ، ومَفْرِق " [4]. وأورد ابن قتيبة الصيغتين معاً في مثل " المَنْسَك ، المَنْسِك " و " المَسْكَن والمَسْكِن " و " مَفْرَق الطريق ومَفْرِقه" وكذلك " مَفْرَق الرأس " و " مَطْلَع ومَطْلِع " و " مَحْشَر ومَحْشِر " و " مَنْبَت و مَنْبِت "، ومَدَبّ ومَدِبّ وهو " مَحَلٌّ أَجْر ومَحِلٌّ أَجْر "[5]، أسند سيبويه هذا التعدد إلى اختلاف اللهجات " قالوا : أتيتُك عند مَطْلِع الشَمسِ أي عند طلوع الشمس . وهذه لغة بني تميم ، وأمّا أهل الحجاز فيفتحون " [6]. وذَهب ابن السكيت إلى ما

---

[1] الكهف : 18 / 58 .

[2] المؤدب ، دقائق التصريف : ص122 .

[3] ينظر سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص90 ، الرضي ، شرح الشافية :جـ1 ص181 .

[4] ينظر الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص181 .

[5] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص327 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص124 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ س14 ص318 ، 319 .

[6] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص90 .

ذهب إليه سيبويه : " وقالوا هو المَسْكِن، وأهل الحجاز يقولون مَسْكَن "[1]. ومن هذه الأسماء ما كان مضارعه بضم العين وفتحها، فألزمته صيغة المضارع أن يكون بكسر العين وفتحها مثل " وأمّا المَحَلُّ بمعنى المَنزِل فلكون مضارعه على الوجهين قرئ قوله تعالى : ﴿ **فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي** ﴾ [2]. على الوجهين، وجاء فيما مَضارعه يفْعِلُ بالكسر لغات بالفتح والكسر وهى المَدَبُّ، ومَأْوَى الإبل، والمَزْلَة، ومَضْرَبَة السيف، وجاء مَقْبُرَة ومَشْرُقة "[3].

وأسند اختلاف كسر العين وفتحها في صيغة اسمي الزمان والمكان لما كان قياسة " مَفْعَل " وجاء على مَفْعِل إلى اختلاف دلالي يقول سيبويه : " وأمَّا المَسْجِد فإنّه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك لو أردت ذلك لقلت مَسْجَد " [4]. ويورد ابن قتيبة " المَسْجَدُ : موضع السجود ، والمَسْجِد : اسم البيت"[5]. ويورد شارح الشافية رأي سيبويه موضحاً يقول :" قال سيبويه : لم تذهب بالمَسْجِد مَذْهَبَ الفعل، ولكنك جعلته اسماً لبيت، يعني أنّك أخرجته عما يكون عليه اسم الموضعَ، وذلك لأنك تقول : الْمَقْتَل في كل موضع يقع فيه القتل ، ولا تقصد به مكاناً دون مكان، ولا كذلك المَسْجِد ، فإنك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع، قيل : ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواءٌ كان في المَسْجِد أو غيره فتحت العين ، لكونه إذن مبنياً على الفعل لكونه مطلقاً كالفعل ، وكذا يجوز أن يقال في المَنْسِك إذ هو مكان نسك مخصوص، وكذا الْمَفْرِق، لأنه مَفْرِق الطريق، أو الرأس، وكذا مَضْرَبَة السيف مخصوصة برأس السيف قدر شبر، وليس بمعنى موضع الضرب مطلقاً ، فلذا جاء فيه الفتح أيضاً : أي لكونه غير مبني على الفعل، ولذا دخلته التاء التي لا تدخل الفعل ، وكذا الْمَقْبُرة "[6].

---

[1] ابن السكيت ، إصلاح المنطق: ص121 .

[2] طه: 20 / 81 .

[3] الرضي ، شرح الشافية :جـ1 ص182 ، 183 .

[4] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص90 .

[5] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص328 .

[6] الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص183 ، 184 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س14 ص318 ، 319 .

ومثالها في القرآن الكريم ما قرئ على الوجهين ما أورده المؤدب : وقد قرئت هذه الآية على الوجهين : ﴿ **لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكاً** ﴾ [1]. ومَنْسِكاً . وقوله تعالى : ﴿ **لِسَبَأٍ فِي مَسْكَنِهِم** ﴾ [2]. ومَسْكَنَهم ، وفي قوله تعالى : ﴿ **حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ** ﴾ [3] ومَطِلع الفجر"[4]. ففي مَنسك يورِد الجزري " وَ اختلفوا في الحرفين من هذه السورة، فقرأ حَمزة والكسائي وخلْف بكسر السين فيهما، وقرأ الباقون بفتحها منهما"[5]. وفي" مساكن " يورد أيضاً " واختلفوا في " مساكنهم : فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص " مسكِنهم " بغير ألف على التوحيد ، وقرأ الكسائي وخلف بكسر الكاف وفتحها حمزة وحفص . وقرأ الباقون بألف على الجمع مع كسر الكاف"[6]، وفي مطلع يورد لذلك واختلفوا في " مطلع الفجر " : فقرأ الكسائي وخلف بكسر اللام . وقرأ الباقون بفتحتها "[7]. وقال ابن السكيت بعد أن أورد كلمة مَسْجِد بالكسر وما جاء على شاكلتها " والفتح في هذا كله جائز، وإن لم نسمعه "[8].

وكذلك قالوا : المَعْجِز يريدون العَجْز : وقالوا المَعْجَز على القياس، وربما ألحقوا هاء التأنيث فقالوا : المَعْجِزة والمَعْجَزة "[9].

ويورد المؤدب نقلا عن سيبويه في تعليله للكسر والفتح لعين اسمي الزمان والمكان والقياس الفتح مضافاً إلى التعليلات السابقة فيقول : " قال سيبويه : لا نرى ذلك إلا أنّ قوماً من العرب تكلموا في " يفعِلُ " منها بالكسر فقالوا : يَنْسِك ، ويَطْلِعُ، ويَغْرِبُ، ثم قالوا في " الْمَفْعِل " على ذلك القياس وكسروه حين جعلوه اسماً، ثم ماتت لغتهم في " يَفْعِل "، وبقيت الكسرة في " مَفعِل " في أفواههم من تلك اللغة، ولا ننكر ذلك فقد قالوا : يَعْكِفُونَ ويَعْكُفُون، ويعرِشُون ويعْرُشُون، ويفسِقُون ويفسُقُون، وجاءت أحرف أخرى من هذا الباب بعينه مكسورة مخالفة للقياس، وهي : مَسْجِد، ومَشرِق ،

---

1 الحج : 22 /67 .

2 سبأ : 34 /15 .

3 القدر : 97 /5 .

4 المؤدب ، دقائق التصريف : ص124 ، ينظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص 326 ، 350 ، 403 .

5 ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر :جـ2 ص 326 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص124 .

6 ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر: جـ2 ص350 .

7 المصدر نفسه : جـ2 ص403 ، ينظر الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص45 .

8 ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص121 .

9 سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص88 .

ومَغْرِب، من يَسْجُدُ، ويَشْرُقُ، ويَغْرُبُ "[1]. فيما تقدم يلحظ التعدد من خـــلال ورود صيغتين متلازمتين لاسمي الزمان والمكان .

3. 5. 2 تعدد صيغة مَفْعِل لاسمي الزمان والمكان .

صيغة " مَفْعِل " يصاغ في الأصل من الفعـــل المـــضارع المكـــسور العـــين وصحيح اللام نحو " حَبسَ يحْبِسُ مَحْبِس " " جَلَسَ – يجْلِسُ – مَجْلِس " . لكن هـــذا القياس لم يكن ملتزما به، فوردت صيغ على الوجهين بكسر العين وفتحها، وتـــشير إلى أنّ العرب قد استخدموا الصيغتين في اسمي الزمان والمكان واشتركتا في دلالة واحدة ، وهذا يدل على التعدد " اعلم أنّ " المفْعِلَ قياسة بعين " يفْعِلُ أبدا ، فإذا كانت العين في " يفْعِلُ " مكسورة " فالمَفْعِل " مكسورة إذا أُريد به الاسم والمكان "[2].

فجاء عن العرب " يقال للسيف مَقْبِضُ ومَقْبَض ، وله مَضْرِب ومَضْرَب "[3] . ويعلل سبب ورود هذا الاسم على صغتين، لأنّ الفعل المضارع منها يأتي مَكـــسور العين، ويأتي مضموماً أخرى : وأمّا المَحَلُّ بمعنى المنزل ، فلكون مضارعه علـــى الوجهين قرئ "[4]. قوله تعالى: ﴿ **فَيَحِلَّ عَلَيْكُم غَـضَبِى** ﴾[5]. علـــى الـــوجهين . وهاتان الصيغتان تأتيان في مضارعه مكسور العين، بفتح العـــين وكـــسر العـــين للتفريق بين المصدر واسم المكان يقول سيبويه : " فإذا أردت المصدر بنيته على " مَفْعَل " ' وذلك قولك : إنّ في ألف درهم لَمَضْرَباً، أي لَضَرْباً. قال الله عزّ وجلّ : ﴿ **أيْنَ المَفَرُّ** ﴾ [6]. يريد أين الفِرار . فإذا أراد المكان قال : " المَفِرُّ كمـــا قـــالوا : المَبِيت حين أرادوا المكان ، لأنها من بات يَبِيتُ ، وقال الله عزّ وَجلّ : ﴿ **وجَعَلْنـــا النَّهَار مَعَاشا** ﴾[7]. أي جعلناه عَيْشاً " [8]. وهكذا يقول ابن قتيبة عن المَفَرّ : " فمن

[1] المؤدب ، دقائق التصريف : ص125 .

[2] المصدر نفسه : ص132 .

[3] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص121 ، ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص327 .

[4] الرضي ، شرح الشافية : جـــ1 ص181 ، 182 .

[5] طه: 20 /81 .

[6] القيامة: 75 / 10 .

[7] النبأ: 78 /11 .

[8] سيبويه ، االكتاب : جـــ4 ص87، 88 ، ابن سيده ، المخصص : جـــ4 س14 ص318 ، المؤدب ، دقائق التصريف : ص123 .

قرأه بالفتح أراد أين الفِرار، وإن أراد المكان الذي يُفَرّ إليه قال " المَفِــرُّ " بالكــسر، وتقول: " هذا مَضْرِبُ فلان " تريد الموضع الذي ضَرَبَ إليه وبلَغــه، فــإن أردت المصدر قلت: " إنّ في ألف درهم لَمَضْرَباً "[1].

وقد يجئ المَفْعِلُ يراد به الحِينُ. فإذا كان من فَعَل يفْعِلُ بنيته على مَفْعِل تجعل الحين الذي فيه الفِعلُ كالمكان، وذلك قولك أتت الناقة على مَضْرِبها، وأتــت علــى مَنْتِجِها إنّما تريد الحين الذي فيه النِّتاج والضِّراب، وربما بنوا المصدر على المَفْعِل كما بنوا المكان عليه والقياس المَفْعَل ، فمما بنــوا فيــه المــصدر علــى المَفْعِــل المَرْجِع"[2]. قال الله تعالى : ﴿ **إلى اللهِ مَرْجِعُكُمْ** ﴾ [3]. أي رجوعكم "[4]. وقد يــرد التعدد أيضاً في باب صيغة اسمي الزمان والمكان المأخوذه من الفعل المثال ، حيث تخرج الصيغة عن القياس وترد بصيغتين ، والحكم في المثال : إنّ الواو إذا كانــت ساقطة من غابرة كان الاسم والمصدر مكسورين جميعاً ، نحو المَوْعِد ، والمَوْئِل ، والمَوْرِد، وسواء كانت العين في الفعل منصوبة أو مكسورة بعد أن تكون الواو منه ساقطة " [5]. قال الله: ﴿ **بَل لَّهُم مَّوعِدٌ لَّن يَجِدُوا مِن دُونِهِ مَوئِلاً** ﴾ [6].

ومن العرب من ينصب " المَفْعَلَ " منه فيقول : مَوْهَبٌ ، مَوْضَعٌ . قال حسان بن ثابت :

يدينُ لهُ مِن بينِ مَثْنَى ومَوْحَدِ

وقال الهذلي :

فَأَصْبَحَ الْعَيَنُ رُكُوداً عَلَى ال   أَو شَازِ أَنْ يَرْسَخْنَ في المَوْحَلِ

فمنهم من ينصب الحاء ومنهم من يكسر، والوجه الكسر "[7].

ويقول ابن قتيبة: وما كان فاء الفعل منه واواً – مثل وَعَدَ ووَرَدَ ووَضَعَ فإن مَفْعِــلاً منه مكسور، اسماً كان أو مصدرا نحو " المَوْعِد " و " المَوْرِد " و" المَوْضِــع " و "

---

[1] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص327 ، 328 .

[2] ابن سيده ، المخصص : جـــ4 س14 ص318 .

[3] المائدة:5 / 48 .

[4] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص328 .

[5] المؤدب ، دقائق التصريف : ص122 .

[6] الكهف : 58/18 .

[7] المؤدب ، دقائق التصريف : ص122 .

المَوْقِع " إلا أحرفاً جاءت نادرة، وقال أكثرهم " مَوْحِل " وقال بعضهم " مَوْحَل "[1].
وورد مثل هذه الصيغ بصيغتين، الفرق فتح العين أو كسرها، يعني أنّ العربية أخضعت أصحابها، لاستخدام إحدى الصغتين هذا مردّه إلى التعدد الذي يعود، لأمر لهجي وقد أشار الباحث في الفصل الأول إلى اختلاف صيغة الفعل أي بكسر العين وضمها أو فتحها وهذا انعكس انعكاساً كلياً على اسمي الزمان والمكان .

وقد قرئ بفتح العين وكسرها في صيغة اسمي الزمان والمكان من الثلاثي الذي قياسه كسر عين الفعل . كما قوله تعالى :﴿ **إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي المَجالِس فأفسَحُوا** ﴾ [2]. قرئ في المَجْلَس بفتح اللام، وهو الجلوس، أى توسعوا في جلوسكم ولا تضايقوا " [3].

3 .5 .3 التعدد في صيغة "مَفْعَلَة" الدالة على اسمي المكان والزمان .

هناك صيغ وردت بشكلين مختلفين في الحركات ، لكنهما متفقتان في الأحرف لصيغ اسم الزمان والمكان، وهما ليس بقياس عند اللغويين؛ لأنهما يدلان على الكثرة والمبالغة في الشيء كما يشير الرضي: " واعلم أن الشيء إذا كثر بالمكان ، وكان اسمه جامداً، فالباب فيه مَفْعَلَة بفتح العين "[4]. وقد أشار إلى عدم قياسية هذه الصيغة سيبويه بعد أن قدم دلالة لمثل هذه الصيغ فيقول: " وذلك إذا أردت أن تكثِّر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرض مَسْبَعَةٌ، ومَأْسَدَةٌ، ومَذْأَبَةٌ. وليس في كلِّ شيء يقال إلا أنْ تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تكلّم به "[5].

وقد ورد من التعدد على مثل هذه الصيغة بصيغتين مَفْعَلَة ومَفْعُلة قول الأصمعي: " يقال إن لي مَحْرُمَاتٍ فلا تهتِكْها، واحدَتُها، مَحْرَمَةٌ ومَحْرُمَةٍ، مثل مَشْرَقَة ومَشْرُقَةٍ، ومَزْرَعَةٍ ومَزْرُعَة، ومَفْخَرَةٍ ومَفْخُرَةٍ، ومَقْبَرَةٍ ومَقْبُرةٍ. وهو المَقْبَرِيُّ والمَقْبُرِيّ "[6]. ويشير سيبويه إلى أنّ الفرق بين مَقْبُرة والمشْرُقَة، وإنّما

---

[1] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص328 ، 329 .
[2] المجادلة: 11/58 .
[3] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 8 ص236 .
[4] الرضي ، شرح الشافية : جـ1 ص188 .
[5] سيبويه ، الكتاب :جـ 4 ص94 .
[6] ابن السكيت ، إصلاح النطق : ص118 ، 119 .

أراد اسم المكان. ولو أراد موضع الفعل لقال مَقْبَرٌ، ولكنه اسم بمنزلة المَسْجِد "[1].
أمّا ابن قتيبة فيورد دلالة الصيغتين على المكان فيقول : "... مَزْرَعَة ومَزْرُعَـة ، ومَبْطَخَة ومَبْطُخة، ومَشْرَبَة ومَشْرُبَة، وهي كالصُّفَّة بين يدي الغُرْفة ومَقْنَأَة ومَقْنُؤَة ، المكان الذي لا تطلع عليه الشمس، وما بينهم (مَقْرَبَة ولا مَقْرُبَة) أي: قرابـة"[2]. وقرىء في القرآن الكريم بالقراءتين ففي قوله تعالى ﴿ **فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ**﴾[3]. فقرأ نافع بضم السين وقرئ الباقون بفتحها "[4]. ونُسبَ تعدد القراءات إلى التعدد اللهجي فقد أورد أبو حيان " الضم لغةُ أهل الحجاز ، وهـو قليـل ، كمَقـدُرة ومَـشرُقة ، ومَسْرُبة. والكثير مَفْعَلَة بفتح العين، وقرأ الجمهور بفتح السين على اللغـة الكثيـرة وهي لغة أهل نجد "[5]. وقد وردت صيغة " مَفْعَلِة " بكسر العين وفتحها : مثـل : " أرْضٌ مَهْلَكَة، ومَهْلِكَة " و "مَضَلَّة و مَضِلَّة "[6]. و هي مَضْرَبَة السيف ومَـضْرِبةُ، ولا تُلِثُّوا بدار مَعجِزَة و مَعْجَزَة " [7].

وهناك صيغ متعددة تدل على اسمي الزمان والمكان وردت عن العرب همـا صيغتان تدلان على موضع الفعل أو المكان يقول سيبويه : " ويجيء المِفْعَل اسـماً كما جاءَ في المَسْجِد والمَنْكِب، وذلك : المِطْبَخ والمِرْبَد . وكل هذه الأبنية تقع اسـماً للتي ذكرنا من هذه الفصول، لا لمصدرٍ ولا لموضع العمل "[8]. ويرى الـسامرائي هذا المعني الخصوص فيقول : " المِطْبَخ والمِرْبَد بكسر الميم فيهما ، فالمِطْبخ بيـت تُطْبَخ فيه الأشياء، وليس مكان الطبخ عموماً، وكذا المِرْبَد وهو موضع مخـصوص تُحبس فيه الإبل، ولو أريد مكان الطّبخ عموماً لقيل " مَطْبَخ " بفتح الميم ، وكذا لـو أريد مكان حبس الإبل عموماً لقيل بفتح الميم. فهذه أبنية "[9]. وهكذا فانبثـاق هـذه

---

[1] سيبويه ، الكتاب :جـ4 ص91 .
[2] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص332 .
[3] البقرة:2 /280 .
[4] ينظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جـ2 ص236 ، ينظر ابن جني، المحتسب : جـ1 ص144 .
[5] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ2 ص340 .
[6] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص331 .
[7] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص119 ، ينظر سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص88 .
[8] سيبويه ، الكتاب :جـ 4 ص92 .
[9] السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية :ص37 ، ينظر شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي : ص120 .

الصيغ وتحولها، لتصبح في قائمة تعدد صيغ اسمي الزمان والمكان يعــود لأمــر يتعلق بالمعنى.

3. 5. 4 تتعدد صيغة اسمي الزمان والمكان من الناقص .

وفيما أخذ من المعتل الناقص ، فالقياس في اسمي الزمان منه والمكان أن يكــون على " مَفْعَل " ولكنها وردت على مَفعِل ، ففي اسم المكان من أَوَى " يقول الأزهري " المَأْوَى كل مكان يأوي إليه شيء ، ليلاً أو نهاراً . وقد أوى فلان إلى منزله أوِيــاً ... ومَأْوِي الإبل ، بكسر الواو : لغة في مأوَى الإبل خاصة ، وهو شاذٌ وقد فسَّرناه في مَأْقِ العين من باب القاف "[1]. وفي لسان العرب :" وقال الأزهري : هي لغــة فصيحة؛ ومن المقصور اللازم الحديث الآخر ... سمعت الفصيح من بنــي كــلاب يقولون لمَأْوَى الإبل مَأْواه، بالهاء، ... مَأْوِى الإبل بكسر الواو، لغة في مَأْوَى الإبل خاصة وهو شاذ "[2]. وقال الفراء : ذُكرَ لي أن بعض العرب يسمي مَأْوَى الإبــل مَأْوِي بكسر الواو، قال : وهو نادر، لم يجيء في ذوات الياء والواو مَفْعِــلُ بكــسر العين إلا حرفان، مَأْقِي العين، ومَأْوِى الأبل، وهما نادران واللغة العالية فيهما مَأْوَى ومُوق ومَاق "[3]. وفيما سبق تجد أن لصيغة اسمي الزمان والمكان من المنقــوص صيغتين، وهذا يدل على تعدد مثل هذه الصيغ .

وهناك تحوّل عن الأصل في صيغة اسمي الزمان والمكان من الفعل الناقص، ففي كلمة مَرْعَى متحولة عن بنية عميقة أصلها مَرْعــي وهنــا حــذف للحركــة المزدوجة وإطالة للحركة الفتح ، أو ما يسمى عند الصرفيين بقلب الياء ألفاً

> مَرْعَين " مرحلة التسكين mar<ayan حذف الحركة المزدوجة (yu)

mar < ā في آخر الاسم (a) إطالة حركة الفتح> mar < a

أو بعد مرحلة التسكين ، نحذف نواة الحركة (a). وتبقى شــبه الحركــة (y) وحيده " منفردة " وفي هذه الحالة ليست لها أي قيمة ، لأنهــا منفــردة، ولا يــسمح

---

[1] الجوهري ، الصحاح : جــ5 ص 1816 .

[2] ابن منظور ، لسان العرب :جــ1 ص 274 ، 275 .

[3] المصدر نفسه : جــ1 ص275 .

النظام المقطعي بهذا الانفراد فتنضم شبه الحركة (y) إلى المقطع السابق لها، فيصبح المقطع قصيراً مغلقاً بصامت (ay>)، بعد أن كان مقطعاً قصيراً مفتوحاً، ويصبح هذا المقطع (ay>) محتوياً على الحركة المزدوجة الهابطة (ay) ، وهي حركة معرضة للإنكماش (ay)، فتتحول هذه الحركة المزدوجة الهابطة إلى " كسرة " طويلة ممالة " è "، فتصبح بنية اسم المكان من الناقص (mar< ē) ممالة إمالة يائية، وهي شائعة في اللهجات العربية القديمة وقد طورت اللهجة الحجازية هذا النمط الممال " ē " إلى مرحلة الفتح الخالص، لتصبح بنية اسم المكان (mar<ā) . وقد تحذف الحركة المزدوجة الصاعدة المتشكلة (yu) مباشرة، ويتم إطالة الفتحة (ā). وهكذا تصبح الصيغة النهائية مكونة من مقطعين يختلف الوزن الصوتي عن الوزن الصرفي، فالوزن الصرفي " مَفْعَل "، أمّا الوزن الصوتي فهو " مَفعَى " . وهذا التغيير الصوتي يحدث صيغتين لاسم المكان " مَرْعى " صيغة أصلية غير مستخدمة، وهي صيغة افتراضية مَرْعي " وصيغة متطورة عنها أو معلة وهي الصيغة المستخدمة " مَرْعَى ". وفي هذا إشارة إلى تعدد مثل هذه الصيغ .

3. 5. 5 تعدد صيغ اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي .

تبنى صيغة اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول من غير الثلاثي يقول سيبويه : " تحت باب نظائر ما ذكرنا فما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة : فالمكان والمصدر يُبني من جميع هذا بناء المفعول وكان بناء المفعول أولى به؛ لأن المصدر مَفعول والمكان مَفعولٌ فيه، فيضمّون أوله كما يضمون المفعول، لأنّه قد خرج من بنات الثلاثة فيَفْعَلُ بأَوّله مَفْعولهُ، كما أنَّ أوّلَ ما ذكرتُ لك من بنات الثلاثة كأوّل مفعولٍ مفتوح، وإنّما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مفْعُولُه واواً كواو مَضْرُوب، أن ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنوا عليه ، يقولون للمكان : هذا مُخْرَجُنا ومُدْخَلُنا، ومُصبَحُنا ومُمْسَانا "[1]. لكنّ هناك قراءات تشير إلى وُرَدُ أُسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي على الثلاثي وغير الثلاثي أي تشترك صيغة غير الثلاثي مع صيغة الثلاثي ومثل ذلك قوله تعالى :﴿ **ونُدْخِلُكمْ**

---

[1] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 95 ، ابن سيده ، المخصص : جـ4 س 14 ص 321 ، المؤدب ، دقائق التصريف: ص 125 .

مُدْخَلاً كَرِيماً ﴾[1]. يقول ابن الجزري :" واختلفوا في مُدْخَلاً هنا ، والحــج فقــرأ المدنيان بفتح الميم فيهما، وقرأ الباقون بالضم "[2]. وكأن في قراءة فــتح مَــدْخَل " عودة عن المتحوّل إلى الأصل، وذلك إمّا بتجريد الفعل من الزيادة وقياســة علــى صيغة المكان من الثلاثي، أو التحوّل من حركة الضم للميم إلى الفــتح؛ لاســتثقالها واستبدالها بحركة أخفّ وأيسر منها نطقاً .

وفي قوله تعالى :﴿ **لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أوْ مَغَارات أو مُدَّخَلاً لَوَلَّوا إليــه** ﴾[3]، " فقرأ يعقوب بفتح الميم وإسكان الدّال مخففة ، وقرأ الباقون بضم الميم وفتح الــدال مُشددة " [4]، أمّا أبو حيان فيقول :" وقال الجمهور " مُدخَلاً " : وأصله مدتخل مُفْتَعَل من أَدْخَلَ ، وهو بناء تأكيد ومبالغة، ومعناه السّرب والنّفق في الأرض قالــه ابــن عباس : بُدىء أولاً بالأعم وهو المَلْجَأ ، إذ ينطلق على كلّ ما يلجأُ إليه الإنسان ، ثم ثني بالمغارات ، وهي الغيران في الجبال ، ثم أتى ثالثاً بالمُدّخَل ، وهو النفق باطن الأرض ... وقرأ الحسن ... ويعقوب " مَدْخَلاً " بفتح الميم من دَخَلَ . وقرأ محبوب عن الحسن :" مُدْخَلاً " بضم الميم من أدْخَلَ ... وقرأ قتــادة وعيــسى بــن عمــر والأعمش " مُدّخلاً " بتشديد الدال والخاء معا أصله مُتدخل، فأدغمت التاء في الدال، وقرأ أبي مُندّخلا، بالنّون من اندخل "[5]. وفي هذا إشارة إلى ما سبق من أن القراء اختلفوا في أصل الفعل ، فكل قارىء يقرأ حسب الفعل الذي توجّه إليه في القراءة ، ففي الثلاثي " مَدْخَل " وفي غير الثلاثي " مُدْخَل " وفي غير الثلاثي مــن افتعــل " مُتْدَخَلاً " فتعدد الصيغ المنبثقة من أصلية الفعل لكل قراءة أهو مجــرد أم مزيــد " وهناك قراءة لصيغة اسمي الزمان والمكان مأخوذة من الفعــل المعتــل الأجــوف المزيد، وورد فيها قراءتان في قوله تعالى : ﴿ **يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لاَ مُقَــامَ لَكُــمْ** ﴾[6] " اختلفوا في " لا مُقام لكم " : فروى حفص بضم الميم. وقرأ الباقون بفتحها "[7]. أمّــا

---

[1] النّساء : 4 / 31 .

[2] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جــ2 ص 249 .

[3] التّوبة : 9 / 57 .

[4] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر : جــ2 ص279 .

[5] أبو حيان ، البحر المحيط : جـــ5 ص 55 .

[6] الأحزاب : 33 / 13 .

[7] ابن الجزري ، النشر في القراءات : جــ2 ص 348 ، وينظر : جــ2 ص 318 – 319 .

فيما يتعلق في هذه القراءة، فإن البنية العميقة لأصل هذه الصيغة " مُقام " مأخوذة من فعل أجوف أصل عينه واو.

وهذه الواو حوّلت أو قلبت إلى ألف للهروب من ثقل اللفظ المتكون من وجود الحركة المزدوجة، إلى إلغاء شبه الحركة وإطالة الحركة، لتسهيل وتيسير النطق فأصل " مَقام " مَقْوَم .

maķwamun ⟵ تشكلت حركة مزدوجة صاعدة (wa) ⟵ تلتها مرحلة أخرى للتخلص من شبه الحركة (w) maķamun –تلتها مرحلة أخرى وفيها إطالة نواة المقطع " الحركة a " maķāmun. وهكذا أصبح اللفظ لهذا الاسم سهلاً وميسوراً. وفي غير الثلاثي من الأجوف حدث كما حدث لثلاثي ، لكن هنا بضم الميم الزائدة في أول الاسم، من قرأ في " مقام " فعلى التيسير والتسهيل على الأصل الثلاثي المتحول عن الأصل الواوي العين. وهكذا فأصبح التعدد في هذه الصيغ واضح " مُقْوَم – مَقوَم – مَقام – مُقام " والوزن الصوتي للاسمين الآخرين " مُفَال – مَفَال ". وهكذا فإنّ التعدد واضح في صيغتي اسم الزمان والمكان ، وليس هذا من الندور بل يعود لأمر يتعلق بالفعل المضارع الذي عينه مضمومة أو مكسورة، أو يتعلق بالتفرقة بين المصدر واسمي الزمان والمكان، أو لأمر يتعلق بلهجة قبيلة انحرفت في الاستخدام عن الأخرى .

ولست مع من يرى أنّ هذا شذوذ وندور في اللغة، وأنه عدم تطور، لرفض العرب التطور، لأنهم اعتبروا لغتهم كاملة، والتطور ضعف فيها، وموت لها، وليس هذا من الرواسب القديمة في جسم العربية "[1]. بل إنّ العربية استخدمت المتحول جنباً إلى جنب مع الأصل. فقد أشار الباحث إلى ذلك في الفصل الأول؛ بل نقول إنّ حاجة العربية دعت العربي للإبقاء على مثل هذا الاستخدام في قبيلته، واستخدامه لغة أخرى في مكان آخر. كما نرى في استخدام المدني " آل ". وهكذا فإن هذا الاستخدام للصيغة الواحدة بأشكال مختلفة وذات دلالة واحدة يشكل قمة التعدد الذي سمحت به العربية سابقاً وما زالت تسمح به في العصر الحاضر، ولا أحد ينكر ذلك.

---

[1] ينظر الجندي ، اللهجات العربية في التراث : ق 2 ص 608 .

وقد أشار الباحث في الفصل الثاني إلى إبدال " القاف كافاً " وما إلى غير ذلك .

3. 6 تعدد أبنية اسم الآلة للصيغة الواحدة .

هذا الاسم وضعه سيبويه تحت باب " هذا باب ما عالجت به "[1]. وهو ما كان في أوّله ميم زائدة من الآلات ، فالباب في ذلك إذا كان شيءَ يُعالَجُ به وينقل وكـان الفعل ثلاثياً "[2]. وهو للدلالة على ما حصل الفعل بواسطته "[3]. وهو عند سيبويه " كل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاءُ التأنيث أو لم تكن ، وذلك قولك : مِحْلَبٌ ومِنْجَلٌ، ومِكْسَحَةٌ، ومِسَلَّة، والمِصفَى، والمِخْرَزُ والمِخْيَط وقد يجيء علـى مِفْعَال نحو : مِقْرَاض، ومِفْتَاح، ومِصْبَاح " [4].

ويقول الرضي : الآلةُ على مِفْعَل ومِفْعَـال ومِفْعَلَـة ، كالمِحْلَـبِ والمِفْتَـاح والمِكْسَحَةِ. ونَحْوُ الْمُسْعُطِ والْمُنْخُلِ والمُدُقِّ والمُدْهُنِ والْمُكْحُلَـةِ والْمُحْرُضَـةِ لـيس بقياس "[5].

فهو لا يصاغ إلا من الفعل الثلاثي للدلالة على ما وقع الفعل بواسـطته "[6]. ويقول السيوطي : " بناء الآلة مُطّرد " على مِفْعَل بكسر الميم، وفتح العين " ومِفْعال، ومِفْعَلة " كذلك كمِشفَر ، ومِجْدَح ، ومِفتاح ، ومِنْقاش ومِكْسحة " [7].

ويرى الصّرفيون أنّ " مِفْعَل " من اسم الآلة مقصور على " مِفْعَال "، وإن كان " مِفْعَل " أكثر استعمالاً ، ويؤيد ذلك أنّ كلّ ما جاز فيه مِفْعَل جاز فيـه مِفْعَـال ، وليسَ كل ما جاز فيه مِفْعال جاز فيه مِفْعَل " ولذلك صحت العين في مِخَيْط ومِجْول ولم تقلب كما قلبت في مقال ومقام ، وذلك ؛ لأنها مقصورة عمّا تلزم صحته وهو

---

[1] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص94 .

[2] ابن سيده ، المخصص : جـ4 س14 ص322 .

[3] الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص199 .

[4] سيبويه ، الكتاب : جـ 4 ص94 ، 95 ، ابن يعيش ، شرح المفصل: جـ6 ص111 .

[5] الرضي ، شرح الشافية :جـ1 ص186 .

[6] شاهين ، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية : ص121 .

[7] السيوطي ، همع الهوامع : جـ6 ص56 .

مِخياط ومِجْوال لوقوع الألف بعدها "[1]. وزعم الفارسي : أن كلّ مِفْعَل فهو مُقصَّر من مِفْعَال كما أن كل اَفْعَلَّ مُقَصَّر من اَفْعَالّ ولذلك صحَّت العين في القبيلتين فقالوا مِخْيَط واعْوَدَّ إذ كانا في نيّة مِخْياط واعْوَارّ "[2].

فأوزان اسم الآلة القياسية ثلاثة هي على " مِفْعَل " أو مِفْعَلَة وربما جاء على مِفْعَال "[3]. وقد يخرج اسم الآلة في الاستخدام عن القياس الذي وضعه الصرفيون له، ويعدّ هذا من قبيل التحوّل من صيغة إلى أخرى ، فتتعدد الصيغ وتعطي أكثر من شكل قد يكون لمضمون واحد، وأي شيء من الاختلاف في اللفظة المنبثقة عن الصيغة. وقد أشار ابن سيده إلى الكلمات الدالة على اسم الآلة والخارجة عن القياس بقوله :" وقد جاء منه خمسة أَحْرُفٍ بضم الميم قالوا مُكْحُلة ومُسْعُط ومُنْخُل ومُدُقٌّ ومُدْهُن، لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جُعلت أسماء لهذه الأوعية "[4]. وكأن الخروج لهذه الأسماء عن القاعدة القياسية، يعود للمعنى الذي تؤديه الصيغة الجديدة، يقصد التفريق بين صيغة وأخرى، فيقول سيبويه :" ونظير ذلك المُكْحُلَةَ ... لم ترد موضع الفعل ، ولكنّه اسم لوعاء الكُحل ، وكذلك المُدُقُ ، صار اسما له كالجُلمُود"[5]. أما ما يهم الباحث فهو الكشف عن التعدد الذي جعل اللفظة الواحدة لاسم الآلة ترد بصيغتين مختلفتين أو ربما تجتمع اللغتان في شيء واحد ... ومِفْتَاح والمِفْتَح "[6]. ويقول الاستراباذي " والظاهر أن مَضْرِبَة السيف آلة الضرب ، لا موضعة ، غُيِّرت عما هو قياس بناء الآلة لكونها غير مذهوب بها مذهب الفعل "[7]. وقد أسند التعدد في الصيغة إلى اللهجات التي كان بعضها يخالف بعض في اللفظة كما ورد في إصلاح المنطق : " أبو زيد قال : تميم تقول : المِغْزَل، والمِصْحَف،

---

[1] ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ6 ص111 .

[2] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س14 ص322 ، ورد خطأ في هذا الكتاب وفي الصفحة نفسها وهو اعودّ واعوارّ .

[3] المصدر نفسه : جـ4 س 14 ص 322 ، الرضي ، شرح الشافية :جـ1 ص 186 ، السيوطي ، همع الهوامع: جـ6 ص 56 ، ابن يعيش : المفصل : جـ6 ص111 ، نهر ،الصرف الوافي: ص 118 ، الجرجاني ، المفتاح في التصريف : ص 47 .

[4] ابن سيدة ، المخصص :جـ4 س 14 ص 322.

[5] سيبويه ، الكتاب : جـ4 ص 91 .

[6] ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س14 ص322 .

[7] الاستراباذي ، شرح الشافية : جـ1 ص188 .

والمِطْرَفُ، وقيس تقول : المُغْزَل والمُصْحَف والمُطْرَفُ "[1]. والمِغْزَل " اسم ما تغزل به المرأة المِغْزَلُ والمُغْزَلُ والمَغْزَلُ، تميم تكسر الميم ، وقيس تضمها، والأخيرة أقلها والأصل الضم ، وإنّما هو من أُغْزِل "[2]. ويورد اللغويون اختلافاً في الدلالة بين الصيغتين " مُفْعَل، ومِفعَل " في بعض الكلمات ، لكنه يورد معها رأياً آخر يقول إنها بالمعنى نفسه. فيقول ابن قتيبة :" قال بعضهم المُجْسَد : ما صبغ بالجِسَاد فأَجيد و أُشْبِعَ صبغُه، والجِساد : الزّعفران، والمِجْسَد : الذي يلي الجسد من الثياب "[3]. ولكنه يعود ليورد عن الفراء قولاً بأنهما واحد فيقول : " وقال الفرّاء : المُجْسَدُ والمِجْسَد واحد، وهو من " أُجْسد " أي : أُلصق بالجلد " [4]. ويورد ابن السكيت قولاً بأنّ أصل حركة الميم في هذه الأسماء هي الضمة و أَنّ الكسرة للميم جاءت هروباً من الاستثقال فيقول : " قال الفراء : وقد استَثْقَلَتِ العربُ الضمة في حروفٍ فكسرت ميمها وأصلها الضم. من ذلك مِصْحَفٌ ومِخْدَعٌ ومِطْرَفٌ ومِغْزَلٌ ومِجْسَدٌ ؛ لأنّها في المعنى مأخوذة من أُصْحِفَ " : جُمعت فيه الصحف ، وأُطرِفَ : جُعِلَ في طرفيه العَلَمَان، وأُجْسِدَ أُلصق بالجسد : وقال غيره المُجْسَدُ ما أُشْبِع صبغُهُ من الثياب "[5].

وبعد أنّ أورد صاحب اللسان أنّ الضم للميم هو الأصل يورد بيتين من الشعر عن العرب باستخدام فتح الميم ، وكسرها قال الشاعر :

من السَّيلِ والغُثَّاءِ فَلْكَةُ مِغْزَل "[6].

وورد بالفتح قال الشاعر :

تَقُولُ لِيَ العَبْرَى المُصابُ حَلِيلُها   أَيا مالكٌ هل في الظّعائنِ مَغْزَلُ ؟"[7].

---

[1] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص120 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س14 ص326 ، ابن منظور ، لسان العرب : جـ7 ص291 وينظر : جـ2 ص282 .

[2] ابن منظور ، لسان العرب : جـ10 ص65 .

[3] ابن قتيبة : أدب الكاتب ص329 ، ابن السكيت : إصلاح المنطق ص120 ، ابن سيده ، المخصص :جـ4 س14 ص326 .

[4] ابن قتيبة : أدب الكاتب ص329، ابن منظور ، لسان العرب : جـ2 ص282 .

[5] ابن السكيت ، إصلاح المنطق : ص120 ، ابن سيدة ، المخصص : جـ4 س14 ص325 ، 326 ، ابن منظور، لسان العرب :جـ1 ص65 .

[6] ابن منظور ، لسان العرب : جـ10 ص65 .

[7] المصدر نفسه : جـ10 ص65 .

وهكذا فتتعدد هذه الصيغة يعود لأصلية الفعل الذي هو مضمومَ الهمزة الزائدة " أُغْزِلَ " وما جاء بالكسر فهو محوّل عن الضم للخفة ، وما جاء بالفتح فهو محوّل أيضاً .

وهناك صيغة تعددت وجاءت على وجهين وهي " مَفْعِل ومِفْعِل " بفتح الميم وبكسرها، مع كسر العين وأورد ابن قتيبة مثالاً واحداً " مَنْخِر و " مِنْخِر بفتح الميم وكسرها، ولا يعرف غيرها "[1]. يقول صاحب اللسان : " والمَنْخِرُ والمَنْخَرُ والمِنْخِرُ والمِنْخُرُ والْمُنْخُورُ : الأنف "[2]. يقول الجوهري : " المَنْخِرُ : ثُقبُ الأنف ، وقد تكسر الميم إتباعاً لكسرة الخاء، كما قالوا مِنْتِنّ. وهما نادران، لأن مِفْعِلاً ليس من الأبنية . والمُنْخُورُ لغة في المَنْخِر "[3].

وهناك اشتراك لصيغتي اسم الآلة " مُفْعُل و ومِفْعَل " في التعدد يقول الجوهري : " والمِدَقُّ والمِدَقَّةُ : ما يُدَقُّ به ، وكذلك المُدُقُّ بالضم ، وهو أحد ما جاء من الأدوات التي يُعْتَمَلُ بها على مُفْعُلِ بالضم ، قال العجاج يصف الحمار والأُتُنَ :

يَتْبَعْنَ جأْبَا كمُدُقِّ المِعْطِير

يعني مِدْوَك العطَّار "[4]. واورد صاحب اللسان هاتين الصيغتين مضافاً إليهما الصيغة التي تنتهي بالتاء ، فيقول : والمِدَقُّ والمِدَقَّةُ والمُدُقُّ ، ما دُقِقَتْ به الشيء "... وفي التهذيب : والمُدق حجر يُدقُّ به الطيب ضمُّ الميم ؛ لأنه جُعل اسماً ، وكذلك المُنْخُل ، فإذا جَعَلَ نعتاً رُدَّ إلى مِفْعَل "[5]. ويقول الأزهري : مُدُقٌّ وأخواته وهي مُسْعُط ومُنْخُل ومُدْهُن، ومُنْصُل ومُكْحُلة جاءت نوادر بضم الميم ، وموضع العين من مُفعُل ، وسائر كلام العرب جاء على مِفْعَل ومِفْعَلة يعتمَلُ به نحو مِخْرَز ومِقْطَع ومِسَلَّة وما أشبهها "[6]. في مِسْعَط ومُسْعُط يقول صاحب اللسان :" والسَّعِيط والمِسْعَطُ والمُسْعُط : الإناء يجعل فيه السَّعوط ، ويصب منه في الأنف ، الأخير

[1] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص330 .
[2] ابن منظور ، لسان العرب : جـ14 ص82 .
[3] الجوهري ، الصحاح : جـ2 ص703 .
[4] المصدر نفسه: جـ4 ص 1219 .
[5] ابن منظور ، لسان العرب : جـ4 ص 378 .
[6] المصدر نفسه: جـ4 ص 379 .

نادر إنّما كان حكمه المِسْعَط "[1]. ويقول الجوهري : " المُسْعُط : الإناء يجعل فيــه السَعُوط ، وهو أحد ما جاء بالضّم ممّا يُعْتَمَلُ به"[2]. وقال ابن قتيبة " قالوا :" مُدُقٌّ ومِدَقٌّ " لا يعرف غيره، فمَنْ قال مُدُقّ جعله مثل مُسْعُط ومُدْهُن ، ومن قــال مِــدَق مثل مِحْلَب "[3]. وهذه دلالات تؤكد تعدد صيغة اسم الآلة وعــدم التزامــه بــصيغة واحدة ، وذلك لأنّ هذه الصيغ استخدمت لدى العرب في أشعارهم وفي تلاسنهم فيما بينهم . وهناك صيغة اشتركت مع مُفْعُل وهي " مُفعَل " وتدل على اسم الآلة وهــي غير قياسية ومثلها " مُنْخُل و مُنْخَل " و " مُنْصَل ومُنْصُل " للــسيف ، وهــذا ممــا يستعمل وأوله مضموم ومما ضَمّ من هذا الفن أَوّلهُ " مُسْعُط ، ومُدْهُن " ومُكْحُلة ولا يقال فيه غير ذلك "[4]. والمُنْصُل والمُنْصَل السّيف "[5]. واورد صــاحب اللــسان " مُنْصِل " الآلة "[6]. وهناك صيغتان لاسم الآلة تدلان على التعدد ، لكن الدلالــة قــد تختلف في أحدهما عن الآخر، هما " مِفْعَل ، مَفْعَل بكسر الميم وبفتحها مع فتح العين فيها ." والَمشْعَر الحرام : أحد اَلمشَاعِر ، وكسر الميم لغة "[7]. قال الكسائي : يقــال المِشعَر الحرام والمَشْعَر الحرام وأكثر العرب على كسرها، ولا يقرأ بــذلك، ولا يعرف غير هذا الحرف "[8]. يقول صاحب اللسان " ومنه سمي المَشْعَرُ الحرام لأنه مَعْلَم للعبادة وموضع ... المَشْعَرُ الحرام و المِشْعَر، ولا يكادون يقولونه بغير الألف واللام " [9]. وقد يكون في تحول الصيغة من " مِفْعَل مَفْعَل " يرسم نهجاً دلالياً آخر " وأكثر ما جاء مما يستعمل مكسور الميم – نحو " مِقْطع " ومِبْضَع ومِخْرَز ومِحْلَــب للقدح الذي يُحْلَبُ فيه، فإن جعلت شيئاً من هذا مكاناً فتحت الميم، فالمَقْطَع : الموضع الذي يقطع فيه، والمِقْطعُ الشيء الذي يقطع به، والمَقَصُّ : الموضع الذي يقصُّ فيه،

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب : جــ6 ص 267 .

[2] الجوهري ، الصحاح : جــ3 ص 948 .

[3] ابن قتيبة ، أدب الكاتب: ص 330 ، ينظر ابن هشام اللخمي ، شرح الفصيح : ص 143، ابن السكيت ، إصلاح المنطق :ص218 .

[4] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 331 .

[5] الجوهري ، الصحاح : جــ4 ص 1489 .

[6] ابن منظور ، لسان العرب : جــ14 ص 168 .

[7] الجوهري ، الصحاح : جــ2 ص 600 .

[8] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 330 .

[9] ابن منظور ، لسان العرب : جــ7 ص 136 .

والمِقَصُّ : المِقْرَاض . والمَفْتَح المَوضع الذي يفتح فيه ، والمِفْـتَح : المِفْتَـاح "[1]. وهناك تعدد يقع بين صيغة مِفْعَل ومِفْعَال، ويرى الصرفيون أنّ صيغة مِفْعَال هـي الأصل، وأن مِفْعَل مقصورة عنها "[2]. ففي قوله تعالى : ﴿ **وعِندَهُ مَفَاتِحُ الغَيب** ﴾ [3]. يقول أبو حيان :" جمع مِفْتَح، بكسر الميم، وهي الآلة التي يفتح بها ما أُغلـق، قال الزهراوي ومِفْتَح أفصح من مِفْتَاح، ويحتمل أن يكون جمع مِفْتَاح؛ لأنه يجـوز في مثل هذا أن لا يؤتى بالياء، قالوا : مصباح ومحارب وقراقر في جمع مـصباح وقرقور ... وقيل جمع مَفْتَح ، بفتح الميم ويكـون للمكـان ، أي أمـاكن الغيـب ومواضعها "[4]. ويقول ابن منظور في مفاتح " هما جمع مِفْتاح ومِفْتَح وهمـا فـي الأصل مما يتوصل به إلى استخراج المُغْلَقَات التي يتعذر الوصـول إليهـا "[5]. " والمَفْتَح : الخِزانة " [6]. وكالمِنْقَارِ والمِنْقَر والنَّاقورة فالمِنْقَار منسر الطائر لأنه ينقر به أو هي حديدة كالفأسِ يُنْقَر بها، والمِنْقَربكسر الميم : المِعْوَل . وأمّا النَّاقُور فهـو الصُورُ الذي ينقُرُ فيه الملك أي ينفخ "[7]. ورد في قوله تعالى : ﴿ **فَاذَا نُقِـرَ فـي النَّاقُورِ** ﴾"[8]. وفي قوله تعالى : ﴿ **مِن اللّهِ ذِي المَعَارِجِ** ﴾[9]. يقول صاحب البحر " وقرأ الجمهور " ومَعَارِج " جمع مِعْرَج وطلحة ، ومعَاريج جمـع مِعْـراج وهـي المصاعد إلى العلالى عليها "[10]. وهناك من وزن " مِفعال " ما ورد عـن العـرب بفتح الميم لكن الاختلاف قد يكون في انحراف دلالي لكلمة عن أخرى، فيقول ابـن جني " ومن ذلك قولهم للسُلَّم : مِرْقَاة، وللدرجة مَرْقَاة، فنفس اللفظ يدلُّ على الحدث الذي هو الرّقي، وكسر الميم يدلّ على أنّها مما ينقل ويعتمل عليه وبـه كالمِطْرَقـة والمِئْزَر والمِنْجَل، وفتحة ميم مَرْقَاه تدل على أنه مستقِرٌّ فـي موضـعه، كالمَنـارة

---

[1] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص 330 ، 331 ، ينظر السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص 111 ، 112 .
[2] ينظر ابن يعيش ، شرح المفصل : جـ6 ص 111 ،ابن سيدة ، المخصص: جـ4 س 14 ص 322 .
[3] الانعام : 6 / 59 .
[4] أبو حيان ، البحرالمحيط : جـ4 ص 144 .
[5] ابن منظور ، لسان العرب : جـ10 ص 170 .
[6] المصدر نفسه : جـ10 ص 172 .
[7] المصدر نفسه: جـ14 ص256 ، 258 ، السامرائي ، فاضل ، معاني الأبنية في العربية : ص109 ، 110 .
[8] المدثر : 74 / 8 .
[9] المعارج : 70 / 3 .
[10] أبو حيان ، البحر المحيط : جـ 8 ص15

والَمثابة، ولو كانت المنارة ممّا يجوز كسر ميمها لوجب تصحيح عينها، وأن تقول فيها : مِنْوَرة " لأنه كانت " تكون حينئذ منقوصة، من مثـال مِفْعَـال ، كمِرْوَحـة ومِسْوَرة ومِعْول ومِجْول، فنفس " ر ق ى " يفبد معنى الارتقـاء ، وكسـرة المـيم وفتحها تدلان على ما قدمناه. من معنى الثبات أو الانتقال " [1]. وقال الفراء : يقال " مَرْقاة ومِرْقاة، والفتح أكثر، وكذلك " مَسْقَاة ومِسْقَاة " مَنْ جعلها آلة تُسْتعمل كَسَرَ، مثل : مِغْرَفَة ومِقْدَحَة ومِصْدَغَة، ومن جعلها موضعاً للارتقاء واللسقى نـصب" [2]. وفي قوله تعالى : ﴿ **ويُهَيِّىء لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقاً** ﴾ [3]. يقول صاحب اللـسان :" من قرأه مِرْفَقاً جعله مثل مِقْطَع، ومن قرأه مَرْفِقاً جعله اسماً مثل مَسْجِد ، ويجـوز مَرْفَقا أي رِفقاً مثل مَطلَع ولم يُقرأ به "[4]. وكَسَرَ الحسنُ والأعمشُ الميم من مِرْفَق ، ونصَبها أهل المدينة وعاصم، فكأن الذين فتحوا الميم وكسروا الفاء أرادوا أن يَفْرُقوا بين المَرْفِق من الأمر وبين المِرْفَقِ من الإنسان، قال : وأكثر العرب على كسر الميم من الأمر ومن مِرْفَق، الإنسان ؛ قال : والعرب أيضاً تفتح الميم من مَرْفِق الإنسان، لغتان في هذا وفي هذا "[5]. وقد أورد ابن قتيبة ما يكسر ميمه ويفتح في ميم اسـم الآلة تحت باب ما جاء مكسوراً والعامة تفتحه " وهي المِطْرَقَة والمِكْنَسَة، والمِغْرفَة والمِقْدَحَة والمِرَوْحَة "[6].

وهكذا فلا تترك العربية صيغة إلا وتضع لها صيغة أخرى تختلف عنها قليلاً، وما يؤكد أن القياس وغير القياس يلتقيان في استخدام اسم الآلة ، لكثـرة اسـتخدام الصيغ غير المقيسة لاسم الآلة، وما يراه الباحث أنّ العرب استخدمت صيغة اسـم الآلة مفتوحة الميم عند العوام، ومكسورة الميم في القياس ، فكلمة مِقْص هي القياس في اسم الآلة على وزن " مِفْعل، ولكنّ أبناء القرى والبوادي وغيرهم من الأردنيين لا أسمع منهم إلا كلمة " مَقْص " بفتح الميم على غير القياس وهي سماعية، ولـيس على موضع القص. وقد أورد رمضان عبد التواب في كتابة التطور اللغوي تطوراً

---

[1] ابن جني ، الخصائص : جــ3 ص100 ، 101 .

[2] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص332 .

[3] الكهف : 18/ 16 .

[4] ابن منظور، لسان العرب :جــ5 ص273 .

[5] المصدر نفسه : جــ5 ص273 ، 274 .

[6] ابن قتيبة ، أدب الكاتب : ص256 ، دار الكتب العلمية .

لحركة الميم في اسم الآلة، فيقول : " تطورت كسرة الميم إلى الفتحة في صيغتي اسم الآلة " مِفْعَل ومِفْعَلة " وذلك مطرد تمام الاطراد في لهجة الأندلس في القرن الرابع الهجري، إذ تتأثر حركة الميم بحركة العين، وذلك من نوع التأثر المدبر الكلي في حالة الانفصال "[1]. وأعطى أمثلة عليها من مثل :" مَقْوَد ، ومَسَنّ ، ومَقَنْع للثوب الذي يغطي به الرأس، ومَطْرَد للرمح الصغير، ومَخَدَّه ، ومَزْدَغة للوسادة ... ومَصْيدة ومَطْرَقة، ومَنْجَل، ومَنبَر، ومَكْنَسة ، ومَرْوَحَة ومَلْعَقة "[2]. ومما تقدم نجد أن التعدد في صيغة اسم الآلة أمرٌ حتمي لا ينكره أحد من اللغويين والعامة.

3. 7 تعدد أبنية اسم التفضيل

اسم التفضيل ، وصف على (أفعل) يُصاغ للدلالة على أنَّ شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها "[3]. وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة كـ" أَكْرَم " ويستعمل بمن ، ومُضَافا لنَكِرَة ، فَيُفْرَدُ ويَذكَّر ، وبأل فيطابق ، ومضافاً لمعرفة ، فوجَهان ولا ينصب المفعول مطلقاً ، ولا يَرفَعُ في الغالب ظاهراً إلا في مسالة الكُحلِ "[4]. ويعرفه ابن الحاجب بأنه: "ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو أَفْعَل "[5].

وله شروط يصاغ من خلالها اتفق عليها اللغويون ، أن يكون اللفظ فعلاً ، متصرفاً، تاماً غير ناقص ، مثبتاً غير منفي، مبنياً للمعلوم ، ليس الوصف منه على وزن (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فعلاء)، أي لا يكون دالاً على لون أو عيب أو حيلة"[6].

ولاسم التفضيل ثلاث حالات، إن يكون مجردا من أل والإضافة فيجب له حكمان : أحدهما : أن يكون مفرداً مذكراً دائماً نحو قوله تعالى : " ﴿ **لَيُوسُفُ**

---

[1] عبد التواب ، التطور اللغوي : ص43 .

[2] المرجع نفسه : ص43 ، 44 .

[3] الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ص195 .

[4] ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى : ص394 ، 395 .

[5] ابن الحاجب ، شرح الكافية :جـ2 ص212

[6] ابن عقيل ، شرح ألفية ابن مالك :جـ2ص150 ، 151 ، ينظرابن عصفور، شرح جـمل الزجاجي :جـ2 ص36 ، ابن هشام : أوضح المسالك : جـ 2 ص436،435، 443 .

وأخُوْهُ أَحَبُّ ﴾"[1]. والثاني أن يؤتى بعده بـــ (مِنْ) جارة للمفضول ، وقد تحذفان " نحو قوله تعالى : ﴿ **والآخِرَةُ خَيْرٌ وأَبْقَى** ﴾[2]. وقد جاء الإثبات والحذف في قوله تعالى : ﴿ **أَنَا أَكثرُ منكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً** ﴾ [3].

والحالة الثانية : أن يكون بـــ " أَلْ " ؛ فيجب له حكمان ، أحدهما : أن يكـــون مطابقاً لموصوفه ، نحو : " زَيْدٌ الأَفْضَل " وهند الفُضْلى " والزيدان الأفضلان" ... "والثاني : ألا يؤتى معه بـــ "من " ... والحالة الثالثة : أن يكون مُضافاً ، فإن كانت إضافته إلى نكرة، لزمه : أمران : التذكير ، والتوحيد ، كمـــا يلزمـــان المجـــرَّدَ؛ لإستوائهما في التنكير، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق، نحو " الزَّيَـــدانِ أفْـــضَلُ رَجُلَينِ "[4].

وجاء اسم التفضيل من غير ما تنطبق عليه الشروط فيورد ابن عـــصفور : " فأما الخِلَق الثابتة فلا يجوز التعجب منها إلاّ ما شذّ، وهو : ما أَحْسَنَهُ ، وما أَقْبَحَهُ ، وما أَطْوَله، وما أقْصَرهُ، وما أَهْوَجَهُ ، وما أنْوَكَهُ، وما أحْمَقَهُ وما أَشْنعَه "[5]. ويعلل سيبويه سبب الخروج عن القياس بعد أن يقدم الصيغ التي خرجت فيقـــول :" وأمّـــا قولهم في الأحمَق : ما أَحْمَقَهُ، وفي الأرْعَن : ما أَرْعَنَه، وفي الأَنْوك : ما أَنْوَكَـــه ، وفي الأَلَدَّ : ما أَلَدَّه ، فإنّما هذا عندهم من العِلم ونُقْصان العقل والفِطنة ، فصارت ما أَلَدَّه بمنزلة ما أَمْرَسه وما أَعْمَله، وصارت ما أحْمَقَهُ بمنزلة ما أَبلده وما أَشْجَعَهُ وما أَجْنَّه؛ لأنَّ هذا ليس بلون ولا خَلَقةٍ في جَسَده، وإنّما هو كقولك : مـــا أَلْـــسنَه ومـــا أذْكَرَه، وما أعْرَفه و أَنْظَرَه ، تريد نظرَ التَّفكُّرِ، وما أَشْنَعُه وهو أَشْنَعُ، لأنّه عنـــدهم من القُبْح، وليس بلون ولا خِلقةٍ من الجسد ولا نُقصانٍ فيه، فألحقوه بباب القُبح كمـــا أَلحقوا ألدَّ وأحْمَق بما ذكرت لك، لأنَّ أصل بناء أَحْمَق ونحوه أن يكون على غيـــر بناء أفعل، نحو بَلِيدٍ وعَلِيم ، وجاهل وعاقل، وفَهِمٍ وحَصِيفٍ . وكذلك الأهوج ، تقول : ما أهْوَجَهُ كقولك : ما أَجَنَّهُ "[6].

---

[1] يوسف: 12 / 8.

[2] الأعلى: 87 / 17 .

[3] الكهف: 18 / 34 .

[4] ابن هشام ، أوضح المسالك :جـــ2ص444 – 448 ، ابن هشام ، قطر الندى : ص395 – 397 .

[5] ابن عصفور ، شرح جـــمل الزجاجي : جـــ2 ص36 .

[6] سيبويه ، الكتاب : جـــ4 ص98 ، 99 .

ويورد ابن السراج هذا الخروج بقوله : " فإن هذا عنـــدهم مـــن قلّـــة العلـــم ونقصان الفطنة، وليس بلون ولا خلقة في جسد ، إنما هو كقولك : ما أَنْظَرَه تريـــد نظر التفكّر، وكذلك ما ألسنه تريد البيان والفصاحة "[1]. واسم التفضيل دائما علـــى وزن (أفْعَل " سواء أتمت صياغته من أفعال استوفت شروط الصياغة، أم من أفعال لم تستوفِ الشروط، لأنَّ المحصلة في النهاية هي وجود وزن (أفْعَل) في الجملـــة دالاً على التفضيل، سواء أدل عليه بنفسه أم احتاج إلى ما يـــساعده فـــي أداء هـــذه الدلالة . ولم يشذ عن وزن (أفْعَل) غير (شر) و (خير) لكثرة الاستعمال ، وقد يعامل معاملتهما في ذلك حبَّ "[2]. وما يهم البحث هو التعدد الذي يأتي في صـــيغة التفضيل، وقد تبين أنَّ الصيغ التي ترد في صيغتين مختلفتين لكنهما بدلالة واحـــدة هي (خَيْر ، شر ، حب) .

وأورد صاحب اللسان استخدام صيغتي اسم التفضيل من " خير " على الوزن المقيس وعلى غير المتفق عليه في القياس مثل هذه الكلمة وما جاء على شـــاكلتها؛ فيقول : " وهو خَيرٌ منك وأَخْيَرُ "[3]. والقياس أن تقول " خَيْر " لكنها جاءت علـــى الأصل (أفْعَل). وأُضيف إلى هذه الكلمة " تاء " التأنيث فأنشد أبو عبيدة لرجل من بني عَدِيّ تَيْم تَميم جاهلي :

ولقد طَعَنْتُ مَجامِع الرَّبلاتِ رَبَلاتِ هِنْدٍ خَيْرَةِ المَلَكاتِ

قال الأخفش : إنه لما وصف به ؛ وقيل : فلان خَيْرٌ أشبه الصفات ، فـــأدخلوا فيه الهاء للمؤنث ولم يريدوا به أَفْعَل "[4]. قال أبو منصور : ولا فرق بين الخَيِّـــرة عند أَهل اللغة، وقال : يقال هي خَيْرَة النساء وشَرَّة النساء، واستشهد بما أنشده أبـــو عبيدة :

ربلاتِ هندٍ خيرةِ الرَّبلاتِ "[5].

[1] ابن السراج ، الأصول في النحو : جـــ 3 ص152 .
[2] صلاح ، أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى : ص34
[3] ابن منظور ، لسان العرب : جـــ4 ص257 .
[4] المصدر نفسه : جـــ4 ص257 .
[5] المصدر نفسه : جـــ4 ص257

كان خَيْراً منه، وما أخْيَرَه، وما خَيْرَه، الأخيرة نادرة، ويقال : ما أخْيَرَه وخَيْرَه وأَشَرَّه وشرّه، وهذا خيرٌ منه وأخيرُ منه. ابن بُزُرج : قالوا هم الأَشَرُّون والأَخيَرون من الشَّرارَة والخَيَارة؛ وهو أَخير منك وأشرَّ منك "[1]. و إلا ما الذي دفع العرب أن تجعل القياس في " أفْعل " في كلمتي خير وشر " غير قياس ، وتجعل " فعل " قياساً فيهما إلا كثرة الاستخدام .

وينقل الجوهري : " فلان شَرُّ النّاس، ولا يقال أَشَرُّ الناس إلا في لغة رديئة"[2]. ويورد ابن منظور قولاً يقول فيه : " وهو شرٌّ منك، ولا يقال أشَرُّ، حذفوه لكثرة استعمالهم إياه، وقد حكاه بعضهم "[3]. ويورد الجوهري : " الأصمعي : قولهم : حُبَّ بفلان، معناه ما أحَبْهُ إليَّ ؛ وقال الفراء : معناه : حَبُبَ بضم الباء ، ثم أسْكِنتْ وأَدغمت في الثانية .

قال ابن السكيت في قول ساعدة :

هَجَرَتْ غَضُوبُ وحُبَّ مَنْ يَتجنَّبُ   وَعَدَتْ عَوَادٍ دون ولْيكَ تَشْغَبُ "

أراد حَبْبَ، فأدغم ونقل الضمة إلى الحاء "[4].

وأورد ابن منظور صيغة حِبّ : " قالوا : حَبَّ بفلان ، أي ما أَحَبَّه إلَيَّ ؛ قال أبو عبيد : معناه حَبُبَ بفُلان، بضم الباء ، ثم سُكِّن وأَدغم في الثانية "... حَبَّ بفلان أي ما أَحَبَّه إلّي! وقال الفراء : معناه حَبُبَ بفلان، بضم الباء، ثم أسْكنت وأدغمت في الثانية. وأَنْشَدَ الفرّاءُ :

وَزَادَهُ كَلَفاً في الحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ   وحَبَّ شَيَئاً إلى الإنسان ما مُنِعَا

قال : وموضِعُ ما، رفْعَ، أراد حَبُبَ، فأدْغَمَ، وأنشد شمر :

ولَحَبَّ بالطَّيْفِ المُلِمِّ خَيالا

أي ما أحبه إلي أي أَحْبِبْ به "[5] .

---

1 ابن منظور ، لسان العرب :جـ4 ص257 .

2 الجوهري ، الصحاح :جـ2 ص597 .

3 ابن منظور ، لسان العرب :جـ7 ص77 .

4 الجوهري ، الصحاح :جـ1 ص94 .

5 ابن منظور ، لسان العرب :جـ3 ص 8،9 .

فأصل : شر وخير أشْر وأخير، لأنه أفْعل تفضيل، ووزن اســم التفــضيل " أَفْعَل ". ولكنّ الذي يظهر بأنَّ القياس في مثل هاتين الكلمتين هو العكس أي حــذف الهمزة " شر ، وخير " ففي قوله تعالى ﴿ **الكَــذّابُ الأشِــرٌّ** ﴾ [1]. ينقــل صــاحب المحتسب ، ومن ذلك قراءة أبي قِلَابَة، (الكَذَّاب الأشَرٌّ)، مِجاهد :" الأَشُرُ " بــضم الشين خفيفة ، قال أبو الفتح :" الأَشَرُّ بتشديد الراء هو الأصل المرفوض، لأن أصل قولهم : هذا خير منه ، وهذا شرٌّ منه ، هذا أخير منه ، وأشرّ منه ، فكثر اســتعمال هاتين الكلمتين، فحُذف الهمزة منهما. ويدل على ذلك قولهم، الخُــورَى والــشُّرَّى، تأنيث الأَخْيَر والأَشَرّ. وقال رؤبة :

بِلَالُ خيرَ النَّاس وَابنَ الأَخْيَرِ

فعلى هذا جاءت هذه القراءة "[2].

ويقول صاحب البحر المحيط :" قال أبو حاتم ، لا تكــاد العــرب تــتكلم بالأَخْيَر والأَشَرّ إلا في ضرورة الشعر "[3]. وينقل أحمد علم الدين عــن الحريــري بأنّه خطّأ القول " فلان أشر من فلان " والصواب " شر " بغير ألف وخطأ القــراءة السابقة"[4].

فيما تقدّم مما أورد المعجميون والقراء، يــرى الباحــث أنّ هــذه الكلمــات استخدمت بصيغتين "أفْعل فَعَل " وإن كانت الصيغة الثانية أقوى ولكن الأولى هــي القياس وبخاصة في غير هاتين الكلمتين (خير و شر) أمــا حــبّ فلــم يتطــرق الصرفيون إلى عدم استخدامها بل استخدمت على حب و أحب كما ورد سابقا، بمــا أن الصيغ استخدمت بهاتين الصيغتين وإن كانتا قليلتين إلا أَنهما وردتا في اللغــة، وأعجب أن يكون هناك قياس ومغاير للقياس قياس، وأرى أن هناك مجموعةً مــن العرب قد تكون هي الأقوى رشدت لتكون حكماً ولتعتبر هذا قياساً وما خالفه لــيس بقياس ثم ترى غير القياس قياساً . ولا أعرف ما القياس عند العرب الذين جمعــوا اللغة، أنْ يجعلوا " أفعَل " قياساً ، وبعدها تصبح غير مقيسة مع بعــض الكلمــات "

---

[1] القمر: 54 / 26 .

[2] ابن جــني ، المحتسب: جــ2 ص 299 .

[3] أبو حيان ، البحر المحيط :جــ8 ص 180 .

[4] الجندي ، اللهجات العربية : جــ2 ص 608 .

خير، شر، وحبّ " وهي قد استخدمت على وجهين، فلو أراح العلماء أنفسهم مـــن عناء إطلاق الشذوذ على استخدام العكس، وأقرّوا التعدد الذي تسمح به العربيـــة ، لكان خيراً لهم ، فقد تكون قبيلة تتكلم بـــ " أفْعل "، وأخرى بـــ " فَعْل " ، وقد أُسندت " أَشَرّ " إلى لغة بني عامر" [1]. وأقرّ الجوهري بأنّها لغة "[2]. ويجزم الباحـــث أنّ هذه الصيغ من قبيل التعدد الذي يُشْعِر ابنَ القبيلة ، بأنّه مَلِكٌ عندما يستخدم لهجتـــه بغض النظر عن النقد الذي يوجه إليه، والعجب في أن أجعل صيغة قياساً ثم، أضع قياساً آخر في هذه الصيغة لكلمات قليلة وأجعل العودة فيها إلى القياس خروج عن القياس، مثل " خير، شر " فهما على غير القياس ، ولكنهما صارا علـــى القيـــاس " أخير وأشر على غير القياس ". وما يدري صاحب اللغة أهما تطور عن الآخر فـــي مثل هذا الصراع بين جانبين من أهل اللغة الذين يُخَطّئُون استخدام أخير وأشـــر، أم الذين يستخدمون " خير وشر "، إنها صيغ تتعدد لتعود إلى لغات قوية أو ضعيفة.

---

[1] الجندي ، اللهجـــات العربية في التراث :جـــ2 ص 609 .

[2] الجـــوهري ، الصحاح : جـــ2 ص 597 .

الخاتمة

تتميز اللغة العربية بوفرة مفرداتها التي تختلف في قوالبها الشكلية لتدلل على معانٍ عديدة ومختلفة. وهذه المفردات تربطها فيما بينها صيغ. وهذه الصيغ ترد بأشكال مختلفة، ومنسجمة تنضوي الألفاظ تحتها لتشكل مدلولات معينة. وليتشكل من هذا تعدد للألفاظ والصيغ. والتعدد سمة بارزة من سمات هذه اللغة. إذ تصاغ الكلمات بأكثر من قالب وأكثر من شكل. وكل هذا يصب في خدمة العربية وأصحابها لكي تسهل على المتلاسنين بها استخدامها بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب.

فترى المفردة الواحدة تصاغ بصيغ مختلفة ولكنها تدل على المعنى ذاته. وما يفرق هذا الاختلاف الذي يفضي إلى التعدد هي الحركات الطويلة أو القصيرة في الكلمة. فمادة " فعل " جذرها من الحروف الصحيحة هي فاء وعين ولام، ولكن الذي يفرق بين هذه المادة وما شابهها الحركة، فتصبح " فَعَل " مختلفة عن" فَعْل وعن فُعْل " ... الخ . وكل هذا يظهر التعدد ويؤكده، فقد نجد اللفظة الفعلية أو الاسمية مرتبة بترتيب حروفها الصحيحة، ولكن هناك اختلاف في حركة هذه الحروف فنجد الفعل ضَرَبَ يرد بفتح جميع الأحرف الصحيحة، ويرد بكسر حرف الراء أو عين الكلمة، وقد تختلف الدلالة في هذا الفعل المتحول مع الفعل الأول، وقد تتفق ومثل ذلك أيضاً " سفِدَ يسْفَدُ "، و" سَفَد يسفِدُ " وهذا ما يهم الباحث في هذه الأطروحة. حيث يرد الفعل الماضي مثلاً بأشكال مختلفة وكذلك الحال في المصدر، والاسم، والمشتقات. ومن خلال ما قدمه الباحث في هذه الأطروحة توصل إلى نتائج تخص هذا البحث يُجمل أهمها بما ياتي :

1- تتعدد معظم صيغ الألفاظ العربية، الاسمية منها والفعلية؛ لتشكل دلالة واحدة. فتتعدد اللفظة الواحدة من الصيغة الواحدة، بأشكال مختلفة، والاختلاف يتركز على حركة أحد حروفها.

2- تتعدد صيغ الفعل الماضي في العربية، فيتشكل الفعل المجرد مثلاً بأشكال مختلفة، لكنها ذات دلالة واحدة وقد تختلف أحياناً. فالفعل " مَكَثَ " يرد بشكلين "

مَكَثَ ومَكُثَ "، ومثل ذلك الفعل " حَمَضَ وحَمِضَ " وقد أسند هذا التعدد إلى اختلاف لهجي مثل " شَغفَ وشَغِفَ " وكسر العين لغة تميم. وفي هذه دلالات تؤكد التعدد .

ويقع هذا أيضاً في الفعل المضارع مثل " يَعْرِشُون ويعْرُشون " ومثل " شَتَمَ يشْتُمُ ويَشْتِمُ "، وكان يسند هذا الاختلاف إلى تعدد لهجي، ويعتبر هذا الإختلاف عائداً إلى تعدد لهجي، ويعتبر هذا التعدد في بعض الأحيان كله قياساً. ومثل ذلك الحال في الفعل المهموز، فقد يهمز عند قوم وقد لا يهمز وفي ذلك اختلاف لهجي وصوتي " سَأَلَ سَالَ " وفي المضعّف أيضاً يرد بشكلين أو أكثر مثل " ظللت، ظلت، ظلّتُ " وهذا التعدد يحدث في معظم الافعال في العربية الصحيحة منها والمعتلة. والمجرد منها والمزيد.

1- الفعل المعتل الأجوف أو الناقص في العربية ورد دالاًّ على التعدد عند العرب كـ " عَوِرَ، عَار " ... الخ . وأشير إلى المعل بالمتطور عن البنية العميقة وعاشا جنباً إلى جنب، وتلاسن القوم بهما فاستخدمت " طال، وطول " في زمن واحد، وإن كانت الأشارة تشير إلى أن المعل هو على المتطور عن المرحلة الصحيحة غير المعلة.

2- صيغة " افتعل ". صيغة ثابتة، لكن الذي يتعدد هي الألفاظ من الأفعال والمصادر والمشتقات والتي ترد على مثل هذه الصيغة، وضمن شروط، إذا كان فاء الفعل أو المصدر أو المشتق من مجموعة الأحرف الآتية :" ص، ط، ض، ذ، ز، ......" الخ، أو من الفعل المثال الذي عينه ياء أو واو. ويعود هذا الاختلاف بين الصيغة واللفظة الدالة عليها. إلى عدم الانسجام الصوتي بين تاء الافتعال وفاء الكلمة من مثل هذه الصيغ.

3- تتعدد ألفاظ المصادر وصيغها، فترى المصدر الدال على معنى واحد يرد بصيغتين. ومثل ذلك صيغة " فَعْل، فَعِيل " وما جاء على شاكلتها من الألفاظ. كـ " زَأْرِ، زَئِيْر "، وكذلك " فَعْل ، وفِعَال " كـ " طَرْد، وطِراد " مصدر طَرَدَ " وهكذا يحدث التعدد للمصدر الواحد، وقد يعود تعدده إلى معيار صوتي مثل ما أشتق

من " افتعل " ومن وَعَد " مِيعاد، مِوعاد " أو معيار لهجي مثل " فَعْل و فَعَل " يَبْس، يَبَس " لغتان أو معيار دلالي. وهكذا يأتي التعدد لمعايير عدة.

4- وقد يرد التعدد في الاسم ، فتأتي صيغة " " فُعال وفَعال، فِعَال " كــــ " الجَراد، والجُراد، والجِراد ". فتجد أن التعدد قد يعود لمعيار دلالي، فالجَنَّة البستان، والجُنَّة الدرع ". وقد يعود التعدد لمعيار لهجي، فأسند " وُجْنَة أُجْنَة ووَجْنَة إلى أهل اليمامة، ووِجْنَة ووَجنَة إلى كلب ...وهكذا. وكذلك علي " علِج " صوتي لهَجي لبني سعد. ولمعيار صوتي كـــ " خُنْفُسة وخُنْفساء، الذي أسند إلى تطور التأنيـــث إلـــى الألف المقصورة. وقد ورد الاسم يوسف بشكلين " يُوْسُف، يُوْسِف " وكذلك " الزقر، والصقر، السقر ".

5- أمّا المشتقات، فترى اسم الفاعل يرد بصيغ مختلفة كـــ " عائر، عاور "، وقد يرد اسم الفاعل بصيغة اسم المفعول من غير الثلاثي كما هو في المعـــاجم " مُحْصَن، مُحْصِن " وجاء اسم الفاعل من غير الثلاثي علـــى وزن الثلاثـــي، وورد بصيغتين " يَافِع، مُوفِع، من أيفع ". " باقل ، مُبْقِل من أبقل " " أوْرَسَ فهـــو وَارِس، مُورِس ". وهناك صيغ أخرى لاسم الفاعل على غير القياس الـــذي وضـــع لـــه " شَصُوص، مُشِصّ ".

وقد ترد صيغة المبالغة بأشكال مختلفة وذات دلالة واحدة ومثل ذلك صيغة " فَعَّال وفَعُول "، كـــ " كَذَّاب وكَذوب " و " فِعّيل، فَعِل، فَعُول، مِفْعيل" كـــ "سِـــكِّير، وسَكِرُ، سَكُور، مِسْكير " وهكذا في معظم صيغ المبالغة.

وكذلك في الصفة المشبهة مثل " شَعِث ، أَشْعَث "، " فَعِل وأَفْعَل "، " فَعْـــلان وفَعِل "، " ككَسْلان وكَسِل ". ويظهر التعدد جلياً أيضاً في صـــيغ اســـمي الزمـــان والمكان مثل " مَسْجِد، مَسْجَد " و " مَفْعِل ، مَفْعَل " و " مَقْبَرةً و مَقْبُرة "، "مَفْعَلَة، ومَفْعُلة ". وقد أورد الباحث اسم المكان أو الزمان من المعتل الأجوف والناقص، وما يشار إلى التعدد فيها من خلال البنية العميقة والمتطورة مثل " مَقام، مَقوام، مَرْعى، مَرْعَي " وكذلك يشار إلى التعدد في اسم الآلة مثل " مُنْصَل و مُنْصُل "، " والمُجْسَد والمِجْسَد ". وهكذا في اسم المفعول مثل " مَصُوْن، مَصْوُون "، " مَبِيْع ، مَبْيـــوع ". ويحدث التعدد أيضاً في اسم التفضيل فترد " خَيْر " على الصيغة القياســـية أخْيـــر،

وكذلك " شَرْ، أشْر " وكل ما يحدث من تعدد في صيغ المشتقات يعود لمعيار لهجي أو صوتي.

6- هناك ظاهرة واضحة تشير إلى التعدد وهي ظاهرة القلب المكاني والذي يحدث في معظم الكلمات العربية الاسم والفعل. فالفعل مثل " جَبَذ، جَذَبَ " والاسم مثل :" بَطيخ، طَبيخ " وكذلك اسم الفاعل شاكٍ ". وهكذا يظهر التعدد جلياً واضحاً في جميع الألفاظ العربية، ولا يستطيع أحد أن يلمَّ بجميع الألفاظ العربية التي تدل على التعدد؛ لأنها كثيرة، ولا يستطيعُ باحث أن يحصيها، ولكن يقدم الباحث أمثلة توضح التعدد، لعل هذا البحث يكون مسهما بالقليل في معرفة صيغ التعدد في العربية.

المراجع [1]

القرآن الكريم.

ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن سعيد،(1987م), **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحيق : محمد محيي الدين عبد الحميد, (د.ط), المكتبة العصرية, بيروت, صيدا .

ابن الأنباري, أبو البركات عبدالرحمن محمد بن سعيد, (1969م) ,**البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق : طه عبد الحميد ومصطفى السقا،(د.ط), دار الكتاب العربي, القاهرة.

أبن الأنباري, أبو البركات عبدالرحمن محمد بن سعيد, (1886م) , **كتاب أسرار العربية**, طبع في مدينة ليدن المحروسة بمطبعة إبريل المسيحية.

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي, (1981م), **معاني القران** حققه : فائز فارس، ط3, دار البشير, عمان، دار الأمل, إربد.

الأزهري، خالد بن عبدا لله ،(د.ت), **شرح التصريح على التوضيح**، صححت هذه الطبعة ورجعت بمعرفة لجنة من العلماء,(د.ط), دار الفكر, بيروت .

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (د.ت), **تهذيب اللغة**، تحقيق:عبد السلام هارون وآخرين, (د.ط), دار الكتاب العربي, القاهرة.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (1982م), **شرح شافية ابن الحاجب**، حققها وضابط غريبها، وشرح مبهمها : مجموعة من العلماء، (د.ط), دارالكتب العلمية, بيروت.

الأعشى, ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف, (1968م), **ديوان الأعشى الكبير**, شرح وتعليق محمد محمد حسين, (د.ط), المكتب الشرقي للتوزيع, لبنان.

امرؤ القيس, امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر, (1969م), **ديوان امرىء القيس**, تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم, ط3, دار المعارف, القاهرة.

[1] المصادر والمراجع مرتبة ترتيبا هجائيا باستثناء (ابن ، أبو ، ال التعريف) .

الأنطاكي، محمد، (1971م), **المحيط في أصـــوات العربيـــة ونحوهـــا وصـــرفها،** بيروت: دار الشروق ط3.

أنيس، إبراهيم, (1952 م), **في اللهجات العربيـــة،** ط4, مكتبـــة الأنجلوالمـــصرية، القاهرة.

أنيس، إبراهيم, (1971 م), **من أسرار اللغة،** ط4, مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة.

أنيس، إبراهيم, (1979م), **الأصوات اللغوية،** ط5, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة.

أنيس، إبراهيم, (1986م) , **دلالة الألفاظ** , ط6، دار المعارف, القاهرة .

أنيس، إبراهيم وآخرون، **(1972م), المعجـــم الوسيط، ط2**, القاهرة .

أوغست هفتر واليسوعي لويس، (1908م) , **البلاغة في شذور اللغة،** مجـــــموعة (10) كتب, الكاثوليكية, بيروت.

بحره، سامر زهير، (1999م), **المقطع في العربية،** دراسة صرف صوتية، رســـالة ماجستير, غير منشورة, جـــامعة تشرين.

برجشتراسر،(2003م), **التطور النحوي للغة العربية،** أخرجـــه وصححه وعلق عله :رمضان عبد التواب، ط4, مكتبة الخانجـــي، القاهرة.

بروكلمان كارل، (1977م), **فقه اللغات السامية،** ترجـــمه عن الألمانية : رمضان عبد التواب, (د.ط), منشورات جامعة الرياض.

بشر، كمال, (1969م), **دراسات في علم اللغة،**(د.ط), دار المعارف, القاهرة.

بشر, كمال, (1980م), **علم اللغة العام الأصوات،** دار المعارف, القاهرة.

البطليوسي، محمد عبدالله بن محمد بن سيد, (1990م)، **الاقتضاب فـــي شـــرح أدب الكتاب،** تحقيق :مصطفى السقا وحامد عبد المجـــيد، ط1,دارالشؤون الثقافية العامة, بغداد.

البطليوسي، محمد عبدالله بن محمد بن سيد, (1981م), **المثلث،** تحقيـــق ودراســـة صلاح مهدي علي الفرطوسي،(د.ط), دار الرشيد للنشر , بغداد.

البغدادي، عبد القادر، (1299 هـــ), **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،** بولاق

البكوش، الطيب, (1992م)، **التصريف العربي من خلال علم الأصـــوات الحـــديث،** ط3.

التهانوي ,محمد علي الفاروقي, (1963م), **كشاف اصطلاحات الفنـــون**، تحقيــق : لطفي عبد البديع، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف, القاهرة .

ثعلــب، أبو العباس احمد بن يحيى, (د.ت), **مجــالس ثعلب**، شرح وتحقيــق عبــد السلام هارون, ط4, دار المعارف، القاهرة.

الجــاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسين،(1310هــ) , **شرح الشافية (مجــموعة الشافية)**، المطبعة العامرية.

الجــارم وأمين، علي ومصطفى، (1983م), النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، لمدارس المرحلة الثانوية.

ابن الجــبّان، أبو منصور, (1991م), **شرح الفصيح في اللغة**، دراسة وتحقيق:عبد الجــبار جعــفر القزاز، ط1, دار الشؤون الثقافية لأفاق عربية، بغداد.

الجــرجــاني, عبد القاهر عبد الرحمن، (1989م), **كتاب دلائل الإعجــــاز**، قــرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، ط2, مكتبة الخانجـــي، القاهرة.

الجــرجــاني, عبد القاهر عبد الرحمن, (1415 هــ), **مختصر كتاب التعريفــات**، اختصره وراجــعه : قسم التحقيق والبحث العلمي بــدار طويــق للنـــشر والتوزيع الناشر, ط1, دار طويق للنشر والتوزيع, الناصرية.

الجــرجــاني, عبد القاهر عبد الرحمن, (1424 هــ), **المفتـــاح فـــي التــصريف**، تحقيق : محسن بن سالم العميري الهذيلي، (د.ط), المكتبة الفيصلية, مكـــة المكرمة.

ابن الجــزري، أبو الخير، محمد بن محمد الدمشقي,(د.ت), **النشر فـــي القـــراءات العشر**, أشرف على تصحيحه ومراجعته للمـــرة الأخيـــرة، علـــي محمـــد الضباع،(د.ط), دار الكتب العلمية, بيروت.

جــمال الدين، مصطفى، (د.ت), **البحث النحوي عند الأصوليين**,(د.ط).

الجــندي، أحمد علم الدين،(1983م), **اللهجــات العربية في التراث**، (د.ط), الـــدار العربية للكتاب.

جـــنهويشي، هدى، (1995م), **الأبنية الصرفية ودلالتها في شعر عامر بن الطفيل**، ط1, دار البشير, عمان.

ابن جـــني, أبو الفتح عثمان، (1970م), **التصريف الملوكي**، تحقيق: محمد ســـعيد النعسان، ط2, دار المعارف للطباعة, دمشق.

ابن جـــني, أبو الفتح عثمان, (د.ت), **الخصائص**، تحقيق : محمد علي النجـــــار، دار الكتاب العربي, بيروت.

ابن جـــني, أبو الفتح عثمان, (1993م), **سر صناعة الأعراب**، دراســـة وتحقيـــق :حسن هنداوي، ط2، دار القلم، دمشق.

ابن جـــني, أبو الفتح عثمان, (1990م), **كتاب اللمع في العربيـــة**، حققـــه : فـــايز فارس، (د.ط), دار الأمل, إربد.

ابن جـــني, أبو الفتح عثمان, (1969م), **المحتسب في تبين وجـــوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق :علي النجـــدي ناصف وعبـــد الفتـــاح إســـماعيل شلبي،(د.ط) , المجـــلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

ابن جـــني, أبو الفتح عثمان, (1954م), **المنصف**، تحقيـــق : إبـــراهيم مـــصطفى وعبدالله أمين, ط1، مصطفى الحلبي, القاهرة.

ابن جـــني, أبو الفتح عثمان, (1999م), **المنصف لشرح كتاب التصريف**، تحقيـــق: محمد عبد القادر عطا، ط1, دار الكتب العلمية, بيروت.

الجـــواري، أحمد عبد الستار، (1974 م), **نحو الفعل**،(د.ط), مطبعـــة المجـــــمع العلمي العراقي، بغداد.

الجـــواري، أحمد عبد الستار, (1974 م), **نحو القـــرآن**، (د.ط)، مطبعة المجـــمع العلمي العراقي، بغداد.

الجـــوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، (1999م), **الصحاح**، اعتنى بها مكتب التحقيق بدار إحياء التراث، ط1, دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الجـــياني، الإمام محمد بن مالك الطائي، **شرح ابن عقيل على متن الألفية**،(د.ط) , دار إحياء التراث, بيروت.

ابن الحاجب، الأمام جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، (1979م), **كتاب الكافية في النحو**، ط2, دار الكتب العلمية، بيروت.

حجازي، محمود فهمي، (1973م) **علم اللغة العربية**، (د.ط)، وكالة المطبوعات، الكويت.

الحديثي، خديجة، (2003م)، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه مُعجم ودراسة**، ،ط1، ناشرون، بيروت.

حسان، تمام،(1994م) **اللغة العربية معناها ومبناها**، (د.ط)، دار الثقافة، الدار البيضاء.

حسان، تمام، (1986م)، **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، المغرب.

حسن، عباس، **النحو الوافي**، ط9، دار المعارف، القاهرة.

حسنين، صلاح،(1976م) **أبنية المصادر في اللغتين: العربية والعبرية واستعمالاتها في القرآن الكريم والتوراة**، رسالة دكتوراه دار العلوم جامعة القاهرة.

حسين، محمد الخضر، (1983م)، **القياس في اللغة العربية**، ط2.

الحملاوي، أحمد، (1917م)، **شذا العرف في فن الصرف**، ط 18، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

الحموز، عبد الفتاح، (1993م)، **ظاهرة التغليب في العربية**، منشورات جامعة مؤته.

الحموز، عبد الفتاح، (1986م)، **ظاهرة القلب المكاني في العربية**، دار عمار، عمان.

الحموز، عبد الفتاح، (1993م)، **من الإملاء في العربية**، ط1، دار عمار، عمان.

الحويزي، عبد علي بن ناصر ابن رحمه ،(2002م), **مناهج الصواب في علم الإعراب**، دراسة وتحقيق : عبد الرحمن كريم اللامي، ط1, , الدار العلمية الدولية ودار الثقافة ,عمان .

أبوحيان،محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي , (1984م) ,**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق : مصطفى النماس , ط1, القاهرة.

أبوحيان،محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي, (1992م), **تفسير البحــر المحــيط،** ط2, دار الكتاب الإسلامي, القاهرة.

ابن خالوية، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1992م),**إعراب القراءات السبع وعللها**، حققه وقدم له : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1, مكتبة الخانجـــي, القاهرة.

ابن خالوية، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1990م), **الحجــة في القراءات السبع،** تحقيق : عبد العال سالم مكرم، ط5, مؤسسة الرســالة .

ابن خالوية،أبو عبد الله الحسين بن أحمد, (1941م), **إعراب ثلاثين ســـــورة مــن القرآن الكريم،**(د.ط) , دار الكتـــــب المصــرية .

ابن خالوية،أبو عبد الله الحسين بن أحمد, (1979م), **ليس في كلام العرب** ،تحقيق : أحمد عبد الغفار عطار، ط2, مكة المكرمة.

خريسات،محمود سالم عيسى, (2002م) , **التفسيرات الصوتية للظواهر الــصرفية العربية،** رسالة دكتوراة غير منشورة, جــامعة اليرموك .

خليل، أحمد، (1987م), **في التحليل اللغوي منهج وصــفي تحليلـــي**, ط1 ,مكتبــة المنار, الأردن، الزرقاء .

خليل، حلمي، (د.ت), **المولد دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعــد الإســلام** , (د.ط), الهيئة المصرية العامة للكتاب, الإسكندرية.

الخولي، محمد علي، (2001م), **علم الدلالة , علم المعنى** , ط1 , دار الفلاح , عمان .

الخولي، محمد علي, (1998م), **معجــم علــم الأصــوات**، دار الفــلاح , الأردن ، صويلح.

الخويسكي، زين كامل, (1986م), **النحو العربي صياغة جــــديدة**، ط2, مؤســسة شباب الجــامعة, الإسكندرية.

ابن درستويه، عبدا لله بن جــعفر، (1998م), **تصحيح الفصيح وشرحه**، تحقيــق: محمد بدوي المختون، مراجــعة, رمضان عبد التواب، المجلــس الأعلـــى للشئون الإسلامية, وزارة الأوقاف ,القاهرة.

دمشقية، عفيف،(1978م)، **أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحـــوي**، ط1، معهد الإنماء العربي، طرابلس.

ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك النحوي، (1988م)، **كتـــاب الفـــصول فـــي العربية**، حققه : فائزفارس، ط1، مؤسسة الرسالة، بيـــروت، دار الأمـــل، إربد.

دي سوسور، فردينان، (1988م)، **علم اللغة العام**، ترجمة: يوئيل يوســـف عزيـــز، مراجعةالنص مالك يوسف المطلبي، دار الكتب للطباعة والنـــشر، جامعـــة الموصل.

الراجـــحي، عبده، (1984م)، **التطبيق الصرفي**، دار النهضة العربية، بيروت.

الراجـــحي، عبده، (1980م)، **دروس في شرح الألفيـــة**، دار النهـــضة العربيـــة، بيروت.

الراجـــحي، عبده،(1972م) **فقه اللغة في الكتب العربية**، دار النهضة العربية، بيروت.

الراجـــحي، عبده، (1986م)، **النحو العربي والدرس الحديث، بحـــث في المنهج**، دار النهـــضـــــة العربية، بيـــروت.

الراجـــحي، عبده، (1999م)، **اللهجـــات العربية في القراءات القرآنية**، ط1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

الرفايعه، حسن عباس، (2006م)، **ظاهرة الشذوذ في الـــصرف العربـــي**، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، (د.ت)، **معجـــم تـــاج العـــروس مـــن جـــواهر القاموس**، (د.ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت.

الزجـــاج، أبو اسحق إبراهيم بن السري،(1988م)، **معاني القرآن وإعرابه**، شـــرح وتحقيق : عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت.

الزجـــاجـــي، أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق، (1982م)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق : مازن مبارك، ط4، دار النفائس، بيـــروت.

الزجــاجـــي، أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق،(1988م)، **كتاب الجـــــمل فـــي النحو**، تحقيق:علي توفيق الحمد، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد.

الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله، (1988م)، **البرهان في علوم القرآن**، خرج حديثة وقدم له وعلق عليه:مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الفكر، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم جـــار الله محمود بن عُمر بن محمد،(د.ت)، **المفــصل فـــي علم اللغة** ط2، دار الجـــيل، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم جـــار الله محمود بن عُمر بن محمد،(1995م)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل**، رتبه وضـــبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الزوزني، أبو عبدالله الحسين،(1980م)، **شـــرح المعلقـــات الـــسبع**، ط4، مكتبـــة المعارف، بيروت.

الزيدي، كاصد ياسر، (1987م)، **فقه اللغة العربية**، وزارة التعليم العالي والبحـــث العلمي، جامعة الموصل.

الساقي، فاضل، (1977م)، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، مكتبـــة الخانجـــي، القاهرة.

السامرائي، إبراهيم، (1986م)، **الفعل زمانه وأبنيته**، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السامرائي، إبراهيم، (1978م)، **فقه اللغة المقارن**، ط2، دار العلم للملايين، بيروت.

السامرائي، إبراهيم، **قطوف ونوادر**، دار الجـــيل (1985م).

السامرائي، فاضل صالح، (1999م)، **لمسات بيانية في نصوص من التنزيل**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة آفاق عربية، بغداد، العراق.

السامرائي، فاضل صالح،(2005م)، **معاني الأبنية في العربيـــة**، ط1، دار عمـــار للنشر والتـــوزيـــع، عمان.

السجـــستاني، أبو حاتم، **فعلت وأفعلت**، تحقيق : خليل إبراهيم عطية، مديريـــة دار الكتب، جـــامعة البصرة.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي،(1999م)، **الأصول في النحو**، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، (1956م)، **إصـــلاح المنطـــق**، شـــرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط2، دار المعارف، مصر.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، (1895م)، **تهذيب الألفاظ**، نشر لـــويس شيخو، بيروت.

أبو سلمى، زهير بن ربيعة بن رياح بن مرة، (1944م)، ديوان زهيـــر بـــن أبـــي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، (د.ط)، دار الكتب، القاهرة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1988م)، **الكتاب**، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيد، عبد الحميد مصطفى،(1998م)، **المغني في علم الصرف**، ط1، دار صـــفاء للنشر والتوزيع، عمان.

ابن سيده، أبو حسن بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي،(1996م)، **المخـــصص**، قدم له:خليل إبراهيم جـــفال، ط1، دار إحياء التـــراث العربـــي، بيـــروت، صيدا.

السيوطي، عبد الرحمن جـــلال الدين،(د.ت)، **الأشباه والنظائر في النحـــو**،(د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، عبد الرحمن جـــلال الدين، (1987م)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته: محمد أحمد جـــاد المولى بك وآخرون، (د.ط)منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا.

السيوطي، عبد الرحمن جـــلال الدين،(1992م)، **همع الهوامع**، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.

أبو شامة، الإمام عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبـــراهيم الدمـــشقي،(د.ت)، **إبـــراز المعاني من حروف الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي**، تحقيـــق: إبراهيم عطوة عوض، (د.ط) دار الكتب العلمية، بيروت.

شاهين، توفيق محمد، (1980م)، **المشترك اللغوي نظرية وتطبيقـــا**، ط1، مكتبـــة وهبة، القاهرة.

شاهين، عبد الصبور، (1987م)، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، أبـــو عمرو بن العلاء، ط1، مكتبة الخانجـــي، القاهرة.

شاهين، عبد الصبور، (1984م)، **في علم اللغة العـــام**، ط4، مؤســـسة الرســـالة، بيروت.

شاهين، عبد الصبور، (1966م)، **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحـــديث**، مكتبة الخانجـــي، القـــاهرة.

شاهين، عبد الصبور،(1980م)، **المنهج الصوتي للبنية العربية رُؤية جـــديدة فـــي الصرف العربي**، (د.ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الشايب، فوزي،(2004م)، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة**، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد.

ابن الشجـــري، أبو السعادات هبة الله علي بن حمزة، (1975م)، **مختارات أشـــعار العرب**، تحقيق : علي محمد البجـــاوي، دار النهضة، مصر القاهرة.

شلاش، هاشم طه، (1971م)، **أوزان الفعـــل ومعانيهـــا**، (د.ط)، مطبعـــة الأدب، النجـــف الأشرف.

الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيـــسى، (1979م)، **أشـــعار الـــشعراء الـــستة الجـــاهلين**، ط1، دار الآفاق الجـــديدة، بيروت.

شهبندر، أسيدة، (1991م)، **الإبدال وأثره في الصرف والاشتقاق**، رسالة دكتـــوراة، غير منشورة، جامعة دمشق.

الشيخ، أحمد محمد، (1425هـــ)، **أبنية الأسماء في اللغة العربية**، ط1، جـــــامعة السابع من إبريل، الجماهيرية العربية الليبية.

الصالح، صبحي،(1962م)، **دراسات في فقه اللغة**، ط2، المكتبة الأهلية، بيروت.

صلاح، شعبان، (1990م)، **أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى**، ط1، دار الثقافة العربية، القاهرة.

الصَّغاني، الحسن بن محمد بن الحسن، (1981م)، **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام دار النشر، جمهورية العراقية.

الصَّغاني، الحسن بن محمد بن الحسن،(1990م)، **الغادة في أسماء العادة**، دراسة وتحقيق : أحمد حُسين الغيتاوي، مطبعة عصام، بغداد.

ضيف، شوقي، **(د.ت)**، **تجديد النحو**، ط3، دار المعارف، القاهرة.

طرفة، عمرو بن العبد بن سفيان البكري، (1975م)، **ديوان طرفة**، تحقيق : دورية الخطاب ولطفي صقال، (د.ط)، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.

عبابنة، يحيى وآمنه، (2005 م)، **علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات**، (د.ط)، دار الكتاب الثقافي، إربد.

عبابنة، يحيى القاسم، (2000م)، **دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية**، دار الشروق، عمان.

عبابنة، يحيى القاسم، (1997م)، **النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية**، ط1، جامعة مؤته، الكرك.

عبد التواب، رمضان، (1982م)، **بحوث ومقالات في اللغة**، (د.ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.

عبد التواب، رمضان، (1997م)، **التطور اللغوي**، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد التواب، رمضان، (1997م)، **فصول في فقه العربية**، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد التواب، رمضان، (1997م)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد الجليل، عبد القادر،(1997م)، **البنية اللغوية في اللهجة الباهلي**،ط1، دار صفاء للنشر، عمان.

عبد الجليل، عبد القادر،(1998م)، **الأصوات اللغوية**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

عبد الرحيم، رضوان، (د.ت)، **في النحو العربي بحث في الجملة**، (د.ط)، مركز الفرقان الثقافي، اربد.

عبده، داوود، (د.ت)، **دراسات في علم أصوات العربية**،(د.ط)، مؤسسة الصباح، الكويت.

عرار، مهدي أسعد،(2002م)، **جدل اللفظ والمعنى، دراسة في دلالة الكلمة العربية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، (1994م)، **الفروق اللغوية**، تحقيق حسام الدين القدسي، (د.ط)، مكتبة القدسي للطبع والنشر والتوزيع.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي، (1998م)، **شرح جمل الزجاجي**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف : إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي،(1970م)، **الممتع في التصريف**، تحقيق فخري الدين قباوه، ط1، المكتبة العربية، حلب.

عضيمة، محمدعبدالخالق، (1996م)، **المغني في تصريف الأفعال**، ط1، دار الحديث، القاهرة.

عضيمة، محمدعبدالخالق،(د.ت)، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**،(د.ط)، دار الحديث، القاهرة.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدا لله،(1990م)، **شرح ابن عقيل**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الخير، بيروت.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (1979م)، **املاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله،(1976م)، **التبيان في إعـراب القرآن**، تحقيق : محمد البجـاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي، (2002م)، **المسائل العسكريات في النحو العربي** ، دراسة وتحقيـق : علـي جـابر المنصوري، ط1، الدار العلمية الدولية للنشروالتوزيع ودار الثقافـة للنـشر والتوزيع، عمان.

أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسـي، (1988م)، **الإيضاح العضدي**، تحقيق : حسن شاذلي فرهود، ط2، دار العلوم للطباعـة والنشر.

العناني، وليد،(2001م)، **التباين وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية**، (د.ط)، وزارة الثقافة،عمان.

عون، حسن، (1952م)، **اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليليـة ومقارنـة**، ط1، مطبعة رويال، خلف محكمة إسكندرية الشرعية.

عيد، محمد، (1991م)، **النحو المصفى**، (د.ط)، مكتبة الشباب، القاهرة.

العيشي، ناصر سعيد ناصر، (1998م)، **الخلاف الصرفي فـي العربيـة**، رسـالة ماجـستير، غير منشورة، جـامعة المستنصرية.

العيني، بدر الدين، (د.ت)، **شرح المراح في التصريف**، تحقيق عبد الستار جـواد، (د.ط).

الغلاييني، مصطفى، (1994م)، **جـامع الدروس العربية**، ط29، المكتبة العصرية، بيروت.

فارس، أحمد، (1993م)، **تاريخ الأدب العربي فـي العـصر الجـاهلي**، ط3، دار الأمان، بيروت.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس زكريا الرازي اللغوي، (1993م)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها**، حققـه وضـبط نصوصه وقدم له: عمر فاروق الطباع : ط1، مكتبة المعارف، بيروت.

الفقراء، هايل، (1996م)، **ظاهرة الانسجـــام الصوتي في القرآن الكريم**، رســـالة ماجـــستير، غير منشورة، جـــامعة مؤته، الكرك.

فك، يوهان،(2003م)، **العربية دراسات في اللغة واللهجـــات والأساليب**، ترجـــمة: رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجـــي، مصر.

فليش،هنري،(د.ت)، **العربية الفصحى**، تعريب عبـــد الـــصبور شـــاهين، ط2، دار المشرق، بيروت.

فليش،هنري، (1966م)، **العربية الفصحى**، ترجـــمة عبد الـــصبور شـــاهين، ط1، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

فندريس، جـــوزيف،(1950م)، **اللغة**، ترجـــمة: عبد الحميـــد الـــدواخلي ومحمـــد القصاص، (د.ط)، القاهرة.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن يوسف الشيرازي، (د.ت)، **القاموس المحيط**، (د.ط)، دار العلم للجـــميع، بيروت.

القاضي، عبد الفتاح، (1981م)، **القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العـــرب**، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

القاطوع، عبد اللطيف، (1999م)، **الأصوات العربية وتعليمها لغير الناطقين بهـــا**، رسالة ماجـــستير، غير منشورة، الجـــامعة الأردنية.

ابن قتيبه، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري، (1988م)، **أدب الكاتـــب**، شرحه وضبطه، وقدم له : علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن قتيبه، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري،(د.ت)، **أدب الكاتب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ت)، دار الطلائع، القاهرة.

ابن قتيبه، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري، (1981م)، **تأويل مـــشكل القرآن**، شرحه ونشره : أحمد صقر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن القطاع، أبو القـــاسم علي بن جـــــعفر علـــي الـــسعـــدي، (2002م)، **كتـــاب الأفعـــال**، قدم له وصنفه وضبـــط حواشيه : إبراهيم شمس الـــدين، ط1، دار الكتب العلـــمية، بيروت.

القزويني، الخطيب، (1993م)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح وتعليق وتنقيح : محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، دار الجيل، بيروت.

القوزي، عوض حمد، (د.ت)، **المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، جامعة الرياض عمادة شؤون المكتبات، المملكة العربية السعودية.

ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي،(2003م)، **كتاب الأفعال**، قدم له وضبطه ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي،(د.ت)، **بدائع الفوائد**، (د.ط)، دار الكتاب العربي، بيروت.

كانتينو، جان، (1966م)، **دروس في علم أصوات العربية**، ترجمة : صالح القرمادي، (د.ط)، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية.

كثير عزة، أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبي جمعة بن الأسود، (1971م)، **ديوان كثير عزة**، تحقيق: إحسان عباس، (د.ط)، بيروت.

كمال، محمد بشر،(1969م) ،**دراسات في اللغة**، (د.ط)، دار المعارف، مصر.

الكناعنة، عبد الله محمد، (1997م)، **أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية**، ط1، وزارة الثقافة، الأردن.

الكنغراوي، السيد صدر الدين الإستانبولي، (1950م)، **الموفي في النحو الكوفي**، شرحه بتعليقات توضح غوامضه ومقاصده محمد بهجة البيطار، (د.ط)، مطبعة الترقي دمشق.

ابن مالك، محمد بن عبد الله الأندلسي، (1991م)، **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، ضبط النص على شروح الألفية: خالد الرشيد، ط1، دار الرشيد.

ابن مالك، محمد بن عبد الله الأندلسي، (1990م)، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن سيد ومحمد بدوي، ط1، دار الهجرة للطباعة والنشر.

المبرد، أبو العباس محمد يزيد،(د.ت)، **المقتضب** تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه، (د.ط)، عالم الكتب، بيروت.

المبرد، أبو العباس محمد يزيد، **(د.ت)**، **الكامل في اللغة والأداب**، (د.ط)، مكتبة المعارف، بيروت.

مختار، أحمد، (1971م)، **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر**، دار المعارف، مصر.

مختار، أحمد، (1981م)، **دراسات الصوت اللغوي**، ط2، عالم الكتب، القاهرة.

مختار، أحمد، (1993م)، **علم الدلالة**، ط4، عالم الكتب، القاهرة.

المتلمس، جرير بن يزيد بن عبد المسيح، الضبعي، (1970م)، ديوان المتلمس الضبعي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي،(د.ط)، معهد المخطوطات العربية، القاهرة.

المخزومي، مهدي، (1986م)، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط2، دار الرائد العربي، بيروت.

المخزومي، مهدي، (1986م)، **المدرسة الكوفية**، ط3، دار الرائد العربي، بيروت.

مرعي، عبد القادر،(2006م)، **التشكيل الصوتي في اللغة العربية**، ط1، بحوث ودراسات، جامعة مؤتة، الأردن.

مرعي، عبد القادر، (1993م)، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، ط1،منشورات جامعة مؤته.

مطر، عبد العزيز،(1981م)، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، ط2، دار المعارف.

المطلبي، غالب، (1984م)، **في الأصوات اللغوية**، (د.ط)، منشورات وزارة الثقافة، العراق.

أبو المكارم، علي، (د.ت)، **تقويم الفكر النحوي**، (د.ط)، دار الثقافة، بيروت.

مكي بن أبي طالب، (1985م)، **التبصرة في القراءات**، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط1، منشورات معهد المخطوطات العربية.

الملخ، حسن خميس، (2002م)، **التفكير العلمي في النحو العربـــي، الاســـتقراء – التحليل – التفسير**، (د.ط)، دار الشروق، عمان.

المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد،(1987م)، **دقائق التـــصريف** تحقيـــق : أحمـــد ناجـــي القيسي، حـــاتم صالح الضامن، حـــسين تـــرال، (د.ط)، مطبعـــة المجـــمع العلمي العراقي.

المنصور، وسيمة محسن، (1984م)، **أبنية المصدر في الـــشعر الجـــــاهلي**، ط1، جـــامعة الكويت.

ابن منظور، الأمام العلامة، **لسان العرب**، اعتنى بتصحيحها: أمـــين محمـــد عبـــد الوهاب و محمد الصادق العبيدي، ط3، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

الموسوي، مناف مهدي،(1998م) **علم الأصوات اللغوية**، ط1، عالم الكتب، بيروت.

النجـــار، لطيفة إبراهيم،(1994م)، **دور أبنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية**، ط1، دار البشير، عمان.

نقرة كار، سيد عبد الله، (1310هـــ)، **شرح الشافية (مجـــموعة الشافية)**، المطبعة العامرية.

نهر، هادي، (2003م)، **الصرف الوافي**، ط3، دار الأمل، إربد.

نور الدين، عصام، (1982 م)، **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجـــب**، ط1، المؤسسة الجـــامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

نور الدين، عصام،(1983م)، **الفعل والزمن**، (د.ط)، بيروت.

ابن هشام، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن هشام بن إبـــراهيم بـــن خلـــف اللخمـــي، (1988م)، **شرح الفصيح**، دراسة وتحقيق:مهدي عبيد حـــاكم، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

ابن هشام، أبو محمد عبدا لله جـــمال الدين بـــن يوســـف بـــن احمـــد بـــن عبـــدا لله،(1998م)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، قدم له ووضع هوامـــشه وفهارسه:إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبدا لله جـــمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبدا لله، (د.ت)، **الجــامع الصغير في علم النحو**، نشر وتحقيق وتعليق : محمـــد الـــشريف سعيد الزيبق، ط1، مطبعة الفلاح، دمشق.

ابن هشام، أبو محمد عبدا لله جـــمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبدا لله، (د.ت)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد.

ابن هشام، أبو محمد عبدا لله جـــمال الدين بن يوسف بـــن احمـــد بـــن عبـــدا لله، (1969م)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق : محمد محي الدين عبدا لحميد ط13.

وافي، علي عبد الواحد، (د.ت)، **علم اللغة**، ط7، دار النهضة، القاهرة.

ياقوت، محمود سليمان، (1985م)، **ظاهرة التحويل في الـــصيغ الـــصرفية**، (د.ط)، دار المعرفة الجـــامعية، الإسكندرية.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د.ت)، **شرح المفصل**، (د.ت)، عالم الكتب، بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (1973م)، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق : فخر الدين قباوه، ط1، المكتبة العربية، حلب.

المقالات:

الأثري، محمد بهجـــة، (1974م)، **تحرير المشتقات من مزاعم الـــشذوذ**، مجـــــلة المجـــمع اللغوي، بدمشق عدد 49, ص716-758.

الأقطش، عبد الحميد، (1997م)، **القلب المكاني بين الأصوات في الصحاح في بنية الكلمة العربية**، منشورات مستلة أبحاث اليرموك سلسلة الآداب واللغويـــات جـــامعة اليرموك، عمادة البحث العلمي، م15، ع2، ص223-270.

الحموز، عبد الفتاح، (1987م)، **مواضع اللبس في العربية وأمن لبـــسها**، مؤتـــة للبحوث والدراسات، المجـــلد الثاني، العدد الأول, ص9-62.

الحموز، عبد الفتاح، (1991م)، **التعادل في العربية**، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني, ص33-91.

حكيم، محمد تقي، (1965م)، **الإشتراك والترادف**، مجلة المجمع العراقي، بغداد العدد 12, ص76-107.

أبو الرب، توفيق، (1982م)، **أصالة لغوية في اللهجات الأردنية**، مجلة العربي، العدد أكتوبر، الكويت, ص159-161.

السامرائي، إبراهيم، (1996م)، **الإدغام والإبدال في أبنية الفعل من دروس لغة التنزيل**، مجلة المجمع الأردني عدد50, ص11-28.

السيد، عبد الحميد مصطفى،(1987م)، **ظاهرة المشاكلة في العربية**، مجلة كلية الآداب، جامعة الإمارات، عدد3, ص42-65.

الشايب، فوزي، (1988م)، **المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد الواحد والثلاثون، المجلد الثامن, ص80-109.

صفا، فيصل، (1996م)، **الصفة المشبهة قراءة جديدة في البنية الشكلية والدلالية لبعض الأوصاف المشتقة**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 51، ص61-104.

عبابنة، يحيى، (1994م)، **أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول في اللغة العربية**، جامعة مؤته، الكرك، الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الأدب واللغويات م12، عدد2، ص89-117.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد، (1994م)، **مسألة لأبي عبدالله محمد بن مالك على قوله تعالى:" إنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين"**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 46، ص211-233.

مطر،عبد العزيز، (1970م)، **علماء الأصوات العرب سبقوا اللغويين المحدثين إلى ابتكار نظرية التماثل**، مجلة اللسان العربي، م7, ص50-76.

النحاس، مصطفى، (1980م)، **التحول الداخلي في الصيغة الصرفية قيمته البيانية أو التعبيرية**، مجلة اللسان العربي مجلد 18, ص45-80.

النوري، محمد جـــواد،(1992م)، **من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية،** البلقاء للبحوث والدراسات م 2، عدد1, ص69−109.

ملحق (أ)
فهرس الآيات القرانية

الرقم	اسم السورة	رقم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
1	الفاتحة	1	3	75
2	الفاتحة	1	2	359
3	البقرة	2	20	34
4	البقرة	2	273	45
5	البقرة	2	246	47
6	البقرة	2	61	283 , 49
7	البقرة	2	205	67
8	البقرة	2	246	69
9	البقرة	2	260	53 / 57 / 79
10	البقرة	2	211	80 , 51
11	البقرة	2	247	92
12	البقرة	2	126	95
13	البقرة	2	14	108
14	البقرة	2	282	126
15	البقرة	2	233	126
16	البقرة	2	282	128
17	البقرة	2	269	131
18	البقرة	2	259	132
19	البقرة	2	10	159
20	البقرة	2	83	170
21	البقرة	2	131	223
22	البقرة	2	24	232
23	البقرة	2	216	233
24	البقرة	2	275	262
25	البقرة	2	265	276
26	البقرة	2	61	283
27	البقرة	2	35	285
28	البقرة	2	119	366
29	البقرة	2	280	389
30	آل عمران	3	176	45
31	آل عمران	3	106	76
32	آل عمران	3	49	97
33	آل عمران	3	120	125
34	آل عمران	3	37	126
35	آل عمران	3	11	158
36	آل عمران	3	140	163
37	آل عمران	3	97	165
38	آل عمران	3	41	172
39	آل عمران	3	15	214
40	آل عمران	3	37	222
41	آل عمران	3	15	229
42	آل عمران	3	183	277
43	آل عمران	3	185	341
44	النساء	4	128	93
45	النساء	4	128	94
46	النساء	4	37	170
47	النساء	4	160	180
48	النساء	4	61	180

49	النساء	4	92	184
50	النّساء	4	77	224
51	النّساء	4	11	263
52	النّساء	4	24	317
53	النّساء	4	31	392
54	المائدة	5	2	215
55	المائدة	5	102	50
56	المائدة	5	3	95 / 345 , 335
57	المائدة	5	42	344
58	المائدة	5	82	375
59	المائدة	5	48	387
60	الأنعام	6	125	169
61	الأنعام	6	141	186
62	الأنعام	6	164	220
63	الأنعام	6	138	342
64	الأنعام	6	59	399
65	الأنعام	6	99	356
66	الأعراف	7	26	186
67	الأعراف	7	137	34
68	الأعراف	7	138	34
69	الأعراف	7	137	79
70	الأعراف	7	138	79
71	الأعراف	7	68	126
72	الأعراف	7	95	126
73	الأعراف	7	146	172 , 170
74	الأعراف	7	205	210
75	الأعراف	7	40	255
76	الأعراف	7	40	259
77	الأعراف	7	68	335
78	الأعراف	7	112	373
79	الأنفال	8	66،61	173 , 40
80	التوبة	9	12	210
81	التوبة	9	107	213
82	يونس	10	61	34
83	يونس	10	4	174
84	يونس	10	24	335
85	يونس	10	35	132
86	يونس	10	71	137
87	يونس	10	54	137
88	يونس	10	101	234
89	هود	11	39	56
90	هود	11	113	76
91	هود	11	43	307
92	هود	11	69	339
93	هود	11	108	346
94	هود	11	12	347
95	هود	11	10	361
96	يوسف	12	72	266
97	يوسف	12	76	269
98	يوسف	12	35	10

29	30	12	يوسف	99
51	82	12	يوسف	100
91	45	12	يوسف	101
97	45	12	يوسف	102
158, 157	47	12	يوسف	103
335	84	12	يوسف	104
374	15	12	يوسف	105
402	8	12	يوسف	106
261	50	14	ابراهيم	107
43	56	15	الحجر	108
60 , 59	53, 53	15	الحجر	109
312	22	15	الحجر	110
34	68	16	النحل	111
87	101	16	النحل	112
164	7	16	النحل	113
185	59	16	النحل	114
111	83	17	الإسراء	115
126	82	17	الإسراء	116
137	23	17	الإسراء	117
137	4	17	الإسراء	118
162	24	17	الإسراء	119
184, 167	31	17	الإسراء	120
268	36	17	الإسراء	121
279	35	17	الإسراء	122
335	49	17	الإسراء	123
336	102	17	الإسراء	124
156	41	18	الكهف	125
173	62	18	الكهف	126
182	41	18	الكهف	127
254	93	18	الكهف	128
263	28	18	الكهف	129
265	96	18	الكهف	130
379	86	18	الكهف	131
387 , 383	58	18	الكهف	132
400	16	18	الكهف	133
402	34	18	الكهف	134
49	26	19	مريم	135
131	25	19	مريم	136
254	17	19	مريم	137
342	23	19	مريم	138
46	132	20	طه	139
51	77	20	طه	140
53	97	20	طه	141
55	97	20	طه	142
56	81	20	طه	143
128	97	20	طه	144
131	44	20	طه	145
137	72	20	طه	146
162	87	20	طه	147
174	113	20	طه	148

149	طه	20	81	381
150	طه	20	81	384
151	طه	20	81	386
152	الأنبياء	21	27	34
153	الأنبياء	21	18	39
154	الأنبياء	21	90	173
155	الأنبياء	21	58	189, 187
156	الأنبياء	21	73	210
157	الأنبياء	21	104	280
158	الأنبياء	21	80	341
159	الأنبياء	21	98	343
160	الحج	22	67	385
161	الحج	22	5	48
162	المؤمنون	23	110	162
163	المؤمنون	23	72	194, 176
164	المؤمنون	23	15	308
165	النور	24	35	375
166	النور	24	35	383
167	الفرقان	25	67	34
168	الفرقان	25	53	285 , 165
169	الفرقان	25	22	165
170	الفرقان	25	61	261
171	الفرقان	25	75	275
172	الفرقان	25	22	342
173	الشعراء	26	16	340
174	الشعراء	26	56	374
175	الشعراء	26	91	126
176	الشعراء	26	155	164
177	الشعراء	26	19	228
178	الشعراء	26	128	256
179	الشعراء	26	149	39
180	النمل	27	35	28
181	النمل	27	47	131
182	النمل	27	18	271
183	النمل	27	39	276
184	السجدة	32	10	55
185	الأحزاب	33	11	206
186	الأحزاب	33	13	392
187	سبإ	34	50	56
188	سبإ	34	37	275
189	سبإ	34	3	34
190	سبإ	34	13	370
191	سبإ	34	15	385
192	سبإ	34	48	373
193	يس	36	62	255
194	يس	36	18	131
195	يس	36	72	340
196	يس	36	55	361
197	الصافات	37	8	132
198	الصافات	37	67	344

192 , 188	15	38	ص	199
131	29	38	ص	200
136	6	38	ص	201
269 192, 188	15	38	ص	202
353	5	38	ص	203
137	42	39	الزمر	204
319	30	39	الزمر	205
369	3	39	الزمر	206
362	16	41	فصلت	207
56	57	43	الزخرف	208
34	47	44	الدّخان	209
79	47	44	الدّخان	210
210	26	47	محمد	211
131	24	47	محمد	212
213	4	47	محمد	213
266	29	48	الفتح	214
353	2	50	ق	215
264	7	51	الذاريات	216
335	21	52	الطور	217
405	26	54	القمر	218
39	31	55	الرحمن	219
76	31	55	الرحمن	220
132	4	55	الرحمن	221
261	54	55	الرحمن	222
271	35	55	الرحمن	223
277	12	55	الرحمن	224
55	65	56	الواقعة	225
161	55	56	الواقعة	226
255	55	56	الواقعة	227
388 ,79 , 34	11	58	المجادلة	228
120, 118	19	58	المجادلة	229
372	23	59	الحشر	230
147	6	65	الطلاق	231
373	8	66	التحريم	232
214	3	67	الملك	233
340	15	67	الملك	234
160	25	68	القلم	235
335	48	68	القلم	236
108	37	69	الحاقة	237
50	1	70	المعارج	238
344	43	70	المعارج	239
399	3	70	المعارج	240
224	17	71	نوح	241
284	26	71	نوح	242
371	22	71	نوح	243
172	2	72	الجن	244
222	8	73	المزمل	245
224	7	73	المزمل	246
161	5	74	المدثر	247
399	8	74	المدثر	248

249	القيامة	75	10	386
250	النبأ	78	11	386 , 379
251	النبأ	78	28	211
252	المطففين	83	8	368
253	الطارق	86	6	306
254	الأعلى	87	17	402
255	الضحى	93	9	288
256	القدر	97	5	385
257	الهمزة	104	1	376
258	الفيل	105	1	47
259	الفيل	105	4	283
260	الكوثر	108	1	84
261	الكوثر	108	3	374
262	الفلق	113	4	374
263	الناس	114	4	278

ملحق (ب)
فهرس الشواهد الشعرية

المعلومات الشخصية

الاسم:أحمد محمود الصالح جوارنة.
تاريخ الميلاد:1964/1/10.
مكان الولادة:عنبة.
الجنسية:الأردنية.
العنوان البريدي:عنبة-إربد/مكتب بريد عنبة.
رقم الهاتف:0776556561
الحالة الاجتماعية:متزوج.
عنوان العمل :مديرية تربية إربد الثانية.

الشهادات:

درجة الدكتوراة في اللغة والنحو ، رسالة بعنوان:تعدد الأبنية العربية للمعاني الصرفية.

درجة الماجستير في اللغة والنحو ، رسالة بعنوان:التقديم والتأخير في الجملة العربية في السور المكية.

درجة الماجستير في التربية تخصص مناهج وأساليب.

درجة البكالوريوس في اللغة العربية ، جامعة بيروت.

الخبرات العملية:

كاتب ومراقب مؤسسة الموانئ من عام 1986-1991م.

وزارة التربية والتعليم من عام 1991-2001م.

مدرس في جامعة جرش الأهلية من عام 2001-2004م.

وزارة التربية والتعليم من عام 2005-حتى الآن.